النجم الثاقب

شرح

كافية ابن الحاجب

الطبعة الأولى

١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م

تم الإخراج بمركز النهاري للطباعة – صنعاء – الدائري الغربي جوار الجامعة الجديدة

(ت:٧١١٦٠٧٣٤)

إخراج: عبدالرحيم عمر حسين الزيلعي وعبد الحفيظ النهاري

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية لعام ٢٠٠٣ م
(٢٢٦)

مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية

ص.ب. ١٥١٣٤ تلفون (٠٠٩٦٧١-٢٠٥٧٧٧)

فاكس (٠٠٩٦٧١-٢٠٥٧٧١) صنعاء – الجمهورية اليمنية

Website: www.izbacf.org ; email :info@izbacf.org

النجم الثاقب

شرح

كافية ابن الحاجب

للإمام المهدي

صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم

(ت ٨٤٩) هـ

دراسة وتحقيق

الدكتور/ محمد جمعة حسن نبعة

المجلد الأول

مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وصلاة وسلاماً دائبين على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وبعد:

إن الأمم الحية هي التي تتصل حلقات ماضيها بحاضرها لتبني عليها مستقبلها، وإن أهم ثروة يخلفها الآباء والأجداد للأبناء، هي الثروة الفكرية التي تنهض على أساسها الأمم، إذ هي النهضة الحقيقية الراسخة والتي يبني عليها كل شأن من شؤون الحياة، وإن من واجب الأبناء تجاه ما خلفه الآباء المحافظة عليه وتطويره، والاتكاء عليه في بناء صروح القوة والتقدم.

ولسنا ننكر أنه حدثت حركة إحياء واسعة للتراث العربي الإسلامي في كثير من أقطار العالم الإسلامي، بيد أنه مازال هناك كثير من هذه الكنوز الدفينة التي لم تر النور بعد، وتنتظر من يزيل عنها ركام الأيام والسنين، ويوقظها من رقدها الطويل الذي ضاقت به ذرعاً، لتساهم في بناء صرح حضاري شامخ يستند إلى ماض عريق وطيد الأركان.

ولعل إخراج هذه الكنوز، وأعني بها هنا المخطوطات، وتحقيقها تحقيقاً علمياً واجب على جميع الباحثين تجاه هذا التراث الغني، ولا يغيب

عن البال أن إحياء مثل هذا الأمر يحتاج إلى جهد كبير، وأن الكل يعلم مدى الجهد والوقت الذي يحتاج إليه تحقيق أي أثر من الآثار القديمة، إذ التحقيق العلمي لابد أن تتوفر فيه شروط معينة حتى يكون عملاً مقبولاً يتكوع عليه الدارسون ويرتضونه لذلك سجلت هذه الرسالة في جامعة الجزيرة لنيل درجة الدكتوراة في النحو والصرف.

هذان الأمران هما من دوافع عملي هذا، فقمت بتحقيق هذا الكتاب الموسوم بـ(النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب) والذي يقع في (١٥١) ورقة أي (٣٠٢) صفحة، ويعتبر هذا الكتاب ذو قيمة علمية متميزة لأسباب، أهمها:

أنه كتاب جامع لكتب سابقة قبله، فقد اجتمع في هذا الكتاب أربعة كتب في كتاب واحد، وهي:

شرح الكافية لابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ) واسمه شرح المصنف.

البرود الضافية والعقود الصافية، لوالد المؤلف محمد بن علي بن أبي القاسم الهادي (ت:٨٣٧هـ).

شرح الكافية في النحو، لرضي الدين الاسترابادي (ت:٦٨٦هـ).

فقد اعتمد مؤلف كتاب النجم الثاقب على هذه الكتب الثلاثة اعتماداً مباشراً، وأكثر من النقل عنها مصرحاً وغير مصرح، وإن كان قد صرح في بداية كتابه بأنه لخص كتاب والده البرود الضافية.

أما منهجي في تحقيق هذا النص، فيتلخص بما يأتي:

نسخت النص بالرسم الإملائي المعاصر.

ترقيم أوراق الكتاب إلى وجه وظهر، ورمزت للوجه بحرف (و) مع رقم الصفحة في المخطوط، ورمزت للظهر بحرف (ظ) مع رقم الصفحة في المخطوط، حيث أصبح تقسيم الكتاب هكذا [و١٥] أو [ظ١٥].

أبرزت متن الكافية باللون الأسود الغامق المتميز عن بقية النص.

قارنت بين متن الكافية لابن الحاجب المدون في الكتاب وفي الأصل باللون الأحمر (والكافية في النحو) التي حققها الدكتور طارق نجم، وإذا كان ثمة اختلاف أو زيادة أو نقصان وضعته بين حاصرتين مع رقم معين، وأشرت إليها في الهامش بقولي: ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

صححت الأخطاء الكثيرة والمتنوعة وخاصة الإملائية واللغوية منها، ومنها ما أشرت إليه في الهامش ومنها ما لم أشر إليه لتكراره.

عرضت جميع ما في الكتاب من آراء نحوية على مصادرها ومظانّها من الكتب، فربطت بينه وبين الكتب النحوية الأخرى، وكنت أثبته في الحاشية سواء صرح بها أم لم يصرح، وعن الاختلاف، وبين ما نقله وبين ما هو موجود في هذه المصنفات.

حاولت ضبط النص ضبطاً كاملاً لإخراجه الإخراج الأفضل، مستعيناً بالكتب التي اعتمد عليها المؤلف والتي ذكرتها في هذه المقدمة والدراسة وغيرها مما لم أذكر في هذه المقدمة الدراسة.

خرّجت الآيات من القرآن الكريم وكتبتها بخط متميز عن باقي النص، وأتممت الآية التي تحتاج إلى ذلك.

خرّجت القراءات إن وجدت.

كتبت الأحاديث بخط مغاير، وخرجتها من كتب الحديث.

خرّجت الأمثال المشهورة من مراجعها المعتمدة.

رقمت الشواهد الشعرية وأكملتها في الهامش، وضبطتها وخرجتها من مظانّها ملتزماً أشهر المراجع مع مراعاة تاريخ وفاة مؤلفيها ما أمكن، وشرحت ما صعب من لغاتها، وبينت ما اختلف من رواياتها، وبينت موضع الشاهد فيها، وقد بلغت الشواهد في هذه الرسالة ما يقارب ٨٤٨ شاهداً نحوياً ولغوياً.

قَسمتُ الرسالة إلى جزأين منفصلين في مجلدين كبيرين في حين أن المؤلف جعلها جزأين في مجلد واحد.

كتبت فهارس لهذه الرسالة ليسهل الرجوع إليها.

فهرس للآيات القرآنية.

فهرس للأحاديث النبوية.

فهرس للأمثال.

فهرس للشواهد الشعرية على حرف الهجاء مع مراعاة الدوائر العروضية في ذلك.

ثبت المراجع والمصادر.

فهرس الموضوعات.

وفي الختام لا يسعني إلاّ أن أتقدم بخالص الشكر وجزيل الامتنان إلى قسم اللغة العربية في جامعة الجزيرة، وأخص بالذكر من أساتذتها الاجلاّء الأستاذ الدكتور: عمر السيد العباس البدر رئيس قسم اللغة العربية، وكذا أستاذي الدكتور مجهد الدليمي المشرف الأول على هذه الرسالة الذي لم يدخر وسعاً في إسداء النصح والتوجيه، وقد أفدت منه ومن توجيهاته فائدة جلّى فجزاه الله الجزاء الأوفى.

كما وأخص بالشكر الجزيل والامتنان الكبير مشرفي الثاني أستاذي الدكتور طارق نجم عبد الله رئيس قسم اللغة العربية في جامعة صنعاء، الذي تفضّل مشكوراً بمد أياديه البيضاء التي لا تنسى، فكان له الفضل الأسبق في إخراج هذه الرسالة، وقد بذل كل ما يستطيع من جهده، ولم يدخر وسعاً في إبداء النصح والتوجيه لي، وقد استفدت منه كثيراً فجزاه الله خيراً.

كما وأخص بالشكر رئيس جامعة صنعاء الأستاذ الدكتور عبد العزيز المقالح لاستجابته قبول الإشراف المشترك مع جامعة العلوم والتكنولوجيا وإدارة البحث والدراسات العليا في الجامعة والتوجيه للدكتور المشرف الثاني بذلك.

ولا أنسى أن أشكر إدارة البحث والدراسات العليا في جامعة العلوم

والتكنولوجيا، وقسم اللغة العربية وعميد الدراسات العليا على المساعدة التي قدموها لي.

كما أخص بالشكر الجزيل والامتنان الكبير، أخي وصديقي الأستاذ الدكتور نبيل محمد أبو عمشة، الأستاذ المشارك في جامعة دمشق، والمعار إلى جامعة صنعاء على مساعدته القيمة التي أبداها لي وتفضله بالإطلاع على الرسالة وضبط النص فيها وإبداء النصح والتوجيه، ومتابعة الرسالة معي من أولها إلى آخرها، فجزاه الله خيراً.

وبعد... فهذه ثمرة سنوات من الجهد والعمل المتواصل، فإن أحسنت فبفضله تعالى، وإن أخطأت فمن عجزي وقصور يدي، ولا يسعني أخيراً إلا أن أشكر أساتذتي الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة والحكم على تفضلهم عناء قراءة هذا السفر الضخم وتقويم ما اعوّج منه، وأنا على يقين بأن هذه الرسالة ستنهض بآرائهم السديدة وملاحظاتهم القيمة.

هذا وقد قدمت للنص المحقق بمقدمة لا ترقى إلى مستوى الدراسة، وأعتذر هاهنا عن هذا القصور لطول النص المحقق، ولعلمي أن دراسة هذا الكتاب هي بحد ذاتها يمكن أن تكون رسالة جامعية مستقلة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

القسم الأول

الدراسة

عصر صلاح بن علي بن محمد بن علي بن أبي القاسم الهادي وسيرته

توالى على حكم اليمن في القرنين السابع والثامن الهجريين حكامٌ من خارجها، منهم الأيوبيون الذين امتد نفوذهم إلى اليمن حتى مجيء بني رسول الذين ابتدأ بزوغ نجمهم بانتهاء نفوذ المصريين في اليمن، وكان ذلك تحديداً في بداية القرن السابع منذ العام ٦٢٦هـ واستمرت سيطرتهم على اليمن (أي بنو رسول) ما يزيد على القرنين من الزمان حتى عام ٨٥٨هـ وهي الفترة نفسها التي عاش فيها مؤلف كتاب النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب ووالده صاحب كتاب البرود الضافية والعقود الصافية.

وحتى تتضح لنا صورة العصر الذي عاش فيه مؤلف كتاب النجم الثاقب شرح مقدمة كافية ابن الحاجب ووالده مؤلف كتاب البرود الضافية والعقود الصافية وقد صرح مؤلف النجم الثاقب بأنه كان تلخيصاً لهذا الكتاب.

ولذلك كان لابد من دراسة العصر من النواحي التاريخية والسياسية، ومن الناحية الاجتماعية والناحية العلمية...

الحياة السياسية

بادىء ذي بدء لابد من القول بأنّ من أهم الأسباب التي أدت إلى إنهيار نفوذ دولة الأيوبيين في اليمن وقيام دولة بني رسول:

أولاً: اختلاف أبناء صلاح الدين الأيوبي وأحفاده فيما بينهم على الزعامة في مصر مما انعكس على أطراف الدولة، وبالذات على اليمن، وذلك لأسباب من أهمها:

- طبيعة اليمن جغرافياً وصعوبة السيطرة عليه.

- عدم قبول أهل اليمن للحكم الأيوبي من أول حاكم وهو توران شاه إلى آخر حاكم وهو السلطان مسعود.

- بعد المسافة بين الدولة المركزية في مصر وبلاد اليمن التي تختلف عن أرض مصر من حيث السكان والمناخ.

هذه أسباب قيام دولة بني رسول في اليمن، وهي نفسها أسباب سقوط الحكم الأيوبي في اليمن[1].

ويعود نَسبُ ابن رسول إلى محمد بن هارون الغساني[2]، وقد كان أثيراً عند الخليفة العباسي، فأرسله عدة مرات إلى سلاطين الأيوبيين في مصر، وأطلق عليه لقب (رسول)[3].

---

(1) ينظر حياة الأدب اليمني في عصر بني رسول، عبد الله الحبشي، ١٧.

(2) ينظر قرة العيون بأخبار اليمن الميمون، عبد الرحمن بن علي الزبيدي ٢٩٩، والمقتطف من تاريخ اليمن للقاضي عبد الله الجرافي ١٣٣، وموسوعة التاريخ والحضارة الإسلامية د. أحمد شلبي ٧ / ٣٥١.

(3) ينظر المصادر السابقة، وموسوعة التاريخ ٧ / ٣٥١، والعقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة ـ

ويتجه المؤرخون اليمنيون إلى الربط بين هذه الأسرة وبين اليمن، فيذهبون إلى أنّ محمد بن هارون هذا هو من ولد جبلة بن الأيهم الغساني، ويرجع نسب جبلة إلى سبأ بن يشجب بن قحطان[1].

ويذهب بعض المؤرخين الغربيين إلى أن بني رسول ينحدرون من أصل فارسي، ودليلهم على ذلك أن جد بني رسول رستم وهو اسم فارسي.

ويرى بعض المؤرخين أن بني رسول من أصل تركماني، ويستدلون على ذلك بمعرفة بني رسول للغة التركمانية، وعلل ذلك صاحب قرة العيون عندما قال:[2] (إن أولاد جبلة بن الأيهم سكنوا بلاد التركمان مع قبيلة منهم يقال لها (بيجك) وهي من أشرف قبائل التركمان، فاختلطوا بهم وتكلموا بلغتهم وانقطعت أخبارهم عن أكثر الناس فنسبهم مَنْ لا يعرفهم إلى التركمان).

أسس الدولة الرسولية في اليمن نور الدين عمر بن علي بن رسول، وبدأ من زبيد فوطدّ فيها حكمه، ثم توسع فيما حولها، وكان نور الدين عمر موثقاً عند الملك المسعود الأيوبي فجعله نائباً له على اليمن[3]، وكان هذا أصغر إخوته.

وكان الملك المسعود خائفاً على اليمن من بني رسول فقبض على

الرسولية علي بن الحسن الخزرجي ١/ ٢٧.

(١) ينظر قرة العيون ٢٩٩، والعقود اللؤلؤية ١/ ٢٦ - ٢٧.

(٢) ينظر قرة العيون ٢٩٩ - ٣٠٠.

(٣) ينظر العقود اللؤلؤية ١/ ٢٩ - ٤٠، وقرة العيون ٣٠٠.

أولاد علي بن رسول وهم بدر الدين، وفخر الدين، وشرف الدين، وأرسل بهم إلى مصر، ولم يخش الملك المسعود على اليمن غيرهم لما فيهم من الشجاعة والإقدام وعلو الهمة[1].

ولما توفي الملك المسعود سنة ٦٢٦هـ أضمر نور الدين عمر بن علي بن رسول في نفسه الاستقلال، ولكنه كان خائفاً بسبب ما حدث لأخويه بدر الدين وفخر الدين، فأظهر للناس أنه نائب لبني أيوب[2]، وحرص على التقرب للعامة لعلهم يكونون درعاً له إذا غضب عليه بنو أيوب.

وكان أول أمر نور الدين عمر بن علي في زبيد، فبقي فيها مدة من الوقت، وطّد فيها دعائم حكمه، وجعل يولي في الحصون من يثق به، ويعزل من يخشى منه، وتسلم صنعاء وأعمالها سنة ٦٢٧هـ وأقطعها ابن أخيه أسد الدين محمد بن الحسن، ثم أخذ حصن تعز صلحاً سنة ٦٢٨هـ[3].

ولم يغير نور الدين عمر سكة ولا خطته إلا في سنة ٦٣٠هـ بعد أن وطّد حكمه واستصدر أمراً من الخليفة العباسي - الظاهر بن الناصر - فطار صيت نور الدين وعظم أمره[4]، ولقب بالمنصور.

وانتهى حكم المنصور في عام ٦٤٧هـ حيث كان قتله على يد جماعة من مماليكه وكانوا يحسنون الفروسية والرمي مالا يحسنه أحد، وكان الأمير

(١) ينظر موسوعة التاريخ ٧ / ٥٣٢، وقرة العيون ٢٩٨.
(٢) ينظر قرة العيون ٣٠٠.
(٣) ينظر قرة العيون ٣٠٠.
(٤) ينظر موسوعة التاريخ ٧ / ٣٥١.

أسد الدين حسن بن رسول قد استمالهم وشجعهم ووعدهم بما طابت به أنفسهم[1].

وخلف المنصور ابنه المظفر واتسع ملك الدولة الرسولية في عهده حتى وصل إلى بلاد عُمان وأخذ ظفار من يد سالم بن إدريس الحبوظي.

توفي الملك المظفر سنة ٦٩٤هـ بعد أن حكم اليمن نحو نصف قرن، وقد ترك مآثر كثيرة، منها بناء المدارس والمساجد، وكان ملكاً ضخماً جواداً بذالاً للأموال في الحروب وأعطى من حسن السياسة ما لم يعطه أحد من الملوك ، وهو أول من سن من ملوك الدولة الرسولية نظام ولاية العهد[2].

وخلفه ولده الملك الأشرف عمر بن يوسف وهو أكبر أبناء أبيه وأحبهم إليه، ولما علم أخوه المؤيد بقيامه بالملك بعد والده خرج عليه، ولكن الملك الأشرف تمكن من القضاء على قوة أخيه، واستمر حكم الملك الأشرف حتى ٦٩٦هـ وكان ملكاً سعيداً صالحاً براً بإخوته وقرابته محباً لهم، وكان رؤوفاً بالرعية عطوفاً عليهم[3].

ثم حكم اليمن الملك المؤيد داود بن يوسف وكان هذا مودعاً في السجن فأخرجه خدامه، وبويع بالحكم بمحضر كبير من أعيان الدولة والعلماء، واستمر حكمه حتى ٧٢١هـ بعد أن حكم ستاً وعشرين سنة.

وتولى الحكم بعد المؤيد ولده الملك المجاهد علي بن داود بن يوسف،

---

(١) ينظر العقود اللؤلؤية ١ / ٨٣، وقرة العيون ٣٦١.

(٢) ينظر قرة العيون ٣٣٧.

(٣) ينظر العقود اللؤلؤية ١ / ٢٩٨.

واستمر حكمه حتى ٧٦٤هـ ومات بعدن، وقد حكم اليمن ثلاثاً وأربعين سنة[1].

وبويع الأفضل ابن الملك المجاهد بعد أبيه، ودام حكمه حتى عام ٧٧٨هـ حيث خلفه ولده الملك الأشرف بن العباس، واستمر حكمه حتى سنة٨٠٣هـ ومات بتعز ودفن بمدرسته التي أنشأها بمدينة عدينة، وكان الملك الأشرف قد استخلف ولده الناصر في أيام مرضه، وقد ثبت الملك الناصر أحمد بن إسماعيل على بلاد أبيه[2]، توفي الملك الناصر ٨٢٧هـ في حصن قوارير[3] وحمل إلى مدينة تعز، ودفن فيها.

وتولى الحكم بعد الملك الناصر ولده المنصور عبد الله بن أحمد بن إسماعيل وحكم ثلاث سنوات ومات سنة ٨٣٠هـ[4].

وتولى الحكم بعده أخوه يحيى بن إسماعيل الملقب بالملك الظاهر، واستمر حكمه حتى ٨٤٢هـ وخلفه ولده إسماعيل بن يحيى الملقب بالملك الأشرف، واستمر حكمه حتى سنة ٨٤٥هـ، وتولى الحكم بعده المظفر يوسف بن الملك المنصور، وقد استفحل في عهده شأن العبيد فتحكموا بالدولة، ففي سنة ٨٤٦هـ عين العبيد الأفضل محمد بن إسماعيل ملكاً على اليمن، فبعث المظفر إلى زبيد الشيخ طاهر في جماعة، فقبضوا على الأفضل محمد بن إسماعيل بن عثمان وساروا به إلى تعز، ولما وجد

(١) ينظر غاية الأماني ٥١٦، ومجموع بلدان اليمن ٤٢٩.
(٢) ينظر قرة العيون ٣٨٧.
(٣) قوارير: حصن في وصاب السافل ويعرف الآن باسم المكعك ينظر مجموع بلدان اليمن ٦٥٨.
(٤) ينظر غاية الأماني ٥٦٧.

العسكر أن المظفر ضعف عن أمر الخلافة خرج جماعة منهم إلى (حيس)(١) فبحثوا عمّن بها من أولاد الملوك فوجدوا أحمد الناصر بن الظاهر من بني رسول ولقبوه بالملك المسعود، ونزل المظفر وبنو طاهر إلى لحج سنة ٨٥٢هـ والمسعود بـ(عدن) وحصل بينهما لقاء، فقتل من عسكر المسعود جماعة، ثم إن المظفر ترك حصن تعز للمسعود فقبضه المسعود سنة ٨٥٤هـ(٢).

وفي سنة ٨٥٥هـ أقام العبيد الملك المؤيد حسين بن الظاهر ملكاً على اليمن، وهذا هو آخر ملوك بني رسول، ففي سنة ٨٥٨هـ(٣) سار المؤيد من زبيد إلى عدن، فقصده بنو طاهر فقبضوا عليه واستولوا على جميع ما بيده، ثم رجع العبيد إلى موالاة الملك المسعود، ثم خلع المسعود نفسه عن الأمر، وبذلك انقرضت دولة بني رسول وانصرفت أيامهم.

ضعفت الدولة الرسولية وتداعت أركانها ونتيجة ذلك وفي عام ٧٣٠هـ قام أربعة من الأئمة وخاصة بعد هذا العام داخل الدولة الرسولية حيث ضعفت السلطة المركزية مما أتاح الفرصة للأئمة الزيدية من أن ينشروا دعوتهم في غيبة السلطة المحلية المناوئه(٤).

والظاهر لأنه لم يجر بين الأئمة والملك المنصور خلاف ولا حرب ولم يبدأ الصراع بين الأئمة والدولة الرسولية إلا في آخر عهد المنصور

(١) حيس مدينة مشهورة من تهامة من أعمال زبيد وهي جنوبي زبيد ينظر مجموع بلدان اليمن ٣٠١.
(٢) ينظر قرة العيون ٤٠٤.
(٣) ينظر غاية الأماني ٥٨١.
(٤) ينظر موسوعة التاريخ ٧ / ٣٥٦.

وذلك أيام المهدي بن الحسين سنة ٦٤٦هـ[1].

قام الإمام المهدي أحمد بن الحسين وبعث الدعوة في جميع الأقطار فأجابه خلق كثير وجرت بين عسكره وعسكر السلطان حروب كثيرة، وفي أول سنة ٦٤٧هـ طلع عسكر الإمام أحمد بن الحسين حصن كوكبان[2] على حين غفلة من أهله.

وفي سنة ٦٤٨هـ بعد موت الملك المنصور، وقيام ابنه المظفر سار الإمام إلى صعدة بجيش عظيم من همدان فدخلها دخول الفاتحين الظافرين، ثم عاد إلى صنعاء فدخلها، ثم عقد الإمام الصلح مع الملك المظفر على أن تكون للإمام صنعاء وصعدة وما بينهما، وللسلطان (أي للملك المظفر) اليمن الأسفل والتهائم[3].

وكما ذكرت ففي سنة ٧٣٠هـ قام أربعة من الأئمة وهم:

علي بن صلاح بن تاج الدين.

والإمام المؤيد بالله يحيى بن حمزة.

والواثق بالله المطهر بن الإمام محمد بن المطهر بن يحيى.

وأحمد بن علي بن أبي الفتح.

فأما علي بن صلاح فظهر في بلاد شظب، وأما الإمام يحيى بن حمزة في جهات صنعاء، وبلغت دعوته بلاد الظاهر وصعدة، وأما الفتحي فظهر في

(١) ينظر قرة العيون ٣٠١.

(٢) ينظر مجموع بلدان اليمن ٦٦٨.

(٣) ينظر المقتطف، ١٨٨.

بلاد سفيان[1].

توفي الإمام يحيى بن حمزة في ذمار سنة ٧٤٧هـ وتوفي علي بن صلاح سنة ٧٣٠هـ ببلاد شظب، وتوفي الإمام أحمد بن علي سنة ٧٥٠هـ بصعدة، وبقي الإمام الواثق متولياً الأمر[2]، وفي سنة ٧٥٠هـ كان قيام المهدي لدين الله (علي بن محمد) (وهو غير والد مؤلف النجم الثاقب) وكانت دعوته في (ثلا) [3] فاجتمع إليه كثير من علماء الهدوية وبايعوه، وتنحى الإمام الواثق بالله المطهر بن محمد، وصرح بموالاته للمهدي في رسالة بليغة ودخل المهدي صعدة في نفس السنة من مبايعته[4].

وتوفي الإمام المهدي سنة ٧٧٣هـ وتولى الإمام بعده ولد الناصر صلاح الدين محمد بن علي، وقد اتسع صيته، واستولى على أكثر مدن اليمن وحصونه، وقهر ملوك بني رسول، وفتح صنعاء، وسار إلى زبيد وتوفي سنة ٧٩٣هـ[5].

واضطرب أهل اليمن بعد موته، وكثرت الفتن والمحن، وانتشر الخلاف في جميع الأطراف، والسبب في ذلك حداثة سن ولده القائم بالأمر بعده، وهو علي بن صلاح الدين، وعدم إحرازه لكثير من شروط الإمامة، مع وجود من هو أولى منه، وكثر المخالفون من

(١) ينظر غاية الأماني، ٥١١.
(٢) ينظر المقتطف ١٩٣ - ١٩٤.
(٣) ثلا : بلدة مشهورة من نواحي صنعاء تبعد قريباً من ٦٠ كيلومترا عنها، ينظر مجموع بلدان اليمن ١٦٦.
(٤) ينظر غاية الأماني، ٥١٥.
(٥) ينظر المقتطف، ١٩٥.

الأمراء والسلاطين[1].

وبايع كثير من الناس الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى، ولما علم أصحاب الإمام المنصور علي بن صلاح بذلك، بدأت الفتن والحروب والمفاوضات بين الطرفين إلى أن استطاع الإمام المنصور أن يأسر المهدي أحمد بن يحيى فسجن في ذمار، ثم في صنعاء، ولما استقر الأمر له في صنعاء أخرج المنصور الإمام المهدي من السجن[2].

وسار الإمام أحمد بن يحيى إلى ظفير حجة ٨٣٨هـ واستقر في ظفير إلى أن مات بالطاعون سنة ٨٤٠هـ

وفي سنة ٨٤٠هـ وفي المحرم منها مات الإمام المنصور علي بن صلاح في مدينة صنعاء بالطاعون ودفن في قبة أبيه الناصر صلاح الدين.

وعلي بن صلاح الدين هو صاحب البرود الضافية والعقود الصافية في شرح المقدمة الكافية، وقد ألف الإمام المنصور علي بن محمد بن أبي القاسم تجريد الكشاف، وهي رسالة استبعد فيها إمكان الاجتهاد في زمنه، ورد عليه تلميذه ناصر السنة العلامة الحافظ الحجة محمد بن إبراهيم الوزير في كتابه (العواصم والقواصم) في أربعة مجلدات والذي اختصره في كتابه (الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم)[3].

هذا وخلف الإمام المنصور علي بن صلاح الدين صلاح بن علي، والذي تلقب بالمهدي، وكان على ما ذكر صاحب المقتطف من تاريخ

(١) ينظر غاية الأماني ٥٨٣.

(٢) ينظر المقتطف (١٩٦)، وغاية الأماني ٥٣٩ - ٥٥٣.

(٣) ينظر المقتطف من تاريخ أخبار اليمن ١٤٣.

أخبار اليمن أنه كان عالماً محققاً له شرح على كافية ابن الحاجب سماه (النجم الثاقب على مقدمة ابن الحاجب).

قال صاحب غاية الأماني في أخبار القطر اليماني[1]: وقام بعده ولده محمد بن علي بن صلاح الدين، فلم يلبث بعد والده إلا قدر شهر ثم مات، ودفن بالقرب من قبر أبيه، ولم يبق من أهل بيته إلا الشريفة الكاملة فاطمة بنت الحسن بن صلاح الدين، فملكت صنعاء وجهاتها، وقام بأوامرها الفتى قاسم بن عبد الله بن سنقر، فأقام للإمامة والنظر في أحوال الخاصة والعامة السيد صلاح الدين بن علي بن محمد بن أبي القاسم، ويلقب بالمهدي لدين الله، قال ابن مظفر رحمه الله تعالى: وكان صلاح بن علي واعياً مبرزاً في علوم الاجتهاد، وذا ورعٍ شحيح وبايعه علماء صنعاء، وتزوج صلاح بن علي بالشريفة بنت الحسن بن صلاح الدين، وكانت قبله تحت محمد ابن علي بن صلاح الدين[2].

وفي هذه السنة سرى الطاعون في بلاد المغارب فهلك فيه خلائق لا يحصون، ومنه مات الإمام المهدي لدين الله أحمد بن يحيى بن المرتضى[3] صاحب المصنفات المشهورة وعلى رأسها كتابه الموسوم البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار، وهو من أشهر كتب الفقه عند المذهب الزيدي في اليمن.

وفي هذه السنة ٨٤٠هـ كانت دعوة الإمام المتوكل على الله المطهر بن

---

(١) ينظر غاية الأماني ٢ / ٥٧٣.

(٢) ينظر غاية الأماني ٥٧٣.

(٣) ينظر مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن، عبد الله محمد الحبشي، ٥٨٣.

محمد بن سليمان في الأهجر من بلاد حمير فأجابه كثير من العلماء.

وأما الإمام صلاح بن علي لما رأى إقبال الناس على قاسم بن عبد الله سنقر وتصرفه في الأعمال وحفظه للأموال أراد القبض عليه، فعامل ثلاثة أنفار من الحاشية على قبضه متى دخل عليه كعادته، فنمى الخبر وعرف به العبد، فدخل بجماعة من خاصته، وابتدأ الإمام ومن عنده بالكلام والتأنيب والملام، ثم أشاروا إلى أصحابه ففتكوا بالثلاثة المعاملين على قبضه، ورموا برؤوسهم إلى خارج الدار، وأودع الإمام صلاح بن علي دار الاعتقال، فلم يزل فيه إلى أن احتالت زوجته الشريفة فاطمة في فكاكه، وسار معها إلى صعدة[1].

وفي سنة ٨٤٦هـ خرج صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم من صعده إلى جهة صنعاء، بعد أن صادر أهل صعدة مصادرة عظيمة، وقبض منهم أموالاً كبيرة، فأشار عليه بعض أصحابه أن لا يتعرض لمن (بصنعاء) في ذلك الأوان بل يقصد (ثلا) ويستقر فيه إلى أن تلوح له الفرصة في صنعاء، فلم يقبل بهذه المشورة، بل تقدم إلى حمراء علب[2] خارج صنعاء، وخرج إلى جند الناصر بن محمد فوقع بينهم وبينه حرب أسر فيه صلاح بن علي ثم أودع دار الاعتقال، ثم سار الناصر محمد إلى صعدة، فانتزعها من يد الشريفة فاطمة بنت الحسن بن صلاح الدين، ولم يبق معها غير الحصون المجاورة والمحيطة بصعدة.

---

(١) ينظر غاية الأماني ٥٧٤.

(٢) الحمراء: من قرى سنحان باليمن، والعِلْب بكسر العين وسكون اللام الأرض الصلبة الخشنة الغليظة (ياقوت معجم البلدان).

وفي سنة ٨٤٩هـ مات صلاح الدين بن علي بن محمد بن أبي القاسم في سجن الناصر بن محمد ودفن في مسجد موسى بمدينة صنعاء[١].

الحياة الاجتماعية

قال صاحب كتاب حياة الأدب[٢] في عصر دولة بني رسول عبد الله الحبشي ص٤٦: تعددت طبقات المجتمع اليمني في القرنين الثامن والتاسع، وانقسمت إلى ستة أقسام:[٣]

- طبقة الأمراء.
- طبقة المشايخ ورؤساء القبائل.
- طبقة العلماء.
- طبقة العسكر.
- طبقة عامة الشعب.
- طبقة العبيد.

وتضم طبقة الأمراء جماعة من المماليك ورؤساء العشائر المقربين للسلطان، أما طبقة العبيد فكان لها دور كبير في آخر عهد الدولة الرسولية، إذ كان لهم أثر كبير في تغيير ميزان القوة عند اختلاف الأمراء، وبالتالي كانوا جزءاً من النظام الحاكم.

(١) ينظر غاية الأماني ٥٨٢.
(٢) ينظر حياة الأدب، عبد الله حبشي ٤٦.
(٣) ينظر غاية الأماني ٤٩٤.

أما طبقة عامة الشعب فمنها أهل الريف الذين يعتمدون في حياتهم على الزراعة وتربية المواشي، وأهل المدن الذين يعتمدون على التجارة والمهن الحرفية.

ولكل طبقة من طبقات المجتمع المذكورة زي خاص بهم، ويحمل للأمراء في الغالب لهم شعارات التعظيم كدق الطبول والمرافقة لهم بالحرس، وخص الأمراء بلباس مميز عن بقية أفراد الشعب، فهم يلبسون أقبية إسلامية ضيقة الأكمام، مزندة اليدين، وأحزمة في أوسطهم، وعلى رؤوسهم أغطية تسمى تخافيف تكون على شكل عصابة وليست بعمامة، ويتفق قادة العسكر في لباسهم مع الأمراء[1].

أما أفراد الشعب من أهل الريف فعامتهم يلبسون قمصاناً كبيرة الجيوب ونعالاً ضخمة، ومنهم من يحرص على إطالة شعره ولا يغطي رأسه إلا نادراً[2].

أما العلماء فغالب ملابسهم العمائم والشاش والملاحف[3]، وللنساء زي خاص بهن، فعند الخروج تستعمل المرأة في الغالب نوعاً من الملابس يسمى جوخة، وتضع على رأسها طرطوراً، ثم تتغطى بملاءة، ومن أزيائهن نوع من الأغطية يوضع على الرأس يسمى مصون[4].

واشتهر الأمراء والملوك بالصيد، وهي التسلية المفضلة عندهم، ورأى

(١) ينظر مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، أحمد بن يحيى العمري، ٥٢.
(٢) ينظر حيلة الأدب ٤٧.
(٣) ينظر حيلة الأدب ٤٧.
(٤) ينظر المرجع السابق ٤٧.

صاحب غاية الأماني أن هذا الأمر من البدع في الإسلام حيث يقول: فهي أعظم بدعة في الإسلام وحقيقتها على ما يذكره المؤرخون أنه يخرج الملك بعسكره من زبيد إلى النخل في يوم السبت، ويأمر أهل زبيد بالخروج معه بنسائهم فتقع هناك مفاسد عظيمة، واختلاط فاحش وسماع وطرب[1].

وكان في اليمن مناسبات واحتفالات يجتمع فيها الناس، فمنها احتفالات رسمية، ومنها احتفالات دينية، مثل: الاحتفال بعيد الفطر وعيد الأضحى وقدوم الحاج.

ومن عادتهم في النكاح يشير إلى ذلك الخزرجي في العقود اللؤلؤية فيقول: فبلغ بهم الأمر أن من كان له نخل لا يزوجه أحد، وأي امرأة لها نخل لا يتزوجها أحد إلا مغرور، وكان الرجل الذي ليس له نخل إذا تزوج امرأة لا نخل لها يقال عند عقد الزواج بينهما: ومن سعادتهما أنه لا نخل لأحد منهما[2].

وكان الناس في اليمن متحابين يساعد بعضهم بعضاً عند الشدائد وما زالت هذه طبيعتهم إلى أيامنا هذه.

وكان يوجد في اليمن أقلية من اليهود، وكان هؤلاء يستوطنون قرى بجانب قرى المسلمين، وكان أكثر وجودهم في المناطق الجبلية المحاذية لتعز وعدن، وكان لهم في المدن أحياء خاصة، وتولى بعضهم وظائف حكومية

---

(١) ينظر غاية الأماني ٤٩٤.

(٢) ينظر العقود اللؤلؤية ١/ ٢٩٨.

هامة كالنظر في أموال الميناء في عدن[1]، ومنهم من احترف مهناً كالطب وبعض الصناعات اليدوية، وكانت عدن وتعز تغص بالعديد من كنائس اليهود، فيسمع لأصوات المصلين بها زجل عظيم يؤذي المسلمين[2].

أما النساء فكان لهن دور بارز في حياة اليمن في هذين القرنين، فساست وتصدرت المرأة المجالس، حتى إن قبيلة المعازبة ولّت عليها امرأة تعرف بـ(بنت العواطف) فكان السلطان يكسوها كما كان يكسو مشايخ القبائل[3].

وقد اشتهر في اليمن عدد من النساء عرفن بخدمتهن الاجتماعية، منهن:[4].

١- الدار الشمس ابنة المنصور عمر بن علي الرسولي، وكانت من النساء الحازمات، ولمّا قتل أبوها بذلت الأموال للرجال وحفظت زبيد حتى وصل أخوها المظفر، ولها من المآثر المدرسة المعروفة بالشمسية بذي عدينة من تعز، ومدرسة بزبيد وغيرها، توفيت ٦٩٥هـ.

٢- آمنة بنت إسماعيل النقاش من الحازمات، وحفظت الملك بعد

(١) ينظر حياة الأدب اليمني ٤٨ - ٤٩.

(٢) وقد انتقل اليهود من اليمن إلى فلسطين بعد عام ١٩٤٨م ويعدون جالية كبيرة في كيان الدولة اليهودية، وبقي منهم في مدينة صعدة جالية صغيره - تبعد صعدة عن صنعاء ٢٥٠كم - وكذلك في مدينة ريده - على بعد ٧٥كم شمال صنعاء -.

(٣) ينظر العقود اللؤلؤية ٢/ ٦٩.

(٤) ينظر حياة الأدب اليمني ٤٨ - ٤٩.

غياب ابنها المجاهد في مصر، ولها من المآثر مدرسة في المحالب[1]، وأنشأت خانقاه بزبيد، توفيت ٧٦٢هـ

٣- أم الملوك جهة الطواشي جمال الدين فرحان، ولها من المآثر مدرسة في زبيد، وأخرى في تعز ولحج، توفيت ٨٣٦هـ

٤- فاطمة بنت الحسن بن علي بن محمد زوجة الإمام المهدي التي سبق ذكرها.

٥- صفية بنت المرتضى من العالمات، توفيت ٧٧١هـ

٦- دهماء بنت يحيى المرتضى، لها مؤلفات في الفقه، توفيت سنة ٨٣٧هـ وغيرهن كثيرات.

الحياة العلمية

شهد اليمن في القرنين الثامن والتاسع نهضة علمية واسعة، واشتهر في هذين القرنين كثير من العلماء في العلوم المختلفة، وكان لتشجيع ملوك وأمراء الدولة الرسولية للعلماء أثر كبير في إحياء النهضة العلمية، كما كان للأئمة دور كبير في نشر العلم في أكثر المدن والقرى اليمنية.

ويُعَد إنشاء المدارس العلمية من أهم مظاهر الحياة العلمية في اليمن، وقد أولع سلاطين الدولة الرسولية وأمرائها بإنشاء المدارس على مختلف أنواعها.

(١) المحالب : بلدة قديمة خارجة في تهامة، ينظر مجموع بلدان اليمن ٦٨٩.

وظهرت مدارس في زبيد تعرف بالمنصوريات نسبة إلى الملك المنصور، وكانت كل مدرسة منها متخصصة بتدريس أحد العلوم، فواحدة مختصة بتدريس المذهب الشافعي، والثانية بتدريس المذهب الحنفي، والثالثة تعنى بتدريس الحديث النبوي[1].

وقام سلاطين بني رسول بالإنفاق على هذه المدارس ويمكن أن نعدد بعضاً من هذه المدارس التي ذكرها الخزرجي في العقود اللؤلؤية[2] ومنها في زبيد:

- المدارس المنصوريات
- المدرسة النظامية
- المدرسة الشمسية
- مدرسة القرّاء
- المدرسة السابقية
- مدرسة الحديث النبوي
- مدرسة الشافعية

مدارس تعز:

المدرسة السيفية وهي أول مدرسة أنشئت في تعز، بناها المعز إسماعيل بن طغتكين الأيوبي، توفي سنة ٥٩٣هـ وظلت قائمة حتى القرن التاسع[3].

- المدرسة الوزيرية، أسسها الملك المنصور[4].

---

(١) ينظر العقود اللؤلؤية ١ / ٨٤ وقرة العيون ٣٦٢.
(٢) ينظر المصدر السابق ١ /٤٠٨.
(٣) ينظر حية الأدب اليمني ٧٥.
(٤) ينظر العقود اللؤلؤية ١ / ١٤٥.

- المدرسة الغرابية، أسسها الملك المنصور.
- المدارس المظفرية نسبة إلى الملك المظفر (ت ٦٩٤هـ).
- المدرسة المؤيدية نسبة إلى الملك المؤيد (٧٢١هـ) [1].

وكان ملوك وأمراء الدولة الرسولية من العلماء والمجتهدين، وذكر أن الملك المؤيد كان يحفظ مقدمة طاهر بن بابشاذ في النحو، وكفاية المتحفظ في اللغة، والجمل للزجاجي، وقد ألف ملوك الدولة الرسولية عدداً كبيراً من المؤلفات، فنسب إلى الملك المظفر يوسف بن عمر (ت ٦٩٤هـ) الكتب التالية: [2].

- تيسير المطالب في تيسير الكواكب.
- المخترع في فنون الصنع.
- العقد النفيس في مفاكهة الجليس.

ونسب للملك الأشرف عمر بن يوسف الكتب التالية: [3]

- كتاب في الأسطر.
- التبصرة في علم النجوم.
- الجامع في الطب.
- المعتمد في الأدوية.

(١) ينظر العقود اللؤلؤية ١ / ٤٤١.
(٢) ينظر حياة الأدب اليمني ٦٠.
(٣) ينظر المرجع السابق ٦٠.

- المغني في البيطرة.

- التفاحة في علوم الفلاحة.

- طرفة الأصحاب وتحفة الآداب في الأنساب.

ونسب للملك المؤيد مختصر كتاب الجمهرة في البيزرة، وجمع أشعار الجاهلية[1] والمولدين، وللملك المجاهد علي بن داوود[2] كتاب الأقوال الكافية والفصول الشافية في علم الحيوان.

واهتم الملك الأفضل بالتاريخ والأنساب؛ فصنف مجموعة من الكتب في هذا المجال، ومما نسب إليه ما يأتي:[3].

- نزهة العيون في تاريخ الطوائف والقرون.

- العطايا السنية في المناقب اليمنية.

- نزهة الإبصار في اختصار كنز الأخبار.

- مختصر تاريخ ابن خلكان.

- بغية ذوي الهمم في أنساب العرب والعجم.

وشارك الأئمة في حركة التأليف، وعرف منهم الإمام المهدي محمد بن المطهر (ت: ٧٢٨هـ) وله من الكتب: (المنهاج الجلي شرح مجموع الإمام زيد بن علي)، وكتاب: (عقود العقيان في الناسخ والمنسوخ من القرآن)[4].

(١) ينظر قرة العيون ٣٤٩.
(٢) ينظر حلية الأدب ٦٠.
(٣) ينظر قرة العيون ٣٧٥.
(٤) ينظر المقتطف ١٩٣.

وقد عرف الإمام يحيى بن حمزة بسعة اطلاعه، وصنف في الفقه والأصول والبلاغة والنحو، فله في الفقه كتاب: (الانتصار الجامع لمذاهب علماء الأمصار) وفي علم الأصول كتاب: (نهاية الوصول في علم الأصول) وفي البلاغة كتاب: (الطراز) وفي علم النحو كتاب: (المنهاج الجلي شرح جمل الزجاجي) وكتاب (الحاصر لفوائد مقدمة طاهر) وكتاب: (الأزهار الصافية شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب) وغيرها من الكتب[1].

وكما ذكرت سابقاً من الأئمة الذين عرفوا بنشاطهم العلمي الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى، وله إلى جانب الكتب في علوم الشريعة له في النحو كتاب: (المكللّ الكاشف لغوامض المفصل) وله شرح الكافية والمقدمة المحسبة وغيرها من الكتب.

ومما يلفت النظر له أن القرون الثامن والتاسع والعاشر عصر الموسوعات العلمية، وإن النهضة العلمية في اليمن كانت مواكبة لهذه الموجودة في بقية البلاد الإسلامية فكما هو معلوم أنه بعد أن تعرضت البلاد الإسلامية لغزوات متكررة من جميع الجهات من الشرق ومن الغرب، ولذلك لم يكن بعيداً على اليمن أن تكون فيها هذه الحركة العلمية الواسعة، وذلك لأسباب ذكرتها في بداية هذا البحث، ولذلك اهتم الأئمة في اليمن بالعلوم التي تتعلق بالدين مثل: علوم القرآن والحديث والفقه والتاريخ واللغة والنحو.

(١) ينظر البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني ٢ / ٣٣١، ومصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن، عبد الله الحبشي ٥٦٧.

(١) علوم القرآن الكريم

نبغ في هذه العلوم جماعة من العلماء وخاصة فيما يتعلق بعلم القراءات، منهم:

علي بن عطية بن علي الشغدري[١] ت٧٢٠هـ له منظومة في علم القراءات.

أبو يعقوب إسحاق بن محمد المعافري المعبري[٢] (ت:٨٠٠هـ) له كتاب الإيجاز في القراءات.

حسن محمد الشظبي[٣] (ت:٨٣٤هـ).

عثمان بن عمر بن أبي بكر الناشري[٤] (ت:٨٤٨هـ) له كتاب: (إيضاح الدرة المضيّة في قراءات الثلاثة المرضية)، وغيره من كتب القراءات.

واهتم العلماء في اليمن أيضاً بعلم التفسير، وظهرت الشروح والحواشي على التفاسير، مثل الحواشي التي وضعت على الكشاف للزمخشري، ولهم أيضاً كتب مستقلة فيه، كالبيان في التفسير لعطية بن محيي الدين النجراني[٥] (ت:٦٦٥)، والمقاليد في التفسير للعلامة يوسف

(١) ينظر مصادر الفكر اليمني ١٨.
(٢) ينظر المرجع السابق ٢١.
(٣) ينظر الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين السخاوي ٣ / ١٢٥، ومصادر الفكر ٢١.
(٤) ينظر مصادر الفكر ٢٣.
(٥) ينظر مصادر الفكر ١٧.

ابن أحمد بن محمد[1] (ت:٨٣٢هـ) وله كتاب: (الثمرات في تفسير آيات الأحكام).

(٢) علوم الحديث

شجع ملوك وأمراء الدولة الرسولية على تدارس الحديث النبوي وخصصت مدارس لذلك منها: إحدى المدارس المنصورية وغيرها، ولم يكن لعلماء اليمن في علم الحديث مؤلفات ذات قيمة علمية في هذا العلم، وإنما كثر اهتمامهم بمطالعة كتب الحديث من التأليف بها.

(٣) علم الفقه

اهتمت الدولة الرسولية بإنشاء المدارس التي تعنى بتدريس المذهب الشافعي والحنفي واقتصر علماء السنة على تقليد أصحاب المذاهب ولم يخرج عن هذه القاعدة أحد من علمائهم في العصر الرسولي[2].

وأما مذهب الإمام زيد بن علي فقد برع فيه جماعة من المجتهدين منهم الإمام يحيى بن حمزة، والمهدي أحمد بن يحيى المرتضى.

وقد عرف في اليمن كثير من علماء الفقه على اختلاف المذاهب من سنة وزيدية، فعلماء المذهب الشافعي هم علماء الدولة الرسولية وعلى أيديهم قامت النهضة الفقهية في المدارس منهم: أبو عبد الله محمد بن

(١) ينظر مصادر الفكر ٢١.
(٢) ينظر حيلة الأدب اليمني١٠٨.

أبـي بكـر الأصبحـي (ت:٦٩١هـ) ولـه كتـاب (الأشـراف في تصحيـــح الخلاف)، وجمال الدين محمد بن عبد الله الريمي (ت:٧٩٢) وله كتاب التفقه شرح التنبيه[1].

أما علماء الزيدية فذكرت منهم الإمامين يحيى بن حمزة، وأحمد بن يحيى المرتضى وغيرهم.

(٤) علم التاريخ

برز في ميدان الكتابة التاريخيـة جماعـة مـن العلمـاء منهـم محمـد بـن يعقوب الجندي (ت:٧٣٠هـ)، ومؤرخ الدولة الرســولية علـي بـن الحسـن الخزرجـي (ت:٨١٢هـ) صـــاحب كتـــاب: العقـــود اللؤلؤيـــة في تـــاريخ الدولة الرسولية.

(٥) علوم اللغة والنحو

أما اهتمام علماء اليمن في علوم اللغة، فالظاهر أنـه يعـود إلى أهميـة هذه العلوم في فهم القرآن الكريم والسنة النبوية، ومع أن الاهتمام بهــا كان مبكراً إلا أن إنتاجهم العلمي ومساهمتهم في تجديده والاجتهـاد فيـه كان قليلاً، ومن أهم كتب اللغة: (نظام الغريـــب) لعيسـى بـن إبراهيـم الربعي (ت٤٨٠هـ)، وهو من الكتب التي اشتهرت شهرة واسعة واعتمده

(١) ينظر مصادر الفكر ١٩١.

طلبة اليمن ثم كتاب شمس العلوم لنشوان الحميري (ت:٥٧٣هـ) ثم اكتفى الناس بعد ذلك بمعجم القاموس المحيط للفيروزآبادي.

أما علم النحو فقد اهتم العلماء في هذين القرنين بنوعين من التأليف فيه:

الأول: شرح المتون النحوية المشهورة، وقد اعتنى علماء اليمن بثلاثة كتب نحوية مختصرة هي:

المقدمة المحسبة لابن بابشاذ، واعتمدت هذه المقدمة في الدراسة في المدارس في ذلك العصر، وقد نسب لأهل اليمن ثمانية شروح عليها.

المفصل في النحو للزمخشري، وقد أعجب به علماء اليمن وشرحوه، ونسب لهم عشرة شروح على المفصل.

الكافية في النحو، لابن الحاجب، وقد طغى على غيره من المتون، وقد بلغت شروح علماء اليمن على الكافية ما يقارب الثلاثة والعشرين شرحاً.

الثاني: هو التأليف النحوي الخاص بعلماء اليمن، وقد ظهرت مجموعة من المؤلفات الخاصة بهم، منها كتاب (كشف المشكل في النحو) لعلي بن سليمان بن حيدرة اليمني، و (المجموع المحيط في الأصول والفروع) و (التهذيب لابن يعيش الصنعاني)[1]، وظهرت مجموعة من المختصرات منها: مختصر لأحمد بن محمد بن إبراهيم[2] (ت:٥٥٨هـ)، وآخر

(١) ينظر مصادر الفكر ٢٧٣.
(٢) ينظر بغية الوعاة للسيوطي ١ / ٣٥٦، ومصادر الفكر ٢٧٠.

للحسن بن إسحاق اليمني[1].

وقد عرف من النحاة في عصر الدولة الرسولية، أذكر منهم:

ابن يعيش الصنعاني[2] (ت:٦٨٠هـ)

هو محمد بن علي بن يعيش الصنعاني من علماء اليمن في القرن السابع الهجري برع في النحو واللغة، وله مجموعة من المؤلفات منها: شرح المفصل، والياقوته في النحو، والمنتهى والبيان للحيران في إعراب القرآن، وكتاب التهذيب في النحو.

الإمام يحيى بن حمزة[3] (ت: ٧٤٧هـ).

وله من المؤلفات في اللغة والنحو مجموعة من الكتب وهي:

١- الأزهار الصافية شرح المقدمة الكافية.

٢- المحصل في كشف أسرار المفصل.

٣- الحاصر لفوائد المقدمة في علم حقائق الإعراب.

٤- المنهاج الجلي في شرح جمل الزجاجي.

وفي البلاغة كتابه المشهور الطراز.

ابن بصيص[4] (ت: ٧٦٨هـ).

(١) ينظر بغية الوعاة للسيوطي ١ / ٥٠٠.
(٢) ينظر ترجمته في مصادر الفكر ٣٧٣، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥ / ٢٩٩.
(٣) ينظر ترجمته في البدر الطالع ٢ / ٣٣١، ومصادر الفكر ٥٦٨ وما بعدها.
(٤) ينظر ترجمته في هدية العارفين ١ / ١١٢، ومصادر الفكر ٣٧٥.

هو أبو العباس أحمد بن أبي بكر بن بصيص عالم النحو والعروض، ولد بمدينة زبيد، سنة ٧٦٨هـ وله شرح على المقدمة المحسبة.

الشرجي[١] (ت: ٨٠٢هـ).

هو سراج الدين عبد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد بن عمر اليماني الشرجي نسبة إلى قرية الشرجة التي ولد فيها وهي بين حيس وزبيد وذلك في عام ٧٤٠هـ ورحل إلى زبيد وأخذ العلم عن ابن بصيص السالف حتى برع في علم النحو، وانتشر ذكره في اليمن وله مجموعة من المؤلفات منها:

- شرح ملحة الإعراب.
- مختصر المحرر في النحو.
- الإعلام لمواضع اللام في الكلام.
- نظم مختصر ابن عبّاد.
- نظم مقدمة ابن بابشاذ.
- مقدمة في علم النحو.

الإمام المنصور علي بن صلاح الدين (ت: ٨٤٠هـ).

له كتاب البرود الضافية شرح المقدمة الكافية، وتجريد الكشاف وهي رسالة استبعد فيها إمكان الاجتهاد في زمانه.

الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى[٢] (ت: ٨٤٠هـ).

(١) ينظر بغية الوعاة ٢ / ١٠٧، ومصادر الفكر ٣٧٦.

يتصل نسبه بالحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهو أحد أئمة الزيدية في اليمن ولد سنة ٧٧٥هـ بمدينة ذمار أخذ العلم عن عدد من الشيوخ والأئمة منهم والده الشريف يحيى المرتضى، وخاله المهدي علي بن محمد، والقاضي يحيى بن محمد المذحجي وغيرهم وتتلمذ على يديه كثير من الطلاب. وله مجموعة من المؤلفات النحوية وهي:

- الكوكب الزاهر في شرح مقدمة طاهر.
- الشافية في شرح معاني الكافية.
- المكلل بفرائد معاني المفصل.
- تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب (حققه: د. نوري الهيتي رسالة دكتوراه)
- إكليل التاج وجوهره الوهّاج.

وغير هؤلاء كثير منهم ابن هيطل المعروف بأنه سيبويه اليمن.

مصادر هذا البحث ومراجعه:

- البدر الطالع للشوكاني.
- مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن عبد الله الحبشي.
- العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية الخزرجي.
- قرة العيون بأخبار اليمن الميمون عبد الرحمن بن علي الزبيدي

(٢) ينظر البدر الطالع ١ / ١٢٢، ومصادر الفكر ٥٨٣ وما بعدها.

- غاية الأماني في أخبار القطر اليماني.
- حياة الأدب اليمني في عصر بني رسول لعبد الله الحبشي.
- بغية الوعاة للسيوطي.
- المقتضب من تاريخ اليمن للقاضي عبد الله الجرافي.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع السخاوي.
- مجموع بلدان اليمن جمعه العلامة المؤرخ محمد بن أحمد الحجري اليماني، تحقيق: القاضي إسماعيل بن علي الأكوع، منشورات وزارة الإعلام اليمن.
- موسوعة التاريخ والحضارة الإسلامية أحمد شلبي.
- مسالك الأبصار في ممالك الأمصار أحمد بن يحيى العمري.
- تاريخ الأدب العربي لبروكلمان.

ابن الحاجب

حياته:

اسمه: هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس جمال الدين الدوني، كان أبوه كردياً حاجباً للأمير موسك الصلاحي[1]، ولد في مدينة اسنا من صعيد مصر، وقد اختلف المترجمون له في تحديد سنة مولده فمنهم من قال إنها في سنة ٥٧٠هـ وآخرون في ٥٧١هـ قال صاحب الوفيات:[2] الراجح أنه ولد أواخر سنة ٥٧٠هـ

وعاش ابن الحاجب في عهد بني أيوب وأوج قوتهم، وهيأت له مكانة والده أن يعيش حياة الطبقة الحاكمة أو القريبة منها، قال ابن خلكان: (واشتغل ولده أبو عمرو المذكور في القاهرة في صغره بالقرآن، ثم الفقه على مذهب الإمام مالك رضي الله عنه، ثم بالعربية والقراءات، وبرع في علومه وأتقنها غاية الإتقان)[3].

وإذ أكتفي بهذا التعريف الموجز لابن الحاجب، لأن ابن الحاجب على

(١) ينظر وفيات الأعيان ٣ / ٢٤٨، والبداية والنهاية ١٣ / ١٧٦.
(٢) ينظر وفيات الأعيان ٣ / ٢٥٠.
(٣) نفس المصدر ٢٤٨ – ٢٤٩.

ما أرى قد أشبع دراسة وبحثاً من الذين درسوا أو حققوا الكافية وهم كثير، أذكر منهم على سبيل المثال:

ابن الحاجب النحوي دراسة للدكتور الجنابي.

الدكتور أسامة الرفاعي في تحقيقه ودراسته للفوائد الضائية.

الدكتور طارق نجم عبد الله في دراسته وتحقيقه للكافية في النحو.

الأستاذة فطوم الأهدل في تحقيقها ودراستها لمنهاج الطالب في كشف أسرار مقدمة ابن الحاجب، لأحمد بن محمد الرصاص من علماء القرن التاسع - رسالة ماجستير في جامعة صنعاء.

وقد أشبع هؤلاء وغيرهم ابن الحاجب وحياته ما يغني عن التكرار، وقد طالت رسالتي هذه حتى تجاوزت الألف صفحة، مما يعني زيادة قد سبقت إليها وما أظنني آتي بشيء جديد.

لقد اهتم علماء اليمن بكافية ابن الحاجب اهتماماً كبيراً حتى غطت على بقية المتون، وقد بلغت من المكانة ما لم يبلغه متن آخر سوى ألفية ابن مالك المشهورة... وقد كثرت شروح الكافية وما يهمني منها الشروح اليمنية، والتي وصلت إلى ثلاثة وعشرين شرحاً، أعد منها على سبيل المثال لا الحصر:

الأزهار الصافية شرح المقدمة الكافية للإمام يحيى بن حمزة.

الأسرار الصافية والخلاصات الشافية في كشف المقدمة الكافية

لإسماعيل بن إبراهيم بن عطية النجراني.

منهاج الطالب في كشف أسرار مقدمة ابن الحاجب لأحمد بن محمد الرصاص.

الشافية في شرح الكافية للإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضي، ٨٤٠هـ

البرود الضافية والعقود الصافية شرح المقدمة الكافية لعلي بن محمد ابن أبي القاسم المتوفي ٨٣٧هـ والد المؤلف.

النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب لصلاح الدين بن علي بن أبي القاسم ٨٤٩هـ

معونة الطالب على الكافية لابن الحاجب لعلي بن محمد بن سليمان ابن هطيل، (ت:٨١٢هـ).

طرفة الراغب في الإعراب عن مفهوم ابن الحاجب للإمام القاسم بن محمد بن علي المتوفي ١٠٢٩هـ

منهاج الطالب إلى فهم الكافية لمحمد بن أحمد بن حسن الرصاص.

شرح محمد بن عز الدين صلاح بن حسن بن علي بن المؤيد، نسخها كثيرة في صنعاء.

وأكتفي بهذه الشروح لشهرتها وغنائها عن غيرها، وأكثرها محقق، ومنها ما هو قيد التحقيق، ومنها ما هو مخطوط.

المؤلف

اسمه: صلاح الدين بن علي بن محمد بن أبي القاسم.

لم تذكر لنا المراجع والمصادر سنة ولادته بالتحديد، وإنما ذكرت نبذة يسيرة عن سيرته لا تتجاوز في أكثر الأحيان الصفحة أو أقل من ذلك، وقد ذكرت سيرته وحياته ومؤلفاته عندما تكلمت على الحياة السياسية في اليمن، ولا داعي لإعادتها ها هنا.

أما مؤلفاته فلم يذكر لنا صاحب مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن سوى كتاب النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب، وكذلك صاحب المقتطف في أخبار تاريخ اليمن وغاية الأماني، إلا أنّ الأخير نقل عن ابن مظفر قوله في غاية الأماني ٥٧٣/٢: (وكان صلاح الدين بن علي داعياً مبرزاً في علوم الاجتهاد وذا ورع شحيح، وبايعه علماء صنعاء).

تتلمذ صلاح الدين بن علي على والده، وكان كثير الذكر الحسن له والتبجيل والاحترام وكان يقول: (وقل والدي، وقل جمل الإسلام، وقال صاحب البرود، وقل والدي حرس الله مهجته...).

ولم تذكر لنا الكتب شيوخاً غير ما ذكره هو في كتابه النجم الثاقب...

وقد وصل الإمام المهدي صلاح بن علي بن محمد إلى مرتبة عالية بين علماء عصره إذ بايعه علماء صنعاء اعترافاً منهم بمكانته العلمية والدينية وقد كان مجتهداً إذ الغالب من شروط الإمامة عند الزيدية أن يكون الإمام مجتهداً، وقد عرف ذلك عن صاحب كتاب النجم الثاقب، وكذلك عن والده صاحب البرود الضافية.

كتاب النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب

منهجه في الشرح:

لقد سلك المؤلف في شرحه طريقة تعليمية حيث يذكر المتن ثم يشرحه وكان يشرح العبارة بطريقة سهلة وهي الطريقة التي بينها في مقدمة الكتاب، حيث قرأ عليه بعض الأخوان كافية ابن الحاجب المتن وطلبوا منه شرحها لهم فشرحها، وكان أكثر الشرح مأخوذاً من كتاب والده البرود الضافية والعقود الصافية، قال في ١ / ١: (فإنه قرأ عليّ جماعة من الإخوان كافية ابن الحاجب، وكان الإلقاء حينئذٍ أكثره من الشرح المسمى بالبرود الضافية والعقود الصافية....).

وقد اعتمد المؤلف على نسخة للمتن مغايرة للنسخة التي اعتمدتها في المقارنة، فقد اعتمدت نسخة الدكتور طارق نجم (الكافية في النحو) وقد حققها وقارن بين نسخها وهي موجودة كثيرة، فاعتمدت عليها وقارنت بين التي بين يدي حيث كان المؤلف يذكر المتن فكنت أقارنه مع متن الكافية في النحو وإذا كان هناك فارق أو زيادة أثبته في الهامش بقولي: ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

أما أسلوبه في الشرح فكان أسلوباً سهلاً في أكثره، لأنه أسلوب تعليمي لطلبة العلم كما ذكر في المقدمة. وإلى جانب السهولة يتسم بالوضوح فعباراته واضحة لا لبس فيها ولا تعقيد، وإلى جانب السهولة والوضوح يعتمد المباشرة في تناوله لموضوعه، ولكن هناك بعض

الاضطراب في عبارته، ولعل ذلك يرجع إلى الناسخ، ويقول عند الشرح والاعتراض على المؤلف: كان الأولى أن يقول، كان يشرح عبارات المتن من الوجهة النحوية، وقد يدفعه إلى إعراب بعض مفرداتها لبيان المراد، ونراه في بعض الأحيان يعترض على بعض عبارات المتن، وكان يقول: والأَوْلى، وبذلك يسلم من الاعتراض، ويرد على حده، ويرد عليه، وردٌّ...

وكما هو معلوم فالكافية تحتوي على بعض الشواهد، وقد درج الشارح على نسبة هذه الشواهد ما استطاع إلى ذلك، وإلى شرح بعضها وبيان موطن الاستشهاد فيها، ونراه في كل ذلك معتدل العبارة لا إيجاز مخل ولا إطالة مملة.

مصادره:

أما مصادر كتابه فهي كثيرة، وفي الواقع جمع في كتابه ثلاثة كتب في كتاب واحد، حيث اعتمد في شرحه على الكتب التالية وأكثر النقل عنها وهي:

كتاب البرود الضافية والعقود الصافية لوالده.

شرح الكافية لرضي الدين الاسترآبادي.

شرح المصنف وهو شرح ابن الحاجب.

وفي الواقع كان عملي في هذه الكتب الثلاثة حيث كان يكثر النقل عن والده ولقد أحصيت ما ذكر أنه نقله عن والده فوجدتها أكثر من

خمسين نقلاً صرح بها، ينظر الصفحات التاليـة في الجـزء الأول: ٢ - ١٨ - ٢٢ - ٤٦ - ٥١ - ٥٣ - ٧٥ - ١٥٠ - ٢٠٦ - ٢٧٨ - ٣٤٣ - ٣٧٣.

والجزء الثاني: ٦٤٤-٦٧٧-٦٨٣-٧١٩-٧٢٠-٧٢٧-٧٣٤-٧٩٣-٨٢٧-٩٠٨.

أما ما لم يصرح به فلم أستطع متابعته فيه، لأنه لا يوجد بين يدي نسخة من شرح والده. وقد حاولت الحصول على نسخة أخرى فلم أجد رغم البحث الشديد في المكتبات الخاصة في اليمن (أي مكتبات المخطوطات العامة والخاصة) وبالطبع فقد اعتمد على كتاب والده، كما صرح في المقدمة بيد أنه أخذ عنه أضعاف ما صرح به.

أما المصدر الثاني الأساس الذي اعتمده، وهو شرح كافية ابن الحاجب للرضي وكان ينقل عنه باسم نجم الدين، وقد بحثت عن سبب هذه التسمية فوجدتها في آخر كتاب الرضي حيث لُقّب بـ(نجم الدين)، وقد أكثر من النقل عن الرضي بشكل ملفتٍ للنظر، وقد تجاوز ما نقله عن والده، حيث أحصيت له في المجلد الأول ما صرّح به ما يقارب من الأربعين موضعاً والأكثر منها ما لم يصرح به ينظر الصفحات الآتية: ٦٩ - ٨٩ - ٩٢ - ١٠٩ - ١١٦ - ١٤٢ - ١٦٩ - ١٨٦ - ٢١٩ - ٢٦٤ - ٢٩٢ - ٣١٧ - ٣٢٦ وغيرها.

ومن الكتب التي أكثر الأخذ عنها شرح الكافية لابن الحاجب فقد أكثر الأخذ عنه مصرحاً بذلك وغير مصرح، ولكن بشكل أقل من الكتابين السابقين فقد أحصيت له في المجلد الأول الذي لم يصرح به،

ينظر الصفحات التالية: ٣ - ٩٣ - ١٨٧ - ٢٤٥ - ٢٥٨ - ٢٩١ - ٢٩٩ - ٣٦٦ - ٣٢٠ - ٣٢٦ - ٤٠٤ - ٤٢٥....

وكان يلقّبُ ابن الحاجب مرة، قال المصنف، ومرة قال الشيخ، ومرة باسمه قال ابن الحاجب.

ومن الكتب التي أكثر الأخذ عنها كتاب الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية للإمام يحيى بن حمزة، وقد أحصيت ما نقله عنه فوجدته ما يقارب الخمسة والعشرين موضعاً صرح بها، ولم أرجع إلى الأزهار للمقارنة وإنما رجعت مستخرجاً آراء الإمام يحيى منها.

ومن الكتب التي اعتمد عليها المؤلف، كذلك كتاب الوافية شرح المقدمة الكافية لركن الدين الأستراباذي، وقد أحصيت ما نقله عنه مصرحاً فوجدتها قريبة من الخمسة والعشرين موضعاً استخرجتها من مظانّها.

وقد ذكر كتباً أخرى أخذ عنها كأمالي ابن الحاجب النحوية والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب وكذلك ذكر أنه نقل عن ابن يعيش في شرحه للمفصل وعن المفصل والأنموذج والكشاف للزمخشري، وكان يكثر النقل عن كتاب سيبويه والمبرد والفراء والأخفش وغيرهم، وقد استخرجت هذه الآراء من مظانها.

وكانت بعض النقول هذه مأخوذة عن الرضي دون عزو، أو من كتب أصحابها. وقد عوّل الشارح على نوعين من طرق الاحتجاج:

أولاً: السماع

- القرآن: فقد اعتمد على القرآن الكريم وقراءاته وقد أكثر منها كثرة ملفتة للنظر.

- الحديث ورواياته: فقد احتج بالحديث رغم أنه رده عندما قال: والحديث يروى بالمعنى. وقد بلغت الأحاديث الذي استشهد بها ما يقرب العشرين حديثاً.

- الشعر: اعتمد اعتماداً كلياً على شعر عصر الاحتجاج وهو الشعر الجاهلي والإسلامي حتى ١٦٠هـ

ومع أنه اعتمد على عصر الاحتجاج إلا أنه أورد أبياتاً لشعراء كبار منهم أبو تمام الطائي وأبو الطيب المتنبي وأبو العتاهية وأبو نواس وأبو العلاء المعري والإمام الشافعي، فكان يورد أشعار هؤلاء للتمثيل وليس على سبيل الاحتجاج.

- أما الأمثال والأقوال المأثورة فقد اعتمدها مثله مثل جميع من كتبوا وألفوا في النحو.

ثانياً: القياس

فقد اعتمد القياس وكما هو معلوم أن القياس هو حمل غير المنقول على المنقول في حكم لعلة جامعة، قال الكسائي: إنما النحو قياس يتبع، وهم يعمدون إليه إذا كان المنقول عن العرب مستفيضاً بحيث يُطْمَأن إلى

أنه كثير في كلامهم كثرة أرادوا معها القياس عليه(١).

وكان يذهب في ذلك مذهب والده ويعتمد رأيه في هذا،وكان يقول: ويقاس على ذلك،وينظر ج ١ /٨ - ١٤. وقال في الجزء الثاني ٥٥٩:

قوله: من الثلاثي قياس، قال: إن كان من ثلاثي فمذهب سيبويه والجمهور أنها قياس في كل فعل ثلاثي تام متصرف، يحترز من كان وأخواتها، ويذر ويدع ونعم وبئس وفعل التعجب، والمبرد قصره على السماع، وإن كان من رباعي، فهو مقصور على السماع. ثم يرد على المبرد ويقول: ولم يسمع إلا عرعار لعبة صبيان وقرقار حكاية صوت الرعد.

أما منهجه النحوي فهو على عادة النحويين المتأخرين يميلون إلى رأي البصريين في الأكثر الغالب وإن كان لا يحدد رأيه بشكل واضح وإن كان له في بعض الحالات اختيار كأن يقول: وعندي، كما في الصفحة ٤٠٥ من الجزء الأول؛ حيث رجّح رأي الفرّاء؛ وأقره دون القياس عليه، وينظر الصفحة ج١ /٤١٨. كذلك اعتماده رأي البصريين كما في ٢ / ٦٤٢.

أما ما أراه فإنه يرى الرأي الذي يراه والده؛ لأنه يأتي به لترجيح رأي على آخر، أو ليسلك طريقاً خاصاً لذلك، وينظر الصفحات التي أحصيتها عليه في التصريح بالأخذ عن والده.

---

(١) ينظر أصول النحو ٧٨ - سعيد الأفغاني.

القسم الثاني

التحقيق

وصف النسخ

النسخة وحيدة وهي مؤلفة من ١٥١ ورقة من القطع الكبير وكل ورقة فيها ما يقارب ٣٣ سطراً.

وتنقسم إلى جزأين في كل جزء ٧٥ ورقة مكتوبة بخط نسخي عادي غير منقوط، ومتن الكافية مكتوب بلون أحمر.

وفي الصفحة الأولى العنوان وهو: كتاب النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب تأليف مولانا الأعظم الجواد الأكرم الصدر الصمصامة المبرز العلامة سليل آبائه الأكرمين، ووارث علم آل طوش: صلاح الدين أبي محمد صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم الهادي تولى الله مكافأته بمنه وكرمه آمين.

وفي هذه الصفحة إلى جانب هذا العنوان والتقريظ بيتان من الشعر هما:

شاور صديقك في الخفى المشكل   واقبل نصيحة ناصح متفضل
فالله قد أوصى بذاك نبيّه   في قوله شاورهمُ وتوكلٌ

يبدأ الجزء الأول من موضوع الكلمة والكلام وينتهي عند موضوع عطف البيان، ويبدأ الجزء الثاني من موضوع المبني وينتهي عند موضوع نون التأكيد، وفي الصفحة الأخيرة تآكل غير واضح ونقص بمقدار نصف صفحة كما في شرح المصنف وما يقارب الصفحة ونصف كما في شرح الرضي.

أما الكتابة الإملائية فكانت تختلف، حيث كان يكتب الألف المقصورة ألفاً ممدودة، وكان يسهل ولا يهمز وأكثره غير منقوط وكلمات كثيرة ترسم بغير الطريقة المعاصرة.

أما أسلوبه فقد كان يشبه أسلوب القدماء في التعبير، وكان يكثر مثلاً من حذف فعل الشرط وجوابه، ويبقى الحرف فقط مثل: وإن لم.

منهج التحقيق:

فكان منهج التحقيق أولاً وقبل كل شيء،حرصت حرصاً كبيراً على ضبط النص،وقد اعتمدت في ذلك على نسخة الرضي،لأنه كان يكثر من النقل عنها،وعلى نسخة ابن الحاجب، وحاولت جهدي أن يخرج النص صحيحاً دقيقاً مضبوطاً بالشكل إذا استدعى الأمر ذلك إلا بعض الكلمات التي لا يتجاوز عددها أصابع اليدين، وهي ليست بالكثيرة بالنسبة لحجم المخطوط،ثم كتبته بالرسم الإملائي المعاصر حتى يتيسر الإطلاع عليه، وإذا كان ثمة خطأ في النص أثبته في الهامش وصححته في المتن،وذلك بقولي ما بين الحاصرتين زيادة يقتضيها السياق،أو قلت والأشبه كذا، أو قلت تحريف أو تصحيف.

وقمت بتخريج الشواهد الشعرية من مكانها،وسلكت فيها أنني حددت البحر، وأتممته وحددت مصادره،وذلك بحسب وفاة مؤرخيها، وذكرت الروايات فيه إن وجدت،وشرحت لغته إن صعبت، وحددت موضع الاستشهاد به إن كان مما يحتج به، أو إن كان مما لا يحتج به، حددت موضع التمثيل.

أما بالنسبة للآيات القرآنية أتممت الآية بما يقتضي إعطاء المعنى كاملاً، وحددت مكانها في القرآن وفي السورة مشيراً برقم السورة ورقم الآية كأن أقول مثلاً:

البقرة ترتيبها في القرآن الثانية والآية ﴿سواء عليهم أأنذرتهم﴾ رقمها ٦ فتصبح هكذا البقرة ٢ / ٦ وهكذا.

ثم قمت بتخريج القراءات إذا كان ذلك مطلوباً وذلك من كتب القراءات المشهورة وكتب التفاسير المعتمدة.

أما الأحاديث فخرجتها من كتب الحديث المشهورة والموجودة فيها، وكذلك فعلت بالأمثال حيث اعتمدت في تخريجها على الكتب المشهورة بذلك.

أما الأقوال المأثورة فقد خرجتها من مكانها في كتب اللغة والنحو وضبطت منها ما يحتاج إلى ضبط.

وفي النهاية لا يسعني إلا أن أعترف بجهد المقل المقصر فإن كنت أصبت وأحسنت فبتوفيق الله لي وتوجيه أستاذيّ ومشرفيّ، وإن كنت أخطأت فمن نفسي، وكما هو معلوم فإن عمل التحقيق لا ينتهي مهما راجعه صاحبه لأنه عمل بشر وقد أبى الله أن تكون العصمة إلا لكتابه، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

القسم الثالث

نص الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

[١ظ] الحمد لله على إقامة اللسان، كما أحْمَدُهُ على الهدايةِ والإحسان. وأشهدُ أنْ لا إلهَ إلا الله الملك الديانَ ؛ شهادة توافق فيها السرُّ والإعلانَ، والقلبُ واللسانُ، وأرجوبها مِنَّــةَ الغفـران، وأسـتجيرُ بهـا مـن عـذاب النيران، وأشهد أن محمداً عبدُه ورسولُه المصطفى من عدنـان، أرسـله إلى جميع الإنس والجان، صلى الله عليه وعلى آله ما اختلف الملوان[١] وبعد:

فإنه قرأ عليّ جماعة من الإخوان كافية ابن الحاجب وكان الإلقاء حينئذ أكثره الشرح المسمى بالبرود الضافية والعقود الصافية لوالدنـا وشـيخنا العلامة الحبر الصمصامة طود العلم ومعدن التقى والحلم الجمالي، جمـال الدين سليل الأئمة الهادين، أبي الحسن على بن محمد القاسم الهادوي[٢]، شيد الله مجده، وجدد سعده، وهوأجل الشروح قدراً وأشهرها ذكراً، وكنت ألتقط لهم بعض فرائـده المتنـاثرة، وأختصـر لهـم مـن فوائـده المتكـاثرة، فسألوني تسطير ذلك لأجل الاختصار، وتوسطه بـين الإقـلال والإكثـار، فأجبتهم سائلا متضرعاً إلى الملك الجليل، متوسلا متشفعا بالنبي والتنزيل أن يرزقنا العلم والعمل، ويجنبنا غر الخطأ والزلل، وسميته بالنجم الثاقب على كافية ابن الحاجب.

---

(١) الملوان: هما الليل والنهار، وقيل الملوان: طرفا النهار - وقيل هو من (ملَوَ) كما قـال ابـن سيده وليس من مَلّيَ ينظر اللسان مادة (ملا)، ٤٢٧٣/٦.

(٢) وقد نسبه في التقريظ إلى الهادي وهي صحيحه.

الكلمة والكلام

قال الشيخ: (الكلمة لفظ.... إلى آخره)[1] وأغفل حدّ النحو، حذواً على ما فعل الزمخشري[2]، والحاجة إلى حدّه كالحاجة إلى حدّ الكلمة، بل هوأهمُّ. واشتقاق النحو[3] من القصد، لأن النحويين القدماء قصدوا كلام العرب، المرُاعي لقياسات الإعراب، بقصد أن يتشابه كلامهم، وله حدان: لغويٌّ واصطلاحيّ:

أما اللغوي: فهومشترك بين معان سبعة: بمعنى (مثل)، وبمعنى (عند)، وبمعنى (دون)، وبمعنى (القصد)، وبمعنى (الصرف)، (واسم للقبيلة)، و(اسمٌ لهذا الفن) غلب عليه من بين المنحوات، كما غلب علم الفقه[4] على الأحكام الشرعية، وعلم الكلام[5] على العلوم الإلهية.

وأما الاصطلاحي: فقال ابن الحاجب: هوعلم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم إعراباً وتصريفاً.

---

(١) في الكافية المحققة إكمال الجملة: (وضع لمعنى مفرد) ٥٩.

(٢) ينظر شرح المصنف ٦، والمفصّل للزمخشري ٦.

(٣) ينظر مادة (نحا) في اللسان ٤٣٧١/٦.

(٤) علم الفقه: هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية، أو المستفادة من أدلتها التفصيلية، ينظر علم أصول الفقه عبد الوهاب خلاف ١١.

(٥) علم الكلام: هو علم يُقتَدَرُ فيه على إثبات العقائد الدينية على الغير بإيراد الحجج ودفع الشبه، ينظر التهانوي - للشيخ المولوي محمد أعلى، كشاف اصطلاحات الفنون.

وقال صاحب البرود:[1] أقرب ما يُحَدُّبــة:علــم يُتَعَـرَّفُ بـه التغـيرات العربيةُ الواقعة على الكلم لفظاً أوتقديراً، فاحــترز بالتغـيرات العربيـة عن غير العربي كنصب الفاعل ورفــع المفعـول وبقولـه (الواقعـة علـى الكلم) من معرفة الكلم ومعانيها وهواللغة، ودخل في معرفة التغـيرات، البناء على حركة أوســكون وإن كـان لا يتبـدل، لأنـه لا يعـرف مواضـع التغيير إلا وقد عرف مالا يتغير.

وأما الكلمة فهي مفرد الكلم مثل تمرة وتمر لأن الكلم لم يسـتعمل إلا فيما فوق الاثنين بخلاف تمرة، فإن يستعمل في الواحـد والاثنـين والجمـع، وفيها ثلاث لغات بوزن نَبقة لأهل الحجاز وهي أقواهــا، وبـوزن سـدْرة، وبوزن تمرة وهي أضعفها، ولها حقيقتان: لغوية واصطلاحية:

أما اللغوية: فتستعمل حقيقة ومجازاً، والحقيقة إطلاقها على كل واحـد من الاسم والفعل والحرف.

والمجاز في معانٍ ثلاثة: يعبر بها عن القصيــدة، كقـول العـرب: أفصـح كلمة قالها لبيدٌ:

[١] ألا كــلُّ شــيء مــاخلا اللهَ بـــاطلُ
وكـــلُّ نعيـــم لا محالـــةَ زائـــلُ[2]

---

(١) صاحب البرود هو، والد المؤلف الشارح، وله شرح على الكافية المسمى: (البرود الضافيـة والعقود الصافية شرح الكافية) وهو علي بن محمد بن أبي القاسـم المتوفـى ٨٣٧هــ ومنـه نسخة في الامبروزيانا في إيطاليا برقم ٣٧٩/٦٩ ينظـر مصـادر الفكـر العربـي الإسـلامي في اليمن عبد الله الحبشي، وقـد عرّفه الشارح لهذا الكتاب في مقدمته المثبتـه في بدايـة النجـم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب.

(٢) البيت من الطويل، وهو للـبيد بـن ربيعـة العــامري الشــاعر المخضـرم - الصحـابي في ـ

ويعبر بها عن عيسى عليه السلام، قال تعالى: ﴿وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ﴾[1] ويعبر بها عن الكلام، كقوله: «الكلمة الطيبة صدقه»[2].

وأما الاصطلاح: فما ذكره المصنف[3] وهو: (لفظ وضع لمعنى مفرد) فقوله: (لفظٌ) جنسُ الحدِّ يدخل فيه المهمل والمستعمل، وخرجت الخطوط والإشاراتُ والعقود والنصب، فإنها وإن دلت على معنى فليست بلفظ، وقوله: (وضع)، خرج ما كان بالطبع كقول الساعل: أح، والنائم أخ، قوله (لمعنى) خرجت المهملات نحو: كادث، وما دث، وديزٌ مقلوب زيد، (مفرداً) احترازٌ من المركب، نحو (قام زيد)، و(زيد قام)، وسائر التراكيب، ويجوز في (مفرد) الرفع والجر، فالرفع صفة للفظ، والجر صفة للمعنى، لكن الرفع ضعيف للفصل بين الصفة والموصوف، ولأنه يرد عليه نحو: عبد الله[4] مسمى به، فهولفظ مركب وضعَ لمعنى مفرد، ومعرفة هذه الحقيقة موقوفة

ديوانه ٢٥٦، ينظر الخزانة ٤/ ٢٥٥، ٢٥٧، والمغني ١٧٦، وشرح شذور الذهب ٢٨٢، واللسان مادة (رجز) ٣/ ١٥٨٨.

الشاهد فيه: قوله: (ماخلا الله) حيث نصب اسم الجلالة بعد ماخلا - حيث دلـل علـى أن الاسم الواقع بعد ماخلا يكون منصوباً، مفعولاً به. وما مصدرية ولا يكون بعدها إلا فعـل وفاعلها واجب الاستتار أما إذا كانت (ما) زائدة فإن ما بعد (خلا) اسم مجـرور بـ (خـلا) التي هي في هذه الحال حرف جر مثل حاشا، والشاهد الثاني فيه توسط المستثنى بين جـزأي الكلام - وهو قوله ما خلا الله حيث وقعت بين المبتدأ وخبره والتقدير ألا كل شيء بـاطل ما خلا الله.

(١) سورة النساء ٤/ ١٧١ وتمامها: ﴿يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم إنما المسيح عيسى ابن مريم رسول الله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه....﴾.

(٢) رواه البخاري في صحيحه بـاب طيـب الكـلام مـن كتـاب الأدب ٨/ ١٤، وأحمـد في مسـنده ٢٥١/٢، ٢٥٢.

(٣) ينظر شرح المصنف ٦، وأمالي ابن الحاجب ٢٩١/١ وشرح المفصل ١٩/١.

(٤) ينظر شرح الرضي ٣/١ وما بعدها.

على معرفة اللفظ، والوضع، والمعنى، والمفرد.

فاللفظ:[1] اشتقاق من الطرح، يقال لفظته الأرض أي طرحته، وهو في الأصل مصدرٌ، ثم استعمل في معنى الملفوظ به، وهوالمراد هنا، كما تقول: الدينار ضربُ الأميرِ، أي مضروبُه"[2].

وحدّه ما يخرج من الفم، قاله الرماني[3]، وهومُعْتَرَضٌ بالريق، وعلى هذا لا يقال لفظ الله، كما يقال: كلام الله[4]، فلا يصح التحديد به لعدم عمومه، والأولى أن يقال: هوالصوت المتقطع أحرفاً، فيخرج ما كان شاذاً (حا) كصوت البهائم، وطنين الذباب، وصرير الباب.

والوضع: إيقاع لفظ على أمر يفهم عند سماعه ذلك الأمر، والمعنى هوالمسمى، والمفرد ما لا يدلّ[5] جزء لفظه على جزئه حين صار جزءاً له كقولك (زيد) فإن أحد حروفه لا يدل على جزءٍ له من ذاته، وقوله: (حين صار جزءاً له)، كقولك: زيدٌ، فإن أحد حروفه، مثل (غلام زيد)، إذا سمي به، فإنه قبل التسمية دال جزء لفظه على جزئه، وبعد التسمية غير دال،

(١) ينظر اللسان مادة (لفظ) ٤٠٥٣/٥.
(٢) ينظر الأزهار الصافية شرح المقدمة الكافية ١٧/١.
(٣) هو علي بن عيسى بن علي عبد الله أبو الحسن الرماني ولد سنة ٢٧٦هـ وتوفي ٣٨٦هـ من مصنفاته: التفسير وشرح أصول ابن السراج، وشرح سيبويه، وشرح المقتضب شرح الصفات، معاني الحروف وغيرها ينظر ترجمته في البغية ١٨٠/٢ - ١٨١، ومعجم الأدباء ٧٣/٧ وما بعدها، إنباه الرواة ٢٩٤/٢ وما بعدها، الأعلام ٣٦٦/٦.
(٤) ينظر شرح الرضي ٣/١، وشرح المفصل ١٩/١، واللسان مادة (كلم) ٣٩٥٥/٥، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٥/١ - ٢٦. قال سيبويه في ٢٥/١ هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة. (فمنه: مستقيم، حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب) ثم ضرب أمثلة لكل نوع منها.
(٥) في الأصل (يدخل)، وهو تحريف.

والمركب عكس ذلك، وهوما يدل جزء لفظه على جزئه حين صار جزءاً[1] له، ويرد على حده ثلاثة أسئلة:

الأول: الضمير المستتر في (قُمْ)، فإنّه كلمةً وليس بلفظ، وأجيب بأنه كالملفوظ به، بدليل أنه لا يستقل الكلام دونه، وأنه يبرز في بعض المواضع، نحو: (قوما)، بخلاف ضمير اسم الفاعل، ولهذا لم يكن كلمة مستقلة.

الثاني: أنه جمع بين النقيضين في قوله: (الكلمة) لأن الألف واللام للجنس فيها والتاء للإفراد، والجواب أن لام الجنس على ضربين: مستغرقة مفيدة للكثرة: وهوما يحس منها لفظ (كل)[2] كقوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾[3] ودالةً على ماهية الجنس المقصود في الذهن عقلاً من غير نظر إلى قلة ولا كثرة[4] كقوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ﴾[5]، لأنه هنا لم يرد استغراق الجنس، وهوالمقصود في الكلمة، لأن الحدَّ إنما يُذكر لبيان ماهية الشيء من غير نظر إلى استغراقه.

الثالث: ما وجه تذكيره لفظ ؟ وهلاّ أنثه مطابقة للكلمة، والجواب أن (لفظاً) أعم من لفظة لأنه اسم جنس كـ(تمرة)[6] [و٢] وتمر تطلق على المفرد والمثنى والمجموع بخلاف تمرة، فإنها لا تطلق إلا على واحد الجنس

(١) ينظر شرح المفصل ١٩/١، وشرح الرضي ٥/١.
(٢) ينظر شرح الرضي ٤/١.
(٣) العصر، ٢/١٠٣.
(٤) ينظر شرح الرضي ٤/١.
(٥) يوسف ١٤/١٢، وتمامها: ﴿ونحن عصبة إنا إذاً لخاسرون﴾.
(٦) ينظر شرح الرضي ٥/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٧/١.

لا غير، فلوقال: لفظه لزم في الحرف الواحد من (زيد) أن يكون كلمةً ولا تجب المطابقة بين المبتدأ والخبر إلا إذا كان الخبر صفةً مشتقةً، (ولفظٌ) وإن كان في المعنى ملفوظاً به، وهوصفةٌ مشتقةٌ، فالعبرة بالأصل والأصل مصدر، قل ابن الحاجب[1]. قولنا لفظ أحسن من قولهم لفظة إشارة إلى قول الزمخشري[2]، ووجه واحد وإن أراد به عدداً مخصوصاً فلا دليل عليه وإن أراد جنس اللفظ، فقولنا لفظ أعم وأخصر وأدفع للبس.

قوله: (وهي اسم، وفعل، وحرف) يعني أن الكلمة تنحصر في هذه الثلاثة لا غير، وزاد الزمخشري[3] رابعاً وهو(المشترك)، وطاهرٌ[4] جعلها عشرة، لكن بينها أوبين اثنين منها. هذه التقسيمات ليست بزائدة على الاسم والفعل والحرف، لأن المشترك لا يكون إلا بينها أوبين اثنين منها، والرفع والنصب والجر وسائر ما زاده طاهرٌ، بعضه ليس من أقسام الكلمة، كالحركات والجزم، وأما العامل والتابع فمن أقسامها، لكنه ذكرها باعتبار أمر آخر وهوكونه عاملاً وتابعاً، وأما الخط فهوعلم آخر وإنما قدم الاسم على الفعل لصحة الإخبار به وعنه، نحو: (زيد قائم)، و (القائم زيد)، وقدم الفعلِ على الحرف لأنه يخبر به بخلاف الحرف، فإنه لا يخبر به ولاعنه. فلذلك أخره وقد قيل في قوله: وهي اسمٌ وفعلٌ وحرف،

---

(١) ينظر الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب ٥٩/١.

(٢) ينظر المفصل ٦.

(٣) ينظر المصدر السابق.

(٤) طاهر بن أحمد بن بابشاذ، مات سنة ٤٦٩ هـ من أشهر تصانيفه شرح الجمل للزجاجي، شرح المقدمة المحسبة، وتعليق في النحو ما يقارب خمسة عشر مجلداً. ينظر ترجمته في بغية الوعة ١٧/٢، إنباه الرواة٩٦/٢، معجم الأدباء ١٧/١٢، الإعلام ٢٢٠/٣ وينظر رأيه في شرح المقدمة المحسبة ٩١ – ٩٣ وقد عدها وهي: (الاسم، والفعل، والحرف، والرفع، والنصب، والجر، والجزم، والعامل، والتابع، والخط).

يلزمه أن تكون الكلمة مجموع الثلاثة، لأن الواوتفيد الجمع، فيكون قوله: (مُرّ بزيد) كلمة واحدة فلوأتى بـ(أو) كان أولى، وجوابه من وجهين:

أحدهما: أن الواوبمعنى (أو).

الثاني: أن التقسيم مع الواوعلى ضربين:

تقسيم للاسم إلى أجزائه، كقوله: (السكنجين) خلٌّ وعسل وإلى جزيئاته، كقولك: الحيوان: (إنسان وفرس)، والكلمة (اسم وفعل وحرف) فهذا لا يلزم فيه الاجتماع بخلاف الأول، والفرق بين الجزئي والأجزاء، أن الجزئي يدخل تحت الكلي، ويكون الكلي خبراً عنه، نقول الإنسان حيوان، والاسم كلمة، ولا يدخل الجزء تحت الكلي ولا يخبر بالكلي عن الجزء، لا تقول: الزنجبيل سكنجين[1].

قوله: (**لأنها إمّا تدل على معنى في نفسها أولا [الثاني الحرف إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أولا، الثاني الاسم، والأول الفعل]**[2])، الدليل على انحصار الكلمة في هذه الأقسام، العقل والسمع، أما العقل فالقسمة الدائرة بين النفي والإثبات، حيث قال: (لأنها إمّا أن تدل على معنى في نفسها أولا)، الثاني الحرف: (وهوإن لم يدل) والأول: وهوإن دلت، إما أن تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أولا.

---

(١) السكنجين: خل وعسل، وينظر شرح الرضي ٦/١ والعبارة منقولة عن الرضي بتصرف. والسكنجين كلمة أعجمية معناها الشراب المتخذ من حامضٍ وحلوٍ.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

الثاني: الاسم: وهو إن لم يقترن ودلت على معنى في نفسها، والأول الفعل، وهو إن اقترنت بأحد الأزمنة الثلاثة ودلت على معنى في نفسها وذلك لأن القسم ثلاثٌ، قسمةٌ دائرةٌ بين إثباتين، نحو: (زيد في الدار أو في السوق)، فهذه يجوز دخول متوسطٍ بينها، وقسمة بين نفيين، نحو: (زيد لا في الدار ولا في السوق)، فهذه أيضاً يجوز دخول متوسط بينها، وقسمة دائرة بين نفي وإثبات نحو: (زيد في الدار أولا؟) فهذه لا يجوز دخول متوسط بينها، وقسمة أسْنَخُ[1] من الدائرة بين النفي والإثبات.

وأما السمع فما روي عن أمير المؤمنين عليٍّ (عليه السلام) أنه قال لأبي الأسود الدؤلي[2] يا أبا الأسود، اقسم لهم الكلام إلى ثلاثة أقسام (اسم وفعل وحرف).

قوله: (وقد عُلِمَ بذلك حدُّ كل واحد منها) يعني قد علم بهذا التقسيم حدُّ كل واحد من الاسم والفعل والحرف، فإن قيل فلمَ حقق كل واحد منها بعد ذلك؟

قلنا هذا على سبيل الجملة، وتحقيق كل واحد منها [٢ظ] على انفراده على سبيل التفصيل.

قوله: (الكلام) اسم مصدر كالطلاق والعتاق، لأنه من كلّم وقياسه

(١) السِّنْخ الأصل مِن كل شيء، ورجع فلان إلى سِنْخِ الكرم، والسِّنْخ والأصل واحد ينظر اللسان مادة (سَنَخ)، ٢١١٤/٣.
(٢) أبو الأسود الدؤلي ظالم بن عمرو أول من وضع أسس النحو، وهو من سادات التابعين، صحب علياً رضي الله عنه، وهو ثقة شيعي شاعر روى عن عمر وعلي وابن عباس وأبي ذر وغيرهم توفي سنة ٦٩هـ. ينظر ترجمته في البغية ٢٢/٢، ٢٣، ومعجم الأدباء ٣٤/١٢ - ٣٨ وفيات الأعيان ٢٤٠/١، والإصابة في تمييز الصحابة ١٣/٧ وإنباه الرواة ٤٨/١ وما بعدها.

تكليماً. وقيل: هومصدرٌ لأنه قد عملَ، قل الشاعر:

[٢] فلشفَي نفسي من تباريح ما بها

فإن كلاميها شفاء لما بيا[١]

والكلام يستعمل في اللغة وفي الاصطلاح، أما اللغة فيستعل في معانٍ ثلاثةٍ[٢] على ما في النفس من إرادة الكلام وترتيبه وليس بمعنىً مستقل قل:

[٣] إن الكلام لفي الفؤاد وإنما

جعل اللسان على الفؤاد دليلا[٣]

وعلى الخط لما بين دفتي المصحف تقول: هذا كلام الله، وعلى الإشارة قل الشاعر:

[٤] إذا كلمتني بالعيون الفواتر

أجبت عليها بالدموع البوادر[٤]

---

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبية في شرح المفصل ٢١/١ وقبله:

ألا هل إلى ريًا سبيل وساعة تكلّمني فيها من الدهر خاليا

وهمع الهوامع ٩٥/١ والبيتان لذي الرمة في الدرر ٢٦٢/٥. والشاهد فيه قولـه: (كلاميهـا) حيـث أعمـل اسم المصدر (كلام) قل شارح المفصل ابن يعيش. وذهب الأكثرون إلى أنه اسم للمصدر وذلك لأن فعله الجاري عليه لا يخلو من أن يكون كلّم مضاعف العين مثل سلّم أو تكلم فكلّم فعل يأتي مصدره على التفعيل، وتكلّم مثل تفعّل يأتي مصدره على التفعّل فثبت أن الكلام اسم للمصدر والمصدر الحقيقي التكليم والتسليم انتهى كلامه (٢/١).

(٢) ينظر شرح شذور الذهب ٥٢، وقد ذكر ابن هشام هذه المعاني الثلاثة.

(٣) البيت من الكامل وهو للأخطل كما في شرح شذور الذهب ٥٤ وينظر شرح المفصل ٢/١. الشاهد فيه قوله: أنه استعمل الكلام على ما في النفس من معنى، وأن العرب تطلق الكلام على المعنى الموجود في النفس.

(٤) ذكره أبو حيان في البحر المحيط ٤٧٢/٢، ولم ينسبه.

وأما الاصطلاح فقوله: (ما تضمن كلمتين بالإسناد). فقوله: (ما) جنس للحدّ، فلوقال: (قولٌ تضمَّن)، أوكلمتــان أُسْنِدتْ إحداهمــا إلى الأخــرى لكان أولى[1]، ويدخل في (تضمن) المنطوق به، نحو: (زيــد قــائم)، والمقــدر نحو: (قم) بخلاف ما لوقال: (تركّبت)، لأن التركيب يستدعي التعدد لفظاً، قال ابن الحاجب[2] قوله: (كلمتين)، يحترز عــن الكلمــة الواحــدة، وقولــه بالإسناد: يعني (المفيد) كإسناد الجمل، ويخرج المضاف والمضاف إليه وسائرُ المركباتِ لأن إسنادها غيرُ مفيد، لأن المراد بالإسناد، نسبةُ أحدِ الجزأين إلى الآخر لإفادة المخاطب، ولا يقال: هذا إضمار في الحد، لأن اللام للعهد، إذ المشهور من الإسناد في اصطلاح النحاة: إســـناد الجمــل وهوالمفيــد، ويَــرِدُ على حده من إســـناد الجمــل نحــو: (إنْ قــام زيــدٌ)، فإنــه تضمــن كلمتــين بالإسناد وليس بكلام، فقيل: إنّ دخول حرف الشـــرط حالــة عارضــةً ولا عبرة به، وقال الأندلسي[3] والإمام يحيى[4] بن حمزة: لابد في الحــد مــن أن يقال: (وحسن السكوت عليه)[5].

---

(١) ينظر شرح المفصل ٢/١.
(٢) ينظر شرح المصنف ٦.
(٣) الأندلسي هو القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي الإمــام أبــو محمــد اللورقــي النحوي المتوفى ٦٦١هـ. قال ياقوت عنه: إمام في العربية عالم بالقراءات صنف شرح المفصل في أربعــة مجلــدات، وشــرح الجزولية والشــاطبية ينظر ترجمتــه في البغيــة ٢٥٠/٢، ومعجــم الأدباء ٢٣٤/١٦.
(٤) الإمام يحي بن علي بن إبراهيم العلوي الطالبي ولد ٦٦٩ هـ ومات ٧٤٥ هــ لــه مصنفــات كثيرة في أكثر العلوم العربية والإسلامية منها الأزهــار الصافيــة في شــرح المقدمــة الكافيــة، وشرح الطراز في البلاغة .
تنظر ترجمته في البدر الطالع ٣٣١/٢، والأعلام ١٤٣/٨ – ١٤٤، وينظر رأيه في الأزهار الصافيــة شرح المقدمة الكافية ٢٦ – ٢٧.
(٥) وهذا ما ذهب ابن مالك في ألفيته وهو ما اصطلح عليه النحاة وهــو اللفــظ المفيــد فــائدة ـ

قوله: (**ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أواسمٍ وفعلٍ**). وأجازه الفارسي في حرف واسم[1] نحو: (يا زيد) بدليل حُسن السكوت عليها، وأجاب البصريون[2] بأن (يا) في معنى الفعل كأنك قلت (أدعوزيداً) وعلى كلام بعضهم لا إشكال، لأنه يقول باسمية حرف النداء، فقد يأتي من اسمين، وإنما لم يأتِ الكلام إلا في اسمين نحو: (زيد قائم) أوفي فعل واسم نحو: (قام زيدٌ)، لأن التركيب الممكن يرتقي إلى اثنتي عشرة مسألةً، لأن معنى ثلاثة، اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ، وتركيب كلٍّ واحد منها مع نفسه ومع أحدهما على البدل، ومعهما جميعاً فخمس متكررة وواحدة مركبة من اسم وفعل وحرف، فبقي ستة، اسمٌ مع اسمٍ، واسم مع فعل، واسم مع حرف، وفعلٌ مع فعل، وفعل مع حرف، وحرف مع حرف، ولا يصح من هذه المركبات إلا اثنان، اسم مع اسم، واسم مع فعل نحو: (زيد قائم) و(قام زيد)، فالأول جملة اسمية، والثاني فعلية، وإنما لم يتأت إلا منهما لأنه لابد من مسند ومسند إليه، وقد حصل فيهما، ولم يتأت في غيرها، إمّا لعدم المسند والمسند إليه كالحرف مع الحرف، أولعدم المسند إليه كالفعل مع الفعل، وكالفعل مع الحرف، أولعدم المسند كالاسم مع الحرف، ولا يَرِدُ عليه (يا زيدُ) لأن الحرف نائب مناب الفعل، على الصحيح.

يحسن السكوت عليها) ينظر شرح ابن عقيل ١/١٤، وشرح المفصل ١/٢٠، قال ابن مالك في الألفية:

كلامُنا لفظٌ مفيدٌ كاستقمْ واسمٌ وفعلٌ ثم حرفٌ الكلمْ

(١) ينظر كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ١/٩٥، وكتاب (البيان) شرح (اللمع) لابن جني ١/٢٠ إملاء الشريف عمر بن إبرهيم الكوفي المتوفى ٥٣٩ هـ. والهمع ١/٣٣ - ٣٤.

(٢) ينظر الأنصاف ١/٣٢٦ مسألة رقم ٤٥، المنادى المفرد العلم معرب أو مبني، وشرح المفصل ١/١٢٧.

قوله: (الاسم) اختُلِفَ في اشتقاقه، فعند البصريين أنه مشتق من السُّمو[1] وهوالعلو والارتفاع، لأنه سُمِيَ به إلى العقل فلخرجه إلى الوجود قال الشاعر: [ظ٣]

[٥] دنوت تواضعاً وسموت مجداً[2] ــــــــــــ ....

فالمحذوف لامُه، وعند الكوفيين أنه مشتق من السِّمة وهي العلامة، فالمحذوف فاؤه، قال ثعلب: الاسم سمة توضع على المسمى ليعرف بها، قال الشاعر:

[٦] عوى ثم نادى هل أَحَصْتُم قِلاصَنا
وُسِمْنَ على الأفخاذ بالأمس أربُعَا[3]

---

(١) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٦/١ المسألة رقم ١ الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم، واللسان مادة سمو ووسم، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٢/١ وما بعدها، وفي كتاب إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر بن الأنباري، وهو كوفي يقول: إن الاسم مشتق من السمو وكذا نُقِلَ عن ثعلب ذلك، كما في اللسان مادة سما ٢١١٠/٣، وبذلك تنتفي دعوى الخلاف في اشتقاق الاسم بين البصريين والكوفيين.

(٢) صدر بيت من الوافر، ينظر اللسان مادة (سمو) ٢١١٠/٣. والشاهد فيه قوله: (سموت) حيث جاء سَمَوَ مشتق من السمو كما هو رأي البصريين.

(٣) البيت من الطويل وهو بلا نسبة كما في اللسان مادة (سما) وأنشده ثعلب مع ثلاثة أبيات أخر كما ذكر صاحب اللسان قال: وقد سَمَوْا واستموا إذا خرجوا للصيد وقال ثعلب استمانا: أصادنا واستمى: تصيد وأنشد ثعلب هذه الأبيات دون أن ينسبها:

عوى ثم نادى هل أحصتم ... وسمن على الأفخاذ بالأمس

غلامٌ أضلته النُبوحُ فلم يجد ... له بين خَبْتٍ والهباءة أجْمعا

أناساً سيوانا فاستمانا فلا ترى ... أخا دلج أهدى بِلَيْلٍ وأسمعا

وكأن معنى وسمن في البيت كما قال ثعلب. وهو الجورب من الصوف يلبسه الصائد ويخرج إلى الظباء نصف النهار، فتخرج من أكنستها وَيلدُّها حتى تقف فيأخُذها.

ودليل البصريين[1] على أنه من السمو: التصغير والتكسير والإضمار، لأن التصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها، وهم يَجمعون على أسماء وسُمَيٌّ وسُمَّيتْ، وقياس الكوفيين أوسامٌ ووسيم ووسمتُ، ولم يقل بذلك أحد. وفيه خمس لغات إِسْمٌ أُسْمٌ سِمٌ سُم [سم][2] وسُما[3].

[٧] فضُمَّ واكسر وذا في السين إن حذفت
والحذفُ والضَّمُ في مقصودِهِ لزما
وقطع همزته في الشعر ليس به
بأس، ولولاه في هذا لما فهما[4]

قوله: (الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة) قوله: (ما) جنس للحد فلوقال (كلمة) كان أولى (دل على معنى) خرجت المهملات في (نفسه)، خرج الحرف، ومحلُّ (في نفسه) الجرُّ صفة لـ(معنى) وضمير (نفسه) عائد إلى (معنى) عند المصنف[5]، والصحيح أنه عائد إلى (ما) لأن المراد بها كلمة، وهي على بابها لا بمعنى الباء[6]،

---

(١) ينظر الإنصاف ٦/١ مسألة رقم (١) وينظر اللسان مادة (سما).
(٢) ما بين الحاصرتين مكررة.
(٣) ينظر اللسان مادة (سما) ٢١٠٧/٣، ومادة (وسم) ٤٨٣٨/٦. والتي أثبتها الشارح ستة مع تكرار واحدة. وفي اللسان عدّها أربعاً وقال: وألفه ألف وصل وربما جعلها الشاعر ألف قطع للضرورة كقول الأحوص.

وما أنا بالمخسوس في جِذْمِ ولا من تسمى ثم يلتزم الاسما

اللسان ٢١٠٩/٣، وقد كرر (سم) مرتين.
(٤) والمفهوم من هذين البيتين لغات خمس وليس ستاً.
(٥) ينظر شرح المصنف ٧. ينظر شرح الرضي ١١/١.
(٦) يريد أن هاهنا للظرفية وليست بمعنى الباء.

كما قال بعضهم و(غيرَ) صفة بعد صفة لقوله (معنىً).

قوله (غير مقترن بأحد الأزمنـــــة)، خرج الفعل وبعض الاسم، نحو(الصبوح والغبوق)[1] (الثلاثة)، رجع (الصبوح) و(الغبوق) ويعني بالثلاثة: (الماضي والحاضر والمستقبل)، ويرد على حده إشكالاتٌ أربعة:

الأول: الخطوط والعقود والإشارات[2] والنصب فإنها دالة على معنى في نفسها غير مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة وليست بأسماء. وجوابه أنه اتكل على موورود القسمة كأنه قال: الاسم كلمة، والعقود ونحوها ليست من جنس الكلام.

الثاني: الفعل المضارع نحو[3] (يقوم) و(يضرب) على القول بالاشتراك فإنه دال على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة، والجواب أن الاعتبار بالمتكلم، ولم يقصد إلا أحد معنييه، واللبس إنما حصل على السامع ولا عبرة به.

الثالث: اسم الفاعل:[4] إذا أريد به أحد الأزمنة نحو: (زيد ضاربٌ عمراً)، وأجيب بأن أصله أن يكون صفة، كقولك: (رجل مالك العبد) فإنه صفة محضةٌ، وإنما عرض له الاقتران في بعض مواضعه لأجل الاشتقاق، والاشتقاق عارض، والعارض لا يُخْرِجُ الأشياءَ عن أصولها[5] ألا ترى أن قولك (إنْ قامَ زيدٌ قمتُ) يُحكَم عليه، ولكن لا عبرة

(١) ينظر شرح المصنف ٧، وشرح الرضي ١١/١.
(٢) ينظر شرح شذور الذهب لابن هشام ٥٤ وما بعدها.
(٣) ينظر شرح المصنف ٧، شرح الرضي ١١/١.
(٤) ينظر شرح الرضي ١١/١.
(٥) ينظر المصدر السابق.

بالعارض، قال ابن الحاجب:[1] وهذا الاعتراض أشكل من المضارع، أي أكثر إشكالاً، وإنما كان أكثر لأن الفعل المضارع داخل في الاسم، واسم الفاعل خارج عنه، والشيء يدخل بأدنى ملابسة بخلاف الخروج.

الرابع: الأفعال التي لا تتصرف كـ(نِعْمَ)[2] و(بِئْسَ) وأخواتهما فإنها دالة على معنى في نفسها غير مقترنةٍ بزمان، فيدخل في حد الاسم ما ليس منه، وأجيب بأن الأصل فيه التصرف، ولكن سُلبت التصرف لإفادة معنى، وهوالمدح العام والذم العام، ألا ترى إلى قول البائع: (بعت) [ظ٣] والمشتري (اشتريت) فإنهما خرجا من الاقتران لعُرُوْض الإنشاء فيهما، وذلك لا يُخْرِجُهما عن الفعلية، قال الشيخ:[3] وهذا أشكل من اسم الفاعل، وجه إشكاله أنها لم توجد متصرفة ولهذا حكم بعضهم باسميتها، ولأن اسم الفاعل لم يحصل فيه اللبس إلا بواسطة، وهي عمله أوإضافته، وهذه الأفعال اللبس حاصلٌ فيها من غير واسطة.

قوله: (ومن خواصه) (من) تبعيضية[4] لأن خواص الاسم كثيرة، لكن لم يذكر منها إلا ما اشتَهر، وأكثر استعمالاً، والخواص جمع خاصّة[5]، كـ(دواب) جمع (دابة)، ومعرفة الاسم تكون بالحد وبالخاصّة، والفرق بينهما من وجهين:

أحدهما: أن الحد يعم أجزاء المحدود، والخواص بخلاف ذلك.

(١) ينظر شرح المصنف ٧.
(٢) ينظر المصدر السابق.
(٣) ينظر شرح المصنف ٧.
(٤) ولها معان أخر مذكورة في مواضعها. منها البيانية - وابتداء الغاية - والتعليل والبدل (ينظر الجنى الداني ٣٠٨ وما بعدها.
(٥) ينظر شرح المفصل ٢٤/١، واللسان مادة (خصص) ١١٧٣/٣.

الثاني: أن الحد يطرد وينعكس والخاصّة تطرد ولا تنعكس، وحقيقة الطرد أن تأتي بالحد إلى جانب (كل)، وتخبر بالمحدود أخيراً. فتقول: كل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة فهواسم، وحقيقة العكس أن تأتي بالحد إلى جانب كل، وتخبر بالمحدود أخيراً فنقول: كل اسم فهودالٌ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة هذه حقيقة المنطقين، والنحويون يعكسون ذلك، فتقول: في الخاصة كل ما دخله الألف واللام فهواسم، فهذا اطراد[1] ولا يصح العكس لأن كثيراً من الأسماء لا تدخله الألف واللام، كالضمائر والأعلام وخواص الاسم على ضربين: لفظية ومعنوية، فاللفظية: اللام والجر بحرفٍ والتنوين، والمعنوية: الإسناد إليه والإضافة[2].

قوله: (دخول اللام) وكان الأولى أن يقول: حرف التعريف ليدخل (أل) وإنما اختص بالاسم، فلأنه محكوم عليه بالإخبار عنه، ولا يحكم على الشيء إلا بعد معرفته، والأفعال أحكام يخبر بها، وحق الخبر أن يكون مجهولاً ليفيد المخاطب فلم يقبل التعريف، وقد شذ دخول اللام على الفعل نحوقول الشاعر:

[٨] ما أنت بالحكم الترضى حكومته
ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل[3]

---

(١) ينظر شرح الرضي ١٣/١، وشرح المفصل ٢٥/١. وما بعدها.

(٢) وهذا ما ذهب إليه شارح المفصل ابن يعيش في ٢٤/١ حيث قال: (وإنما قال حرف التعريف ولم يقل حرف الألف واللام على عادة النحويين لوجهين أحدهما أن الحرف عند سيبويه اللام وحدها والهمزة دخلت توصلاً إلى النطق بالساكن وعند الخليل أن التعريف بالألف واللام جميعاً وهما حرف واحد مركب من حرفين).

(٣) البيت للفرزدق وهو من البسيط، ينظر اللسان مادة (أمس) ٣٠/٨، والإنصاف مسألة في علة بناء الآن

قوله: (والجر) ولم يقل حرف الجر، لأنه قد يدخل على الفعل على سبيل الحكاية، وتقول (زيد) مرفوع لـ(قام)، قاله ركن الدين[1] واعترضه صاحب البرود بأن الفعل قد صار (هذا) اسماً، وإنما التعليل أن يدخل على الفعل إذا كان صفة لموصوف محذوف نحو:

[٩] والله ما ليلي بنام صاحبهُ

ولا مخالِطِ الليان جانِبُهُ[2]

وإنما كانت من خواص الاسم لأنها وضعت لتوصل معاني الأفعال إلى الأسماء، ولأن الجر عَلَمُ المضاف والأفعال لا تقع مضافاً إليه، لأن المضاف إليه محكومٌ عليه، والأفعال أحكام.

قوله: (والتنوين)[3] يريد تنوين التمكين والتنكير والعوض والمقابلة،

٥٢٧/٢. شرح شذور الذهب ٤٠. والرصف ١٦٢ – ٣٢٥، والجنى ٢٠٢، والهمع ٢٤٩/١.

والشاهد فيه: دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع وهذا خلاف القاعدة بأن (أل) مختصة بالاسم ولذلك عُدَّ بيت الفرزدق هذا شاذاً لا يقاس عليه ويروى ولا البليغ بدل الأصيل.

(١) ركن الدين الاستربادي، هو الحسن بن محمد بن شرف شاه العلوي الاستر آبادي أبو الفضائل توفي ٧١٥ صنف شرح مقدمة ابن الحاجب بثلاثة شروح أشهرها المتوسط، والشافية في التصريف، ينظر ترجمته في بغية الوعاة ٥٢١/١ – ٥٢٢، والأعلام ٢١٥/٢، ينظر رأيه في الوافية شرح الكافية ٨.

(٢) الرجز للقناني في شرح أبيات سيبويه ٤١٦/٢ وينظر الخصائص ٣٦٦/٢، والإنصاف ١١٢/١، مسألة رقم ٦٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٣، وشرح الرضي ٣٦٤/٢، وشرح قطر الندى ٢٩، واللسان مادة (نوَمَ) ٤٥٨٤/٦، وهمع الهوامع ١٣/١، وخزانة الأدب ٣٨٨/٩.

والشاهد فيه قوله: (بنام صاحبه) حيث دخل حرف الجر على محذوف والتقدير: بمقول فيه: (نام صاحبه) فحذف القول وبقي المحكي فيه.

(٣) ينظر شرح المفصل ٢٥/٩ وما بعدها، وشرح الرضي ١٣/١، وشرح التسهيل السفر الأول ١/ ١١.

ما خلا الترنم، فإنه لا يختص بالاسم وإنما اختص به تنوين التمكين لأنه دليل على تمكن الاسم في الإعراب، والأفعال غير متمكنة فيه، وتنوين التنكير لأنه دليل على تنكير أسماء مخصوصة كانت معارف، والأفعال نكرات من أول وهلة لا يدخلها التعريف، فلم تحتج إلى تنكير وتنوين العوض لأنه [ظ٤] في الأصل عوض عن حذف المضاف إليه، والأفعال لا تضاف وما كان عوضاً عن حرف أوإعلال محمول على العوض في المضاف إليه وتنوين المقابلة، لأنه عِوَضٌ عن نون الجمع في المذكر السالم والأفعال لا تجمع[1].

قوله: (الإسناد إليه) يعني كونه فاعلاً أومبتدأ هذه العلامات المعنوية، وإنما كان الإسناد إليه من خواص الاسم[2]، لأنه وُضِعَ لأن يُسْنَدَ ويسند إليه، لأنه محكوم عليه، والأفعال محكوم بها، فلم تقع إلا مسندة دائماً، فلوأسند إليها لكانت مسندة ومسنداً إليها في حالة واحدة وهومحال.

قوله: (والإضافة) يريد الإضافة لا بحرف ملفوظ به، نحو: (غلام زيدٍ وضارب زيدٍ)، بخلاف الإضافة بحرف ملفوظ به، نحو: (مررت بزيد) فإنَّ (مررتُ) مضافاً إلى (زيد) بواسطة حرف جر، وإنما كانت الإضافة لا بحرفٍ ملفوظٍ به من خواص الاسم، لأنها لا تخلومن تعريف[3] أوتخصيص أوتخفيف، ولا يصح ذلك في الفعل لأنه لا يتعرف ولا يتخصص لتوغله في التنكير، والتخفيف إنما يكون بسقوط تنوين أونون تثنية أوجمع، والفعل لا ينون ولا يثنى ولا يجمع.

(١) ينظر شرح الرضي ١٣/١.
(٢) ينظر حاشية شرح الرضي ١٥/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٩/١ وما بعدها.
(٣) ينظر شرح المفصل ٢٥/١، وشرح التسهيل السفر الأول ١١/١.

قوله: (وهومعربٌ ومبنيٌ)، تقسيمٌ للاسم، لأنه لا يخلوإمـا أن يختلف آخره باختلاف العامل لفظاً أوتقديراً أولا، إنْ اختلف فهوالمعرب، وإن لم فهوالمبني، وأثبت ابن جني[1] قسماً ثالثاً، لا معرباً ولا مبنيـاً كالمضـاف إلى ياء المتكلم أوالأسماء غير المركبة، كالتعداد وحروف التهجي لعدم حصول سبب البناء وموجب الأعراب.

قوله: (فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبـنيّ الأصـل)[2]، فقوله: (المركب) كالجنس للحد لأنه عـمَّ التراكيب الأربعة تركيب المـزج كـ(بعلبك)، والبناء كـ(خمسة عشر)، (وسيبويه)، والإضافة كـ(غلام زيـد)، والجمل كـ(قام زيد) و(زيد قائم) وهوالـذي أراد هنـا، وخرجت حـروف التهجي والتعداد فإنها غير معرفة لفوات العقد والتركيب، قوله: (الذي لم يشبه مبني الأصل)، خرج ما أشبه مبني الأصل وهي أمور ستة:

١- تضمن الحرف.

٢- وشبه الحرف.

٣- وشبه ما أشبه الحرف.

٤- وما وقع موقع الفعل.

٥- وما أشبه ما وقع موقعه.

٦- وما أضيف إلى غير المتمكن، ومبـني[3] الأصـل: الحـروف وبعـض

---

(١) ينظر البيان شرح اللمع ٢٠/١، للكوفي الشريف عمر بن إبراهيم ت ٥٣٩هـ.

(٢) قال الرضي في ١٦/١: (هذا حد معرب الاسم لا مطلق المعرب لأنه في صنف الأسماء فلا يَذْكُرُ إلا أقسامها).

(٣) ينظر شرح المصنف ٨. ينظر شرح الرضي، ١٦/١ وقال الجرجاني في هـامش الرضـي: (قوله ـ

الأفعال. وهوالماضي والأمر بغير لام، ويرد على هذا الحد سؤالات ثلاثة:

الأول: إن قوله: (المركب) لم يعلم أي التركيب قصد، وجوابه أنه قصد التركيب الإسنادي المفيد، واللام للعهد الذهني.

الثاني: (مبني الأصل)، فإنه يلزم دخوله وجوابه وجهان:

أحدهما: أنه يخرج بطريق الأولى لأنه قد احترز عما أشبه المبني فبالأولى المبني.

الثاني: أن مراده المعرب لكنه اتكل على موورود القسمة، حيث وهو معرب ومبني.

فالمعرب الثالث: غير المتصرف يخرج لأنه مشبه لمبني الأصل وهومعرب، فيخرج من الحد ما هومنه، وجوابه أنه أراد الاسم المركب المشابهة المسقطة لجميع الإعراب لا بعضه، قال صاحب البرود: الأولى في الحد أن يقول: الاسم المركب المفيد المنتفية عنه الأسباب الستة، حقيقة أوحكماً، ويريد بالحكم الاحتراز عن (أيّ) فإنّ فيها ما في أخواتها الاستفهامية والشرطية والموصولة، وهي معربة من بينهن لّما لازمت الإضافة، قابل ذلك سبب البناء فانتفى في الحكم.

مبني الأصل فيه مناقشة تظهر بالتأمل في الفرق بين أن يقال هذا مبني الأصل، وهذا أصله البناء، إذ المتبادر من الأول أن المشار إليه متصف بالبناء وذلك بحذف الأصالة دون العروض المتبادر من الثاني أن أصله أن يُبنى سواه بني كما هو أصله أو عَرَضَ له الإعراب وينحصر مبني الأصل في الأمور الثلاثة والجملة من حيث هي).

قوله: (**وحكمه أن يختلف آخره باختلاف**[1] **العامل لفظاً أوتقديراً**) [و٥] يعني أن هذا حكم المعرب يتميز به عن غيره، واحترز بقوله: (يختلف آخِرُه) مما يختلف ما قبل آخره، نحو: (هذا امرؤ أثيم) و(رأيت امرءا أثيماً) و(مررت بامرئ أثيم).

وقوله: (**لاختلاف العامل**) يحترز من الحكاية، فإنها تختلف لا لاختلاف العامل، تقول في: (جاء زيد): مَنْ (زيد)، وفي: (أرأيت زيداً) مَنْ (زيداً)، وفي (مررت بزيد) من (زيد). وكذلك فإن اختلاف هذه الأشياء للحكاية. وكان الأولى أن يقول: وتختلف حركة آخره، لأن الآخر هو لام الكلمة، وهولا يختلف، قاله اليمني[2].

وقوله: (**لفظاً أوتقديراً**) لفظاً كـ(زيد) أوتقديراً كـ(عصا)[3] فإنك تقول: (جاء زيدٌ) و(رأيت زيداً) و(مررت بزيدٍ)، و(هذه عصاً)، و (رأيت عصاً) و(مررت بعصاً).

---

(١) قال الرضي في شرحه ١٧/١: هذا الذي جعله المصنف بعد تمام الحد حكماً من أحكامه لازماً له جعله النحاة حد المعرب فقالوا: المعرب ما يختلف آخره باختلاف العامل). قال المصنف وهو الحق يلزم منه الدور لأن المقصود ليس بمطلق اختلاف الآخر، بل الاختلاف الذي يصبح لغة، ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب أولاً، فإن حددنا المعرب بالختلاف العامل كان معرفة المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف على حده فيكون دوراً).

(٢) اليمني هو الحسن بن إسحاق أبو محمد اليمني قل عنه الخزرجي في العقود اللؤلؤية: إمام النحاة في قطر اليمن. وإليه كانت الرحلة وإلى ابن أخيه إبراهيم، توفي قريباً من ٦٥٠هـ وصنف مختصراً في النحو. ينظر ترجمته، والبغية ٥٠٠/١.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٧/١، وشرح المفصل ٥٠/١.

الإعراب

قوله: (الإعراب) اختلف في اشتقاقه، فقيل من الإبانة يقال أعرب[1] الرجل عن حاجته إذا أبان عنها، ومنه الحديث: «الثيِّبُ تُعْرِبُ عن نفسها، والبكر تُسْتأمَر»[2] فكان الإعراب أبين الكلمة، أهي فاعلة أومفعولة، وقيل من التغيير، يقال عَرَبَتْ مَعِدَةُ الفصيل: إذا تغيرت، فكان الإعراب لما يتغيرُ بتغير العوامل عليه (سمي إعراباً) وقيل من التحسين، وعليه قوله تعالى: ﴿عُرُبًا أَتْرَابًا﴾[3] ومنه قولهم: (امرأةٌ عروبٌ) وهي المتحببة إلى زوجها فكان الإعراب يُحَسِّنُ الكلمة ويزينها.

وحقيقته ما ذكر وهو(ما اختلف آخره به) أي آخر المعرب بالإعراب، وفيه سؤلان:

أحدهما: أنه حدُّ الشيءَ بنفسه، لأن الضمير يعود إليه، فكأنه قال

(١) ينظر اللسان مادة (عَرَبَ) ٢٨٦٧/٤، وكذلك عربت معدة الرجل إذا فسدت، وعرب الرجل عرباً فهو عرب المخم. وقولهم: (امرأة عروب) المرأة الضحاكة، وقيل هي المتحببة لزوجها المظهرة له ذلك، والعُرُب جمع عروب وهي المرأة الحسناء المتحببة إلى زوجها، وقيل الغَنِجَات وقيل العواشق... وقال العروب العاصية لزوجها، الخائنة بفرجها الفاسدة في نفسها..

(٢) الحديث يروى: أحق بدل تعرب. رواه مسلم ١٠٣٧/٢، وأخرجه أبو داوود ٤٢/٣، والشافعي في مسنده ٧٢.

(٣) الواقعة، ٣٧/٥٦.

الإعراب ما اختلف آخر المعرب بالإعراب، وجوابه أنه ضمير فكأنه قال حده تغييره.

الثاني: أنه يلزم أن يكون العامل إعراباً، لأنه اختلف به آخر المعرب، وجوابه أنه إنما اختلف بعمل العامل لا به، واعلم أن الشيخ بنى حده على الإعراب بالحركات أنفسها، لأنه قال في شرحه، وهذا أولى من قولهم: الإعراب هو: اختلاف الآخر[1]، وهذه مسألة خلاف، فمذهب طائفة من النحاة، وهوظاهر كلام سيبويه[2] إلى أن الإعراب: أمر معنوي، وهوالاختلاف، والحركات علاماتٌ للاختلاف، وذهبت طائفة منهم الشَّلَوْبِيْن[3] وهذا المصنف[4] إلى أن الإعراب الحركات أنفسها لا أمراً آخر يسمى اختلافاً، ولكل منهم حجةٌ، فحجة سيبويه[5] وأصحابه ثلاثة أوجه، أنه يلزم في الموقوف عليه ونحوه البناء، لأنه لا حركة فيه، وإنا إذا أطلقنا على الحركة والحرف، كان نقلاً له بالكلية عن الوضع اللغوي، بخلاف إطلاقه على الاختلاف، فإنه تخصيص للوضع اللغوي الذي

(١) ينظر شرح المصنف ٩، وعبارة ابن الحاجب هي: (هذا أولى من حد الإعراب بالاختلاف الأخر). وأماليه ٦٠٢/٢.

(٢) ينظر الكتاب ١٣/١ وما بعدها، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٠/١ - ٥١ وشرح الرضي هامش ٢٣/١.

(٣) أبو علي الشلوبين (عمر بن محمد عمر بن عبد الله ولد سنة ٥٦٢هـ وتوفي في سنة ٦٤٥هـ صنف تعليقاً على كتاب سيبويه أو شرح على الجزولية، والتوطئة. ينظر ترجمته في البغية ٢٢٤/٢ - ٢٢٥. ينظر رأي أبي علي الأستاذ في التوطئة ١١٦، والهمع ٤٠/١.

(٤) ينظر شرح المصنف ٩.

(٥) ينظر الكتاب ١٣/١ وما بعدها والإنصاف للأنباري ٣٣/١ وما بعدها، وشرح الرضي ١٧/١، قال ابن يعيش في شرح المفصل ٥٢/١: فذهب سيبويه إلى أنها حروف إعراب والإعراب فيها بقدر كما في الأسماء المقصورة...).

هوالتغيير لا إخراج له عنه، إنه يقل حركات إعراب وعلامات إعراب، فيجب أن يكون غيره، وإلا كان من إضافة الشيء إلى نفسه، وحجة المصنف[1] وأصحابه وجوه ثلاثة: أنا نقطع أن المتكلم إذا قال: (جاء زيد)، و(رأيت زيداً)، و(مررت بزيد)، إنه ليس في آخر زيد إلا ضم أوفتح أوكسر لا أمر آخر يسمى اختلافاً[2]، وإنا لوسلمنا أنّ ثم أمراً آخر يسمى اختلافاً لزم فيه التعدد، لأن الاختلاف لا يعقل إلا بين شيئين فبطل تقسيمه إلى ثلاثة، وتكون أنواع الإعراب ستة إذا اكتفينا وجعلنا الاختلاف ينتقل من الرفع إلى النصب والجر، أو من النصب إلى الرفع والجر أومن الجر إلى [ظ٥] والرفع والنصب.

فالإعراب ثلاثة، والاختلاف اثنان، وثلاثة في اثنين ستة، وتسعة إذا نظرت إلى كل واحد من الرفع والنصب والجر، فالإعراب ثلاثة والاختلاف ثلاثة، وثلاثة في ثلاثة تسعة، وقد أجمعوا أن الإعراب ثلاثة، وأنه يلزم أن يكون كل اسم في أول تركيبه غير معرب، لأن إعرابه إنما حصل عند تركيبه، ولم يختلف حاله حينئذ.

قال والدي في البرود: وعندي أن الخلاف قريب، والقولين كالمتكافئين ومرجعهما هل يكون الإعرابُ الاختلاف أوما به يقع الاختلاف.

قوله: (ليدل) اللام متعلقة بـ(اختلف) وهي للتعليل[3]، اي وجه إعراب الاسم دلالته على المعاني المعتورة عليه، أي المختلفة عليه، يقال:

---

(١) ينظر شرح المصنف ٩.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٨/١ - ١٩.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٩/١.

اعتورته[1] الرماحُ، إذا تداولته، ويريد بالمعاني الفاعلية والمفعولية والإضافة، واحترز بقوله (ليدل على المعاني) من المحكي والفعل المعرب اختلافه لا يدل على المعاني المعتورة عليه على كلام البصريين، وقد اختلف البصريون والكوفيون في أصالة الإعراب في الأسماء والأفعال، فعند البصريين: أنه أصل في الأسماء[2] وفرع في الأفعال، لأنه يدل في الأسماء على المعاني المختلفة مثل قولك (ما أحسنَ زيداً) في التعجب، و(ما أحسنَ زيدٌ) في النفي، و(ما أحسنُ زيدٍ) ؟ في الاستفهام، فلولا اختلاف الإعراب لما فهمت تلك المعاني، بخلاف الأفعال، فإن الإعرابَ لا يدل فيها على معنى، ألا ترى أن المعاني المختلفة فيها تشترك في الإعراب الواحد كالأمر، والنهي والإثبات والنفي والحال والاستقبال والخبر والاستخبار، نحو: (ليقم زيد) و(لا يقمْ) و(يقومُ زيد) و(ما يقوم)، و(ويقوم زيد) و(سيقوم)، و(يقوم زيد) و(هل يقوم)؟

وإنما تفترق المعاني في الفعل اختلاف الصيغ أوبقرينة أخرى، كالمضارع الصالح للحال والاستقبال، ولا يصح هذا الاشتراك في إعراب الأسماء، وما اشتراك المنصوب والمجرور في باب المثنى والمجموع ومالا ينصرف وجمع المؤنث السالم (مأمون) جانبيهما واتفاق، وعند الكوفيين أن الإعراب أصلٌ في الأفعال كأصالته في الأسماء[3] دالٌ على معانٍ مختلفة

(١) ينظر اللسان مادة (عَوَرَ) ٣٦٦/٥.
(٢) ينظر الرضي ٢٣/١ حيث قال أن أصل الأسماء الإعراب فما وجدت فيها مبنياً فاطلب لبنائه علة. والرضي يقول برأي البصريين، وهذا ما ذهب إليه الزمخشري في المفصل ١٦ وابن يعيش في شرحه ٤٩/١، وشرح ابن عقيل ٣٧/١ حيث ذكر رأي البصريين والكوفيين في ذلك، وشرح التسهيل السفر الأول، ٤٢/١.
(٣) ينظر شرح ابن عقيل ٣٧/١ وما بعدها.

كدلالته في الأسماء، واحتجوا بقولهم (لا تأكلْ السمكَ وتشربَ اللبنَ) بالرفع والنصب والجزم في تشرب، فالرفع نهي عن الجمع بينهما في الفم لأن الواو للحال.

والنصب نهي عن الجمع بينهما في البطن؛ لأن الواوتقدر بعدها أن، والجزم نهي عن فعل كل واحد منهما مجتمعين ومفترقين، لأن النهي يقتضي التكرار.

وأجاب البصريون[(١)] بأن اختلاف المعاني في الأفعال بتقدير صيغ مختلفة، لا بالإعراب، إذ لوكان بالإعراب لاتفقت المسائل لفظاً أوتقديراً. والتقدير هاهنا مختلف، ألا ترى في هذه المسألة: أن النصب بتقدير (أن) والجزم بتقدير (لا) الناهية، والرفع على المبتدأ، لأن الواوي للحال لتعدد العطف، وواوالحال لا تدخل على المضارع المثبت، فتعين حينئذ تقدير مبتدأ، وهذه صيغ متغايرة دالة على تلك المعاني.

قوله: (وأنواعه رفعٌ ونصبٌ وجرٌ) مذهب الأصوليين أن النوع أعمُّ من الجنس[(٢)]، والنحاة والفقهاء عكسوا، وإنما لم يذكر الجزم مع أنه من أنواع الإعراب، لأنه [و٦] هاهنا ذكر أحوال الاسم والجزم من أحوال

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٩٧١/٢ - ٩٧٤ حيث وافق الشارح ما ذهب إليه ابن مالك في إفادة الرفع والنصب والجزم معاني معينة ذكرها ابن مالك. قال:
- المعنى المراد من النصب: النهي عن الجمع بينهما فيجوز أكل كل واحد على حده.
- والمعنى المراد من الرفع على إضمار مبتدأ محذوف تقديره: أنت تشرب، أي في حل شُرْبِ اللبن، والواو هنا للحال.
- المعنى في الجزم النهي عن كل من الفعلين جميعا.

(٢) جاء في اللسان مادة (نوع) ٤٥٧٦/٦، النوع أخص من الجنس. وقل في مادة (جنس) والجنس أعم من النوع وما ذكره صاحب اللسان هو رأي النحاة كما ذكر.

الفعل، فلُحّره إلى الفعل وإنما كان الإعرابُ ثلاثةً لوجهين:

أحدهما: مناسبته للكلام لأن مخارجه ثلاثة: الحلق والفم والشفة.

الثاني: أن معاني الاسم ثلاثة فاعلية ومفعولية وإضافة، فكان الإعراب الذي جاء للمعاني ثلاثةً مناسبةً. فالرفع من الشفة وهوأول المخارج للأول من المعاني وهوالفاعلية، والنصب من الحلق للمفعولية لكثرتها، والجر من وسط الفم لثقله[1].

قوله: (**فالرفع علم الفاعلية**) إنما أتى بياء النسب ليستغرق الفاعل وما حمل عليه كالمبتدأ أوغيره، وعلاماته ثلاثة[2] الضمُّ والألف والواولحو: (جاء زيد والزيدان والزيدون وأبوك).

قوله: (**والنصب علم المفعولية**) ليدخل المفعول وما حُمِلَ عليه، وعلاماته أربع:[3] الفتح والكسر والألف والياء نحو: (إنّ زيداً والمسلماتِ وأباك والزّيْدَين الزّيْدِين قائمون).

قوله: (**والجر علم الإضافة**) أي علم المضاف إليه معنىً أولفظاً، كـ(غلامُ زيدٍ)، (وحسنُ الوجهِ) ولم يقل الإضافية لما كانت سبباً واحداً،

(١) ينظر شرح الرضي حيث أورد دلالة مخارج الحركات الضم والنصب والكسر والجزم في ٢٤/١.

(٢) ينظر المصدر السابق.

(٣) ينظر الرضي ٢٤/١. قال الرضي في شرحه ٢٥/١: (إنما بين العامل لاحتياج قوله قبل: ويختلف آخره لاختلاف العامل إلى بيانه. ويعني بالتقوم نحواً من قيام العرض بالجوهر، فإن معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة كون الكلمة عمدة أو فضلة أو مضافاً إليها وهي كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه بسبب توسط العامل فالموجد لهذه المعاني المتكلم والآلة العامل، وفحلها الاسم وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني وعلاماتها فلهذا سميت الآلات عوامل ...)

لأنه يسمى الذي بحرف جر ملفوظٍ به، إضافة، وعلاماته ثلاث، (الكسرُ) و(الفتحُ) و(الياءُ)، نحوُ: (مررت بزيدٍ) و(أحمدَ والمسلِمَيْن والمسلِمِيْنَ وأبيك).

قوله: (والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب) أي حقيقة العامل ما به يتحصل المعنى المقتضي للإعراب لأن العامل شيء، والمقتضي للإعراب شيء آخر، نحو: (قام زيد)، فالعامل قام والمقتضي للإعراب[1]، هوالفاعلية وهي إنما تحصلت وتقومت بـ(قام)، والمقتضي على ضربين: منه ما يقتضي نوعية الإعراب وهوالفاعلية والمفعولية والإضافة.

فالفاعلية تقتضي رفعاً والمفعولية نصباً والإضافة جراً، ومنه ما يقتضي جنسية الإعراب وهوالعقد والتركيب.

فالتركيب: وضع كلمة عند أخرى كقولك (زيد بكرٌ عمرو) والعقد إسناد كلمة إلى أخرى كقولك (زيد قائم) فإذا حصل التركيب من غير عقد لم يكن كلاماً ومتى حصل العقد حصل الإعراب، ذكره الإمام يحيى بن حمزة:[2] قيل العكس، ووجه الشيخ في سرد هذه الحدود وإن كان المقصود بالإعراب الحركات الواقعة على آخر الكلمة وإنه لما حدّ الكلمة والكلام لكونهما موضوع النحو، لزم من ذلك شرح الاسم والفعل والحرف، لأنها أقسام الكلمة، ولما بدأ بشرح الاسم تكلم في قسمته إلى

(١) ينظر شرح المصنف ٩.

(٢) ينظر رأي الإمام يحيى بن حمزة في الأزهار الصافية شرح الكافية ٥٣ – ٥٤.

معرب ومبني ولزم من هذا الكلام في المعرب الكلام في العامل.

أما الأعـراب فلشـدة التماس بينهمـا وأمـا العـامل فلذكـره في حـد المعرب، أولأنه لما ذكر الإعراب ذكر العامل لأنه مؤثرة[1].

قوله: (**فالمفرد المنصرف**) إنما ذكر تقسيم الأسماء لما كان الإعراب رفعـاً ونصباً وجراً، وكل واحد منهما بأمور متعددة علـى مـا ذكرنـا، احتـاج إلى تقسيمه ليضع لكل جنس ما يستحقه من العلامات، فقوله: (**المفـــــرد**) يحترز من المثنى والمجموع، والمنصرف يحترز من غير المنصـرف كــ(أحمـد)، فالمفرد يقابل باعتبارات أربعة: ما يقـابل المثنـى والمجمـوع وهوالـذي أراد هنا، وما يقابل المضاف وهوالمذكور في المنادى، وما تركّب يقـابل المركـب تركيب المزج، والبناء هوما يقابل الجملـة وَيَـرِدُ عليـه في احـترازه الأسمـاء الستة[2] فإنها مفردة منصرفة وهي معربة بالحروف [ظ٦] فـإن قـال: إنـي احترزت من المضاف، ورد عليه المثنى والمجموع، فإن قال: إني احترزت من المثنى والمجموع والمضاف، ورد عليه سائر المضافات غير الأسماء الستة، فإن قال لم أحترزْ عنها لأني ذكرت حكمها بعدُ. قيل له: فلا يحـترز عـن غـير المنصرف، لأنه ذكره بعد، فلوقال: مـا لم يكـن مـن الأسمـاء السـتة لسـلم الاعتراض.

قوله: (**والجمع المكسر والمنصرف**) فالمكسر احتراز عن جمع السلامة (كالزيدين) والمنصرف احتراز من غير المنصرف، كـ(مساجد وزيانب).

---

(١) ينظر شرح المصنف ٩.

(٢) ينظر شرح المصنف ٩. وشرح الرضي ٢٨/١، وشرح المفصل ٥٦/١ - ٥٧.

قولـه: (**بالضمة رفعاً، والفتحة نصباً، والكسرة جراً**) تقـول: هـذا رجل ورجل، ورأيت رجلاً ورجالاً، (ومررت برجل ورجـال) فـإن قيـل لم عدل إلى اختيار الكوفيين؟[1]

حيث قال بالضمة إلى آخره ولم يقل بالرفع، وجوابـه أنـه اضطـر إليـه خوف التكرير، وكلام الشيخ[2] هاهنا تفصيل المعرب وذلك أن الإعراب ضربان بحركة، وهوالأصل لأنها أخف، وبحـرف وهوفـرع لثقلـه، وأصـل الإعراب بالحركة أن يكون بالضمة رفعاً والفتحة نصبـاً والكسـرة جـراً، وأصل الإعراب بالحرف أن يكون بالواورفعـاً، وبـالألف نصبـاً، وباليـاء جراً، ثم الإعراب على ثلاثة أقسام:

لفظي في جميع الأحوال، وهوالمفرد والمنصرف والجمع المكسر المنصرف بالحركة، والأسماءُ الستةُ في الحروف، ومنه ما يُحمَلُ منصوبُهُ على مجـروره، وهو جمع المؤنث السالم في الحركة والمثنى والمجمـوع في الحـرف، ومنـه مـا يُحْمَلُ مجرورُهُ على منصوبـه، وهوغـير المنصـرف في الحركـة، ولا يوجـد في الحروف.

والثـاني: تقديـري بكـل حـال، ولا يكـون إلا في الحركـة، كـ(عصـا) و (غلامي).

والثالث تقديري في حال لفظي في حالة، مثـاله في الحركة (قاضٍ)، وفي الحرف (مسلميَّ).

قوله: (**جمع المؤنث السالم بالضمـة والكسـرة**) فقولـه: (المؤنـث)

(١) واختيار الكوفيين هو الإعراب بالحركات، وينظر شرح الرضي ٢٧/١.
(٢) ينظر شرح المصنف ١٠.

احتراز من المذكر، السالم يحترز من المكسر نحو: (زيانب)، وذلك نحو(مسلمات)، وإنما لم يدخله الفتح لأنه فرع على جمع المذكر السالم وقد حملوا منصوبه على مجروره لعلةٍ جامعةٍ بينهما، فكذلك هذا لئلا يكون للمؤنث ميزةً على المذكر، وأجاز الكوفيون دخول النصب والتنوين وأنشدوا:

[١٠] فلمّا جلاها بالأُيام تحيزت
ثُباتاً عليها ذُلُّها واكتآبُها[1]

هذا إذا لم يسم به، وإن سمي به فمذهبان:

الأول: وهوالأفصح أن يعرب كإعرابه قبل التسمية على الحكاية.

والثاني: أن يعرب بالرفع والنصب والجر من غير تنوين واحْتجَّ بقوله:

[١١] تنورتُها من أذرعاتٍ وأهلُها
بيثربَ أدنى دارِها نظرٌ عالي[2]

(١) البيت من البحر الطويل وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٥٣/١، وينظر جمهرة اللغة ٢٤٨. وأدب الكاتب ٤٤١، والخصائص ٣٠٤/٣، وشرح المفصل ٤/٥ - ٨ وشرح التسهيل السفر الأول ١٠٧/١، وتذكرة النحاة ٢٨٩، ولسان العرب مادة (أيم) ١٩٢/١، ورصف المباني ٢٤١. ويروى فيه اجتلاها، ويروى في معاني القرآن للفراء ٩٣/٢ إذا ما.
والشاهد فيه قوله: (ثباتاً) حيث نصب جمع المؤنث بالفتحة خلافاً للمشهور (القاعدة).
ويروى (ثباتٍ) كما في شرح المفصل ٤/٥.

(٢) البيت من البحر الطويل وهو لامرئ القيس في الديوان ٣١، والكتاب ٢٣٣/٣، وشرح المفصل ٤٧/١، ٣٤/٩، وشرح ابن عقيل ٧٦/١، وشرح الرضي ١٤/١، وهمع الهوامع ٦٧/١، وخزانة الأدب ٥٦/١.
والشاهد فيه قوله: (أذرعات) حيث يجوز فيه الوجوه الثلاثة الكسر مع التنوين، والكسر ـ

وأجاز الكوفيون:[1] أن تُعرب إعراب مالا ينصرف وأنشدوا: (من أذرعاتَ) بالفتح، ويرد عليه سؤالان ؛ أحدهما: لِمَ قدّمه على جمع المذكر السالم ؟ وجوابه: أنه معرب بالحركة وجمع المذكر بالحروف، والحركة أخفُّ من الحرف، والثاني: لم قدمه على غير المنصرف؟ وجوابه لدخول التنوين عليه بخلاف غير المنصرف.

قوله: (**غير المنصرف بالضمة والفتحة**) أي رفعُه بالضمة، ونصبه وجره بالفتحة، وإنما امتنع منه الجر والتنوين، لأنه أشبه الفعل بعلتين فرعيتين [و٧] وهما: المانعان له من الصرف فامتنع منه ما امتنع من الفعل، وهوالجر والتنوين، وكان الأولى أن يحترز من المنقوص، كـ(جوارٍ) و(غواشٍ) لأنه يدخله الجر ولا يدخله الضم، وعن مثل (عرفاتٍ) و(مسلماتٍ) مسمىً بها، فإنه غير منصرف، مع أن إعرابه بالضمة والكسرة عند المصنف[2] وهوالصحيح، فكأنه يقول ما لم يكن منقوصاً ولا جمع مؤنث، وعند الأخفش[3] والمبرد[4] والزجاج[5] أن جمع المؤنث

بلا تنوين، والفتح بغير تنوين.

(١) أكثر كتب النحو التي اطلعت عليها لا تذكر الكوفيين صراحة وإنما تذكر مذاهب في ذلك، منهم ابن عقيل وحتى سيبويه يقول: سمعنا أكثر العرب يقولون في بيت امرئ القيس (أي تنوين أذرعات) ويفهم من كلام سيبويه أنه يجيز الفتح، لأنه يقول ومن العرب من لا ينون أذرعات، الكتاب ٢٣٤/٣، وشرح المفصل ٤٦/١، ٤٧

(٢) ينظر شرح المصنف ٩.

(٣) ينظر رأي الأخفش في الإنصاف ٢٣/١ والهمع ٥٦/١.

(٤) ينظر الإنصاف مسألة رقم (٣). القول في إعراب المثنى وجمع المذكر قال الأنباري (وليس من مذهب أبي الحسن الأخفش وأبي العباس المبرد وأبي عثمان المازني أن التثنية والجمع مبنيان وقد رجعت إلى المقتضب فلم أجد ما نسبه الشارح إلى المبرد.

(٥) الزجاج هو إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج من تصانيفه معاني القرآن ـ

مبني في حل النصب، معربٌ في حالة الرفع والجر، وغير المنصرف مبني في حالة الجر، معرب في حالة الرفع والنصب، قالوا: ولا نستنكر البناء في بعض الأحوال، فإنّ (أمس) معرب في حل، مبني في حل، وكذلك (قَبْلُ) و(بَعْدُ) وأجاز الجمهور بأن (أمس) المبنية غير المعربة، وهي التي يراد بها اليوم الذي يلي يومك: وهي مبنية في جميع أحوالها، والتي لا يراد بها ذلك معربة في جميع أحوالها، وأما (قبلُ) و(بعدُ) فلوجود علة البناء فيهما وهاهنا لا علة موجبة للبناء.

والاشتقاق، وفعلت وأفعلت وشرح أبيات سيبويه وغيرها توفي سنة ٣٦١هـ ينظر ترجمته في بغية الوعاة ٤١١/١ وما بعدها برقم (٨١٥). ينظر رأيه في الإنصاف ٣٣/١ وشرح الرضي ٣٦/١، والهمع ٥٧/١.

الأسماء الستة

قوله: (أخوك أبوك) [وهي حموك وهنوك وفوك وذو مـــال][1] إلى آخرها. شرع في تبيين ما يعرب بالحروف، فالأحماء إخوة الزوج، ولا يكونون من قبل الزوجة فتكون الكاف في (حموك) مكسورة، والهن كناية عن الأشياء المنكرة، وقد يسمى بها الفرج وفي هذه الأسماء لغات ذكرها المصنف في المجرورات[2].

قوله: (مضافة) يعني أن هذه الأسماء تعرب بالحروف بشروط أربعة ذكر منها الأولين:

الأول: قوله مضافة لأنها لوأفردت أعربت بالحركات، تقول: (هـذا أبٌ وأخٌ) و(رايت أباً وأخاً) و(مررت بأبٍ وأخٍ).

الثاني قوله: (إلى غير ياء المتكلم)، كقولك: (أخي) و(أبي) فإنه يعرب بالحركات تقديراً، كـ(غلامي).

الثالث: أن لا تصغر فإنها تعرب بالحركات، تقول: (هذا أُبَيّـهُ وأُخَيّـهُ) و (رأيت أُبيّهُ وأُخَيّهُ)، و(مررت بأُبيّه وأُخيّه).

---

(١) زيادة من الكافية المحققة وهي تعداد الأسماء الستة وهي (وحموك وهنوك وفوك وذو مال)٦١.
(٢) ينظر المصنف ٥٥ - ٥٦، وشرح الرضي ٢٧/١.

الرابع: أن لا تجمع جمع التكسير، فإن جمعت أعربت بالحركات، تقول: (هؤلاء آباؤه وإخوته) و(رأيت آباءه وإخوته) و(مررت بآبائه وإخوته).

قوله: (**بالواووالألف والياء**). أي بالواوفي الرفع والألف في النصب والياء في الجر. تقول (هذا أبوه وأخوه) و(رأيت أباه وأخاه) و(مررت بأبيه وأخيه) ويقال لم أعربت هذه الأسماء بالحروف ؟ ثم بعد ذلك ما هذه الحروف ؟ أما لم أعربت ؟ فاختُلف فيه، فقيل على طريق الشذوذ، وصفت بأنها وجدت في القرآن وفي فصيح الكلام وقيل توطئة وتمهيداً لما بعدها[(١)]، وهو المثنى والمجموع، وضعف بأن الشيء لا يكون توطئة لغيره، وقيل عوضاً عن حذف لاماتها وضَعُفَ بأنه يلزم ذلك في (يد) و(دم)[(٢)] وقيل لأنها أسماء فكثرت بمضافاتها لفظاً ومعنى فصارت على أكثر من واحد فأعربت بأكثر من إعراب واحد، وليس أكثر من الحركة إلا الحرف، ويكثرها لفظاً - هاهنا وهوالإضافة - ومعنى وهواستلزامها غيرها فـ(الأب) يستلزم ابناً، و(الأخ) أخاً و(الحم) زوجة وزوجاً وإخوة له، و(الهن) والفم لا يكونان إلا في جسد حيوان، و(ذو) بمعنى صاحب، والصاحب لابد له من مُصَاحَبٍ وهذا القول هو اختيار المصنف[(٣)] وأما ما هذه الحروف ؟ فاختلف فيها فقال قطرب[(٤)] والزيادي[(٥)] وبعض

(١) ينظر شرح الرضي ٢٨/١، والإنصاف ٣٢/١.
(٢) ينظر شرح الرضي ٢٨/١، والإنصاف ٣٢/١.
(٣) ينظر شرح المصنف ٩، وشرح الرضي ٣٠/١.
(٤) محمد بن المستنير أبو علي النحوي المعروف قطرب مات سنة ٢٠٦هـ وصنف المثلث والنوادر، والصفات والأضداد وإعراب القرآن، والمصنف الغريب، ومجاز القرآن، ينظر ترجمته في البغية ٢٤٣/١، معجم الأدباء ٥٣/١٩ - ٥٤، ينظر رأي قطرب في الإنصاف ٣٣/١ والهمع ١٣٣/١.
(٥) الزيادي إبراهيم بن سفيان بن سليمان أبو إسحاق الزيادي مات سنة ٢٤٩هـ صنف النقط والشكل، والأمثال، شرح نكت سيبويه وغيرها، ينظر ترجمته في بغية الوعاة ٤١٤/١، ومعجم

الكوفية واختاره المصنف، وكثير من المتأخرين، إنها أنفسها إعراب ولا إعراب[1] [ظ7] سواها لا ظاهر ولا مقدر، فالواوكالضمة والألف كالفتحة والياء كالكسرة، ولا يستبعد إعرابها بالحروف، فقد جاء في المثنى والمجموع وفي الأفعال الخمسة، باتفاق الأكثرين، واختلفوا فيما بينهم فقال أكثرهم إنها زوائد للإعراب، وضعف بأنه يؤدي إلى استعمل اسم على حرف واحد في (فوك) و(ذومال)، وقال ابن الحاجب: [2] إنها مبدلة من لام الكلمة أوعينها، لأن دليل الإعراب لا يكون من أصل الكلمة، فهي بدل يفيد ما لم يُفد المبدل منه كالتاء في (بنت) و(أخت) فإنها بدل من الواو، وتفيد التأنيث بخلاف الواو، ولا يقال: إن (فوك) و(ذومال) على حرف واحد لقيام البدل فقام المبدل منه، وقال الأخفش [3]: إنها دلائل الإعراب[4] المقدر قبلها، فالواودليل للضمة، والألف للفتحة، والياء للكسرة، وقال سيبويه[5] والفارسي [6] وأكثر البصريين [7] إنها لامات الكلمة، والإعراب مقدر عليها، وإنما أعلتْ هذا الإعلال لأنهم

الأدباء ١٥٨/١ - ١٦١، وينظر رأي الزيادي في شرح المفصل ٥٢/١، والهمع ١٣٣/١.

(١) ينظر شرح المصنف ٩، وشرح الرضي ٣٠/١.

(٢) انظر شرح المصنف، ٥٦.

(٣) ينظر شرح التسهيل، السفر الأول، ٥٦/١.

(٤) ينظر الرضي ٢٨/١ - ٢٧، ٣٠، والإنصاف ١٧/١ - ١٨ وما بعدها، وشرح المفصل ٥٢/١، قال الرضي: (وقال بعضهم الإعراب بالحركات مقدر في متلو الألف والواو والياء، والحروف دلائل الإعراب، وهذا قريب من قول الكوفيين في الأسماء الستة)، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ٥١/١ - ٥٣، وهمع الهوامع ١٧٦/١.

(٥) ينظر الكتاب ٢٠٣/٢، ٤١٢/٣.

(٦) ينظر البغداديات ١٥٥ وما بعدها.

(٧) ينظر شرح الرضي ٢٧/١ - ٢٨ - ٣٠، والإنصاف ١٧/١ - ١٨ وما بعدها، وشرح المفصل ٥٢/١.

ضموا العين اتباعاً للام الفعل كفعلهم في (امرؤ) و(ابنم)، وحذفوا حركة اللام لأنها حرف علة وبقيت الواولانضمام ما قبلها، وفي الجر كذلك، وقلبت ياء لانكسار ما قبلها وسكونها والنصب كذلك، وقلبت ألفاً لانفتاح ما قبلها، وقال الربعي:[1] أصلها في حال الرفع أَبَوُكَ برفع الواووثقلت الضمة على الواوفنقلت إلى ما قبلها بعد حذف حركته فصارت أبُوك بسكون الواو، وفي حال النصب رأيت أبَوَك بفتح الواوبحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلبت ألفاً فصار أباك، وفي الجر مررت بأبوك بكسرها ثقلت الكسرة عليها فنقلت إلى ما قبلها بعد حذف حركته ثم قلبت الواو ياءً لتصبح الكسرة كما قيل في ميعاد وميزان[2] وضعف بأنه جعل الإعراب بالحركة على غير الأخف، قال ابن الحاجب[3] ظاهر كلام سيبويه[4] أن لها إعرابين، تقديري بالحركات، ولفظي بالحروف.

قال لأنه قدر الحركة ثم قال في الواو، وهي علامة الرفع، وهوضعيف لحصول الكفاية بأحد الإعرابين، وحجة سيبويه وجوه ثلاثة:

الأول: أن دليل الإعراب لا يكون من نفس الكلمة، وهذه الحروف إما لام الكلمة أوعينها، وبعض الكلمة لا يدل على المعنى العارض فيها وأما التثنية والجمع فحروفهما ليست من نفس الكلمة.

---

(١) الر بعي هو: علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعي أبو الحسن الزهري أحد أئمة النحويين وحذاقهم أخذ عن السيرافي ولازم الفارسي عشر سنين تنظر ترجمته في معجم الأدباء١٤/ ٧٨-٨٥ وبغية الوعاة ٢/١٨١- ١٨٢، ينظر رأيه في شرح الرضي ١/ ٢٨.

(٢) ينظر شرح الرضي ١/٢٧.

(٣) نقل الرضي كلام ابن الحاجب في ١/٢٧، والعبارة منقولة عن الرضي دون عزو من الشارح إليه.

(٤) ينظر الكتاب ٢/٢٠٣ - ٣/٤١٢.

الثاني: أنها كانت معربة في الإفراد بالحركات، والإضافة لا تغير حكماً للكلمةِ في الإعراب.

الثالث: أن الكلمة يختل بحذفها، ودليل الإعراب لا تختل الكلمة بحذفه، وأما التثنية والجمع فإنما اختلا بالحذف، لم تختص لدلالته الإعراب بل انضمت إليه دلالة على التثنية والجمع وقلبت في حال النصب والجر ليكون أقرب إلى الحركة المقدرة عليها، وقل الكسائي[1] والفراء[2] الضم إعراب بالحركة، والواوإعراب بالحرف، وضعف بأنه لم يعهد، وقل المازني[3] والزجاج:[4] إن هذه الحروف إشباع نشأت عن الحركات الإعرابية وأصله (هذا أخُك) و(رأيت أخَك) و(مررت بأخِك) فنشأت الواومن الضمة والألف من الفتحة والياء من الكسرة وحجتهم في الواو:

[١٢] وإنني حيثما يَثْني الهوى بَصَري
من حيثما سلكوا أدنوفأنظُورُ[5]

والأصل فأَنْظُرُ وفي الألف:

[١٣] ومن ذم الرجالبمنتزاح[6] ـــــــــــــــ ....

(١) ينظر رأي الكسائي في الهمع ١٢٥/١.
(٢) ينظر رأي الفراء في الهمع ١٢٥/١.
(٣) ينظر الإنصاف ١٧/١ - ١٨، وشرح المفصل ٥٢/١، وشرح الرضي ٢٧/١، ١٢٥/١.
(٤) ينظر رأي الزجاج في الهمع ١٢٥/١.
(٥) البيت من البحر البسيط لابن هرمة في ملحق ديوانه ٢٣٩. ينظر اللسان مادة (شرى) (حتور). ينظر الإنصاف ٢٣/١ - ٢٤، وخزانة الأدب ١٢١/١، ٥١/٧ ينظر شرح شواهد المغنى ٧٨٥/٢.
والشاهد فيه قوله: فأنظور حيث أشبع ضمة الظاء للضرورة.
(٦) البيت من الوافر وهو لابن هرمه في ديوانه ٩٢، ولسان العرب مادة نزع ٤٣٩٣/٦، ـ

وأصله بمنتزح، وفي الياء [و٨].

[١٤]نفي الدارهيم تَنقادُ الصياريفِ[1] ــــــــــ ....

والأصل الدراهم والصيارف وهذا القول ضعيف، لأنه لم يأت إلاّ في ضرورة الشعر[2].

قوله: (المثنى وكلا مضافاً إلى مضمر واثنان). إنما لم يستغن بذكر المثنى على (كلا) و(اثنين)، لأن تثنيتهما ليست حقيقية، إذ المثنى اسم مفرد ألحق بآخره ألف ونون، وكلا واثنان ليسا كذلك، أما (اثنان) فلم يسمع له مفرد، وأما (كلا) فقد اختلف فيها وفي (كلتا) فذهب البصريون[3] إلى أنهما اسمان مفردان يطلقان على المثنى كـ(زوج)، وكذلك (اثنان)، وهواختيار المصنف[4] واحتجوا بالسماع والقياس، أم

والإنصاف ١٢٥/١، وينظر الخزانة ٥٥٧/٧.

وصدره:

وأنت من الغوائل حين ترمي

والشاهد فيه قوله: حيث أشبع فتحة الزاي فصارت ألفاً وذلك للضرورة وأصلها بمنتزح - الغوائل جمع غائلة منتزح مصدر ميمي فعله انتزح أي بَعُدَ

(١) البيت من البحر البسيط وهو للفرزدق، وصدره هو:

تنفي يداها الحصى في كل

ينظر الكتاب ٢٨/١. ينظر اللسان مادة (نقد) ٤٥١٧/٦ ويروى فيه الدنانير والإنصاف ٢٧/١ وشرح ابن عقيل ١٠٢/٢ وينظر الأشباه والنظائر ٢٩/٢.

والشاهد فيه قوله: الدراهيم والصياريف حيث أشبع كسرة الهاء في الدراهم وكسرة الراء في الصيارف فتولدت عن كل إشباع منهما ياء قال ابن الأنباري في الإنصاف: يحتمل أن يكون الدراهيم جمع دِرْهام، ولا يحتمل الصياريف هذا الاحتمال.

(٢) ينظر الإنصاف، ٣٦/١.

(٣) ينظر شرح الرضي ٣٢/١.

(٤) ينظر شرح المصنف ٩.

السماع فقوله: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾[1] فلوكان مثنى لقال أتيا، وقال الشاعر:

[١٥] كِلا يَوْمَيْ أُمامَةَ يومُ صدٍّ
وإنْ لم نَأتِهـا إلاّ لِمامـا[2]

فلوكان مثنى لقال (يوما)، لأن المثنى لا يعود له مفرد إلا شاذ نحو:

[١٦] وكأنّ في العينين حبُّ قَرنفل
أوسنبلاً كحلت به فانهلت[3]

وأما القياس فلأنهما لوكانا مثنيين أدى إلى إضافة الشيء إلى نفسه في قوله: (جاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما) ولأنهما لا يعربان إعراب المثنى إلا بشرط إضافتهما إلى المضمر على الصحيح وهذا ليس بشرط في المثنى، وذهب الكوفيون إلى أنهما مثنيان[4] لأنهما يعربان إعراب لمثنى ولأنه قد جاء مفرداً (كلتا).

[١٧] في كِلْت رجليها سُلامي واحده
كلتاهما مقرونةً بزائدة[5]

(١) الكهف ٣٣/١٨ وتمامها: ﴿ولم تظلم منه شيئاً﴾.
(٢) البيت من البحر الوافر وهو لجرير في ديوانه ٧٧٨، وينظر الإنصاف ٤٤٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٤/١، واللسان مادة (كِلا) ٣٩٢٤/٥.
والشاهد فيه قوله (كلا يومي أمامة يوم صد) حيث أخبر بيوم وهو مفرد عن كلا وذلك يدل على أن كلا مفرد في اللفظ وهو مثنى في المعنى.
(٣) البيت من البحر الكامل وهو لسُلمى بن ربيعة في أمالي القالي ٨١/١، وسمط اللالئ ١٧٣/١ - ٢٦٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٤٧، وأمالي ابن الشجري ١٢١/١، وتذكرة النحاة ٣٥٨، واللسان مادة (هلل) ٤٦٨٩/٦.
والشاهد فيه قوله: (كحلت)، (فانهلت) حيث أعاد الضمير فيهما مفرداً وهو يعود إلى مثنى (العينين) والقياس كحلتا فانهلتا.
(٤) ينظر شرح الرضي ٣٢/١.
(٥) الرجز بلا نسبة في اللمع ١٧٢، والإنصاف ٤٣٩/٢، وشرح الرضي ٣٢/١، واللسان مادة (كلا) ـ

والألف في (كلا) عند سيبويه بدل من الواو[1]، لأن أصله (كِلْو) تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلبت ألفاً، وقال الفارسي[2] هي بدل من الياء لسماع الإمالة فيه و(كلتا) الألف للتأنيث والياء مبدلة من الواوالتي أبدلت ألفاً في (كلا)، كما أبدلت في (بنت) و(أخت)، والأصل (كِلْوِيٌّ)[3] على وزن فعليّ وقال الجرمي:[4] التاء للتأنيث وتقدمت على الواوعلى غير قياس ووزنها فِتْعَل، وضَعُفَ بأنه عديمُ النظير.

قوله: (مضافاً إلى مضمر والثنان) هذا مذهب البصريين أنه إذا أضيف إلى مضمر كان بالألف في حالة الرفع، وبالياء في حالة النصب والجر، لأنه إذا أضيف إلى مضمر تأكدت فيه التثنية لفظاً ومعنى، فاللفظ ظاهر، والمعنى أنها اكتنفته التثنية أولاً وآخراً، وأما إذا أضيف إلى ظاهر لزم الألف في الأحوال الثلاثة، وقال الفراء[5] إنه لازم الألف في الأحوال الثلاثة سواء أضيف إلى ظاهر أومضمر وعليه قوله:

[١٨] ألاَ ربَّ حي الزائرين كلاهما
وحي دليلاً في الفلاة هداهما[6]

٣٩٢٤/٥، والمقاصد النحوية ١٥٩/١، وهمع الهوامع ٤١/١، وخزانة الأدب ١٢٩/١-١٣٣.
الشاهد فيه قوله: (كلْتِ) مما يدل على أن كلا وكلتا مثنى لفظاً ومعنى والمسألة فيها خلاف.
انظر الإنصاف ٤٣٩/٢ وما بعدها، وشرح الرضي ٣٢/١.

(١) ينظر الكتاب ٣٦٤/٣، وشرح المفصل ٥٥/١، وشرح الرضي ٣٢/١.
(٢) ينظر شرح الرضي ٣٢/١، ومن قال به فيما ذكره الرضي السيرافي في الصفحة نفسها.
(٣) اللسان مادة (كلا) ٣٩٢٤/٥.
(٤) ينظر شرح الرضي ٣٢/١.
(٥) أي لفظ اثنان، ينظر معاني القرآن للفراء ١٤٢/٢ وما بعَدها.
(٦) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس وليس في ديوانه، وإنما نسبه العياني في (الموضح في تبيين أسرار معاني الموشح) صفحة (٣٢) وقال في هامشه: وأنشده الفراء في معانيه مع بيتين ـ

وحكى الفراء والكسائي عن كنانه أنه في حال الرفع بالألف، وفي حال النصب والجر بالياء، سواء أضيف إلى ظاهر أومضمر.

قوله: (بالألف والياء) أي بالألف في حالة الرفع، وبالياء في حالة النصب والجر، تقول: (جاء الزيدان كلاهما واثنان)، فـ(رأيت الزيدين كليهما، واثنين) و(مررت بالزيدين كلاهما واثنين)، هذه اللغة الفصحى والتي عليها النحويون، وحُكِيَ لغة لبني الحارث بن كعب[1] وبعض العرب إلزام المثنى الألف في الأحوال الثلاثة كالمقصور، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[2] وقوله:

[١٩] تزوَّدَ منا بين أذناه ضربةً ـــــــــــ ....[3]

[ظ٨] وأما إن سمي بالمثنى فوجهان، الأجود الحكاية الثاني: إعرابُه إعراب ما لا ينصرف، وإلزامه الألف ليكون له نظير في المفردات ومنه:

آخرين، ولكنني بحثت عنهما في معاني الفراء فلم أجدهما فيه وهي كما ذكرها العياني:

فيا رب حي الزائرين كلاهما ـــ وحيٌّ دليلاً في الفلاة هداهما

وليتهما ضيفاي في كل منزل ـــ مدى مختوماً عليّ قراهما

وليتهما لا يقطعان مفازة ـــ ولا علماً إلا وعيني تراهما

(١) ينظر الإنصاف ٣٦/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٨/١.

(٢) طه ٦٣/٢٠ وتمامها: ﴿قالوا إن هذان لساحران يريدان أن يخرجاكم من أرضكم بسحرهما ويذهبا بطريقتكم المثلى﴾.

(٣) البيت من البحر الطويل، وهو لهوبر الحارثي في شرح المفصل ١٢٨/٣ وشرح التسهيل السفر الأول ٦٩/١، وشرح شذور الذهب ٧٦، واللسان مادة (صَرَعَ) ٢٤٣٣/٤، وعجزه:

دعته إلى هابي التراب عقيم

والشاهد فيه: على أن من العرب من لزم المثنى الألف في الأحوال كلها ومحل الاستشهاد (أذناه) وكان من حقه لو جرى على اللغة المشهورة أن يقول بين أذنيه لإضافة الأذنين إلى الظرف ويروى طغمة بدل ضربة.

[٢٠] ألا يــا ديــار الحــي بالسَّــبُعان
ألَحَّ عليهــا دائــمُ المطــلان[١]

قوله: (جمع المذكر السالم) إنما قال السالم ليحترز من المكسر فإنه يعرب بالحركات.

قوله: (وأولو، وعشرون وأخواتها) وهي العقود (ثلاثون أربعون إلى التسعين) إنما لم يستغن عن هذه بذكر الجمع، لأنها غير جمع على الحقيقة[٢] إذ لا واحد لها على الحقيقة، أما (أولو) فهي بمعنى أصحاب، كـ(ذوو) ولا مفرد له بخلاف (ذوو) فله مفرد وهو(ذو) وأصل (ذوو)، (ذوون) حذفت النون للإضافة[٣] وأما (عشرون) فليس بجمع على الحقيقة لعشرة، إذ لوكان جمعاً لعشرة لأطلق على ثلاثين، لأن أقل الجمع ثلاثة وثلاث عشرات ثلاثون، وكان يلزمه فتح العين والشين ولا يفيدهم ثلاثة أربعة، لأن ثلاثين ليست جمعاً لثلاثة، ولا أربعين لأربعة وإنما جمع ثلاثة تسعة[٤]، وفيه شذوذ آخر، وهوأنه جمع ما فيه تاء التأنيث بالواووالنون وهوغير جائز.

قوله: (بالواووالياء) يعني إعرابه في حالة الرفع بالواووفي حالة

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لابن مقبل في ديوانه ٣٣٥، وينظر الكتاب ٢٥٩/٤، والخصائص ٢٠٢/٢، وشرح المفصل ١٤٤/٥، واللسان مادة (حلل) ٤٢٧١/٦، ومعجم البلدان ١٨٥/٣ مادة (السبعان) وأوضح المسالك ٣٦٣/٤، والمقاصد النحوية ٥٤٢/٤
ويروى: عفت حججاً بعدي وهن ثماني. ويروى: أمل عليها بالبلى الملوان. والسبعان: موضع في ديار قيس كما في معجم البلدان.
والشاهد في (السبعان) على أنه وزن فَعُلان حيث أنه لم يُجرَّ بالياء وإنما على سبيل الحكاية.
(٢) ينظر شرح المصنف، ١٠.
(٣) ينظر شرح الرضي ٣٣/١.
(٤) ينظر المصدر السابق.

النصب والجر بالياء، تقول: (جاء الزيدون وأولومال وعشرون رجلاً) و(رأيت الزيدين وأولي مال وعشرين رجلاً) و(مررت بالزيدين وأولي مال وعشرين رجلا) وفي هذا خلاف، ذهب أكثر البصريين إلى [أن][1] إعراب المثنى والمجموع تقديري بالحركات، قال سيبويه[2] والخليل: إن الإعراب مقدر على علاماتهما، فعلى الألف والواوضمة، وعلى الياء كسرة أوفتحة، وهذه العلامات لا تكون إعراباً لأنها كعلامة التأنيث والنسب كما أن تلك لا تكون إعراباً كذلك هذه، وقال الأخفش[3] والمازني والمبرد[4] إن الإعراب مقدر على ما قبل علامة التثنية والجمع، لأن هذه العلاماتِ زوائدُ على الكلمة، دلائلُ للإعراب[5] وذهب الكوفيون وقطرب وأكثر المتأخرين والمصنف[6] أنهما معربان بالحروف، فالواوفي الجمع والألف في المثنى كالضمة، والياء فيهما كالكسرة والفتحة، قالوا: وإنما أعربت بالحروف لأنها أكثر من واحد فأعربت بأكثر من إعراب، وليس أكثر من الحركة إلا الحروف، وكان القياس أن يرفعا بالواووينصبا بالألف ويجرا بالياء، وقد خالفوا القياس في رفع المثنى بالألف ونصبهما بالياء، أن يرفعا بالواووينصبا بالألف، وأما الجر فيهما والرفع في المجموع فباقٍ على القياس، وإنما خالفوا بينهما في الرفع خوف اللبس، لأنك لورفعتهما بالواوونصبتهما بالألف لوقع اللبس بينهما، ولم يُعْرَفْ المثنى من المجموع، ونون التثنية مكسورة ونون الجمع

(١) [أن] زيادة يقتضيها السياق، وينظر الإنصاف، ٣٣/١ وما بعدها.
(٢) ينظر الكتاب، ١٨/١.
(٣) ينظر الإنصاف ٣٣/١ وما بعدها.
(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٢/١.
(٥) ينظر المقتضب، ٤٣٥/٢ - ٤٣٧.
(٦) ينظر شرح المصنف ١٠، والإنصاف ٣٣/١ وما بعدها شرح المفصل، ٥٢/١.

مفتوحة فجوابه أنها تذهب في حالة الإضافة فإن قيل وأي لبس، وما قبل واوالجمع مضموم، وما قبل واوالتثنية مفتوح، فجوابه أنه يقع اللبس في المقصور نحو: (مصطفَوْن) فإنهم فتحوا فيه ما قبل الواولتدل الفتحة على الألف المحذوفة، وأما حال النصب، فلوجعلنا نصبهما بالألف لأدّى إلى اللبس بينهما، لأن الألف تستدعي أن يكون ما قبلها مفتوحاً بكل حال في كلا النوعين، فطُرحت الألفُ في حالة [و٩] النصب لذلك، وسبق المثنى فلخذ الألف في حالة الرفع لأنها أخف، ولأنها تكون ضميراً له، وبقي الواوللجمع على قياس الأسماء الستة، ولأنها ضمير له، وحُمِلَ فيها المنصوبُ على المجرور لأنهما مفعولان فضلة يجوز حذفهما ويتفقان في كناية الإضمار نحو: (رأيتك ومررت بك)، وهذا الجمع وإن لم يُسم به فهوبالحروف على ما ذكره الشيخ[1] وقد قيل فيما كأن جمعهُ غيرُ قياسي كـ(بنين) و(سنين) و(واربعين) و(أرضَين) و(ثُبين)، إنه يعرب على نونه بالحركات وتلزم الياء ولا تحذف نونه للإضافة وعليه.

[٢١] وكان لنا أبوحسن عليٌّ
أباً براً ونحن له بنينٌ[2]

(١) ينظر شرح المصنف، ١٠.

(٢) البيت من البحر الوافر وهو لاحد أولاد على بن أبي طالب رضي الله عنه وينسب لسعيد ابن قيس الهمداني، ينظر في شرح التسهيل السفر الأول١٠٤/١، وشرح الرضي ١٨٥/٢، واوضح المسالك٥٥/١، والمقاصد النحوية١٥٦/١، وخزانة الأدب ٧٥/٨ - ٧٦.

ويرويه الرضي في شرحه:

إن لنا أبا حسن علياً أبٌ برٌ ونحن له بنين

والشاهد فيه قوله: (بنين) حيث أعربه بالحركات شذوذاً والأكثر إعرابه بالحروف وإلحاقه بجمع المذكر السالم.

وقال:

[٢٢] دعاني من نجد فإنَّ سنينَه
لَعِبْنَ بنا شِيباً وشيَّبْنَنا مُردا[١]

وقال:

[٢٣] وماذا تبتغي الشعراءُ مني
وقد جاوزتُ حَدَّ الأربعينِ[٢]

وروى الفراء عن تميم أن الجمع مع إعرابه بالحركات يمنع الصرف، وإن سمي به فالأجود الحكاية على ما كان قبل التسمية، ومنهم من ألزمه الياء، وإعرابه بالحركات مصروفاً، ومنهم من ألزمه الواووإعرابه بالحركات إعراب مالا ينصرف، ومنعه الصرف للعلمية وشبه العجمية، لأنه قليل النظير في المفردات، واحتج بقول الشاعر:

[٢٤] طال ليلي وبتُّ كالمحزون
واعترتني الهموم بالماطرون[٣]

(١) البيت من البحر الطويل وهو للصمة القشيري كما في شرح المفصل ١١/٥ - ١٢ وينظر مجالس ثعلب ١٧٧ - ٣٢٠، وشرح الرضي ١٨٥/٢ وشرح ابن عقيل ٦٥/١، وأوضح المسالك ٥٧/١ واللسان مادة (نجد) ٤٣٤٦/٦، والمقاصد النحوية ١٦٩/١، وخزانة الأدب ٥٨/٨ - ٥٩.

ويروى: ذراني بدل دعاني. والشاهد فيه قوله: (سنينه حيث أعرب سنين بالفتحة الظاهرة بدليل بقاء النون مع الإضافة فجعل النون الزائدة كالنون الأصلية ولو حذفها لقال: فإن سنيه.

(٢) البيت من الوافر، وهو لسحيم بن وثيل الرياحي كما في سر الصناعة ٦٢٧/٢، وينظر حماسة البحتري ١٣، والمقتضب ٣٣٢/٣، وشرح المفصل ١١/٥، وشرح التسهيل السفر الأول ١٠٤/١، وشرح الرضي ١٨٥/٢، وشرح ابن عقيل ٦٧/١ وتذكرة النحاة ٤٨٠، وهمع الهوامع ٤٩/١، وخزانة الأدب ٦١/٨ - ٦٢، والمقاصد النحوية ١٩١/١.

والشاهد فيه قوله: (الأربعين) حيث وردت الرواية فيه كسر النون.

(٣) البيت من الخفيف، وهو لأبي دهبل الجمحي في ديوانه ٦٨، وله ولغيره، ينظر الخصائص ـ

وقال السيرافي(١) وإن يلزم الواو، واحتج بقوله:

[٢٥] ولهـا بالماطرون إذا
أكَلَ النملُ الذي جَمَعا(٢)

وحكى من كلام العرب (هذا ياسمون البر) و(رأيت ياسمون البر) و(مررت بياسمون البر) والمثنى والمجموع إذا سمي بهما مفرد، فإن حكي لم تجز تثنيته ولم يسم به ثانياً، لأنه يؤدي إلى التسلسل، وإن لم يحك جاز التثنية والتسمية به ثانياً، لأنه بمنزلة المفرد بشرط أن لا تزيد حروفه قبل التثنية على خمسة أحرف، كـ(رجلان)، و(يدان) فنقول فيه (رجلانان) و(يدنان)، لأنه لا يخرج بالتثنية عن نهاية زيادة الاسم، وهو سبعة أحرف كـ(اشهيباب)(٣).

قوله: (**التقدير فيما تعذر**) لما فرغ من الإعراب اللفظي بالحركة والحرف، شرع في التقديري، وهو نوعان: مقدر بالحرف كـ(مسلمي)

٢١٦/٣، وأوضح المسالك ٥٣/١ ولسان العرب مادة (خصر) ١١٧٢/٢، وخزانة الأدب ٣٦٤/٧ والمقاصد النحوية ١٤١/١.
والشاهد فيه قوله: (بالماطرون) حيث أعرب الشاعر جمع المذكر السالم المسمى به بالحركات فجره بالكسرة، ويجوز فيه إعرابه إعراب جمع المذكر السالم ومن العرب من يلزمه الواو ويفتح النون قال ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ١٠٦/١: وهذه أسماء أمكنة والأجود أجراؤها مجرى الجمع ثم التزام الواو وجعل الإعراب في النون قليل والحمل عليه ضعيف.

(١) ينظر شرح الكتاب ١٤١/١ للسيرافي.
(٢) البيت من المديد وهو لأبي دهبل الجمحي في ديوانه ٨٥ وله ولغيره، وينظر سر صناعة الأعراب ٦٢٦/٢، والممتع في التصريف ١٥٨/١، واللسان مادة (مطرن) ٤٢٢٤/٦ وقد نسبه للأخطل وخزانة الأدب ٣٩/٧، والمقاصد ٤٨/١. والشاهد فيه قوله: (بالماطرون) حيث نزل منزلة الزيتون في إعرابه بالحركات، قال ابن جني: (ليست النون فيه بزيادة لأنها تعرب).
(٣) ينظر الإنصاف ٧٥٥/٢، وشرح التسهيل السفر الأول، ١٠٥/١ - ١٠٦.

وبالحركة، والذي بالحركة متعذر كـ(عصا) و(غلامي)[1]، ومستثقل كـ(قاضي).

قوله: (**فيما تعذر كعصىً**) يعني باب المقصور كـ(عصى) و(فتى) و(صلى)، كان الأولى أن يقدم المنقوص، لأنه لإحالة ظهوره، ولعله نظر إلى أن الألف أقوى من الياء في المد لملازمته لها، وإنما تعذر لأن آخره ألف[2]، وهوحرف ساكن، وإنما امتنع تحريكها لأنه يؤدي إلى أحد أمرين ؛ إما ردها إلى أصلها، ومنه (هرب) لأن أصلها (عَصَوٌ) تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله، فقلبت ألفاً، وأما همزها فيؤدي إلى الإلباس بباب المهموز، وخرجت عن كونها ألفاً، وألف باب (عصى) إنْ وقف عليها وكان بالألف واللام أوالإضافة (كالعصا وعصاك) فهي المنقلبة بالاتفاق، وإن كان بغير ذلك، فثلاثة أقوال مذهب سيبويه[3]، أنها في حال الرفع والجر مبدلة عن حرف أصلي وفي النصب زائدة مبدلة عن التنوين قياساً على الصحيح، ومذهب المازني أنها زائدة في الأحوال الثلاثة مبدلة عن التنوين، وحجته أن ما قبل الألف مفتوح في الأحوال الثلاثة فـأجري الرفع والجر مجرى النصب، ومذهب المبرد[4] والكسائي[5] والسيرافي[6] وابن كيسان [ظ٩] أنها أصلية في الأحوال الثلاثة وحجتهم أنها قد جاءت الإمالة في

(١) ينظر شرح الرضي ٣٤/١، وشرح المصنف ١١.
(٢) ينظر شرح المصنف ١١.
(٣) ينظر الكتاب ٣٨٥/٣ وما بعدها وشرح المقدمة المحسبة ١١٧/١.
(٤) ينظر المقتضب ١٤٤/١.
(٥) ينظر رأي الكسائي في شرح التسهيل السفر الأول ١١٣/١، وشرح الرضي ١٧٤/٢.
(٦) ينظر رأي السيرافي هامش الكتاب ٣٨٦/٣.

المقصور حال الوقف ولا تصح الإمالة إلا في حرف أصلي، وأما حكمها في الوصل فإن وصلت بساكن حذفت مطلقاً لالتقاء الساكنين كقولك: (عصى الأعرج) و(العصا الجيدة) وإن وصلت بمتحرك فإن كان معرفاً ثبتت (كالعصا نافعة) فإن كان منكراً حذفت لالتقاء الساكنين، وهما الألف والتنوين، نقول (هذه عصاً جيدةٌ)، وأما إذا أضيف إلى المقصور ظاهرٌ متحركٌ أومضمرٌ لم ينفك عن الألف بحال.

قوله: (**وغلامي**) يعني أن الإعراب يتعذر لفظاً فيما أضيف إلى ياء المتكلم، ووجه تقديره أن الياء تستدعي أن يكون ما قبلها مكسوراً وهوحرف الإعراب في الأحوال الثلاثة فتعذر أن يتحرك بحركة الإعراب، لأن الحرف الواحد يستحيل تحريكه بحركتين في حالة واحدة.

قوله: (**مطلقاً**) إشارة إلى خلاف فيه، فابن مالك[1] وبعض النحاة[2] قالوا إعرابه في حالة الحركة لـ(عصى) وتقديري في حالة الرفع والنصب، وذلك لأن الياء إنما تطلب كسرة، ما لا كسرةَ بناء فكسرةَ الإعراب يحصل بها ما تطلب الياء فكانت أولى وردٌ بأن الياء أسبق من الإعراب فكذلك كهنا لأن الإعراب ناشئ عن

---

(١) وقد أشار ابن مالك إلى ذلك في ألفيته بقوله:

وسم معتلاً من الأسماء ما ... كالمصطفى والمرتضى مكارما

فالأول الإعراب فيه قُدِّراً ... جميعه وهو الذي قد قصرا

وينظر شرح ابن عقيل ٨٠/١ وما بعدها.

(٢) ينظر شرح المصنف ١١.

التركيب مع العامل والمفرد أسبق، وقال ابن السراج[1] وابن الخشاب[2]، والجرجاني[3] والمطرزي[4] إنه مبني لإضافته إلى الياء، ووجهه بأنه قد صار بإضافته إلى الياء جزءً كلمة، وهي ضعيفة لأنه حرف علة وهواسم على حرف واحد، وما اختاره ابن الحاجب.

مذهب سيبويه والجمهور[5]، وقال ابن جني: هوخصيٌّ لا معربٌ ولا مبنيّ.

قوله: (أوأستثقل كقاض رفعاً وجراً) هذا الثاني من التقديري بالحركة وهوالمنقوص وهوكل اسم آخره ياء حقيقية قبلها كسرة، فقوله ياء، احتراز عما ليس بياء كـ(زيد) خفيفة يحترز من الثقيلة كـ(علي)، و(كُرْسِيّ)، و(وَلِيّ)، قبلها كسرة يحترز من أن يكون قبلها ساكن كـ(ظَبْي) و(يَحْيى)، فإن هذه المحترز عنها تعرب بالحركات لفظاً، والأصل في (قاض) (قاضيٌ) بضم الياء في الرفع وفتحها في النصب وكسرها في الجر فاستثقلت الضمة والكسرة، أما الضمة فلأنها من جنس الواو،

---

(١) ينظر الأصول لابن السراج ٢٧٨/٢.

(٢) ابن الخشاب هو: عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن الخشاب أبو محمد النحوي، توفي سنة ٥٦٧هـ صنف شرح الجمل للجرجاني، وشرح اللمع لابن جني وغيرها، الرد على ابن بابشاذ في شرح الجمل. ينظر بغية الوعاة ٢٩/٢ - ٣٠. ينظر رأي ابن الخشاب في الهمع ٥٨/١.

(٣) ينظر رأي الجرجاني في الهمع ٥٨/١.

(٤) المطرزي هو ناصر بن عبد السيد بن علي بن المطرز أبو الفتح النحوي الأديب المشهور بالمطرزي، ولد ٥٣٨ وتوفي سنة ٦١٠هـ من أهل خوارزم برع في النحو واللغة والفقه، معتزلي المذهب، صنف شرح المقامات، المغرب في شرح المعرب، ومختصر المصباح في النحو وغيرها... ينظر البغية ٣١١/٢ وأنباه الرواة ٣٤٠/٣.

(٥) ينظر شرح المصنف ١١، وشرح الرضي ٣٤/١.

والواوتباين الياء لاختلافهما في الطبع، وأما الكسر فلأنه من جنس الياء، والياء على الياء ثقيلة بخلاف الفتحة، فإنها خفيفة على الياء، فلهذا أعرب بالنصب لفظاً[1] وبالرفع والجر تقديراً، هذا مذهب الجمهور، وقد جاء تقدير النصب كقوله:

[٣٦] فلـــو أن واش باللدينــــة داره
وداري بأعلى حضرمـوت اهتـدى ليـا[2]

ولوكان لفظاً لقال: (واشياً) وقد جاء إظهار الرفع والجر مع النصب، قال في الرفع:

[٣٧] قـد كـاد يذهـب بالدنيـا ولذتهـا
مـواليٌّ كَكِبـاش العُـوْس سُـحاح[3]

في الجر:

[٣٨] مـا إن رأيـت ولا أرى في مدتـي
كجـواري يلعـبن في الصحـراء[4]

(١) ينظر شرح المصنف ١١، وشرح الرضي ٣٤/١.
(٢) البيت من البحر الطويل وهو للمجنون في ديوانه ٢٣٣، وشرح المفصل ٥١/٦، وشرح شافية ابن الحاجب ١٣٧/١، ومغني اللبيب ٣٨٢، وشرح شواهد المغني ٦٩٧/٢، وهمع الهوامع ٥٣/١، وخزانة الأدب ٤٨٤/١٠.
والشاهد فيه قوله: (واش) حيث عامل الاسم المنقوص واشٍ في حالة النصب كما يعامل في حالتي الرفع والجر فحذف ياءه.
(٣) من البحر البسيط وهو بلا نسبة في شرح ابن الحاجب ٨٢/٣ وينظر شرح المفصل ١٠٣/١٠. ويروى وبهجتها.
والشاهد فيه قوله: (مواليٌ) حيث حرك الياء بالضم شذوذاً، والعوس: ضرب من الغنم - سحاح: جمع ساحة وهي الشاة الممتلئة سمناً.
(٤) البيت من البحر الكامل وهو بلا نسبة في شرح المفصل ١٠١/١٠، وشرح شافية ابن ـ

وقال أيضاً:

[٢٩] فيوماً يجارين الهوى غير ماضي
ويوماً ترى منهن غولاً تَغَوَّلُ[١]

وقد اختلف في تنوين المنقوص، والأكثر أنه تنوين تمكين[٢]، ومنهم من قال عوض[٣] عن إعلال الياء، لأن أصله (قاضي) فعلى أنه تمكين نقول: ثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا، فالتقى التنوين والياء فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى أنه عوض، ثقلت الضمة على الياء فحذفتا وتبعهما التنوين، وأي تنوين آخر عوض عن الإعلال فالتقى ساكنان الأول حرف علة فحذف.

وأما حكم ياء المنقوص في الوصل والوقف، أما في الوقف إن كان معرّفاً باللام ثبتت ساكنة في الرفع والجر مفتوحة في النصب على الأفصح فيهما وإبدال التنوين في النصب ألفاً وقد أجيز حذفها وبقاؤها، وأما في الوصل، فإن وصلت بساكن حذفت مطلقاً في الرفع والجر، وإن وصلت بمتحرك فإن كان المنقوص معرفاً باللام ثبتت الياء، وإن كان

الحاجب ١٨٣/٣، وخزانة الأدب ٣٢/٨ - ٣٤.
والشاهد فيه قوله: كجواري حيث حرك الياء من الاسم المنقوص جراً بالتنوين شذوذاً كما ذكر شارح الشافية.

(١) البيت من الطويل وهو لجرير في ديوانه ١٤٠، وينظر الكتاب ٣١٤/٣، والمقتضب ١٤٤/١ والخصائص ١٥٩/٣، وأمالي ابن الشجري ٨٦/١ ونوادر أبي زيد ٢٠٣، وشرح المفصل ١٠١/١٠ - ١٠٤، واللسان مادة (غول) ٣٣٦/٥، وخزانة الأدب ٣٥٨/٨، والمقاصد النحوية ٢٢٧/١.
والشاهد فيه قوله: (ماضي) حيث حرك الياء في الجر ضرورة.

(٢) ينظر شرح المفصل ٢٩/٩ وما بعدها، وشرح الرضي ١٤/١، وشرح ابن عقيل ٣٢٠/٢.

(٣) ينظر المصدر السابق.

منكّراً حذفت لأجل التنوين وأما النصب فثبتت متحركة، وأما حكمها في الإضافة إلى مضمر أوظاهر متحرك فثبات الياء في الرفع والجر ساكنة، وفتحها في النصب[1].

قوله: (ونحومسلميّ رفعاً) هذا الضرب الثاني وهوالتقديري بالحرف، وهوجمع المذكر السالم إذا أضيف إلى الياء فإنها تقدر فيه الواوفي حال الرفع وهولفظي في حال النصب والجر، لأن الياء موجودة، وإنما كان في الرفع مقدراً لأن أصله (مسلمون) فأضيف إلى الياء فحذفت النون للإضافة، فصار (مسلموي) فاجتمعت الواووالياء، وسبقت الأولى بالسكون فوجب قلب الواوياءً وإدغامها في ياء المتكلم فصار (مسلميّ)، فعُلم أنه عدل عن الواوالتي كانت علامة الرفع لأجل الاستثقال لها مع الياء. فلذلك وجب أن يحكم عليه في حال الرفع بالإعراب مقدراً، وأما في النصب والجر، فياء الإعراب فيه ثابتة لم تتغير عن حالها الأصلي[2]، قال في البرود: والصحيح أنه في حال الرفع لفظي غير مقدر، لأن الواوكالموجودة وإنما قلبت لعارض الاستثقال واحتج بوجهين:

أحدهما: أن أحداً لا يقول بتقدير الواوفي (ميزان وميقات) ولا بتقدير التنوين في (رأيت زيداً)، عند الوقف.

والثاني: أنا لوسلمنا ذهاب الواوبالكلية لكنّا نقدر بالضمة لأنها الأصل ألا ترى أنا لا نقدر في الأسماء الستة إذا أضيفت إلى الياء إلا الحركة.

---

(١) ينظر شرح المصنف ١١.

(٢) ينظر شرح المصنف، ١١، نقل الشارح هذه العبارة ولم يسندها إلى المصنف.

قوله: (واللفظي فيما عداه) أي فيما عدا هذه الأنواع وهما نوعا التعذر والمستثقل فهولفظي، لأنه إذا حُصِرَ الأقل فما عداه بخلافه وهوالأكثر، وقد بقي عليه من التقديري المدغم نحو: ﴿وَتَرَى النَّاسَ﴾(1) وما سُكِّنَ للتخفيف، نحو: ﴿وَرُسْلُنَا﴾(2) أوالضرورة نحو:

[30]........................ وقد بدا هَنْكِ من المئزر(3)

والمتبع نحو: ﴿الحَمْدُلِلَّهِ﴾(4) والمحكي نحو: زيد (من زيد) (من زيداً) (من زيدٍ)، وبعضهم جعل المحكي في حل الرفع معرباً.

---

(1) الحج 2/22، وتمامها: ﴿يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت وتضع كل ذات حمل حملها وترى الناس سكارى وما هم بسكارى...﴾.
قرأ الجمهور وترى بالتاء مفتوحة وزيد بن علي بضم التاء وكسر الراء، وقرأ الزعفراني وعباس في اختياره بضم التاء وفتح الراء ورفع (الناس) ينظر القرطبي 3497/5، والبحر المحيط 325/6، وفتح القدير 435/3.

(2) المائدة 32/5 قرأه أبو عمرو بإسكان السين في رسْلنا والباء في سبْلنا حيث وقع في الخط على التخفيف لتوالي الحركات ولأنه جمع، وضَمَّ ذلك الباقون على الأصل، ينظر الكشف 408/1، والحجة لابن زنجلة 225.

(3) البيت من السريع، وهو للأقيشر الأسدي أو الفرزدق، وليس في ديوانه، ينظر الكتاب 203/4، وشرح أبيات سيبويه 391/2، والخصائص 95/3، وشرح المفصل 48/1، وشرح التسهيل السفر الأول 48/1، ورصف المباني 393، وهمع الهوامع 54/1، وخزانة الأدب 484/4 - 485 وصدره: رحت وفي رجليك ما فيهما.
والشاهد فيه قوله: (بدا هنك) حيث سكن النون، و (هنك) ضرورة، وهو مرفوع، لأنه فاعل بدا.

(4) الفاتحة 1/1 الجمهور قرأوا بضم دال (الحمد) وأتبع إبراهيم بن أبي عبلة ميمه لام الجر لضمه الدال كما أتبع الحسن، وزيد بن على كسر الدال لكسرة اللام وهي أغرب. ينظر البحر المحيط 136/1.

الممنوع من الصرف

قوله: (**غير المنصرف**) قد اختلف في اشتقاق المنصرف[1]، فقيل هومن صرفة البكرة والباب إذا صُرِفَ، قال الشاعر:

[٣١] مقذوفةٍ بدخيس النحض بازلُها
لها صريفٌ صريف القعوب المسد[2]

فعلامته على هذا التنوين فقط، وقيل من (التصرف) الذي هو(التقلب) فعلامته على هذا الجر والتنوين جميعاً، وقيل هومن (الصِرْف) وهوالخالص، كقولهم (شراب صِرفٌ) أي خالص لم يمزج، ومعناه أن المنصرف خالص من شبه الفعل بخلاف غير المنصرف، وقيل من الصرف الذي هو(الفضل) قال الشاعر:

[٣٢] فما الفضةُ البيضاءُ والتِّبرَ واحدٌ
نفوعان للمكدي وبينهما صرف[3]

أي (فضل).

---

(١) ينظر اللسان مادة (صرف) ٢٤٣٤/٤، وما بعدها.
(٢) البيت من البسيط وهو للنابغة الذبياني في الديوان ١٦ وينظر الكتاب ٣٥٥/١ وشرح أبيات سيبويه٣٦/١ وجمهرة اللغة ٥٧٨ - ٧٤١، واللسان مادة (صرف) ٢٤٣٤/٤، وهمع الهوامع ١٩٣/١.
والشاهد فيه قوله: (لها صريفٌ صريف) حيث استدل على اشتقاق المنصرف وهو المتحرك والمتقلب.
(٣) لم أقف له على قائل أو مصدر.

قوله: (ما اجتمع فيه علتان) جنس للحد يحترز من العلة الواحدة فإنها لا تؤثر في منع الصرف، خلافاً للكوفيين[1] والأخفش[2] والفارسي[3] وابن برهان[4] من البصريين، واختاره صاحب الإنصاف[5] فإنهم أجازوا المنع لعلة واحدة واحتجوا بقوله: [ظ١٠]

[٣٣]ومصعب حين جدّ الأمر أطيبها ــــــــ ....

وبقوله:

[٣٤] فما كان حصن ولا حابسٌ
يفوقان مرداس في مجمع[7]

وبقوله:

(١) ينظر الإنصاف ٤٩٣/٢، وشرح المفصل ٦٧/١، والهمع ١٠٩/١.
(٢) ينظر المصدر السابق.
(٣) ينظر رأي الفارسي في الهمع ١٠٩/١.
(٤) ينظر الإنصاف ٤٩٣/٢.
(٥) ينظر المصدر السابق ٥٠١/٢.
(٦) البيت من مجزوء الوافر وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ١٢٤، وينظر الإنصاف ٥٠١/٢، وشرح المفصل ٦٧/١، وخزانة الأدب ١٥٠/١. ويروى بتقديم وتأخير أطيبها وأكرمها كما في شرح المفصل ٦٧/١.
والشاهد فيه قوله: (ومصعبُ) فإنه مرفوع بغير تنوين فدل على أنه ممنوع من الصرف مع أنه ليس فيه إلا علة واحدة وهي العلمية.
(٧) البيت من المتقارب وهو لعباس بن مرداس السلمي في ديوانه ٨٤ والإنصاف ٤٩٩/٢، وشرح المفصل ٦٨/١، وشرح التسهيل السفر الثاني ٨٥٠/٢ وشرح الرضي ٣٨/١، واللسان مادة (ردس) ١٦٣٣/٣، وخزانة الأدب ١٤٧/١- ١٤٨ ويروي صاحب الإنصاف يفوقان شيخي في مجمع، وردّ هذه الرواية وقال: بل الرواية الصحيحة المشهورة ما رويناه.
والشاهد فيه قوله: (مرداس) حيث منعه من الصرف وليس فيه إلا علة واحدة وهي العلمية.

[٣٥] وممـــن ولـــدوا عـــامـــرُ
ذو الطـــــول وذو العـــــرض[١]

ورد البصريون ذلك، إما بضعف فالرواية فيه وأنتم[٢]، وأمـا مـرداس فالرواية شيخي، وأما عامر فهواسم قبيلة، ففيه العلمية والتأنيث[٣].

قوله: (من علل تســـع) يحترز مـن علـل البنـاء فإنهـا سـت. قولـه: (وواحدة منها تقوم مقامها)، يعنـى أوواحـدة مـن التسـع تقـوم مقـام علتين، وذلك في الجمع المتناهي والتـأنيث بـالألف المقصـورة والممـدودة فإنهم أقاموا فيها لزوم التأنيث ونهاية الجمع مقام العلة الثانية[٤].

قوله: (وهي عدل[٥] ووصف إلى آخره)[٦] شرع يبين العلـل التسـع

---

(١) البيت من بحر الهزج وهو لذي الأصبع العدواني كما في ديوانه ٤٨، وينظر الإنصاف ٥٠١/٢، وشرح المفصل ٦٨/١، وشـرح ابـن عقيـل ٣٤١/٢، واللسـان مـادة (عمـر) ٣٦٠٤/٤، والمقـاصد النحوية ٣٦٤/٤.

والشاهد فيه قوله: (عامر) حيث منعها مـن الصـرف، وليـس فيهـا إلا علـة واحـدة وهـي العلمية وذلك للضرورة الشعرية.

(٢) ينظر شرح المفصل ٦٨/١، وفيه وأما قوله: (مصعب حين جد الأمر) فإن الروايـة الصحيحـة وأنتم حين جد الأمر.

(٣) ينظر شرح المفصل ٦٨/١، وشرح الرضي ٣٨/١.

(٤) ينظر شرح الرضي ٣٩/١.

(٥) ينظر شرح ابن عقيل ٣٢٦/٢.

(٦) في الكافية المحققة زيادة وهي:

عدل ووصف وتـأنيث ومعرفـة ... وعجمـة ثم جمع ثـم تـركيب
والنـون زائدة من قبلهـا ألـف ... ووزن فعل وهذا القول تقريب

ينظر الكافية في النحو ٦٢ وقال: وهما من البحر البسيط نسبها عبد الغفور في حاشـية لـه على الفوائد الضيائية لأبي سعيد الأنباري النحـوي، ثـم قـال: وأظنـه يعـني أبـا البركـات الأنباري أوردهما في أسرار العربية ٣٠٧ بقولـه ويجمعهـا بيتـان مـن الشـعر. والروايـة في أسرار العربية: جمع ووصف وعجمة ثم العدل.... وهما في شرح ابن عقيل ٣٢١/٣.

التي ذكر، وهي أخبار متعددة لمبتدأ محذوف.

قوله: (والنون زائدة) روي بنصب زائدة ورفعها، فالرفع إما خبر عن النون، وهوضعيف من جهة المعنى، وإما صفة لها، والألف واللام زائدان، ودليل زيادتهما، أنه ذكر كل الأسباب في البيتين دونها نكرة، والنصب إما على الحال المؤكدة، قاله الإمام يحيى بن حمزة[1] (عليه السلام) أومنتقلة وعاملها مضمر تقديره، ومنها: النون زائدة، وقيل: على الحكاية، كأنه قال: يمتنع الصرف والنون زائدة.

قوله: (وهذا القول تقريب) يحتمل وجوهاً:

أحدهما: أنه أراد أنَّ نظمه بهذه العلل أقرب للحفظ من عدها نثراً.

الثاني: أنه أراد أن ذكرها في البيتين تقريب، وسيأتي تفصيلها من بعد.

الثالث: أنه أراد أن حصرها في تسع تقريب، لأن منهم من زاد أَلِفَ الإلحاق إذا سمي بما هي فيه، وأحمر إذا سمي به ثم نُكِّرَ،[2] وجعلها إحدى عشرة ومنهم من أراد نهاية الجمع، ولزوم التأنيث، وجعلها ثلاث عشرة، ومنهم من ردها إلى علتين، وهي الحكاية والتراكيب، فكُني بالحكاية عن الصفة في (أفعل) ووزن الفعل في العلمية، والتركيب كناية عن سبع علل: تركيب المزج، وتركيب التأنيث، وتركيب الجمع، وتركيب العجمة، وتركيب العدل، وتركيب زيادة الألف والنون، وتركيب النكرات نحوأحاد، وقد جمعها صاحب البرود في بيت واحد:

(١) ينظر الأزهار الصافية ١٢٥.

(٢) ينظر شرح المفصل، ٧/١.

[٣٦] اعلِلْ وأنّثْ وعرّف وركب اجمع
صِف اعجم زن الفعل مخصوصاً
مثل: [أحد وطلح] حضرموتَ
جوار أحمرَ آزرَ يزيدُ سكرانُ[١]

قوله: (مثل عمر وأحمر) إلى آخره[٢]، هذا يتبين للعلل بالأمثلة، ففي (عمر) العدل التقديري والعلمية، و(أحمر) وزن الفعل والوصف، و(طلحة) التأنيث اللفظي والعلمية، و(زينب) المعنوي والعلمية، و(إبراهيم) العجمة والعلمية، و(مساجد) الجمع ونهاية الجمع، و(معد يكرب) التركيب والعلمية، و(عمران) الألف والنون والعلمية، و(أحمد) وزن الفعل والعلمية.

قوله: (وحكمه أن لا كسر ولا تنوين) أي حكم غير المنصرف ألا يدخله الكسر ولا التنوين، وإنما امتنعا فيه، لأن هذه الأسباب المانعة من الصرف فروع فإذا اجتمع في الاسم سببان منها، صار بهما فرعاً من جهتين، فيشبه الأفعال لأنها فرع على الأسماء من جهتين:

أحدهما: أن الاسم يخبر به وعنه، والفعل يخبر به فقط، وما أخبر به وعنه كان أصلاً لأنه يستقل كلاماً فهومستغن عن الفعل، والفعل غير مستغنٍ عنه.[و١١]

الثانية: أن الفعل مشتق من الاسم عند البصريين[٣]، والمشتق فرع

(١) ثمة خلل في الوزن بيّن وفيه سقط ظاهر.
(٢) في الكافية المحققة زيادة حيث عد العلل مع الأمثلة وهي قوله مثل: عمر، وأحمر، وطلحة، وزينب، وإبراهيم، ومساجد، ومعد يكرب، وعمران، وأحمد. (٦٢)
(٣) ينظر الإنصاف ٧/١ وما بعدها.

على المشتق منه، والعلة الأخرى على كلام الكوفيين[1]، أن الفعل بمنزلة المركب لاستدعائه الفاعل، والاسم بمنزلة المفرد، والمركب فرع المفرد، فلما أشبه الفعل قطع عنه الجر والتنوين ولم يعط الجزم لأن المشبه أضعف من المشبه به، أولامتناع عوامله، وأما بيان فرعية هذه العلل التسع، فالعدل فرع على المعدول عنه، والوصف فرع على الموصوف، والتأنيث فرع على التذكير[2] لفظاً ومعنى، فاللفظ بالزيادة، لأنك تقول قائم، ثم قائمة والمعنى أن المذكر أغلب من المؤنث، والمعرفة فرع على النكرة، لأن النكرة أكثر، لأنك تقول: قائم، ثم القائم.

وتحتاج إلى زيادة لفظ، أووضع في الأعلام، والعجمة فرع على العربية لأنها دخيلة في كلام العرب[3]، ولأن لغة كل قوم أصل بالنسبة إلى لغتهم ولغة غيرهم، والجمع فرع على الواحد لأنك لا تجمع الشيء إلا بعد معرفة أفراده، والتركيب فرع على الإفراد[4]، والألف والنون فرع على ما زيدتا علية، وذلك على كلام الكوفيين[5] لأنهم يمنعونه الصرف بالأصالة لا للمشابهة، وعلى كلام البصريين، إنما منع الصرف لمشابهة ألف التأنيث، ولا تكون على كلامهم الألف والنون فرعيتين، ووزن الفعل فرع على وزن الاسم، كما أن الاسم أصل والفعل فرع، كذلك

(١) ينظر الإنصاف ١/٧ وما بعدها.
(٢) ينظر شرح الرضي ١/٣٧.
(٣) ينظر شرح المصنف ١١، وشرح الرضي ١/٣٧ - ٣٨، وهذا التفريع الذي ذكره الشارح منقول من شرح المصنف وشرح الرضي بتصرف.
(٤) ينظر شرح المصنف ١١ (وأكثر عباراته منقولة عن شرح المصنف دون إسناد. وقد استعمل المصنف عن بدل على في كل عباراته...).
(٥) ينظر شرح المفصل ١/٦٧ - ٦٩.

وزن الاسم أصل ووزن الفعل فرع.

قوله: (ويجوز صرفه للضرورة أوالتناسب) إنما جاز ذلك لأنه ردٌّ فرع إلى أصل وهومن أحسن الضرورات، رد الأشياء إلى أصولها، قال الكوفيون:(1) ما لم يكن (أفعل من)، لأن التنوين لا يدخل عليه كالإضافة، وضعف تصرف: (خيرٌ منك) و(شرٌّ منك) وقال طاهر(2) وبعض المتأخرين: ما كان آخره الألف، نحو(حبلى) لم يصرف للضرورة لعدم الفائدة، لأن التنوين ساكن والألف مغن عنه، قل صاحب البرود: وهذا باطل لأن التنوين قد يلاقيه ساكن فيحرك بالكسرة، والألف تحذف إذا لاقاها ساكن فله فائدة أي فائدة، نحوقولي:

[٣٧] حُبلى اختارت خروج جنينها ولم
يكن حبّاً حاز عن إذن بعلها(3)

والصرف قد يكون للضرورة والقوافي والتناسب، فالضرورة ما كان في أول البيت، نحو:

[٣٨] وجبريلٌ أمين الله فينا
وروح القدس ليس له كفاء(4)

أو وسطه نحو:

---

(1) ينظر المفصل ١٧، وشرحه لابن يعيش ٦٨/١ وشرح الرضى ٣٨/١.
(2) ينظر شرح المقدمة المحسبة، ١١٩.
(3) كذا في الأصل ! ولم أقف على قائله، وهو غير منضبط الوزن.
(4) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (٧٦)، وينظر اللسان مادة (كفأ) ٣٨٩٢/٥. والشاهد فيه قوله: (وجبريلٌ) حيث صرف جبريل مع أنه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة، وعلله بأنه في أول البيت للضرورة...

[٣٩] أعـد ذكـر نعمـان لنـا إنَّ ذِكْـرهُ
هو المسـك مـا كرّرتـه يتضـوع[١]

والذي للقوافي ما كان في آخره، نحو:

[٤٠] .... عصائب طير تهتدي بعصائب[٢]

ليطابق القافية الأولى لأنها مكسورة قال:

[٤١] كليني لهـم يـا أميمـة نـاصبٍ
وليـل أقاسـية بطـيءِ الكواكـب[٣]

وأما التناسب فضربان:

أحدهما: أن يكون بإزاء غير المنصرف منصرفاً فيصرف ليتسق الكلام، نحو قوله تعالى: ﴿سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾[٤] فـإن سلاسـل صـرف لّمـا كـان

---

(١) البيت من البحر الطويل وهو للنابغة الذبياني كما في ديوانه: ٧
والشاهد فيه قوله: (نعمان) حيث صرفه ضرورة وهو ممنوع من الصرف.

(٢) البيت من البحر الطويل وهو للنابغة كما في ديوانه ٤٢، ينظر الشعر والشعراء ١٧٥، وشرح المفصل ٦٨/١، وخزانة الأدب ٢٨٩/٤. وصدره:
إذا ما غزوا في الجيش حلـق
والشاهد فيه قوله: (بعصائب) حيث جر عصائب بالكسرة وحقه الجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه ممنوع من الصرف، لكن الشاعر صرف للضرورة.

(٣) البيت من البحر الطويل وهو للنابغة وهو مطلع قصيدته البائية المشهورة وهو في ديوانه ٤٠، وينظر الكتاب ٢٠٧/٢، ٣٨٢/٣، وشرح أبيات سيبويه ٤٤٥/١ وجمهرة اللغة ٣٥٠ - ٩٨٢، وشرح المفصل ١٠٧/٢، ورصف المباني ٢٢٧، واللسان مادة (أسس) ٧٩/١، وخزانة الأدب ٣٢١/٢ - ٣٢٥.

(٤) الآية من سورة الإنسان ٤/٧٦ وتمامها: ﴿إنا اعتدنا للكافرين سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً﴾ وقرأ نافع والكسائي وأبو بكر عن عاصم وهشام عن عامر (سلا سلا) بالتنوين والباقون بغير تنوين وكذلك فإنه ما ينطبق على هذه القراءة، قراءة ينطبق على ما بعدها وهي ١٥ - ١٦ من السورة نفسها ينظر الكشف ٣٥٢/٢.

بإزائه أغلالاً وسعيراً.

والثاني: في الفواصل نحوقوله تعالى: ﴿قَوَارِيرَ، قَوَارِيرَ مِن فِضَّةٍ﴾[1] فقوارير الأولى صرفت للفاصلة، والثانية لمناسبة قوارير الأولى: إذا كانت الأولى الفاصلة، والزمخشري منع من الصرف للتناسب[2] وأما منع المنصرف من الصرف للضرورة، فمنع منه أكثر البصريين مطلقاً[3]، وأجازه الأخفش[4] [ظ١١] وأكثر الكوفيين مطلقاً[5]، واختاره الإمام يحيى بن حمزة[6]، وبعض الكوفيين أجازه[7] فيما كان علماً فقط، لأنه لم يسمع إلا فيما أحد علتيه العلمية، فيُقصر عليه، نحو:

[٤٢]............................ يفوقان مرداس في مجمع[8]

قوله: (ما يقوم مقامهما، الجمع وألفا التأنيث) أي مقام العلتين، ومراده من الجمع ما كان ثالثَ حروفه ألفاً، بعد الألف حرفٌ مشدد، كـ(دوابّ) و(شوابّ) أوحرفان كـ(مساجد) أوثلاثة ساكن الأوسط كـ(مصابيح)، وإنما قام الجمع مقام علتين لأنهم جعلوا كونه جمعاً علة، وصيغة منتهى الجموع علة أخرى.

(١) الأيتان من سورة الإنسان ١٥/٧٦ - ١٦ وتمامهما (ويطاف عليهم بآنية من فضة وأكواب كانت قواريرا، قواريرا من فضة قدروها تقديراً).
(٢) ينظر المفصل ١٢.
(٣) ينظر شرح المفصل ٦٩/١.
(٤) ينظر الإنصاف ٤٩٣/٢، والصفحة ٥١٤/٢ وما بعدها، وشرح الرضي ٣٨/١.
(٥) ينظر الإنصاف ٤٩٣/٢.
(٦) ينظر الأزهار الصافية، ٨٩ - ٩٠.
(٧) ينظر شرح الرضي ٣٨/١.
(٨) سبق تخريجه في الصفحة ٨٦.

وألفا التأنيث يعني المقصورة والممدودة فإنهم أقاموا التأنيث مقام علةٍ، ولزومه مقام علة أخرى ومراده بـ(لزوم) التأنيث، أن الألفين لا يذهبان عن الكلمة أو بدلهما، بخلاف التاء فإنها تسقط في الجمع، وذكر الجمع وألفي التأنيث هاهنا تبييناً لقوله أولا: (أو واحدةٌ منها تقوم مقامهما) وقيل: معنى اللزوم كون الألف لا تفارقه في العلم والنكرة، فألفه من جملة حروفه، بخلاف التاء فإنها لا تلزمه إلا في العلم، ذكر معناه الكوفيون[1] والفارسي[2].

قوله: (فالعدل) لما فرغ من تعداد العلل شرع في تبيينها واحدة واحدة، قيل: إنما ذكر أول البيت، وهي العدل، وهومصدر عَدَلَ، يقال عَدَلَ عن الطريق إذ مال عنها[3] وَحَدُّهُ ما ذكر: (وهوخروجه عن صيغته الأصلية) وهي ثلاثة وكذلك سائرها.

قوله: (تحقيقاً أوتقديراً) إشارة إلى قسمته، والضمير في خروجه إنْ رَجَعَ إلى لفظ العدل أدّى إلى الدور[4]، لأنه فسّر الشيء بنفسه، وإن رجع إلى الاسم ورد عليه الإعلال والإدغام والإبدال، وأورد نجم الدين على حده[5]، ما عُدِلَ عن الألف واللام، نحو: (سحر وأمس)، فإنه لم يخرج عن صيغته الأصلية، لأن الألف واللام ليسا بأصليين، وجوابه أن مراد

---

(١) ينظر رأي الكوفيين في الهمع ٧٨/١.
(٢) ينظر رأي الفارسي في المقتضب شرح الإيضاح ٩٦٣/٢.
(٣) ينظر اللسان مادة (عدل) ٢٨٤٠/٤ - ٢٨٤١.
(٤) الدور أي أن يعود الشيء إلى نفسه فلا يؤدي المعنى المراد وهو تفسير الشيء بنفسه كما ذكر الشارح. ينظر اللسان مادة (دَوَرَ) ١٤٥٠/٢.
(٥) ينظر شرح الرضي ٤٤/١.

الشيخ[1] بالإضافة هاهنا، ما كان الاسم عليه قبل العدل، سواء كان أصلياً في نفسه أوزائداً.

قوله: (تحقيقاً أوتقديراً) تقسيم للعدل إلى حقيقي وتقديري، ونصبهما على المصدر، فالحقيقي، ما وجد له أصل، والتقديري ما لم يوجد له أصل، ولكن ألجأت إليه الضرورة، وهي وروده غير مصروف.

قوله: (كثلاث، ومثلث) ذكر للحقيقي ثلاثة أمثلة، الأول: (ثلاث) و (مثلث) وإنما مثل بمثلث مع ثلاث إشارة إلى أن في (ثلاث) وبابه ثلاث لغات، تقول: (أحادوثُنى وثلاث ورباع) حذف (مثنى) و(مثلث) و(مربع) و(وُحدان) و(ثُنْيان) و(ثُلْثان) و(رُبْعان) وتحقيق العدل في ذلك، أن معنى قولك (جاء القوم أُحادَ وثنى وثلاث ورباع) أي (واحداً واحداً)، و(اثنين اثنين) و(ثلاثة ثلاثة) و(أربعة أربعة) وذلك لأن الأصل في كلام العرب تكرير الاسم المراد تقسيم الأشياء عليه، فلما ورد (أُحاد وثنى وثلاث ورباع) غير مكرر، علم أنه معدول إليه للاختصار، وهل يقال إلى (عُشار)[2] أويقتصر على السماع ؟ وهوإلى (رباع)، منع من ذلك أكثر البصريين[3] لعدم السماع، وأجازه الكوفيون مطلقاً، والفراء[4] والزجاج[5] في فعال دون (مفعل) و(فعلان) لوروده في (فعال) نحو قوله:

(١) ينظر شرح المصنف ١٢.
(٢) ينظر شرح المصنف ١٢، وشرح المفصل ٦٢/١، ٦٣، وشرح الرضي ٤١/١، وشرح ابن عقيل ٣٢٦/٣.
(٣) ينظر شرح الرضي ٤١/١، وقل ابن يعيش في شرح المفصل ٦٢/١، (وأما ما وراء ذلك إلى عشار فغير مسموع والقياس لا يدفعه).
(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٥٤/١، والبحر المحيط ١٥٩/٣، وهمع الهوامع ٨١/١.
(٥) ينظر رأي الزجاج في ما ينصرف ومالا ينصرف ٤٤، والبحر المحيط ١٥٩/١ - ١٦٠.

[٤٣]ـــــــــــــــــــــــــ مرنقـة والجيـة عشـارا[1]

ما المانع لهذه الأعداد من الصرف، فقال سيبويه والخليل: العدل[2] والصفة، قال تعالى: ﴿أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع﴾[3] ورد بأن الوصف [و١٢] عارض كـ(أربع) وأضيف بأن (أربعاً) استعمل في أصله اسماً بخلاف ما عدل به عنه، فإنه استعمل صفة من أول أمره، فلا يضره اسمية ما عدل عنه، لأنه لفظ آخره وقال بعضهم وهواختيار الزمخشري[4] إن المانع من الصرف، العدل عن لفظها، وهواثنين، وعن تكريرها، وهو(اثنين اثنين). وقال الفراء: العدل والتعريف بالألف واللام[5]، ولا يظهران فيه، لأن قرينةَ المضافِ تضاف إلى ما يضاف إليه ثلاثة، فإن وقع نكرةً صُرِفَ، نقول: إن مثنى وثلاث في الآية بدل من أجنحة[6]. وقال بعضهم: العدل والتأنيث اللفظي، إن عُدِلَ عن ثلاثة، والمعنوي إن عُدِل

---

(١) البيت من الوافر، وهو لـ (خداش بن زهير) في الإيضاح في شرح المفصل ١٣٣/١، وأساس البلاغة ٧٥/٢ - ٢٣٩. وصدره:

تظل الطير عاكفة عليه

والشاهد فيه قوله: (عشارا) حيث استعمل عشارا على أنه معدول عن عشار عشار أي كل جماعة عشرة طيور.

(٢) ينظر الكتاب ٢٢٥/٣، وشرح الرضي ٤١/١ حيث قال: وأما ثلاث ومثلث فقد قام دليل على أنهما معدولان عن ثلاثة ثلاثة ثم نقل رأي سيبويه حيث قال: (إن منع الصرف في هذا للعدل والوصف)

(٣) فاطر ١/٣٥ وتمامها: ﴿الحمد لله فاطر السماوات والأرض جاعل الملائكة رسلا أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع يزيد في الخلق ما يشاء إن الله على كل شيء قدير﴾.

(٤) ينظر الكشاف ٤٦٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٢/١.

(٥) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٥٤/١، وشرح الرضي ٤١/١.

(٦) قال أبو حيان في البحر: وقيل: (أولي أجنحة معترض، ومثنى حال والعامل فعل محذوف يدل عليه (رسلاً) أي يرسلون مثنى وثلاث ورباع)، ينظر البحر المحيط ٢٨٦/٧.

عن ثلاث، وإن سمي بهذا المعدول، فسيبويه يمنعه للعلمية وشبه أصله[1]، وقال طاهر:[2] وذهب طائفة من المحققين، منهم أبوعلي[3]، والأخفش[4] والمازني[5]، أنه يصرف، وهذا من المواضع العجيبة التي لا تنصرف في النكرة، وتنصرف في المعرفة، لأن علتيه قد زالتا بالتسمية، لأن هذا الصرف لم يعدل، ويوصف به إلا في حال التنكير، فإن نكر بعد أن سمي به، كنت مخيراً في صرفه ومنعه، وإن صُغِّرتْ جميع ذلك، معرفةً كان أونكرة صرفته، لأنه لم يعدل في حال تصغيره.

قوله: (وأخر) هذا المثال الثاني من الحقيقي، وهوما عدل به عن الألف واللام كـ(أخر) (سحر)، و(أمس) وأما (سحر وأمس) إذا أريد بهما معينين ففيهما العدل عن الألف واللام[6]، والعلمية فيمن أعرب (أمس) إعراب مالا ينصرف، وأما (أخر) فهوصفة نكرة، لأنه توصف النكرة، قال تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[7] واختلف، ما العلة المانعة له من الصرف مع الوصف، فالذي عليه سيبويه[8]، وجماهير النحاة والمصنف[9]،

(١) ينظر الكتاب ٣/٢٢٥، والبحر المحيط ١٥٩.
(٢) ينظر شرح المقدمة المحسبة ١/١٠٨.
(٣) ينظر رأي أبي علي في الإيضاح شرح المفصل ١/١٣٤، والمقتصد في شرح الإيضاح ٢/١٠٠٨.
(٤) ينظر البحر المحيط ٣/١٥٩، وابن يعيش ١/٦٣.
(٥) ينظر رأي المازني في الهمع ١/٨١.
(٦) قال الرضي في ١/٤٢، (ومنع أبو علي من كون أخر معدولاً عن اللام استدلالاً بأنه لو كان كذا لوجب كونه معرفة كأمس وسحر المعدولين عن ذي اللام وكان لا يقع صفة للنكرات كما في قوله تعالى: (فعدة من أيام أخر) وأجاب الرضي بقوله: (وأجيب بأنه معدول عن ذي اللام لفظاً ومعنى أي عدل عن التعريف إلى التنكير).
(٧) البقرة ٢/١٨٤.
(٨) ينظر الكتاب ٣/٢٢٤ – ٢٨٣.
(٩) ينظر شرح المصنف ١٣، وشرح الرضي ١/٤٢.

أنها العدل عن الألف واللام، وذلك أن (أخر) جمع لأخرى، و(أخرى) تأنيث (آخر) وآخر أفعل التفضيل، وقياس أفعل التفضيل، أن لا يخرج عن الألف واللام، أوالإضافة، أو(من) والعدل عن (من) والإضافة لم يعهد، ولأن الذي بـ(من) عن مفرد مذكر، و(أخر) مجموع فلم يبق إلا أن معدول عن الألف واللام، واعترضه الفارسي[1]، بأن (أخر) صفة نكرة بالإجماع، وما عدل به عن الألف واللام يجب أن يكون معرفة كـ(سحر) و(أمس) والجواب أنه معدول عن الألف واللام لفظاً ومعنى، أي معدول عن التعريف إلى التنكير، ومن أين له أنه لا يجوز اختلاف المعدول والمعدول عنه، تعريفاً وتنكيراً، ولوصح ذلك لوجب بناء (سحر) و(أمس)، كما يقوله بعضهم: لتضمنه معنى الحرف وتعريف (سحر) لكونه علماً على الصحيح، لا لكونه معدولاً عن الألف واللام، وقال بعضهم: إنه معدول عن أفعل المضاف إلى نكرة، لئلا يلزمهم تعريفه، وذكر كثير من النحاة أنه عن (أفعل من)[2] ورد بأن (أخر) والذي بـ(من) مفرد مذكر، وبأنه قد خرج عن التفضيل إلى معنى غيره.

قوله: (وجُمع)[3] هذا المثال الثالث من الحقيقي، واختلف في عدل

---

(١) ينظر رأي أبي علي في شرح الرضي ٤٢/١، وهذه العبارة منقولة عن الرضي دون أن يسندها الشارح إليه...

(٢) قال الرضي في شرحه ٤٢/١ قيل الدليل على عدل أخر أنه لو كان مع (من) المقدرة كما في (الله أكبر) للزم أن يقال بنسوة أخر على وزن أفعل، لأن أفعل التفضيل ما دام بمن ظاهرة أو مقدرة لا يجوز مطابقته لمن هوله بل يجب إفراده ولا يجوز أن يكون بتقدير الإضافة، لأن المضاف إليه لا يحذف إلا مع بناء المضاف.

(٣) قال ابن الحاجب في الإيضاح شرح المفصل ١٣٦/١: والمانع عندنا العدول والصفة الأصلية المقدرة فيه كأن أصله بمعنى (مجتمع).

(جمع)، وأخواته، فذهب الأخفش[1] والمازني[2]، إلى أنه صفة معدول به عن جمع ساكن الحشو، لأنه جمع لـ(جمعاء) و(جمعاء) تأنيث (أجمع) وقياس (أجمع) أن يأتي على (جُمْع) كـ(حمراء) و(حُمْر)، ولأنه قد سمع العدل عن (فُعْل) إلى (فُعَل) قالوا: (ثلاث دُرَع) والأصل دِرْعٌ، فامتناعه للوصف والعدل عن جمع، وذهب الفارسي[3] إلى أن (جُمع) معدول به عن (جَماعي) كـ(صحرا) و(صَحاري)، لأن فعلاء التي ليس بصفة تجمع، على فعالى، وكلام الأخفش لا يصح إلا إذا كان صفة وليس بصفة.[ظ١٢]

وقال ابن مالك:[4] إنه معدول عن (جمعاوات)، لأن مذكرها يُجمع بالواووالنون، فيتفق الجمعان ويتطابقان في السلامة، وكلام الفارسي لا يصح إلا في الاسم الذي لا مذكر له كـ(صحراء) وأما (جمعاء) فمذكره (أجمع) وقال بعضهم يجوز أن يكون معدولاً عن جماعي[5] أوعن (جمعاوات) لأن (جمعاً) اسم آخر ليس مؤنثة لـ(أجمع) فهو(كصحراء) مما لا مذكر له، يجوز أن يجمع على (فعالى) أوعلى (فعلاوات).

(١) ينظر المقتصد في شرح في الإيضاح ٩٧٩/٢، والهمع ٩٠/١.
(٢) ينظر رأي المازني في المقتصد ٩٧٩/٢.
(٣) ينظر شرح المصنف ١٣، وشرح الرضي ٤٣/١، وقد نقل الرضي رأي الفارسي في٤٣/١.
(٤) قال ابن مالك في ألفيته:

والعلم امنع صرفه إن عدلا ... كفُعَل التوكيد أو كثعلا
والعدل والتعريف مانعا سَحَرْ ... إذا به التعيين قصداً يُعْتَبرْ

قال ابن عقيل في ٣٣٥/٢ والأصل جمعاوات، لأن مفرده جمعاء، فعدل عن جمعاوات إلى جمع، وينظر الهمع ٩٠/١.
(٥) ينظر شرح المصنف ١٣ وينسب هذا الرأي لأبي علي الفارسي، وشرح الرضي ٤٣/١ وما بعدها.

قال أبوحيان:[1] إنه معدول عن الألف واللام، واختلف من قال باسميته، ما العلة الثانية في منعه الصرف، فذهب سيبويه والخليل[2]، إنه تعريف بالإضافة، لأنها في معنى جميعهم، تقول: (قرأت الكتاب أجمع) أي جميعه، وضعف بأن تعريف الإضافة لا يمنع الصرف، وأجيب بأن قيل: إنما لم يعتبر مع وجود المضاف إليه، لأن حكم منع الصرف لا يتبين فيه، وأما مع حذفه، فإنه مشبه لتعريف العلمية فلا مانع من اعتباره، وذهب بعضهم، وحكي عن الفارسي:[3] أنها التعريف الوضعي كالأعلام، لأن (جُمع)، وبابه وُضِعَ بغير علامة تعريف تأكيداً[4] للمعارف.

قوله: (أوتقديراً، كعمر وقطام) التقديري، نوعان: فُعَل كـ(عمر) وفعل كـ(قَطَامِ) أما فعل، فإن كان اسم جنس، كـ(صُرَد)[5] و(نُغَر)[6] اسم طائر، أوصفة، كـ(حُطَم) أومصدر كـ(هُدىً) و(تُقىً) أوجمع كـ(غُرَف) و(ظُلَم) صُرِفَ بكل حل، وإن كان علماً، فإن صَرَفَتْهُ العربُ صُرِفَ كـ(أدد)[7] وإن منعته منع، وطريقه السماع، كـ(عُمَر) و(مُضَر) و(زُفَر)

(١) ينظر رأي أبي حيان ف الهمع ٩١/١.
(٢) ينظر الكتاب ٢٢٤/٣. وشرح الرضي ٤٣/١ - ٥٣.
(٣) ينظر رأي الفارسي في المقتصد شرح الإيضاح ٩٧٩/٢.
(٤) كذا وفي الأصل تأكيد.
(٥) صُرد: وزن عمر نوع من الطيور، الأنثى صردة وقد يكون الهدهد أو غيره. ينظر اللسان مادة (صرد) ٢٤٢٨/٤.
(٦) نغر: وزن رطب وهو فرخ العصفور وقيل هو ما يسمى البلبل. ينظر مادة (نغر) في اللسان٤٤٨٧/٦.
(٧) إنه منقول من جمع (أدة) وهي المرة من الود كـ (غرف) وغرفة والهمزة بدل من الواو المضمومة وقيل أنه علم رجل مشتق من الود عند سيبويه، فهمزته بدل من واو، وقيل من الأد بفتح الهمزة وكسرها، وهو العظيم فهمزته أصلية، ينظر حاشية الخضري على الصبان ٦٥/١.

و(هُبَل) و(ثُعَلَ) و(زُحَل) و(جُمَح) و(قَوْس قُزَح) و(عُصَم) و(جُشَم) و(قُثَم) و(دُلَف) و(بُلع) بطن من قضاعة[1] وإن لم يعلم فيه شيء من العرب منع بشرطين ؛ أحداهما: ثبوت فاعل، والآخر: عدم فعل قبل التسمية كـ(قيم وحجى) لأنه ثبت قائم وحاج، وعدم (قيم وحجى) قبل العلمية، وإلا صرف، كـ(رُجَب) و(حُطم)، لأن له أصلاً في النكرات، والذي ألجأهم إلى تقدير العدل، وروده عن العرب غير منصرف، فبقوا بين أحد محذورين، إن صرفوا خالفوا كلام العرب وإن منعوا خالفوا قاعدتهم، لأنهم لم يبقوا الصرف لعلة واحدة فتكلفوا العدل لأجل ذلك.

قوله: (وقطام في تميم) هذا النوع الثاني وهو(فعال) وإنما قال في تميم، لأن أهل الحجاز يبنونه على الكسرة[2] واعلم أن (فعال) على ثمانية أقسام، فأربعة منصرفة، وهي (اسم الجنس) و(الصفة) و(المصدر) و(الجمع) (كجناح، وجواد، وذهاب، وسحاب) وثلاثة مبنية على الكسر[3]، وهي اسم الفعل وصفته، ومصدره كـ(نزال) و(فساق) و(فجار). والرابع علم الأعيان (كقطام وحذام) وأهل الحجاز يبنونه على الكسر كإخواته، وبنوتميم يعربونه إعراب مالا ينصرف للعلمية

---

(١) ينظر همع الهوامع ٨٨/١.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٣، وشرح الرضي ٤٦/١، وشرح ابن عقيل ٣٣٦/٢ - ٣٣٧.

(٣) قال ابن مالك في ألفيته:

وابن على الكسر فَعَالِ علماً ... مؤنثاً وهو نظيرُ جُشَما

عند تميم واصرفن ما نكّرا ... من كل ما التعريف فيه أثرا

ينظر شرح ابن عقيل ٣٣٦/٢.

والعدل[1] وهومذهب سيبويه[2]، ومذهب المبرد[3] أن امتناعه للعلمية والتأنيث، لأنه لا يقدر العدل إلا مع الاضطرار، وقد أمكن التأنيث، وأجيب عن سيبويه بوجهين؛ أحدهما: أنهم يتفقون في تقدير العدل فيما آخره راء، وهذا مثلة، فيطرد الباب، والثاني أن من هذه الأسماء ما لا تأنيث فيه، وهوممتنع كـ(لصاف) اسم جبل قال:

[٤٤]...................... ـــــــــــ فإنا لصافِ تبيض فيه الحُمَّرُ[4]

و(خصاف) لذكر من الخيل، في المثل (أجرأ من خاصي خَصاف)[5] وقد روى ركن الدين أن المصنف حذف (قطام) من نسخته[6].

قوله: (**الوصف**) هذه العلة الثانية. قوله: (**شرطه أن يكون في** [و١٣] **الأصل كذلك**)[7] يعني وصفاً، لأن الصفات قسمان: ممتنع وهوما كان وصفاً وباقياً عليه كـ(أحمر) و(أصفر) ووصفاً طرأت عليه الإسمية، كـ(أسود) و(أرقم) للحية و(أدهم) للقيد، و(أبرق) لما اجتمع فيه سواد

---

(١) ينظر الكتاب ٢٧٨/٣، وشرح ابن عقيل ٣٢٧/٢، والهمع ٩٣/١.
(٢) ينظر الكتاب ٢٧٩/٣.
(٣) ينظر المقتضب ٥٠/٣ – ٣٧٦، والهمع ٩٣/١.
(٤) البيت من الكامل، وهو لأبي المهوش الأسدي في الخزانة ٣٧٠/٦ – ٣٧٣، وينظر سمط اللالئ ٨٥٩، وشرح المفصل ٦٣/٤، واللسان مادة (حمر) ٩٩٣/٢. وصدره:
قد كنت أحسبكم أسود خفية
والشاهد فيه قوله: (لصاف) فإنه اسم جبل وفيه جواز إعادة الضمير عليه لتأويله بالموضع، وهو منزل من منازل بني تميم. وفي اللسان مادة (لصف) ٤٠٣٢/٥ وهو موضع من منازل بني تميم وقيل أرض لبني تميم، وقيل لصاف وثَبْرَةُ ماء ان بناحية الشواجن في ديار ضبة بن أد.
(٥) ينظر اللسان (خصف) ١١٧٤/٢، ومجمع الأمثال ١٨٢/١.
(٦) ينظر الوافية شرح الكافية ٢٦.
(٧) في الكافية المحققة أن يكون وصفاً في الأصل.
ينظر الرضي ٤٧/١ – ٤٨. وقد نقل رأي أبي علي الفارسي وسيبويه وأيد الرضي رأي الفارسي.

وبياض، و(أبطح) للمكان المتسع فلا يضر غلبة الاسمية على الوصفية بل العبرة بالأصل قال:

[٤٥] يرى الناس منه جلد أسود سالخ
وفروة ضرغام من الأسد ضيغم[١]

ابن جني:[٢] ورواه الكسائي عن العرب أنها تصرف ما طرأت عليه الاسمية، لأنها قد خرجت عن الوصفية، بدليل أنها جمعت جمع الأسامي، قالوا: (الأساود) و(الأراقم) و(الأبارق) و(الأداهم) و(الأباطح) ومنصرف وهوحيث يكون الوصف طارئاً على الاسم كقوله: (مررت بنسوة أربع)، و(برجل أرنب) للذليل، فإن أصل أربع اسم للعدد، قال نجم الدين:[٣] إنه يمتنع، اوما صرفهم أربع في (مررت بنسوةٍ أربعٍ) فإنما هولقبوله التاء، لا لعدم شرط الوصف. كقولهم: (أربعة)[٤] (كناقة يعمله).

قوله: (**فلا تضره الغلبة**) يعني أن الاعتبار بالأصل. (**فلذلك صرف**) (**مررت بنسوة أربع**) لما كان أصله الاسم. (**وامتنع** (**أسود**) و(**أرقم**) **للحية**، و(**أدهم**) **للقيد**) وإن كانت اسماً هاهنا، لأن أصلها

---

(١) البيت من البسيط ولم أقف له على قائل أو مصدر لكن يوجد منه (جزء بيت) في البيان شرح اللمع وهو (أسود سالخ) وهو محل الاستشهاد، ينظر البيان في شرح اللمع للشريف الكوفي ٥١٨/٢.
والسالخ: الأسود من الحيات شديد السواد وأقتل ما يكون من الحيات إذا سلخت جلدها، ينظر اللسان (سلخ) ٢٠٦٢/٣.
(٢) ينظر البيان في شرح اللمع ٥١٩/٢.
(٣) ينظر شرح الرضي ٤٦/١ - ٤٧، وشرح المصنف ١٣.
(٤) قل نجم الدين الرضي في ٤٦/١: (وأنا إلى الآن لم يقم لي دليل قاطع على أن الوصف العارض غير معتد في منع الصرف، أما قولهم: مررت بنسوة أربع مصروفاً فيجوز أن يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل وهو عدم قبوله للتاء فإنه يقبلها كقولهم أربعة) انتهى كلامه.

الوصفية فـ(أسود) مأخوذ من السواد، و(وأرقم) من الرقمة[1]، وهي النقطة، التي تكون في جلد الحية، و(أدهم) للأسود إلى خضرة[2].

قوله: (وضعف منع أفعى للحية، وأجدل للصقر، وأخيل للطائر) هذا معطوف على قوله: صرف، أي ولكون الوصف الأصلي معتبراً، ضعف منع هذه، لأنه لم يتحقق فيها الوصفية، فمن صرف، فلا إشكال لعدم تحقق الوصفية، وهذا مذهب أكثر العرب، واختيار الشيخ[3]، قال سيبويه[4] منعها (أخبث) لوجهين ومن منع، تخيل فيها معنى الوصفية في أصل الوضع ولا تقول: وصفيتها عارضة، فـ(أفعى) للحية، (وأجدل) من الجدل وهو القوة، ومنه قوله (حبل مجدول) للمفتول بقوة وإحكام، (وأَخْيَلَ)[5] من التخيل، وقيل من الخيلاء، وهو الطائر الذي [فيه][6] لمعة تخالف سائر جسده، وحجة المانعين له قوله:

[٤٦]مطرقاً يرشح سماً كما أطْ

رق أفعى تنفث السم صِلّ[7]

---

(١) ومنه الرقيم حيث اختلفت في تفسيره فمنهم من قال: إنه لوح من حجارة أو رصاص رقمت فيه أسماؤهم جعل على باب الكهف. والرقم الكتابة وغير ذلك من الأقوال، ينظر تفسير فتح القدير للإمام الشوكاني ٢٧٢/٣، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٩٧٢/٥ وما بعدها، واللسان (رَقَمَ) ١٧٠٩/٣.

(٢) والأدهم الأسود والدهمة السواد وحديقة دهماء مدهامّة خضراء تضرب إلى السواد من نعيمها وريها وفي التنزيل (مدهامتان) أي سوداوان من شدة الخضرة، ينظر مادة دَهَمَ في اللسان ١٤٤٣/٢ - ١٤٤٤.

(٣) ينظر شرح المصنف ١٣، وشرح الرضي ٤٧/١.

(٤) ينظر الكتاب ٢٠٠/٣.

(٣) ينظر اللسان (خيل) ١٣٠٦/٢.

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

(٧) البيت من البحر المديد وهو لـ (تأبط شراً) كما في شرح الحماسة للتبريزي ٣٤٢/١. ويروى ـ

وقوله:

[٤٧] كـأن العَقَيْلِيـين حـين لقيتهـم
فـراخُ القطـا لاقـين أجـدلَ بازيـا[١]

وقوله:

[٤٨] دعيـني وعلمـي بـالأمور وشـيمتي
فمـا طـائري فيهـا عليـك بـأخيلا[٢]

في الحماسة مطرق، ومعنى أطرق: أرخى عينيه، والرشح: العرق، والصل وهي الحية التي تقتل إذا نهشت من ساعتها، ولا تنفع معها الرقية، ينظر اللسان مادة (صل) ٢٤٨/٤، والنفث كالقذف.

والشاهد فيه قوله: (أطرق افعى) حيث أتي بلفظ الأفعى، حيث أن وصفيتها أصلية وليست عارضة.

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للقطامي في ديوانه ١٨٢، وله ولغيره، ينظر جمهرة اللغة ٨٠٠، وشرح شواهد الإيضاح ٣٩٣، وأوضح المسالك ١١٩/٤، واللسان مادة (جَدَلَ) ٥٧٠/١، وشرح الأشموني ٥١٣/٢.

والشاهد فيه قوله: (أجدل) حيث منعه من الصرف مع أنه اسم للصقر أصلاً. ومنعه لأنه ضمنه الوصفية، وهي القوة فانضمت إلى وزن الفعل. ويروى صدره في اللسان:

كأن بني الدعماء إذ لحقوا بنـا

(٢) البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت كما في ديوانه ٢٧١، وينظر شرح شواهد الإيضاح ٣٩٢، وأوضح المسالك ٥١٤/٤، ويروي ذريني بدل دعيني.

الشاهد فيه قوله: (بأخيلا) حيث منعه من الصرف فجرة بالفتحة نيابة عن الكسرة والألف للضرورة الشعرية، وهو اسم لطائر معروف ذي خيلان، وقد ردَّهُ الرضي وقال: (وكذا توهم في أخيل أن معناه الأصلي طائر ذو خيلان ولم يثبت ما توهموه تحقيقاً)، ينظر الرضي ٤٨/١ بخلاف ابن الحاجب فقد أثبت أخيل بأنه طائر ذو خيلان. ينظر شرح المصنف ١٣، وقل سيبويه في الكتاب ٢٠١/٣، وأما أخيل فجعلوه أفعل من الخيلان للونه وهو طائر أخضر وعلى جناحه لمعة سوداء مخالفة للونه.

فأما أولف[1] أوأولق[2]، فمن جعل وزنهما، (أفعل) منعهما، ومن جعلهما (فوعل) صرفهما.

قوله: (التأنيث بالتاء) هذه العلة الثالثة وهولفظي ومعنوي، فاللفظي بالألف المدودة، وقد تقدما، ولا شرط فيهما للزومهما الألف، وبالتاء مراده بتاء التأنيث تاء زائدة في آخر الاسم مفتوح ما قبلها، تنقلب في الوقف هاء[3].

قوله: (وشرطه العلمية) في منع الصرف، لأنه لا يلزم إلا معها، ألا ترى أنك تقول: في غير العلمية، (قائم) و(قائمة) فلوسميت (بقائمة) لزمت من التاء، وامتنعت من الصرف.

قوله: (والمعنوي كذلك) يعني شرط العلمية، لأنها إذا اشترطت في اللفظي، فبالأولى في المعنوي، وإلا انتقض بنحو: (جريح) لأن فيه التأنيث والصفة، ونحو: أرنب لأن فيه التأنيث والوزن [ظ١٣]

قوله: (وشرط تحتم تأثيره زيادة على الثلاثة، أوتحرُّك الأوسط، أوالعجمة) يعني بهذه الشروط التأثيث المعنوي[4]، وأما اللفظي فلا

---

(١) ينظر اللسان (ولف) ٤٩١٨/٦.

(٢) ينظر اللسان (ولق) فأولق شبه الجنون ٤٩١٩/٦.

(٣) ينظر شرح الرضي ٤٨/١، هذه العبارة مأخوذة من الرضي بتصرف دون أن يسندها له وزاد الرضي بقوله: (مثل: أخت وبنت ليس مؤنثاً بالتاء بل التاء بدل من اللام لكنه اختص هذا الإبدال بالمؤنث دون المذكر لمناسبة التاء بالتأنيث، فعلى هذا: لو سميت بنت وأخت وهنت مذكراً لصرفتها) ينظر المصدر نفسه. وقل في الحاشية في الصفحة ٤٩/١ (وإن سميت بها مؤنثاً حقيقياً كانت كهند في جواز الصرف وعدمه).

(٤) قل الرضي في ٥١/١، (والمراد به - أي التأنيث المعنوي - تأنيث ما التاء فيه مقدرة سواء أكان حقيقياً كزينب أو لا كعقرب) .

شرط فيه سوى العلمية سواء أكان حقيقياً أوغير حقيقي، مذكراً أومؤنثاً ثلاثياً: كـ(هبة) و(طلحة) أورباعياً كـ(فاطمة) أو خماسياً كـ(سفرجلة) و(حنظلة) إذا سمي بهما.

وإنما لم يشترط في اللفظي هذه الشروط، لأنه لا يوجد إلا رباعياً، كـ(طلحة) أوفعلاً عنه كـ(هبة) و(شاة)، ولأن التأنيث اللفظي فيه ثقل، لأنه يقوم مقام اسم مركب، وحاصل المؤنث المعنوي إن كان رباعياً امتنع، كـ(زينب)[1] لأنهم أقاموا الحرف الرابع مقام تاء التأنيث، بدليل عدم ظهورها في التصغير، كـ(زينب)، أومتحرك الأوسط كـ(سَقَر) امتنع أيضاً، لأنهم أقاموا الحركة مقام الحرف الرابع، واختار بن الأنباري في متحرك الوسط الوجهين[2]، وقال: لوكانت الحركة تقوم مقام الحرف الرابع لامتنع، (قدم) مسمى به مذكراً، وأما امتناع (سقر) فلانضمام العجمة إلى العلمية والتأنيث، وإن كان ثلاثياً، فإن انضمت إليه علة ثالثة امتنع كـ(حِمْص) و(ماه) و(جور)، لأن فيه العجمة والعلمية والتأنيث، وإن لم ينضم كـ(هند) فمذهب الجمهور جواز الوجهين، واحتجوا له بقولهم:

[٤٩] لم تتلفع بفضل مئزرها دعدٌ
ولم تُغْذَ دعدٌ في العُلب[3]

(١) ينظر شرح الرضي، ٥١/١.

(٢) ينظر شرح الرضي ٥٠/١ حيث نقل الرضي رأي ابن الأنباري فقال: (وخالفهم ابن الأنباري فجعل (سقر) كهند في جواز الأمرين نظرا إلى ضعف الساد مسد التاء، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٩٣/٢، مسألة رقم ٧٠، والهمع ١٠٩/١.

(٣) البيت من المنسرح، وهو لجرير في ملحق ديوانه ١٠٢١ وله ولعبيد بن قيس الرقيات في ملحق ديوانه ١٧٨، وينظر: الكتاب ٢٤٠/٣، وما ينصرف ومالا ينصرف ٥٠، والخصائص ٦١/١، والمفصل ١٧، وشرحه لابن يعيش ٧٠/١، وأمالي ابن الحاجب ٣٩٥/١، وشرح شذور الذهب ٤٥٩، والبحر المحيط ٣٩٧/١. ويروى لم تسق بدل لم تغذ.

واختار سيبويه[1]، والأخفش[2] والمبرد[3] والمصنف[4] المنع، والفارسي[5] الصرف، وأما الفراء[6] والزجاج[7] فمنعا من صرفه لبقاء العلتين.

قوله: (فهند يجوز صرفه)، وذلك لأنه لم يحصل فيه شرط التحتم والخفة، وإذا قاومت أحد الشيئين، وفهم من قولهم يجوز صرفه جواز الوجهين، واختيار المنع[8].

قوله: (وجور، وزينب، وسقر، وماه ممتنع) فـ(زينب) لزيادته على الثلاثة، (وسقر) لتحرك الأوسط، (وماه وجُور) لانضمام علة ثالثة[9].

قوله: (فإن سُمّيَ به مذكر) يعني بالمؤنث المعنوي، وحاصله ثلاثة أقسام: مؤنث وباق عليه، وشرطه ما تقدم، ومذكر سمي به مؤنثاً ولم يذكره الشيخ[10]، وهوغير منصرف ثلاثياً كان أورباعياً، ما لم يكن غير أصلي، ولا مشترك، لأنه نقل من الأخف إلى الأثقل، وأجاز عيسى بن عمر[11]

والشاهد فيه قوله: (دعد) حيث كررها مصروفة وغير مصروفة وهذا ما يجوز فيه الوجهان لأنه عربي ساكن الوسط وهو كما ذكر الشارح وهو رأي الجمهور خلافاً للزجاج (ينظر شرح المفصل ٧٠/١).

(١) ينظر الكتاب ٢٤٠/٣، وشرح الرضي ٥٠/١.
(٢) ينظر رأي الأخفش في شرح المفصل ٦٨/١.
(٣) ينظر الكامل ١٨٣/١، وشرح الرضي ٥٠/١.
(٤) ينظر شرح المصنف ١٤.
(٥) ينظر رأي الفارسي في المقتصب في شرح الإيضاح ٩٩٣/٢، وشرح المفصل ٦٨/١.
(٦) ينظر معاني القرآن للفراء ١١٠/٣، الهمع ١٠٩/١.
(٧) ينظر شرح المفصل ٧٠/١، وشرح الرضي ٥٠/١، والهمع ١٠٨/١.
(٨) ينظر شرح المفصل ٧١/١، وهو رأي الجمهور وسيبويه ينظر الهمع ١٨٠/١.
(٩) ينظر شرح الرضي ٥٠/١.
(١٠) ينظر شرح المصنف ١٤.
(١١) ينظر الكتاب ٢٤٢/٣، وشرح الرضي ٥١/١ وقد نقل الرضي رأيه كذلك مقروناً برأي أبي ـ

الوجهين في الثلاثي ساكن الوسط، مثل: (زيد) أجراه كـ(هند) ومؤنث سمي به مذكر، وهو الذي ذكره الشيخ في قوله، فإن سمي به مذكر، يعني بالمؤنث المعنوي، وظاهر كلامه، أن اللفظي ممتنع، وفيه تفصيل، وهو أن نقول: إذا سمي بالمؤنث مذكراً، إن كان لفظياً، فإن كان التأنيث أصلياً امتنع مطلقاً، كأن سمي رجلاً بـ(فاطمة) وإن كان غير أصلي كـ(بنت) و(أخت) و(ضربت) و(مسلمات)، أما (بنت) و(أخت) إذا سمي بهما مذكر، فصرفه سيبويه[1] ومنعه الفراء[2]، وأما ضربت فإن كان فيه ضمير، كانت جملة محكية[3]، وإن لم تكن، أعرب إعراب مالا ينصرف، وأما (مسلمات) فمنعه الجمهور من الصرف وتنوينه تنوين مقابلة[4]، وصرفه الزمخشري[5] وإن لم يكن لفظياً، فإن كان غير أصلي أومشركا، انصرف، كـ(حائض)، و(وطالق)، و(جريح)، و(صبور)، وإن لم كان أصلياً، فإن كان زائداً على الثلاثي، امتنع كـ (عقرب) وإن كان ثلاثياً، فالجمهور يصرفونه مطلقاً وعليه:

[٥٠] تجاوزت هنداً رغبة عن قتاله
إلى ملك أعشو إلى ضوء ناره[6]

زيد والجرمي قال: (يجعلون مثل هند في جواز الأمرين ويرجحون صرفه على صرف هند نظراً إلى أصلة، والهمع ١٠٨/١.

(١) ينظر الكتاب ٢٤٣/٣.

(٢) ينظر رأي الفراء في الهمع ١٠٨/١.

(٣) ينظر شرح الرضي ٥٢/١.

(٤) ينظر شرح المفصل ٣٤/٩.

(٥) ينظر المفصل حيث لم يعدها مع ما منعه من الصرف ١٦-١٧.

(٦) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٩٣/٥، وأوضح المسالك ٣٤٣/٤، والمقاصد النحوية ٥٥٨/٤.

والشاهد فيه قوله: (هنداً) حيث صرفه لأنه هنا اسم رجل وهذا رأي الجمهور كما قال ـ

ومنعه الفراء[1] وثعلب، وقال ابن خروف[2] إن كان متحرك الأوسط، كـ(قدم) امتنع، وإن كان ساكنة كـ(هند) انصرفت. [و١٤]

وأما أسماء القبائل والبلدان فإن كان فيها مع العلمية سبب ظاهر، منعت كـ(باهلة)، و(تغلب) و(بغداد) و(خرسان) وإن لم يكن، فإن سمع فيها المنع كـ(سدوس) و(خندف) و(هجر) و(عُمان)[3]، أوالصرف: كـ(ثقيف) و(حنين) أوالوجهان معاً كـ(ثمود) و(قريش)، وأوسط لم يخالف، وإن جُهِلَ الأمر جاز لك الوجهان[4]، فالصرف في القبائل بتأويل الأب إن كان اسمه كـ(ثقيف) أوالحي، وفي الأماكن بتأويل المكان والموضع ونحوهما، ومنعه في القبائل بتأويل الأم إن كانت اسمية كـ(خِنْدِف) أوالقبيلة، وفي الأماكن بتأويل البقعة والبلد ونحوهما.

وأما أسماء السور[5]، فما كان منها جملة، نحو: ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ﴾[6] و﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ﴾[7] أو حرف تهجي خارج عن النظائر نحو: (ألم) و(ألر) و(المر) و(كهيعص) و(حم عسق) و(طه) حكي على حالة، ليؤدي على المعنى

الشارح لأنه مؤنث سمي به مذكر.

(١) ينظر رأي الفراء في الهمع ١٠٨/١.

(٢) ينظر رأي ابن خروف في الهمع ١١٠/١.

(٣) ينظر شرح الرضي ٥٢/١.

(٤) ينظر شرح الرضي ٥٢/١، حيث نقل الشارح (هذه العبارة من شرح الرضي ٥٢/١ بتصرف بسيط دون أن يسندها إلية).

(٥) للتفصيل ينظر الكتاب ٢٥٦/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ٦١ وما بعدها، وشرح الرضي ٥٢/١ والهمع ١١١/١ - وما بعدها.

(٦) إشارة إلى سورة (القمر) وهي ١/٥٤ وتمامها: ﴿اقتربت الساعة وانشق القمر﴾.

(٧) إشارة إلى سورة (الجن) وهي ١/٧٢ وتمامها: ﴿قل أوحي إليَّ أنه استمع نفر من الجن فقالوا إنا سمعنا قرآناً عجباً﴾.

المقصورة وإن لم يخرج، كـ(حم) و(طس) و(يس) فقد جوز فيه مع الحكاية إعراب مالاينصرف للعجمة والعلمية، لأنها كـ(هابيل) و(قابيل) وأما (ص) و(ق) و(نون)، فمصروفه إن لم تحك وقد أجيز فيها الوجهان كـ(هبل) وإذا جعلت اسماً للسورة وأما (طسم) فإذا أعربت جرى مجرى الاسم المركب كـ(بعلبك) لأن (طس) كـ(هابيل) مركبة مع (ميم)، بخلاف (كهيعص) لطوله وخروجه عن النظائر وما كان منها معرفاً كـ(النساء) و(المائدة) و(الأنعام) أومضافاً كـ(آل عمران) فمعرب بوجوه الإعراب لتمكنه، وما عدا ذلك فإن زاد على الثلاثي، وليس عربياً، كـ(يوسف) و(يونس) و(إبراهيم) أوعربياً فيه علتان كـ(سبحان) لم يصرف مطلقاً، وإن كان ثلاثياً كـ(هود) و(نوح) أوعربياً كـ(محمد) فإن جعلته اسماً للسورة امتنع وإن لم صرف، على تقدير مضاف، أي قرأت سورة هود[1].

قوله: (**المعرفة**) هذه العلة الرابعة. قوله: (**شرطها أن تكون علمية**) وذلك لأن المعارف خمس: المضمرات، والأعلام، وأسماء الإشارة وما عرّف بالألف واللام وما أضيف إلى أحدها: فالمضمرات وأسماء الإشارة مبنيان، فلا مدخل لهما في المعرب، وأما التعريف والإضافة، فلأنهما يجعلان غير المنصرف منصرفاً، أوفي حكم المنصرف على المذهبين، فلم يبق إلا تعريف العلمية هذا على مذهب من لم يعتد بتعريف التوكيد، وهوالفارسي[2] لأنه جعل تعريفه من جهة العلمية، وأما الخليل وسيبويه[3] فإنهما يعتدان بتعريف التوكيد، فيزداد مع العلمية تعريف

---

(١) ينظر شرح الرضي ٥٢/١.

(٢) ينظر رأي الفارسي في المقتصد شرح الإيضاح ١٠٠٣/٢ وما بعدها.

(٣) ينظر الكتاب ٢٤٤/٣.

التوكيد لأنهم يجعلان تعريفه من جهة الإضافة.

قوله: (**العجمة**) هذه العلة الخامسة، ولا خلاف في أن ما نقل عن لغة العجم كالفرس والروم وغيرهم كان أعجمياً، وزاد الفارسي ما كان مسمى به من الآحاد، ونظيره فيها معدوم، نحوأن يسمى (بمساجد) و(مصابيح) و(زيدون) و(حمدون) وادعى أبومحمد:[1] أن الإجماع على أن إحلى علتي هذه المسمى بها العجمة والمرجع بمعرفة العجمى، اللغة والسماع، وقد ذكرت في معرفة تحتم الاسم العجمي وجوه مقربة، إن فات الضبط، خروجه عن الأوزان العربية نحو: (ابريسم) أواجتماع الصاد والجيم نحو(صوبحان) أواجتماع القاف والجيم نحو: (الجق)، أواعتقاب الزاي [ظ١٤] والدال نحو: (مهندز) اسم للمهندس أوإعتقاب النون والراء نحو: (نرجس) أوخماسياً عُرْياً عن حروف الذلاقة[2]، أورباعياً عارياً عنها إلا أن يكون فيه نون، كـ(عسجد) وتجمع حروف الذلاق (مُرْ بِنَفَلٍ)[3].

---

(١) أبو محمد هو، القاسم بن الحسين بن محمد، أبو محمد الخوارزمي النحوي (صدر الأفاضل) ولد سنة ٥٥٥هـ صنف التخمير في شرح المفصل (وقد حقق منذ أعوام في جامعة الرياض - وشرح سقط الزند - وشرح الإنموذج وشرح الأبنية وغيرها، ينظر بغية الوعاة، ٢٥٢/٢ - ٢٥٣، ومعجم الأدباء ٢٣٨/١٦ - ٢٥٣، وينظر رأيه في التخمير ٢١٩/١.

(٢) حروف الذلاقة هي الفاء والراء والميم والنون واللام والباء وهي من الذلق وهو الطرف وسميت: مذلقة لسرعة النطق بها لخفتها والإذلاق لغة: حدة اللسان، ينظر لسان العرب مادة (ذلق)، وينظر كتب التجويد، وحروفه مجموعة بـ (فرَّ من لب)، وعند الشارح (مَرْبِنَفَل) ١٥١٢/٣.

(٣) قال السيوطي في الهمع ١٠٥/١: (قال صاحب العين: لست واجداً في كلام العرب كلمة خماسية بناؤها من الحروف المصمتة خاصة، ولا رباعية كذلك إلا كلمة واحدة هي عسجد لخفة السين وهشاشتها، (والحروف المصمتة هي ما عدا حروف الذلاقة.

قوله: (شرطها أن تكون علمية في العجمة)[1]. ذكر شرطين: أحدهما: علمية في العجمية، والثاني: زائد على الثلاثة أو: (تحرك الأوسط) أما اشتراط العلمية في العجمية، فلأنه لوكان نكرة لتصرفت فيه العرب بإدخال اللام والإضافة والتنوين، فأشبه كلامهم وحاصله إن كان علماً في اللغتين امتنع كـ(إبراهيم) وإن كان نكرة فيهما صرف، نحو(لجام) و(ديباجٍ)[2] و(استبرق) إلا أن يوجد سبب مانع غير العجمية، كـ(نرجس) و(بَقَم) مسمىً بهما امتنع للعلمية والوزن، وإن كان نكرة في العجمية علماً في العربية كـ(بندار) و(قالون)[3] فسيبويه يصرفه[4] وهوالمفهوم من كلام ابن الحاجب[5]، ومنعه ابن عصفور وغيره[6].

قوله: (وتحرك الأوسط نحو: شتر وسقر)[7] فيه خلاف منعه الشيخ وجماعة قياساً على المؤنث، وذهب الأكثر إلى صرفه، ولا يقاس على المؤنث، لأن التأنيث أثقل من العجمة ولهذا جاز في ساكن الأوسط الوجهان، كـ(هند) وتحتم الصرف عند الأكثر في الأعجمي كـ(نوح) ولأن تحرك الأوسط في المؤنث قائم مقام ما سد مسد علامة التأنيث والعجمة

---

(١) في الكافية المحققة العجمية بدل العجمة.

(٢) ينظر الهمع ١٠٤/١.

(٣) البندار بالضم واحد البنادرة، وهم التجار الذين يلزمون المعادن، وهي المواضع التي يستخرج منها جواهر الأرض كالذهب والماس. ينظر اللسان (بندر) ٣٥٨/١.
قالون لم يستعمل علماً وإنما استعمل صفة بمعنى (جيد) ومنه قول علي رضي الله عنه لشريح (قالون) وهو بالرومية بمعنى أصبت ينظر اللسان (قلن) ٣٧٣٠/٥.

(٤) ينظر الكتاب ٢٣٥/٣.

(٥) ينظر شرح المصنف ٤/١.

(٦) همع الهوامع ١٠٤/١.

(٧) خلت الكافية المحققة من لفظة (سقر).

لا علامة لها فيسد شيء مسدها، وإنما امتنع (سقر) و(شتر)[1]، لأن فيهما العجمة والعلمية، والتأنيث، لا لتحرك الوسط فلومثّل الشيخ[2] على مذهبه، بـ(لَمَك) اسم أبي نوح[3]، لكان أولى.

قوله: (أوزيادة على الثلاثة) كـ(إبراهيم) كان الأولى تقديم هذه على تحرك الأوسط، لأنه متفق على منعه[4]، وكان الأولى أن يقول: ما لم يكن الزائد حرف تصغير نحو:

[٥١] فإن يقدر عليك أبو قبيس
يحط بك المعيشة في هوان[5]

فإنه منصرف، ولوسمي به، نحو: (عزير) لأن التصغير لم تحذف له نفلاً، والدليل: ﴿عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾[6] فيمن نون ولا دليل يمنعه على قراءة من لم ينونه[7]، لأنه حذفه لأجل الوصف بابن لا لغيره.

---

(١) اسم قلعة من أعمل أران إقليم بأذربيجان.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٤.

(٣) وفي اللسان (لمك) لمك أبو نوح ولامك جده ويقال: نوح بن لمك ويقال ابن لامك. ينظر مادة (لمك) ٤٠٧٦/٥.

(٤) ينظر الهمع ١٠٤/١.

(٥) البيت من البحر الوافر وهو للنابغة في ديوانه، وينظر اللسان (قبس) ٣٥١١/٥.
والشاهد فيه قوله: (أبو قبيس) حيث صغره من (أبو قابوس) فصغره النابغة تصغير ترخيم وهو يريد تعظيمه وجعله أبا قبيس للضرورة.

(٦) الآية من سورة التوبة ٣٠/٩ وهي وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله ذلك قولهم بأفواههم يضاهئون قول الذين كفروا من قبل قاتلهم الله أنى يؤفكون).

(٧) قرأ عاصم والكسائي تنوين (عزير)، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر بترك التنوين لاجتماع الساكنين. ينظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي تفسير سورة التوبة ٢٩٥٥/٤.
والبحر المحيط ٣٢/٥، وحجة القراءات لابن زنجلة ٣٦٦ - ٣٦٧، والسبعة في القراءات ٣٦٣.

قوله: (**فنوح منصرف**) هذا مذهب الجمهور وأجاز فيه عيسى بن عمر[1] وعبد القاهر[2] والزمخشري:[3] الوجهين كـ(هند)، إلا أن الصرف أجود.

قوله: (**وشتر وإبراهيم ممتنع**)[4] فشتر لتحرك الأوسط وهواسم حصن بـ(أران) و(إبراهيم) لزيادة على الثلاثة، وجميع أسماء الملائكة والأنبياء أعجمية لا تنصرف، إلا (مالك) و(رضوان) من الملائكة فهما عربيان، و(مالك) منصرف ورضوان ممتنع وسبعة من أسماء الأنبياء، فإنها تنصرف، ثلاثة عربية (محمد) و(صالح)[5] و(شعيب) وأربعة عجمية (نوح) و(هود) و(لوط) و(وشيث) ويجمعها قوله:

[٥٢] ألا إن أسماء النبيين سبعة
لها الصرف في اعتبار من يتنشدُ
فشيث، ونوح، ثم هود وصالح
شعيب ولوط والنبي محمد[6]

قوله: (**الجمع**) هذه العلة السادسة وهي أحد ما تقوم العلة فيه مقام علتين.قوله: (**وصيغة منتهى الجموع**) أي غاية جموع التكسير، لأن

(١) ينظر رأي عيسى بن عمر في الهمع ٩٧/١.
(٢) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٩٩٤/٢.
(٣) ينظر المفصل ١٧، وشرح ابن يعيش ٧١/١، وشرح الرضي ٥٤/١.
(٤) شتر وهو حصن بـ (أران): ينظر شرح الرضي ٥٤/١.
(٥) قال السهيلي في الخزانة ٢٢٦/١: محمد منقول من صفة في معنى محمود ولكن فيه معنى المبالغة والتكرار، لأن المحمد الذي حمد مرة بعد مرة.
(٦) البيتان من الطويل، والتمثيل فيهما اشتراك أسماء النبيين. العربية غير الثلاثية والعجمية الثلاثية في الصرف.

الاسم في [و١٥] التكسير قد يجمع جمعاً بعد جمع تحقيقاً كـ(أكالب) جمع (أكلب)، وأكلُب جمع (كلَب)[1] و(أناعيم) جمع (أنعام) و(أنعام) جمع (نَعَم) فإذا وصل إلى هذا الوزن، امتنع جمعه جمع التكسير، لأنه قد يجمع جمع السلامة[2]، «كصاحبات يوسف»[3] و

[٥٣] .... ـــــــــ ....نواكس الأبصار[4]

قال الشيخ: وهذا أولى من قول الأكثر لا تظير له في الآحاد، لأنه منقوض بأفعُل كـ(أفلُس)[5] و(أبواب)، وقد أجيب بأن له نظيراً وهو(آنك) اسم للرصاص، و(أبلم)[6] و(برمة أعشار) و(ثوب أسمال) واعترض بأن (آنك) أعجمي فلا حجة فيه، وأما (أبلم)، فهو(أُبْلَمةً) بالهاء، والفصيح ضم الهمزة، وأما (برمة أعشار)[7] و(ثوب أسمال) فهوجمع

(١) ينظر شرح المصنف ١٥.

(٢) ينظر شرح الرضي ٥٤/١.

(٣) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه في (كتاب الأذان) ١٦٥/١ - ١٦٧، وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة - باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر ٢٥/٢ ومالك في الموطأ باب جامع الصلاة ١٧١/١، والترمذي في سننه ٢٧٧/٥.
ويروي صواحب يوسف (وهن (صواحبات يوسف) ويروي (كصاحبات يوسف) وأخرجه النسائي برواية (إنكن لأنتن صواحبات يوسف) ١٣٣/١.

(٤) البيت من الكامل وهو للفرزدق في ديوانه ٣٠٤/١، ينظر الكتاب ٦٣٣/٣، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٧/٢ والمقتضب ١٢١/١، ٢١٩/٢، وجمهرة اللغة ٦٠٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣٩، وشرح المفصل ٥٦/٥، وشرح ارضي ٥٤/١، واللسان (نكس) ٤٥٤٠/٦، وخزانة الأدب ٢٠٦/١ - ٢٠٨ وتمام البيت:

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكس

والشاهد فيه قوله: (نواكس) حيث جمع ناكس وهي صفة للعاقل وذلك ضرورة.

(٥) ينظر شرح المصنف ١٥.

(٦) ينظر السان (بلم) ٣٥٢/١.

(٧) ينظر السان (برم) ٢٦٨/١ - ٢٦٩.

لأنه لا يقال (أعشار) إلا إذا انكسرت أعشاراً، ولا (أثمال) إلا إذا صارت كل قطعة وحدها، وقال صاحب البرود: في عبارته نظر، لأن المصطلح عليه في منتهى الجموع الكثرة، فيلزمه دخول ما كان منها منصرفاً كـ(فعول وفعلان) وسائر جموع الكثرة المنصرفة، فالأولى ما قاله ابن مالك:[1] أن يكون على وزن مفاعل، أومفاعيل في الهيئة.

قوله: (بغير هاء) يحترز من (صياقله) و(فرزانة) ومرادة هاء التأنيث الزائدة على صيغة الجمع[2]، وإلا ورد عليه (فواره) قال صاحب البرود: لوكان بغير التاء لكان أولى، لموافقته اصطلاح البصريين وانتفاء اللبس في (فواره)[3]، وكان يجب أن يحترز من ياء النسب المخرج له عن صيغة منتهى الجموع نحو: (مداسي) فإنه منصرف فإن لم يخرجه، فهوممتنع نحو(كراسي) و(بخاتي)[4].

قوله: (كمساجد ومصابيح) ضابط هذه الصيغة أن يكون أولها مفتوحاً وثالثها ألفاً بعده حرفان كـ(مساجد)، أوحرف مشدد كـ(شوابّ)[5] أوثلاثة ساكن الأوسط كـ(مصابيح) بغير ياء ولا تاء نسبة مخرجة.

---

(١) وقد أشار ابن مالك إلى ذلك في ألفيته بقوله: وكن لجمع مُشْبِهٍ مفاعلا
قال ابن عقيل: (ونبه بقوله: مشبه مفاعلا أو المفاعيل) على أنه إذا كان الجمع على هذا الوزن منع وإن لم يكن في أوله ميم، فيدخل ضوارب وقناديل في ذلك، فإن تحرك الثاني صرف نحو: صياقلة. ينظر شرح ابن عقيل ٣٢٦/٢ - ٣٢٧.
(٢) ينظر شرح ابن عقيل ٣٢٧/٢، وشرح الرضي ٤٨/١.
(٣) ينظر اللسان (فره) ٣٤٠٦/٥.
(٤) ينظر الكتاب ٢٣٠/٣.
(٥) جمع: شابّة.

قوله: (**وأما فرزانة فمنصرف**) كان قوله بغير هاء يغني، ولكن أراد البيان بالمثال، وإنما صُرِفَ لشبهه بالمفرد، وهوكراهية وطواعية لفظاً ومعنى، أما اللفظ فظاهر، وأما المعنى فلإفادة كل واحد منهما التعدد، لأن المصدر يفيد الكثرة في الجمع، وقال السيرافي:[1] إنما صرف فرزانة وبابها، لخروجها بالتاء عن الوزن المتغير كياء النسب.

قوله: (**وحُضاجر علماً للضبع غير منصرف لأن منقول عن الجمع، انتصاباً علماً على الحال من الضمير في غير منصرف**) هذا جواب سؤال مقدر، كأنه قيل: قلتم شرط الجمع أن يكون على صيغة منتهى الجموع، (وحضاجر) علم الجنس غير منصرف وليس بجمع، وإن كان على صيغة منتهى الجموع، وأجاب بأنه منقول عن الجمع لأن حضاجر جمع لـ(حضجر) وهوعظيم البطن[2] قال:

[٥٤] حضجر كـأم التوأمين توكـأت
علـى مرفقيهـا مستهلة عاشـر[3]

ثم سمي به الضبع لعظم بطنها، كأنه بمثابة بطون كثيرة، والأسماء المنقولة عن الجمع كالأسماء المنقولة عن الصفة، يعتبر فيها الأصل كما لوسمي بمساجد امتنع، لاعتبار الجمع المشروط، وضعف بأن العلمية تنافي

---

(١) ينظر شرح الرضي ٥٧/١.
(٢) ينظر شرح المصنف ١٥، واللسان مادة: (حضجر) ٩٠٦/٢، وشرح الرضي ٥٧/١.
(٣) البيت من الطويل، وهو لسماعة النعامي كما في شرح أبيات سيبويه ٥٩٢/١، وينظر الكتاب ٧١/٢، والبيان شرح اللمع ٥٢٧/٢، وشرح المفصل ٣٦/١، واللسان مادة (حضجر) ٩٠٦/٢.
والشاهد فيه قوله: (حضجر) وهو مقطوع بالابتداء ومصروف لأنه منقول عن الجمع، وإن كان وزنه على صيغة منتهى الجموع وليس بجمع، كما ذكر الشارح.

الجمعية، كمنافاتها الوصفية نحو: (حاتم)، وهذا السؤال إذا كان منقولاً عن الجمع إلى علم الجنس، أما إذا كان باقياً على الجمع غير منقول، فلا إشكال في منعه، كـ(مساجد) وقال بعضهم: امتنع (حضاجر) للعلمية والتأنيث، لأنه يطلق على المذكر والمؤنث كـ(حمامة) ورد بأنها اسم جنس، وبأنها إذا نُكّرت، لم تصرف، والتأنيث يزول لزوال العلمية، فما العلة في منعها حال تنكيرها، وأجيب بأن علم الماهية لا يتنكر، وقال بعضهم: العلمية وشبه العجمة.

قوله: (**وسراويل، إذا لم يصرف وهو الأكثر**) وهذا السؤال أشكل من (حضاجر)، لأن حضاجر منقولة عن الجمع وسراويل ليست بجمع [ظ١٥] في الأصل، فيقال: نقلت عنه، ولأنها نكرة، ويفهم من المصنف جواز الصرف[1] ولكن الأشهر المنع، قال الشاعر: يصف ثور وحش:

[٥٥]........................ ـــــــــ فتى فارسي في سراويل رامح[2]

في علته، فقال سيبويه[3] والفارسي[4] والأكثر هو: اسم عجمي مفرد

---

(١) ينظر شرح المصنف ١٥.

(٢) البيت من الطويل وهو لتميم بن مقبل في ديوانه ١٤، وله وللراعي النميري، ينظر جمهرة اللغة ٦٦ وأمالي القالي ١٦٤/٢، والمقتصد في شرح الإيضاح ١٠٠٥/٢، وشرح المفصل ٦٤/١ وشرح الرضي ٥٧/١ واللسان مادة (ذبب) ١٤٨٣/٣ وخزانة الأدب ٢٨٨/١. وصدره:

يُمشّي بها ذَبُّ الرياد كأنه

ويروى أتى دونها.

والشاهد فيه قوله: سراويل حيث جاء مفرداً ممنوعاً من الصرف لأنه على وزن صيغة من صيغ منتهى الجموع وهو مفاعيل.

(٣) ينظر الكتاب ٢٢٩/٣، والهمع ٨٠/١.

(٤) ينظر المقتصد شرح الإيضاح ١٠٠٤/٢، وشرح المفصل ٦٤/١، وشرح الرضي ٥٧/١.

حمل على موازنة في العربية كـ(مصابيح) وقال بعضهم: عربي مفرد حمل على موازنة وقال المبرد: عربي[1] جمع سروالة تقديراً كـ(أبابيل) جمع (إبول)[2] تقديراً، وقواه الزمخشري[3] وقيل تخفيفاً وأنشد:

[٥٦] عليه من اللؤم سروالة

فليس يرق لمستعطف[4]

قال السيرافي: (سروالة) في البيت لغة في السراويل، لأن الشاعر، لم يرد أن عليه قطعة من خرق[5].

قوله: (وإذا صرف فلا إشكال)، وذلك لأن شرطه أن يكون جمعاً على صيغة منتهى الجموع، أومنقولاً عن[6] الجمع كـ(حضاجر) قال المصنف: وأما من قال لا نظير له في الآحاد[7]، فلا إشكال وارد منع أوصرف، لأنه إن صرفه لزمه صرف (مصابيح) وشبهه وإن منع فهذا الإشكال الوارد على النحاة.

(١) ينظر المقتضب ٣٤٦/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٤/١.
(٢) ينظر اللسان مادة: (أبل) ٩/١.
(٣) ينظر الكشاف ٢٣٤/٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٦٤/١.
(٤) البيت من المتقارب وهو بلا نسبة في المقتضب ٣٤٦/٣، وينظر المقتصد في شرح الإيضاح ١٠٠٥/٢، والبيان شرح اللمع ٥٣٧/٢ وشرح المفصل ٦٤/١، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٧٠/١، واللسان مادة (سرل) ١٩٩٩/٣، وهمع الهوامع ٨٠/١، وخزانة الأدب ١١٣/١ - ٢٣٣.
والشاهد فيه قوله: (سروالة) وهو واحد وجمعه سراويل، والسيرافي يقول سروالة لغة في السراويل لأن الشاعر لم يرد عليه قطعة من خرق.
وقال محقق شرح شافية ابن الحاجب: لا يعلم قائله حتى ذهب جماعة من العلماء إلى أنه مصنوع ٢٧٠/١.
(٥) ينظر هامش الكتاب ٢٢٩/٣.
(٦) ينظر شرح المفصل ٦٤/١.
(٧) ينظر شرح المصنف ٦/١.

قوله: (ونحو جوارٍ، رفعاً وجراً مثل قاضٍ) يعني كل منقوص لا ينصرف، سواء كان من الجمع كـ(جوراي)، أم من وزن الفعل مصغراً كـ(أعيمي)[1] أم من المنقوص المنصرف، مسمى به مؤنث كـ(قاض) اسم امرأة، أم من الفعل، نحو: (يغزو) و(يرمي)[2] مسمى بهما، فإن الواوتقلب ياءً، وتعامل هذه الأنواع معاملة واحدة.

قوله: مثل (قاض) يعني أن إعراب (جوار) كإعراب قاض رفعاً وجراً[3] هذا مذهب سيبويه والخليل[4] وجماهير البصريين[5] سواء كان معرفة أونكرة، وقد جاء عن بعض العرب حمل المجرور على المنصوب قال:

[٥٧]........................ ولكن عبد الله مولى مواليا[6]

قليلة، واختارها الكسائي وأبوزيد وعيسى بن عمر[7] في النكرة، وأما المعرفة فقالوا: يمتنع التنوين في جميع أحواله، ففي الرفع تكون ياء ساكنة، وفي النصب والجر ياء مفتوحة، لأن التنوين عندهم في النكرة تنوين

(١) ينظر الكتاب ٣٦١/٣.
(٢) ينظر همع الهوامع ١١٥/١.
(٣) ينظر شرح المفصل ٦٤/١، وشرح الرضي ٥٨/١.
(٤) ينظر الكتاب ٣٦٠/٣.
(٥) ينظر شرح الرضي ١ / ٥٨.
(٦) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في الكتاب ٣ / ٣١٣ وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٣٦١، والمقتضب ١ / ١٤٣ وما ينصرف وما لا ينصرف ١١٤، وشرح المفصل ١ / ٦٤، وشرح الرضي ١ / ٥٨، وأوضح المسالك ٤ / ١٤٠، والهمع ١ / ١١٥، والخزانة ١ / ٢٣٥ - ٢٣٩، وصدره:

فلو كان عبد الله مولى هجوته

والشاهد فيه: قوله: (مولى مواليا) حيث عامل الاسم المنقوص الممنوع من الصرف في حالة الجر معاملة الصحيح فأثبت الياء، وجرّه بالفتحة نيابة عن الكسرة، وهذا شاذ.
(٧) ينظر شرح الرضي ١ / ٥٨.

صرف، وأما المعرفة فغير منصرف، وأما (جوار) فللعلمية وشبه العجمية، وأما (قاض) اسم امرأة فلها وللتأنيث، وأما (أُعيمي) فلها ولوزن الفعل، وأما حكم (جوار) ونحوه في الصرف وعلمه فلا خلاف بينهم في حالة النصب، أنه غير منصرف لأن بعد ألفه حرفين، وكذا في الجر على لغة من حمله على النصب، وإنما الخلاف بينهم في حالة الرفع والجر، فذهب[1] الأخفش[2] والزجاج[3] وجماعة منهم الزمخشري[4] إلى أنه منصرف، لأن أصل الأسماء الصرف، ولأنه ليس بعد الألف إلا حرف واحد على رأي مَنْ لم يحمله على النصب، وأجروه مجرى (سلام) و(كلام)، وبنوا على أن الإعلال مقدم على منع الصرف[5]، واختلف في كيفية إعلاله، على كلام من صرفه، فقيل أصله (جواريُ) بالضمة من غير تنوين، فثقلت الضمة على الياء فحذفت وبقيت الياء ساكنة فحذفت للتخفيف، وجيء بالتنوين علامة للصرف، وقيل أصله (جواريٌ) بالضم والتنوين، صُرِفَ على كلا التقديرين، وذهب سيبويه والخليل[6]، وجماهير البصريين إلى منعه من الصرف، وأن التنوين تنوين عوض[7]، وأن الياء في حكم البارزة بدليل بقاء الكسرة، وعودها في حالة النصب، ومنع (أحوى) و(أشقى)[8] لأن أصله (أحويٌ) بالتنوين تحرك

(١) في الأصل (فمذهب)، ولا يستقيم مع ما يأتي بعدها من تعدي ذهب بحرف الجر (إلى).
(٢) ينظر شرح المفصّل لابن يعيش، ١/٦٣.
(٣) ينظر ما ينصرف ولا ينصرف ١١٤، وشرح ابن يعيش ١/ ٦٤.
(٤) ينظر المفصل ١٧، وشرحه لابن يعيش، ١/٦٣.
(٥) وهذا رأي سيبويه، كما فسره السيرافي وأيده الرضي في شرحه ١/٥٨، قال: (وهو الحق قول سيبويه بأن أصله (جواريٌ) بالتنوين، والإعلال مقدم على منع الصرف.
(٦) ينظر الكتاب، ٣/٣١٢.
(٧) ينظر شرح المصنف ١٦، وشرح الرضي ١/٥٨ – ٥٩.
(٨) ينظر شرح المصنف ١٦، وشرح الرضي ١/٥٩.

حرف العلة وانفتح ما قبله، فقلبت ألفاً فالتقت الألف والتنوين فحذفت الألف، فصار (أحوى) من كذا، وزالت لام الكلمة، وألف الوقف بدل من التنوين، وأما على كلام سيبويه والخليل فأصله (أحويُ) بغير تنوين، لأنهم يقدمون منع الصرف بحركة حرف العلة، وانفتح ما قبله، فقلبت ألفاً [و١٦] فصار (أحوى) بوزن الفعل، ولام الكلمة باقية لم يجر عليها إلا القلب. وعندي أن اعتراض المصنف بنحو: (أحوى) ساقط لأن الوزن إذا كان في أوله أحد حروف المضارعة اعتبر ولو زال فاؤه أوعينه، أولامه، لأن حروف المضارعة تَجْبُرُ وزن الفعل وتدل عليه، وقد نص على معنى ذلك في شرح المفصل[1] واختلف فما هذا التنوين؟ عوض؟[2] فقال الخليل وسيبويه[3] عن الياء وفسره السيرافي[4] بأن أصله (جواريٌ) بالضم والتنوين والإعلال مقدم على منع الصرف - كما تقدم -، حذفت الضمة لثقلها، ثم الياء لالتقاء الساكنين، وبقيت الكسرة دالة عليها، ثم حذف التنوين لكونه غير منصرف، ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين بعد منعه من الصرف، فوضعوا التنوين عن الياء وقال المبرد[5]، وهواختيار المصنف[6] وركن الدين[7] إنه عوض عن حركة الياء، ومنع الصرف مقدم على الإعلال وأصله (جواريٌ)

---

(١) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١ / ١٤٠.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٦، وشرح الرضي ١ /٥٨.

(٣) ينظر الكتاب ٣ / ٣١٢.

(٤) ينظر هذا الرأي في شرح الرضي ١ /٥٨.

(٥) ينظر المقتضب ١ /١٤٣، وهامشه ٣ / ٣٢٧.

(٦) ينظر شرح المصنف ١٦.

(٧) ينظر الوافية في شرح الكافية ٣٥.

بالضم والتنوين، حذف التنوين لمنع الصرف، ثم ضمت الياء لثقلها، ثم عوض التنوين عن الضمة ثم حذفت الياء لالتقاء [الساكنين][1]، وإنما عوض التنوين لمنع الصرف ثم ضُمت الياء عن حركة الياء، ليخف الثقيل بحذف الياء للساكنين، لأنهم يستثقلون الياء المتطرفة بعد الكسرة في المفرد نحو﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾[2] وشبهه فيحذفونها اكتفاءً بالكسرة، وإذا فعلوا ذلك في المفرد، وهوخفيف، فبالأولى فيما هوأثقل منه وهوالجمع كـ(جواري) وشبهة رواية المصنف في شرحه الكبير عن المبرد، أنه عوض عن الإعلال[3].

قوله: (التركيب) هذه العلة السابعة. قوله: (شرطه العلمية) وإنما اشترطت، لأنه لولم يكن علماً لكان في معرض الزوال، فلم يكن لازماً، والتركيب المعتبر هواللازم[4]، وقيل اشترطت لأنه لم يؤثر، إلا لشبهه تاء التأنيث وشرطه العلمية، فكذلك ما أشبهه، ووجه الشبه أن ما قبل آخرهما مفتوح، وأنه تحذف في الترخيم كالتاء، وأنه يصغر ويبقى على فتحه.

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) الرعد ١٣/ ٩.

(٣) وينقل الرضي هذا الرأي ويعترض عليه، ينظر شرح الرضي ١/ ٥٨ ورد في هامش الرضي ١/ ٥٨: المنقول عن المصنف في أماليه أن الصرف مذهب المبرد، ومن قال بقوله، ومنع الصرف مذهب سيبويه ومن قال بقوله. ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٤١، والمقتضب ١/ ١٤٣، والشرح الكبير هو الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب الذي يعتبر اكبر كتبه في النحو.

(٤) قال الرضي في ١/ ٥٩: (إنما كان شرط التركيب العلمية لأن الكلمتين معاً تدخلان في وضع العلم، فيؤمن حذف أحدهما إذا العلمية تؤمن من النقصان، ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال.

قوله: (**وأن لا يكون بإضافة، ولا إسناد**) وأما الإضافة، كـ(غلام زيدٍ) فلأنها تصرف غير المنصرف، وأما الإسناد نحو(تأبط شراً) فلأنه مبني، وكلامه في المعرب، وكان الأولى أن يحترز عن باقي التراكيب، فإن قال: هي مبنيةٌ، قيل له: فلا حاجة إلى قولك: والإسناد مبني، والتراكيب أربعة: تركيب مزج كـ(بعلبك) وهومراد الشيخ، وتركيب إضافة كـ(غلام زيد) وتركيب إسناد كـ(تأبط شراً) وتركيب بناء وهوأربعة أيضاً: عدد كـ(خمسةَ عشرَ) وظروف كـ(صباحَ ومساءَ) وأحوال كـ(شعرَ بعرَ) وصوت كـ(سيبويه)، وفي (سيبويه) خلاف، الأفصح بناؤه على الكسر، ومنهم من يعربه إعراب ما لا ينصرف، وأما تركيب المزج كـ(بعلبك)[1] ففيه لغاتٌ، الأفصح بناء الأول على الفتح ما لم يكن آخره ياء كـ(معديكرب) ولا [نوناً][2] كـ(باذنجان)، وإعراب الثاني إعراب ما لا ينصرف، الثانية: أن يجعله كـ(غلام زيد)، الثالثة: كـ(غلام أحمدَ)، الرابعة: بناء الحرفين جميعاً على الفتح وعليه:

[٥٨] أقام به شاهبور الجنود
حولين يطرد فيه القدم[3]

قوله: (**الألف والنون**) يعني الزائدتين، هذه العلة الثامنة، واستغنى عن ذكر الزيادة لتقدمها في البيتين في قوله: والنون زائدة، والزائدة في الاسم والصفة.

(١) ينظر شرح ابن عقيل ١/ ١٢٥.
(٢) في الأصل ولا نون، وهو خطأ.
(٣) البيت من المتقارب وهو للأعشى في ديوانه٢٠٠، وينظر اللسان مادم قدم٣٥٥٦/٥، والشاهد فيه (شاهبور) حيث بنى الجزأين على الفتح ومنعها من الصرف، وسيأتي.

قوله: (والنون زائدة والزائدة في الاسم والصفة)، لأنهما [ظ١٦] إن كانتا زائدتين أثرا كـ(عمران) وإن كان أصليين لم يؤثرا، كـ(فينان)[١] من الفن، وقل الفراء: إن كانت النون الأصلية بعد ألف زائدة أثرت كـ(شبنان)[٢] وغيره لشبهها بالزائدة، فإن احتملا الوجهين، نظر إلى الاشتقاق ومن الأمثلة المحتملة (حسان)[٣] و(تبان)[٤] و(سَمّان)[٥] و(سجّان) و(قَطّان) و(قَبّان) و(فينان) و(برهان) و(دهقان)[٦] و(شيطان)[٧] و(رمان).

فمن[٨] أخذها من الحِسّ وهوالقتل، والتّب وهوالخسارة، والسم، والسجن، والقطّ، والقبّ، والفينة، وهي الجبن والبرهة، ومِنْ دهق بالماء أعطاه ومن شاط إذا بطل وهلك، لم يصرفها لزيادة النون، وسيبويه والخليل يأخذان الرُّمان من الرم[٩] وهوالإصلاح لأنه يرم المعدة أي يصلحها، فلا يصرفانه، ومن أخذها من الحسن والتبن، والسمن وسحنت[١٠] الحجر إذا كسرتها، وقطن وفنن في الأرض ذهب فيها ومن

(١) ينظر اللسان مادة (فنن)٥ / ٣٤٧.
(٢) ينظر اللسان مادة (شنب) ٤ / ٢٣٣٦.
(٣) ينظر اللسان مادة (حس) ٢ / ٨٧٠.
(٤) ينظر اللسان مادة (تب - تبب) ١ / ٤١٥.
(٥) ينظر اللسان مادة (سمن) (سمان) ٣ / ٢١٠٤.
(٦) ينظر اللسان مادة (دهق) ٢ / ١٤٤٢ ودهق الماء أفرغه.
(٧) ينظر اللسان مادة (شاط) ٤ / ٢٣٧٥، وينظر شرح الرضي ١ / ٦١.
(٨) بدأ في تفسير معاني الكلمات السابقة.
(٩) ينظر اللسان مادة (رمّ) ٣ / ١٧٣٦. وينظر رأي سيبويه والخليل في الكتاب ٢ / ٢١٨، وابن يعيش ١ / ٦٧، وشرح الرضي ١ / ٥٩، قل سيبويه وسألته أي الخليل عن رمان فقل: لا أصرفه وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف، ينظر الكتاب ٣ / ١٢٨.
(١٠) سَحَنَ الشيء سحنا إذا دقه والسحن أن تدلك فشبة بمسحن حتى تلين، والمساحن حجارة تدق بها حجارة، ينظر مادة (سحن) في اللسان ٣ / ١٩٦٠.

الفنن، وهوالغصن، ومن برهن، وتدهقن، وشطن، إذا بعد وكأن الشيطان بعد عن رحمة الله، صرفها لأصالة النون. والأخفش[1] يصرف الرمان، لأنه من رمن بالمكان إذا قام به، و(مُرّان) وهوالفناء إذا سمي به، فمن أخذه من المرانة صرفه ومن أخذه من المرور منعه، وإنما أثرا في منع الصرف على كلام البصريين[2] لشبههما بألف التأنيث الممدودة، من وجوه امتناع دخول تاء التأنيث عليهما معاً وزيادتهما في آخر الكلمة، وحذفهما للترخيم، وكونهما حرفي مد، ولأن اختصاص الزيادة في (سكران) بالمذكر، كاختصاصهما في (حمراء) بالمؤنث وتساوي المصدرين وزناً، فسَكِرَ من سكران، كحَمِرَ من (حمراء)[3] واختصاص كل واحد منهما بصيغة أخرى مخالفة لمذكره، وبفوات الوجه الأول، تسقط الألف والنون عند التأثير.

فإن قيل فيمنعان من الصرف من غير اشتراط علة أخرى كـ(حمراء) وجوابه، أنه المشبه دون المشبه به، وقال الكوفيون[4] إنها أثر للزيادة فقط مع العَلَم والصفة لا للشبه، وضعف بصرف (ندمان) وحكى أبوحيان[5] واختاره الأمام يحيى ابن حمزة[6]، أنهم لا يشترطون مع الزيادة أن لا تدخله التاء، ولا يعتبرون الشبهة بألفي التأنيث، وقالوا لم تدخل العلمية سبباً في منع الصرف، بل شرط الألف والنون، لأنه يمنع معها دخول (فعلانه)،

(١) قال الأخفش في اللسان مادة (رَمَنَ) نونه أصلية مثل قرّاص وحمّاض وفعال أكثر من فعلان، ٣ / ١٧٣٩.
(٢) ينظر الهمع ١ / ٩٥.
(٣) ينظر شرح الرضي ١ / ٦٠.
(٤) ينظر رأي الكوفيين في الهمع ١ / ٩٦.
(٥) ينظر رأي أبي حيان في الهمع ١ / ٩٦.
(٦) ينظر الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية ١٢٥ وما بعدها.

وأما الوصف في (سكران) فلا شرط ولا سبب والزيادة مع الوصف لا تكون إلا في فعلان كـ(سكران) بخلاف الاسم فإنها تكون في مثلث الفاء، نحو: (عفّان) و(عمران) و(عثمان) وقال المبرد:[1] جهة الشبه، أن النون بدل همزة التأنيث في (فعلاء) نحو(حمراء) فكما لا ينصرف فعلاء لم تنصرف فعلان، لأنه فرعها، واحتج بإبدال النون من همزة التأنيث في نحو: (صنعاني) و(روحاني) في النسب وضعف بوجهين ؛ أحدهما: أن نون فعلان بدل من الهمزة في البعض دون البعض محض التحكم، والثاني: أن لا مناسبة بين النون والهمزة، فتبدل منهما، وأما (صنعاني) و(روحاني) فأصله (صنعاوي)[2] أبدلت النون من الواوشاذاً بمناسبة بينهما، بدليل إدغام الواوفي النون.

قوله: (**وإن كان اسماً فشرطه العلمية**) يعني أنهما لا يؤثران في المنع مع الاسم إلا بشرط العلمية، وإنما اشترطت ليُؤْمَنَ بها من دخول التاء نحو: (سعدان) و(سعدانة)[3] و(مرجان) و(مرجانة) لأن دخول الزائدتين، يكون في العلم، فيمتنع مطلقاً، وفي الجنس فينصرف مطلقاً [و١٧] وفي الصفة يشترط انتفاء فعلانه مطلقاً، أووجود فعلى وأما إذا سمي بالجنس والصفة امتنع مطلقاً.

قوله: (**أوصفة، فانتفاء فعلانة، وقيل وجود فعلى**) عطف بـ(أو)

---

(١) ينظر المقتضب ١/١٤٣، وشرح الرضي ١/ ٦٠، وقد نقله الشارح دون أن ينسبه إلى الرضي، وما ينصرف وما لا ينصرف ٣٥.

(٢) ينظر الرضي ١/ ٦٠.

(٣) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٣٧.

على عاملين مختلفين، وعطف (صفة) على [خبر][1] كان، وعطف فـ(انتفاءً) على (أنَّ)، لأن تقديره، وإن كان صفةً فشرطه انتفاء فعلانه، وليس هذا مما يجيزه المصنف على ما سياتي في العطف[2] يعني أن النون الزائدة في الصفة، بعضهم يشترط انتفاء فعلانة، وبعضهم يشترط وجودها، فلا خلاف في صرف ندمان لوجود الشرطين،وهووجود (ندمانة) وانتفاء ندمى،ولا في منع (سكران) لوجود (سكرى) وانتفاء (سكرانة)، وإنما الخلاف فيما لم يوجد له مؤنث كـ(رحمان)[3] و(لحيان) والذي مؤنثه على فعلانة، ألفاظ قليلة، وقد جمعت تقريباً في قوله:

[٥٩] أجـــر فعلـــى لفعلانـــا

ودجانـــاً وســـخنانا[4]

ومرجانـــاً وعلاّنـــا[5]

وموتانـــا[6] وندمانـــا[7]

[8] وإنســـاناً وشـــيطانا[9] ونصرانـــا[10][11]

إذا اســـتثنيت حبّلانـــا[12] وضحيانـــا

---

(١) ما بين حاصرتين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٧، وشرح الرضي ١ / ٦٠ حيث نقل العبارة بتصرف يسير من قوله بـ (أو على عاملين إلى قوله: ..... في العطف) ولم يعزهاءاللفظة،الباري تعالى.

(٣) ينظر الرضي تعليل انتفاء رحمن من رحمان لخصوصيته هذه. ولحيان وهو صاحب اللحية الكبيرة والنسبة لحياني وليس له مؤنث منه ١٠ / ٦١، والهمع ١ / ٩٦.

(٤) سحبان أي جُراف يجرف كل ما مر به، وسحبان، اسم رجل من وائل كان لسنا بليغاً ـ

يقال (يوم سخنان) أي (حار)، (سيفان) الرجل الطويل (علاّن) شديد العطش، (مصان) كثير الشتم، رجل (موتان القلب) أي غافل، (نصران) و(نصرانيّة) أي نصير. كل هذه مؤنثها فعلانة وهي منصرفة في النكرة، وما ورد في (عُريان) من المنع فهوضرورة لحوقوله:

يضرب به المثل، في البيان والفصاحة ينظر مادة (سحب) في اللسان ٣/١٩٤٩ وقد تكون (سخنان) من السخونة وهي عكس البرودة وسخنان أي حار، كما ذكره الشارح والهمع ١/٩٦.

(٥) علانا: أي شديد العطش من العلّ وهو كذلك الرجل الصغير الحقير (ينظر اللسان مادة (علل) ٤/٣٠٧٩.

(٦) موتان - رجل موتان الفؤاد غير حديده، أي غير ذكي - ينظر اللسان مادة (مات) ٦/٤٢٩٦.

(٧) ندمان ندم فهو ندمان ونادم، ونادمني فلان على الشراب فهو نديمي وندماني، وجمع النديم ندام، وجمع الندمان ندامى والمرأة ندمانة والنسوة ندامى (ينظر اللسان مادة (ندم) ٦/ ٤٣٨٦، وشرح الرضي ١/ ٦١

(٨) أليان: أي صاحب إليه عظيمة من ذكور الغنم.

(٩) شيطان من شطن عنه إذا بعد - شاط هلك. ينظر مادة (شطن) في اللسان ٤/ ٢٢٦٤.

(١٠) نصران من نصر والنصارى منسوبون إلى قرية بالشام تسمى ناصرة ونصورّية وهو ضعيف على رأي بن سيده، وأما سيبويه فنقل عن الخليل: أن نصارى جمع نصري ونصران كما قالوا ندمان وندامى ينظر مادة (نصر) في اللسان ٦/ ٤٤٤٠.

(١١) الأبيات من مجزوء الوافر. والألفاظ التي مؤنثاتها بالتاء في هذه الأبيات سبع عشرة لفظة في حين حصرها السيوطي في الهمع بأربع عشرة لفظة، قال في همع الهوامع ١/ ٩٦ - ٩٧: (وهي ندمان، سيفان، وحَبلان، (للمتلئ غضباً) ودَخنان (فيه كدرة في سواد)، ويو سخنان (حار)، ويوم ضحيان لا غيم فيه، وبعير صَوْحان (يابس الظهر) ورجل علان (صغير حقير) ورجل قشوان (دقيق الساقين) ورجل مِصان (لئيم)، ورجل موتان الفؤاد (أي غير حديده) ورجل نصران (أي نصراني) ورجل خَمصان لغة في خمصان وكبش أليان (كبير الإلية) فهذه أربع عشرة كلمة لا غير مؤنثاتها بالتاء).

(١٢) سيفان: الرجل الطويل المشوق الضامر كالسيف وهي سيفانة ينظر اللسان مادة (سيف) ٣/ ٢١٧٢.

(١٣) قصانا: لئيم وهو شتمٌ للرجل يعير به، ينظر مادة (مصّ) في اللسان ٦/ ٤٢١٦، والهمع ١/ ٩٧.

[٦٠] فأوْفضن عنها وهـي ترغوحشلشة
بـذي نفسـها والسيفُ عُريـانُ يَنْظُـر[١]

وبعض العرب[٢] يجعل مؤنـث مـا آخـره ألـف ونـون زائـدان على فعلانة كله ويصرفه أجمع.

قوله: (ومن ثم اختلف في رحمن دون سكران وندمـــان) يعـني أن (سكران) وجد له فعلى، ولم يوجد لـــه فعلانـة فمنـع، (وندمـان) عكسـه فصرف، وأمـا (رحمـن) و(لحيـان) فليـس لهمـا مؤنـث فيتـم فيهمـا هـذا التقسيم، ووجه الإختلاف فيهما، أن مَنْ اشترط انتفاء فعلانة فقد انتفت فيمنع في نحو(الله رحمن رحيم)، ومَنْ اشـترط وجـود فعلـى، فلـم يوجـب فيصرف[٣]، قال ابن الحاجب:[٤] والمنع أولى من وجهين:

أحدهما: أن الألف والنون إنما منعتا عندنا لامتنـاع دخـول ألفـي تـاء التأنيث عليهما، و(رحمن) لا تدخل عليها تاء التأنيث، فقـد صـح الشـبه بألفي التأنيث، لأن وجود فعلى ليس مقصـوداً في نفسـه، وإنمـا المقصـود تحققُ امتناع دخول تاء التأنيث عليهما، فإذا امتنع دخولهـا عليهمـا بغـيره، فقد حصل المقصود، والثاني: أن المنع في باب فعْلان أكـثر مـن الصـرف،

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٤٩٧، وخزانة الأدب ١/ ١٤٨ - ٢٥٤.
وأوفضن: أسرعن، ترغـو: مـن الرغـاء وهـو صـوت الإبـل ويـروى البيـت في الإنصـاف بـ (أحمر) بدل (ينظر) والشاهد فيه قوله: (عريان) حيث منعه من الصرف، مع أنه ليس فيه إلا العلمية وهي وحدها غير كافية في منع الصرف، ولكن الشارح عللها بأن ذلك ضرورة.
(٢) ينظر شرح الرضي ١/ ٦٠. وقد أشار إلى أن بعض العرب هم بنو أسد.
(٣) هذه العبارة منقولة بتصرف عن شرح الرضي ١/ ٦١ دون إسناد.
(٤) ينظر شرح المصنف ١٧، وشرح الرضي ١/ ٦١.

وإذا لم تُثبتْ (رحمن) من أحدهما فحمله على الأكثر أولى، لأن باب (سكران) أكثر من باب (ندمان) واختار أبوحيان[1] الصرف لأنه محتمل، والأولى فيما حمل أن يُرَدَّ إلى الأصل وهوالصرف، وقال: كان الأولى في التمثيل بـ(لحيان) لوجوه:

أحدها: أن الرحمن ملازم للألف واللام أوالنداء، فلا يظهر فيه، الأمر الثاني: أنه علم لله تعالى، فالعلمية كـ(النجم) و(الصّعق) ما كان علماً فهو ممتنع بلا خلاف، وأيضاً قد تقدم الكلام في الاسم ونحن في الصفة، الثالث: قاله ابن مالك: إن الممثلَ مُعَّرض لأن تُذكره بالتاء أوبألف (فعلى) لينُظر ما هواللاحق به، وتعريض الرحمن لذلك مع وجود مندوحة مُخاطرةٌ من فاعله.

قوله: (**وزن الفعل**) هذه العلة التاسعة.

قوله: (**شرطه أن يختص بالفعل كشمَّر وضربَ**) [ظ ١٧] يعني أن باب (فَعّلَ) و(فُعِل) يختصان بالفعل ولا يوجدان في الاسم فإن وجد شيء في الأسماء، فلا يكون إلا منقولاً عن الفعل كـ(شَمّر) لفرس، و(ندر) لماء، (وعَثّر) لموضع[2]، و(خَضّم) لرجل[3]، أواعجمياً كـ(بَقّم) وكـ(ضبع)، و(شَلّم) لبيت المقدس[4]، وأصل هذه كلها أفعال، وأما (فُعِل) فمن

(١) ينظر البحر المحيط ١/ ١٢٨، والهمع ١/ ٩٦.

(٢) ينظر شرح المصنف ص ١٧، وشرح الرضي ١/ ٦١.

(٣) ينظر همع الهوامع ١/ ١٠٠.

(٤) قال الفراء: لم يأت على فعل إلا بقم وعثر وندر وشلم، ينظر اللسان مادة (شلم) ٤/ ٢٣٦٨، وينظر الكتاب ٣/ ٢٠٨ وما ينصرف وما لا ينصرف ٢١.

المختص بالفعل أيضاً، ما لم يكن مضاعفاً، ولا معتلاً، كـ(قيل) و(بيع) و(رُدَّ) و(شُدّ) ولم يوجد منقولا، إلا (دُئلَ ورئم) و(وَعْل)، أسماء دواب، وحاصل الأوزان كلها خمسة أقسام، تختص الاسم، كـ(فلس) و(حبر) و(طرد) و(أيل) و(عبق) و(عيب) والخماسي كله والرباعي، ما عدا (فعللا) وغالب عليه كـ(أفعل) على كلام الشيخ، ومعتل الثلاثي ومضاعفه مثل (قيل) و(بيع) و(شدَّ) و(مدَّ) فهذان منصرفان، ولا يؤثر فيهما الوزن،ويختص بالفعل كـ(شُمِّر) و(ضُرِبَ) وغالب عليه كفعل الأمر نحو: (قم) و(اضرب) وسائر الأفعال التسعة الخماسية التي في أولها همزة وصل، وما كان في أوله أحد حروف نأيت، فهذان ممتنعان، وهما المراد هاهنا، وامتناع الجر والتنوين للمشابهة بحصول علتين فرعيتين، هذا مذهب الجمهور، وقال صاحب التخمير:[1] إن العلة في امتناعها كونه منقولاً عن الفعل إلى العلمية أوالوصفية، والحركة حكاية لحركة الفعل، كقوله:

[٦١] نُبئتُ أخوالي بني يزيد ـــــــــــ[2]

---

(١) صاحب التخمير هو صدر الأفاضل الخوارزمي أبو محمد وسبقت ترجمته في الصفحة ١٦٣ ينظر رأيه في التخمير ١ / ٢١١.

(٢) البيت من الرجز، وهو لرؤبة كما في ملحق ديوانه ١٧٢، وعجزه:

ظلماً علينا لهم فديد

وينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ٩٧٧، وابن يعيش ١ / ٢٨، وشرح الرضي ١ / ٦٤ واللسان مادة (زيد) ٣ / ١٨٩٨، ومغني اللبيب ٨١٧ وأوضح المسالك ١ / ١٢٤، والمقاصد النحوية ١ / ٣٨٨، وخزانة الأدب ١ / ٢٧٠.

والشاهد فيه قوله: (يزيد) حيث سمي به وأصله فعل مضارع وهو من زاد يزيد، وهو اسم ـ

ولم يعتبر المشابهة، وما لم يكن من فعل كأفعل و(أيدع) مشبه بالفعل، مشترك بينهما، نحو(فَعّل) و(فَعُلَ)، (فِعّل) و(فَعْلَلَ) مفتوح العين ومكسورها ومضمومها كـ(ضَرب) و(عَلِم) و(ضَرُفَ) و(دحرج) فصرفه الجمهور، ومنعه عيسى بن عمر[1]، إذا كان منقولاً من فعل نحو(ضرب) من (ضُرِبَ يُضْرَب) لأمر العسل محتجاً بقوله:

[٦٢] أنا ابن جلا وطلاع الثنايا
متى أضع العمامةَ تعرفوني[2]

ولم ينوّنْ (جلا)، ولا حجة له لاحتمل أن يكون مضمناً ضميراً، فيكون جملة محكية، كقوله:

[٦٣] نبئت أخوالي بني يزيد[3] ....

وفصل الفراء[4]، فقال: إن اشتهر كون ذلك اللفظ فعلاً منع

على وزن الفعل المضارع.

(١) ينظر رأي عيسى بن عمر في الكتاب ٣/ ٢٠٦ وقال الرضي في شرحه ١/ ٦٤: (واعتبره عيسى بن عمر بشرط كونه منقولاً عن الفعل نحو (كعسب) ينظر (ما ينصرف وما لا ينصرف ٢١، والخزانة ١/ ٢٥٥، والهمع ١/ ٩٨.

(٢) البيت من البحر الوافر وهو لسحيم بن وثيل اليربوعي كما في الكتاب ٣/ ٢٠٧، وينظر ما ينصرف وما لا ينصرف، وجمهرة اللغة ٤٩٥ - ١٠٤٤ وابن يعيش ٣/ ٦٢، وأمالي ابن الحاجب ٤٥٦، والمغني ٢١٢ - ٨١٧ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٤٩ وشرح الرضي ١/ ٦٤، واللسان مادة (جلا) ١/ ٦٧١ وهمع الهوامع ١/ ٩٨، وخزانة الأدب ١/ ٢٥٥ - ١٥٧.
والشاهد فيه قوله: (جلا) وهو غير منصرف عند عيسى بن عمر كما ذكر الشارح لأنه منقول من الفعل، أما سيبويه فيراه جملة محكية، الكتاب ٣/ ٢٠٧ وهذا ما ذكره الشارح، وأما ابن يعيش في شرح الفصل فيرى أن (جلا) ليس علماً وإنما هو فعل ماضٍ مع ضميره صفة لموصوف محذوف تقديره: أنا ابن رجل (جلا) شرح المفصل ٣/ ٦٢.

(٣) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

(٤) ينظر رأي الفراء في معاني القرآن١/٣٤٢.

نحو(ضَرَب)[1] فإنه محتمل أن يكون اسماً للعسل، لكن الأشهر فعليته وإن اشتهر كونه اسماً صرف نحو(حجر) لأنه محتمل أن يكون فعلاً من (حَجَرَ القاضي عليه) لكن الأشهر الاسمية.

قوله: (أويكون[2] أوله زيادة) يعني الاسم المنقول، واحترز بقوله: (زيادة) من أن تكون أصلية، كـ(نوفل) و(نهشل) فإنه منصرف.

قوله: (**كزيادته**) يعني كزيادة الفعل، وهي الهمزة كـ(أحمر) و(أحمد)، والياء كـ(يزيد) والتاء كـ(تغلب) والنون كـ(نرجس) مسمى به، قال ابن الحاجب:[3] هذا أولى من قول النحويين، أويكون غالباً على الفعل لوجهين:

أحدهما: أنه رد إلى جهالة، إذا لا تعرف كثرته على الاسم إلا بعد الإحاطة بما وقع منه في الأسماء والأفعال.

الثاني: أنا لواعتبرنا الغلبة، لزم أن يمنع (فاعل) في الأسماء، ويصرف (أفعلُ) في الأسماء، أما (فاعل) فلأنه في الفعل أكثر من أن يحصر كـ(ضارَب) و(قاتَل) و(خاصَمَ) وقاتل في باب المفاعلة، وسافَرَ في غيرها، ولم يوجد في الاسم إلا قليلاً كـ(خاتم) و(عالم) و(طابق) و(طابع) و(دانق)[4] والمعلوم أنا لوسمينا بـ(خاتم) لصرف اتفاقاً، وأما أفعل[5] فلأنه

(١) ينظر اللسان مادة (ضرب) ٢٥٦٤/٤ والضَّرَب بالتحريك العسل الأبيض الغليظ يذكر ويؤنث، والضرب لغة فيه حكاه أبو حنيفة.
(٢) في الكافية المحقق زيادة (في) بعد يكون.
(٣) ينظر شرح المصنف ١٧، وشرح الرضي ١ /٦٢.
(٤) ينظر شرح الرضي ١ / ٦٢.
(٥) ينظر شرح المصنف ١٧، وشرح الرضي ١ / ٦٢، وهذه الفقرة منقولة عن الرضي بتصرف.

في الأسماء أكثر منه في الأفعال، وهومعتبر في منع الصرف، فلوكان اعتباره لغلبته في الفعل، لم يمنع (أفعل) لغلبته، في الاسم والدليل على أن (أفعل) في الاسم أكثر منه في الأفعال، أنه ما من فعل ثلاثي إلا وله أفعل اسماً إما للتفضيل وإما لغيره وهو: [و١٨] في اللون والعيب، وأفعل للأفعال لا يكون إلا في بعض ما جاء فيه (فعِل) بكسر العين، يعني أن فعل الماضي بعض مضارعة على أفعل كـ(شربت) (أشرب) و(علمت أعلم) وبعضه لا يأتي على أفعل كـ(وثق) و(ونق) وقل في غير ذلك قليل، يعني مفتوح العين في الماضي والمستقبل، وذلك فيما عينه أولامه حرف حلق نحو(جهزت أجهز) و(سَلَخْتُ أسْلَخُ) وفي بعض النسخ (فعل) بفتح العين، ومراده لا يكون أفعل في الفعل، إلا لتعديه أوبمعنى فُعَل كـ(نكر) و(أنكر) و(قَشَع) الغيم (أَقْشَعَ) قال: ويجيء افعل ماضياً للأفعال من غير فعل ثلاثي قليلاً كـ(اشحم) و(الْحَم) و(أشْمر) و(أشكل) وغير ذلك مما همزته للصيرورة، ويقابله في القلة وقوع أفعل في الأسماء من غير ذلك فعل، كـ(أجدل) و(أخيل) و(أفعى) و(أرنب)[1] و(أفكل)[2] و(أيدع)[3] وغير ذلك فثبت أن أفعل في الاسم اكثر منه في الفعل فلم يصدق قولهم: يغلب في الفعل، وقد اعتبر اتفاقاً انتهى[4]

---

(١) ينظر شرح المصنف ١٧ مع بعض التصرف، وشرح الرضي ١ / ٦٢ حيث العبارة منقولة بتصرف دون أن يعزوها الشارح إلى الرضي.

(٢) أفكل الأفكل على أفعل: الرعدة ولا يبنى منه فعل، وقيل: هي رعدة تعلو الإنسان ولا فعل له ينظر اللسان مادة (فكل) ٥ / ٣٤٥٢.

(٣) أيدع: الأيدع الزعفران، وهذا ينصرف فإن سميت به رجلا لم تصرفه في المعرفة للتعريف ووزن الفعل وصرفته في النكرة مثل: (أفكل) ينظر مادة (يدع) اللسان ٦ / ٤٦٥٠.

(٤) أي كلام ابن الحاجب، وفيه تصرف واضح.

والجواب على الوجه الأول معارضة وتحقيق، أما المعارضة فنقـول: قولـك (وشرطه أن يختص بالفعل) رد إلى جهالة، إذ لا يعرف اختصاصه إلا بعـد الإحاطة، فما أجاب في المختص، فهوجوابنـا في الغـالب. وأمـا التحقيـق فقال نجم الدين:[1] إنه يمكن معرفة ذلك لا بالإحاطة بل بمجرد كون ذلك الوزن قياساً في أحدهما دون الآخر كما يعرف مثـلاً أن أفعـل في الفعـل قياسٌ في الأمرين بفعل الكثير الغالب، كـ(أذْهـبَ) و(احْمـدَ) و(أسمـع) و(أعلم) و(أرحم) وغير ذلك، وليس في الاسم قياس في شيء، كـ(أُصْبع) وإنما اشترط في وزن الفعل تصدره بالزيـادة المذكـورة لكونهـا قياسـية في جميع الأفعال المنصرفة دون الأسماء إذ لا فعل منصرف إلا ولـه مضـارع لا يخلومن الزيادة في أوله، ولا عـبرة بغـير المنصـرف لقلتـه، فصـارت هـذه الزيادة [لاطرادها][2] في جميع الأفعال دون الأسماء أشدّ اختصاصاً بـالفعل، فجرى الوزن وإن كان مشتركاً كـأفعل إلى جـانب الفعـل حتـى صـح أن يقال هووزن الفعل[3]، وأما الجواب على الوجـه الثـاني، أمـا فـاعل فـلا جواب عليه، وإما أفعل، فلا نُسَلم غلبته في الاسم بل هوفي الفعل أكثر، والدليل على ذلك وجوه: أحدهـا نقـض لقولـه: إن أفعـل لم يجـئ فعـلاً مضارعـاً، إلا في بعـض مـا جـاء فيـه (فَعِـل)، بمـا اختـاره مـن مذهـب البصريين[4]، أن أفعل التعجب فعل يبنى مما يبنى منه اسم التفضيل، فإذا هما سواء في بناء أفعل منهما جميعاً، واختص أفعل الفعلي علـى الاسمـي

(١) ينظر شرح الرضي ١/ ٦٣.
(٢) في الأصل (لاطراد) ولا وجه لها.
(٣) إلى هنا النقل من نجم الدين ١/ ٦٣ بتصرف.
(٤) ينظر شرح الرضي ١/ ٦٢.

بمجيئه في بعض الأفعال الثلاثية كـ(أخرج) و(أذهب) فكان أغلب.

الثاني: أن الزيادة في الفعل لا تكون إلا لمعنى، وفي الأسماء قد تكون لمعنى كـ(أحمر) و(أفضل) وقد لا تكون كـ(أرنب) وبابه، فصارت بالفعل أخص وأغلب، لأن أصل الزيادات أن تكون لمعنى.

الثالث: أن كل فعل متصرف، يستدعي حروف المضارعة، ومن جملتها الهمزة، وليس كذلك الاسم، فكان أفعل أغلب على الفعل من الاسم.

الرابع: قاله صاحب التخمير:[1] إن ما كان من أفعل صفة فهومنقول عن الفعل، فحينئذ لا يبقى إلا (أرنِب) وبابه، وهوقليل مغلوب، قال والدي: حرس الله مهجته: وفي عبارة الشيخ تداخل، حيث قال: أويكون في أوله زيادة، لأن كثيراً من المختص في أوله زيادة كزيادة الفعل نحو: (يُلحْرِج) وغيره، فيكون فيها تكرر وتجوز بوضع العام للخاص [ظ١٨] ولا فائدة تحته.

قوله: (غير قابل للتاء) وذلك لأنه بقبوله التاء يخرج عن شبه الفعل، لأن الفعل لا تلحقه هذه التاء، لأنها تجره إلى جانب الاسم لاختصاصها بالاسم، كما جرت الزيادة المصدرة الوزن إلى جانب الفعل، وغَلَبَ جر التاء، لأن الوزن لا يختص بالاسم بخلاف التاء، فامتنع (أحمر) لعدم قبوله التاء[2]، لأنه يقال في مؤنثه، (حمراء) لا (أحمرة) وانصرف (يعمل) و(أرمل) مع بقاء الوصف والوزن، لقبوله التاء، في قولهم:[3] (جمل يعمل)[4] و(ناقة

(١) ينظر التخمير ١/ ٢٢٤.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٨.

(٣) ينظر شرح الرضي ١/ ٦٣.

(٤) واليَعْمَلُ واليَعْمَلَةُ: من الإبل النجيبة المعتملة المطبوعة على العمل ولا يقال ذلك إلا ـ

يعْملَه) فإن سمي بهما منع من الصرف، لعدم دخول التاء بعد التسمية، وأما لحوق التاء في (أسود) للحية، مع أن (أسود) غير منصرف، فالبصريون ينكرون ذلك، وإن سلم ذلك فلحوقها عارض بسبب غلبة هذا اللفظ في الأسماء، والأصل أن يقال في مؤنثه (سوداء).

وأعلم أنه إذا لَحِقَ الصيغة المختصة بالفعل والغالبة عليه تعيين، فإما أن يكون التعيين فيها نفسها أوفي حرف المضارعة، عند من يعتبر أن يكون أول الوزن زيادة مثل حروف المضارعة، إن كان في حرف المضارعة بقي ممنوعاً كـ(هراق) في (أراق) وإن كان في الصيغة، فإن بقي حرف المضارعة بقي ممنوعاً، سواء كان محذوف الفاء، نحو(يَعِدُ) و(يَهَبُ) أوالعين نحو(لم يقل) و(لم يبع) أوالـلام، نحو(لم يخش) و(لم يغز) و(لم يرم)، لأن حروف المضارعة تخبر عن الفعل وتدل عليه، وكذلك (عِدْ) و(قُلْ)، لأن أصله الهمزة لولم يتحرك ما بعد حرف المضارعة، إلا أنك إذا سميت بهذه رَدَدْتَ المحذوف لزوال الجازم، لأن الأسماء لا جزم فيها[1]، وإن لم يبق حرف المضارعة ولا همزة الوصل كـ(قيل) و(بيع) و(بوع)، و(رُدّ) و(شُدّ) كان مصروفاً لزوال حرف المضارعة.

قوله: (**وما فيه علمية مؤثرة، إذا نكر صرف**) يحترز بالمؤثرة من أن لا تؤثّر، وذلك في ألفي التأنيث، و(مساجد) فإنه لا أثر للعلمية مع هذه لاستقلالها عنها بالجمعية والتأنيث اللازم، وكلامه لا يطرد إلا على رأي

للأنثى. هذا قول أهل اللغة، واليعمل عند سيبويه (اسم، ينظر الكتاب ٣ / ٢٠٦، وقد حكى أبو على يعمل ويعمله، ولا يقال عند سيبويه: جمل يعمل وناقة يَعْمَلَةٌ، وإنما يقال: يعمل ويعمله...) ينظر اللسان مادة (عمل) ٤/٣١٠٨.

(١) ينظر شرح الرضي ١ / ٦٤.

الأخفش[1] دون رأي سيبويه، لأن (أحمر) إذا سمي به فالعلمية مؤثرة، فإذا نكر لم يصرف على رأي سيبويه[2] وقد قل: ما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف، وجملة الأسماء الممتنعة، أربعة عشر، والعلمية معها على ثلاثة أقسام، لا مؤثرة ولا شرط وذلك في ألفي التأنيث، ونهاية الجمع على اختيار الشيخ، ومؤثره هي غير شرط، وذلك في ثلاثة، وزن الفعل، صفة كـ(أحمر)، و(فعلان) (فعلى) كـ(سكران) (سكرى) وما جاء فيه العدل والصفة كـ(أحاد) و(أُخر) غير مسمى بهن ومؤثرة وشرط وذلك في تسعة: التأنيث بالتاء والمعنوي، وألفي التكسير، والإلحاق، كـ(قبعثرى) و(علقى) لأن ألفهما مشبهة بألف التأنيث، من حيث إنهما ألفان مزيدان في آخر الكلمة، لا أصل لهما، وإنما اشترطت العلمية فيهما دون ألفي التأنيث، لأن ألفيهما تنقلبان في التصغير ياءين وتحذف ألف التكبير في جمع التكسير من غير عوض بخلاف ألف التأنيث، والعجمة، والتركيب، والعدل الحقيقي والتقديري إذا سمي بهما، ووزن الفعل اسماً، وفعلان اسماً، وما سمي بالجمع، على مذهب أبي علي الفارسي[3]، لأن أحد علتيه عنده العلمية.

قوله: (لما تبين من أنها لا تجامع مع مؤثرةً، إلا ما هي شرط فيه [إلا العدل ووزن الفعل وهما متضادان فلا يكون إلا أحدهما،

(١) ينظر شرح المصنف ١٨، والمقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ٩٧٩، وشرح الرضي ١ / ٦٥.
(٢) ينظر الكتاب ٣ / ٣٩٨، وما ينصرف ومالا ينصرف ٢٤.
(٣) ينظر رأي الفارسي في المقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ١٠٣٧، وشرح المصنف ١٨، وشرح الرضي ١ / ٦٥.

فإذا نكّر بقي بلا سبب أوعلى سبب واحد][1] تعليل لصرفه، وتمام التعليل، فإذا نكر بقي بلا سبب، و(مؤثرة) حال، ومفعولُ تجامع (ما)، ويعني بـ(ما هي شرط فيه) التأنيث بالتاء لفظاً أوتقديراً، والعجمة والتركيب، والألف [و١٩] والنون فإذا زالت العلمية زالت سائر العلل لزوالها، لأنها شرط فيها كلها[2].

قوله: (**وخالف سيبويه**[3] **الأخفش في مثل أحمر علماً**[4] **ثم نكر، اعتباراً للصفة بعد التنكير**) يعني ما كان ممتنعاً قبل التسمية[5]، ما خلا ألفي التأنيث، فلم يَقُلْ أحد بصرفها منكراً.

وقوله: (**اعتباراً**) مصدر لـ(خالف)، والذي وقع فيه الخلاف أربع مسائل: وزن صفة، و(فعلان فعلى) صفة، والعدل صفة، ومنتهى الجمع صفة، كل هذه ممتنعة قبل التسمية وإذا سمي بها امتنعت، وأما إذا نكرت بعد التسمية، فسيبويه[6] والجمهور يمنعونها لشبه الأصل، وحجتهم السماع والقياس، أما السماع: فما روى أبوزيد عن بعض الهذليين: كيف تقول لرجل له (عشرون عبداً) كلهم اسمه (أحمر)؟ فقال له: (عشرون أحمر)، فقال: وإن كان اسم كل واحد (أحمد) فقال: (عشرون أحمدا)، وأما القياس فهوأن شبه العلة علة في منع الصرف، كـ(سراويل)

---

(١) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.
(٢) ينظر شرح المصنف ١٨، وشرح الرضي ١ /٦٧.
(٣) الكتاب ٣ /١٩٣.
(٤) في الكافية المحققة (إذا) بدل (ثم) ٦٦.
(٥) ينظر شرح المصنف ١٨، وشرح الرضي ١ /٦٨، وشرح المقتصد في شرح الإيضاح ٢ /٩٧٩.
(٦) ينظر الكتاب ٣ /١٩٣، وشرح المفصل ١ /٧٠، وشرح الرضي ١ /٦٨.

لشبه الجمع، والألف والنون والتركيب لشبه تاء التأنيث، وغير ذلك، وذهب الأخفش[1] وروي عن المبرد[2] إلى صرفه لأن الصفة قد زالت لزوال العلمية. وقال الفراء[3] في (أحمر) وبابه: إذا سمي رجل فيه حُمْرة بـ(أحمر) أو بـ(أسود) امتنع منكراً، وإن لم، انصرف، وروي عن الفارسي والجرجاني[4] جواز الوجهين، قالا: لأن أفعل حين سمّت به العرب، اعتبرت الوصفية تارة والاسمية أخرى كقوله:

[٦٤] أتاني وعيد الحوص من آل جعفر

فيا عبد قيس لو نهيت الأحاوصا[5]

قوله: (ولا يلزمه باب حاتم) يعني لا يلزم سيبويه، ما ألزمه الأخفش[6] حيث قال: إذا كنت تعتبر الأصل بعد زواله فامنع (حاتما) وبابه كـ(ضارب) إذا سمي به الوصف والعلمية، لأن أصله الوصف، فأجاب المصنف[7] عن سيبويه بأن لا تعتبر الوصفية إلا بعد زوال العلمية لتضادهما، لأن العلمية لواحد بعينه، والوصفية لواحد من امته،

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٧٠.
(٢) ينظر المقتضب للمبرد ٣ / ٣١٢.
(٣) ينظر الهمع ١/ ١١٦.
(٤) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ٩٨٣ وما بعدها.
(٥) البيت من الطويل، وهو للأعشى كما في ديوانه ١٩٩، وينظر إصلاح المنطق ٤٠١، والمفصل ١٩٥، وشرحه لابن يعيش ٥ / ٦٣، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١ / ٥٤٧، ولسان العرب (حَوَصَ) ٢ / ١٠٥١، وتذكرة النحاة ٦٣٦ وخزانة الأدب ١ / ١٨٣.
والشاهد فيه قوله: (الحوص، والأحاوص) حيث جمع عليهما أحوص، ولا يجمع على فعل إلا افعل وشرطه أن يكون مؤنثه فعلاء، ولا يجمع على أفاعل إلا أفعل اسماً أو أفعل التفضيل وفي الأحوص الاسمية والوصفية كما لحظها الشاعر.
(٦) ينظر شرح الرضي ١ / ٦٨، وشرح المصنف ١٨.
(٧) ينظر شرح المصنف ١٨ - ١٩. وشرح المفصل ١ / ٧٠.

فإن أردت اعتبار الوصفية مع العلمية فقد نفيتها، وإن أردت بعد التنكير فليس فيه إلا الوصف فقط، والعلة الواحدة لا تمنع، بخلاف (أحمر) فإن فيه بعد زوال العلمية الوزن والوصف.

قوله: (**في حكم واحد** [لما يلزم من اعتبار المتضادين][1]) يحترز من حكم اعتبار المتضادين في حكمين، فإنه جائز، كما ذكر سيبويه في (أحمر) اعتباراً لحالة التعريف والتنكير كقوله:

[٦٥] أتاني وعيد الحوص من آل جعفر
فيا عبد قيس لو نهيت الأحاوصا[2]

فإنه عند اعتبار الوصفية في (أحوص) اسم رجل جمعه على (حُوص) كـ(حُمُر) في أحمر، وعند اعتبار الاسمية جمعه على (أحاوص) كـ(أحمد) و (أحامد).

قوله: (**وجميع الباب باللام، أو الإضافة ينجر بالكسرة**) يعني باب غير المنصرف مطلقاً، نحو(الأحمر) و(أحمركم) لا خلاف في جره بالكسرة إذا دخله الألف واللام، أو الإضافة، وإنما الخلاف، هل يكون منصرفاً

---

(١) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) البيت من الطويل، وهو للأعشى كما في ديوانه ١٩٩، وينظر إصلاح المنطق ٤٠١، والمفصل ١٩٥، وشرحه لابن يعيش ٥ / ٦٣، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١ / ٥٤٧، ولسان العرب (حَوَصَ) ٢ / ١٠٥١، وتذكرة النحلة ٦٣٦ وخزانة الأدب ١ / ١٨٣.

والشاهد فيه قوله: (الحوص، والأحاوص) حيث جمع عليهما أحوص، ولا يجمع على فعل إلا أفعل وشرطه أن يكون مؤنثه فعلاء. ولا يجمع على أفاعل إلا أفعل إلا أفعل اسماً أو أفعل التفضيل وفي الأحوص الاسمية والوصفية كما لحظها الشاعر.

أم لا؟

فالفارسي[(١)] يوافق[(٢)]، والجرجاني وغيره صرفوه[(٣)]، والمانع من دخول التنوين [و][(٤)] الألف واللام والإضافة، وحجتهم أن اللام والإضافة تحدثان في الاسم معنى لا يكون في الفعل، وهوالتعريف، فيزول شبه الفعل، ويعود الاسم إلى أصله، واختاره صاحب البرود وسيبويه[(٥)]، وكثير من النحاة منعوه، لأن علامة الصرف عندهم التنوين وحده، لأن اللام والإضافة لا يزيلان شبه الفعل من الأسماء، وبعضهم فصل [ظ١٩] فقال: إن كان أحد علتيه العلمية، صرف كـ(إبراهيم) و(أحمد) وإلا منع، كـ(مساجد) و(أحمر) واختاره ركن الدين[(٦)] وأما تصغير هذا الباب، فإن أزال سبباً صرف كـ(عمر) وإن لم يزل كـ(زينب) منع وحصل بتصغيره علة منع الصرف كتصغير (خير) و(شر) فإنك تقول: (أخير) و(أُشير) فحذفت من تصغير هذه الأوزان علة مانعة، وهي الوزن، فيمتنع، وبعضهم صرفها، لأن حدوث هذه العلة عارض، والذي يزول بالتصغير العدل والجمع، وما فيه ألف الإلحاق والتكسير علماً ووزن الفعل المختص كـ(شمّر) و(ضرّب)، والذي لا يزوال الوصف والعلمية والتأنيث والعجمة ووزن الفعل الذي في أوّله زيادة كزيادته والتركيب ما فيه الألف والنون علماً مع غيره ما لم ينقلب كـ(سليطين) فإنه يصرف،

---

(١) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٢/٩٦٦.
(٢) في الأصل (يوفق) وهو تحريف.
(٣) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٢/٩٦٦.
(٤) زيادة مقحمة مخلة بالنص.
(٥) ينظر الكتاب ٣/١٩٣، وشرح الرضي ١/٦٩.
(٦) ينظر الوافية في شرح الكافية ٣١ - ٣٢.

وبعضهم ذهب إلى أن التصغير يزيل العلمية[1].

(١) ينظر شرح الرضي ١ /٦٩ - ٧٠، وشرح الشافية في الصرف ١ /١٩٦ وما بعدها.

المرفوعات

قوله: (المرفوعات): إنما قدمت على المنصوبات والمجرورات، لأنها حركة الفاعل، وهوعمدة، والمنصوبات حركة المفعول، وهوفضلة.

قوله (هو): إن قيل له: ذكر الضمير، وهوراجع إلى المرفوعات.

فجوابه أنه إما عائد إلى مضاف محذوف تقديره: باب المرفوعات هو، أوخبر مبتدأ محذوف، تقديره المرفوع هو، حذف لدلالة المرفوعات عليه، أولأن من اصولهم إذا توسط الضمير بين مذكر ومؤنث جاريين على ذات، جاز تذكيره وتأنيثه كقولهم (من كانت أمك) (ومن كان أمك) وقد توسط الضمير بين المرفوعات و(ما).

قوله: (ما اشتمل على علم الفاعلية) إنما لم يقل ما اشتمل على الرفع، لأنه يؤدي إلى الدور[1]، ومراده بالاشتمال التضمن[2]، وبعلم الفاعلية، الضم، والألف، والواو، نحو(جاء زيدٌ والزيدان والزيدون، وأبوك) وإنما جاء بالنسبة في (الفاعلية)، ليدخل فيها ما حمل على الفاعل، كمفعول ما لم يسم فاعله، والمبتدأ والخبر، وخبر إنَّ، واسم كان، واسم ما

(١) الدور معناه: توقف أحد الأمرين على الآخر، وفي اللسان دور ٢ / ١٤٥٠: إضافة الشيء إلى نفسه.
(٢) ينظر شرح الرضي ١ / ٧٠.

ولا المشبهتين بـ(ليس) وخبر (لا) التي لنفي الجنس[1].

قوله: (فمنه الفاعل): الضمير في (منه) يعود إلى (ما)، أي مما اشتمل على علم الفاعلية، وإنما قدم الفاعل، لأنه الأصل عنده[2]، وهواختيار الزمخشري[3]، لأن عامله لفظي، فهوقوي، وسيبويه وأتباعه يقدمون المبتدأ، لأنه عامله معنوي عدمي، فهوكالمستقل بنفسه[4]. والفاعل يحتاج إلى فعله، ولأن الفاعل مع فعله مركب، والمفرد أسبق، وعامله الفعل على كلام الجمهور، وروي عن الكسائي:[5] أنه معنوي، وهوكونه فاعلاً، إن كان مثبتاً، أوالتوكيد إن كان منفياً، ورد بـ(مات زيد) وقيل: لشبهه بالمبتدأ في أنه مخبر عنه.

قوله: (وهوما أسند [إليه][6] الفعل)، كالجنس للحد، وإنما أتى بـ(ما) ولم يقل (اسم) ليدخل فيه صريح الاسم، نحو(قام زيد) والمقدر بحروف المصدر، وهي (أنْ) و(أنّ) و(ما) نحو: (يعجبني أنْ قمت) و(أنك قمت)، و(ما صنعت)، قال:

[٦٦] يسر المرءَ ما ذهب الليالي
وكان ذهابُهنّ له ذهابا[7]

---

(١) ينظر شرح الرضي ١ / ٧٠ وبهامشه برقم ٥.
(٢) ينظر شرح الرضي ١ / ٧١.
(٣) ينظر المفصل ١٨، وشرحه لابن يعيش ١ / ٧٤ - ٧٥.
(٤) ينظر الأنصاف ١ / ٤٤ وما بعدها المسألة رقم ٥ في رافع المبتدأ ورافع الخبر، وشرح شذور الذهب ٨٧ وشرح الرضي ١ / ٧١.
(٥) ينظر مصادر الحاشية السابقة.
(٦) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.
(٧) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في المقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٢٤٢، وشرح المفصّل ٨ / ١٤٢ - ١٤٣، والإيضاح في شرح المفصّل ٢ / ٢٣٣، والجنى، ٣٣٦، والهمع ١ / ٨١.

وأجاز بعضهم جعل الفعل فاعلاً من غير حرف مصدر، نحو: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾[1] وقوله:

[٦٧] ومـا راعني إلا يسير بشرطةٍ
وعهدي به قيناً يفش بكير[2]

وقوله:

[٦٨] ومـا ضر تغلب وائل أَهَجَوْتَها
أم بُلْتَ حيث تناطح البحران[3]

قوله: (وشبهه إليه) وهي المشتقات[4]، وما تؤول بها من الجوامد، والمصادر، وأسماء الأفعال، [و٢٠] والحروف والظروف.

والشاهد فيه قوله: (ما ذهب الليالي) حيث وقع المصدر المؤول من ما والفعل في محل رفع فاعل.

(١) يوسف ١٢ / ٣٥، وتمامها: ﴿حتى حين﴾ قال في البحر: هذا قول سيبويه. قال المبرد: وهذا غلط لا يكون الفاعل جملة، ولكن الفاعل ما دل عليه (بدا) وهو المصدر المقدر من الفعل، وهو البداء أو بدا لهم رأي، ينظر تفسير البحر المحيط ٥ / ٣٠٦، والكتاب ٣ /١١٠.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الخصائص ٢ / ٤٣٤، وينظر شرح المفصل ٤ / ٢٧، ومغني اللبيب ٥٥٩، ويروى:

وعهدي به قيناً يسير

والشاهد فيه قوله: (يسير) على أنها جملة في محل رفع فاعل لراعني. وقال ابن هشام: ومنع الأكثرون ذلك كله وأولوا ما ورد مما يوهمه فقالوا: في (بدا) ضمير البداء، وتسمع ويسير على إضمار أنْ.

(٣) البيت من البحر الكامل، وهو للفرزدق كما في ديوانه ٢ / ٣٤٤، وينظر أمالي ابن الشجري ١ / ٢٦٦، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ /٦٨٨، والخزانة ٢ / ٥٠١، ويروى حيث تلاطم بدل تناطح.

والشاهد فيه قوله: (أهجوتها) حيث جاء الفعل فاعلاً من غير حرف مصدري، على تأويل: ما ضرها هجوك إياها.

(٤) ينظر شرح الرضي ١ / ٧١.

قوله: (**وقُدّم عليه**) يخرج عنه المبتدأ الذي خبره فعله، نحو: (زيدٌ قام)، وإنما وجب تقديمه للإلباس بالمبتدأ، وأجاز تأخره الكوفيون مطلقاً[1]، وأجازه الكسائي[2] حيث لا يلتبس بالمبتدأ، نحوأن يكون نكرة، أومثنى، أومجموعاً، نحو: (رجل قام) و(الزيدان قام) و(والزيدون قام)[3].

قوله: (**على جهة قيامه به**) يعني على جهة قيام الفعل بالفاعل، فضمير (قيامه) راجع إلى الفعل، وضمير (به) راجع إلى الفاعل، ويخرج مفعول ما لم يسم فاعله[4]، نحو: (ضُرب زيد) فإن (زيداً) أُسند إليه الفعل وقدِّم عليه، لكن لا من جهة قيامه به، لأن الفعل هوالتأثير، والتأثير لا يكون قائماً بالمفعول بل بالفاعل، وهذا اختيار الشيخ[5]، والزمخشري[6] وعبد القاهر[7] يعدّانه من جملة الفاعل اصطلاحاً لا معنوياً، فلا يحترزان عنه. وإنما لم يقل: قائماً به، ليدخل الفاعل الحقيقي، نحو(قام زيد)، (وبَعُدَ زيد) أي قرب مكانه، وبَعُدَ مكانه[8]، لأن المراد قرب المحل لا الجثة، والمجاز نحو (مات زيد) و(ما قام عمرو) و(سقط الجدار)، ويرد على الحد سؤال، وهوأن يقال: ما قصد في قوله: (ما أسند الفعل) هل اللغوي أوالاصطلاحي، فإن قصد اللغوي فهوخطأ، لقوله: (أوشبهه) ولا شبه له،

(١) ينظر رأي الكوفيين في شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٦٩١، وشرح ابن عقيل ١ / ٤٦٥.
(٢) ينظر ابن عقيل ١ / ٤٦٦ ذكر هذه الأمثلة ونسبها للكوفيين ولم ينسبها للكسائي.
(٣) انظر مصادر الحاشية السابقة.
(٤) ينظر شرح الرضي ١ / ٧١، وشرح المصنف ١٩.
(٥) ينظر شرح المصنف ١٩.
(٦) ينظر المفصل ١٨، وشرح الرضي ١ / ٧١.
(٧) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٣٢٦، وشرح الرضي ١ / ٧١.
(٨) ينظر حاشية (٧).

فلا يحتاج إلى قوله: (أوشبه) وإن قصد الاصطلاحي في كـ(ضربَ) و(قام) لم يخرج مفعول ما لم يسم فاعله، بقوله: (على جهة قيامه به) لا نه غير قائم بالفاعل، لأن قولك (ضُرب زيدٌ)، اللفظ للمتكلم دون زيد ولكن قد أسند إلي (زيد) والجواب: أن مراد الشيخ مدلول الفعل الاصطلاحي والضمير في (قيامه) يعود إلى ذلك المدلول، ذكره ركن الدين[1].

قوله: (مثل قام زيد) هذا مثال إسناد الفعل، وقوله: (زيد قائم أبوه) هذا مثال إسناد شبهه.

قوله: (والأصل أن يلي فعله) معناه أن مرتبة الفاعل بعد فعله بلا فصل، لأنه أحد جزئي الجملة، قدم عليه الفعل، لئلا يلتبس بالمبتدأ، أولأنه كالجزء منه، ودليل ذلك تسكين آخر الفعل له نحو:[2] (ضربت)، وتأنيثه مع أن الأفعال مذكرة، وإعراب الفعل بعد الفاعل في (يضربون) وأخواته، والإعراب إنما يكون على الأخر إن كان بالحركة، وعقيب الأخر إن كان بالحرف، والنسبة إليه، نحو(كُنتي)، والنسبة إلى المركبات، إنما هي في الأول فقط.

قوله: (فلذلك جاز ((ضرب غلامه زيد))) يعني لما كان أصله أن يلي فعله، جاز أن يقال هذا المثال، وإن كان ظاهره عود الضمير إلى غير مذكور، لما كان رتبته التقديم، وإن تأخر لفظاً.

قوله: وامتنع (ضرب غلامُه زيداً) لما كان الفاعل في رتبته لفظاً ومعنىً والضمير المتصل به عائد على زيد وهومتأخر لفظاً ورتبةً ولابد

(١) ينظر الوافية في شرح الكافية ٤٤.
(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٧٥.

فيما يرجع إليه الضمير فاعلاً كان أومفعولاً من أن يتقدم لفظاً ورتبةً، نحو(ضرب غلامه زيد)، فأما المتأخر لفظاً ورتبة، وهوقوله: وامتنع (ضرب غلامهُ زيداً) فمنع من ذلك البصريون، لعَوْد الضمير على غير مذكور، وأجازها الأخفش[1] وابن جني[2] محتجين بقوله:

[٦٩] جزى ربه عني عليَّ بن حاتم ....[3]

قال نجم الدين: والأولى تجويز ذلك على قله[4].

قوله: (وإذا انتفى الإعراب لفظاً فيهما والقرينة) انتصاب (لفظاً) تمييز، أي انتفى لفظ الإعراب[5] فيهما، والقرينة انتصاب (لفظاً) لا تقديره، يعني أن الفاعل يلي فِعْلَه، وليس بواجب، وقد يعرض [ما][6] يوجب تقديمه، وأشياء توجب تأخيره، وبدأ بالموجبة للتقديم، لأنها أقرب

---

(١) ينظر رأي الأخفش في الهمع ١ / ١٦٠.

(٢) ينظر الخصائص ١ / ٢٩٤ حيث يقول: أما أنا فأجيز أن تكون الهاء في (ربه) عائد على (علي) خلافاً للجماعة.

(٣) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ١٩١ وله ولأبي الأسود أو لعبد الله بن همارق، ينظر الخصائص ١ / ٢٩٤، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ١٦٠، وشرح الرضي ١ / ٧٢، وشرح شذور الذهب ١٦٨، وشرح ابن عقيل ١ / ٤٩٦، وهمع الهوامع ١ / ٢٣٠، وخزانة الأدب ٢٧٧/١-٢٧٨.

وعجزه:

جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

والشاهد فيه قوله: (جزى ربه عدي) حيث عاد الضمير في الفاعل (ربه) إلى المفعول (عديّ) والمفعول متأخر لفظاً ورتبة مع اتصال الفاعل المتقدم بضمير يعود على المفعول المتأخر.

(٤) ينظر شرح المصنف ٢٠، وشرح الرضي ١ / ٧٢.

(٥) ينظر مصادر الحاشية السابقة.

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

[و٢٠] إلى الأصل، وهي أربعة:

الأول: اللبس، وهوحيث ينبغي الإعراب فيهما، والقرينة أي في الفاعل والمفعول، وفي قوله: (فيهما)[١]، إضمار، لأنه لم يتقدم للمفعول ذكر، وجوابه أن المفعول من لازمه، فكأنه قد تقدم ذكره، مثال انتفاء الإعراب والقرينة فيهما (ضرب موسى عيسى) فإن الإعراب منتفٍ فيهما لفظاً، والقرينة أيضاً منتفية، لأنها على ضربين ؛ لفظية، نحو: (وضربت الحبلى موسى) ومعنوية، وهي حالية نحو(ضربتْ هذه هذه)، مشيراً إليهما وعقلية نحو: (أكل موسى الكمثرى).

واحترز بقوله (وإذا انتفى الإعراب لفظاً فيهما، والقرينة) من أن توجد نحو: (أكل زيدٌ أخيراً)[٢] أوأحدهما نحو(ضرب زيد عمراً)، و(أكل موسى الكمثرى)، فإن في هذه لا يجب فيها تقديم الفاعل لأن اللبس منتفٍ فيها.

الثاني قوله: (أو كان مضمراً متصلاً) يعني الفاعل، نحو(ضربت زيداً) لأنه لوأخرّ لانفصل، وهولا يسوغ إلا لتعذر الاتصال، واحترز بالمضمر من الظاهر، وبالمتصل من المنفصل، نحو(ما ضربني إلا أنت) فإنه لا يجب

(١) قال الرضي في شرحه: ١ / ٧٢ (أي في الفاعل والمفعول به الذي دل عليه سياق الكلام أي إذا انتفى الإعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معاً مع انتفاء القرينة الدالة على تمييز أحدهما عن الآخر وجب تقديم الفاعل لأنه إذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما أي الإعراب لمانع، والقرائن اللفظية والمعنوية الدالة على تعيين أحدهما من الآخر، فليلزم كل واحد مركزه ليعرفا بالمكان الأصلي لكل منهما.

(٢) هكذا رسمت الأشبه: (خبزاً)، والصواب ما أثبتناه.

فيه تقديم الفاعل، ومراده إذا كان بعد الفعل، فأما قبله، فيجوز (زيداً ضربت).

الثالث: قوله: (أووقع مفعوله بعد إلا) أي مفعول الفاعل، نحو(ما ضرب زيدٌ إلا عمراً) وإنما وجب تقديمه، لأن المراد به حصر الفاعل على المفعول، فلوأخرّ لانعكس، فأما إذا قدمته مع (إلا) على الفاعل، نحو(ما ضرب إلا عمراً زيدٌ) ففيه خلاف، أجازه الكسائي[1] والفراء[2] واحتجوا بقوله:

[٧٠]......................... ـــــــــــ وتغرس إلا في منابتها النخل[3]

وضابط هذا الحصر، قال نجم الدين:[4] إنك إذا ذكرت قبل أداة الاستثناء معمولاً خاصاً للعامل فيما بعدها، وجب أن يكون مما لذلك المتقدم من الفاعلية والمفعولية والحالية، أوغير ذلك محصوراً في المتأخر، وما لذلك المتأخر من تلك المعاني باقياً على الاحتمال لم يدخل الخصوص ولا العموم، كما إذا قلت (ما ضرب زيدٌ إلا عمرواً) فـ

---

(١) ينظر رأي الكسائي في شرح الرضي ١ / ٧٥، والهمع ٢ / ٢٦٠.

(٢) قال الفراء بخلاف رأي الكسائي وهو مع أكثر البصريين، وذهب ابن الأنباري إلى المنع، ينظر شرح ابن عقيل ١ / ٤٩٢، والهمع ٢ / ٢٦١.

(٣) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ١١٥، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٧٢٦، واللسان مادة (خطط) ٢ / ١٢٠٠ وتذكرة النحاة ٣٣٤، وأوضح المسالك٢/ ٢٣.
وصدره:

وهل يُنْبِتُ الخطي إلا وشيجهُ

والشاهد فيه قوله: (وتغرس إلا في منابتها النخل) حيث قدم الجار والمجرور (في منابتها) على نائب الفاعل (النخل) مع أنهما محصوران بـ (إلا).

(٤) ينظر شرح الرضي ١ /٧٣.

ضاربية زيد محصورة في (عمرو) مضروبية عمرويجوز أن تكون لغير زيد وبالعكس، لوقلت (ما ضرب عمراً إلا زيد) فمضروبية (عمرو) كلها مقصورة على (زيد) وضاربية زيد يجوز أن تكون لغير عمرو، وكذا في (ما جاء زيد إلا راكباً) فمجيء زيد محصور على الركوب وحالة الركوب، يجوز أن تكون لغير زيد[1].

الرابع قوله: (أو**ومعناها** [وجب تقديمه])[2] وهي إنما، لأنهما مفيدتان الحصر، نحو(إنما ضرب زيد عمراً) لأن المراد حصر الفاعل على المفعول، كما في إلا فلوقدم لانعكس، وبينهما فرق، لأن المحصور لا ينفك عن المحصور عليه، في (إنما) بخلاف (إلا)، فإنها تتوسط بينهما، وفي عبارته إبهام، لأنها تعطي أنه يجب تقديم الفاعل إذاوقع المفعول عقب (إلا) وليس تجب إلا إذا كان الفاعل الذي وهوعقيب إنما، هومراد الشيخ[3] لكنه من أخذه بالعبارة.

قوله: (**وإذا اتصل به ضمير مفعول**) يعني بالفاعل هذه الوجوه التي يجب تأخيره فيها، الأول: حيث يتصل به، أي بالفاعل ضمير مفعول، نحو: (ضرب زيداً غلامُه) لأنه لوقدم الضمير لعاد إلى متأخر لفظاً ورتبة، يرد عليه (ضرب زيدٌ عمراً وغلامهما بكراً) فلوقال (مفعوله) سَلِم.

الثاني: قوله: (أو**وقع بعد إلا**) يعني أووقع الفاعل بعد (إلا) نحو: (ما ضرب عمراً إلا زيدٌ) وإنما وجب تأخيره[4] لأن المراد حصر المفعول على

(١) ينظر شرح الرضي ١/ ٧٣.
(٢) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.
(٣) ينظر شرح المصنف ٢٠.
(٤) ينظر شرح الرضي ١/ ٧٥.

الفاعل، فلوقدم لانعكس [1]، فأما لوقدمت الفاعل مع إلا، فقلت: (ما ضرب إلا زيدٌ عمراً) منعها البصريون[2] [و٢١] والمصنف وأجازها الكسائي[3] والفراء وجماعة واحتجوا بقوله:

[٧١] ما عاب إلا لئيم فعلَ ذي كرم
ولا جفا قطُّ إلا جبأٌ بطلا [4]

وقوله:

[٧٢]............................ وهل يعذب إلا الله بالنار[5]

على تقدير: (عاب) و(هجا) و(يعذب)، وقدم الكلام بدون المفعول.

الثالث قوله: (أومعناها) وهي (إنما) نحو: (إنما ضرب عمراً زيدٌ) فلوقدم الفاعل لانعكس أيضاً، وفي عبارته هذه ما في الأولى من الإبهام.

الرابع قوله: (أواتصل مفعوله وهوغير متصل [به][6] وجب

(١) ينظر شرح المصنف ٢٠.
(٢) ينظر شرح ابن عقيل ١ / ٤٩٢، وشرح المصنف ٢٠.
(٣) ينظر شرح الرضي١ / ٧٥، وشرح التسهيل السفر الأول٢/ ٧٢٤ - ٧٢٥، والهمع ٢ / ٢٦١.
(٤) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك، ٢ /١٢٩، وينظر تذكرة النحاة ٣٣٥، والمقاصد النحوية ٢ / ٤٩٠، وهمع الهوامع ٢ / ٢٦١، وشرح الأشموني ٢ /٥٧.
والشاهد فيه قوله: (ما عاب إلا لئيم فعل) وكذلك (وما جفا قطُّ إلا جُبأٌ بطلا) حيث قدم المحصور بإلا في موضعين.
(٥) البيت من البسيط، وصدره:
نُبئتُهم عذبوا بالنار جارتهم
وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢ / ١٣٠، وتذكرة النحاة ٣٣٥، والمقاصد النحوية ٢ / ٤٩٢.
والشاهد فيه قوله: (وهل يعذب إلا الله بالنار) حيث قدم الفاعل المحصور بإلا وهو لفظ الجلالة (الله) على ما هو بمنزلة المفعول به وهو الجار والمجرور (بالنار) والتقدير: (وهل يعذب أحداً بالنار إلا الله) وهذا ما أشار له الشارح.
(٦) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

تأخيره) يعني مفعول الفاعل، والفاعل غير متصل، فالاسم ظاهر، أومنفصل، بعد إلا نحو (ضربني زيدٌ وما ضربني إلا أنت) لأنك لوقدمت الفاعل لانفصل الضمير المفعول وهولا يسوغ، واحترز بقوله: (وهوغير متصل) من أن يتصل الفاعل نحو(ضربني) فإنه يجب تقديمه على المفعول.

قوله: (وقد يحذف الفعل) أتى بـ(قد) تنبيهاً على أن الأصل عدم الحذف، لأنه أحد جزئيّ الجملة، والحذف قد يكون بالنسبة إلى الفعل، وإلى الفاعل، وإليهما معاً.

قوله: (لقيام قرينة) يعني أنه لا يحذف شيء من الأشياء إلا لقرينة، جائزاً كان أوواجباً[1].

قوله: (جوازاً) نُصب على المصدر، من (يُحذف)، أي يحذف حذفاً جوازاً، وكذلك (وجوباً)، ومراده: إنْ حذفَنا الفعل جوازاً ووجوباً، فالجواز حيث لا يمنع من اللفظ مانع، وهوقرينة حاليةٌ، كقولك لقوم محدقين إلى الهلال: (الهلالُ والله)، أي ظهر أوبدا، ويحتمل أن يكون (الهلالُ) خبر مبتدأ محذوف، أومبتدأ خبره محذوف، ومقالية في جواب نفي، أواستفهام، أوكلام يشعر به، فالنفي قولك: بلى زيد، لمن قال: (ما قام أحدٌ)، والاستفهام، (زيد) لمن قال: (هل قام أحد) ؟ واعترض نجم الدين[2].

قوله: (زيدٌ لمن قال: مَنْ قام) ؟ بأن الظاهر أنه مبتدأ لوجهين، أحدهما: أن الأولى في الجواب مطابقة السؤال، وهومَنْ قَامَ؟

(١) ينظر شرح الرضي ١ / ٧٦، والعبارة منقولة عنه دون أن يعزوها الشارح إليه.

(٢) ينظر شرح الرضي ١ / ٧٦.

الثاني: أن السؤال عن القائم، لا عن الفعل، فالأهم، تقدم المسؤول عنه، فالأولى في المثال (إن لا حظية فلا أليةٌ) بالرفع أي إلا يكن لك حظّيةٌ من النساء، فإني لا أليةٌ، أي غير مقصرة فيما تحظى به النساء عند أزواجهن من الخدمة والتصنع[1]، و(كان) تامة أوناقصة، و(لا) لنفي الجنس، أوبمعنى (ليس)، وكلا التقديرين ضعيف لأن شرط الجنسية هنا التكرير والتي بمعنى (ليس) عملها ضعيف، وروي النصب فيهما على تقدير (إن لا أكن حظية، فلا أكن أليةً) و(كان) ناقصة، والكلام المشعر به قوله: ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾[2] على بيانه لما لم يُسمَّ فاعله، كأن قائلاً قال من يسبحه ؟ فقال رجالٌ، ولا يصح أن يكون رجال فاعلين ليسبح، لأن يؤدي إلى أن يكونوا مسبحين[3].

---

(1) ينظر شرح الرضي ١ / ٧٦ وقولهم هو: (إلا حظية فلا ألية) قال الزمخشري في المفصل ٢٣، ومنه المثل (إلا حظية فلا ألية) أي إن لا تكن لك في النساء حظية فإني غير ألية) وهذا ما ذهب إليه سيبويه في الكتاب ١ / ٢٦٠ - ٢٦١ قال: كأنها قالت في المعنى: إن كنت ممن لا يُحظى عنده فإني غير ألية ولو عنت بالحظية نفسها لم يكن إلا نصباً إذا جعلت الحظية على التفسير الأول، وينظر الإيضاح في شرح المفصل ١ /١٧٨، واللسان مادة (حظا) ٢ / ٩٢٠، حيث ضبطه بالنصب فحسب (إلا حظية فلا ألية) ومجمع الأمثال ١ /١٣.

(2) سورة النور الآية، ٢٤ / ٣٦ - ٣٧ وتمامها: ﴿في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والأصال [٣٦] رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة يخافون يوماً تتقلب فيه القلوب والأبصار﴾.

قرأ الجمهور (يسبح) بكسر الباء بالياء من تحت، وابن وثاب وأبو حيوة كذلك، إلا أنه بالتاء من فوق، ونافع وابن عمر وأبو عمرو وحمزة يقرؤون بكسر الباء، وقرأ أبو جعفر تُسَبَّحُ بالتاء من فوق وفتح الباء، ينظر القرطبي ٥ /٤٤٦٧، والبحر المحيط ٦ / ٤٢١، والكشف ٢ / ١٣٩ وحجة القراءات لابن زنجلة ٥٠١، والسبعة في القراءات ٤٥٦.

(3) ينظر شرح المصنف ٢٠ - ٢١.

قوله: (و...

[٧٣]ليبك يزيد ضارع[1]لخصومه ــــــــــــــ ....

كأن قائلاً قل من يبكيه ؟ فقيل ضارع وهوالذليل، والمختبط أصله المتعرض للسؤال من غير وسيلة، والطوائح: المهالك.

والبيت للحارث بن نهيك، وقيل ضارع فاعل ليبك، ويزيد منادى، ورجل مبتدأ، وحذف الفعل جائز إذا لم يذكر المفعول مع الفاعل، فأما إذا ذكر نحو(زيدٌ عمراً)، جواب في نحو(هل ضرب أحدٌ أحدا) فمنعها سيبويه[2]، لأن الحذف يجوز فيضعف، وتعددُ عمله يشعر بقوته، وأجازها غيره.

قوله: (ووجوباً) وذلك حيث يمنع من اللفظ به مانع وهوكل موضوع دخل فيه ما يختص بالفعل من حرف شرط أوغيره على الاسم، وفسر

---

(١) البيت من الطويل وهو للحارث بن نهيك في الكتاب ١ /٢٨٨ كما نسب لنهشل بن حري، وللبيد، ولمزرد ولغيرهم، ينظر شرح أبيات سيبويه ١ / ١١٠، والمقتضب ٣ / ٢٨٢، والخصائص ٢ /٣٥٣، وشرح شواهد الإيضاح ٩٤، والمقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٣٥٤، وشرح المفصل ١ / ٨٠، والإيضاح في شرح المفصل ١ /١٧٣، وشرح المصنف ٢١، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٧٠٤، ومغني اللبيب ٨٠٧، والبحر المحيط ٤ / ١٢٢.

وعجزه:

ومختبط مما تطيح الطوائح

والشاهد فيه قوله: (ضارع) فاعل، أي يبكيه ضارع ويزيد نائب فاعل أما من بنى ليبك للمعلوم وأعرب ضارع فاعلاً فإعراب يزيد عندئذ منادى محذوف الأداة وذكر ابن يعيش في شرح المفصل أن الأصمعي رواه على بنية الفاعل ولا شاهد فيه على هذه الرواية وقد نوه الشارح لهذه الرواية.

(٢) ينظر الكتاب ١ /٢٨٩.

بفعل متأخر وذلك نحو(إن)، و(لو) و(إذا) و(هل) على كلام البصريين[1]. [ظ21]

قوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[2] تقديره: إن استجارك أحد؛ لأن حرف الشرط لا يدخل إلا على فعل ظاهر أومقدر، ولكن حذف لدلالة الثاني عليه، لأنهم لا يجمعون بين المفسِّر والمفسَّر.

وقوله: ﴿لَوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾[3] وقولهم: (لوذاتُ سوارٍ لطمتني)[4] و﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾[5] و(هل زيد قام) ؟ وقال الجرمي ارتفع ما بعد هذه على الابتداء وما بعدها الخبر[6] وروي عن سيبويه تجويز الابتداء والفاعل[7].

قوله: (ويحذفان معاً) يعني الفعل والفاعل، أما حذف الفاعل وحده، فمنعه البصريون[8] والفراء[9] مطلقاً، ما خلا فاعل المصدر، والمفرغ،

---

(١) ينظر الإنصاف ٢ / ٦١٦ المسألة رقم ٨٥ وهي عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد إن الشرطية، وابن يعيش ١ / ٨٢.

(٢) التوبة ٩ / ٦ وتمامها: ﴿فَأَجِرْهُ حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون﴾.

(٣) الإسراء ١٧ / ١٠٠ وهي (قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي إذا لأمسكتم خشية الإنفاق وكان الإنسان قتوراً) وفيها حذف الفعل بعد لو وأنتم فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور.

(٤) ينظر في شرح هذا المثل شرح الرضي ١ /٧٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٨٢، واللسان مادة (لطمّ) والكامل ٣ / ٤٤٠، والمغني ٢٩٦، ومجمع الأمثال ٢ / ١٧٤.

(٥) الانشقاق ٨٤ / ١.

(٦) ينظر شرح الرضي ١ /٧٧.

(٧) ينظر الكتاب ٢ / ١٢١ وما بعدها.

(٨) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني تكملة بدر الدين ٢ / ٩١٦، وشرح عمدة الحافظ ١٠٩ - ٣٢٩.

(٩) ينظر معاني القرآن للفراء ١ / ٤٢٢ وما بعدها.

نحو(ما قام وقعد إلا زيد) و(ما قام وقعد إلا أنت) وأجازه الكسائي مطلقاً[1] كما أجازه في التنازع نحو﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ﴾[2] أي شيء وقوله:

[٧٤] إذا اكتحلت عيني بعينك مسها
بخير وجلّى غمرة عن فؤاديا[3]

أي الاكتحال، وأما حذفهما[4] معاً وذلك من حصول قرينة، كقولك (أقام زيد) و(أزيد قام) نقول نعم، تقديره، نعم قام زيد، ونعم زيد قام، فلولا ما تقدم من القرينة لم تكن نعم مفيدة، لأنه حرف لا يفيد إلا مع جملة فعلية، أواسمية[5]، وينبغي أن يكون المقدر بعدها مطابقاً لقرينة الاسمية أوالفعلية، لأن الأولى مطابقة الجواب للسؤال.

---

(١) ينظر الإنصاف ٢ / ٥٥٠، وشرح التسهيل السفر الثاني تكملة ٢ / ٩١٦ وشرح الرضي ١/ ٧٧.
(٢) الأنعام ٦ / ٣٤، وتمامها: ﴿ولقد كُذِّبتْ رسلٌ من قبلك فصبروا على ما كُذِّبوا وأوذوا حتى أتاهم نصرنا ولا تبديل لكلمات الله ولقد جاءك من نبأ المرسلين﴾.
(٣) البيت للمجنون وهو من البحر الطويل، ينظر ديوان المجنون ٨٥.
والشاهد فيه قوله: (مسها) ويروى لم تزل ويفوت الاستشهاد بهذه الرواية لأن التقدير مسها الاكتحال كما ذكر الشارح وهو فاعل مقدر.
(٤) في الأصل (حذفها) وهو تحريف.
(٥) ينظر شرح المصنف ٢١، وشرح الرضي ١ /٧٧ والعبارة مأخوذة من شرح المصنف دون عزو إليه.

التنازع

قوله: (وإذا تنازع الفعلان) كيفية التنازع، أن يجتمع عـاملان أوأكـثر على معمول واحد، كل واحد منهما يجوز أن يعمل فيه.

قولـه: (الفعلان) كـان الأولى أن يقـول: العـاملان فصـاعداً معمـولاً أوأكثر ليدخل الفعلان والاسمـان، نحـو(ضربـت وأكرمـت زيـداً) أو(أنـا ضاربٌ ومكرمٌ زيداً) قال تعالى: ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾ (١).

وقال كُثير:

[٧٥] قضـى كـل ذي دَيْـن فوفّـى غريمـه
وعـزة ممطـول مُعَنّـى غريمهـا(٢)

وليدخل فصاعداً، الاثنين، الثلاثة، نحو(ضربت وأكرمت وأهنت زيداً) قال الكسائي:

(١) الحاقة ٦٩ / ١٩، تمامها: ﴿فأما من أوتي كتابه بيمينه فيقول هاؤم اقرؤا كتابية﴾.

(٢) البيت من الطويل، وهو لكثير في ديوانه ١٤٣، وينظر شرح شواهد الإيضاح ٩٠، والمقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٣٤٠، والإنصاف ١ / ٩٠، وشرح المفصل ١ /٨، ولسان العرب مادة (غرم) ٥ /٣٢٤٧، وأوضح المسالك٢ / ١٩٥، وشرح شذور الذهب ٤٢٦، وهمع الهوامع ٥ / ١٤٧، وخزانة الأدب ٥ /٢٢٣.

والشاهد فيه قوله: (ممطول معنى غريمها) حيث تنازع عاملان اسمان، وهما ممطول ومعنى معمولاً واحداً وهو غريمها.

[٧٦] كساك ولم تستكسه فاشكرن له
أخٌ لك يعطيك الجزيل وناصر[١]

والتاء الزائدة على الثلاثة، فقيل لا يجوز، وقيل يجوز: لوروده في الجار والمجرور نحو(كما صليتَ وباركتَ، وترحمتَ، وتحننتَ، وسلمتَ على إبراهيم)[٢] وليدخل بأكثر المعمولات والثلاثة، نحو: (أعطيت وكسوت زيداً جيبه) و(أعلمت وأنبأت زيداً عمراً قائماً) وفيه مذاهب، أجازه المازني وغيره مطلقاً، ومنهم من منعه، وأجازه الجرمي[٣] في الاثنين دون الثلاثة، لأنه لم يسمع في الثلاثة، وباب التنازع خارج عن القياس.

قوله: (ظاهراً) يحترز من المضمر فإنه لا يصح فيه التنازع، وهوضعيف، لأن ظاهر كلامه المنع في المضمر مطلقاً، وأنت تقول: إن كان المضمر متصلاً، فهومعمول لما اتصل به لأنه كالجزء منه ولا تنازع فيه، مرفوعاً كان، أومنصوباً أومجروراً، وإن كان منفصلاً فإن كان منصوباً أومجروراً، منصوب المحل جاز فيه التنازع[٤]، نحو(ما ضربت وأكرمت إلا إياك) و(ما قمت وقعدت إلا بك) وإن كان مرفوعاً، نحو(ما قام وقعد إلا أنا) وأجازه بعضهم، ومنعه الأكثر، واختاره المصنف[٥]، لأن من شرط

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ١٦٦ – ٣٠٩، وينظر حماسة البحتري ١٤٩، وسمط اللالئ ١٦٦، وخزانة الأدب ١ / ٢٧٤.

والشاهد فيه قوله: (كساك ولم تستكسه فاشكرن له أخ) حيث تنازع ثلاثة عوامل وهي كساك ولم تستكسه فاشكرن معمولاً واحداً وهو أخ فاعمل الأول في هذا المعمول.

(٢) التنازع هنا التأثير في الجار والمجرور وهو (على إبراهيم) وقد تنازع خمسة أفعال العمل في الجار والمجرور.

(٣) ينظر رأي الجرمي في الهمع ٥ / ١٤٦.

(٤) ينظر شرح الرضي ١ /٧٨.

(٥) ينظر شرح المصنف ٢١.

التنازع الإضمار في الملغى ضميراً يعود إلى التنازع سواء أعملت الثاني أوالأول، وأنت في هذه الصورة، إن أعملت أضمرت الفاعل مع إلا قلت: (ما قام إلا أنا، وقعد إلا أنا) بقي الضمير منفصلاً كالمتنازع؛ لأنه لا يصح الاتصال مع بقاء إلا، واقتضاء كل واحد من العاملين معمولاً وحده، ولا يصح التنازع إلا في معمول واحد، وإن أضمرت مع حذفها، تعين لفظ المسألة، ومعناها مثاله: (ما قمت وقعد إلا أنا) أو(ما قام وقعدت إلا أنا) أما اللفظ فلأن [و٢٢] من شرط الاستثناء أن يكون من متعدد لفظاً أوتقديراً، ولا متعدد في هذه الصورة، لا لفظاً ولا تقديرا، وأما المعنى، فلأن القيام والقعود يصيران منفيين عنه بعدما كانا مثبتين قبل الاستثناء وشرط باب التنازع أن لا يختلف المعنى بالإضمار في الملغى[1] وإذا بطل تنازع في هذا وأمثاله، كان (إلا أنا) فاعل، وحذف الفاعل الأول لدلالة الثاني عليه[2] ولكن لأي الفعلين يكون الموجود فاعلاً، فقيل للثاني لجوازه، وقيل للأول، لأن من حق الدليل أن يتقدم على المدلول، وكذلك الظاهر الواقع هذا الموقع نحو: (ما قام وقعد إلا زيد)، حكمه حكم (ما قام وقعد إلا أنت).

قوله: (بعدهما) قال نجم الدين:[3] لا حاجة إليه، لأنهما يتنازعان ما هوقبلهما إذا كان منصوباً نحو: (زيداً ضربتُ وقتلتُ) و(إياك ضربتُ وأكرمتُ) انتهى.

---

(١) ينظر شرح الرضي١/٧٨ (هذه العبارة منقولة من الصفحة ١/٧٨، مع شيء من التصرف دون عزو من الشارح لذلك).
(٢) ينظر المصدر السابق.
(٣) ينظر شرح الرضي١/٧٨.

وفيه تفصيل: إن تأخر المعمول [على][1] العاملين صح التنازع، وإن توسط بينهما فقال جمهور النحاة:[2] إنه معمول للمتقدم، ولا يصح فيه التنازع، لأنه يلزم اعتبار الضعيف مع وجود القوي، وأجازه الفارسي[3] لأن الفعل المتصرف يجوز أن يعمل فيما قبله، إذا لم يمنع مانع، وإن تقدم عليها معاً، فالأكثر منعوا، وأجاز نجم الدين[4] وغيره التنازع، وفرقوا بين المتوسط وبينه، بأنهما قد انحطت رتبتهما معاً، فلا ما نع من اعتبار الأضعف مع الضعيف، كما أجاز اعتبار القوي مع الأقوي، حيث يتأخر وصح في كلام الشيخ إبهامات: هي أنه لا يصح إلا في الفعلين لا غيره، ولا يصح في المشتقات، ولا يكون إلا ظاهراً فقط، ولا يكون إلا واحدا ولا يكون إلا بعدهما، وفي كل منهما يجوز خلاف ما ذكره.

وقد ذكرت للتنازع شروط ستة، ثلاثة ترجع إلى العاملين وثلاثة إلى المعمولين، أما التي ترجع إلى العاملين، فالأول صلاحيتهما جميعاً للعمل في التنازع، خرج ما لا يصح إما لأن أحدهما لازم كقولك (قام زيد) و(ضربت عمراً) فإن (قام) لا تستدعي مفعولاً، أوللتأكيد نحو(قام قام زيدٌ) أولتغيير المعنى، كقولك (سقيتها وعلفتها تبناً)[5]، وقوله:

[W]ـــــــــــــــــ كفاني ولم أطلب قليل من المل[6]

---

(١) كذا والأشبه [عن].

(٢) نظر الهمع ٥/١٤٤.

(٣) ينظر همع الهوامع٥/ ١٤٤.

(٤) ينظر شرح الرضي٨/ ٧٩.

(٥) إشارة إلى البيت:

علفتها تبناً وماءً بارداً   حتى غدت همّالة عيناها

(٦) البيت من البحر الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٣٩. وصدره:

الثاني: أن لا يمنع مانع من توجهه إليه، وهوحيث لا يتصرف في معموله بتقديم، ولا تأخير، ولا فصل، كالتعجب، و(نعم) و(بئس) و(إنّ) وأخواتها، لا تقول: إنّ ثمّ تنازعاً، في (ما أحسن وأكمل زيداً) لأنك إن أعملت الأول أدى إلى الفصل بين العامل ومعموله، وإن أعملت الثاني أدى إلى إضمار المفعول قبل الذكر، أوحذفه، ولذلك لا يجوز (إنّ ولعل زيداً قائم) و(لا ضربت وإنّ زيداً قائم) لأنه لا يعمل ما قبلهما فيما بعدها ولا العكس.

الثالث: أن يكون بين العاملين ارتباط إما بعطف كـ(قام وقعد زيد) أوبغيره، نحو: ﴿آتوني أفرغ عليه قطرا﴾[1] فإن لم يكن ارتباط لم يصح، نحو: (ضربت أكرمت زيداً).

وأما التي ترجع إلى المعمول، فالأول: أن يكون المتنازع ظاهراً، وقد تقدم فيه الخلاف، وما عداه ضميراً لغير العامل راجعاً إلى المتنازع، ملفوظاً به أومقدراً، يخرج من هذا الباب ما لا يصح إضماره، كالحال، والتمييز،

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة

وينظر الكتاب ١ / ٧٩، والمقتضب ٤ / ٧٦، والخصائص ٢ / ٣٨٧، والإنصاف ١ / ٨٤، وابن يعيش ١ / ٧٨، وشرح المصنف ٢٢، وشرح الرضي ١ / ٨١ – ٨٢، ومغني اللبيب ٣٣٨، وشرح شواهد المغني ١ / ٣٤٢، ٢ / ٨٨٠ وشرح الشذور ٢٥١، وهمع الهوامع ٥ / ١٤٤، وخزانة الأدب ١ / ٣٢٧ – ٤٦٢.

الشاهد فيه قوله: (كفاني ولم أطلب قليل من المال) حيث تقدم عاملان وتأخر معمول واحد وهو قليل من المال والمصنف يعتبر هذا البيت ليس من باب التنازع، لأنه لا يصح تسلط كل واحد من الفعلين على المعمول المتأخر محافظة على المعنى المراد.

(١) الكهف ١٨ / ٩٦، وتمامها: ﴿آتوني زبر الحديد حتى إذا ساوى بين الصدفين.... آتوني أفرغ عليه قطراً﴾.

وسائر النكرات التي لا يصح إضمارهـا أبـداً، ومـن ذلـك أن يكـون في المعمول ضمير يعود على مبتـدأ، أوموصـول، أوموصـوف، أوذي حـال لا يُحذف عائِدُها ولا يغني عنه عائد المعمول المتنازع، نحو: (زيداً ضَرَبَ ثـم أكْرَمَ أخاه) إذا طلبت إعمال أحدهما أضْمـرتَ في الثـاني، وقلـت (زيـدٌ اضربْه ثم أكرِمْ أخـاه) أو(زيـدٌ اضـرِب ثـم أكْرِمْـهُ أخـاه) فـأنت تطلـب ضميرين فإن جعلت هذا من [ظ٢٢] التنازع بقي المبتدأ بـلا عـائد، وإن جعلته للمبتدأ بقي المتنازع بلا ضمير، فلا يصح هـذا البـاب، ومـا جـاء [نسبة][1] في التنازع، بل يكون من باب واحد، فالمفعول الأول، أوالعـائد ويجب إظهاره، ولهذا منع الجمهور في:

[٧٨]............................ ـــــــــــ وعزه ممطول معنّى غريمهـا[2]

أن يكون من التنازع.

الثاني: أن يكون المعمول المتنازع بعد العاملين، وقد تقدم فيه الخلاف.

الثالث: أن يكـون المعمـولان متحديـن مثـل (ضربـني زيـد وضربتـه) أومتماثلين نحو: (كان زيـد قائمـاً، وكـان عمروقائمـا) وفي هـذا تفصيـل، وهوأن يقول: إن كان المعمولان متحدين جاز التنازع، قيـل (ضربـني زيـد وضربته) وإن كانا متغايرين، فـإن تمـاثلا مثـل (كـان زيـد قائمـاً)، و(كـان عمروقائماً) فإن (قائماً) متمـاثل فيهمـا، فأجـاز التنـازع بعضهـم ومنعـه البعض[3]، لأن تفسير الشيء بما يماثله قليل، وهذا باب يجوّز، فـلا يجمـع

(١) هكذا رسمت ولم أتبين مراده.

(٢) سبق تخريجه وهو برقم ٧٥.

(٣) ينظر الإنصاف ٢ / ٦١٥.

بين تجويزين، وقل بعضهم: إن طابق تثنية وجمعاً، وتذكيراً، أوتأنيثاً جاز وإلا لم يجز، وإن اختلفا لم يجز التنازع، سواء اختلفا لفظاً، أومعنى، نحو: (ضربت زيداً وضربت عمراً) أومعنى فقط نحو(ثنيت العطاء[1] وسكبت الغطاء[2]) الأول: للنار، والثاني: للمكان وأجازه بعضهم في المختلفين معنى.

قوله: (فقد يكون في الفاعلية مثل ضربني وأكرمني زيد) ظاهر كلامه العموم في الفاعل، وسائر المرفوعات، والأظهر أن لا يجوز إلا في الفاعل، أومفعول مالم يسم فاعله، واسم كان وأخواتها، وأما المبتدأ والخبر واسم ما ولا المشبهتين بليس، وخبر لا التي لنفي الجنس، فلا يجوز.

قوله: (وفي المفعولية، مثاله: (ضربت وأكرمت زيداً) والظاهر هنا أيضا العموم، وليس كذلك، وإنما يجوز في المفعول المطلق، وبه، وفيه، وفي غيرهما لا يجوز، لضعف دلالة الفعل عليها، ولامتناع الإضمار في بعضها، كالحال والتمييز.

قوله: (وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين) وذلك حيث يطلبه العامل الأول فاعلاً، والثاني مفعولاً أوالعكس، مثاله: (ضربني وأكرمتُ زيداً) و(ضربتُ وأكرمني زيدٌ) و(مختلفين) حل من الفعلين في قوله: وإذا تنازع الفعلان.

قوله: (ويختار[3] البصريون إعمال الثاني، والكوفيون الأول) لا

(١) ينظر مادة (ثنى) لسان العرب ١/ ٥١٣.
(٢) ينظر مادة (سكب) لسان العرب ٣/ ٢٠٤٥.
(٣) في الكافية المحققة الفاء بدل الواو في قوله: (فيختار).

خلاف بينهم في جواز إعمال أيّ الفعلين شئت ؟ خلافاً للفراء في بعض المسائل، ولكن ما المختار ؟ فاختار البصريون[1] الثاني والكوفيون الأول[2] وبعض النحاة سوّى بين المذهبين، حجة البصريين السماع والقياس.

أما السماع، فآيات وأبيات أما الآيات فقوله تعالى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [3] فلوأعمل الأول لقال أفرغه، وقوله: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [4] فلوأعمل الأول لقال يفتيكم فيها في الكلالة. و﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾ [5] فلو أعمل الأول لقال: اقرؤوه.﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ [6] فلوأعمل الأول لقال: كذبوا بها بآياتنا و﴿تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ﴾[7] فلوأعمل الأول يستغفر لكم إلى رسول الله، إلى غير ذلك من الآيات، وأما الأبيات قوله:

---

(١) ينظر شرح المصنف ٢١، شرح الرضي ١ /٧٩، وشرح المفصل ١ /٧٧ وما بعدها، والإنصاف ١ /٨٣ وما بعدها مسألة ١٣ [القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع]، وينظر رأي الفراء في تذكرة النحاة ٣٤٤.

(٢) ينظر شرح المصنف ٢١ - ٢٢، وشرح الرضي ١ /٧٩.

(٣) الكهف ١٨ / ٩٦.

(٤) النساء ٤ / ١٧٦، وتمامها: ﴿يستفتونك قل الله يفتيكم..... والله بكل شيء عليم﴾.

الكلالة: مصدر من تكلله النسب أي أحاط به. والكلالة: من القرابة ما خلا الوالد والولد، قال الفراء: وهو في حديث جابر عند مسلم، فكل من مات ولا والد له ولا ولد فهو كلالة ورثته، وكل إرث ليس بوالد للميت ولا ولدٍ فهو كلالة موروثة، وهذا مشتق من جهة العربية موافق للتنزيل والسنة، ينظر اللسان مادة كلل، وتفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن٢/ ١٦٤٦ وما بعدها. وتفسير البحر المحيط ٣ / ٤٢٢.

(٥) الحاقة ٦٩ / ١٩ وتمامها: ﴿فأما من أوتي كتابه بيمينه فيقول هاؤم اقرؤوا كتابيه﴾.

(٦) التغابن ٦٤ / ١٠، وتمامها: ﴿أولئك أصحاب النار خالدين فيها وبئس المصير﴾.

(٧) المنافقون ٦٣ / ٥ وتمامها: ﴿وإذا قيل لهم تعالوا يستغفر لكم رسول الله لووا رؤوسهم ـ

[٧٩]........................ جرى فوقها واستشعرت لون منهب

بنصب لون، فلوأعمل الأول لرفعه، وأضمر المفعول في استشعرت، وقوله:

[٨٠] ولكنّ نِصْفا لوسَبَبْتُ وسبني

بنو عبد شمس من منافٍ وهاشم(٢)

ولو أعمل الأول لقال: سبوني بني عبد شمس، بنصب (بني)، وقوله:

[٨١] ولقد أرى تغنى به سيفانة

تُصْبي الحليمَ ومثلُها أصبه(٣)

ورأيتهم يصدون وهم مستكبرون﴾.

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لطفيل الغنوي كما في ديوانه ٢٣، وصدره:

وكُمْتاً مُدَمّاةً كأن متونها

ويروى جرت بدل جرى، وينظر الكتاب ١ /٧٧، وشرح أبيات سيبويه ١ /١٨٣، والمقتضب ٤ / ٧٥، والإنصاف ١ /٨٨، وشرح ابن يعيش ١ /٧٨، وأمالي ابن الحاجب ١ /٤٤٣، وشرح المصنف ٢١ - ٢٢، وتذكرة النحاة ٣٤٤.

وكمتاً: جمع كميت وهو لون ليس بأشقر ولا أدهم، وهي الحمرة لا إلى السواد، وهو مصغر.

الشاهد فيه قوله: (جرى فوقها واستشعرت لون مذهب) حيث تنازع عاملان ؛ وهما: جرى واستشعر معمولاً واحداً هو وقوله: (لون مذهب) وقد أعمل الشاعر الثاني ولو أعمل الأول لرفع (لون) لأنه يطلبه فاعلاً ورواية الرفع كما رواها الفراء لا تردُّ رواية الثقات بالنصب كما ذكره أبو حيان في التذكرة، ٣٤٥.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو الفرزدق في ديوانه ٢ / ٣٠٠، ١ وينظر: الكتاب ١ /٩٧، وشرح أبيات ١ / ١٩١، والمقتضب ٤ / ٧٤، وأساس البلاغة ٤٥٩، والإنصاف ١ /٨٧، وشرح المفصل ١ /٧٨، وتذكرة النحاة ٣٤٥، وقد روي في الديوان (ولكن عدلاً). ومعنى نصفاً أي عدلاً.

الشاهد فيه قوله: (لو سببت وسبني بنو عبد شمس)، حيث تنازع عاملان هما، قوله: سببت وسبني معمولاً واحداً هو بنو عبد شمس فأعمل الثاني فيه، وأعمل الأول في الضمير التاء، ولو أعمل الأول لقال: سبوني بني عبد شمس بنصب بني، وهذا يدل على أن إعمال العامل الثاني في باب التنازع جائز.

(٣) البيت من البحر الكامل وهو لوعلة الجرمي كما في شرح أبيات سيبويه ١ /٢٥٨ وله أو ـ

[و٢٣] سيفانه فلوأعمل الأول لنصبها وقوله:

[٨٢] قضى كل ذي دين فوفى غريمه[(١)] ـــــــــــــ

فلوأعمل الأول، كان الأحسن أن يقول: فوفاه ومعّنى هو[(٢)]، لأن الضمير في معنى خبر عن عزة، وقد جرى على ممطول فيجب إبرازه، لأنه جرى على غير مَنْ هوله والكوفيون[(٣)] يقولون حذف الضمير في (فوفى) اختصار، وأما عدم إبرازه في (معنى) فليس بوجوب إبرازه إذا التبس وأما القياس فلقربه، ولأن العرب قد اعتورته مع زوال المعنى فبالأولى مع بقائه، قالوا: (حُجر ضبٍ خربٍ)[(٤)].

[٨٣] ـــــــــــــ كبير أناس في بجادٍ مزمّل[(٥)]

لرجل من باهلة كما في الكتاب ١ / ٧٧، وينظر المقتضب ٤ / ٧٥، والأنصاف ١ / ٨٩. ويروى (نرى) بدل أرى.
الشاهد فيه قوله: (ولقد أرى تغنى به سيفانة) حيث تنازع عاملان معمولاً واحداً وهما أرى وتغنى والمعمول قوله (سيفانة) وأول العاملين يطلب مفعولاً والثاني يطلب فاعلاً وقد أعمل الشاعر العامل الثاني في هذا المعمول بدليل مجيئه مرفوعاً وهو سيفانه.

(١) سبق تخريجه برقم.........

(٢) ينظر الإنصاف١/ ٩٢ وقال: ولو أعمل الأول لوجب إظهار الضمير بعد (معّنى) فتقول: (وعزة ممطول معّنى هو غريمها).

(٣) ينظر الإنصاف١/ ٩٢.

(٤) ينظر الإنصاف٩٢/١ قال: (والذي يدل على أن للقرب أثراً أنه قد حملهم القرب والجوار حتى قالوا: (جحر ضبٍ خربٍ) فجروا خرب على ضبٍ وهو في الحقيقة صفة للحجر، لأن الضب لا يوصف بالخراب فهاهنا أولى) وهذا ما ذهب إليه الشارح. وتذكرة النحاة ٣٤٦.

(٥) البيت من البحر الطويل وهو لامرئ القيس في ديوانه ٢٥ وينظر تذكرة النحاة ٣٠٨ – ٣٤٦، ومغني اللبيب ٦٦٩.
وصدره:

كأن ثبيراً في عرانين وَبْلِهِ

الشاهد فيه قوله: مزمل: مجرور لمجاورته لـ (أناس) تقديراً لا لبجاد لتأخره عن مزّمل في ـ

فجرَّ خربٍ ومزمل لجواره لضبٍ وبجاد، وإن كان الخَـرَبُ صفـة لحجـر والمزمل صفةً كبير، ولأنك لوأعلمت الأول في العطـف، نحـو(قـام وقعـد زيد) لفصلت بين العامل والمعمول بأجنبي بلا ضـرورة، ولعطفـت علـى الشيء وقد بقيت منه بقية، وكلاهما خلاف الأصـل[1] وروى سـيبويه[2] أن إعمال الثاني هوالأكثر في كلام العرب.

وحجة الكوفيين القياس السماع.

أما القياس فلأن الأول أهم لسبقه قال:

[٨٤]........................ ——— ما الحـب إلا للحبيـب الأول[3]

اعتبر الأسبق عند اجتماع الشرط والقسم، ولأن إعمال الثاني يـؤدي إلى عود الضمير إلى غير مذكور، وأما السماع فقوله:

[٨٥]........................ ——— كفاني ولم أطلب قليل من المـال[4]

فلوأعمل الثاني نصب (قليل) قوله:

الرتبة وحقه الرفع لأنه نعت لكبير ولكن من أجل القرب والمجاورة جرَّ.

(١) ينظر شرح الرضي ١ /٧٩ وهذه العبارة منقولة بالنص من الرضي دون أن يعزوها الشـارح إليه (السطر١١) ١ /٧٩.

(٢) ينظـر الكتـاب ١ / ٧٦ ومـا بعدهـا، وتذكـرة النحـاة ٣٤٥ - ٣٤٨، وشـرح المفصـل ١ /٧٨ وما بعدها.

(٣) البيت من البحر البسيط وهو لأبي تمام في ديوانه ٤٦٣.

وصدره:

نقل فؤادك حيث شئت من الهـوى

والتمثيل فيه: (ما الحب إلا للحبيـب الأول) حيـث اسـتدل علـى أهميـة سـبق الأول. في الترتيب.

(٤) سبق تخريجه برقم ٧٧.

[٨٦]................ تُنخل فلستاكت به عودُ إسحل[1]

فلوأعمل الثاني لقل: (بعود إسحل، قوله:

[٨٧]................ سمعت ببينهم نَعَبَ الغرابا[2]

ولوأعمل الثاني لقل (الغرابُ) بالرفع.

وأجاب البصريون[3] عن حججهم، أما الإضمار فهوكثير في القرآن، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[4] في ضمير الشأن، و﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾[5] (وربَّ هو رجلاً) وأما (قليل من المال) فليس من التنازع، وأما (عود

---

(١) البيت من البحر الطويل وهو لعمرو بن ربيعة في ملحق ديوانه ٤٩٨، وصدر:

إذا هي لم تستك بعود أراكه

ونسب لطفيل الغنوي في ديوانه ٦٥ ولعمر أو لطفيل أو للمقنع الكندي وغيرهم. ينظر الكتاب ٨ ٧٨، وشرح أبيات سيبويه ١/١٨٨، وشرح المفصل ١/٧٩، وأمالي ابن الحاجب ١/٤٤٤، وشرح شواهد الإيضاح ٨٩ وشرح التسهيل السفر الأول ٢/٧٧٨، وهمع الهوامع ١/٦٦.

والشاهد فيه قوله: (تنخل) و (فاستاكت) حيث تنازع العامل الأول الفعل وهو (عود) حيث أعمل العامل الأول تنخل لو أعمل الثاني استاكت لقل بعود إسحل.

الإسحل هو: نبات يستعمل في الاستياك. تنخل: اختير مثل الأراك.

(٢) البيت من الوافر. وصدره:

ولما أن تحمل آل ليلى

وهو بلا نسبة في الإنصاف ١/٨٦.

والشاهد فيه قوله: (سمعت ببينهم نَعَبَ الغرابا) حيث تقدم عاملان، وهما سمعت ونَعَبَ وتأخر عنهما معمول واحد وهو (الغراب) والأول يطلبه مفعولاً لأنه استوفى فاعله، والثاني يطلبه فاعلا لأنه فعل لازم لم يستوفِ فاعله ظاهراً، ولذلك أعمل الأول فنصبه مفعولاً ولو أعمل الثاني لرفعه فاعلاً كما ذكر الشارح.

(٣) ينظر رأي البصريين في الإنصاف ١/٨٧ وما بعدها.

(٤) الإخلاص ١١٢/١.

(٥) الحج ٢٢/٤٦ وتمامها: ﴿أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها أو آذان يسمعون بها فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور﴾. ولكن لا تعمى أبصار العيون، لأنها ثابتة للكفار بل تعمى بصائرهم.

إسحل)، فلانكسار البيت، وأما (نَعَبَ الغرابُ) فللقافية، وإذا أردت معرفة التنازعِ في جميع أقسام الأفعال السبعة، وهي اللازم والمتعدي بحرف والمتعدي تارةً بنفسه وتارة بحرف، والمتعدى إلى واحد، والمتعدي إلى اثنين، الثاني غير الأول، والمتعدي إلى اثنين الثاني هوالأول، والمتعدي إلى ثلاثة إذا اجتمعت شروطه الستة التي ذكرنا.

قوله: (**فإن أعملت الثاني**) بدأ بكلام البصريين[1] كما كان هوالمختار. قوله: (**أضمرت الفاعل في الأول على وفق الظاهر**) المراد بالتنازع، عند إرادة النطق بالعامل على معمول واحدٍ وأما بعد النطق والإضمار للملغى، فإطلاق التنازع فيه مجازٌ وحاصله أنّ العاملين إذا استدعيا فاعلاً، أوالأول منهما أضمرته في الأول على وفق الظاهر في الأفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، وهي مسألة الخلاف بين الجمهور والكسائي والفراء[2] وإن استدعيا مفعولاً، أوالأول منهما حذفته بلا خلاف، ولأنك لوأضمرته لعاد إلى غير مذكور، وجواز حذفه بخلاف الفاعل، فإنه لا يجوز حذفه، فارتكبوا الإضمار قبلً الذكر، فنقول في اللازم (قام وقعد زيد) (قاما وقعد الزيدان) (قاموا وقد الزيدون)، (قامت وقعدت هند) (قامتا وقعدت الهندان) (قمن وقعدت الهندات) ونقول في المتعدي بحرف إذا استدعيا فاعلاً (مر وسار بي زيد) (مرا وسار بي الزيدان) (مروا وسار بي الزيدون) (مرّت وسارت بي هند) (مرتا وسارت بي الهندان) مَرَرن وسارت بي الهندات) وكذلك تفعل إذا

(١) ينظر شرح الرضي ١ / ٧٩، والإنصاف ١ / ٨١ وما بعدها، وينظر شرح المفصل ١ / ٧٩.

(٢) ينظر تذكرة النحاة ٣٤٥ وما بعدها، والإنصاف ١ / ٩٢ وما بعدها.

استدعيا الأول فاعلاً [ظ٢٣] ومفعولاً نحو(مرّ وسرت بزيد). والكسائي يحذف هرباً من الإضمار قبل الذكر[(١)]، والفراء يظهره[(٢)] ولا يحذف، ولا يضمر، ويخرج من باب التنازع، وإن استدعيا مفعولاً حذفت اتفاقاً تقول: (مررت وسرت بزيد)، (مررت وسرت بالزيدين)، (مررت وسرت بالزيدين)، (مررت وسرت بهند)، (مررت وسرت بالهندين)، (مررت وسرت بالهندات) وكذلك إذا استدعى الأول مفعولاً والثاني فاعلاً، نحو(مررت وسار بي زيد) ولا يجوز الإضمار، لأنه فضلة يعود إلى غير مذكور، وأما المتعدي تارة بنفسه، وتارة بحرف، فإن استعملت العاملين جميعاً بحرف جر كانا من المتعدي بحرف، وإن استعملتا بغير حرف، كانا من المتعدي إلى واحد فإن استعمل أحدهما بحرف، والآخر بغير حرف، فإن قدمت الذي بحرف، فإن استدعيا فاعلاً أضمرته على الخلاف، تقول: (شكر لي ورجّعه زيدٌ)، (شكرا لي ورجّعه الزيدان)، (شكروا لي ورجعه الزيدون)، (شكرت لي ورجعته هند) (شكرتا لي ورجعته الهندان)، (شكرن لي ورجّعته الهنداتُ)، وكذلك تفعل إذا استدعى الأول منهما فاعلاً نحو: (شكر له ورجعت زيداً)، وإن استدعيا مفعولين حذفت الإضمار نحو(شكرت له ورجعت زيداً) فتقول: (شكرت ورجعت زيداً)، (شكرن ورجعت الزيدين)، (شكرت ورجعت الزيدين)، (شكرن ورجعت هند)، (شكرت ورجعت الهندان) (شكرت ورجعت الهندات)، وكذلك يجب الحذف إذا استدعى الأول مفعولاً والثاني فاعلاً، نحو:

(١) ينظر شرح الرضي ١/ ٧٩، وشرح المصنف ٢١.
(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٩٩ وما بعدها، وشرح الرضي ١/ ٧٩ - ٨٠، وشرح المفصل ١/ ٧٩.

(شكرت له ورجعه زيد) وإن قدمت المتعدي بنفسه فإن استدعيا فاعلاً أضمرت على الخلاف، تقول: (شكرني ورجع إليّ زيد) (شكراني ورجع إلى الزيدان) (شكروني ورجع إليّ الزيدون) (شَكَرَتْني ورجعت إلى هند) (شكرتاني ورجعت إليّ الهندان) (شَكَرْنَني ورجعت إلى الهندات) وكذلك نفعل إذا استدعى الأول منهما فاعلاً والثاني مفعولاً، نحو: (شكرني ورجعت إلى زيد) وإذا استدعيا مفعولاً حذفت اتفاقاً، نقول (شكرت ورجعت إلى زيد) (شكرت ورجعت إلى الزيدين) (شكرت ورجعت إلى الزيدين) (شكرت ورجعت إلى هند) (شكرت ورجعت إلى الهندين) (شكرت ورجعت إلى الهندات) وكذلك نفعل إذا استدعى الأول مفعولاً والثاني فاعلاً نحو(شكرت ورجع إلى زيد) ونقوله في المتعدي إلى واحد، وهي مسألة الكتاب[1]، إن استدعيا فاعلاً أضمرته على وفق الظاهر، تقول: (ضربني وأكرمني زيد)، (ضرباني وأكرمني الزيدان)، (ضربوني وأكرمني الزيدون)، (ضَرَبَتْني وأكْرَمَتْني هندٌ)، (ضَرَبَتاني وأكْرَمتني الهندان)، (ضَرَبْنني وأكرمني الهندات)[2] وكذلك نفعل إذا استدعى الأول فاعلاً، والثاني مفعولاً نحو: (ضَرَبَني وأكْرَمتُ زيداً).

قوله: (دون الحذف) أي لا تُحذفُ بل تُضْمَرُ كما مثلنا، لأن حذف الفاعل لا يجوز.

قوله: (خلافاً للكسائي) يعني، فإنه يحذف الفاعل هرباً من الإضمار

---

(١) والمقصود مسألة الكتاب عند سيبويه في باب التنازع، ينظر الكتاب ١/٧٣ وما بعدها.

(٢) هذه الأمثلة هي نفسها عند الرضي، ينظر ١/٧٩، وشرح المصنف ١، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/١٦٣.

قبل الذكر، والفرق بين الحذف والإضمار يظهر في التثنية، والجمع والتأنيث، تقول على الحذف: (ضربني وأكرمني الزيدان)، (ضربني وأكرمني الزيدون)، (ضربتني وأكرمتني هند)، (ضربتني وأكرمتني الهندان)، (ضربنني وأكرمنني الهندات) والذي هرب إليه أشنع مما فرّ منه، لأن الذي فرّ منه وقد جاء بعده ما يفسره[1].

قوله: (وجاز خلافاً للفراء) أي جاز إضمار الفاعل في الأول خلافاً للفراء[2]، فلم يُجِزْ الإضمار قبل الذكر كما [و٢٤] فعل البصريون[3] لعوده إلى غير مذكور، ولا الحذف كما فعل الكسائي، لأنه حذف الفاعل لا يجوز، بل أوجب، إما إعمال الأول والإضمار في الثاني، والإظهار في الفاعل الأول يخرجه عن باب التنازع، وتقول (ضربني زيد)، (وضربت زيداً) هذه حكاية المصنف، وحكى السيد شرف الدين أبوقاسم بن محمد نجم الدين[4] أن الفراء يجيز الإضمار بأن يؤخر ضمير الفاعل الأول مفصولاً بعد الظاهر، فتقول (ضربني وضربت زيداً) وهو[5]، وهما، وهم، وهي، وهن، في التثنية، والجمع، والمؤنث، وحكى ابن مالك ذلك عنه في

(١) ينظر شرح الرضي ١/ ٧٩، والعبارة منقولة عن الرضي دون إسناد إليه.
(٢) ينظر شرح المفصل ١/ ٧٩، وشرح المصنف ٢١.
(٣) ينظر الإنصاف ١/ ٤٤٤.
(٤) هو شرف الدين إسماعيل بن أبي بكر بن عبد الله بن محمد اليمني الإمام شرف الدين بن المقري توفي سنة ٨٣٧هـ ينظر ترجمته في بغية الوعاة ١/ ٤٤٤.
(٥) ينظر تذكرة النحاة لأبي حيان، ٣٤٥، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢/ ٧٧٩ - ٧٨٠.

المختلفين فاعلية ومفعولية، دون المتفقين، وهما اللــذان يقتضيــان فــاعلاً، فإنه يجيز فيهما أن يرفع الظاهر بعدهما جميعاً، ويجيز معمولاً بين عــاملين، وقد أبطلت أقواله الثلاثة ؛ الأول: بما ورد من نحو قوله:

[٨٨] وكمتــا مدمّــة كــأن متونهــا
جرى فوقها واستشعرت لون مُذْهَــبِ[١]

بنصب لون، فإنّ (جرى) و(استشعرت) تنازعا (لون) مذهب، و(جرى) يقتضي الرفــع، و(استشــعرت) يقتضـي النصــب، فــأعمل (استشــعرت) وأضمر الفاعل في (جـرى) وحكـى بعضهـم عنـه جـواز الإضمـار قبـل الذكر[٢]، كالبصريين، لكنــه يقتصـر علـى السـماع، وكذلـك نفعـل إذا استدعى الأول فاعلاً، والثاني مفعولاً، نحو: (ضربني وأكرمت زيداً).

قوله: (**وحذفت المفعول إن استغني عنه**) يعني إذا استدعى العـاملان مفعولاً نحو: (ضربت وأكرمت زيداً) أوالأول منهما، نحو(ضربتُ وأكرمني زيداً)، (ضربتُ وأكرمتُ الزيدَيْن)، (ضربُت وأكرمتُ الزيدين) (ضربـتُ وأكرمتُ هنداً) (ضربتُ وأكرمتُ الهندين)، (ضربتُ وأكرمتُ الهنداتِ).

قوله: (**وإلا ظهرا**)[٣] وذلك حيث لا يستغني عنه وهوحيث يلتبس[٤]،

(١) سبق تخريجه برقم ٧٩.

(٢) ينظر شرح المصنف ٢٢، وشرح الرضي ١ / ٨٠.

(٣) في الكافية المحققة (أظهرت) بدل ظَهَرَ.

(٤) قال ابن الحاجب في شرح الكافية ٢٢: (حسبي وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا، أظهرت منطلقين لتعذر الإضمار لأنك لو أضمرتـه مفـرداً لم يسـتقم، لأنـه مفعـول ثـان لحسـبتهما فيجب أن يكون مثنى ولو أضمرته مثنى لم يستقم، لأنه عائد على منطلقاً. وضمير المفرد لا ـ

أوحيث يكون العاملان من أفعال المبتدأ وتقول في المتعدي إلى اثنين الثاني غير الأول، إذا اقتضى العاملان فاعلاً (أعطاني جبةً وكساني زيدٌ جبةً)، (أعطياني جبةً وكساني الزيدان جبةً)، (أعطوني جبةً وكساني الزيدون جبةً)، (أعطتني جبةً وكستني هندٌ جبةً)، (أعطتاني جبةً وكساني الهندان جبةً)، (أعطيتني جبةً وكساني الهنداتُ جبةً) وكذلك تضمر إذا اقتضى الأول فاعلاً والثاني مفعولاً، نحو: (أعطاني جبةً، وكسوت زيداً جبةً) والخلاف ما تقدم، وإن اقتضى مفعولين حذفت نقول (أعطيت وكسوت زيداً)، (أعطيت وكسوت الزيدين جبةً)، (أعطيت وكسوت هنداً جبةً)، (أعطيت وكسوت الهندين جبةً) (أعطيتُ وكسوتُ الهنداتِ جبةً) بلا خلاف، ونقول في المتعدي إلى اثنين، وكذلك تحذف إذا اقتضى الأول مفعولاً والثاني فاعلاً نحو(أعطيت وكساني زيد جبةً) بلا خلاف[1]، ونقول في المتعدي إلى اثنين الثاني هوالأول، إذا اقتضى العاملان فاعلين نحو(علمني قائماً، ورآني زيد قائماً) (علماني قائماً، ورآني الزيدان قائماً) (علموني قائماً، ورآني الزيدون قائماً) (علمتني قائماً، ورأتني هندٌ قائماً) (علمتاني قائماً، ورأتني الهندان قائماً) (علمتني قائماً، ورأتني الهندات قائماً) على الخلاف في الإضمار، وكذلك إذا اقتضى الأول فاعلاً والثاني مفعولاً نحو(علمني قائماً ورأيت زيداً قائماً) وإن اقتضينا مفعولين، أوالأول منهما، فـاختلف في ذلك، فمذهب المبرد[2]، وجماعة، واختاره [ظ٢٤] المصنف[3] إلى إظهار المعمول ويخرج عن باب التنازع فتقول:

يكون مثنى فلما امتنع الإضمار وجب الإظهار).

(١) ينظر شرح الرضي ١ / ٨١.

(٢) ينظر رأي المبرد في المقتضب ٤ / ٧٥.

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٢.

(علمت زيداً منطلقاً) و(رأيت زيداً منطلقاً) لأنك إن أضمرت عاد إلى غير مذكور، وهومفعول فضلة، وإن حَذْفت حذفت أحد مفعولي علمت، وذلك لا يجوز، وقال بعضهم: يجوز الإضمار، لأنه إذا امتنع حذف مفعول علمت صار كالفاعل، فكما أن الفاعل يضمر قبل الذكر ولا يحذف، كذلك هذا، وقال بعضهم إنه يضمر ويؤخر وراء الظاهر، فنقول: (علمت زيداً ورأيت عمراً منطلقاً) وقال ابن عصفور[1] وجماعة: إنه يحذف الظاهر الأول كـ(باب أعطيت) لأنه قد ورد في القرآن والشعر، قال تعالى ﴿ولا يحسبن [بالياء] الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم﴾[2] أي بخلهم هوخيراً لهم فحذوف الأول من مفعولي حسبت وقوله:

[٨٩] إني ضمنت لمن أتاني ما جنى
وأتى وكانَ وكنتُ غيرَ غدور[3]

وقال ابن الحاجب:[4] غير غدور خبر عنهما معاً ولا حذف، لأنه يطلق

(١) ينظر رأي ابن عصفور في الهمع ٢ / ٢٢٥ - ٢٢٦.

(٢) آل عمران ٣ / ١٨٠ وهي بتمامها: (بل هو شر لهم سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة ولله ميراث السماوات والأرض والله بما تعملون خبير) وقد زاد الناسخ لفظة (بالياء) بعد قوله تعالى: (ولا يحسبنّ) مشيراً إلى قراءة من قرأ بها من القراء وهم السبعة ما عدا حمزة. ينظر حجة القراءات ابن زنجلة ١٧٣، وإعراب القرآن للنحاس ١ / ٤٢٠، والبحر ٣ / ١٣٣.

(٣) البيت من الكامل وهو للفرزدق كما في الإنصاف ١ / ٩٥، وليس في ديوانه، ينظر الكتاب ١ / ٧٦، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٢٢٦، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ١٦٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٦١٢، واللسان مادة (قعد) ٥ / ٣٦٨٧.
الشاهد فيه قوله: (وكنت غير غدور) حيث أنه أخبر عن أحدهما واكتفى بالخبر عنه عن الخبر عن الآخر لاتفاق خبريهما في المعنى، وتقديره: فكان غير غدور وكنت غير غدور فاكتفى بالخبر عن الثاني عن الخبر عن الأول.

(٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١ / ١٦٨.

على الواحد والجمع كـ(عدو) و(صديق)، قال صاحب البرود: هذا منه وهم، لأنه يلزمه أشنع مما فرّ عنه، وهوعمل عاملين في معمول واحد.

هذا الكلام إذا تنازع أحد المفعولين، فإن تنازعهما جميعاً حذفتهما بلا خلاف. وأما المتعدي إلى ثلاثة، فإن تنازعا فاعلاً أضمرته على الخلاف، تقول: (أعلمني عمراً قائماً) و(أنبأني زيدٌ عمراً قائماً) و(أعلماني عمراً قائماً) و(أنبأني الزيدان عمراً قائما) (أعلموني عمراً قائماً) (أنبأني الزيدون عمراً قائما) (أعلمتني عمراً قائما) و(أنبأتني هندٌ عمراً قائما) (أعلمتاني عمراً قائماً) و(أنبأتاني الهندان عمراً قائماً) (أعلمتني عمراً قائماً) و(أنبأتني الهندات عمراً قائماً) وكذلك إذا استدعي الأول فاعلاً، والثاني مفعولاً، نحو(أعلمني عمراً قائما) و(أنبأت زيداً عمراً قائما) وإن تنازعا مفعولاً، فإن تنازع المفاعيل الثلاثة كلها، أوالمفعول الأول وحده، أوالثانيين جميعاً حذفت بلا خلاف، وإن تنازعا أحد المفعولين الأخيرين فالخلاف فيه، كالخلاف في أحد مفعولي (علمت).

قوله: (وإن أعملت الأول، وأضمرت الفاعل في الثاني والمفعول على المختار) يعني إذا أضمرت الأول على ما اختاره الكوفيون[1]، فإن اقتضى الثاني فاعلاً أضمرته اتفاقاً، لأنه يعود إلى متقدم رتبة، ما لم يمنع مانعٌ، كالعائد المتصل بالمعمول على ما تقدم، وإن اقتضى مفعولاً، فالأجود الإضمار، لأنه يعود إلى متقدم رتبة، ويجوز حذفه، لأنه مفعول فضلة، فتقول في اللازم: (قام وقعد زيد) (قام وقعدا الزيدان) (قام وقعدوا الزيدون) (قامت وقعدت هند) (قامت وقعدتا الهندان) (قامت وقعدن

(١) ينظر شرح الرضي ١ / ٨٠.

الهندات) وفي المتعدي بحرف إذا اقتضى فاعلاً، (مرّ وسار بي زيدٌ) (مرّ وسارا بي الزيدان) (مرّ وساروا بي الزيدون) (مرت وسارت بي هند) (مرت وسارتا بي الهندن) (مرت وسرن بي الهندات) وكذلك يجب الإضمار إذا اقتضى الثاني فاعلاً نحو(مررت وسار بي بزيد) (مررت وسارا بي بالزيدين) (مررت وساروا بي بالزيدين) (مررت وسارت بي بهند) (مررت وسارتا بي بالهندين) (مررت وسرن بي بالهندات) وإن اقضى الأول والثاني منهما مفعولين جاز الإضمار والحذف، والإضمار أجود، تقول: (مررت وسرت به بزيد) (مررت [و٢٥] وسرت بهما بالزيدَيْنِ) (مررت وسرت بهم بالزيدِيْنَ) (مررت وسرت بهما بهند) (مررت وسرت بهما بالهندين) (مررت وسرت بهن بالهندات) ونقول في الحذف: (مررت وسرت بزيدٍ) (مررت وسرت بالزيدين) إلى آخرها، وعلى قياس ذلك تفعل بالمتعدي تارة بنفسه وتارة بحرف، والمتعدي إلى واحد، إن اقتضى العاملان فاعلين أوالثاني وجب الإضمار في الثاني، وإن اقتضى مفعولين أوالثاني جاز الحذف والإضمار، والإضمار أجود، ونقول في المتعدي إلى اثنين، الثاني غير الأول، إذا اقتضى فاعلاً (أعطاني وكساني جبة زيدٌ جبةً) (أعطاني وكساني جبة الزيدان جبة) (أعطاني وكسوني جبةً الزيدون جبةً) وكذلك في المؤنث، وكذلك يجب الإضمار إذا اقتضى الثاني وحده فاعلاً، نحو: (أعطيت وكساني جبة زيداً جبة) (أعطيت وكسياني جبة الزيدين جبة) (أعطيت وكسوني جبة الزيدين جبة) إلى آخرها، وإن اقتضيا مفعولين جاز الحذف والإضمار، والإضمار أجود، تقول (أعطيت وكسوته إياها زيداً جبةً) (أعطيت وكسوتهما إياهما الزيدَيْنِ جبةً) (أعطيت وكسوتهم إياهم الزيدِيْنَ جبةً) وكذلك في

المؤنث، وكذلك إذا اقتضى الثاني مفعولاً، نحو: (أعطاني وكسوته إياها زيداً جبة) إلى آخرها، وإن شئت حذفت، فقلت (أعطيت وكسوت زيداً جبةً) (أعطيت وكسوت الزيدَيْنِ جبةً) (أعطيت وكسوت الزيدِيْنَ جبةً) وكذلك المؤنث، وأما المتعدي إلى اثنين الثاني هوالأول، فإن تنازع العاملان المفعولين معاً، كان مثل باب (أعطيت) يجوز الحذف والإضمار والإضمار أجود، وإن تنازع أحدهما، أو فاعلاً وجب الإضمار ولم يجز الحذف، وإنما جاز التنازع في باب (علمت) مع إعمال الأول دون الثاني، لأنه قد عاد إلى مذكور، وأما المتعدي إلى ثلاثة[1] فإن تنازع العاملان المفعولات كلها، أوالأول وحده، أو الآخَرَيْنِ معاً، جاز الحذف والإضمار، والإضمار أجود، وإن تنازعا فاعلاً، أوأحدَ المفعولين الآخرين، وجب الإضمار، لأن الفاعل وأحد مفعولي (علمت) لا يجوز حذفه، فتقول على تنازعهما للمفعولات كلها، (أعلمتُ وأنبأته إياه إياهُ زيداً قائماً) (أعلمت وأنبأتهما إياهما إياهما الزيدَيْنِ العَمرَيْن قائمَيْن) (أنبأ وأعلمت وأنبأتهم إياهم إياهم الزيدِيْنَ العمرِيْنَ قائمِيْن) وكذلكَ في المؤنث، وإن حذفتها، قلتَ: (أعلمتُ وأنبأتُ زيداً عمراً قائماً) (أعلمت وأنبأت الزيدَيْنِ العمرَيْنِ قائمَيْن) (أعلمت وأنبأت الزيدِيْنَ العمرِيْنَ قائمِيْنَ) وكذلكَ في المؤنث، وإذا كان أحد الضمائر أعرف جاز الاتصال والانفصال نحو: (أعلمت وأعلمينه إياه زيداً عمراً قائماً)[2].

قوله: (إلا أن يمنع مانع فتظهر) يعني إلا أن يمنع مانع من الحذف والإضمار، فإنه يجب ظهوره، ويخرج عن باب التنازع وذلك حيث يتصل

(١) ينظر تذكرة النحاة ٣٥٥، وشرح الرضي ١ / ٨٢.

(٢) ينظر تذكرة النحاة ٣٥٥.

بالمفعول عائد يعود إلى مبتدأ كما تقدم. وحيث يختلف المفسَّر والمفسِّر في أفعال المبتدأ أوالخبر نحو(حسبتني وحسبتهما منطلقَيْنِ الزيدان منطلقاً) ووجه المنع أنك إذا أعملت الأول أضمرت موضع (منطلقين) فإن أضمرته مفرداً لم يصح لأنه يأتي (مفعولاً)[1] لـ(حسبتهما) فإن أضمرته مثنى لم يصح لأنه عائد على منطلقاً)، وضمير المفرد لا يكون مثنى وإن حذفته فمفعولي (عَلِمْتُ) لا يجوز حذف [ظ٢٥] أحدهما، فلم يبق إلا أن يُظهر[2]، ويخرج عن باب التنازع، وكذا في باب (كان) و(وكنت قائماً الزيدان قائمين) وأجاز ركن الدين[3] ونجم الدين[4] وغيرهما في المختلفين، وقالوا: إن الأول والثاني تنازعا اسم فاعل القيام والانطلاق من غير نظر إلى كونه مفرداً أومثنى، والإفراد إنما لزم من أنه أعمل فيه الأول ولوأعمل فيه الثاني لزم التثنية وليس تجب المطابقة بين الضميروالمعود إليه إلا إذا وقع لبس، فإما إذا لم يقع لبس لم تجب المطابقة[5] قال تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [6]. وقال تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً﴾ [7] وقبلها: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَاءً﴾ والضمير للأولاد حملاً على المعنى المقصود وقوله:

---

(١) في الأصل (مفعولي).

(٢) ينظر شرح المصنف ٢٢.

(٣) ينظر رأي ركن الدين في الوافية في شرح الكافية ٥٠.

(٤) ينظر شرح الرضي ٨١/٨.

(٥) ينظر شرح الرضي ٨١/٨.

(٦) يونس ١٠/ ٤٢، وتمامها: ﴿أفأنت تسمع الصم ولو كانوا لا يعقلون﴾.

(٧) سورة النساء ٤/ ١١ وهي آية الميراث وهي: (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين، فإن كن نساءً فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وإن كانت واحدةً فلها النصف.....).

[٩٠] تعشَّ فإن عاهدتني لا تخونني
نكنْ مثلَ مَنْ يا ذئبُ يصطحبان[١]

فعلى هذا، يجوز التنازع في المختلفين، إفراداً، وتثنيةً، وجمعاً وتذكيراً، وتأنيثاً، فتقول: (حسبتني وحسبتهما إياهما الزيدان منطلقاً) و(حسبت وحسباني إياه الزيدَيْنِ منطلقَيْن) و(حسبتُ وحسبتني إياه هندٌ منطلقةً) و(حسبتنى وحسبتهما إياها هندَ قائماً) و(حسبني وحسبتهم إياهم الزيدون منطلقاً)[٢] هذا على إعمال الأول، كذلك يجوز على إعمال الثاني، في قول من أجاز التنازع في أفعال المبتدأ والخبر[٣].

قوله: (وقول امرئ القيس):

[٩١] ولو أنما أسعى لأدنى معيشةٍ
كفاني ولم أطلب قليلاً من المال[٤]

ليس منه لفساد المعنى) يعني أن الكوفيين[٥]، احتجوا على إعمال الأول مع أنه حذف ضمير المعمول من الثاني وهو ضعيفه إلا أنه

---

(١) البيت من الطويل وهو للفرزدق في ديوانه ٣٢٩/٢، وينظر الكتاب٤١٦/٢، وشرح أبيات سيبويه ٨٤/٢، والخصائص ٤٢٢/٢، وشرح ابن يعيش١٣٢/٢، ومغني اللبيب ٥٢٩، وشرح شواهد المغني ٥٣٦/٢، واللسان مادة (منن) ٤٢٨٠/٦، ويروى فيه تعالى بدل تعش.
والشاهد فيه قوله: (يصطحبان) ثنّىَ حملاً على معنى (مَنْ) لأنها كناية عن اثنين وقد فَصَّلَ بين (مَنْ) وصلتها بالنداء وقد توضع مَنْ للتثنية وذلك قليل كما قال ابن جني في الخصائص ٢ / ٤٣٢.

(٢) ينظر الرضي ١ / ٨١.

(٣) أي الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولات الثاني والثالث أصلهما مبتدأ وخبر كـ (أعلم وأنبأ) وما في معناها. وممّن جوز التنازع في باب الثلاثة المازني وجماعة كما حكى ذلك أبو حيان في التذكرة ٣٥٥ وما بعدها ومن منع ذلك الجرمي وجماعة ينظر المرجع نفسه.

(٤) سبق تخريجه برقم ٨٥.

(٥) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١ /١٦٩.

أفصح[1]، فأجاب البصريون[2] بأنه ليس من التنازع لفساد المعنى، لأنا لووجهنا الفعل إلى شيء واحد لفسد المعنى، لأن لوتدل على امتناع الشيء لامتناع غيره، فإذا كان بعدها مثبت كان منفياً في المعنى، وإن كان منفياً كان مثبتاً في المعنى لأنها تدل على امتناعه، وامتناع النفي إثبات، فقوله (لوأنما أسعى لأدنى معيشة) بمعنى ما سعيت لأدنى معيشة لأن (لو) دخلت على إنما أسعى، وهومثبت، وقوله: (ولم أطلب) بمعنى طلبت قليلاً من المال) لأن الواوعاطفة لـ(لم) على (لو) وهي للنفي، وإذا دخلت (لو) على ما كان إثباتاً، فيصير الكلام: (ما سعيت لأدنى معيشة، وطلبت قليلاً من المال) والمعلوم أن من سعى لأدنى معيشة فقد طلب قليلاً من المال، فيصير الكلام منفياً مثبتاً في حالة واحدة وهولا يصح، فإذا أدى إلى ذلك خرج عن باب التنازع، وقدر لقوله: (ولم أطلب) مفعولاً آخر تقديره: ملكا، أومجداً، يدلّ عليه البيت الثاني:

[٩٢] ولكنما أسعى لمجد مؤثل

وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي[3]

وقال بعضهم: يقدر (ولم أطلب الكثير) وقيل يقدر (ولم أطلب قليلاً

(١) ينظر شرح المصنف ٢٢، وتذكرة النحاة ٣٤١.

(٢) ينظر المصادر السابقة.

(٣) البيت من البحر الطويل وهو لامرئ القيس كما في ديوانه ٣٩، وينظر شرح أبيات سيبويه ١ / ٣٧، وشرح شواهد الإيضاح ٩٢، والإنصاف ١ / ٨٤، والإيضاح في شرح المفصل ٧٠/١، والرضي ١ / ٨٢، ورصف المباني ٣٨٥، ومغني اللبيب ٣٣٨، وشرح شواهد المغني ٣٤٢/١، وتذكرة النحاة ٣٤٠، والهمع ٢ / ١٩٠.

والشاهد جاء تفسيراً لغاية الشاعر من البيت الذي سبقه قال أبو حيان: (لأنه يكون قد نفى السعي لأدنى معيشة وأثبت طلب الملك وهذا معنى مستقيم ويؤكد أن المطلوب عنده الملك).

من المال) لدلالة الظاهر عليه، ولأنه أبلغ، إذا نفي القليل يدخل فيه نفي كثير[1] وهومثل: (نِعْمَ العبدُ صهيبٌ لولم يخـفِ اللهَ لم يعصه)[2] وجعله الفارسي[3] وجماعة من التنازع، قالوا والواوفي (ولم أطلب) يجعلها الكوفيون للحال، لأنها إذا كانت للحال استقام توجد الفعل إلى قليل من المال، ولم يلزم منه تناقض، لأن الحال غير داخل في الجواب، فلا يلزم ثبوت الطلب، ويصير المعنى: كفاني قليل من المال عندي، ولم أطلب قليلاً من المال من أحد، فلا تناقض، لأن القليل الكافي غير القليل الذي لم يطلب. [و٢٦] فيدخل في التنازع على الخلاف، وفي نحو(كان زيدٌ قائماً، وكان عمرو قائماً)[4].

(١) ينظر مغني اللبيب ٦٦١ حيث نقل ابن هشام رأي الفارسي والكوفيين، ونقل أبو حيان في التذكرة رأي الفارسي والمبرد في أن هذا البيت (ولم أطلب قليلاً من المال) من باب التنازع ينظر التذكرة ٣٤١.

(٢) وهو قول عمر رضي الله عنه كما نقل ذلك ابن هشام في المغني ٣٣٨.
وصهيب بن سنان بن مالك ت ٣٨هـ صحابي عربي جليل أسره الروم صغيراً فعُرِف بالرومي، شهد بدراً وأحداً وغيرهما من المواقع وهو الذي نزل به قوله تعالى: على ما ذكره القرطبي في تفسيره الجامع لأحكام القرآن عند تفسير الآية ٢٠٧ من سورة البقرة وهي (ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضات الله والله رؤوف بالعباد) وهذا القول لم يثبت عن عمر ولا عن النبي صلى الله عليه وسلم وينظر لهذا القول: شرح التسهيل السفر الأول تكملة ٢ / ١٠٥٧ ورصف المباني ٣٦٠، والنهاية في غريب الحديث والأثر ٢ / ٨٨.

(٣) ينظر رأي الفارسي في المقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٣٤٣ وما بعدها.

(٤) ينظر مغني اللبيب ٦٦٠ وما بعدها، وشرح الرضي ١ / ٨٢، والإنصاف ١ / ٩٣ وتذكرة النحاة ٣٤١.

نائب الفاعل

قوله: (**مفعول ما لم يسم فاعله**) لما أخرجه الشيخ عن الفاعل بقوله: (على جهة قيامه به) وجب أن يتكلم عليه مستقلاً.

فقوله: (كل مفعول حُذِف فاعله) جنس، وخرج الحال والتمييز والاستثناء، فإنها مشبهة، وليست مفعولة، قاله ركن الدين:[1] قوله: (وأقيم هومقامه) أي وأقيم المفعول مقام الفاعل، يحترز من أن يبقى على ما كان عليه، كـ(ضربت زيداً) ومن أن لا يكون له مفعول، كاللازم على الخلاف.

وحذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه يكون لأحد أمور خمسة: إما للاختصار، أولعدم العلم به، أوللإيهام والإبهام، إما لجلالته، أو لخساسته، أو لخوفٍ من تبعته أوبغضاً له أوغيرة عليه[2]، قال:

[٩٣] وإيــاك ذكــرَ العامريــةِ إنــني
أغــار عليهــا مــن فــم المتكلــم[3]

(١) ينظر الوافية في شرح الكافية لركن الدين الاستربادي ٥٧.

(٢) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢/٧١٣ - ٧١٤، وينظر لتفصيل هذه الأمور التي ذكرها الشارح شرح المفصل ٧/٦٩ - ٧٠، والهمع ٢/٢٦٢ وما بعدها.

(٣) لم أقف له على قائل أو مصدر.

أولكونه معلوماً كخلق الخلق، أولتقويم السجع[1] نحو: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[2].

قوله: (وشرطه أن تغير صيغة الفعل إلى فُعِلَ يُفْعَلُ) فقوله: (فُعِلَ) كناية عن الماضي في ضم أوله وكسر ما قبل آخره، و(يفعل) كناية عن المضارع في ضم أوله وفتح ما قبل آخره، وسيأتي تفصيله في بابه.

قوله: (ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت)[3] حاصله أن الفعل إن كان لازماً، نحوقام زيد، وباب (كان) وأخواتها، فالأكثرون لا يجيزون بناءه للمفعول، لعدم ما يقوم مقام الفاعل، وأجازه بعضهم، قال الفراء:[4] لا فاعل له كالمصدر، وقال الكسائي:[5] فيه ضمير مجهول قائم مقام الفاعل، وإنما كان مجهولاً لأنه يحتمل أن يراد أحد ما يدل عليه الفعل من مصدر، أوظرف مكان أوزمان، ولم تدل قرينة تدل على تعيينه وقال بعضهم: فيه ضمير للمصدر، ومنه ما لا يصح فيه قيداً، إنما لا تصح إقامته، لأن ما عدا ما ذكر تصح إقامته، فقال: ولا يقع المفعول الثاني من باب (علمت).

---

(١) في شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٧١٢: أو إلى إصلاح النظم إذ لا يقال للقرآن سجع، وجاءت العبارة في الهمع: وإصلاح السجع نحو (مَنْ طابت سريرته حمدت سيرته) ويكون في غير القرآن، ينظر الهمع ٢ / ٢٦٣.

(٢) الليل ٩٢ / ١٩ - ٢٠.

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٢، وشرح الرضي ١ / ٨٣.

(٤) ينظر الهمع ٢ / ٢٧٠.

(٥) ينظر رأي الكسائي في الرضي ١ / ٨٣.

(ولا الثالث من باب أعلمت) الثالث من باب أعلمت هوالثاني من باب علمت، والذي زاد بسبب الهمزة، هو المفعول الأول وفيه تفصيل، وهوأن يقول: إن كان المفعول الثاني والثالث من (عَلِمْتُ) و(أعلمت) ظرفاً أوبحرف جر، أوجملة، لم تصح إقامته مطلقاً مع وجود المفعول به الصريح، وهوالأول من باب (علمت) والأول والثاني من باب (أعلمت) خلافاً للكوفيين[1]، وإن كان مفعولاً به صريحاً، نحو(علمت زيداً قائماً) و(أعلمت زيداً عمراً قائماً) فمنع النحاة مطلقاً، لأنه في الأصل خبرٌ للمبتدأ، وهومسند، فلوأقيم مقام الفاعل لكان مسنداً ومسنداً إليه في حالة واحدة وهولا يصح، قال نجم الدين:[2] فيما قالوه نظر لأن الشيء إذا كان مسنداً، أومسنداً إليه بالنسبة إلى شيئين صح ذلك، كقولك (أعجبني ضرب زيداً عمراً) فأعجبني مسند إلى ضرب، وضرب مسند إلى زيد، فهو مثل قولك مضاف ومضاف إليه بالنسبة إلى شيئين، كقولك (فرسُ غلامِ زيدٍ) وأجازه المتأخرون[3]، حيث لا يلتبس بالمبتدأ، وهوحيث يكون نكرة، لأن التنكير يدل على أنه خبر نحو(عُلِمَ زيدٌ قائم) وأما إذا التبس نحو(عُلِمَ زيدٌ أخوك) لم يجز وهوضعيف، لأن اللبس منتفٍ مع بقاء كل من المفعولين في مركزه، لأن الخبر مَرْتَبَتَهُ بعد المبتدأ، وإذا أقمته مقام الفاعل فليس من شرطه أن يلي الفعل، وإذا حصل ثَمَّ لبس، نحو(ضرب موسى عيسى) لم يجز تقدمه[4].

---

(١) ينظر الهمع ٢ / ٢٦٤.

(٢) ينظر شرح الرضي ١ / ٨٣ – ٨٤.

(٣) ينظر المصدر السابق، والهمع ٢ / ٢٦٣ وما بعدها.

(٤) ينظر شرح المصنف ٢٣، وشرح الرضي ١ / ٨٤.

قوله: (والمفعول له) أي لا تصح إقامته، لأنه إن بقي منصوباً لم تصح إقامته، وإن زال النصب، فمن حقه أن يلي [ظ٢٦] وتلحقه اللام وإلا بطل معناه، وأجازه بعضهم في المجرور نحوقوله:

[٩٤] يُغْضِي حياءً ويُغضَىٰ من مهابته
فما يُكلَّم إلا حين يبتسم[١]

وقيل: امتناعه، لأنه علة للفعل، ولا يكون إلا بعد ثبوت الفعل بمرفوعه أولأنه قد يكون علة لأفعال متعددة، نحو(ضربت، وأكرمت، وأعطيت إكراماً لزيد)، فإن أقمته لها لم يصح، لأنه يؤدي إلى معمول بين عوامل، ولئن أقمته لبعضها كان تخصيصاً من غير مخصص[٢].

قوله: (والمفعول معه [كذلك])[٣] وإنما لم يقم لأنه مصاحب، والفعل إلى فاعله أحوج من مصاحبه، ولأنك إن أقمته مع حذف حرف العطف تغيرت المعية، وإن أقمته معها كان معطوفاً ولا معطوف عليه لأن الواوتفيد الانفصال، والفاعل كالجزء من الفعل[٤]، ولم يذكر الشيخ الحال

---

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ٢ / ١٧٩٢، وله وللحزين الكناني (عمر بن عبد وهيب) في الأغاني ١٥ / ٢٦٣، ينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٦٢٢، وشرح المفصل ٥٣/٢، واللسان مادة (حَزَنَ) ٢ / ٨٦٢، ومغني اللبيب ٤٢١، وشرح شواهد المغني٢/٧٣٢، وأوضح المسالك ٢ / ١٤٦.

الشاهد قوله: (من مهابته) فقوله من مهابته في موضع مفعول له واسم ما لم يسم فاعله لأن المفعول له لا يقام مقام الفاعل، والتقدير: ويُغْضَى إغضاء حادث من مهابته. وأجاز الأخفش إلى أن الجار والمجرور (من مهابته) نائب فاعل، مع اعترافه أن (من) هنا للتعليل.

(٢) ينظر شرح المصنف ٢٢.

(٣) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٤) ينظر شرح الرضي ١ / ٨٤.

والتمييز والاستثناء، وباب (كان) قال ركن الدين:[1] إنما لم يذكرها لأنها قد جرت بقوله: (كل مفعول) لأنها مُشْبِهةٌ، وإذا لم تصح الإقامة في الصريح فبالأولى في المشبه به، وأما الحال والتمييز فلأن إقامتهما مما يجوز إضمارها وهولا يصح، ولأن الحال فضلة، ولوأقيم كان عمدة، والتمييز جيء به لرفع الإبهام فإذا أقيم لم يرفع إبهاماً، والظروف غير المتمكنة إقامتها تقتضي رفعها، وعدم تمكينها يقتضي نصبها، وأما خبر (كان) فعلته كعلة الثاني من مفعولي علمت، وأجاز الفراء إقامته، نحو(كِين أخوك)[2] والكسائي أقام التمييز لأنه فاعل في الأصل نحو(طيب نفس)[3].

قوله: (وإذا وجد المفعول به تعين له [تقول: ضرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضرباً شديداً في داره])[4].

شرع يبين ما يقام مقام الفاعل وهي خمسة، المفعول الصريح، وبحرف، والمتمكن من الزمان والمكان، والمصدر المختص، وقد أشار إليها بالأمثلة، وإنما صح إقامتها من دون غيرها لاستدعاء الفعل لها لأن كل فعل يستدعي مصدراً، إذ هوجزؤه وزماناً ومكاناً يقع فيهما، ومفعولا به يقع عليه، إن كان متعدياً وأما الذي بحرف، فلأنه حرف بخلاف العرض،

(١) ينظر الوافية ٥٨.
والعبارة عنده هي: ولم يذكر الحال والتمييز لأنهما لا يقعان مع الفاعل لأن يعلم من قوله (كل مفعول) حذف فاعله لأنهما ليستا بمفعول، وطبعاً لم يذكر ركن الدين الاستثناء.
(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢ /٧١٧ حيث نقل ابن مالك رأي الفراء، والهمع ٢ / ٢٧١.
(٣) ينظر شرح الرضي ١ / ٨٤ حيث نقل الرضي رأي الكسائي، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ /٧١٩.
(٤) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

والمصاحبة والتمييز، والاستثناء منه بخلاف الأول، فإنه يستدعيها.

فإن قيل فيلزم إقامة الحال مقامه لاستدعاء الفعل له، بل لا بد لكل فعل منه، وجوابه أن قلة مجيئها في الكلام منعها من النيابة، وفي كلام الشيخ تفصيل، وهوأن تقول: المفعول به الصريح إن كان أن يتعدى بحرف جر، نحو(اخترت الرجل عمراً) فمذهب الجمهور لا تصح إقامته مع وجود ما أصله المتعدي بنفسه، وحكمه حكم المتعدي بحرف ظاهر، والظرف والمصدر، وقال بعضهم: لا فرق بينهما، فتقيم أيهما شئت مقام الفاعل، وإن كان أصله التعدي بنفسه، فمذهب البصريين[1] لا يجوز إقامة شيء منها مع وجوده، لاستدعاء الفعل له استدعاء مفيداً، بخلاف سائرها، فإنه وإن استدعاه فليس بمفيد، وقال الكوفيون والأخفش:[2] إن إقامته بالأولية لا الوجوب لمجيئه، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[3] وبقوله عزّ وعلا: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ

---

(١) ينظر شرح الرضي ١ / ٨٤، وشرح شذور الذهب ١٨٩ وما بعدها، شرح ابن عقيل ١ /٥٠٩، والهمع ٢ /٢٦٩، حيث أثبتوا رأي البصريين.

(٢) ينظر شرح ابن عقيل ١ /٥٠٩ وما بعدها. قال ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول٧٦٧/٢ (وأجاز ابن السراج نيابة المنوي وأجاز الأخفش نيابة الظرف الذي لا يتصرف نحو أن تقول: جُلِسَ عندك، ومذهبه في هذه المسألة ضعيف، وأجاز هو والكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده، وبقولهم أقول: إذ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب).

(٣) الجاثية ٤٥ / ١٤ وتمامها: ﴿قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون أيام الله (ليجزي) قوماً بما كانوا يكسبون﴾.

قراءة العامة ليجزي بالياء على معنى ليجزي الله،وقرأ حمزة والكسائي وابن عامر (لنجزي) بالنون على التعظيم. وقرأ أبو جعفر والأعرج وشيبة ليُجزى بياء مضمومة وفتح الزاي على الفعل المجهول وقوماً بالنصب. قال الكسائي: معناه ليُجزى الجزاءُ قوماً (ينظر تفسير القرطبي سورة الجاثية ٧ / ٥٩٨٢، والسبعة في القراءات ٥٩٤ - ٥٩٥، والحجة في القراءات لابن زنجلة ٦٦٠، والنشر ٢ / ٣٧٢، والبحر المحيط ٨ / ٤٥.

القِيامةِ كِتَاباً﴾[1]. وبقوله:

[٩٥] ولـو ولـدت قفـيرةُ جـرو كلـبٍ
لسُـبَّ بذلـك الجـرو الكلابـا[2]

فإنه أقام المفعول بحرف مع وجود الصريح، وتأوله البصريون[3]، أما الآيتان، فقيل المقام المصدر والمفعول منصوباً بفعل مقدر، وقبل المقام مفعول صريح حذف [و٢٧] لدلاله الكلام عليه، وتقديره (ليجزى العذابُ قوماً) ويخرج الطائرُ في حال كونه مكتوباً وأما البيت فقيل شاذ، وقيل انتصاب الكلاب بـ(ولدت) و(جروكلب) منادى[4]،والمقام إما بذلك أومصدر تقديره (ولوولدت الكلابا يا جروكلب لست بذلك الجرو، أولست السبب بذلك).

قوله: (فإن لم يكن فالجميع سواء) يعني إن لم يكن ثَمَّ مفعولا به صريح، فالمجرور والمصدر، والظرفان المخصصان سواء في إقامة أيهما

---

(١) الإسراء ١٧/ ١٣ وتمامها: (وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه ونخرج له يوم القيامة كتاباً يلقاه منشوراً).
وقرأ شيبة ومحمد بن السميقع وروى أيضاً عن أبي جعفر (ويُخْـرَج) بضم الياء وفتح الراء على الفعل المجهول. والباقون (ونخرج) بنون مضمومة وكسر الراء أي ونحن نخرج.
ينظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٥ / ٣٨٤٥، والبحر المحيط ٦ /١٤.
(٢) البيت من البحر الوافر وهو لجرير في الخزانة ١ /٣٣٧. وهو بلا نسبة في الخصائص ١ / ٣٩٧، وشرح المفصل ٧/٧٥، لابن يعيش، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢ / ٧١٦، وشرح الرضي ١ / ٨٥، وهمع الهوامع ٢ / ٢٦٦.
الشاهد فيه قوله: لسب بذلك الجرو الكلابا حيث ناب الجار المجرور عن فاعل سُبَّ مع وجود المفعول به وهو كلابا وقد وردت شواهد من آيات وأبيات أخرى أثبتها الكوفيون والأخفش وتأولها البصريون وحملوها على الضرورة أو الشذوذ وفي ذلك مقال.
(٣) ينظر الهمع ٢/٢٦٥.
(٤) أسند ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ٢ /٧١٧ هذا الرأي لابن با بشاذ.

شئت مقام الفاعل[1] نحو(سير بزيد يوم الجمعة أمام الأمير سيراً شـديداً) فأيٌّ واحد أقمته مقام الفاعل رفعته ونصبت ما سواه من غير ترتيب، إلا أن يُقدم ما أقمته إلى جانب الفعل، وقبل الأولى الترتيب على ما رتب في التمثيل، وقدم ابن عصفور[2] المصدر لقوة دلالته على الفعل، وبعضهم المجرور[3]، لأنه مفعول بـه، لكـن بواسـطة، وبعضهـم الظـروف لملازمـة الفعل لها، وقيل ما اهتم المتكلم[4] بشأنه فالأولى تقديمه.

قوله: (والأول من باب أعطيت أولى من الثاني) يعني من مـا ليـس من أفعال المبتدأ والخبر، وإنما كان الأول أولى، لأنـه فـاعل في المعنـى مـن حيث إنه آخذ، والثاني مفعول من حيث أنه مأخوذ[5]، واشترط بعضهـم أنه إذا التبس بغير الأول نحو(أُعْطِيَتْ الجاريةُ العبـدَ)، (وموسـى عيسـى) (وزيداً عمراً) وما شاكل ذلك وأما على مذهب الفـراء وابـن كيسـان[6]، فـلا يصـح إقامـة الثـاني، لأنـه عندهمـا منتصـب بفعـل مقـدر، أي وقيل: درهماً.

مسألة: مركبة من الفعل المبني للمفعول، ومـن اسـم المفعـول الجـاري عليه أربعه أوجه: الأول (أعطِيَ المعطي ألفـاً مئـةً) بنصـب ألفـاً ومئـة، فالمعطي فاعل لأعطى، ومئة مفعوله الثاني، وفـاعل المعطـي مضمـر فيـه،

(١) قال الرضي ١/ ٨٥ (والأكثرون على أنه إذا فُقِدَ المفعول به تسـاوت البواقـي في النيابـة، ولم يفضل بعضها بعضا).
(٢) ينظر رأي ابن عصفور في الهمع ٢٦٩/٢.
(٣) ينظر الهمع ٢٦٩/٢، قل وعليه ابن معط.
(٤) ينظر شرح الرضي ٨٥/١ والعبارة منقولة عن الرضي بتصرف.
(٥) ينظر شرح الرضي ١/ ٨٥.
(٦) ينظر الهمع ٢٧٠/٢.

وألفاً مفعوله الثاني، الثاني (أُعطِي بالمعطي ألفٌ مئةً) برفعها، فألف فاعل المعطي ومئة فاعل أعطى، وبالمعطى مفعول أعطى، وبه مفعول المعطى.

الثالث: (أعطي بالمعطي ألفَ مئةٌ) بنصب ألف ورفع مئة فمئة فاعل أعطى، وبالمعطي مفعوله الثاني، وفاعل المعطى مضمر فيه، ومفعوله ألف.

الرابع: (أعطى المعطى به ألفُ مئةً) برفع ألف، ونصب مئة، فالمعطى فاعل أعطى، ومفعوله الثاني مئة، وألف فاعل المعطي وبه مفعوله الثاني، وهكذا في المتعدي إلى ثلاثة نحو: أعلم فالمعلم به (زيدٌ أخاه عبد الله غلامَه)وضابطه، أن مفاعيل المعلم تكون بعده حتى تسبق منها، لأن الألف واللام للصلة واسم المفعول ومعمولاته صلة (أل) وهي برمتها مفعول واحد لـ(أعلم) وباقي مفاعيله بعدها.

المبتدأ والخبر

قوله: (ومنها) يعني المرفوعات. قوله: (المبتدأ والخبر) اختلف في عاملهما، فمذهب الجمهور، أنه أمر معنوي، وهوالابتداء[1]، وحقيقته اهتمامك بالشيء قبل ذكره، وجعلك له أولاً لثان، ذلك الثاني حديث عنه، واختار المبرد[2] والزمخشري[3] أنه تجردهما عن العوامل اللفظية، وقيل: لفظي، فقال بعض الكوفيين[4]: المبتدأ رفع الخبر، والعائد رفع المبتدأ، وقال الكسائي والفراء:[5] رفع كل واحد منهما صاحبه نحوقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا﴾[6] فإن تدعوا نصب (أيّاما) وأياما جزم تدعوا، وقيل لفظي ومعنوي، وهوأن الابتداء رفع الابتداء للمبتدأ والمبتدأ جميعاً رفعا الخبر، وقيل الابتداء رفع المبتدأ، والمبتدأ رفع الخبر[7] [ظ٢٧]

قوله: (المبتدأ هوالاسم المجرد) أعلم أن المبتدأ مشترك بين ماهيتين

(١) ينظر الإنصاف ١ /٤٤ وما بعدها، وشرح ابن عقيل ١ /٢٠٠ - ٢٠١. والهمع ٢ /٣ - ٧.

(٢) ينظر المقتضب ٤ / ١٢٦، وشرح التسهيل السفر الأول.

(٣) ينظر المفصل ٢٣.

(٤) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٣٧٠.

(٥) ينظر الإنصاف ١ / ٤٥، وشرح المفصل ٨٣/٨

(٦) الإسراء ١٧ / ١١٠، وتمامها: ﴿قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أياً ما تدعو فله الأسماء الحسنى ...﴾.

(٧) ينظر الإنصاف ١ / ٤٦ - ٤٧.

مختلفتين، وهما المسند والمسند إليه والصفة، فلا يمكن حدهما جميعاً، إلا بذكر لفظ أحدهما في الماهية كما فعل الشيخ وقدم منهما ما هو الأكثر في كلامهم.

قوله: (**الاسم**): جنس للحد، قوله: (**المجرد عن العوامل اللفظية**) خرج اسم (إنّ) و(كان) والأول من باب (علمت) وقيده باللفظية، احترازا عن المعنوية، فإنه لا يتجرد عنها، وفي هذا إشارة إلى أن العامل عنده معنوي[1].

قوله: (**مسنداً إليه**) خرج ما لا إسناد فيه، كالأعداد والتعداد، والتهجي، والخبر لأنه مسند.

قوله: (**والصفة**) يعني المشتقة، وهي اسم الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة[2]، نحو(أقائم الزيدان) و(أمضروبٌ الزيدان) و(أحسن الزيدان).

قوله: (**الواقعة بعد حرف النفي**) استدركها بلفظها، لأنها قد خرجت بقوله: (مسنداً إليه) وقيدها بحرف النفي وألف الاستفهام، لأنها لا تكون مبتداه إلا معها، خلافاً للكوفيين والأخفش[3]، وإنما قال: (حرف النفي) ليعم حروفه كلها، وقيل يسمع منها إلا (ما) وزاد بعضهم (غير) نحو:

(١) ينظر شرح المصنف ٣٣، وشرح الرضي ١ / ٨٦، ٨٧.

(٢) ينظر شرح الرضي ١ / ٨٦.

(٣) قال الرضي في ١ /٨٧: والأخفش والكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر على أنه فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام أو النفي، وينظر شرح ابن عقيل ١ / ١٩٢ وما بعدها.

[٩٦] غــير مأســوفٍ علــى زمــن
ينقضــــي بـــــالهم والحـــــزن[١]

وقال: (ألف استفهام) ولم يقل (حرف الاستفهام) لأنه لم يسمع إلا في الهمزة وبعضهم قاس عليها (هل).

قوله: (رافعة لظاهره)، يحترز من أن ترفع ضميراً مستتراً نحو(أقائمان الزيدان) و(أقائمون الزيدون)، و(أقائمان هما) و(أقائمون هم) فإنها خبر وما بعدها المبتدأ[٢] وفاعلها مستتر فيها، ومراده بالظاهر، ما كان غير مضمر مستتر، سواء كان ظاهراً أومضراً نحو(أقائم الزيدان) و(أقائمٌ أنتم) لأن مراده الظاهر اللغوي لا الاصطلاحي، وإلا ورد عليه، نحو(أقائم أنتم)، وقد اعترض حده بأن قيل: كان الأولى أن يقول: الاسم وما في تأويله، ليدخل (تسمعُ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه)[٣] و﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ﴾[٤] وتقول المجرد، أوما في حكمه ليدخل﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾[٥] و(بحسبك زيدٌ) وتقول: رافعة لغير ضمير مستتر ليدخل (أقائم أنتم) لأنه مثل

---

(١) البيت من البحر المديد وهو لأبي نواس كما نسبه ابن هشام في المغني ٢١١، وينظر أمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٣٧، وشرح الرضي ١ /٨٧، وتذكرة النحاة ١٧١ - ٣٦٦، وهمع الهوامع ٢ / ٦، وخزانة الأدب ١ / ٣٤٥.
والتمثيل فيه هو قوله: (غير مأسوف على زمن) حيث استغنى بنائب الفاعل وهو الجار والمجرور عن الخبر وكأنه قال: ما مأسوف على زمن حيث أجرى (غير) مجرى حرف النفي. والبيت جيء به للتمثيل لا للاستشهاد، لأن قائله لا يستشهد به.

(٢) ينظر شرح المصنف ٢٣، وشر الرضي ١ / ٨٦ - ٨٧، وشرح شذور الذهب ٢٠٩.

(٣) ينظر الكتاب ٤ / ٤٤ وهو مروي عنده (لا أن تراه) بدل خير من أن تراه ١٠٢. وشرح الرضي ٨٦/١، وشرح شذور الذهب ٤٢ - ٤٣ - ٢٠٧، ومغني اللبيب ٥٥٩ - ٧٧٢ - ٨٣٩.

(٤) البقرة ٢ / ٦. وتمامها: ﴿إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾.

(٥) آل عمران ٣ / ٦٢ وتمامها: ﴿إنَّ هذا لهو القصص الحق وما من إله إلا الله وإن الله لهو العزيز الحكيم﴾.

(أقائم الزيدان).

قوله: (مثل: زيدٌ قائم) مثل المبتدأ الذي هواسم مجرد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه و(ما قائم الزيدان) للمبتدأ الذي هوصفة رافعة لظاهرٍ واقعٍ بعد حرف النفي، و(أقائم الزيدان) للذي هوصفة واقعة بعد ألف الاستفهام.

قوله: (فإن طابقت مفرداً، جاز الأمران) يعني أنها إذا طابقت مفرداً مثل (أقائم زيد) جاز أن يكون مبتدأ، وما بعدها فاعلها ساد مسد الخبر، وأن يكون خبراً وما بعدها المبتدأ، وفاعلها ضمير مستتر فيها، واحترز بمفرد من أن يطابق مثنى، ومجموعاً فإنها لا تكون إلا خبراً، لأنها إذا ثنيت وجمعت، ضعف شبهها بالفعل فيضعف رفعها للفاعل المنفصل، ويكون مبتدأ وهي خبر، وفاعلها مستتر لا يبرز إلا إذا أُخر على غير من هوله، نحو(غلامُ هندٍ قائمٌ هي) وبعضهم أجاز أن تكون مبتدأة، على لغة (أكلوني البراغيث) قال السيد شرف الدين: قيل للمصنف كيف تجوز لها الوجهين إذا طابقت مفرداً [و٢٨] وأنتم لم تحكموا لها بالابتداء، حيث لا تطابق إلا لضرورة، وقد زالت هنا، فرجع عن ذلك، وقال في الأمالي:[(١)] هي خبر لا غير، وإن لم تطابق فهي المذكورة في الحد، نحو(أقائم الزيدان) و(أقائم أنتما) و(أقائم الزيدون) و(أقائم أنتم) فذهب الجمهور[(٢)] إلى أنها مبتدأه، وفاعلها سد مسد الخبر لا خبر لها، لأنا لوجعلناها خبراً وما بعدها المبتدأ لم يصح لعدم المطابقة، رفعت ظاهراً

(١) ينظر الأمالي النحوية لابن الحاجب ٢/ ٤٥٩.
(٢) ينظر شرح ابن عقيل ١/ ١٨٩ وما بعدها.

أومضمراً منفصلاً، ومنع الكوفيون رفعها المنفصل، لوجوب استتاره كما في الفعل[1] وضعف قولهم إذا أخرت الصفة على غير من هي له نحو:

[٩٧] خليلَّي ما وافٍ بعهدي أنتما
إذا لم تكونا لي على من أقاطع[2]

وذهب الرازي[3]، والإمام يحيى بن حمزة[4] إلى أنها الخبر، وما بعدها المبتدأ مطلقاً سواء طابقت أم لم تطابق، لأنها مسندة في المعنى فلوابتدئ بها كانت مسنداً إليها وهولا يصح، وإنما أفردت لأنها وقعت موقعاً هوبالفعل أخص، لأن أصل النفي والاستفهام للفعل، فلما دخلا في الصفة أفردت لمشابهة الفعل.

قوله: (والخبر هو المجرد المسند) وإنما قل المسند، ولم يقل الاسم، لأنه يكون اسماً وغيره. خرجت العوامل اللفظية و(المسند) خرج ما لا إسناد فيه، كالأعداد، والتعداد، وما كان مسنداً إليه، كالمبتدأ والفاعل المغاير

---

(١) ينظر شرح ابن عقيل ١ / ١٩٤ وما بعدها، ومغني اللبيب ٧٢٣، والهمع ٢ / ٦.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبه في المغني ٧٢٣، وشرح شواهد المغني ٢ / ٨٩٨، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٣٦٦، وشرح شذور الذهب ٢٠٧، وشرح قطر الندى ١٢١، وهمع الهوامع ٢ / ٦.
والشاهد فيه قوله: (ما واف أنتما) حيث رفع الوصف واف ضميراً منفصلاً على أنه فاعل أغنى عن الخبر لكونه معتمداً على حرف النفي (ما)، ولا يجوز جعل هذا الضمير مبتدأ والوصف خبراً عنه لئلا يلزم الإخبار بالمفرد وهو وافٍ عن المثنى وهو أنتما، وذلك لا يجيزه أحد من العلماء.

(٣) الرازي الإمام فخر الدين محمود بن عمر الرازي ولد سنة ٥٥٤هـ وتوفي ٦٠٦هـ من أشهر تصانيفه التفسير الكبير المشهور وغيره في مختلف أقسام الشريعة، وصنف في النحو: شرح المفصل ينظر ترجمته في الأعلام ٦ / ٣٦٣.

(٤) ينظر رأي الأمام يحيى بن حمزة في الأزهار الصافية شرح المقدمة الكافية ٢٠٦.

للصفة المذكورة، يعني التي أدخلت في المبتدأ، لأنها تجرده مسندة، وكان الأولى أن يقول المسند إلى المبتدأ ليسلم من الاستثناء، ولئلا يرد عليه ما أسند إلى الفاعل نحو(قام ويقوم زيد).

قوله: (وأصل المبتدأ التقديم) وذلك لأنه محكوم عليه، والخبر محكوم به، ومعرفة المحكوم عليه يجب تقديمها لتحكم بها على متحقق فإن قيل: فيلزم على هذا تقدم الفاعل على فعله، وجوابه أنه عامل فيه، والعامل يتقدم على المعمول، وإنما اعتبر تقديم الأمر اللفظي وهوالعامل على الأمر المعنوي، وهوالمحكوم عليه لأنه طارئ عليه، وللطارئ حظ الطروء، لأنه لوأخر التبس بالمبتدأ والخبر.

قوله: (ومن ثَمَّ جاز ((في داره زيدٌ)) يعني لما كان أصل المبتدأ التقديم جازت هذه المسألة، لأنه وإن عاد فيه الضمير إلى غير مذكور لفظاً فرتبته التقديم[1].

قول: (وامتنع ((صاحبُها في الدار)) وذلك لأن الضمير الذي في المبتدأ، وهوصاحبها، عاد إلى غير متقدم، لفظاً ورتبة، فلوقلت (في الدار صاحبها) صحت.

مسوغات الابتداء بالنكرة

قوله: (وقد يكون المبتدأ نكرة) قد للتقليل، لأن أصله أن يكون معرفة، لأنه طريق إلى معرفة الفائدة، وإذا لم يعرف في نفسه، فأحرى أن لا

(١) ينظر شرح المصنف ٢٣، وشرح الرضي ١ / ٨٨، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٨٨ وما بعدها.

يعرف خبره، قال المصنف:[1] وإنما جاز في الفاعل أن يكون نكرة مع أنه محكوم عليه لأنه لوجوب تقدم فعله صار كالمتخصص، قال نجم الدين:[2] ذلك وهم لأنه إذا لم يتخصص إلا بالحكم، كان بغير الحكم غير متخصص، فتكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته، وقد قال: إن الحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته، وما أحسن قول ابن الدهان:[3] إذا حصلت الفائدة فلخبرْ عن أي نكرة شئت وأما الخبر فمن شرطه أن يكون مجهولاً، لأنه محطُّ الفائدة، فلا يقال (السماء فوقنا، والأرض تحتنا)، إلا إذا قدر شخص لا يعلم ذلك وأما نحو: (الله ربنا، ومحمدٌ [٢٨] نبينا) فالمراد إما التعظيم والإقرار لا الإخبار، وإن كانت صورته صورة الإخبار، وإما الرد على منكري الوحدانية والنبوة، وإخبار أن المتكلم ليس مثلهم.

قوله: (إذا تخصصت بوجه ما) وذلك لأن التخصص قريب من

وسيبويه[1] ذكر أن المبتدأ يكون نكرة متى أفادت فمتى حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت، قال الوالد: وأنا أذكر هذه الستة التي ذكر، وأدخل فيها ما أمكن دخوله مما ذكر غيره، وما بقي فحَصْرُ سيبويه قد أغنى.

الأول قوله: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾[2] ومراده به الوصف، ويدخل في هذا الوجه خمسة أوجه ذكر الصفة، والموصوف معاً نحو: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ وحذف الصفة دون الموصوف نحو(السمن منوان بدرهم)[3] أي منه قال:

[٩٨] وما برح الواشون حتى ارتموا بنا
وحتى قلوبٌ عن قلوبٍ صوارفُ[4]

---

(١) وحصر سيبويه الابتداء بالنكرة متى أفادت دون أن يحصر المواضع لذلك، ينظر الكتاب ٣٣٠/١ وما بعدها.

أي منا ومنهم، وحذف الموصوف دون الصفة نحو: (ضعيف [عاذ][1] بقرملة)أي رجل ضعيف، وشبه الوصف، نحو(أمر بمعروف صدقة)[2] والوصف المعنوي، وهوالتصغير نحو(رجيل قائم) كأنك قلت (رجل حقير).

الثاني قوله: (أرجل في الدار أم امرأة) ومراده الاستفهام عن التعيين، لأنه لا يسأل حتى يكون قد علم أحدهما، ويدخل فيه أربعة: الاستفهام المطلق، نحو(أرجل في الدار) ؟ وجواب الاستفهام نحو(رجل) في جواب (من عندك) والتفصيل مع (أما) ومع غيرها نحو(أما رجل فقائم) و(أما رجل فقاعد) ونحو:

[٩٩] فيومٌ علينا ويومٌ لنا
ويوم نُساءُ ويوم نُسرُّ[3]

الثالث قوله: (ما أحدٌ خير منك)، ومراده العموم، لأن الشيء إذا عمّ اشتهر وعرف، أوقلت نظائره، واتحد فأشبه المعرفة، ويدخل فيه النكرة

---

(١) ما بين حاصرتين زيادة يقتضيها السياق وهي ثابتة عند جميع من روى هذا المثل، القرمل نبات وقيل شجر صغار ضعاف لا شوك له، واحدته قرملة ويضرب هذا المثل لمن يستعين بمن لا دفع له وبأذلّ منه ينظر جمهرة الأمثال ١ /٤٦٦، ومجمع الأمثال ١ /٣٨٨، واللسان مادة (قرمل) ٥ /٣٦٠٧، والهمع ٢ /٢٩.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده ٥ /١٦٧.

(٣) البيت من البحر المتقارب، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ٣٤٧، وينظر الكتاب ١ /٨٦، وحماسة البحتري ١٢٣، وأمالي ابن الحاجب ٢ /٧٤٩، وشرح التسهيل السفر الأول ١ /٣٩٨، وهمع الهوامع ٢ / ٣٠.
والشاهد فيه قوله: (فيوم علينا ويوم لنا) حيث ابتدأ بالنكرة المحضة في مقام التنويع حيث عطف يوم الثاني على يوم الأول، قل سيبويه: سمعناه من العرب ينشدونه يريدون: نساءُ فيه ونسر فيه على حذف.

التي يراد بها العموم، ولا نفي نحو(تمرةٌ خير من جـرادة)[1] والإبهـام نحـو: (ما أحسن زيداً) في قول سيبويه[2]، والتعجب عند رؤيـة شـجرة (شـجرةٌ سجدت)، وكذلك (حصاة سجت)[3] وأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، أما أسماء الاستفهام، ففيها خلاف، الجمهور على أنها مبتدأ مـا بعدهـا الخـبر، ومنهم من قال: ما بعدها سد مسد الخبر، وأما أسماء الشـرط فقيـل: إنهـا مبتدأةٌ، وشرطها وجزاؤها خبر واحد[4] وقيل مع شـرطها مبتـدأ، والجـزاء خبر وحده، وقيل إنها وشـرطها وجزاؤهـا مبتـدأ ولا خـبر، بـل الشـرط والجزاء سدا مسده.

الرابع قوله: (شرّ أهرّ ذا ناب)[5] ومثله:

[١٠٠] قـدر أحلـك ذا المجاز وقــد ـــــــــــ ....[6]

---

(١) ذكر ابن مالك في شرح التسهيل أن هذا القول لابن عباس رضـي الله عنـه، والأصـح أنـه لعمر بن الخطاب رضي الله عنه. أخرجه الإمام مالك في الموطأ في بـاب: فدية مـن أصـاب شيئاً من الجراد وهو محرم من كتاب الحج ١ / ٤١٦ والرواية عنده: لتمرة.

(٢) ينظر الكتاب ١ / ٨٧ وشرح المصنف ٢٤، وشرح الرضي ١ / ٨٩، ومغني اللبيب ٦٠٩ – ٦١٣.

(٣) ينظر هذه الأمثلة في شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٣٩٦، والهمع ٢ / ٣٠.

(٤) ينظر شرح الرضي ١ / ٩٠.

(٥) ينظر لهذا المثل والكتاب ١ / ٣٢٩، ومجمع الأمثال ١ / ٥١٧، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٢١، والهمع ٢ / ٢٩، واللسان مادة (هر) ٦ / ٤٦٥٠، وهو يضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله.

(٦) هذا البيت من البحر الكامل، وهو لمورج السلمي. وعجزه:

وأبيْ مـالكَ ذو المجـاز بـــدار

ينظر أمالي ابن الشجري ٢ / ٣٧، وشرح المفصل ٣ / ٣٦، وأمالي ابن الحاجب ٢ / ٦٠٢، وشـرح التسهيل السفر الأول ١ / ٤٠٠، ومغني اللبيب ٦٠٩، وشـرح شـواهد المغـني ٢ / ٨٦، وخزانـة الأدب ٤ / ٤٦٧ – ٤٦٨.

والشاهد فيه قوله: (قدر أحلك ذا المجاز) أي ما أحلك ذا المجاز إلا قدر، وهو إنما تخصص لأنه بمعنى الفاعل والفاعل يجوز أن يكون نكرة.

وقولهم: (مأرب لا حفاوة أقدمه)[1] و(مهم أقعده)[2] وإنما تخصص لأنــه في معنى الفاعل، والفاعل يجوز أن يكون نكرة، لأن تقديــره: (مـا أهـر ذا ناب إلا شر) و(ما أحلك ذا المجاز إلا قدر) و(ما جاء بك إلا مـأرب) و(مـا أقعده إلا مهمٌّ) واعترضه السكاكي[3] بأنه إذا كان في معنى الفـاعل أفـاد الحصر، وذلك غير صحيح، فإنه قد يهر من الخـير كمـا يُهـر مـن الشـر، وجعله من الوصف المقدر، كأنه في معنى شر عظيم. [و٢٩]

الخامس قوله: (في الدار رجل) ومثله، (تحت رأسي سرج) و(على ابنه درع) والمراد به كل ظرف كان خـبراً لنكـرة، فإنـه يجـب تقديـم الظـرف، ويجوز الابتداء بنكرة، لأنه لا يجوز عمل الجار والمجرور بغير اعتماد وذهب الكوفيون[4] إلى أن الظـرف ونحـوه عـاملان في المرفـوع، وارتفاعـه علـى الفاعلية، وأجاز الأخفش[5] أن يكون مبتدأ كمذهــب سـيبويه[6] وفـاعلاً كمذهب الكوفيين....

السادس قوله: (سلام عليكم)[7] وهوكـل مـا كـان دعـاء لـه، أوعليـه

(١) يروى هذا المثل كما في لسان العرب مادو (أرب) (مأربة لا حفـاوة). ومعنـاه: أي إنمـا بـك حاجة لا تحفياً بي. ينظر مجمع الأمثال ٢٠/٣٦٣ - ٣٦٤.

(٢) ويروى (امرا قعد عن الحرب) ينظر شرح الرضي ١ / ٩١.

(٣) السكاكي: وهو سكنان بن مروان بن خبيب بن يعيــش المصمـودي. ينظـر تـاريخ علمـاء الأندلس ١ / ٢٣٠، وبغية الوعاة ١ / ٥٩٢.

(٤) للتفصيل: ينظر الإنصاف ١ / ٥١ وما بعدها مسالة ٦- [في رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور]، ومغني اللبيب ٦٠٩ وما بعدها، وشرح الرضي ١ / ٩٠، وشـرح المفصـل ١ / ٨٦ و ٨٧، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٣٩٦ وما بعدها.

(٥) ينظر الإنصاف ١ / ٥١.

(٦) ينظر الكتاب ١ / ٥٦.

(٧) في الكافية المحققة (عليك).

كـ(سلام عليه) و(ويل له).

[١٠١]............................ فَتِرْبٌ لأفواه الوشاة وجندل[1]

تخصص لنسبته، إلى الفاعل، فهوفي معنى المضاف، لأن الأصل سلمت سلامي ثم سلمت سلاماً ثم سلام)، حذفت الإضافة للاختصار، فانتصب ثم حذف الفعل أيضاً للاختصار، ثم عدل إلى الرفع ليفيد الاستمرار في كل وقت، لأنه إذا كان منصوباً كان في معنى الفعل[2]، ولهذا قيل: إن سلام إبراهيم عليهم أبلغ من سلام الملائكة، حيث قالوا (سلاماً) بالنصب، فقال (سلام) بالرفع، وكذلك (ويل له) لأن أصله (هلك ويلاً) أي هلاكاً فرفع بعد حذف الفعل لإزالة الحدوث[3]، وإفادة الاستمرار. قال الوليد:[4] ويلزم على هذا التعليل جواز الابتداء بكل مصدر، وإن لم يكن دعاء له ولا عليه، نحو(ضربٌ لزيد، وعجبٌ لك) ومفهوم كلام النحاة قصر ذلك على الدعاء، وجوابه بأنه كثير في الدعاء فقصر عليه، والله أعلم. وقد عدوا من وجوه التخصيص النكرة المعطوفة

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الكتاب ١ / ٣١٥، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٣٨٣، والمقتضب ٣ / ٢٢٢، وشرح المفصل ١ / ١٢٢، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٣٩٩، وهمع الهوامع ٣ / ١٣٠.

وصدره:

لقد ألب الواشون ألباً لبينهم

والشاهد فيه قوله: (فترب) حيث رفع الابتداء، وهو نكرة لما فيه من معنى المنصوب و (لأفواه) هو خبر المبتدأ النكرة (ترب).

(٢) ينظر شرح المصنف ٢٤، وشرح الرضي ١ / ٩١.

(٣) ينظر شرح الرضي ١ / ٩١ والعبارة منقولة بتصرف.

(٤) الوليد محمد التميمي النحوي المصادري المشهور بولاد مات سنة ٢٦٣هـ لازم تلميذ الخليل المهلبي ثم الخليل نفسه، ينظر بغية الوعاة ٢ / ٣١٨.

على متخصص نحو: (زيد ورجل قائمان) و﴿قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ﴾[1] والنكرة المعطوف عليها متخصص، نحو(رجل وزيد قائمان) والنكرة التي بعد واو الحال، نحو: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾[2] والتي بعد فاء الجزاء نحو(إنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ في الرباط)[3] والتي بعد (لولا) نحو:

[١٠٢] لولا اصطبارٌ لأودى كل ذي مقة
حين استقلت مطاياهن للظعن[4]

والتي بعد لام الابتداء نحو(لرجلٌ قائم) والتي خبرها جملة متقدمة نحو: (قام أبو رجلٍ).

الخبر يكون جملة

قوله: (**والخبر قد يكون جملة**) (قد) للتقليل، لأن أصل الخبر الإفراد،

---

(١) البقرة ٢ /٢٦٣ من سورة البقرة وتمامها: ﴿قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى والله غني حليم﴾.

(٢) آل عمران ٣ / ١٥٤.

(٣) ينظر هذا المثل في اللسان مادة عير ٤ / ٣١٨٥، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٢٥، ومجمع الأمثال للميداني ١/ ٢٥، وجمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ١ / ٨١، ويروى: إن ذهب العير فعير في الربط ويروى: إن هلك عير فَعيري الرباط ويضرب في الرضا بالحاضر ونسيان الغائب، وينظر الهمع ٢ / ٣١.

(٤) البيت من البحر البسيط وهو بلا نسبة في شرح ابن عقيل ١ / ٢٢٤، وينظر شرح التسهيل السفر الأول/١ ٣٩٩، وأوضح المسالك ١ / ٢٠٤، والمقاصد النحوية ١ / ٥٣٢، وهمع الهوامع٢/ ٣٠.
والشاهد فيه قوله: (اصطبار) فإنه مبتدأ مع كونه نكرة والمسوغ لوقوعه مبتدأ وقوعه بعد لولا وخبره محذوف وجوباً تقديره: موجود.
مغنى مقة حُب على وزن فِعلة كَعِدة والتاء فيهما عوض عن فاء الكلمة وهي الواو وعد عدة، ووَمِقَ مقة والمقة المحبة وفي اللسان وَمِقَ يَمِقُ. مثل وَثِقَ يَثِقُ٦/ ٤٩٢٧.

لأن المفرد قبل المركب، وجاز وضع الجملة خبراً لأنها تفيد مثل ما يفيده المفرد[1].

قوله: (مثل: زيدٌ أبوه قائم وزيدٌ قائمٌ أبوه) مثّل مثالاً في الجملة الاسمية، ومثلاً في الجملة الفعلية، وفيه تقسيم وهوأن الخبر يكون مفرداً جامداً، نحو(زيد أخوك) ومشتقاً كاسم الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، نحو(زيد ضارب) و(عمرومضروب) و(بكر حسن) وجملة اسمية،نحو(زيد أبوه قائم) وفعلية نحو(زيد قائم أبوه) وحرفية نحو(زيد في الدار) وظرفية نحو(زيد عندك) وجملة إنشائية نحو(زيدا ضرْبه) و(زيد إن تعطه يشكرك) فمنع بعضهم أن تكون خبراً[2] وأجازها الأكثر بتقدير القول، ومنهم من قال: لا حاجة إليه لكثرته في القرآن، نحو: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾[3] ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ﴾[4] ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾[5] إلى غير ذلك.

قوله: (ولابد من عائد) يعني في الخبر، يرجع إلى المبتدأ، سواء كان ظاهراً، أومستتراً، وإنما اشترط الضمير لأن الخبر أجنبي عن المبتدأ، فأتى بالضمير العائد إلى المبتدأ ليربط بينهما وتحصل الفائدة وإنما قال: ولابد من عائد، ولم يقل: ولابد من ضمير، لأن العائد أربعة أشياء:

(١) ينظر شرح المصنف ٢٤.

(٢) ينظر شرح الرضي ١ / ٩١ وقد نقل الرضي رأي بعض الكوفيين.

(٣) العنكبوت ٢٩ / ٦٩ وتمامها: ﴿والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وإن الله لمع المحسنين﴾.

(٤) العنكبوت ٢٩ / ٩ وتمامها: ﴿والذين آمنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم في الصالحين﴾.

(٥) آل عمران ٣ / ١٠٦ وتمامها: ﴿يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون﴾.

الأول: الضمير نحو: (زيد ضربته، وزيد قائم، وزيد قائم أبوه).

الثاني: الإشارة إلى المبتدأ، نحو: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾[1] ﴿الم، ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾[2] على أنه اسم للسورة.[ظ٢٩]

الثالث: تكرير لفظ المبتدأ، نحو: ﴿الْحَاقَّةُ، مَا الْحَاقَّةُ﴾[3] ﴿الْقَارِعَةُ، مَا الْقَارِعَةُ﴾[4] وأكثر ما يكون في مواضع التعظيم، والتهويل، وأما تكرير معناه، نحو: (زيد جاء أبومحمد)، فأجازه الأخفش[5]، ومنعه الأكثرون.

الرابع: العموم، نحو(نعم الرجلُ زيدٌ) وأما ما يحتاج من الأخبار إلى العائد فإن كان الخبر مفرداً مشتقاً، فلابد من عائد نحو(زيد قائم) والمراد بالمشتق ما يصح أن يعمل فيلحقه أسماء الزمان والمكان، والآلة، والصفة غير المشبهة، وإن كان جامداً، نحو: (زيد أبوك) فلا يحتاج إلى عائد، وأوجب الكوفيون[6] العائد، ويقدرونه بالمشتق، أي والدُك أوشقيقك في (زيد أخوك وإن كان ظرفاً، فلابد من عائد سواء قيل: إنه يتعلق بمفرد أوبفعل، وعائدٌ ضميرٌ فاعل مستتر، وإن كان جملة، فإن كانت هي المبتدأ في المعنى، لم يحتج إلى عائد لضمير الشأن، و(نعم الرجل زيد) في أحد القولين وإن لم، فلابد من عائد.

(١) الأعراف ٧ / ٢٦ وتمامها: ﴿يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سوءآتكم وريشاً ولباس التقوى ذلك خير ذلك من آيات الله لعلهم يذكرون﴾.
(٢) البقرة ٢ / ١ - ٢ وتمامها: ﴿ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين﴾.
(٣) الحاقة ٦٩ / ١.
(٤) القارعة ١٠١ / ١.
(٥) ينظر شرح الرضي ١ / ٩٢.
(٦) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم ٩، ١ / ٦٥، وشرح المفصل١ /٩١-٩٣.

قوله: (وقد يحذف) يعني عائد الجملة، وفيه تفصيل، إن كان في مفرد أو ظرف لم يجر حذفه لأنه فاعل، وإن كان في جملة، فإن كان مرفوعاً لم يجز حذفه، سواء كان مبتدأ أوفاعلاً، إلا في نحو(زيد ما قام وقعد إلا هو) فإنه حذف الأول لدلالة الثاني عليه، واجاز بعضهم حذف العائد المبتدأ نحو:

[١٠٣] إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن
عارٌ عليك ورُبَّ قتل عار[1]

أي هوعار، وإن كان منصوباً منفصلاً لم يجز حذفه، نحو(زيدٌ ما ضربت إلا إياه) فإنه حذف العائدين لدلالة الآخر عليه، وإن كان متصلاً فإن كان بفعل غير متصرف، أوناقص أومشبه، لم يجز حذفه، نحو(زيد ما أحسنه) و(زيد كأنه أسد) و(القائم كأنه زيد) وإن كان غير ذلك وهوالفعل المتصرف، فمنع الجمهور حذفه مطلقاً[2]، وأجازه هشام[3] مطلقاً، نحو﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾[4] وقال بعضهم: إن لزم منه إعمال الفعل

(١) هذا البيت من البحر الكامل وهو لثابت قطفة في ديوانه ٤٩، وينسب لخبيب بن خدرة الهلالي، وينظر المقتضب ٣ / ٦٦، والحماسة البصرية ١ / ٢٧٦، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٣٠١، وشرح التسهيل السفر الثاني ١ / ٤٤٩، والجنى الداني ٣٤٩، ومغني اللبيب، ٢١ - ١٤١، وشرح شواهد المغني ١ / ٨٩ - ٣٩٣ والهمع ٢ / ١٦، والخزانة ٩ / ٥٧٦.
ويروى في البيان والتبيين ١ / ٢٩٣، والأغاني ١٤ / ٢٧٩ وبعض قتل عار وعليها يفوت الاستشهاد.
والشاهد فيه قوله: (رب قتل عار) حيث جاز حذف العائد وهو الضمير (هو) وهو مبتدأ والتقدير: (هو عار) وقيل (رب) مبتدأ و (عار) خبر وهذا ما ذهب إليه الكوفيون (ينظر شرح التسهيل).
(٢) ينظر شرح المفصل ١ / ٩٢.
(٣) ينظر رأي هشام في الهمع ٢ / ١٦.
(٤) النساء ٤ / ٩٥ وتمامها: ﴿لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله.... أجراً عظيماً﴾.

في المبتدأ، نحو(زيد ضربت) لم يجز، وإن لم، نحو: (زيد إني ضربت) جاز بشرط الدلالة على حذفه، يحترز من نحو(زيد إني ضربته في داره) وإن كان مجروراً بالإضافة لم يجز، نحو: (زيد غلامه في داره) وإن كان بحرف، فإن كان محصوراً غير مكرر، لم يجز نحو: (زيد ما مررت إلا به) وكذلك إذا أدى إلى تهيؤ الفعل ليعمل نحو: (زيد مررت به) لم يجز وإن لم يكن على حذفه دليل، نحو(زيد مررت به في داره) وإن لم يكن (إيّها) فمنع الأكثر، ولا يقاس على ما جاء لقلته، وأجاز بعضهم محتجاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾[1] أي منه و﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾[2] أي منهم و(السمن منوان بدرهم) أي منه[3]، وحذفُ الضميرِ في الخبر قليل، لأنه أجنبي يحتاج إلى رابط، وهوأجود في الحال نحو(مررت بزيد يضرب عمراً أي يضربه عمرو، لأنه صفة للفعل فهوفي حكم الراجع إلى ما قبله، وأجوز منه الموصوف، نحو: (الناس رجلان رجل أكرمت، ورجل أهنت) وقوله:

[١٠٤] أبحت حمى تهامة بعد نجد
وما شيء حميت بمستباح[4]

(١) الشورى ٤٢ / ٤٣. وتمامها: ﴿ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور﴾.

(٢) الكهف ١٨ / ٣٠ وهي بتمامها: ﴿إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملاً﴾.

(٣) ينظر شرح الرضي ١ / ٩٢.

(٤) البيت من البحر الوافر، وهو لجرير في ديوانه ١ / ٨٩ وينظر الكتاب ١ / ٨٧ – ١٣٠، وسر صناعة الإعراب ١ / ٤٠٥ وأمالي ابن الشجري ١ / ٧٨ – ٣٢٦، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢ / ٦٧٠، ومغني اللبيب ٦٥٣ – ٧٩٩ – ٨٢٩، وخزانة الأدب ٦ / ٤٢.
والشاهد فيه قوله: (حميت) حيث جاءت الجملة الموصوف بها مربوطة بالضمير المقدر المنصوب المحذوف وتقديره: حميته.

لأن الصفة جزء جملة من الموصوف، وأجوز منه الموصول نحو: ﴿أَهَـذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً﴾[1] لأن ملازمة الصلة للموصول أكثر من الصفة للموصوف[2]، لأنها لا تفارقه بخلاف الصفة.

قوله: (وما وقع ظرفاً) أي ظرف مكان، لأنه أعم من حيث أنه يخبر به عن الجثة والمعنى لإفادتها، من حيث إن الشخص يختص بمكان دون مكان، فنقول (زيد أمامك) و(الفضل أمامك) وإن توغل ظرف المكان في الإبهام لم يخبر به، فلا نقول: (زيد أمام) ولا مكان لعدم الفائدة، وأما [و٣٠] ظرف الزمان فلا يخبر بها عن الجثث، ولا تكون حالاً منها ولا صفة لها، لعدم الفائدة، لأن الزمان يشترك فيه جميع الأشخاص من غير اختصاص لأحدهم به، والخبر من شرطه الإفادة، ما امتنع لذلك، فإن وصف جاز وقوعه خبراً عن الشخص، نحو(زيد في زمان طيب) وأما قولهم: (الهلال الليلة)[3] و(اليوم خمرٌ وغداً أمر)[4] وقوله: (في كل عام نعم).

[١٠٥] أكل عام نعم تحوونه[5] ـــــــــــ ....

(١) الفرقان ٢٥ / ٤١ وهي بتمامها: ﴿وإذا رأوك إن يتخذونك إلا هزواً أهذا الذي بعث الله رسولاً﴾.
(٢) ينظر شرح الرضي ١ / ٩٢.
(٣) ينظر شرح الرضي ١ / ٩٤.
(٤) هذا الشطر من رجز لامرئ القيس قاله عندما جاءه نبأ مقتل أبيه وهو يشرب الخمر فقال:
لا صحو اليوم ولا شرب غداً اليوم خمر وغدا أمر.
ينظر مجمع الأمثال ٢ / ٤١٧، وجمهرة الأمثال ٢ / ٤٣٦، والأمثال لأبي عبيد ٣٣٣، وشرح الرضي ١/ ٩٤.
والشاهد فيه قوله: (اليوم خمر) حيث حذف المضاف وهو شرب، وحدوث والتقدير اليوم شرب خمر وغداً حدوث أمر.
(٥) هذا الرجز لقيس بن حصين كما في الكتاب ١ / ١٢٩ وتمامه:

وفعلى حذف مضاف، أي (رؤية الهلال الليلة)، و(اليوم شرب خمر وغداً حدوث أمر)، (وحدوث نعم) وقيل: في (الهلال الليلة) إنه لما كان يتعين بغير إذ إنما بالزيادة والنقصان أجرى مجري المعاني وفي قوله: (كل عام نعم تحوونه) أن النعم لما كانت تجري من غير اختيار صاحبها، نزلت نزلة القمر، وإذا أخبرت بظروف الزمان عن المعاني فإن كانت مستغرقة للزمان أوأكثره، نحو(الصوم يوم الجمعة) فالصوم يومٌ جاز الرفع والنصب، والرفع أجود، لا سيما مع النكرة، والجر بـ(في) خلافاً للكوفيين[1]، لأنها عندهم للتبعيض، وإن كانت غير مستغرقة، ولا غالبة، (الأكل اليوم) و(الأكل يوماً) فالأجود النصب، وأما قوله تعالى: ﴿الحَجُّ أشهُرٌ مَعلومَاتٌ﴾[2] فمتأول على أنه أريد به الاستغراق على وجه مجازي، وهوتعظيم أمر الحج، ودعاء الناس إلى الاستعداد له حتى كأنه مستغرق للأشهر الثلاثة[3]، فإن أخبرت بظرف الزمان عن اسم زمان فالرفع لازم

يلقحه قوم وتنتجونه

ولقيس او لصبي من بني سعد أو لغيرهما، ينظر شرح أبيات سيبويه ١ / ١١٩، والإنصاف ٦٢/١، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٤٣٤، وشرح الرضي ١ / ٩٤، وخزانة الأدب ١ / ٤٠٨.

الشاهد فيه قوله: (أكل عام نعم) حيث قدر الشارح حذف مضاف وتقديره أكل عام إحراز نعم، أو نهب نعم وقدره الرضي أي حوايته، وذلك لأن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن اسم الذات ولذلك قدر له مضاف محذوف. قال ابن مالك في التسهيل السفر الأول١/ ٤٣٣ - ٤٣٤: (ولا يغني ظرف زمان غالباً عن خبر اسم عين ما لم يشبه اسم المعنى بالحدوث وقتاً دون وقت أو تعمّ إضافة معنى إليه أو يعم، واسم الزمان خاص أو مسؤول به عن خاص ويغني عن خبر اسم معنى مطلقاً، انتهى كلامه.

(١) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٤٣٦، وشرح الرضي ١ / ٩٥.

(٢) البقرة ٢ / ١٩٧، وتمامها: ﴿الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج...﴾.

(٣) ينظر شرح الرضي ١ / ٩٥ والعبارة منقولة منه بتصرف قال الرضي: وإذا كان ظرف المكان ـ

نحو(اليوم الأحد) وأجاز بعضهم نصب ما أصله المصدر، نحو(اليوم السبت والجمعة) نظر إلى أصله، وأجاز هشام والفراء[1] النصب في أيام الأسبوع كلها على تأويل اليوم بالآن.

قوله: (فالأكثر أنه مقدر بجملة) يعني ما وقع من الظرف والحرف معاً، لأنهم يطلقون معاً اسم الظرف، نحو(زيد خلفك) و(زيد في الدار) فإنه يجب ذكر تقديم العامل، لأن الظرف معمول، والمعمول لابد له من عامل، ولكن لا يظهر، لأن الظرف قد صار كالعوض عنه، وأجاز ظهوره بعضهم محتجاً بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ﴾[2] ولا حجة لهم فيها لأن (عنده) يتعلق بالرؤية لا خبر، و(مستقراً) حال لأن الظرف والحرف يتعلقان بمحذوف، حيث يقعان خبراً لمبتدأ، أوصلة لموصول أوصفة لموصوف، أوحالاً لذي حال[3]، وما عدا ذلك متعلقاً فيه بموجود أوما هوفي حكم الموجود، واختلف ما المقدر ؟ فزعم ابن السراج[4] أنه لا يحتاج إلى تقدير، لأن الكلام تام ولأنه لا يجوز ظهوره، لأنه يقال (إن في الدار زيداً) ولا يجوز (إن استقر) ولا مستقر في الدار زيد، وذهب الأخفش[5] وطاهر[6]، وروي عن سيبويه[7]، أنه بقدر بمفرد اسم فاعل لأنه أصل الخبر

خبراً عن اسم عين سواء كان اسم مكان أو لا، فإن كان غير متصرف نحو (زيد عندك) فلا كلام في امتناع رفعه: وإن كان متصرفاً وهو نكرة فالرفع راجح نحو: أنت مني مكان قريب).

(١) ينظر شرح الرضي ١ / ٩٦، وهمع الهوامع ٢ / ٢٦.

(٢) النمل ٢٧ / ٤٠، وتمامها: ﴿قال الذي عنده علم من الكتاب أن آتيك به قبل أن يرتد إليك طرفك فلما رآه مستقراً عنده قال هذا من فضل ربي...﴾.

(٣) ينظر الإنصاف ١ / ٥٢، وشرح المفصل ١ / ٩١، وشرح المصنف ٢٤، وشرح الرضي١/ ٩٣.

(٤) ينظر الأصول ١ / ٦٣، والهمع ٢ / ٢٢.

(٥) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٤٣١ - ٤٣٢.

(٦) ينظر شرح المقدمة المحسبة ١٧٧ - ١٨٧.

(٧) ينظر الكتاب ١ /٤١٨، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٤٣١ - ٤٣٢.

الإفراد، ولأنه قد ظهر مفرداً حيث ظهر، وتقديره حاصل أومستقر، وقال الفارسي[1]، والزمخشري[2]، والمصنف[3] روي عن سيبويه أيضاً أنه يقدر فعل، تقديره (حصل) أو(استقر)[4] وحجتهم أنه عامل في الظرف، وأصل العمل للأفعال، ولأن الصلة لا تقدر إلا بجملة، ومنهم من جمع بين القولين، فقال: تقدر في الصلة جملة، وفي ما عداها مفرد، وعلى كلا التقديرات، لما حذف الفاعل انتقل الضمير الذي كان فيه إلى الظرف، على كلام الفارسي[5] ومن تابعه، ويقال إنه مرفوع بالظرف مجازاً، وكذلك الظاهر، نحو(زيد في الدار أبوه) مرفوع بالظرف مجازاً ومحل الظرف الرفع، وقال السيرافي:[6] هو باق في المحذوف [ظ٣٠] ومحل الظرف النصب.

وجوب تقديم المبتدأ

قوله (وإذا كان المبتدأ مشتملاً على ما له صدر الكلام) يعني أن أصل المبتدأ التقديم، لأنه محكوم عليه، والخبر التأخر، لأنه محكوم به، وقد تعرض أشياء توجب تقديمه، فذكر الشيخ أربعة:

(١) ينظر رأي الفارسي في الهمع ٢ / ٢٢، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٤٣١ - ٤٣٢.
(٢) ينظر المفصل ٥٦، وشرحه لابن يعيش ١ / ٩١.
(٣) ينظر شرح المصنف ٢٤.
(٤) ينظر شرح التسهيل جـ١، ١ / ٤٣٢ قال ابن مالك: فلهذه المرجحات وافقت الأخفش بقولي في الأصل، معمول في الأجود لاسم فاعل كون مطلق وفاقاً للأخفش تصريحاً، ولسيبويه إيماء وخالفت ما ذهب إليه أبو علي والزمخشري من جعل الظرف جملة، وينظر شرح المفصل ١/ ٩١.
(٥) ينظر الهمع ٢ / ٢٢.
(٦) ينظر رأي السيرافي في هامش الكتاب ١ / ٤١٥، وشرح التسهيل السفر الأول ١ /٤٣٣.

الأول قوله: (إذا كان المبتدأ مشتملاً على ماله صدر الكلام) وإنما قال مشتملاً ولم يقل له صدر الكلام لعمومه، إذ قد يكون مشتملاً على ما له صدر الكلام وليس بصدر، نحو: (غلامَ من ضربْتَ) ؟ والذي له صدر الكلام، ضمير الشأن[1]، والاستفهام، وأسماء الشرط، وكم الخبرية، والمضاف إلى أحدهما، ما خلا ضمير الشأن، فإنه لا يضاف إليه لإبهامه، ولام الابتداء، والنفي، والتعجب، وما خرج مخرج المثل مثاله: ﴿هُوَاللَّهُ أَحَدٌ﴾[2] (ومن جاءك)؟ و(من تكرمْ أكرمْ) و(وكم رجلٍ ضربتَ) ؟ و(غلامُ من جاءك) و(غلامُ من تضربْ أضربْ) و(غلامَ كم رجلٍ ضربتَ) و(لَزيدٌ قائم)، (ما أحسن زيداً) و(ما زيدٌ قائمٌ)، (وسلامٌ له) و(ويلٌ له).

قوله: (مثل مَنْ أبوك) ؟ هذا مثال الاستفهام، قال نجم الدين:[3] وهذا المثال لا يستقيم إلا على مذهب سيبويه[4] إنّ (من) مبتدأ و(أبوك) خبره، وعند غيره (مَنْ) [في][5] هذا المثال خبر، لأن الذي بعدها معرفة[6]، فيجب أن يكون هوالمبتدأ، والمثال المتفق عليه (مَنْ قام) ؟ و(ما جاء بك) و(أيهم قام)؟

(١) ينظر شرح المصنف ٢٤، وشرح الرضي ١ /٩٧.
(٢) الإخلاص ١١٢ / ١.
(٣) ينظر شرح الرضي ١ /٩٧، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٣٩٥ - ٤٠٠.
(٤) ينظر الكتاب ٢ / ١٦١، وشرح الرضي /٩٧، وقال ابن مالك والمبتدأ عند سيبويه في نحو (كم مالك؟) كم مع أنه نكرة والخبر مالك مع أنه معرفة، وكذا نحو: (مررت برجل أفضل منه أبوه) أفضل عنده مبتدأ وأبوه خبر. فجعل النكرة مبتدأ والمعرفة خبر. شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٤٠١.
(٥) زيادة يقتضيها السياق.
(٦) ينظر شرح المفصل ١ /٩٨.

الثاني والثالث: قوله: (**أوكانا معرفتين، أومتساويين**) يعني المبتدأ أوالخبر فـ(المعرفتين) نحو(زيد القائم)[1] و(المتساويين).

قوله: (**أفضل منك أفضل مني**) ولا فرق بين أن يكون المبتدأ والخبر اسمين نحو: (زيد أخوك) أوأحدهما وصف نحو(زيد القائم) لأنه مبنيةٌ على جواز كون الصفة مبتدأ خلافاً للرازي، والأمام يحيى بن حمزة[2] فإنهما يجيزان تقديمها وتأخيرها، لأنها متعينة عندهما للخبرية لكونها مسندة في المعنى: فكيف يسنده إليها واعترض مذهبهم بنحو(القائم العالم) فإن هنا لابد من جعل أحدهما مبتدأ، وأجيب عما أوردوه، بأنا لا تجيز عن الصفة إلا بتأويلها بالاسم، فإذا قيل (القائم زيد) فمعناه الذات المتصفة[3] بالقيام زيدٌ أومسمى زيد، ووجوب تقدم المبتدأ في المعرفتين، والمتساويين مذهب البصريين[4]، لئلا يلتبس، لأن المعنيين مختلفان، لأنك إذا قلت (زيد العالم) جاز أن يكون غير زيد عالم وأما زيد فلا يكون إلا العالم، وإذا قلت (العالم زيد) وجب أن يكون العالم زيد ولا يخرج شيء منه عن زيد، ومنهم مَنْ أجاز التقديم والتأخير مطلقاً وابن مالك[5] وغيره فصّل، بأنه إن كان ثم قرينة جاز التقديم والتأخير نحو:

[١٠٦] بنونـا بنـو أبنائنـا وبناتُنـا
بنوهـن أبنـاءُ الرجـال الأبـاعدِ[6]

---

(١) في الأصل (لقائم) وهو تحريف والصواب ما أثبته.
(٢) ينظر الأزهار الصافية ٢١٤ – ٢١٥.
(٣) ينظر شرح الرضي ١ / ٩٧.
(٤) ينظر شرح ابن عقيل ١ / ٢٢٨.
(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك الجزء الأول ٤٠٢/١، وشرح الرضي ٩٧/١.
(٦) البيت من البحر الطويل، وينسب للفرزدق وهو ليس في ديوانه المطبوع، ينظر ـ

ولحو:

[١٠٧]لعلبُ الأفاعي القاتلات لعابُهُ ـــــــــــــــ(١)

أي بنوأبنائنا بنونا، ولعابه لعاب الأفاعي، وإلا لم يجز.

الرابع: قوله: (أوكان الخبر فعلاً له، مثل: ((زيد قـــام))) يعني أن يكون الخبر فعلاً للمبتدأ، فإنه لوقدم الخبر التبس الفاعل، وأجازه الكوفيون(٢) مطلقاً، وفصل ابن مالك والسكاكي(٣) بأنه إن كان ثم ضمير بارز لحو(الزيدان قاما) و(الزيدون قاموا) جاز التقديم، وإلا لم يجز، ومما يجب فيه تقديم المبتدأ أن يكون قبل (إلا) لحو: (ما زيد إلا في الدار) أوبعد (إنما)، لحو: (إنما زيد في الدار) لأنه يفيد حصر المبتدأ على الخبر

الإنصاف ١ / ٦٦، وشرح المفصل ١/ ٩٩، ١٣٢/٩، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٤٠٢، وشرح الرضي ١/ ٩٧، ومغني اللبيب ٥٨٩، وشرح شواهد المغني ٢ / ٨٤٨، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٣٣، وهمع الهوامع ٣٢/٢، وخزانة الأدب ٤٤٤/١.

والشاهد فيه قوله: (بنونا بنو أبنائنا) حيث قدم الخبر وهو بنونا على المبتدأ وهو (بنو أبنائنا) مع استواء المبتدأ والخبر في التعريف فإن كلاً منهما مضاف إلى ضمير المتكلم وذلك لوجود قرينة معنوية تعين المبتدأ منهما.

(١) البيت من البحر الطويل وعجزه:

وأَرْيُ الجنا اشتارته أيـدٍ عواسـلُ

وهو لأبي تمام الطائي كما في ديوانه ١ / ٢٤٢، وينظر شرح الرضي ١ / ٩٨، والعواسل: جمع عاسلة وهي ذات العمل الصالح، وأَرْيُ: العسل، ينظر اللسان مادة (عسل) ٤/ ٢٩٤٥.

والتمثيل فيه قوله: (لعاب الأفاعي لعابه) حيث استوى المبتدأ والخبر وكلاهما معرفة وكلاهما مضاف إلى معرفة فيجوز التقديم والتأخير كما أشار الشارح.

(٢) ينظر شرح المفصل ١ / ٩٢، والإنصاف ١ / ٦٥ وما بعدها.

(٣) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١ /٤٠٣ وما بعدها. قال ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٤٠٤ ما نصه: ومما يمنع تقديم الخبر اقترانه بالفاء لحو الذي يأتيني فله درهم، لأن سبب اقترانه بالفاء وشبهه بجواب الشرط فلم يجز تقديمه، كما لا يجوز تقديم جواب الشرط. ينظر رأي السكاكي في مفتاح العلوم ٨٧.

فلوقدمت الخبر لانعكس ومنها [و٣١] أن يدخل الفاء على الخبر نحو: (الذي يأتيني فله درهم) أولام الابتداء على المبتدأ، نحو: (لزيد قائم).

وجوب تقديم الخبر

قوله: (وإذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام) [مثل: أين زيد][1] هذا القسم الثاني: الذي يوجب تأخير المبتدأ وتقديم الخبر، فمنها أن يتضمن الخبر المفرد، ماله صدر الكلام، وقيد الخبر بالمفرد، لأنه إذا كان جملة لم يجب تقديمه على المبتدأ، لأن تقدمه على جزئه[2] نحو(زيد أين بيتُه).

قوله: (أوكان مصحّحاً [له])[3] يعني أوكان تقديم الخبر مصححاً لمجيء المبتدأ نكرة، فإنه يجب تقديمه، نحو(في الدار رجل) فإنه قد تخصص المبتدأ بتقديم الخبر عليه، فلوأخر لزال التصحيح، ولم يصح الابتداء بالنكرة، خلافاً للكوفيين[4]، فارتفاع (الرجل) عندهم بالفاعلية، قال نجم الدين: الأولى أن العلة في إيجاب تقدم الظرف خبراً عن المبتدأ النكرة خوف لبس الصفة مع كثرة استعمال الظرف خبراً، فلوقلّ وقوع الظرف خبراً عن النكرة، اغتُفر اللبس القليل[5]، وتقديم الخبر غير الظرف على المبتدأ النكرة نحو: (قائمٌ رجلٌ)، لارتفع اللبس، ولا يعينه للخبرية، بل

(١) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.
(٢) ينظر شرح المصنف ٢٤.
(٣) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.
(٤) ينظر شرح الرضي ١/ ٩٩، وقد نقل العبارة بتصرف.
(٥) ينظر شرح الرضي ١/ ٩٩.

يحتمل أن يكون (رجل)[1] بدلاً من (قائم)، وأن يكــون مبتـدأ بخـلاف (في الدار رجلٌ) فإنه بتقدم الظرف يتعين للخبرية.

قوله: (أولمتعلقة ضمير في المبتدأ، نحو: ((على التمرة مثلُها زبداً)) [أوكان خـــبراً][2]) أي لمتعلـق الخـبر، وهوالتمـرة، ضمـير في المبتـدأ، وهومثلها، فلوقدمت المبتدأ لعاد الضمير إلى غير مذكور، وقد اختلـف في تأويله، فقـال ركـن الديـن:[3] يحتمـل أنـه أراد بـالتعلق تعلـق الحـروف بالأفعال، فيكون الخـبر المحـذوف وهوحـاصل أوحصـل (وعلـى التمـرة) متعلق به، وفيه نظر ؛ لجواز أن يقل (على الله عبـدُه متوكـلٌ) فإنـه تقـدم المبتدأ هنا وهو(عبده) على خبره وهو(متوكل) مع أن فيــه ضمـيراً لمتعلـق الخبر، وهو(على الله)، فلوقال: وكان الخبر ظرفاً لسـلم، واعترضـه الوالـد بأنه قوله غير شامل، لأنه يخرج منه:

[١٠٨]................ ـــــــــــــــ ولكـن مـلء عـين جفونهـا[4]

---

(١) في الأصل (رجلاً) وهو سهو.

(٢) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر الوافية في شرح الكافية، ٦٨ - ٦٩.

(٤) البيت من البحر الطويل، وهو لـ (نصيب بن رباح) في ديوانه ٦٨، وصدره:

أهابك إجلالاً وما بـك قـدرةٌ عـلـــــــيّ.........

ويروى حبيبها بدل جفونُها، وينسب للمجنون في ديوانه ٥٨، ينظر شرح ديوان الحماسة ٣٦٣، وسمط اللالئ ١ / ٤٠١، وشـرح التسـهيل السـفر الأول ١ /٤٠٩، وأوضـح المسـالك ١ / ٢١٥، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٤١.

والشاهد فيه قوله: (ملء عين حبيبها) فإنه قدم الخبر وهــو قولـه (مـلء عـين) المبتـدأ وهـو حبيبها لاتصال المبتدأ بضمير يعود على ملابس الخبر وهو المضاف إليه، فلو قدمـت المبتـدأ مع أن رتبة الخبر التأخير لعاد الضمير على متقدم لفظاً ورتبة وهذا لا يجوز ولكـن بتقديـم الخبر وقد رجع الضمير على متقدم لفظاً وإن كانت رتبته التأخير وهو جائز.

وكلام المصنف مستقيم، لأن مراده بالتعلق الذي لا ينفك عنه الخبر، ولاتفاقه فيدخل فيه المضاف وغيره، ولم يرد التعلق الذي يراد في تعلق الحروف والظروف، ولا التعلق المعنوي الذي هوالاستدعاء، وإنما أراد الارتباط اللفظي، قال ركن الدين:[1] ويحتمل أنه أراد بالخبر، الخبر لفظاً، وهوالجار والمجرور، وأراد بالتعلق المجرور فلم يقع الإشكال انتهي، فيقال متعلق بكسر اللام، ويعني بالمتعلق جزء الخبر، فقولك (على التمرة) خبر، والمجرور جزؤه، وانتصاب زيد على التمرة، ويجوز رفعه على البدل من (مثلها)، ورفعه ونصب مثلها على أنه مبتدأ، ومثلها صفة له تقدمت عليه فانتصب على الحل نحو (في الدار واقفاً رجلٌ).

قوله: (أوعن أن) يعني أوكان الخبر عن (أنّ) المفتوحة والمشددة، وجب تقديمه لئلا يلتبس بالمكسورة في الصورة، أوبـ(أن) التي بمعنى (لعل)، أولئلا يدخل عليها (إنّ) المكسورة[2]، فيقال: (إنَّ أنك منطلق عندي) وأجازها الأخفش[3]، قياساً على المصدرية، نحو: ﴿وَأَن تَصۡبِرُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾[4] أي قياساً في دخول العوامل عليها مثل: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرۡضَىٰ﴾[5] وأما إن وليت المفتوحة المشددة (أمّا) تقدمت باتفاق نحو قوله:

[١٠٩] دأبي اصطبار وأما أنني جَزِعٌ
يوم النوى فَلِوَجْدٍ كاد يبريني[6]

(١) ينظر رأي ركن الدين في الوافية شرح الكافية ٦٥.
(٢) ينظر شرح المصنف ٢٤ - ٢٥، وشرح الرضي ١/ ١٠٠، وشرح التسهيل السفر الأول ٤٠٨/١- ٤٠٩.
(٣) ينظر الهمع ٢/ ٣٦.
(٤) النساء ٤/ ٢٥.
(٥) المزمل ٧٣/ ٢٠.
(٦) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ١/ ٤٠٩، وينظر مغني -

[ظ٣١]

ومن وجوه تقدم الخبر، أن يكون قبل (إلا) أوقبل المبتدأ بعد (إنما) نحو: (ما في الدار إلا زيد) و(إنما في الدار زيد) وكذلك إذا كان بتقديم الخبر يفهم معنى لا يفهم بتأخره وجب تقديمه نحو(تميمي أنا) إذا قصدت بيان أنك من تميم، والتفاخر بها[(١)]، وأما ما عدا هذه الأشياء فجائز فيه التقديم، إذا أردت الاهتمام بإفادة السامع الحكم من أول وهلة نحو: (قائم زيد) والتأخير نحو: (زيد قائم) إذا لم يرد ذلك خلافاً للكوفيين والأخفش[(٢)]، فإنهم منعوا من تقدم الخبر، لأنك لوقدمته وقلت: (قائم زيد) لارتفع زيد عندهم بالفاعلية وبطل المبتدأ، لأنهم يعلمون الصفة من غير اعتماد، وأجاز بعضهم التقدم حيث يكون العائد منصوباً نحو: (زيدٌ ضربته).

تعدد الخبر

قوله: (وقد يتعدد الخبر، مثل زيد عالم عاقل) يعني مع اتحاد المبتدأ، وفيه تفصيل، وهوأن نقول: إن اتحد فجائز نحو(زيد قائم قاعد) وإن تعددا

اللبيب ٣٥٦، وشرح شواهد المغني ٦٦١/٢، وأوضح المسالك ٢١٣/١، وهمع الهوامع٣٦/٢.

ويروى: عندي بلد دأبي.

والشاهد فيه قوله: (أما أني جزع... فلوجد) حيث ولي أما المفتوحة فهي مبتدأ من المصدر المؤول وتقدم على خبره الذي هو الجار والمجرور، وجاز تقدم المبتدأ وهو مصدر موؤل لأمن اللبس وهذا التقدم باتفاق كما ذكر الشارح.

(١) ينظر شرح الرضي ١ / ١٠٠ والعبارة مأخوذة بتصرف دون أن يعزوها إلى مصدرها، وينظر شرح المفصل ٩٢/١، الإنصاف ٦٦/١.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٩٢، والهمع ٣٤/٢ ـ ٣٥

لفظاً أومعنى نحو: (زيد وعمروقائم وقاعد) و(زيد وعمرووبكرٌ سائر وقائم وقاعد) أومعنىً (الزيدان قائمان) و(الزيدون قائمون) أوأحدهما لفظاً، أوأحدهما معنىً نحو: (زيدٌ وعمروقائمان) و(زيد وعمرووبكر قائمون) و(الزيدان قائم وقاعد) ومنه (الفرس أسود وأبيض) و(الزيدون سائر وقائم وقاعد) جاز ذلك، والواوواجبة، وفي كل منهما ضمير يعود إلى مبتدئه.

وإن تعدد المبتدأ واتحد الخبر فالأظهر الجواز حيث يصح المعنى[1] نحو: (الأصدقاء نسب وإخوة)، والناس تزيد في المبالغة، قال:

[١١٠] إنما الناس أنا فإنا
مت فللناس الفناء[2]

وإن اتحد المبتدأ وتعدد الخبر، فهي مراد الشيخ[3]، فإن تعدد لفظاً ومعنى، فإن كان بعاطف فلأخبار باتفاق، وفي كل واحد ضمير يعود إلى المبتدأ نحو(زيد العالم والعاقل والكريم) وإن كان بغير عاطف نحو: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾[4]. ونحو:

[١١١] من يك ذابتٍ فهذا بتي
مُقَيِّظ مُصَيِّف مُشَتِّي[5]

(١) ينظر شرح المصنف ٢٥، وشرح الرضي ١ / ١٠٠، وشرح المفصل ١ /٩٩.
(٢) لم أقف على قائل له أو مصدر.
(٣) ينظر شرح المصنف ٢٥.
(٤) البروج ٨٥ / ١٤ - ١٥.
(٥) الرجز لرؤبه بن العجاج في ملحق ديوانه ١٨٩، وينظر الكتاب ٢ / ٨٤، وشرح أبيات سيبويه ٢ /٣٣، والإنصاف ٢ / ٧٢٥، وشرح المفصل ١ /٩٩، وشرح التسهيل السفر الأول ١ /٤٤٣، واللسان مادة (بتت) ١ / ٢٠٥، وشرح ابن عقيل ١ /٥٧، وهمع الهوامع ٢ /٥٣.

فذهب الزمخشري[1] والمصنف[2] إلى إنها أخبار ومنهم من قال: الأول خبر، والباقي صفات وفي كل منهما ضمير على كلا القولين، وإن تعدد معنى فهي ضربان، الجمع والأسماء التي تقع على القليل والكثير، كالمصادر وأسماء العموم، فأما الأسماء فجائز نحو(زيدٌ عدل وصوم) و﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾[3] وأما الجمع فأجازه بعضهم مع قصد المبالغة نحو: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾[4] فليس بخبرٍ وقد قيل فيه: إنه يريد ملائكة الموت.

وإن تعدد لفظاً نحو(الرمان حلوحامض) و:

[١١٢]........................ ــــــــــــ ..... يقظان هاجع[5].....

(وزيد قائم قاعد) فالأصح لا يجوز دخول العاطف، وبعضهم أجازه[6]،

والشاهد فيه قوله: فهذا بتّي مقيظ مصيّف مشتى، فهي أخبار متعدده لمبتدأ واحد من غير عاطف... وهذا ما ذهب إليه الزمخشري وابن الحاجب كما ذكر الشارح.

(١) ينظر المفصل ٣٠، وابن يعيش ١/ ٩٩ - ١٠٠.

(٢) ينظر شرح المصنف ٢٥، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٥٧٩.

(٣) البقرة ٢/ ٢.

(٤) المؤمنون ٢٣/ ٩٩ وهي بتمامها: (حتى إذا جاء أحدهم الموت قل رب ارجعون).

(٥) هذا جزء من بيت البحر الطويل، وهو لحميد من ثور في ديوانه ١٠٥، ينظر الشعر والشعراء ١/ ٣٩٨، وشرح التسهيل السفر الأول ١/ ٤٤٣ وشرح ابن عقيل ١/ ٢٥٩، وخزانة الأدب ٤/ ٢٩٢.

والبيت بتمامه:

ينام بإحدى مقلتيه ويتقي ... بأخرى المنايا فهو يقظان هاجع

ويروى في شرح ابن عقيل نائم بدلاً عن هاجع.

الشاهد فيه قوله: (فهو يقظان هاجع) حيث تعدد الخبر بدون حرف العطف قل ابن مالك في شرح التسهيل وعلامة هذا النوع صحة الإقتصار على واحد من الخبرين أو الأخبار السفر الأول ١/ ٤٤٣.

(٦) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١/ ٤٤٣.

والأكثر، منهم المصنف[1]، يجعلها أخباراً متعددة في اللفظ ويجعل في كل واحد ضميراً، ومنهم من يكتفي بضمير واحد وبعضهم جعل الثاني صفة للأول، لأن المعنى: حلوفيه حموضة، لأنهما لوكانا خبرين لزم أن المعنى حلوفي حال، حامض في حال، قال: لأن الصفة قد توصف نحو(عالم فطِنٌ) و(طبيب ماهر) أي فَطِنٌ في علمه، وماهر في طبه، وضعف هذا القول بأنه يلزم فيه اجتماع الضدين، لوكان المعنى حلاوة حامضة ولا يلزم هذا على القول الأول، لأنهما راجعان إلى الرمان، بعض أجزائه حلو، وبعضه حامض، فكأنه قيل: في جزء منه حلاوة، وفي جزء [و٣٢] منه حموضة[2]، وليس قولك: (هذا الفرس أسود أبيض) منه بل هومن المبتدأ المتعدد، نحو(الزيدان عالم وجاهل) كأنك أردت بعضه أبيض وبعضه

---

(١) ينظر شرح المصنف ٢٥، وأماليه ٢ / ٥٧٩، والرضي ١ / ١٠٠.

(٢) ينظر شرح ابن عقيل ١ /٢٥٧ وما بعدها، وشرح المفصل ١ /٩٩، وشرح التسهيل السفر الأول ١ /٤٤٣ قال ابن مالك في شرح التسهيل في الصفحة ٤٤٢ وما بعدها: تعدد الخبر على ثلاثة أضرب:

أحدهما: أن يتعدد لفظاً ومعنى لا لتعدد المخبر عنه مثل الأيتين في سورة البروج.

وكقولك الراجز:

من كان ذابت.................

ثانيها: أن يتعدد لفظاً ومعنى لتعدد الخبر عنه حقيقة مثل قول الشاعر:

يداك يدٌ خيرُها يرتجى ... وأخرى لأعدائها غائظه

أو لتعدد المخبر عنه حكماً كقوله تعالى: (اعلموا أنما الحيلة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الأموال والأولاد)

ثالثها: أن يتعدد لفظاً دون معنى بقيامه مقام خبر واحد في اللفظ والمعنى كقولك: هذا حلو حامض بمعنى مز. وكقولك هو أعسر أيسر بمعنى أضبط، أي عامل بكلتا يديه. انتهى بتصرف.

أسود، كما أردت أحد الزيدين عالم والآخر جاهل. وإن اختلفا في اتحاد المبتدأ أوتعدده، فإنه لما كان يمكن التمييز في الفرس بين الأسود والأبيض، أشبه المبتدأ المتعدد، ولما لم يكن تمييز الجزء الحلوالحامض، أشبه المبتدأ المتّحد، قل اليمني[1] لا يجوز أن يعود من كل واحد منهما ضمير، لأنه يصير التقدير: كله حلو، وكله حامض فيؤدي إلى الجمع بين ضدين، ولا خِلْوهما عنه، لأنه ينقض قاعدة الصفة المشتقة، ولا عودة من أحدهما لما فيه من التحكم، لأنه يكون هوالخبر لعود الربط منه، فلم يبق إلا أن يقدر الاسمين بمعنى اسم واحد فاحتمل للضمير، وهو مز[2].

قل ابن جني: وهذا الموضع كان أبوعلي يخاطب به خاصة أصحابه ستين سنة، وما أظنه فهمه إلا واحد أواثنان.

دخول الفاء في خبر المبتدأ

قوله: (وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط)[فيصح دخول الفاء في

(١) أغلب الظن أنه أراد إما إبراهيم بن محمد بن أبي عباد إسحاق اليمني النحوي المتوفى بعد الخمسمئة وهو من أعيان النحويين باليمن. صنف مختصرين في النحو وهما مختصر سيبويه والتلقين في النحو، ينظر البغية ١ / ٤٣٦. أو عمه الحسن بن اسحاق أبو محمد اليمني ويعرف بابن أبي عباد قل عنه الخزرجي: إمام النحلة في قطر اليمن وكان معاصراً لابن أخيه السابق ذكره، وكلاهما يلقب باليمني توفي قريباً من ٥٩٠هـ صنف مختصراً في النحو يدل على فضله ومعرفته ينظر ترجمته في البغية ١ / ٥٠٠.

(٢) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١/ ٤٤٤، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٥٧، وشرح المفصل ١/ ٩٩، الهوامع ٢/ ٥٣-٥٤.

الخبر][1] قد لتقليل تضمن المبتدأ معنى الشرط، لأنه لا يكون إلا مع الإبهام والعموم، لا لتقليل الفاء مع التضمن، فإنها مختارة.

ودخولها على الخبر واجب، وجائز، وممتنع:

أما الواجب فمع (أما) نحو (أما زيد فقائم) ولا تحذف إلا لضرورة، كقوله:

[١١٣] فأما القتالُ لا قتالَ لديكمو
ولكنَّ سيراً في عِراض المواكب[2]

أو لإضمار القول نحو: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾[3] تقديره (فيقال لهم: أكفرتم)[4] وإنما وجب الفاء مع (إنْ) لأن الجزاء جملة اسمية وهي أجنبية فدخلت للربط.

أما الجائز فحيث ذكر الشيخ[5].

قوله: (وذلك الاسم الموصول بفعل أو ظرف، نحو: ((الذي يأتي

(١) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.
(٢) البيت من الطويل، وهو للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ٤٥، ينظر المقتضب ٢ / ٧١، وأمالي ابن الشجري ١ / ٢٨٥، وشرح شواهد الإيضاح ١٠٧، والمقتصد في شرح الإيضاح ٣٦٦/١، وشرح التسهيل السفر الأول ١ / ٤٤٦، وشرح الرضي ١ / ١٠١، والجنى الداني ٥٢٤، ومغني اللبيب ٨٠، وشرح شواهد المغني ١ /١٧٧، وشرح ابن عقيل ٢ / ٣٩١ وهمع الهوامع ٤ /٣٥٦، وخزانة الأدب ١ / ٤٥٢.
والشاهد فيه قوله: (لا قتال لديكم) حيث حذف الفاء الداخلة على خبر المبتدأ الواقع بعد أما ضرورة. فالقتال مبتدأ، ولا قتال لديكم خبر ويروى المراكب بدل المواكب.
(٣) آل عمران ٣ / ١٠٦ .
(٤) ينظر شرح الرضي ١ / ١٠١، وشرح التسهيل السفر الأول ١ /٤٤٧، وشرح المصنف ص ٢٥، وشرح المفصل ١ / ١٠٠.
(٥) كما في المتن من الكافية المحققة وهي التي ذُكرت.

فله درهم)) هذه الموصولة بفعل، والظرف نحو: (الذي في الدار فله درهم) ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾[1] وإنما قال: الاسم الموصول بفعل ليخرج الحرف الموصول باسم الفاعل والمفعول، لا تقول (القائل فله درهم) ولا (المضروب فله درهم) وأجازه المبرد [2] والكوفيون[3] مستدلين بقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾[4] ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا﴾[5] ورد بأنه لوكان منه لكان المختار النصب لأنه مثل (زيداً فاضربه) والقراء متفقون على الرفع[6].

قوله: (والنكرة الموصوفة بهما) يعني بالظرف والفعل، مثاله: (كل رجل في الدار فله درهم) أو(يأتيني فله درهم) وزاد السخاوي[7]، النكرة

(١) النحل ١٦ /٥٣ وهي بتمامها: (وما بكم من نعمة فمن الله ثم إذا مسكم الضر فإليه تجأرون).

(٢) ينظر المقتضب ٢٢٥/٣،والهمع ٢ / ٥٦.

(٣) ينظر الهمع ٢ / ٥٦.

(٤) النور ٢٤ / ٢.

(٥) المائدة ٥ / ٣٨.

(٦) الأمر فيه تفصيل وهو كالتالي: قرأ الجمهور (الزانية والزاني) بالرفع، وقرأ عيسى بن عمر الثقفي وابن أبي عبلة (الزانيةَ) بالنصب وهو أوجه عند سيبويه حيث قال في ١ / ١٤٤. وقد قرأ أناس: (والسارقَ والسارقةَ) و (الزانيةَ والزاني) وهو على ما ذكر لك من القوة، ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع وإنما كان الوجه في الأمر والنهي النصب لأن حد الكلام تقديم الفعل وهو فيه أوجب، وقرأ ابن مسعود (والزان) بغير الياء.
قال القرطبي في تفسيره: وأما الفراء والمبرد والزجاج فإن الرفع عندهم أوجه والخبر في قوله: فاجلدوا لأن المعنى: الزانية والزاني مجلودان بحكم الله.
ينظر الكتاب١/ ١٤٢ وما بعدها، وتفسير أحكام القرآن للقرطبي ٥ / ٤٥٥١، وتفسير البحر المحيط ٦/ ٣٩٣.

(٧) السخاوي هو علي بن محمد بن عبد الصمد الإمام علم الدين أبو الحسن السخاوي النحوي المقرئ الشافعي كان بصيراً في القراءات وعللها إماما في النحو واللغة والتفسير، ـ

الموصوفة باسم الفاعل، نحو: (كل رجلٍ قائم فله درهم).

قوله: (مثل ((الذي يأتيني فله درهم))) مثل الاسم الموصول بفعل، وقوله: (أوفي الدار) مثل الاسم الموصول بظرف، وقوله: (كل رجل يأتيني) مثل النكرة الموصوفة بفعل، وقوله: (أوفي الدار) مثل النكرة الموصوفة بالظروف، ويفهم منه العموم، في كل نكرة موصوفة وهوالمختار، ومنهم من شرط أن يدخل عليها (كل) فهذه يجوز دخول الفاء إذا قصد أن الأول سبب في الثاني، وإن لم يقصد لم تدخل.

وأما الممتنع فما عدا الواجب والجائز، وقد أجاز بعضهم دخولها نحو(زيد فقائم)[1] واحتج بقوله:

[١١٤] وقائلة خولان فانكح فتاتهم ـــــــــــــ[2]

ومن تصانيفه شرح على المفصل وسفر السعادة وشرح أحاجي الزمخشري النحوية، وشرح الشاطبية مات سنة (٥٥٨ أو ٥٥٩هـ) ينظر بغية الوعاة ١٩٢/٢- ١٩٣ والوفيات لابن خلكان ٣٤٥/١. ينظر رأيه في همع الهوامع ٢/١٦٣.

(١) ينظر شرح المفصل ١/ ١٠٠، وينظر شرح الرضي ١/ ١٠٢. وممن أجاز دخول الفاء على خبر المبتدأ الذي لا يشبه أداة الشرط الأخفش، قال ابن مالك ورأيه في ذلك ضعيف. ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٤٤٩/١، وينظر شرح الرضي ١/ ١٠٢

(٢) البيت من الطويل وعجزه:

وأكرومة الحيين خلو كما هيا

وهو بلا نسبة في الكتاب ١/ ١٣٩ - ١٤٣، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤١٣، والمقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٣٦١، وشرح شواهد الإيضاح ٨٦ وشرح التسهيل السفر الأول ١/ ٤٤٩، وشرح الرضي ١٠٢/١، ورصف المباني ٤٤٩، والجنى الداني ٧١، ومغني اللبيب ٢١٩، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٦٨، وهمع الهوامع ٢/ ٥٩، وخزانة الأدب ١/ ٣٦٥ - ٤٥٥.

والشاهد فيه قوله: (خولان فانكح فتاتهم) حيث رفع خولان على تقدير مبتدأ محذوف والتقدير هذه خولان وذلك كما يقول الشارح نقلاً رأي سيبويه هذه خولان وفانكح جملة .

برفع (خولان) وسيبويه[1] يقول: تقديره: هذه خولان فانكح، جملة أخرى مسببة، [ظ٣٢].

قوله: (وليت ولعل مانعان باتفاق)[2] يعني دخول الفاء فيهما ممتنع، وكذلك في (كأن)، وإنما امتنع دخول الفاء في هذه الثلاثة، لأنها لا تدخل إلا على خبر محض[3]، وهذه قد غيرت معنى الابتداء بجعل الجملة إنشائية فـ(ليت) قلبته للتمني و(لعل) للترجي و(كأن) للتشبيه وأما (إنَّ) و(أنَّ) و(لكنَّ) فمنعها الجمهور، وحكي عن سيبويه[4] وذلك لأنه لا يجوز دخولها على الشرط، فكذلك ما يشبهه، وأجازها ابن مالك[5] وجماعة من المغاربة، واحتجوا على المكسورة بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ﴾[6] وفي المفتوحة بقوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾[7] وقوله:

[١١٥] علمت يقيناً أن ما حم كونه
فسعيُ امرئٍ في صرفه غير نافع[8]

أخرى. وقال ابن مالك: على أن زيادة الفاء في مثل هذا قد سهلها كون الخبر أمراً كما سهلها كون العامل مفرّغاً. ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١/ ٤٥٠ وينظر شرح الرضي ١/ ١٠٢.

(١) ينظر الكتاب ١/ ١٣٨.
(٢) في الكافية المحققة (بالاتفاق).
(٣) ينظر شرح المصنف ٢٥، وينظر شرح الرضي ١/ ١٠٣.
(٤) ينظر شرح الرضي ١/ ١٠٣.
(٥) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١/ ٤٥٠ وما بعدها، وهمع الهوامع ٢/ ٥٧ وما بعدها.
(٦) البروج ٨٥/ ١٠، وتمامها: ﴿فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق﴾.
(٧) الأنفال ٨/ ٤١.
(٨) البيت من البحر الطويل وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ١/ ٤٥١، وشرح الأشموني ١/ ٢٢٥.

وفي (لكنّ) بقوله:

[١١٦] فوالله ما فارقتكم قالياً لكُمُ
ولكن ما يُقضى فسوف يكون[١]

وبعضهم أجاز دخولها في (أن) وحدها، وقد أشار إليه بقوله: (والحق بعضهم، (أنّ) بهما) يعني بـ(ليت) و(لعل) في المنع واختلف من المجيز ومن المانع؟ فرواية المصنف[٢] والأكثرين المنع عن سيبويه[٣] لأن (إن) لا تدخل الشرط، فكذلك ما في معناه، فإذا دخلت (الفاء) فهي زائدة، والجواز عن الأخفش، والفاء بمعنى الشرط وحجته أن (إن) لا تغير المعنى الإخباري، ورواية أبي البقاء[٤]، وركن الدين العكس[٥]، وهي أولى لقيام قرينة، لورود الفاء في القرآن، ولأن الأخفش[٦] يقول بزيادة الفاء،

والشاهد فيه قوله: (فسعي امرئ) حيث بقيت الفاء في الخبر سعى مع دخول أن المفتوحة على الجملة.

(١) البيت من البحر الطويل وهو للأفوه الأودي، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أمالي القالي ١/ ٩٩، وشرح التسهيل السفر الأول ١/ ٤٥١، وشرح الأشموني ١/ ١٠٨، وشرح قطر الندى ١٤٩، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٦٥، وهمع الهوامع ٢/ ٦٠.
الشاهد فيه قوله: (لكن ما يقضى فسوف يكون) دخول لكن على ما الموصولة تكفها عن العمل، وكذلك اقتران خبر لكن بالفاء وهذا ما أشار إليه الشارح.

(٢) ينظر شرح المصنف ٢٥، وشرح الرضي ١/ ١٠٣.

(٣) ينظر المصادر السابقة.

(٤) هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين الإمام محب الدين أبو البقاء العكبري البغدادي الضرير النحوي الحنبلي توفي سنة ٦١٦هـ ينظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ٣٨ - ٤٠ صنف التبيان في القرآن، واللباب.

(٥) ينظر الوافية في شرح الكافية ٧١.

(٦) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١/ ٤٤٩.

وسيبويه لا يقول بزيادتها.

حذف المبتدأ

قوله: (**وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازاً**) قد للتقليل لأن الأصل عدم حذفه ولابد في حذفه من قيام قرينه، وحذفه جائز، وواجب فالجائز قرينة حالية نحو:

قوله: ([كقول المستهل][1] (**الهلالُ الليلةَ**) أي هذا، ومنه قوله:

[١١٧]................................ ..... إذا قـل الخميـس: نعـم[2]

أي هذه نعم، والمقالية في جواب السؤال كقولك: (صحيح لمن قال: كيف زيد)؟ أي زيدٌ صحيحٌ، والواجب في مواضع منها ؛ المصادر التي لا أفعال تظهر لها، إذا رفعت، وهي سماع، نحو(حمد لله) و(ثناء عليه)، (وسمع وطاعة) أي أمري حمد الله، ومنها الصفات المقطوعة إلى الرفع، نحو: (الحمد لله أهل الحمد) أي هو[3] و(مررت بزيد العالم) قال تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [4] أي وهم. وقوله:

---

(١) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) البيت من السريع وتمامه:

لا يبعد الله التلبب والغارات

وهو للمرقش الأكبر في إصلاح المنطق لابن السكيت ٦٠، والمفصل ٢٥ وشرحه لابن يعيش ١ / ٩٤، ومغني اللبيب ٦٨٤، وشرح شواهد المغني ٢ / ٨٨٩ واللسان مادة (عمم) ٤ / ٣٦١٣.

والتلبب معناه: لبس السلاح، والنعم واحد الأنعام.

والشاهد فيه قوله: (نعم) وهي خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (هذه نعم).

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٥ - ٢٦، وشرح الرضي ١ / ١٠٣.

(٤) النساء ٤ / ١٦٢، وقرأ الحسن ومالك بن دينار وجماعة والمقيمون على العطف، وكذا هو في ـ

[١١٨] النـازلين بكـل معـترك والطيـــــون.......[1]

أي وهم، وإنما وجب حذف المبتدأ هاهنا، لأنه لوظهر المبتدأ أُخْرِجَتْ عن كونها صفات، ومنها المخصوص في باب (نِعْم) و(بِئْس) على من جعله خبراً لمبتدأ محذوف، وكذلك (سيما) فيمن رفع ما بعدها، ومنها ما كان من الأمثال، أوما يجري مجراها محذوف المبتدأ، فإنه يجب الاتباع، لأن الأمثال لا تغير، وما يأتي في الشعر من ذكر الديار نحو(دار لمية) و:

[١١٩] دار لسلمي إذ (سليمى)[2] جـــارتي ....

أي تلك، نحو: (من أنت ؟ زيدٌ) أي مذكورك زيد.

حرف عبد الله (أي ابن مسعود) وأما في حرف (أبي) فهو فيه والمقيمين كما في المصاحف واختلف في نصبه على أقوال ستة أصحها قول سيبويه بأنه منصوب على المدح. ينظر الكتاب ٢ / ٦٣ - ٦٤، وتفسير القرطبي ٣/ ٢٠٠٩-٢٠١٠، والبحر المحيط ٣/ ٤١١ - ٤١٢.

(١) البيت من الكامل وهو للخرنق بنت هفان في ديوانها ٤٣، وينظر الكتاب ١ / ٢٠٢، وشرح أبيات سيبويه ١٦/١، ومعاني القرآن للأخفش ١ / ٣٤٩، والإنصاف ٢ / ٤٦٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢ / ٦٨٢، والبحر المحيط ٣ / ٤١١ - ٤١٢، وخزانة الأدب ٥ / ٤١ - ٤٢ - ٤٤.

وعجزه:

والطيبـون معـاقد الأزر

وقبله قولها:

لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر

النازلين بكل معترك والطيبون معاقد الأزر

ويروى هذا البيت كما ذكر ابن مالك بعدة روايات. ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٢ / ٦٨٢، فهي أربعة أوجه ولكل وجه دلالته.

(٢) في الأصل (سلمى) ولا يستقيم الوزن بها.

حذف الخبر

قوله: (والخبر جوازاً) أي حذفه على ضربين ؛ جواز ووجوب، فالجواز قرينةٌ حاليةٌ.

قوله: (خرجتُ فإذا السبع): فـ(إذا) هذه للمفاجأة، وقد اختلف فيها، فاختار ابن مالك[1] أنها حرفٌ والخبر محذوف، واختار الأكثرون ظرفيتها، فقال سيبويه[2] والمبرد[3] وطاهر[4] إنها ظرف مكان فهي حينئذ الخبر، أي (خرجتُ فبالحضرة السبُعُ) وقال الزمخشري[5] والمصنف[6] والزجاج[7]: إنها ظرف زمان، والخبر محذوف وتقديره واقف، لأن ظروف الزمان لا يخبر بها [و٣٣] عن الجثث لنقصها، وأما الفاء الداخلة على إذا الفجائية، فقال الزيادي[8] إنها جواب شرط مقدر، ولعلة أراد بها فاء السببية وقال المازني:[9] هي زائدة، وقيل: عاطفة حملاً على المعنى أي خرجت ففاجأت كذا[10]، والمقالية في جواب الاستفهام، نحو: (زيد) في جواب من قال (من عندك)؟

---

(١) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٣٧٥.
(٢) ينظر الكتاب ٣ / ٦٠ – ٦٤، وشرح المفصل ١ / ٩٥، وشرح الرضي ١ /١٠٣.
(٣) ينظر المقتضب ٢ / ٥٦ – ٥٧.
(٤) ينظر رأي طاهر في شرح المقدمة المحسبة ٢٤٧.
(٥) ينظر المفصل ٢٥.
(٦) ينظر شرح المصنف ٢٥.
(٧) ينظر رأي الزجاج في الرضي ١ / ١٠٤.
(٨) ينظر رأي الزيادي في شرح الرضي ١ / ١٠٤.
(٩) ينظر رأي المازني في شرح الرضي ١ / ١٠٤.
(١٠) ينظر شرح الرضي ١ / ١٠٤ وهذه العبارة من قوله: (وأما الفاء حتى كذا) منقولة عن الرضي دون إسنادها إليه.

قوله: (ووجوباً فيما التزم في موضعه غيره) هذا الواجب في الخبر، ولم يذكر الواجب في المبتدأ، لأن بعضهم لا يجيزه، لأنه عمدة، ولعلة اختاره، وله شرطان ؛ أحدهما: القرينة ولابد في كل محذوف من قرينة تدل على حذفه سواء، كان فاعلاً، أومفعولاً، أومبتدأ أوخبر، لأن الخبر محط الفائدة، فلوخلا مكانه لتعطل عن الفائدة، لأنه لا يظهر في حل، بخلاف الجواز، فإنه يظهر تارة، ويكمن[1] أخرى، وحذفه في أربعة مواضع[2]؛ الأول:

قوله: [مثل] [3] (ولولا زيدٌ لكان كذا) فإن: هنا قد حصل الشرطان، أما القرينة، فلأن (لولا) تدل على امتناع الشيء لوجود غيره، فكان منها إشعار بحكم الوجود، وأما الالتزام، فقد التزم في موضع الخبر وهو(موجود لكان كذا) وقد اختلف في المرفوع بعد (لولا) فقال الفراء:[4] إنه مرتفع بها، قال الوالد: ولعله يجعله مبتدأ وهي من عوامله، وقال الكسائي: إنه فاعل فعل محذوف، ويؤيده أنه وقع نكرة لحوقوله:

[١٢٠]لولا اصطبار لأودى كل ذي ـــــــــــــــــــ[5]

الأكثرون إلى أنه مبتدأ وخبره محذوف وجوباً تقديره (لولا زيد موجود)[6]. وقال الرماني وابن مالك[7] [وابن][8]

(١) في الأصل (يكن) ولا وجه لها.
(٢) أي حذف الخبر في هذه المواضع الأربعة وجوباً. وقد عدها الشارح
(٣) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.
(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ١ / ٤٣٤، وشرح الرضي ١ / ١٢٤.
(٥) سبق تخريجه.
(٦) وهو رأي البصريين كما نقله الرضي، ينظر شرح الرضي ١ / ١٠٤.
(٧) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١ / ٢٧٦، وينظر شرح ابن عقيل ١ / ٢٥٠.
(٨) زيادة يقتضيها السياق.

الشجري[1] إن كان خاصاً وجب ظهوره، وإلا وجب حذفه، مثـل الخـاص قول المعري:

[١٢١]........................ فلـولا الغمـد يمسـكه لسـالا[2]

وقال الشافعي:

[١٢٢] ولـولا الشـعر بالعلمـاء يـزري
لكنـت اليـوم أشـعر مـن لبيـد[3]

ويستدل لهم بقولها:

[١٢٣] فـوالله لـولا الله يخشـى عواقبـه
لزُعْـزِعَ مـن هـذا السـرير جوانبـه[4]

(١) ينظر رأي ابن الشجري والرماني في الهمع ٢ / ٤٢.

(٢) البيت من البحر الوافر، وهو لأبي العلاء المعري في شرح التسهيل السـفر الأول ١ / ٣٧٦، والجنى الداني ٦٠٠، ومغني اللبيب ٣٦٠ - ٧٠٢، وأوضح المسالك ١ / ٢٢١، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٥١،وهمع الهوامع ٢ / ٤٢. وصدره:

يذيب الرعب منه كل عضب

التمثيل فيه قوله: (فلولا الغمد يمسكه) حيث ذكر خبر المبتدأ الواقع بعـد لـولا وهـو جملـة (يمسكه) مع فاعلها ومفعولها الكاف، وخبر المبتدأ الواقع بعـد لـولا يجـوز ذكـره كمـا يجـوز حذفه إذا كان كونا خاصاً وقد دل عليه الدليل عند قوم. كما ذكره الشارح والجمهـور علـى أن الحذف واجب لأنهم اختاروا أن خبر المبتدأ الواقع بعد لولا كون عام. ومنهم مـن لحـن المعري لأنه ذكر الخبر بعد لولا.

(٣) البيت من الوافر وهو للإمام الشافعي كما في ديوانه ٧٣.

والتمثيل فيه قوله: (لولا الشعر) حيث حذف الخبر بعد لولا وجوباً وتقديره (موجود)

(٤) البيت من البحر الوافر وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٣٩٤، وينظر شـرح المفصـل لابن يعيش ٩ / ٢٣، ورصف المباني ٣٦٥، والمغني ٣٦٠، وشرح شواهد المغني ٢ / ٦٦٨، واللسان مادة (زعع) ٣ / ١٨٣٢ ويروى صدره في الرصف:

والله لـولا الله لا شـيء غـيره

وقد لُحّنا[1]، ويؤول قولها: بأنه محمول على الحال، وجعل ما كان خاصاً مصدراً مبتدأ نحو: لولا إمساك الغمد وإزراء الشعر.

قوله: (وضربي زيداً قائماً) وهوكل مبتدأ هومصدرٌ[2] أوبمعنى المصدر، وهوأفعل المضاف إلى المصدر منسوبٌ إلى فاعله أومفعوله أوإليهما، مذكورٌ بعده حالٌ منهما، أومن أحدهما، مثل نسبته إلى الفاعل: (ذهابي راجلاً) و(أخطب ما يكون الأمير قائما)[3] ومثال نسبته إلى مفعول (أكثر شربي السويق ملتوتا) ومثال نسبته إليهما (تضاربنا قائمين) ومثال المذكور بعده حال منهما جميعاً، (ضربي زيداً قائمين) وكذلك (تضاربنا قائمين) ومثال الحال من أحدهما على البدل (ضربي زيداً قائماً) وقد اختلف تأويله مع اتفاقهم على رفع المصدر، أوما أضيف إليه، فقال بعضهم، هوفاعل فعل محذوفٍ أي وقع ضربي، وردّ بدخول عوامل المبتدأ والخبر عليه نحو: (إن ضربي زيداً قائماً) و(كان ضربي زيداً قائما) وقال الأكثرون: إنه مبتدأ، ثم اختلفوا، فقال ابن درستويه[4] وطاهر:

وهذا الشاهد من مقطوعة لها قصة مثبتة في شرح شواهد المغني ٢ /٦٦٨ وغيره.
والشاهد فيه قوله: (لولا الله.... لزعزع) حيث جعلت لزعزع جواباً لـ (لولا) لأنها سبقت بقسم صريح، وهنا وجب حذف الخبر، لأن المبتدأ المقسم به صريح، وهو والله لولا الله، فلفظ الجلالة الثاني مبتدأ مقسم به صريح لذلك وجب حذفه كما ذهب إلى ذلك الشارح وابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ١ /٣٧٧.

(١) أي المعري الشافعي. إذ هما بعد عصر الاحتجاج.
(٢) في الأصل (مصدرا)
(٣) ينظر شرح المصنف ٢٥، وشرح المفصل ١ / ٩٦ - ٩٧. وشرح الرضي ١ / ١٠٤ - ١٠٥، وهمع الهوامع ٢ / ٤٠.
(٤) هو: ابن درستويه هو عبد الله بن جعفر بن درستويه ولد سنة ٢٥٨هـ ومات ٣٤٧، صنف الإرشاد في النحو: وشرح الفصيح والمقصور والممدود وغيرها، وينظر البغية ٢ / ٣٦، وينظر رأيه في شرح الرضي ١/ ١٠٥.

[1] لا خبر له لكونه بمعنى الفعل، لأن المعمول سد سد الخبر كما في (أقائم الزيدان) ومعني ضربي زيداً قائماً أضربه قائماً ورد بأنه لوكان مثل: (أقائم الزيدان) لم يلزم الحال في موضع الخبر، وقال الأكثرون: لابد له من خبر واختلف فيه، فروى بعض الكوفيين[2]، أنه الحال، لأنها كالظرف، ورد بأنها من تمام المصدر ومعموله له على قولهم، فكيف يكون خبراً عنه ؟ وبأنه لم يعهد كونها خبراً، وقال الأكثرون إنه محذوف، واختلف فيه، فقال الأخفش، وروي عن عضد [ظ٣٣]الدولة:[3] أن الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف إلى صاحب الحال تقديره (ضربي زيداً ضربته قائماً) أي ما ضربي إلا إياه، إلا على هذا الضرب المقيده وقال أكثر الكوفيين:[4] إنه مقدر بعد الحال وجوباً والحال من معمول المصدر لفظاً ومعنى، وعاملها المصدر الذي هوالمبتدأ، وتقديره (ضربي زيداً قائماً حاصل) وقال البصريون: إنه مقدر في موضع الحال متعلق للظرف، والحالُ من معمول المصدر معنى لا لفظاً، والعامل في الحال محذوف وتقديره: (ضربي زيداً حاصل إذا كان قائماً) فضربي مبتدأ مضاف إلى الفاعل وزيد معموله وحاصل خبره - إذا كان ظرف واقع موقع الخبر - وقائما حال، وعاملها (كان)، وهي تامة، وصاحبها الضمير

---

(١) ينظر شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٣٦٣، وشرح الرضي ١ / ١٠٥، والهمع ٢ / ٤٤.
(٢) ينظر شرح الرضي ١ / ١٠٥، وهمع الهوامع ٢ / ٤٤.
(٣) عضد الدولة فناخسرو بن الحسن بن بويه أبو شجاع بن ركن الدولة بن سلسان الأكبر، أحد العلماء بالعربية والأدب، وله في العربية أبحاث حسنة وأقوال نقل عنه ابن هشام الخضراوي في الإفصاح أشياء، وله صنف أبو علي الفارسي الإيضاح والتكملة ولد ٣٢٤هـ ومات سنة ٣٧٢هـ. ينظر ترجمته في بغية الوعاة ٢ / ٢٤٧-٢٤٨.
(٤) ينظر شرح الرضي ١ / ١٠٥ حيث نقل الرضي رأي البصريين في حين نقله الشارح منه بتصرف دون أن يسنده إليه، ورأي البصريين والكوفيين في الهمع ٢ / ٤٤ - ٤٦.

المستتر، في (كان) وهوعائد إلى معمول المصدر، وهو(زيد) معنىً لا لفظاً لكنه حذف الخبر وهوحاصل، لأنه متعلقات الظروف العامة، يجب حذفها، نحو: (زيد عندك) وحذف الظرف، وهو- إذا كان - لدلالة الحال عليه، فقد حصل الشرطان، وهوالتزام غير الخبر، وهو(قائماً) مكان الخبر وهو(حاصل) والقرينة وهو(قائماً) لأنه يدل على الظرف، والظرف يدل على متعلقه، وهوالخبر، والدال على الدال على الشيء كالدال على ذلك الشيء وضعف كلام الأخفش[1] والعضد، بأنه وإن كان أخصر، لم يسمع حذف المصدر، إذا كان خبراً، وكلام الكوفيين[2] وإن كان أخصر لوجهين ؛ أحدهما: أنه يلزم موضع الخبر غيره، وإذا لم يلزم، لم يجب الحذف. الثاني: أنه متفق على أن المفهوم من (ضربي زيداً قائماً) الحصر على كل ضرب مني حاصل على زيد، فإنه مشروط بحال القيام منه كأنك قلت (ما أضرب زيداً إلا قائماً) وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد إلا من تقدير البصرية والأخفش[3] وبيانه مبني على مقدمة، وهوأن اسم الجنس الذي يقع على القليل والكثير بلفظٍ واحد إذا استعمل، ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه، فهولاستغراق الجنس، نحو: (الماء بارد) و(التراب يابس) و(الإنسان حيوان) أي كل ما فيه هذه الماهية حل هكذا، وإن قامت قرينة الخصوص، فهوللخصوص نحو(اشتر اللحم واشرب الماء) لأن شراء الجميع ممتنعان، فإذا تقرر هذا، فاسم الجنس الذي هومصدر غير مقيد عند البصرية، بحال تخصصه، بل الحال عندهم قيد في الخبر فيبقى الجنس

---

(١) ينظر شرح الرضي ١/١٠٦.

(٢) ينظر رأي الكوفيين في شرح الرضي ١/١٠٦.

(٣) ينظر رأي البصرية والأخفش شرح الرضي ١/١٠٥ وهمع الهوامع ٢/٤٦ - ٤٧.

على العموم فيكون المعنى: كل ضرب مني واقع على زيد حاصل في القيام، وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه[1]، وأما عند الكوفية، فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص له فيكون المعنى (شربي زيداً) المختص بحال القيام (حاصل) وهذا غير مطابق للمعنى المتفق عليه، لأنه لا يمنع من حصول الضرب المقيد بالقيام، حصول الضرب المقيد بغيره، فهذا يبطل مذهب ابن درستوية[2]، لأن لا حصر في قولك: إضرب زيداً. قال الوالد: قول الكوفيين: إن تقديرهم أخصر لا يسلم ولأن -حاصلاً- قد أمّنت حذفه، لأنه لا يظهر متعلقاً لظرفٍ خبراً، والظرف انسحب للحال، فتقديرها أولى.

قوله: (وكل رجل وضيعتُه)، يعني مما يجب حذفه لحصول الشرطين وهما التزام موضع الخبر، وحصول المقارنة بواو(مع) وضابطة [و٣٤] كل مبتدأ عطف عليه بالواوالتي بمعنى (مع)[3] بشرط المقارنة، وفيه مذهبان: أحدهما للكوفيين إن: (وضيعته) هوالخبر، لأن الواوبمعنى (مع) أنت إذا صرحت بها نحو: (كل رجل مع ضيعته) لم تحتج إلى تقدير خبر فكذلك في ما كان في معناها[4]، وربما قالوا: واو(مع) سدت مسد الخبر والثاني للبصريين[5]، أن الخبر محذوف، وتقديره (كل رجل مقرون وضيعته) وقيل:

(١) ينظر شرح الرضي وهذه الفقرة مأخوذة بتصرف من الرضي ١ / ١٠٥ دون إسنادها له، حيث أثبت رأي أهل البصرة والأخفش.

(٢) ينظر شرح الرضي ١ / ١٠٦، يتابع الأخذ عن الرضي دون إسناد لذلك. وينظر رأى ابن درستويه في الصفحة نفسها.

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٦، وهو منقول عن المصنف بالنص دون عزو.

(٤) ينظر شرح المصنف ١ /١٠٨.

(٥) ينظر شرح الرضي ١ /١٠٨.

(كل رجل وضيعته مقرونان) وهوضعيف، لأنه في التثنية لم يلتزم موضع الخبر غيره، لأن محله بعد المعطوف والمعطوف عليه، وإن قدمته عاد ضمير المثنى إلى غير مذكور.

قوله: (**مثل عمُرِكَ لأفعلن كذا**[1] وضابطه: كل مقسم به صريح، ابتدئ به نحو(لعمرك لأفعلن) فإن كان المقسم به غير صريح جاز حذفه وإثباته نحو(عهد الله)، (ميثاق الله لأفعلن) يجوز فيه الحذف والإظهار نحو(علي عهد الله) و(علي ميثاق الله)، وإنما وجب حذف الخبر في لعمرك، وهو(يميني) أو(قسمي) لحصول الشرطين فيهما، للدلالة على خصوصية الخبر، بما في الكلام من معنى القسم، والتزام موضع الخبر، وهو(يميني) أو(قسمي) غيره، وهولأفعلن[2]، وإنما لم يذكر الشيخ نحو(زيد في الدار أوخلفك) مما يجب حذف خبره[3]، لأن هذا مرفوع المحل على الخبر، وساد مسد الخبر بخلاف هذه الأول فليس محلها رفع الخبر وإن سدت مسده، ومما حذف الخبر لسد مفعوله مسده [المسألة][4] الزنبورية وهي: (كنت أظن العقرب أشدَّ لسعةً من الزنبور، فإذا هوإياهما) قال سيبويه: (فإذا هوهي) لأن (إذا) الفجائية إن كانت خبراً فهي خبر بعد خبر، وإن لم تكن خبراً، تعين (هي) للخبر والخبر مرفوع و(إياها) ضمير نصب سد مسد الخبر وقال الكوفيون: إياها هوالخبر، واستعير ضمير المنصوب للمرفوع، وقال بعضهم: هومحذوف تقديره: فإذا هويساويها حذف الفعل

(١) في الكافية المحققة: لعمرك.
(٢) ينظر شرح الرضي ١/١٠٨، وشرح التسهيل السفر الأول ١/٣٧٧.
(٣) ينظر شرح الرضي ١/١٠٨، وشرح التسهيل السفر الأول ١/٣٧٨.
(٤) ما بين حاصرتين زيادة يقتضيها السياق.

لدلالة مفعوله[1].

خبر إن وأخواتها[2]

قوله: (خبر إن وأخواتها) يعني (أنّ) و(كأنّ) و(ليت) و(لعل)[3]. قوله: (هو المسند) جنس دخل تحته سائر المسندات.

قوله: (بعد دخولها)[4] [هذه الحروف][5] خرجت سائر المسندات كالخبر والفعل.

قوله: (مثل: (إن زيداً قائم) إنما أعملت لشبهها بالفعل المتعدي من حيث إنها على ثلاثة أحرف مفتوحة الأواخر، تدخلها نون الوقاية وهي تنصب الاسم وترفع الخبر على كلام البصريين، والكوفيون[6] يقولون: تنصب الاسم، وأما الخبر فمرتفع على ما كان عليه، وإنما قدم منصوبها على مرفرعها تشبيهاً لها بالمفعول الفرعي وهو (ضرب عمراً زيد) لأن المشبه دون المشبه به.

قوله: (وأمره كأمر خبر المبتدأ) يعني في أقسامه من كونه مفرداً

---

(١) ينظر المسألة الزنبورية في الزبيدي ٧٠ - ٧٣، ومعجم الأدباء ١٦/ ١١٩، ومجالس العلماء للزجاجي ٨- ١٠، وإنباه الرواة ٢/ ٣٤٨، والأشباه والنظائر ٣/ ١٥، وبغية الوعاة ٢/ ٢٣٠، مغني اللبيب ١٢١ ما بعدها. وينظر الطبقات الكبرى للسيوطي، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٧٠٢ المسألة رقم ٩٩، وأمالي ابن الحاجب ٨٧٤ وما بعدها.

(٢) لم يذكر اسم كان مع أنه من المرفوعات.

(٣) لم يذكر الشارح (لكنّ).

(٤) في الكافية المحققة (دخول) بدل (دخولها).

(٥) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٦) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢/ ٥٥٥ وما بعدها وشرح المفصل ١/ ١٠٢.

أوجملة، وأحكامه من كونه متحدداً، ومتعدداً، ومثبتاً، ومنفياً، وأحواله من كونه نكرة ومعرفة، وشرائطه، من عود الضمير إذا وقع جملة، أومفرداً مشتقاً.

قوله: (إلا في تقديمه) يعني فإنه لا يجوز تقديم خبر (إن) على اسمها، كالمبتدأ والخبر، وإنما امتنع لضعفها، لأنها لم تتصرف في نفسها، فتتصرف في معمولها، أولأنها مشبهة بالمفعول الفرعي، فلوقدم خبرها زال الشبه[1].

قوله: (إلا إذا كان ظرفاً) استثناء من المستثنى، وهوقوله: (إلا في تقديمه) الذي كان منفياً لأنه مستثنى من موجب فيكون المستثنى الثاني موجباً [ظ٣٤] لكونه غير منفي، يعني فإنه يجوز لأنهم اتسعوا في الظروف، دون غيرها، ولهذا فصلوا بين المضاف والمضاف إليه في نحو:

[١٢٤] ـــــــــــــــ لله درُّ اليومَ مَنْ لامها[2]

لأنها أوعية لجميع الاستثناء، إذ كل شيء من المحدثات لا بد فيه من زمان ومكان، فلهذا دخلت، حيث لا يدخل غيرها، كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الأجانب، وأجرى الجار مجراه لكثرته في الكلام مثله، واحتياجه إلى الفعل أومعناه لمناسبته له لأن الظرف في الحقيقة جار ومجرور، لأنه

---

(١) ينظر شرح المصنف (٣٦)، وشرح الرضي ١ / ١١٠، وشرح المفصل ١ / ١٠٣.

(٢) هذا البيت من البحر السريع، وهو لعمرو بن قميئة في ديوانه ١٨٢، وينظر الكتاب١/١٧٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٠٣ وتذكرة النحاة ٣٨١، والخزانة ٢ / ٢٤٧.

لما رأت ساتيدَ ما استعبرت.....

الشاهد فيه قوله: (در اليومَ مَنْ) حيث فصل بين المضاف درّ والمضاف إليه الاسم الموصول (من) بالظرف اليوم ضرورة وهذا ما اختاره أبو بكر بن السراج على ما ذكره أبو حيان في التذكرة ٣٨١.

مقدر بـ(في)، وقد يكون الظرف واجباً حيث يعود إلى غير مذكور نحو: (إن في الدار ساكنها) أويكون المبتدأ نكرة نحو: (إن في الدار رجلاً) و﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا﴾[1] وحيث يدخل على المبتدأ ماله الصدر فانه يجب تأخره، لأن لها الصدر أيضاً نحو: (إن في الدار لزيداً) و﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً﴾[2] وجائز فيما عداه، نحو: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾[3] و(إن في الدار زيداً) وقد يحذف الخبر إذا كان اسماً نكرة نحو:

[١٢٥] إنَّ محـــلاً وإنَّ مرتحـــلاً
وإنّ في السّـفْر مـا مضـى مهـلاً[4]

أي إن لنا، وبعضهم أجاز حذفه مع المعرفة أيضاً، وقد يحذف الاسم أيضاً نحو:

[١٢٦] فلوكنت ضبياً عرَفت قرابتي
ولكنّ زنجيٌّ عظيمُ المشافرِ[5]

(١) المزمل ٧٣ / ١٢.
(٢) الآية مكررة في سورة النحل ٢٧/ ١١- ١٣-٦٥-٦٧.
(٣) الغاشية ٨٨ / ٢٥ - ٢٦.
(٤) البيت من البحر المنسرح وهو للأعشى في ديوانه ٢٨٣، وينظر الكتاب ٢ / ١٤١، والخصائص٢/ ٣٧٣، وشرح المفصل١/ ١٠٣، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٣٤٥، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٥٦٣، وشرح الرضي ٢ / ٣٦٣، والمغني ١١٤، وشرح شواهد المغني ٢ / ٦١٢، والخزانة ٩/ ٢٢٧، ويروى (إن في السفر من مضى مهلا) ويروى في المغني إذا مضوا مهلاً) ويروى (إن في السفر من مضى مهلا)
والشاهد فيه قوله: (إن محلاً وإنْ مرتحلاً) حيث حذف خبر إن مع النكرة والتقدير: إن لنا محلاً وإن لنا عنها مرتحلاً.
(٥) البيت من البحر الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٤٨١، وينظر الكتاب ٢ / ١٣٦. والإنصاف ١/ ١٨١، وابن يعيش ٨ / ٨١، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٥٦١، والجنى الداني ٥٩٠، ورصف المباني ٣٥٠، والمغني ٣٨٤، وشرح شواهد المغني ٢ / ٧٠١، وهمع ـ

برفع (زنجي) تقديره ولكنك، وفي عموم الشيخ نظر، لأن في خبر المبتدأ ما لا يكون خبراً لـ(إنّ) كالإنشاء، وماله الصدر، لا يقال: (إن زيداً أضربه) ولا (إنّ كيف زيداً) ولا (إنّ أين زيداً) ولا (إن أقائماً الزيدان) وكذلك (لعل زيداً قام) بفعل ماض لا يجوز عند بعضهم، ولعل مراده أن خبر (إن) يشارك خبر المبتدأ فيما ذكر بعد أن ثبت كونه خبراً لها، لا في ما صح أن يقع خبراً للمبتدأ.

خبر (لا) النافية للجنس

قوله: (**خبر (لا) التي لنفي الجنس**. **قوله هوالمسند**) يعم جميع الأخبار والفعل. قوله: (**بعد دخولها**) خرج ما عداه، وإنما عملت لشبهها بـ(إنّ) من حيث إن لها صدر الكلام، وإنهما من عوامل المبتدأ والخبر، وإنهما للتأكيد، و(إن) لتأكيد الإثبات، و(لا) لتأكيد النفي، لكنهم يحملون النقيض على النقيض، كما يحملون النظير على النظير، والخلاف في رفع خبرها كـ(إنَّ).

قوله: (**لا غلامَ رجلٍ ظريفٌ فيها**)، فـ(غلام رجلٍ) اسمها و(ظريف)

الهوامع ٢/١٦٣، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٤

ورواه سيبويه برفع زنجي ونصبه ويروى عظيم مشافِرُه فالرفع تقديره: ولكنك زنجي والنصب قدّره:

ولكن زنجياً عظيم المشافر لا يعرف قرابتي.....

فيه قوله: (ولكن زنجي) حيث حذف اسم لكن والتقدير: ولكنك زنجي، ويجوز نصب زنجي على إضمار الخبر وتقديره كما عند سيبويه ولكن زنجياً..... لا يعرف والنصب أجود.

خبرها، قال المصنف:[1] وهذا أحسن من قولهم: (لا رجلَ ظريفٌ) لأنه يحتمل للوصفية بخلاف مثالها ولأنه قال و(وبنوتميم لا يثبتونه) فتوهم أنهم يحذفون مطلقاً، وليس يحذفونه إلا إذا كان خبراً، فأما صفة فلا، وهذا بناء منه على أن اسم (لا) إذا كان مضافا لم يوصف على المحل، ومذهب النحاة[2] أنه لا يوصف على المحل، ولم يمنع من الوصف إلا المصنف[3] وابن برهان، ولقائل أن يقول: المسألة أكثر إشكالاً لأن فيها يحتمل أن يكون خبراً، وأن يكون متعلقاً للخبر على كلامه، فلوحذفه لكان أولى.

قوله: (ويحذف كثيراً) يعني في لغة من يثبته، وذلك إذا كان عاماً (لا إله إلا الله) و(لا سيف إلا ذوالفقار، ولا فتى إلا علي)[4] تقديره موجود.

قوله: (وبنو تميم لا يثبتونه) يحتمل أن يراد لا يثبتونه رأساً، سواء كان اسماً أوظرفاً، ويحتمل أن يراد لا يظهرونه إذا كان عاماً، نحو(لا بأس) و(لا خوف) فإن ورد جعلوه صفة كقوله:

[١٢٧] إذا اللقاحُ غدت ملقى أصِرَّتُها
ولا كريمَ من الولدان مصبوحُ[5]

---

(١) ينظر شرح المصنف ٣٦، وشرح الرضي ١ / ١١١.

(٢) ينظر رأي مذهب النحاة في شرح الرضي ١ / ١١١.

(٣) ينظر شرح المصنف ٣٦.

(٤) ينظر شرح المفصل ١ /١٠٧، وشرح الرضي ١ / ١١١ - ١١٢، قال السيوطي في الهمع: (إذا وقعت إلا بعد لا جاز في المذكور بعدها الرفع والنصب، نحو: (لا سيف إلا ذو الفقار، و ذا الفقار) و (لا إله إلا الله) وإلا (الله فالنصب على الاستثناء). ينظر همع الهوامع ٢/ ٢٠٣.

(٥) هذا البيت من البحر البسيط وهو لحاتم الطائي في ملحق ديوانه ٢٩٢، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٥٧٣، وينظر الكتاب ٢ / ٢٩٩ وهو ملفق عند سيبويه وعند ابن مالك من بيتين هما:

[و٣٥]

فمصبوح على كلامهم صفة كريم، وأهل الحجاز يجيزون ظهوره وحده وأما إذا كان ظرفاً لم يجز عند أهل الحجاز وبني تميم[1]، وإنما كثر حذف خبر لا، لأنها مشبهة بـ(إنّ) وخبرها يجوز حذفه، إذا كان اسمها نكرة نحو:

[١٢٨] إن محلاً وإن مرتحلاً ــــــــــــــــــــ[2]

فكذلك ما شبه بها.

ورد جازرهم حرفاً مصرمة   في الرأس منها وفي الأصلاب تمليح

إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها   ولا كريم من الولدان مصبوح

فرواه سيبويه ملفقاً من صدر البيت الأول وعجز البيت الثاني وهو لأبي ذؤيب الهذلي في ملحق شرح أشعار الهذليين ١٣٠٧، وشرح المفصل ١ /١٠٧، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٣٣/٢، واللسان مادة (صرر) ٤ / ٢٤٣٠، وشرح ابن عقيل ١ /٤١٣.

الشاهد فيه قوله: (ولا كريم من الولدان مصبوح) حيث ذكر خبر (لا) وهو (مصبوح)، وهذا رأي سيبويه وابن مالك أما على رأي الزمخشري وعليه بنو تميم و (مصبوح) إما خبر على رأي سيبويه وابن مالك ويجوز أن يكون صفة على رأي الزمخشري وابن يعيش. ينظر شرح المفصل ١ /١٠٧.

(١) ينظر شرح المفصل ١ /١٠٧، وهمع الهوامع ٢ /١٩٣.

(٢) سبق تخريجه في الصفحة٢٦٧برقم ١٢٥.

اسم ما، ولا المشبهتين بـ(ليس)

قوله: (اسم ما ولا المشبهتين بليس) إنما عملا لشبههما بـ(ليس) من حيث إنهما من عوامل المبتدأ والخبر، وإن لهما صدر الكلام، ونهما للنفي مطلقاً، واختُصت (ما) بنفي الحال، وبدخول الباء في خبرها وهوحكم لا يشبه، وقد قيل إنه يشبه، ولهذا لا يحذف خبرها، وتدخل على المعرفة والنكرة وعملها فصيح.

قوله: (المشبهتين) خرج ما ليس لم يشبه بها، لأن (ما) تكون اسمية وسيأتي في الموصول، وحرفية ولها أقسام ؛ مصدرية ومنهم من جعل المصدرية اسماً، وزائدة، نحو(غضبت من غير ما جرم)[1] ونافية وهي الداخلة على غير المبتدأ والخبر نحو(ما ضربت) وعاملة وهي التي بمعنى (ليس) وهي الرافعة للاسم والناصبة للخبر عند البصريين[2] وأما الكوفيون فيقولون: نصبت الاسم والخبر مرتفع بما كان من قبل وهوضعيف لأنهم يعملونها في الأبعد دون الأقرب، وأما (لا) فهي للنهي نحو: (لا تفعل)، وزائدة نحو﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[3]. وعاطفة ونافية غير

(١) ينظر المفصل ٣٦٢، وشرح المفصل ٨ / ١٣٦ وما بعدها.
(٢) ينظر الإنصاف مسألة ١٩، ١ / ١٦٥ وما بعدها.
(٣) الأعراف ٧ / ١٢ وتمامها: ﴿قال ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك قال أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين﴾.

عاملة نحو: ﴿قُل لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ﴾[1] ولنفي الجنس وبمعنى (ليس).

قوله: (**هو المسند إليه**) يعم جميع المسندات.

قوله: (**بعد دخولها**) خرج سائر المسندات.

قوله: (**مثل ما زيد قائما**) مثال العمل بـ(ما).

قوله: (**ولا رجل أفضل منك**) مثال عمل (لا)

قوله: (**وهو شاذ في لا**) يعني العمل، وهومذهب الأخفش[2] والمبرد[3] ولم يجيء إلا في الشعر[4] نحو:

[١٢٩] مـــن صـــد عـــن نيرانهـــا
فأنـــا ابـــن قيـــس لا بـــراح[5]

وأشذ منه دخولها على المعرفة وإثبات خبرها مع اسمها، نحو:

---

(١) الأنعام ٦ / ١٤٥ وتمامها: ﴿قل لا أجد فيما أوحي إليَّ محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير فإنه رجس....﴾.

(٢) ينظر رأي الأخفش في شرح المفصل ١ /١٠٩.

(٣) ينظر المقتضب ٢ / ٣٦٢.

(٤) ينظر شرح المصنف ٢٦ – ٢٧، وشرح الرضي ١ / ١١٢.

(٥) البيت من مجزوء الكامل وهو لسعد بن مالك كما في الكتاب ١ /٥٨، وينظر شرح أبيات سيبويه ٢ /٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٠٩، والإنصاف ١ /٣٦٧، وشرح المفصل ١٠٨/١، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٣٢٦، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٥١٤، وشرح الرضي ١ / ١١٢، ومغني اللبيب ٣١٥ – ٨٢٥، وشرح شواهد المغني ٢ /٥٨٣، وخزانة الأدب١ /٤٦٧.

والشاهد فيه قوله: (لا براحُ) حيث أعمل (لا) عمل ليس فرفع بها الاسم وهو براح وحذف خبرها وتقديره: لا براحٌ لي.

[١٣٠] ـــــــــ لا الدار داراً ولا الجيران جيرانا[١]

وقوله:

[١٣١] فحلت سواد القلب لا أنا باغياً

سواها ولا في حبها متراخيا[٢]

ونحوقول المتنبي:

[١٣٢] ـــــــــ فلا الحمد مكسوباً ولا الملك باقيا[٣]

---

(١) عجز بيت من البحر البسيط، وهو بلا نسبة في شرح شذور الذهب ٢٢٣، وشرح شواهد المغني ٢ / ٧١١، وصدره:

أنكرتُها بعد أعوام مضين لها

وفي ديوان جرير ١٦٠ شبيهه دون صدره:

حي المنازل إذ لا نبتغي بدلاً ... بالدار داراً ولا الجيران جيرانا

والشاهد فيه قوله: (لا الدار داراً ولا الجيران جيرانا) حيث أعمل لا عمل ليس واسمها معرفة، وهو شاذ كما ذكر الشارح، والأصل أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.

(٢) هذا البيت من الطويل وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ١٧١، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٥١٥، والجنى ٢٩٣، والمغني ٣٦٦، وشرح شواهد المغني ٢ / ٦١٣، وشرح ابن عقيل ١ / ٣١٥، وهمع الهوامع ١ / ١٢٥، وخزانة الأدب ٣ / ٣٣٧.

والشاهد فيه قوله: (لا أنا باغياً) حيث أعمل (لا) عمل ليس مع أن اسمها معرفة وهو أنا وهو شاذ كما ذكر الشارح، ولكن النحاة تأولوه كما ذكر الشارح بعد بيت المتنبي.

(٣) عجز بيت من الطويل وهو للمتنبي في ديوانه ٤ / ٤١٩، وصدره:

إذا الجودُ لم يُرزَقْ خلاصاً من الأذى

شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٥١٥، والجنى الداني ٢٩٤، وشرح شذور الذهب ٢٢٣، ومغني اللبيب ٣٦٦، والأشباه والنظائر ٨ / ١٠٨.

والتمثيل فيه قوله: (فلا الحمد مكسوباً ولا الملك باقيا) حيث عمل (لا) النافية عمل ليس في الموضعين مع أن الاسم في كليهما معرفة محلى بأل وهذا قليل.

وقد يُؤوّل الشعر على حذف فعل، أي: لا أرى باغياً، فلما حُذِفَ الفعل انفصل الضمير وبرز، ولا الدار أعرفها داري، ولا الجيران أعرفهم جيرانا، ومنهم مَنْ أجاز ذلك[1] لكثرة وروده في الاسم والخبر، والزجاج[2] أجازه في الاسم دون الخبر.

(١) ومن أجاز ذلك ابن مالك، حيث قال: (وشذ إعمالها في معرفة في قول النابغة الجعدي الشاهد ١٣٦ الذي ذكر، وقد حذا المتنبي حذو النابغة فقال الشاهد ١٣٢ ثم قال: والقياس على هذا سائغ عندي)، شرح التسهيل السفر الأول ٢/ ٥١٥.

(٢) ينظر رأي الزجاج في الهمع ٢/ ١١٩.

المنصوبات

قوله: (**المنصوبات**)، إنما قدمها على المجرورات، لأنها حركةُ المفعول نفسه، والمجرور بواسطةٍ، وما كان لا يحتاج إلى واسطة أولى مما يحتاج إليها.

قوله: (**هوما اشتمل على عَلَم المفعولية**)، السؤال في (هو) كالسؤال في المرفوعات، والجواب ما تقدم.

وعلامات المفعولية الفتحة وهي أصلها، والكسرة والألف والياء، نحو: (رأيت زيداً، ومسلماتٍ، وأخاك، والزيدين).

قوله: (**المفعولية**): هي على ضربين، حقيقي، ومشبه به، فالحقيقي: الخمسة الأول[1] ، وما عداها مشبه به، وقال الكوفيون: ليس الحقيقي إلاّ المفعول به[2]، وقال صاحب التخمير: الحقيقي المفعول المطلق وبه[3] فقط، وقال نجم الدين:[4] جعل الحال والاستثناء من الحقيقي، والمفعول له ومعه من المشبّه، إذ رب فعلٍ بلا علة ولا مصاحبٍ، ولا فعلٍ إلا واقع على

(١) ينظر شرح الرضي ١/ ١١٢.

(٢) ينظر همع الهوامع ٢/ ٨.

(٣) ينظر التخمير ١/ ٢٩٧.

(٤) ينظر شرح الرضي ١/ ١١٣.

حالةٍ من المُوْقِع والموقَع عليه، فلوقال: ما اشتمل على علامة الفضلات في الأصل، فيدخل مع الخمسة، الحالُ والتمييزُ، والاستثناءُ، والمشبّه بها، ودخل عليه عوامل المبتدأ والخبر[1].

(١) ينظر شرح الرضي ١/١١٣.

المفعول المطلق [ظ ٣٥]

قوله: (فمنه المفعول المطلق): الضمير راجع إلى (هو) وإنما قدَّمهُ إمّا لأنه مطلقٌ عليه الفعل من غير واسطةِ حرفٍ، بخلاف سائرها، ولأنه فعل الفاعل في الحقيقة، والمفعول به محلُّه، وفيه ظرفه، وله عليه، ومعه مصاحِبه[1]، وهويسمى مطلقاً لما قلنا ومصدراً وحدثاً، لأنه بعد أنْ لم يكن، وحدثان مبالغةً، وربما سماه سيبويه[2] فعلاً.

قوله: (وهواسمُ ما فَعَله فاعلُ فِعْلٍ مذكور بمعناه) قوله: (اسم) جنسُ الحد، قال المصنف[3]: إنما ذكر هاهنا لفظة اسم دون سائر الحد لئلا يَدْخُلَ عليه (ضَربتُ ضُرْبْتُ) فإنه فعله فاعل فعلٍ مذكور بمعناه لكنّه ليس باسم، قوله: (ما فعلَه) أي فَعَل الاسمَ فاعل فعلٍ، كـ(قديم ومحال) خرج اسمُ ما لم يفعله فاعلُ فعلٍ[4] كـ(قديم ومحال)، قوله: (مذكور) صفة لفعلٍ، وخرج نحو: (أعجبني الضربُ)، فإنه فَعَلهُ فاعلُ فعلٍ ما، ولم يفعل، أعني الضربَ فاعل أعجب لأنه فاعله، وهولا يَفْعَلْ نفسه، قوله:(بمعناه)

(١) للتفصيل ينظر الكتاب ١ / ٣٦١ وما بعدها، وشرح المفصل ١ / ١١٠، وشرح الرضي ١١٢/١.
(٢) ينظر الكتاب ١ / ٣٦١.
(٣) ينظر شرح المصنف ٢٧.
(٤) ينظر شرح الرضي ١ / ١١٤.

خرج نحو: (كرهت قيامي) فإنه فعله فاعل فعلٍ مذكور، لكن ليس كرهت بمعنى قيامي، والضمير في (معناه) راجع إلى اسمٍ[1]، أوإلى (ما) ويرد عليه، نحو(كرهت كراهتي) و(أحببت حبي) و(أبغضت بغضي)، فإنه مفعول به، قال ركن الدين:[2] فالأولى أن يزاد ذكر (بياناً (له)، وقد أوردَ منفيُّ المطلق نحو: (ما ضربْتُ ضرباً)، والمصادر التي لا أفعال لها نحو(ويْحَهُ) و(ويه) والجامدُ نحو: (ضربته سوطاً)، وما أقيم مقام الفاعلِ، وجوابها. أما المنفي فهوفرع المثبت، وأما (ويْحَه) وبابه، ففعلها مقدر[3]، وأما (ضربته سوطاً) فهوواقعٌ موقع ضربةً، أوعلى حذف مضافٍ تقديره: ضربة سوطٍ، وأما (ضُرِبَ ضربٌ) فهووإن كان مفعولاً مطلقاً مرفوع، وكلامه في المنصوبات، أولأنَ ما لم يُسمَّ فاعله فرعٌ على ما سُميٌّ فاعله، وذلك وارد على حدود المفعولات كلِّها في كل ما يصح إقامته مقام الفاعل[4].

قوله: (**ويكون للتأكيد، والنوع، والعدد**)، فالتأكيد ما أفاده فائدة الفعل مصدراً، كـ(ضرباً واسم مصدر نحو(اغتسلت غسلة) وصفة نحو(قم قائماً) وأما النوعِ والعدد فهوما أفادة فائده زائدة على الفعل كالعدد ما كان مستقراً به من مصدر نحو(ضربت ضربةً وضربتين وضربات) أوباسم، نحو: (واحدة واثنتين، وثلاث) أوبآلة نحو: (ضربته سوطاً، أوسوطين، أوثلاثة أسواط)، وقيل (سوطاً) مفعولٌ به أي ضربته

(١) ينظر شرح المصنف ٢٧، وشرح الرضي ١ / ١١٤.

(٢) ينظر الوافية في شرح الكافية ٧٩، والعبارة فيه هي: واعلم أن لو زاد عليه قيداً آخر وهو ذكر بياناً له لم ينتقض بمثل: كرهت كراهتي.

(٣) ينظر الكتاب ١ / ٣١٦، وما بعدها، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٧٩٦.

(٤) ينظر شرح الرضي ١ / ١١٤.

بسوط. وأما النوع، فهوما عدا ذلك، وهوأقسام:

الأول: ما دل على الهيئة وهوصفات، ومصادر، فالمصادر نحو(جَلَسَ جلسةً) بكسر أولها، و(مات ميتة سوء) والصفات، نحو: (رَجَعَ القهقرى)[1] و(اشتمل الصماء)[2] و(اعتم العقداء) قال المبرد:[3] تقديره الرجوع القهقري، والشملة الصماء، والعمة العقداء، ولا تكون مصادر لأن هذه الأوزان لم تسمع في المصادر، قال سيبويه:[4] هي مصادر لأنها لوكانت صفات لظهر موصوفها في حال.

الثاني: المعرف بلام الجنس والعهد، نحو(ضربتُ الضرب) والضرب الذي يعرف.

الثالث: المضاف نحو: (ضربت ضرب الأمير) و﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾[5].

الرابع: الموصوف بمشتق، نحو: (ضربت ضرباً شديداً)، والجاري مجراه، نحو: (ضربت أيّ ضربٍ) و(كلّ ضربٍ) و(بعض ضرب)، و(يسير ضربٍ).

---

(١) رجع القهقري معناها: القهقري: الرجوع إلى خلف فإذا قلت: رجعت القهقري فكأنك قلت: رجعت الرجوع الذي يعرف بهذا الاسم لأن القهقرى ضرب من الرجوع. ينظر اللسان مادة (قهقر) ٥ / ٣٧٦٥.

(٢) اشتمل الصماء: اشتمل بالثوب إذا أداره على جسده كله حتى لا تخرج منه دره. والشملة الصماء: التي ليس تحتها قميص ولا سراويل. وفي الحديث: (أنه نهى عن اشتمال الصماء) واشتمل الصماء تلفع بالثوب. ينظر اللسان مادة شمل.

(٣) ينظر رأي المبرد في المقتضب ٣ / ٢٠٠، وشرح المفصل ١ / ١١٢، وشرح الرضي ١ / ١١٥.

(٤) ينظر رأي سيبويه في الكتاب ١ / ٣٥، وشرح المفصل ١ / ١١٢. وقال سيبويه: (لأنه ضرب من فعله الذي أخِذَ منه).

(٥) محمد ٤٧/٤، وتمامها: ﴿فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق فإمّا منّاً بعدُ وإما فداءً...﴾.

الخامس: أسماء جوامد نحو(ترباً) و(جندلاً) و(فاهاً لفيك)، وفيها تأويلات: أحدها: أنها واقعة موقع المصادر[1] (فترباً وجندلاً) وقع موقع رمياً، وفاهاً موقع شفاها.

والثاني: أنها على تقدير مضاف في (ترب وجندل) أي (رمى ترب وجندل). والعامل في النوع والعدد الفعل المتقدم، أوما قام مقامه من الصفات والمصادر، وقيل في (قعد القرفصاء) أنه يقدر لها من جنسها [و٣٦] أي يقرفص القرفصاء.

قوله: (**مثل جلست جلوساً**) هذا مثال التأكيد، [جلسة][2]، مثال النوع (جلستين) مثال العدد.

قوله: (**فالأول**) يعني التوكيد (لا يثنى ولا يجمع)[3] لأنه موضوع للماهية، وتثنيتها وجمعها متعذر، ولأنه لم يفد إلا فائدة الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع.

قوله: (**بخلاف أخويه**) يعني النوع والعدد، فإنهما يثنيان ويجمعان، لأن النوع هوالتمييز عن نوع آخر، فإذا انضم إليه نوع آخر ثبتت تثنيته، وكذلك العدد فنقول (ضَرْبَ الأمير) و(ضربُ الأمير) والضروب إذا

---

(١) للتفصيل ينظر الكتاب ١/٣١٧وما بعدها. وشرح المفصل ١/١١٢ وما بعدها، وشرح التسهيل السفر الأول ٢/ ٧٩٤ وما بعدها، وشرح المصنف ٣٧، وشرح الرضي ١/ ١١٥.

(٢) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) قال المصنف في شرحه ٣٧، (لأنه موضوع للحقيقة بدليل صحة إطلاقه للقليل والكثير منه على اختلاف أنواعه، وإذا كان كذلك تعذرت تثنيته وجمعه إذ حقيقة التثنية أن تقصد إلى أمرين متميزين اشتركا في اسم واحد.

أردت أجناسها، (وضربتين، وثلاث ضربات).

قوله: (**وقد يكون بغير لفظه**)[1] يعني المصدر بغير لفظ الفعل نحو(قعدت جلوساً) والمصدر على ضربين من لفظه كـ(ضربت ضرباً) ومن غيره وهوإما أن يلاقي الفعل في الاشتقاق أولا. الملاقي كـ﴿أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾[2] ﴿وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا﴾[3] وغير الملاقي كـ(قعدت جلوساً) وعامله عند السيرافي[4] والمازني[5] والمبرد[6]، الفعل الظاهر مطلقاً، وعند سيبويه:[7] أن الظاهر في الذي من لفظه، والمقدر في الذي أفاده فائدة الاشتقاق، والذي من غير لفظه، حكاه نجم الدين[8].

قوله: (**وقد يحذف الفعل** [لقيام قرينه جوازاً لمن قدم][9]) قد للتقليل، ولابد فيه من قرينة. والحذف على ضربين، جواز ووجوب.

والجواز قرينة حالية كقولك: (خير مقدم) لمن عليه هيئة السفر، ومقالية في جواب سؤال، أونفي نحو: (سيراً شديداً) لمن قال (كيف سرت) و(بلى سيراً) لمن قال: (ما سيرتَ) وهوقياسي كله، أعني الجواز.

---

(١) قال الرضي في شرحه ١ / ١١٦. (أي قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل وذلك إما مصدر أو غير مصدر، والمصدر على ضربين، إما أن يلاقي الفعل في الاشتقاق وإما أن لا يلاقيه).

(٢) سورة نوح ٧١ / ١٧ وتمامها: ﴿والله أنبتكم من الأرض نباتاً﴾.

(٣) المزمل ٧٣ / ٨، تمامها: ﴿واذكر اسم ربك وتبتل إليه تبتيلاً﴾.

(٤) ينظر شرح الرضي ١ / ١١٦، وشرح المفصل ١ / ١١٢، والهمع ٢ / ٩٨.

(٥) ينظر المصدر السابق.

(٦) ينظر المقتضب ١ / ٧٣ - ٧٤.

(٧) ينظر الكتاب ٤ / ٨١ وما بعدها.

(٨) ينظر شرح الرضي ١ / ١١٦.

(٩) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

والوجوب: سماعي وقياسي: فالسماعي قرينة حالية كقولهم: (غَضَبَ الخيل على اللُّجم)[1] أو(فرقاً خيراً من حُبٍّ)[2] و(مواعيدَ عرقوب)[3] لأنها أمثل لا تغير، والمقالية ما ذكر من الأمثلة نحو: (سعياً ورعياً وخيبة وحمداً وشكراً وعجباً) [ووجوباً][4] وقال الأخفش:[5] والمبرد:[6] إنه يقاس بشرط التنكير، والإفراد كهذه الأمثلة، لأنه قد كثر، وبعضهم أجاز ظهور أفعالها مطلقاً، وفصل بعضهم، بأنها إذا دخلت اللام نحو(سقياً لزيد) وجب الحذف، وإلا فهوجائز، وبعضهم قال: لا يجب الحذف إلا مع اجتماعها، لأنها قد صارت مثلاً، فأما جامع الإفراد فلا، وإنما حذفت أفعل هذه المصادر لكثرتها في الاستعمل، فخففت بحذف أفعالها، وجعل المصدر عوضاً عنها لكثرته في الاستعمل، وأما القياس.

فقوله: (وقياساً في مواضع منها)[7] أي من المواضع القياسية التي فيها حذف الفعل.

---

(١) (غضب الخيل على اللجم) يضرب لمن يغضب غضباً لا ينتفع به ولا موضع له، ونصب غضب على المصدر. ينظر مجمع الأمثال ٢ / ٥٦، وشرح المفصل ١ / ١١٣، والإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٢٢٦، واللسان مادة (غضب) ٥ / ٣٢٦٣.

(٢) (فرقاً أنفع من حب) ويروى (أو فرقاً خيراً من حب) ومعناه: (لأن يفرق منك فرقاً خير من أن تحب) ينظر المصادر السابقة.

(٣) مواعيد عرقوب يضرب مثلاً في الخلف ينظر مجمع الأمثال ٢ / ٣١١، واللسان (عرقب) ٤ / ٢٩١٠، وشرح المفصل ١ / ١١٣.

(٤) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.
والترتيب مختلف ففي المحققة: مثل: (سقياً ورعياً وخيبة وجدعاً وحمداً وشراً وعجباً)... وينظر هذه المصادر وغيرها الكتاب ١ / ٣١١ وما بعدها، والإيضاح في شرح المفصل١ / ٢٢٧ -٢٢٨، وهمع الهوامع ٢ / ١١٨.

(٥) ينظر رأي الأخفش شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٧٩٩.

(٦) ينظر المقتضب ٣ / ١٠٤، ٤ / ٥١.

(٧) ينظر شرح المصنف ٢٨.

قوله: (ما وقع مثبتاً) يعني المصدر احتراز من المنفي نحو(ما أنت إلا سيراً) فإنه جائز، قوله: (بعد نفي) احتراز من المثبت، لا بعد نفي نحو(زيد سيراً) فإنه لا يجب، وسيبويه يقول:[1] قد يجب الحذف في المنفي والمثبت، لا بعد نفي، لكنه سماع وما لم يسمع فهوجائز.

قوله: (أومعنى نفي)[2] وهو(إنما) قال ابن الحاجب في شرح المفصل:[3] إنما قال (أومعنى النفي) ليندرج فيه نحو(إنما أنت سيراً) ونحو(زيد أبداً سيراً) و(زيد سيراً سيراً).

قوله: (داخل على اسم) داخل صفة لنفي، يحترز من دخول النفي على الفعل نحو(ما يسير إلا سيراً) و(ما شرت إلا سيراً)[4].

قوله: (لا يكون خبراً عنه) احتراز من نحو(ما سيري إلا سيرٌ شديد) فإنه مرفوع، لما صح أن يكون خبراً عن سيري، قيل ولابد من الاحتراز من المجازي فإنه إذا أريد الإخبار بالمصدر عن الجثة مجازاً للمبالغة لم يجب الحذف بل يكون خبراً مرفوعاً نحو:

[١٣٣] ترتع ما رتعت حتى إذا ادكرت

فإنما هي إقبال وإدبار[5]

---

(١) ينظر الكتاب ١ / ٣٣٥، وشرح الرضي ١ / ١٢٠.

(٢) يريد ما في إنما من معنى الحصر نحو: (إنما زيد سيراً) ينظر الرضي ١ / ١٢٠.

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١ /٢٢٨ - ٢٢٩.

(٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١ /٢٢٨ - ٢٢٩، وشرح الرضي

(٥) البيت من البسيط، وهو للخنساء في ديوانها ٣٨٣ والكتاب ١ / ٣٣٧، وشرح أبيات سيبويه١/٨٢ والشعر والشعراء ١/٣٤٥، واللسان مادة (رهط) ٣/ ١٧٥٣، وخزانة الأدب١/٤٣٦. والشاهد فيه رفع إقبال وإدبار وهما مصدران قد أخبر بهما.

[ظ٣٦]

ومثال ما اجتمعت فيه الشروط.

قوله: (ما أنت إلا سيراً)، (وما أنت إلا سير البريد) [وزيد سيراً سيراً][1] فسيراً و(سيرَ البريدِ) مثبتان بعد نفي وهوما داخل النفي على اسم، وهوأنت والمصدر، وهو(سيراً سيراً) لا يكون خبراً عنه لأنه لا يخبر عن الجثث لتقضيها وزوالها، ولا يصح الإخبار بما يتقضى عما يبقى، ومثلّ بمثالين ؛ أحدهما: نكرة، والآخر: معرفة وقال ركن الدين:[2] أوردهما ليعلم أن الواقع موقع الخبر يكون فعلاً للمبتدأ كالأول، ومشبهاً به كالثاني.

قوله: (وإنما أنت سيراً)[3] مثال لما في معنى (إلا). قوله: (أووقع مكرراً)[4] يعني أووقع المصدر الداخل على الاسم الذي لا يكون المصدر خبراً عن ذلك الاسم مكرراً، وإن لم يكن بعد نفي ولا معناه، ولابد من هذين الشرطين وهما: أن يدخل على الاسم لا يكون خبراً عنه، لئلا يرد،

---

(١) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر رأي ركن الدين في الوافية في شرح الكافية ٨٣ والعبارة منقولة عنه بتصرف يسير.

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٨، وشرح الرضي ١ / ١٢٠.

قال الرضي في شرحه ١ / ١٢٠ و ١٢١: (واعلم أن هذا المصدر الذي بعد إلا أو معناها قد يكون منكراً كما ذكرنا ومعروفاً إما بالإضافة نحو: ما زيد إلا سير البريد أو باللام نحو: زيد إلا السير، وكذا يجيء مكرراً نحو: ما زيد إلا سيراً سيراً، قالوا فحينئذ حذف الفعل أوجب لقيام الأول مقامه....). وينظر شرح المفصل لابن يعيش ١ / ١١٤ - ١١٥.

(٤) في الكافية المحققة مكانها قبل قوله: ما أنت إلا سيراً.

نحو: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾[1] فإنه داخل على فعل (وسيري سيرٌ سيرٌ) فإنه خبرٌ عنه[2]، ومثاله (زيد ضرباً ضرباً) فإن المصدر مكررٌ، وهولا يكون خبراً عن زيد لأنه جثة، ولا فرق في المكرر، بين أن يكون من لفظه نحو(زيد سيراً سيراً) أومن غير لفظه بعطف نحو: (زيدٌ ضرباً وقتلاً) أوبغير عطف نحو(زيد قياماً وقعوداً) دخلت عليه نواسخ المبتدأ والخبر، نحو(إن زيداً سيراً سيراً) و(كان زيدٌ سيراً سيراً) أولم تدخل، وإنما وجب فيه الحذف، لأن المراد الحصر والاستمرار، وإظهار الفعل يدل على الحدوث والتجدد، أولأنهم أقاموا في المكرر أحد المكررين مقام الفعل.

قوله: (ومنها) أي من الواجبات القياسية (ما وقع تفصيلاً) احتراز من أن لا يقع تفصيلاً فإنه يظهر كـ(مننت مناً) و(ضربت ضرباً).

قوله: (لأثر مضمون جملة) احتراز من أن يقع تفصيلاً لمضمون الجملة، وهومعناها، لا لأثرها، فإنه يظهر، نحو: (زيد يسافر إما سفراً قريباً أوبعيداً) واحتراز من أن يقع تفصيلاً لمضمون مفرد نحو(سفر زيد إما سفرٌ قريب أوبعيد) ولأثره[3]، نحو﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾[4] فإن الفعل يظهر في هذه الاحترازات، ومراده بالأثر، عاقبة معنى الجملة، وفائدتها

---

(١) الفجر ٨٩/ ٢١.

(٢) قال ابن الحاجب في شرحه ٢٨ بعد ذكر الآية: زإنما المراد تكرير المصدر في موضع خبر عما لا يصح أن يكون خبراً عنه ظاهراً).

قال ابن يعيش في شرح المفصل ١ / ١١٥: فالمعنى إما أن تمنوا مناً وإما أن تفادوا فداءً فهما مصدران منصوبان بفعل مضمر).

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٨.

(٤) سورة ٤٧ / ٤ (فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق فإما مناً بعد وإما فداء حتى تضع الحرب أوزارها....).

ومقصودها من الفرض المطلوب منها، وسماه أثراً، لأن الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء كالأثر الذي يكون بعد المؤثر.

قوله: (متقدمة)، قال الوالد: قيد مستغنى عنه ، لأن التفصيل لا يكون إلا للمتقدم ، إلا أن يريد أن هذا المصدر لا يتقدم على جملته.

قوله: (مثل: فشدوا الوثاق) [فإما مناً بعد وإما فداء][1] هذا مثال لما اجتمعت فيه الشروط لأن (المن والفداء) تفصيل لأثر مضمون الجملة، وهو(شدوا الوثاق) إذ كل شدٍ وثاقٌ يتعقبه، إما المن وإما الفداء، أي إما أن تمنوا مناً، أوتفادوا فداء، ومثله (اشتر ثياباً فإما اكتساء وإما بيعاً) و(اشتر طعاماً، فإما أكلاً وإما بيعاً).

قوله: (ومنها ما وقع للتشبيه) احتراز من أن يقع لغير التشبيه نحو(لزيدٍ صوتٌ صوتُ حسن) فإنه لا يجب الحذف بل يقدر عند الخليل[2] وإلا رفعت على البدل عند سيبويه[3] أوالصفة.

قوله: (علاجاً) احتراز عن ما وقع للتشبيه، وليس بعلاج، كأفعال الطبائع نحو(مررت به، فإذا له هديٌ هدى العلماء) و(سمتٌ سمتُ الصلحاء) فإنك ترفع، وإلا أتيت بالفعل، والمراد بالعلاج، ما كان يزوال ما هوعارض غير لازم كالصوت، وقد قيل: إن قوله: (علاجاً) محذوف في بعض النسخ، ولا بد منه، إلا إذا دخل ما كان بالطبع.

---

(١) في الكافية المحققة تمام الآية، ٥٨.

(٢) ينظر الكتاب ١ / ٣٦١.

وقال الخليل فيما نقله الرضي: (حذف المضاف أي مثل صوت فيجيز تعريفه مع كون الموصوف غير معرفة) ينظر شرح الرضي ١ / ١٢٢.

(٣) ينظر الكتاب ١ / ٣٥٦ وما بعدها.

قوله: (**بعد جملة**) احتراز عن أن يقع بعد مفرد نحو(صوتُ زيدٍ صوتُ حمار) فإنه يرفع.[و٣٧]

قوله: (**مشتملة على اسم**) يحترز من أن لا يشتمل على اسم نحو(مررت فإذا ضربُ صوتُ حمار)[1] أو(مررت فإذا لزيد صوتُ حمار) فإنه يرفع.

قوله: (**بمعناه**) يحترز من أن يشتمل على اسم لا بمعنى المصدر، نحو(مررت بزيد فإذا له ضربٌ صوت حمار) قال الوالد: وكان من حقه أن يقول غير صالح لنصبه، وإلا وردَّ بـ(مررت بزيد) فإذا هومصوتٌ صوتَ حمار) فإن (مصوتاً) ناصب لصوت حمار.

قوله: (**وصاحبه**) احتراز من أن يشتمل على اسم بمعناه، ولكن ليس بصاحبه، فإنه يرفع، نحو(مررت فإذا في الدار صوتٌ صوتٌ حمار) وأجاز سيبويه[2] النصب، لأن صاحبه مذكور في المعنى لأن كل صوت لابد له من مصوِّت.

قوله: (**مثل: مررت به (فإذا له صوتٌ صوتَ حمار) و(صراخٌ صراخَ الثكلى)** هذان مثالان لما اجتمعت فيه الشروط (فصوت حمار، وصراخ الثكلى) للتشبيه، وهوعلاج لأن الصوت مما يعالج وبزوال، وهوبعد جملة، وهي (فإذا له صوتٌ) وهي مشتملة على اسم، وهو(صوت) بمعنى المصدر وهو(صوت حمار)، وصراخ الثكلى، ومثلها:

(١) ينظر شرح المصنف ٢٨.
(٢) ينظر الكتاب ١ / ٣٥٦ و ٣٥٧.

(دقَّ دقك بالمنحاز حب الفُلفل)[1].

[١٣٤]........................ ــــــــــــــــ له صريفٌ صريــفَ القعـو بالمسـد[2]

والتقدير: يصوّت صوت حمار، ويصـرخ صـراخ الثكلـى، ويـدق دقـك بالمنحاز، ولها صريفٌ صريفَ القعــو، وقـال بعـض النحـاة: العـامل فيـه المصدر الأول.

قوله: (ومنها ما وقع مضمون جملة) يعني المصدر، يقع مضمون جملة، أي معناها، احترز من مضمون المفرد، نحو(ضربت ضرباً) فإنه يظهر فعله.

قوله: (لا محتمل لها غيره) احتراز من نحو(زيد قائم حقاً)، قوله: (مثـل له على ألف درهم اعترافاً) معنى الجملة التي هي (له على ألـف درهـم)

(١) ينظر القول في اللسان (نحز) ٤٣٦٥/٦، وشرح المفصل١١٥/١ والكتاب ٣٥٧/١ وهو فيه (مررت به فإذا له دق دقك بالمنحاز حب القلقل) ولم ينسبه لا إلى شعر ولا إلى رجز....
والمنحاز: المدق، وقال ابن يعيش في شـرحه ١ / ١١٥ والمنحـاز (الهـاون) والِقلقِـل بالكسـر وقافين. حب أسود وهو أصلب ما يكون من الحبوب والعامة تقول: الفلفـلِ بـالضم وهـو تصحيف منهم. والظاهر أن الاسم هو الفلفل كما ورد في اللسان مـادة (فَلَـلَ) ٢ / ٣٤٦٦.
قال في اللسـان: والفلفل بالضم معروف لا ينبت بأرض العرب وقد كثر مجيئه في كلامهـم، وأصل الكلمة فارسية.....).
والشاهد فيه قوله: (دقك حب الفلفل) يدق دقك وهي (مفعول مطلق لفعل محذوف وهو يدق.

(٢) عجز بيت من البسيط وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ١٦ والكتاب ١ / ٣٥٥، وشرح أبيـات سيبويه ٣٦/١، واللسـان مادة (صرف) ٤ / ٢٤٣٦، وبلا نسبة في همع الهوامع١٩٣/١.
وصدره:

مقذوفة بدخيس النحض بازلُهـا

وصف ناقته بالقوة والنشاط والنحض - اللحم - دخيس اللحم ما تداخل منه وتراكـب، والبازل: السن، والصريف صوت أنيابها إذا مكت، القعو: ما تدور عليه البكرة.
والشاهد فيه صريف على المصدر التشبيهي والعامل فيه مضمر دل عليه ما قبله أي يصرف صريف القعو.

وقوله:

[١٣٥] إني لأمنحك الصدود وإنني
قسماً إليك مع الصدود لأميل[١]

وقد تكون معرفة نحو: ﴿صُنْعَ اللَّهِ﴾[٢] و﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾[٣] و﴿كِتَابَ اللَّهِ﴾[٤] و﴿وَعْدَ اللَّهِ﴾[٥]، وإنما كان الله مما لا متحمل له، لأن فعل الله حق، ومنه (اللهُ أكبرَ دعوة الحق)[٦].

قوله: (ويسمى توكيد لنفسه) وذلك لأنه يؤكد مضمون الجملة[٧] الذي هو الاعتراف.

قوله: (ومنها ما وقع مضمون جملة) أي معناها، يحترز من مضمون المفرد، نحو (رجع القهقري)[٨].

---

(١) البيت من الكامل، وهو للأحوص في ديوانه ١٦٦، ينظر الكتاب ١ / ٣٨٠، وشرح أبيات سيبويه ٨ / ٢٧٧، والمقتضب ٣ / ٢٣٣، وسمط اللالئ ١ / ٢٥٩، وشرح المفصل ١ / ١١٦، وشرح الرضي ١ / ١٢٣ وخزانة الأدب ٢ / ٤٨، ٨، ٢٤٣.
والشاهد فيه قوله: (قسماً) حيث نصبه على المصدر المؤكد لما قبله من الكلام الدال على القسم.

(٢) النمل ٢٧ / ٨٨ وتمامها: ﴿وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب صنع الله الذي أتقن كل شيء إنه خبير بما تفعلون﴾.

(٣) البقرة ٢ / ١٣٨ وتمامها: ﴿صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة ونحن له عابدون﴾.

(٤) النساء ٤ / ٢٤ وتمامها: ﴿والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء ذلكم﴾.

(٥) الروم ٣٠ / ٦ وتمامها: ﴿وعد الله لا يخلف الله وعده ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾.

(٦) ينظر شرح الرضي ١ / ١٢٣، وشرح المفصل ١ / ١١٧.

(٧) قال الرضي في شرحه ١ / ١٢٣: كما أن المصدر مؤكد لنفسه في نحو ضربت ضرباً، إلا أن المؤكد هاهنا مضمون المفرد أي الفعل من دون الفاعل لأن الفعل وحده يدل على الضرب والزمان وأما في مسألتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون أحد جزئيها.

(٨) ينظر شرح المصنف ٢٩.

قوله: (**لها محتمل غيره**) يحترز من (له على ألف درهم مثله).

قوله: (**زيد قائم حقاً**)[1] فإن حقاً مضمون لـ(زيد قائم)، وهويحتمل أن يكون قيامه حقاً وغير حق.

قوله: (**ويسمى توكيداً لغيره**)[2] أي لغير مضمون الجملة لاحتماله الصدق وغيره، ومن هذا قولهم: (النار محرقة حقاً) و(السماء فوقنا يقيناً) لأن الجملة غير مفيدة للمصدر، وإنما عُلِمَ من بديهة العقل، ولحوقول النبي[3] مثلاً: (زيد قائم حقاً)، فإنه يعدُّ مؤكداً لغيره وإن كان كلامه حقاً، لأنه عُلِمَ من غير لفظ الجملة، وقيل هذا من التوكيد.

قوله: (**ومنها ما وقع مثنى، مثل لبيك وسعديك**) يعني من القياسية وكذلك (حنانيك) و(هذا ذيك) و(دواليك) وهذه الأمثلة تثنيتها مقصورة على السماع، لأنها على خلاف القياس، وأما حذف فعلها فقياس، فـ(لبيك) من ألبَّ[4] بالمكان إذا أقام به، أي أقيم بخدمتك ولا أفارقها، و(سعديك أي أسعدك إسعاداً بعد إسعاد، أي إجابة بعد إجابة قال:

[١٣٦] لبيكَ لبيكَ لا أرضى بواحدة
حتى أزيد مع لبيك سعديك[5]

(١) ينظر شرح الرضي ١/١٢٣، وشرح المفصل ١/١١٦.
(٢) قال الرضي في شرحه ١/١٢٥ ناقلاً عن المصنف ولم أجده في شرح المصنف. وقال المصنف: معنى التوكيد لغيره، أي التوكيد لدفع احتمال غيره. وليس بشيء لأنه في مقابلة التوكيد لنفسه فينبغي أن يكون الغير مؤكداً كالنفس (ينظر شرح المصنف ٢٩).
(٣) أي قول النبي مثل ما مر من الحقائق التي ذُكِرتْ.
(٤) ينظر اللسان مادة (لبب) ٥/ ٣٩٨٠، وشرح المفصل ١/١١٨ و ١١٩، وقال الخليل: إن معنى التثنية أنه أراد تحننا بعد تحنن، ينظر الكتاب ١/٣٤٨ - ٣٥٣، وشرح الرضي ١/١٢٦.
(٥) البيت من البسيط ولم أقف له على قائل أو مصدر.

و(حنانيك) تحننا بعد تحنن، قال:

[١٣٧] أبا منذر أفنيت فلستبق بعضَنا
حنانيك بعضُ الشر أهونُ من بعض[1]

وتجيء مفردة. قال تعالى: ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا﴾[2] و(هذا ذيك) هذّا بعد هذٍّ وهو السرعة، قال:

[١٣٨] ضرباً هذا ذيك وطعناً ....

ظ٣٧] و(دواليك) من المداولة، أي مداولة بعد مداولة قال:

[١٣٩] إذا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بالبُرْدِ مثلُه
دواليك حتى كلنا غير لابس[4]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٦٦، ينظر الكتاب ١ / ٣٤٨، والمقتضب ٣/ ٤٢٤، وشرح المفصل ١ / ١١٨، واللسان (حنن) ٢ / ١٠٣٠، وهمع الهوامع ٣ / ١١٢.
والشاهد فيه قوله: حنانيك: منصوب على المصدر النائب عن الفعل وقد ثنى حنانيك أي تحننا بعد تحنن، لإرادة التكثير....

(٢) سورة مريم ١٩ / ١٣، وتمامها: ﴿وحناناً من لدنا وزكاة وكان تقياً﴾.

(٣) الرجز للعجاج في ديوانه ١ / ١٤٠، وتمامه:
حتى تَقَضَّى القَدرُ المقضّى
ينظر الكتاب ١ / ٣٥٠، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٣٦٥، وشرح المفصل ١ / ١١٩، وشرح الرضي ١ / ١٢٦، وأوضح المسالك ٣ / ١١٧، واللسان (هذذ) ٦ / ٤٦٤٣، والهمع ٣ / ١١١، وخزانة الأدب ٢ / ١٠٦.
الوخض: طعن غير جائف ويكون بالرمح.
الشاهد فيه قوله: (هذا ذيك) حيث أضاف هذا اللفظ إلى المخاطب وهو مفعول مطلق لفعل من معناه. أي أسرع هذا ذيك....

(٤) البيت من الطويل، وهو لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه ١٦، وينظر الكتاب ١ / ٣٥٠، والخصائص ٣ / ١٤٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١١٩، وأوضح المسالك ٣ / ١١٨، واللسان مادة (دَوَلَ) ٢ / ١٤٥٦، وفيه برداك بدل البرد، والهمع ٣ / ١١٠ ويروى عجزه:

الألفاظ مثناة عند سيبويه[1]، والكاف ضمير بدليل سقوط النون، واختلف في تثنيتها، فعند السهيلي[2] وغيره، تثنية حقيقية، أي إجابة في الأوامر، وإجابة في النواهي، وإسعاداً في الأوامر، واسعاداً في النواهي، وخفافاً في الدنيا، وخفافاً في الآخرة. وهـذّا منهم، ومداولةً منها، وعند السيرافي[3] أنها ليست بحقيقية، وإنما يرادبها التكثير، أي إجابة بعد إجابة إلى آخرها، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾[4] وذلك لا يكون من كرتين، وقال يونس:[5] إنها مفردة، وأصلها (لبى) قلبت ألفها مع المضمر كـ(عَلَى) و(لَدَى) وضعف بقوله:

[١٤٠] دعوت لما نابني مسوراً
فلبّى فلبّي يَدَيْ مِسْوَرَ[6]

دواليك حتى ليس للبرد

والشاهد فيه قوله: (دواليك) حيث أضيف إلى ضمير المخاطب على أنه مفعول مطلق خلافاً لسيبويه فهو يجوّز فيها الحال (الكتاب ١ / ٣٥٠).

(١) ينظر الكتاب ١ / ٣٥١، وشرح الرضي ١ / ١٢٥، وشرح المفصل ١ / ١١٩.

(٢) ينظر رأي السهيلي في الهمع ٣ / ١١٢.

(٣) ينظر رأي السيرافي في حاشية الكتاب ١ / ٣٥٢.

(٤) سورة الملك ٦٧ / ٤.

(٥) ينظر الكتاب ١ / ٣٥١، وابن يعيش ١ / ١١٩، وشرح الرضي ٨ / ١٢٥، وهمع الهوامع٣/ ١١٢.

(٦) البيت من المتقارب، وهو لرجل من بني أسد كما في شرح شواهد المغني ٢ / ٩١٠، واللسان مادة (لبى) ٥ / ٣٩٩٣ وبلا نسبة في الكتاب ١ / ٣٥٢، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٣٧٩، وشرح المفصل ١ / ١١٩، وشرح الرضي ١ / ١٢٥، ومغني اللبيب ٧٥٣، وشرح ابن عقيل ٢ / ٥٣، وهمع الهوامع ٢ / ١١٣.

والشاهد فيه قوله: (لَبَّيْ) وهو شاهد على أن (لبيك) تثنية، وليس كما زعم يونس أن (لبيك) أصلها لبى قلبت ألفها ياءً لاتصالها بالضمير فصارت لبيك فالياء عند يونس ـ

فإن ياءه بقيت مع إضافته إلى المظهر، وزعم الأعلم[1]، أن الكاف للخطاب، كالتي في (ذلك) وحذفت النون معا تشبيها لها بكاف[2] الضمير، وهذه الألفاظ إذا ثنيت لزمت النصب، وحذف فعلها قياساً، وإنما حذف لأن التثنية في المعنى تكرير، فاستغنوا بذكر أحد المتكررين عن الفعل.

منقلبة عن ألف، وسيبويه يرى أنها ياء التثنية. وفي الشاهد رد على يونس، كما قال الشارح.

(١) الأعلم الشنتمري يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري المعروف بالأعلم عالماً بالعربية واللغة ومعاني الأشعار، ولد ٤١٠هـ ومات سنة ٤٧٦هـ ينظر ترجمته في البغية ٢ / ٣٥٦. وينظر رأيه في همع الهوامع ٢ / ١١٣.

(٢) وهذا ما ذهب إليه يونس بن حبيب، ينظر الكتاب ١ / ٣٥١.

المفعول به

قولـه: (المفعول به: ما وقع عليه فعل الفاعل) قـال الشـيخ: والمـراد بالوقوع تعلقه بما لا يُفْعَلُ إلا بـه[1]، حقيقـة لنحـو(ضربـتُ زيـداً) ومجـازاً لنحو(رأيتَ زيداً) وهذا يدخل فيه المتعدي بحرف لأن مفعولـه لا يُفعـل إلا به، ومطلقُ لفظ المفعول به، لا يقع على المتعدي بحرف في الاصطلاح، قال في البرود: فالأولى مـا يُفعـل بـه الفعـل المتعـدي خاصـة. والعـامل عنـد البصريين الفعل أوشبهه[2]، وقال الفراء:[3] الفعل والفـاعل، وهشـام:[4] الفاعل، وقال خلف من الكوفيين:[5] كونـه مفعـولاً، والضمـير في قولـه: (المفعول به) راجع إلى الألف والـلام، أي الـذي يفعـل بـه فعـل، وكـذا الضمير في المفعول فيه، وله، ومعه.

قوله: (وقد يتقدم على الفعل) الأصل تـأخره بعـد الفعـل والفـاعل لأنه فضلة، وقد يتقـدم، وذلـك لقـوة عاملـه، لأنـه إذا تصـرف في نفسـه

(١) ينظر شرح المصنف ٢٩. قال الرضي في شرحه ١ /١٢٧: فعلى تفسيره (أي المصنف) ينبغـي أن تكون المجرورات في مررت بزيد وقربت من عمرو وبعدت من بكر وسرت من البصـرة إلى الكوفة مفعولاً بها ولا شك أنه يقال أنها مفعولاً بها لكن بواسطة حرف جر).

(٢) ينظر شرح الرضي ١ /١٢٨، والهمع ٣ /٧.

(٣) ينظر الهمع ٣ /٧.

(٤) ينظر المصدر السابق.

(٥) ينظر المصدر السابق.

تصرف في معموله بخلاف (إنَّ) وأخواتها[1] وتقدم المفعول على الفعل واجب وممتنع وجائز.

أما الواجب فحيث يكون له الصدر كالاستفهام، والشرط[2]، وكم الخبرية، والمضاف إلى أحدهما، أوينصبه فعل دوماً مع (أما) أومع علمها نحو: (أيهم ضربت) ؟ و(مَنْ تضربْ أضربْ) و(كم ضربتَ)، و(غلامُ منْ تضربْ أضرب) و(غلامُ كم رجلٍ لقيتَ) ؟﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾[3] و(زيداً فاضرب).

وأما الممتنع، فمع فعل التعجب نحو: (ما أحسنَ زيداً) والذي نَزَلَه نون التوكيد نحو(اضرِبْن زيداً) والموصول بـ(إنَّ) نحو(إن ضربت زيداً) وحيث يلتبس نحو(ضرب موسى عيسى)[4] كذلك كل حرف له الصدر لا يفصل بينه وبين الفعل، ولا يتقدم عليه معمول الفعل، كـ(إن) الشرطية و(لم) و(لما)، والداخل عليه لام الابتداء، مثل (لسوف أضرب) ما لم يكن في خبر أن نحو(كرهت أنك قائم) أو(أنْ) نحو(كرهت أن تخرج) فحصل من هذا، أنه يجب التأخير لضعف العامل، وأداؤه إلى تأخير ما له الصدر، أوإلى الجمع بين مثلين كـ(علمت أنك قائم) لأنك لوقدمته جاز دخول العوامل عليه نحو(إلى أنك قائم علمت) أوإلى اللبس، وزاد الكوفيون[5] عوده إلى غير مذكور.

---

(١) ينظر شرح المصنف ٢٩.

(٢) ينظر شرح الرضي ١/١٢٨، وشرح المصنف ٢٩.

(٣) سورة الضحى ٩٣/ ٩.

(٤) ينظر شرح الرضي ١/١٢٨.

(٥) ينظر راي الكوفيين في شرح الرضي ١/١٢٨.

وأما الجائز ففي ما عدا الواجب والممتنع [و٣٨].

قوله: (وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً ووجوباً) والجواز قرينة حالية نحو: (مكةَ وربِّ الكعبةِ) لمن عليه أهبة السفر ولرائي الرؤيا (خيراً وما شراً)[1] وخيراً لنا، وشراً لعدونا، ولمن يسدد سهماً (القرطاسَ واللهِ)[2] أي قصد مكة، ورأيتَ خيراً، وما رأيتَ شراً، وأصبتَ القرطاس والله. ومقالية في جواب الاستفهام نحو(زيداً، لمن قال: من أضرب) وكذلك، نعم زيداً لمن قال: (أضربتَ أحداً) والنفي نحو(بلى زيداً)، لمن قال: (ما ضربت).

(والوجوب في أربعة أبواب. قوله: (فالأول سماعي) وذلك فيما كان محذوف الفعل من مثلٍ، أوجارٍ مجراه في كثرة الاستعمل، فالمثل قولهم (كلَّ شيء ولا شتيمةَ حرٍ)[3] أي ارتكب. (وكليهما وتمراً)[4] أي أعطيك

---

(١) قال في الكتاب ١ / ٢٨٣: وإنما نصبت خيراً لك وأوسع لك، لأنك حين قلت انته، فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر.

وقال الخليل في الصفحة نفسها: كأنك تحمله على ذلك المعنى كأنك قلت: انته وادخل فيما هو خير لك، فنصبته لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له: انته. أنك تحمله على أمر آخر فلذلك انتصب، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال له: انته، فصار بدلاً من قوله:

ائت خيراً لك وادخل فيما هو خير لك.

(٢) ينظر الكتاب ١ / ٢٩٥.

(٣) كل شيء ولا شتيمة حر أي اصنع كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر. ينظر شرح الرضي ١٣٠/١ و ١٣١، واللسان مادة (شتم) ٤ / ٢١٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٢٧.

(٤) كلاهما وتمراً ويروى كليهما فمن رواه بالرفع على أنه مبتدأ مؤخر وخبره محذوف تقديره لك كلاهما واضمر أزيدك تمراً. فتمراً مفعول به لفعل محذوف، ينظر مجمع الأمثال١٥١/٢ – ١٥٢.

كليهما وأزيدك تمراً، و(الكلابَ على البقر)[1] أي أرسل، و(أهلك والليل)[2] أي الحق أهلك مع الليل لا يسبقك إليهم، إن كانت الواوبمعنى (مع)، وإن كانت عاطفة، قدر لليل فعل آخر، أي الحق أهلك واسبق الليل، والجاري مجراه مما ذكره الشيخ.

قوله: (مثل امرءاً ونفسَه) أي دع امرءاً ونفسه، والواوتحتمِلُ العطفية أي ودع نفسه، ويحتمل المعية، وهي الناصبة نفسَه.

قوله: و﴿انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾[3] تقديره: واتقوا خيراً لكم. قاله سيبويه[4] والجمهور، وقال الكسائي:[5] إنه خبر (كان) تقديره يكن خيراً لكم. وقال الفراء:[6]

إنه صفة مصدر محذوف، أي انتهاء خيراً لكم، وقال بعض الكوفيين[7] انتصابه على الحال.

---

(١) الكلاب على البقر: يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة يعني لا ضرر عليك فَخلِّهم. ينظر مجمع الأمثل ٢ / ١٤٢ ونصب الكلاب على معنى أرسل كما ذكر الشارح.

(٢) ينظر شرح المصنف ٢٩، وشرح الرضي ١ / ١٢٩، وشرح المفصل ٢ / ٢٦.

(٣) النساء ٤ / ١٧١.

(٤) ينظر الكتاب ١ / ٢٨٢، وشرح الرضي ١ / ١٢٩، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣ / ٢٠٢١، وشرح المفصل ٢ / ٣٦.

(٥) ينظر رأي الكسائي في شرح الرضي ١ / ١٢٩، وحاشية السيرافي على الكتاب ١ / ٢٨٤. قال الكسائي: معناه (انتهوا يكن الانتهاء خيراً لكم) ينظر شرح الرضي ١ / ١٢٩.

(٦) ينظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢٩٥.

(٧) ينظر رأي بعض الكوفيين في شرح الرضي ١ / ١٣٠.

قوله: (وأهلاً وسهلاً ومرحباً) تقديره اتيت أهلاً لا أجانب ووطئت سهلاً من البلاد ولا حزناً ولقيت مرحباً، أي مكاناً رحباً، وقيل: يقدر لها فعل واحد أي صادفت، وقال المبرد:[1] إنها من المفعول المطلق، أي أَهَلْتَ أهلاً، وسهُل موضعك سهولةً، وضع سهلاً موضع سهولة، ورحبت بلادك مرحباً[2] أي رحباً.

وقد يحذف المفعول، ولم يذكره المصنف، فخلاف مفعول أفعال القلوب على ما يأتي في بابها، ومفعول فعل التعجب، لأنه لا فائدة في التعجب دون المتعجب منه، إلا أن تقوم قرينة على تعيينه، جاز حذفه نحو(ما احسنك وأجمل).

وحذف المفعول على ضربين، منه ما يراد وينوى كـ(أعطيت وضربت)﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾[3] و﴿مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنفُسُ﴾[4]. ومنه ما لا يراده وإما لتضمن فعله اللزوم، نحو﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾[5] وقوله:

[١٤١]ــــــــــــــــــ إلى الضيف يجرحْ في عراقيبها نصلي[6]

---

(١) ينظر المقتضب ٣ / ٢٨٣، وشرح الرضي ١ / ١٣٠.
(٢) ينظر الكتاب ١ / ٢٩٥ وعنده: (رحبت بلادك وأهلت).
(٣) يس ٣٦ / ٣٥ وتمامها: ﴿ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم أفلا يشكرون﴾.
(٤) الزخرف ٤٣ / ٧١، وتمامها: ﴿ويطاف عليهم بصحاف من ذهب وأكواب وفيها ما تشتهيه الأنفس وتلذ الأعين وأنتم فيها خالدون﴾.
(٥) الأحقاف ٤٦ / ١٥ ﴿قال رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه وأصلح لي في ذريتي إني تبت إليك وإني من المسلمين﴾.
(٦) عجز بيت من الطويل وهو لذي الرمة في ديوانه ١٥٦،

فضمن أصلح معنى بارك، ويجرح معنى ينزل، والعموم والمبالغة نحو(فلان يعطي ويمنع، ويقطع ويعقد ويحل، ويأمر وينهى)﴿وَاللَّهُ يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾[1] و﴿يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾[3]. وكذلك فواصل الآي نحو: ﴿لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾[4] و﴿تَعْقِلُونَ﴾[5] و﴿تَتَّقُونَ﴾[6].

وصدره:

وإن تعتذر بالمحل من ذي ضروعها

وينظر أساس البلاغة مادة (عذر) ٢٩٦ ن وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٣٩، وأمالي ابن الحاجب ٢٥١/١، وشرح الرضي ١ / ١٣١، ومغني اللبيب ٦٧٦، وخزانة الأدب ٢ / ١٢٨.
والشاهد فيه قوله: (يجرح) وفيه حذف المفعول به ليجرح لتضمنه معنى يؤثر في الجرح أو ينزل كما ذكره الشارح.

(١) آل عمران ٣ / ١٥٦، وتمامها: ﴿لو كانوا عندنا ما ماتوا وما قتلوا ليجعل الله ذلك حسرة في قلوبهم والله يحيي ويميت والله بما تعملون بصير﴾.

(٢) البقرة ٢ / ٢٤٥ وتمامها: ﴿من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له أضعافاً كثيرة والله يقبض ويبسط وإليه ترجعون﴾.

(٣) الليل ٩٢ / ٥.

(٤) يوسف ١٢ / ٤٦ ﴿وأخر يابسات لعلي أرجع إلى الناس لعلهم يعلمون﴾.

(٥) آيات كثيرة آخرها لعلكم تعقلون منها البقرة ٢ / ٧٣ ﴿كذلك يحيي الله الموتى ويريكم آياته لعلكم تعقلون﴾.

(٦) آيات كثيرة تنتهي بقوله: لعلكم تتقون منها: البقرة ٢ / ٢١ ﴿ياأيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون﴾.

المنادى

قوله: (الثاني المنادى) وهو ثاني ما حُذِفَ فعلُه وجوباً، وأول القياسية.

قوله: (وهو المطلوب إقباله)[1]: جنس دخل فيه (أنا أطلب إقبالك) قوله: (بحرف نائب مناب أدعو) أخرج أنا طالبٌ إقبالك، والنائب مناب (أدعو) حروف النداء[2].

وقوله: (لفظاً أو تقديراً) تقسيم بعد تمام الحد فاللفظ: نحو(يا زيد) والتقدير:[3] ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [4].

وعامل المنادى هو(أدعو) عند سيبويه[5]، لكن حذف حذفاً لازماً لكثرة استعماله، ولدلالة حرف النداء عليه، وإفادته فائدته، وعند الزمخشري[6]، (يا) لازمة مع الفعل وتقديره (يا) أدعو زيدا، وإنما قدرها مع الفعل لتبقى

---

(١) قال الرضي في شرحه ١ / ١٣١، قال المصنف المطلوب إقباله أخرج المندوب لأنه المتفجع عليه لا المطلوب إقباله.

(٢) وحروف النداء هي (يا) و (أيا) و (هيا) و (أي) و (الهمزة).

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٩، وشرح الرضي ١ / ١٣١.

(٤) يوسف ١٢ / ٢٩ وتمامها: ﴿يوسف أعرض عن هذا واستغفري لذنبك إنك كنت من الخاطئين﴾.

(٥) ينظر الكتاب ٢ / ١٨٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/١، وشرح الرضي١٣١/١. والإنصاف ١/ ٣٢٣.

(٦) ينظر المفصل ٣٥.

الجملة على الإنشاء[1]، وقيل حرف النداء هوالعامل. فقال الفارسي: لنيابتها عن الفعل[2]، وهي حرف وضعف بلزوم اتصال الضمير بها، وبأنها قد تحذف، وهم لا يحذفون العوض والمعوض منه جميعاً، وقيل لأنها اسم فعل بدليل تمام الكلام بقولك (يا زيد) ورد بأن من حروف من النداء الهمزة، وليس من أسماء الأفعال [ظ ٣٨] حرف واحد، وبأنه كان يلزم الاقتصار عليه، كأسماء الأفعال.

قوله: (**ويبنى على ما يرفع به**) [إن كان مفرداً معرفة][3] إنما لم يقل على الضم، ليعم علامات الرفع[4]، وهي الضمة والألف والواو. والمنادى ينقسم إلى مبني ومعرب. والمعرب منصوب ومجرور، والمبني له شرطان: أن يكون مفرداً ومعرفة، وأراد بالمفرد هنا غير المضاف والمشبه به، دون المثنى والمجموع، وبالمعرفة ما كان معرفة قبل النداء وبعده، وهوالنكرة المقصودة.

قوله: (**مثل: يا زيد، ويا رجل، ويا زيدان، ويا زيدون**) فـ(يا زيد)، مثال المفرد المعرفة، و(يا رجل) النكرة المقصودة، و(يا زيدان) للمثنى، و(يا زيدون) للمجموع، وفيه سؤال وهو، لِمَ بُنِيَ على حركة ؟ ولِمَ خُصَّ بحركة دون حركة ؟ أما لِمَ بُنِيَ؟ فقال الفراء:[5] لتضمنه الألف والهاء، لأن أصله

---

(١) ينظر شرح المفصل ١ /١٢٧ لابن يعيش.

(٢) ينظر رأي أبي علي الفارسي في شرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/١ وشرح الرضي ١٣٢/١، وهمع الهوامع ٣/ ٣٣.

(٣) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٤) ينظر شرح الرضي ١ / ١٣٢ فالعبارة منقولة عنه بتصرف يسير.

(٥) ينظر معاني القرآن للفراء ٢ /٣١٩، وشرح الرضي ١ /١٣٣.

(يا زيداه) وبني على الضم، كـ(قبلُ) و(بعدُ)، قال المصنف وكثير من المتأخرين: لوقوعه موقع الكاف الاسمية. وهي (أدعوك) المشابهة لكاف الخطاب الحرفية لفظاً أومعنى[1]، أما اللفظ، فلأنه مفرد غير مضاف، ولا مشبه به كالضمير المخاطب، وأما المعنى: فالأقبال والإدبار، التعريف والخطاب لأن المنادى مخاطب، وأما بناؤه على حركة فقيل: لئلا يجمع بين ساكنين في بعض المواضع، نحو(يا زيد) وحمل باقي الباب عليه، وقيل لأن بناءه عارض، والأصل فيه التمكين في الإعراب، وإنما خص بالضم لأنه لوبني على الكسر لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم، ولوبني على الفتح لالتبس بنكرة المعرب فيه، فخصّوه بالضم خوف اللبس، وأما إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه، فللخليل يبقيه على الضم[2]، وأبوعمروينصبه[3]، لأنه لما دخل التنوين عاد الإعراب، وأصله النصب لأن (يا زيد) بمنزلة (أدعوزيداً) وقد روي الوجهان في:

[١٤٢] سلام الله يا مطرٌ عليها
وليس عليك يا مطرُ السلام[4]

---

(١) ينظر شرح الرضي ١/ ١٣٣.

(٢) ينظر رأي الخليل في الكتاب ١/ ٣٦٣. ولم ينسبه سيبويه إليه، والهمع ٣/ ٤١، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢/ ٧٩٦، والأصول لابن السراج ١/ ٣٣٦.

(٣) ينظر رأي أبي عمرو في الهمع ٣/ ٤٢.

(٤) البيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه ١٨٩، والكتاب ٢/ ٢٠٢، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٥، ٦٠٥، والأصول١/ ٣٤٤، والإنصاف ٣٦١/١ وشرح التسهيل السفر الثاني٢/ ٧٩٦، وشرح الرضي ١٣٣/١ والجنى ١٤٧، وأوضح المسالك ٢٨/٤، وشرح شواهد المغني ٧٦٦/٢، وشرح ابن عقيل ٢٦٢/٢، والخزانة ١٥٠/٢-١٥٢.

والشاهد فيه قوله: (يا مطرٌ) حيث نون مطر الأول وهو مفرد علم للضرورة وأبقى الضم في الثاني للضرورة الشعرية.

[١٤٣].. يا عديـا لقـد وقتـك الأواقـي[1]

قوله: (ويخفض بلام الاستغاثة) هذا أحد قسمي المعرب. قوله: (مثل يا لزيد)[2] وإنما خفض معها لأن حرف الجر لا يمكن إلغاؤه فكان اعتباره أولى، وقد اختلف في الاستغاثة، فحكى الفراء عن بعضهم أنها محذوفة من (آل)[3] ولهذا صح الوقف عليها قال:

[١٤٤].. إذا الداعي المثوب قـال يـا لا[4]

أي يالا فلان، وذهب الأكثرون إلى أنها لام الجر، فقيل إنها زائدة لأنه

---

(١) عجز بيت من الخفيف، وصدره:

رفعت رأسها إلي وقالت

وهو للمهلهل بن ربيعة وله ولغيره، ينظر سمط اللالئ ١ / ١١١، وشرح المفصل لابن يعيش١٠ / ١٠، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢ / ٧٩٧، وشرح شذور الذهب ١٤٥، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢٦٣، والهمع ٣/ ٤١، والخزانة ٢ / ١٦٥.
ويروى: وضربت صدرها.
والشاهد فيه قوله: (يا عديا) حيث اضطر إلى تنوين المنادى فنوّنه نصباً ليشابه به النكرة غير المقصودة.

(٢) قال الرضي في شرحه ١ / ١٣٣ ما نصه: (هذه اللام المفتوحة تدخل المنادى إذا استغيث به نحو يا الله أو تعجب منه نحو: يا للماء يا للدواهي وهي لام التخصيص أدخلت علامة للاستغاثة والتعجب).

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٢٠، وشرح الرضي ١ / ١٣٤.

(٤) عجز بيت من الوافر، وصدره:

فخيرٌ نحن عند الناس منكم

وهو لزهير بن مسعود الضبي في خزانة الأدب ٦/٢، وينظر الخصائص ٢٧٦/١، واللسان مادة (يا) ٦ / ٤٩٧٦، ومغني اللبيب ٢٨٩، وشرح شواهد المغني ٢ / ٥٩٥، وشرح ابن عقيل ١ / ١٩٤.
الشاهد فيه قوله: (يا لا) يريد يالفلان أو لا فرار أو لا نفر فحذف ما بعد الحرف وقد استدل بذلك الفراء كما ذكر الشارح أن اللام في المستغاث بقية اسم وهو (آل) والأصل يا آل زيد ثم حذفت همزة أل للتخفيف وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين.

لا متعلق لها إلا (يا) أو(أدعــو) ولا يتعلــق بــ(يـا) لأنــه غـير عـامل. ولا بـ(أدعو) لأنه غير متعد بنفســه، والصحيـح أنـه لام التخصيـص، وهـي تكون في المستغاث نحو(يا ألله) والمتعجب نحو(يــا للمـاء) و(للدواهـي)[1] دون غيرها وشذّ:

[١٤٥] يــا لَبكــر انشــروا لي كليبــاً
يــا لبكــر أيــن أيــن الفــرار[2]؟

وقيل هومستغاث، ولا يدخل إلا على (يا) دون أخواتها، وإنما قلنا: إنها للتخصيص للمناسبة بينها وبــين المستغاث والمتعجـب، لأن المسـتغاث مخصوص مــن بـين أمثالـه بالدعـاء، والمتعجـب مخصـوص باسـتحضاره لغرابته من بين أمثاله، وهي المعدية لـ(أدعو) المقدر عند سيبويه أولحـرف النداء القائم مقامه عند المبرد إلى المفعول، وإنما جـاز ذلـك مـع أن أدعـو متعدٍ بنفسه لضعفه بالإضمار، أولعطــف النـائب منابـه، ألا تـرى أنـك تقول: (ضربي لزيدٍ حسنٌ) و(أنا ضاربٌ لزيدٍ) ولا يجوز (ضربــت لزيـد) وإنما فتحت لام الجر مع المستغاث إما للفرق بينهــا وبـين المسـتغاث لـه، أولوقوع المستغاث موقع المضمر، تقديره (أدعوك) و(أستغيثك) ولام الجر مفتوحة معه، ما خلا ياء المتكلم، فحصل من هذا أن اللام مفتوحـة، مـا لم

---

(١) ينظر الكتاب ٢ / ٢١٧، وابن يعيش ١ /١٢٨، وشرح الرضي ١ / ١٣٤.

(٢) البيت من المديد وهو للمهلهل بن ربيعة يرثي أخاه كما في الكتاب ٢ / ٢١٥، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٦٦، وشرح التسـهيل السـفر الثاني ٢ / ٨٢٢، وشـرح الرضـي ١/ ١٣٤، وخزانـة الأدب ٢/ ١٦٠.

والشاهد فيه قوله: (يا لبكر) حيث أدخل لام الاستغاثة مفتوحة على بكر للفرق بينها وبين المستغاث من أجله وكـانت أولى بـالفتح لوقـوع المنادى موقـع الضمـير، ولام الجـر تفتـح مع الضمائر.

يكن مجازاً نحو(يا للعجب) فإنه يجوز فتحها على أنه مستغاث، وكسرها على أنه مستغاث له، والمستغاث به مفتوح محذوف تقديره (يا للناس للعجب) [و٣٩] وأما لام المستغاث له فهي حرف جر مكسورة على قياسها، ما لم تدخل على مضمر غيرها متعلقة بـ(يا) أو(أدعو) وقيل: بمحذوف، ويكونان جملتين، وقيل بحال محذوفة، فيكون جملة واحدة، تقديره داعياً أومستغيثاً، وأما المعطوف على المستغاث، فإن أعدت معه حرف النداء فتحتها نحو:

[١٤٦] يـا لعطّفنـا ويـا لريـاح
وأبـي الحشـرج الفتـى النفّـاح(١)

وإن لم تعد فهي مكسورة ما لم تدخل على مضمر غير يا، نحو:

[١٤٧] يبكيـن نـاء بعيدُ الـدار مغـتربٌ
يـا لَلكهـول ولِلشـبان لِلَعَجَـبِ(٢)

قوله: (ويفتح لإلحاق ألفها) يعني أن المنادى يفتح لإلحاق ألف

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢١٦/٢، ٢١٧، والمقتضب ٢٥٧/٢، والمفصل ٣٧، وابن يعيش ١٣٦/١، وشرح الرضي ١٣٤/١، وهمع الهوامع ١٨٠/١، والخزانة ٢٥٥/٢.
الشاهد فيه قوله: (يا لرياح) حيث فتحت اللام لتكرار (يا) وكذلك وأبي الحشرج حيث حذف اللام في المعطوف والأصل أن يقول ويا لأبي الحشرج، ويروى الوضاح من الوضح وهو البياض - النفاح الكثير العطاء.

(٢) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في المقتضب ٤ / ٢٥٦، والجمل للزجاجي ١٦٧، وشرح شواهد الإيضاح ٢٠٣، والمقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ٧٨٨ وشرح الرضي ١ / ١٣٣، ورصف المباني ٢٩٦، وهمع الهوامع ١ / ١٨٠، وخزانة الأدب ٢ / ١٥٤.
والشاهد فيه قوله: (لِلشبان) حيث كسر لام المستغاث به لكونه معطوفاً ولم تتكرر معه ياء، وللعجب حيث جاءت لام المستغاث من أجله مكسورة

الاستغاثة، كقولك (يا زيدا)، ويجوز إلحاق هاء الوقف بعد ألف الاستغاثة، فتقول (يا زيداه) وحذفها نحو(يا زيداً).

قوله: (فلا لام [فيه مثل: يا زيداه])[1] أي لا تدخل اللام مع دخول الألف، لأنه يؤدي إلى الجمع بين ضدين، وأن اللام تطلب الآخر المكسر، والألف الفتح، واختلف هل الأصل اللام أوالألف ؟ فقيل اللام وهوالمفهوم من المصنف وغيره[2]، والألف تلحقها، وقيل الألف الأصل لأنها للمد، وتعاقب الألف في المد، والواووالياء نحو(يا غلا مكيه) و(يا غلا مكموه) كالمندوب.

قوله: (وينصب ما سواهما)[3] هذا الثاني من قسمي المعرب وهوالمنصوب، ويعني ما سوى المبني، وهوالمفرد المعرفة والنكرة المقصودة، وما سوى المستغاث، والمنصوب ثلاثة أقسام: المضاف، والطويل، والنكرة غير المقصودة.

قوله: (مثل يا عبدَ الله) هذا مثل المضاف وهومنصوب سواء أضيف إلى معرفة نحو(يا عبد الله) أوإلى نكرة نحو(يا غلامَ رجلٍ) معنوية (يا عبد الله) أولفظية نحو(يا ضارب زيد) خلافاً لثعلب فإنه أجاز في اللفظية الضم، لأنها في نية الانفصال[4].

(١) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر شرح المصنف ٢٩.

(٣) قال المصنف في شرحه ٢٩ (يعني ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث وهو المضاف والمشبه به والنكرة، لأن علة البناء مفقودة).

(٤) ينظر رأي ثعلب في شرح الرضي ١ / ١٣٦، والهمع ٣ / ٣٧ - ٣٨.

قوله: (ويا طالعاً جبلاً) هذا هو الطويل، وهو ثلاثة أقسام:

الأول: أن يكون معمولاً للمنادى نحو(يا طالعاً جبلاً) و(يا رفيقاً بالعباد) و(يا عشرين رجلاً).

الثاني: أن يكون معطوفاً عليه بحرف نحو: أن يسمى بثلاثة وثلاثين عَلَماً[1]، وإما إن كان غير علم فلا يطول، وحكمه حكم المعطوف والمعطوف عليه، نحو(يا زيدٌ وعمروٌ) بالرفع، إن كان معنياً وحكم (يا رجلاً ويا غلاماً) بالنصب، إن كان غير معين، وقال سيبويه:[2] إن أردت نداء جماعة هذه عدتها، نصبت، لأنه قد طال فصار كالاسم الواحد، وإن أردت نداء كل واحدٍ على حدته، كان كالمعطوف[3].

والثالث: أن يكون نعتاً له بجملة أو ظرف نحو(يا حليماً لا يعجل) و(يا كريماً لا يبخل)، قال:

[١٤٨] أيا شاعراً لا شاعرَ اليومَ مثلَهُ
جريرٌ ولكن في كليب تواضعُ[4]

(١) ينظر شرح المفصل ١ /١٢٨، وشرح الرضي ١/١٣٥.
(٢) ينظر الكتاب ٢ / ٢٣٦، ٢٣٧، وشرح الرضي ١/١٣٤.
(٣) ينظر شرح الرضي ١ / ١٣٤.
(٤) البيت من الطويل، وهو للصلتان العبدي كما في الكتاب ٢/٢٣٧، وشرح أبيات سيبويه١/٥٦٥، ٥٦٨، والمقتضب ٤ / ١٥، والإيضاح في شرح المفصل ١ /٢٥٨، وشرح الرضي ١ / ١٣٥، واللسان (كرب) ٥ / ٣٨٤٦، وخزانة الأدب ٢ / ١٧٤.
والشاهد فيه قوله: (أيا شاعراً) حيث نصب المنادى من قبيل الشبيه بالمضاف لأنه موصوف بجملة. قال سيبويه: وسألت الخليل رحمه الله ويونس عن نصب قول الصلتان العبدي يا شاعراً.... فزعما أنه غير منادى وإنما انتصب على إضمار، كأنه قال: يا قائل الشعر شاعراً، وفيه معنى حسبك به شاعراً. الكتاب ١ / ٢٣٦، ٢٣٧.

وقال:

[١٤٩] أعبـداً حـل في شـعبى غريبـاً
ألؤمـاً لا أبـاً لـك واغترابـا[١]

وقال:

[١٥٠] أداراً بحزوى هجـتِ للعـين ....

وقال:

[١٥١] ألا يانخلـة مـن ذات عـرق
عليـك ورحمـة الله السـلام[٣]

(١) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ٦٥٠، والكتاب ٢ /١٨٣، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٨٩، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢ /٧٩٨، وشرح الرضي ١ / ١٣٥، واللسان (شعب) ٤ / ٢٢٧١، وأوضح المسالك ٢ / ٢٢١ والخزانة ٢ /١٨٣.
الشاهد فيه قوله: (ألؤماً واغتراباً) فقدا اشتملت هذه العبارة على مصدر واقع بعد همزة الاستفهام دال على التوبيخ والعامل في هذا المصدر محذوف وجوباً.

(٢) صدر بيت من لطويل، وعجزه:

فماء الهوى يرفض أو يترقرق

وهو لذي الرمة في ديوانه ٤٥٦، وينظر الكتاب ٢ /١٩٩، وشرح أبيات سيبويه ١ /٤٨٨، والمقتضب ٢ /٢٠٣، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢ /٧٩٨، وشرح الرضي ١ / ١٣٥، وأوضح المسالك ٤ /٣٨٨، والخزانة ٢ / ١٩٠.
حزوى: موضع في ديار بني تميم، وأراد بماء الهوى: الدمع.
والشاهد فيه قوله: (أدراً) حيث نصب المنادى النكرة المقصودة بالنداء، والقياس فيه البناء على الضم، ومسوغ نصبه أنه منكور في اللفظ لاتصافه بالمجرور، ووقوعه موقع صفة.

(٣) البيت من الوافر، وهو للأحوص في هامش ديوانه ١٩٠، وينظر الخصائص ٢ /٣٨٦، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٥٠، وشرح الرضي ١ / ١٣٥، واللسان (شيع) ٤ /٢٣٧٨ ويروى فيه بَرْدُ الظل شاعَكُمُ السلامُ، والمغني ٤٦٧، وشرح شواهد المغني ٧٧٧، وهمع الهوامع ٣ /٣٩، وخزانة الأدب ٢ / ١٩٢، ٣ / ١٣٦.

وهذا مذهب البصريين[1] والمصنف[2]، وشرطه عندهم، أن يكون المنادى نكرة، لأن الجملة لا تكون صفة للمعرفة، وأما إذا كان معرفة لم يطل خلافاً لابن كيسان[3] فإن قال: يطول واحتج بقوله:

[١٥٢]ـــــــــــــــــ بأكرم منك يا عمر الجوادا[4]

ورد بأن أصله يا عمراه، فحذفت الهاء للوصل، والألف للساكنين، واختار الكوفيون[5] طول النكرة الموصوف بمفرد كان أوجملة، ذُكر الموصوف نحو(يا رجلاً راكباً) أولم يذكر نحو: [ظ٣٩]

[١٥٣] فيا راكباً إما عرضتَ فبلّغن
ندامايَ من نجرانَ أن لا تلاقيا[6]

والشاهد فيه قوله: (يا لحلة) حيث نصب المنادى لأنه نكرة موصوفة بالجار والمجرور.

(١) ينظر رأي البصريين في الأصول لابن السراج ١ / ٣٩٦.

(٢) ينظر شرح المصنف ٢٩.

(٣) ينظر همع الهوامع ٢ / ٥٣.

(٤) عجز بيت من الوافر وهو لجرير في ديوانه ١٣٥، وصدره:

فما كعب بن مامة وابن سعدى

ينظر المقتضب ٤ / ٢٠٨ وشرح التسهيل السفر الثاني ٢ / ٧٩٢، والمغني ٢٨، وشرح شواهد المغني ١/ ٥٦، وهمع الهوامع ٣ / ٥٤، والخزانة ٤ / ٤٤٢.

والشاهد فيه قوله: (يا عمر الجوادا) والقياس الرفع، وقد استدل الكوفيون على أن المنادى يجوز فيه الفتح سواء كان الوصف لفظ (ابن) أم لم يكن، وعند البصريين محمول على أن (عمر) حذفت منه الألف وأصله (يا عمرا) فهو كالمندوب.

(٥) ينظر رأي الكوفيين في الأصول لابن السراج ١ /٣٦٩، والهمع ٢ / ٥٤.

(٦) البيت من الطويل وهو لعبد يغوث بن وقاص كما في الكتاب ٢/٢٠٠، والمفصل ٣٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١/١٢٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢/٧٩٧، وشرح الرضي ١/١٣٥، وشرح شذور الذهب ١٤٤، ولسان العرب مادة (عرض) ٤/٢٨٨٩، وخزانة الأدب ٢/١٩٤ - ١٩٥.

والشاهد فيه قوله: (أيا راكباً) حيث نصب المنادى وهو نكرة غير مقصودة، ولو قصد راكباً بعينه لبناه على الضم وهو لا يقصده لأنه كان أسيراً.

قوله: (ويا رجلاً لغير معـــين)[1] هـذا القسـم الثـالث مـن أقسـام المنصوب وهوالنكرة المقصودة، نحو(يـا رجـلاً) و(يـا غلامـاً) وإذا لم تعـينْ شخصاً بعينه، ومنع المازني[2] من نداء النكرة غير المقصودة، قال: لأن من المحال أن ينادي الإنسان ما لا يقبل عليه، ومـا ورد فتنوينـه للضـرورة ورد بقول الأعمى (يا رجلاً خذ بيدي).

توابع المنادى

قوله: (وتوابع المنادى المبني [المفردة][3]) سـواء بـني علـى الضـم، نحو(يا زيد) أوعلى الكسر نحو(يا حذام) أو(يا هؤلاء) فإنه يجـوز في تابعـه الضم والفتح، يحترز من توابع المعرب كالمضاف، فإنه يعرب على اللفـظ فقط، تقول: (يا عبد الله الظريف) بالنصب فقـط، ومـن المسـتغاث فإنـه يعرب بالجر نحو(يا لزيد وعمرو) قال:

[١٥٤] يـــا لعطافنـــا ويـــا لريـــاح
وأبـــي الحشـــرج الفتـــى النفـــاح[4]

وبالنصب أيضاً دون الرفع، وأجاز بعضهم في تابع المستغاث الذي في آخره زيادة، الاستغاثة نحو(يا زيداً وعمر ا) فإن المتبوع مبـني علـى الفتـح، وليس يجوز في تابعه إلا النصب على المحل.

(١) قال الرضي في شرحه ١ / ١٣٦ ولا يرى البصريون بأساً بكون المنادى نكرة غـير موصوفـة لا في اللفظ ولا في التقدير إذ لا مانع من ذلك.
(٢) ينظر مناقشة رأي المازني في الأصول لابن السراج ١ / ٣٧١، ٣٧٢، وهمع الهوامع ٣ / ٤١.
(٣) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.
(٤) سبق تخريجه في الصفحة ٣١٤ وبرقم ١٤٦.

قوله: (من التأكيد) نحو(ما تميم[1] أجمعين وأجمعون) ومراده بالتأكيد المعنوي، وأما اللفظي نحو(يا زيدُ زيد) فحكمه حكم المستقل كالبدل. قاله نجم الدين[2] (والصفة) نحو(يا زيدُ الطويلُ والطويلَ) (وعطف البيان) نحو(يا غلام بشرٌ وبشراً) والمعطوف عليه بحرف نحو(يا زيدُ والحارثُ والحارثَ) قال تعالى: ﴿يَاجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾[3]

قوله: (الممتنع دخول (يـا) عليه) يعني ما فيه الألف واللام نحو(الحسن) و(الصعق) و(الرجل).

قوله: (ترفعُ على لفظه، وتنصبُ على محله) [يا زيد العاقلُ العاقلَ][4] فالرفع بتقدير أنت والنصب بتقدير (أدعو) كأنه في معناه، واختار سيبويه[5] والمبرد[6] والجرمي[7]، الرفع، لأنه أكثر في كلامهم للمشاكلة، وقال بعضهم: النصب قياساً على المبنيات، وبعضهم منع في

(١) في هامش الرضي ١ / ١٣٦: يا تميماً أجمعين ولا يجوز أجمعون ويا زيداً الظريف بالنصب فقط، وعند الرضي يا تميم أجمعون أجمعين وهي في التأكيد المعنوي كما ذكر الشارح. وقال الرضي: وأما التوكيد اللفظي فإن حكمه في الأغلب حكم الأول إعراباً وبناءً (ينظر شرح الرضي ١٣٧. وقال أبو بكر بن السراج في الأصول ١ / ٣٣٤ ما نصه: (فأما يا تميم أجمعون فأنت فيه بالخيار وإن شئت رفعت وإن شئت نصبت، حكم التأكيد حكم النعت إلا أن الصفة يجوز فيها النصب على إضمار (أعني) ولا يجوز في أجمعين ذلك).

(٢) ينظر شرح الرضي ١ / ١٣٦.

(٣) سبأ ١٠/٣٤.

(٤) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٥) ينظر الكتاب ٢ / ١٦٨، وفي حاشية الكتاب قال السيرافي: فالرفع اختيار الخليل، وذكر أبو العباس المبرد أنك إذا قلت يا زيد والرجلَ فالنصب هو الاختيار، وفرق بينه وبين النضر حيث جعل الاختيار فيه الرفع.

(٦) ينظر المقتضب ٢١٢/٤- ٢١٣.

(٧) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢ - ٣، وشرح الرضي ١ / ١٣٦، والهمع ٤٢/٣.

التوابع من الإتباع على اللفظ وقياساً على المبنيات، نحو (جاءتني حذام العاقلة)، ورد بالسماع قال تعالى: ﴿يَاجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾(1) والطيرُ بالرفع والنصب.

وقال:

[155] ألا يا زيدُ والضحاكُ مهلاً(2) ....

وهو أكثر من أن يحصى، وللمانع أن يتأول ما ورد على القطع إلى النصب، والوجهُ في جواز الوجهين هنا، أن حركة بنائه شبيهة حركة الإعراب وحركة الإعراب تجري على لفظها ومحلها، والعامل في تابع المنادى العامل في المنادى، عمل في الأول البناء، وفي الثاني الإعراب، ففي الأول أشبه موجب البناء عامل الإعراب، والثاني لما أشبهت الضمة حركتا الإعراب شبه حالتها، والموجب لها بالعامل، فانسحب على توابعه فعمل فيها.

---

(1) سبأ 34 / 10 وتمامها: ﴿ولقد آتينا داود منا فضلاً يا جبال أوبي معه والطير وألنا له الحديد﴾.
قال القرطبي رحمه الله: والطيرُ بالرفع قراءة ابن أبي إسحاق ونصر عن عاصم وابن هرمز ومسلمة بن عبد الملك عطفاً على لفظ الجبال أو على المضمر في أوبي وحسن الفصل بـ (مع)، وقرأ الباقون بالنصب، ينظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 6/5346، وفتح القدير 4/365، والبحر المحيط 7/253.

(2) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

فقد جاوزتما خمر الطريق

وهو بلا نسبه في اللمع 195، وشرح المفصل 1 / 129. ويروى فيه ألا يا قيس، وسر لسان العرب مادة (خَمَرَ) 2 / 1261، وشرح قطر الندى 210، وهمع الهوامع 2 / 142.
والشاهد فيه قوله: (يا زيد والضحاك) حيث رُوي بنصب الضحاك ورفعه فدل ذلك على أن المعطوف على المنادى المبني إذا كان مفرداً يجوز فيه الوجهان الرفع على اللفظ والنصب على المحل.

قوله: (والخليل في المعطوف يختار الرفع)[1] يعني بالمعطوف الممتنع دخول (يا) عليه، وحجته أن المعطوف عليه في حكم المستقل، فكأن حرف النداء باشره، وهومذهب سيبويه[2].

قوله: (وأبوعمرو)[3] هوأبوعمروبن العلاء والجرمي يختاران[4] (النصب) وحجتهما، أنه تابع، وتابع المبني يعرب على محله، ولأن (يا) ممتنع دخولها عليه.

قوله: (وأبوالعباس) يعني المبرد[5] (إن كان كـ(الحسن) فكا الخليل وإلا

(١) قال الرضي في شرحه ١ / ١٣٨ - ١٣٩ أي في المنسوق ذي اللام وإنما اختار الرفع مع تجويز النصب نظرا إلى المعنى لأنه منادى مستقل معنى وإن لم يصح مباشرة حرف النداء له فالرفع أولى تنبيهاً على استقلاله معنى كما في يا أيها الرجل.

(٢) ينظر الكتاب ٢ / ١٨٦، ١٨٧ قال الخليل في الكتاب ٢ / ١٨٦ (من قال يا زيد والنضر فنصب، فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله، فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيد والنضر، وقرأ الأعرج يا جبال أوبي معه والطير) فرفع وقد وجهت الآية في الصفحة السابقة ويقولون يا عمرو والحارث، وقال الخليل رحمه الله هو القياس، وكأنه قال ويا حارث، ولو حمل الحارث على يا كان غير جائز البتة نصبَ أو رفعَ.

(٣) هو أبو عمرو بن العلاء وأبو عمر الجرمي يختار النصب في المعطوف ينظر همع الهوامع١/٤١ - ٤٢، والمقتضب ٤ / ٢١١، ٢١٢.

(٤) هكذا العبارة في الأصل والجرمي [يختار] والأشبه ما أثبته.

(٥) قال المبرد في المقتضب ٤ / ٢١٢، ٢١٣: (فإن عطفت اسماً فيه الألف واللام على مضاف أو منفرد فإن فيه اختلافاً. أما الخليل وسيبويه والمازني فيختارون الرفع فيقولون: يا زيدُ والحارثُ أقبلا وقرأ الأعرج (يا جبال أوبي معه والطير) وأما أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس وأبو عمر الجرمي فيختارون النصب وهي قراءة العامة).
وقال أبو بكر بن السراج في الأصول ١ / ٣٣٦: وكان أبو العباس يختار النصب في قولك يا زيد والرجلُ ويختار الرفع في الحارث إذا قلت: يا زيد والحارثُ لأن الألف واللام في الحارث دخلت عنده للتفخيم والألف واللام في الرجل دخلتا بدلاً من يا، لأن قولك: النضر والحارث، ونضر وحارث بمنزلة، للتفصيل، ينظر الكتاب ٢ / ١٨٦ - ١٨٧ والأصول ١ / ٣٣٦، والمقتضب ٤ / ٢١٢، ٢١٣، وشرح المصنف ٣٠، وشرح الرضي ١ / ١٣٨، ١٣٩، وشرح المفصل١/١٢٩، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢ / ٧٩٦ وما بعدها.

فكأبي عمرو)[1] يعني أنه فصل، واختلف في الحكاية، فعند المصنف وغيره أن مراده إن كان كالحسن، يعني مما ينزع منه الألف واللام (كالحسن والحارث والرجل) فأقول قول الخليل وسيبويه وهوالرفع، لأنهما يقولان: التابع في حكم المستقل، وإن كان مما لا ينزعان [و٤٠] منه، (كالنجم والصعق) فالقول قول أبي عمرووالجرمي ونجم الدين عن المبرد، وإن كانت مفيدة للتعريف (كالرجل والغلام) فالقول ما قاله أبوعمرو، ولأنها قوية، وإن كانت غير مفيدة نحو(الحارث والحسن، والنجم والصعق) فالقول ما قاله الخليل لأنها ضعيفة، فكأنه يصح دخول (يا) عليها لعدم إفادتها التعريف.

قوله: (**والمضافة معنوية تنصب**)[2] يعني التوابع الخمسة كلها، المضافة إضافة معنوية، يجب نصبها، لانسحاب حكم النداء عليها، وحكمه في المضاف النصب (يا تميم كلكم) و(يا زيد غلام عمرو) وقال:

[١٥٦] أزيدُ أخا ورقاء إن كنتَ ثائراً
فقد عرضت أحناءُ حقّ فخاصم[3]

---

(١) أي إذا كان المعطوف المذكور كالحسن في صحة تقدير نزع اللام فهو كالخليل في اختياره الرفع وإلا النصب كما اختار أبو عمرو.

(٢) قال الرضي في شرحه ١ / ١٤٠: وليس في نسخ الكافية تقييد المضافة بالمعنوية، ولابد منه لأن اللفظية كما ذكرنا جارية مجرى المفردة.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢ / ١٧٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٤، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢ / ٨٠٩، واللسان مادة (حنا) ٢ / ١٠٣٣.
والشاهد فيه قوله: (أخا ورقاء) وهو بدل من زيد المنادى المبني على الضم في محل نصب، فقد أجرى البدل على المحل.

يحترز من اللفظية، فإنه يجوز فيها الوجهان، لأنها في حكم المنفصلة فكأن التابع مفرد نحو(يا زيد ضارب عمرو) وقال:

[١٥٧] يا صاح يا ذا الضامر العنس
والرّحل ذي الأنساع والحِلْس[1]

[١٥٨] يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه[2]

بالرفع والنصب، وبعضهم حتم النصب في التوابع المضافة مطلقاً، معنوية كانت أولفظية.

قوله: (والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه)[3] يعني غير الممتنع

قال سيبويه: قلت للخليل: أفرأيت قول العرب كلهم: أزيد أخا ورقاء... لأي شيء لم يجز فيه الرفع كما جاز في الطويل قال: لأن المنادى إذا وصف بالمضاف فهو بمنزلته إذا كان في موضعه. الكتاب ٢/ ١٨٣ - ١٨٤. قال ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٢/٨٠٩ قلت: قد تضمن كلام سيبويه أن أخا ورقاء منصوب عند العرب كلهم وأنه لم يجز فيه الرفع.

(١) البيت من الكامل وهو لخز بن لوذان السدوسي في الكتاب ٢ / ١٩٠ ولخالد بن مهاجر في الأغاني ١٠/١٠٨-١٠٩، وينظر الأصول١/٣٣٩، والخصائص٢/٣٠٢، وشرح المفصل٢/٧، وشرح الرضي١/١٤٠.
والشاهد فيه قوله: (يا ذا الضامر العنس) فإن ذا منادى مبني والضامر العنس نعت مقترن بأل ومضاف، وقد روي البيت برفع هذا النعت ونصبه فدل على أن نعت المنادى إذا كان كذلك يجوز فيه الرفع والنصب.

(٢) صدر بيت من البحر الكامل، وعجزه:

حجرٍ تمنّي صاحبِ الأحلامِ

وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه ١٣٠، والكتاب ٢ / ١٩١، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٥٤٥، وشرح المفصل ٢ / ٧، وشرح الرضي ١ / ١٤٠، وخزانة الأدب ٢ / ٢١٢.
والشاهد فيه قوله: (يا ذا المخوفنا) حيث وصف المنادى بالمضاف بعده مع رفع المضاف.

(٣) وقال الرضي في شرحه ١ / ١٤١: أي غير ذي اللام (ومطلقاً) أي مفردين كانا أو لا، وكان متبوعهما مضموماً أو لا.

دخول (يا) عليه، والاستثناء راجع إلى المعطوف.

قوله: (حكمه حكم المستقل) يعني حكم ما لودخل عليه حرف النداء، فإن كان مضافاً نصب، نحو(يا زيدُ وعبدَ الله) و(يا زيدُ عبدُ الله) وإن كان مفرداً بني فقط، نحو(يا زيدُ وعمروُ) و(يا زيدُ بشرُ) وأجاز المازني[1] النصب والرفع في المعطوف.

قوله: (والعلم الموصوغ بابن) يحترز من غير العلم، فإنه لا يجوز الفتح، وأجازه الكوفيون[2] إذا كان بعد ابن، مثل ما فيه[3] نحو(يا سيدَ بنَ سيد) و(يا ضلُّ بنَ ضلّ) و(يا فاضلَ بنَ فاضلٍ). وقوله: (بابن) يحترز من أن يوصف بغيره، فإنه لا يفتح، ويفهم من المصنِّف[4] أن شرطه، الوصف بابن فقط، وهوجائز بـ(ابن) و(ابنه) بخلاف (بنت)، فإن فيه خلافاً، روي عن سيبويه أنه لا يفتح العلم المؤنث الموصوف بـ(بنت)[5] كما لا يسقط تنوينه، لأنه لابد من التقاء الساكنين، وبعضهم لا يشترط ذلك في الفتح.

قوله: (مضافاً) بالجر صفة لـ(ابن) وبالنصب على الحال من ابن، وهوضعيف من كون صاحبه نكرة ومجروراً.

---

(١) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٢/ ٧٩٦، وهمع الهوامع ٢/ ٣٩.

(٢) ينظر رأي الكوفيين في شرح الرضي ١/ ١٤١.

(٣) أي مثل ما قبل (ابن) كالأمثلة التي ذكرها الشارح. ينظر شرح الرضي ١/ ١٤١.
قال الرضي في ١/ ١٤١: حكم ابنه حكم ابن فيما ذكر وأما بنت فليس مثلهما في النداء، ثم قال: (والعلم المتصف بابن وابنه الجامع للشرائط الأربع في غير النداء يخفف بحذف تنوينه وجوباً والشرائط الأربع هي: (كونه علماً وموصوفاً ومتصلاً ومضافاً) ينظر شرح ابن يعيش ٢/ ٥، وشرح المصنف ٣٠.

(٤) ينظر شرح المصنف ٣٠.

(٥) ينظر الكتاب ٢/ ٢٠٤ – ٢٠٥، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢/ ٧٩٥.

قوله: (إلى علم) يحترز من أن يضاف إلى غيره، نحو(يا زيداً ابن أخينا) سواء كان العلم المضاف إليه ابن مذكراً نحو(يا زيداً بن عمرو) أم مؤنثاً، نحو(يا زيد بن هند) كنية[1] نحو(يا زيد بن أبي عمرو) أم لقباً. نحو(يا زيد بن قفة) ونجم الدين قصرة على المذكر لأنه لم يكثر إلا فيه، إلا (عمروبن هند) فإنه كثر فيه فيعامل معاملة المذكر.

قوله: (يختار فتحه)[2] يعني العلم المنادى، وأما (ابن) فليس فيه إلا الفتح، لأنه مضاف إضافةً معنوية، وقد فهم من كلامه أنه يجوز في العلم الوجهان، وأنه يختار فتحه ولا يجب، وأنه مبني، أما جواز الوجهين، فالضم لأنه منادى، والفتح لطلب الخفة، وأما اختيار الفتح، فلأنه أخف من الضم، وأما بناؤه، فلأن الفتحة تدل على الضمة التي للبناء، وقال الزمخشري[3] والفارسي:[4] إن بناءه كونه تركب الوصف والموصوف نحو(يا زيد الفاضل بن عمرو) واختير الفتح في هذا المثال، لأنه كثر بخلاف غيره، فخفف لفظاً نقلت الضمة فتحة، وخطاً تحذف الألف من ابن.

(١) ينظر شرح المفصل ٢ / ٥، وشرح الرضي ١ / ١٤١.
(٢) ينظر شرح المصنف ٣٠، وشرح الرضي ١١ / ١٤١ حيث ذكر الشروط التي وضعت لاختيار الفتح وهي:
١- أن يكون المنادى علماً.
٢- أن يكون موصوفاً بابن أو ابنه.
٣- أن يكون متصلاً بموصوفه.
٤- أن يكون مضافاً إلى علم.
(٣) ينظر المفصل ٣١، وشرح المفصل ٢ / ٥، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢ / ٧٩٢.
(٤) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ٧٦٩، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢ / ٧٩٤.

قولـه: (وإذا نودي المعرف باللام) أي إذا أريـد نـداؤه، فلابـد مـن التوصل، لأن اللام للتعريف، وحرف النداء للتعريف، ولا يصـح الجمع بين حرفي تعريف، قـال المـبرد[1] والأعـلام تعريفهـا زائـل حالـة النـداء وهومنقوص بـ(ألله) [ظ٤٠] فإنه لا يصح زواله في حالة النـداء قـال نجم الدين ما معناه: الجمع بين حرفي تعريف جائز إذا تغاير التعريـف[2]، وفي (يا زيد) العلمية، أفادت التخصيص و(يا) القصد دليلـه أنـه يشـترط في المنـادى أن يكـون تمـيز الماهيـة، وإن لم تعلـم الـذات، والأولى في وجـه التوصل، أنك إذا أدخلت على المعرف المفرد (يا) بَنَيْتَهُ واللام تنافي البناء، لأنها معاقبة للتنويـن، فهوكـالتنوين ولا بنـاء مـع التنويـن، وإن أعربتـه فهوبعيد لحصول علة البناء، فأتوا بالتوصل لهذا الوجه، وأما الكوفيـون[3] فأجازوا نداء التعريف مطلقاً من غير توصل واحتجـوا بقولهـم (يـا ألله) وبقوله:

[١٥٩] فيـا الغلامـان اللـذان فـرّا
إياكمـا أن تكسبانا شـرا[4]

---

(١) ينظر المقتضب ٤ / ٢٠٥، وشرح الرضي ١ / ١٤١ - ١٤٢.
(٢) ينظر شرح الرضي ١ / ١٤١.
(٣) ينظر الإنصاف١/ ٣٣٥ ومـا بعدهـا مسـألة: ٤٦ القـول في نـداء الاسـم المحلى بـأل وشـرح الرضي ١٤٦/١.
(٤) الرجز بـلا نسـبة في الإنصـاف ٣٣٦/١، وشـرح المفصـل ٩/٢، وشـرح التسـهيل السـفر الثاني ٨٠١/٢ وشرح الرضي١/ ١٤٦، وشرح ابن عقيل ٢٦٤/٢، والهمع ٤٧/٣، والخزانة ٢٩٤/٢.
ويروى تعقباني بدل تكسباني.
والشاهد فيه قوله: (فيا الغلامان) حيث جمع بـين حـرف النـداء وأل في غـير لفـظ الجلالـة وذلك لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية عند البصريين وبدون ضرورة عند الكوفيـين قياسـاً على نداء لفظ الجلالة.

وبقوله:

[١٦٠] من اجلك يا التي تيمّت قلبي
وأنت بخيلة بالوصل عني[1]

وعند البصريين[2] أنه جمع بين حرفي تعريف للضرورة، كما جمع بين حرفي جرٍ للضرورة نحو:

[١٦١] فأصبح لا يسألنه عن بما به[3] ....

والمنادى محذوف، وهو (أي) وحذفها ضرورة، وبقيت صفتها على الأصل وتقديره (فيا أيها الغلامان) و(يا أيتها التي تيمّت).

قوله: (قيل يا أيها الرجل) يعني أن الوصل يكون بـ(أي) و(ها) التنبيه في المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث، نحو (يا أيها الرجل) قال تعالى: ﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾[4] وباسم الإشارة نحو (يا ذا الرجل) قال:

---

(١) البيت من الوافر وهو بلا نسبة في الكتاب ٢ / ١٩٧، والإنصاف ١ / ٣٣٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢ / ٨٠٢، وشرح الرضي ١ / ١٤٥، والهمع ٣/ ٤٧، والخزانة ٢ / ٢٩٣. ويروى بالود بدل الوصل.
والشاهد فيه قوله: (يا التي) حيث نادى ما فيه أل تشبيهاً بقولهم (يا ألله)

(٢) ينظر الإنصاف ١ / ٣٣٥ وما بعدها، والمغني ٤٦٢.

(٣) صدر بيت من الطويل وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ٢٦، وعجزه:
أصعُد في علو الهوى أم تصوب
ينظر المغني ٤٦٢، وشرح شواهد المغني ٢ / ٧٧٤، وأوضح المسالك ٣ / ٣٤٥، واللسان مادة صعد ٤/ ٢٤٤٦، وهمع الهوامع ٤ / ١٦٢ - ١٩٢، وخزانة الأدب ٩ / ٥٢٧.
ويروى: فأصبحن.
والشاهد فيه: قوله: (عن بما) حيث أكد عن الجار توكيد لفظياً بإعادته بلفظ مرادف له وهو البناء. وذلك ضرورة كما ذكر الشارح.

(٤) الفجر ٨٩ / ٢٧.

[١٦٢] يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه[1] ــــــــــــ ....

وبالإشارة والتنبيه نحو: (يا هذا الرجل)[2] وبمجموعهما نحو(يا أيها الرجل) قال:

[١٦٣]ألا أيهذا الزاجري أحضرَ الوغى[3] ــــــــــــ ....

إلا أنك إذا أتيت بـ(أي) لزمت (ها) التنبيه، ولا تلزم مع الإشارة، لأن (أي) لازمة للإضافة، و(ها) عوض عن المضاف إليه، وإنما تأتي بها دون غيرها، لأن التنبيه يناسب النداء في أنّ ما بعدها هوالمقصود، وإنما اختُصَّتْ دون أخواتها لأنها أقل حروفاً.

قوله: (يا أيها الرجل)[4] [يا أيهذا الرجل] [5] هذا مثال المنادى والتنبيه و(يا هذا الرجل) مثال الإشارة والتنبيه، (يا أيهذا الرجل) مثال لمجموعهما، واعلم أن المنادى المعرف فيه تفصيل، وهوأن يقال: إنْ كان

(١) سبق تخريجه في صفحة ٢١٤ وبرقم ١٥٨.
(٢) ينظر شرح المصنف ٣٠، وشرح الرضي ١ /١٤٣.
(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وأنْ أشهد اللذات هل أنت مخلدي

وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٣٢ والكتاب ٣ /٩٩، والمقتضب ٢ / ٨٥، والإنصاف ٢ / ٥٦٠، وشرح المفصل٢/٧، والمغني٥٠٢، وشرح شواهد المغني٢/ ٨٠، وشرح ابن عقيل٢ /٣٦٢، وهمع الهوامع ٢ / ٥١.
والشاهد فيه قوله: (أي هذا الزاجري) حيث أتى بأي مع اسم الإشارة عند النداء والزاجري إما صفة أو بدل. وينظر شرح الرضي ١ /١٤٣.
(٤) قال الرضي في شرحه ١ /١٤٣: (وقال الأخفش في يا أيها الرجل أي موصول وذوا اللام بعده خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة أي) ثم قال الرضي: وإنما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى ولا سيما إذا زيد عليه كلمتان أعني أي.... ويصح تقوية مذهبه بكثرة وقوع أي موصولة في غير هذا الموضع وندور كونها موصوفة).
(٥) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

جملة مسمى بها ليست في تأويل المفرد جاز نداؤها من غير توصل، لأن اللام بعض الاسم، نحوأن يسمى بقولك (الرجل قائم) (يا الرجل قائم)، لأن الجمل تحكى، وإن كانت في تأويل المفرد، نحوأن يسمى (بالذي قام) فقال سيبويه[1] لابد من التوصل، لأنها في حكم القائم وأجاز المبرد نداءها من غير توصل[2]، وأما المفرد فظاهر كلام المصنف أن يتوصل إليه مطلقاً[3]، وفيه تفصيل وهوأن يقول: إن كان المعرف بصح أن يكون وصفاً لـ(أيْ) واسم الإشارة، جاز التوصل، وذلك نحو(اسم الجنس والذي والتي) وما تفرع منهما، فيقال (يا أيها الرجل) و(يا أيهذا الذي قام) وإن لم يصح، لم يجز التوصل، كأن تسمى بما فيه الألف واللام الجوامد، فلا يقال (يا أيها النضر)، ولا (يا أيها الصعق) ولا (يا أيها الزيدان والزيدون) في المثنى والمجموع، بل إذا أردت نداء ما هذه حاله، قلت (يا من هوالنجم) و(يا من هوالصّعقُ) و(يا من هوالنضر)، ويكون خبراً لمبتدأ محذوف، ولا يكون منادى، ولا يتوصل إلى ندائه، وفصّل بعض النحاة، فقال: إن كان أصله الوصف، أواسم الجنس جاز أن يتوصل إلى ندائه، ويكون حكمه حكم الجنس، نحو(يا أيها الحارثُ) والجنس، إلا لم يجز، كـ(الزيْدَيْنِ) والزيدِيْنَ والنجم والصعق).

قوله: (والتزموا) [و٤١] (**رفع الرجل لأنه المقصود**) هذا مذهب سيبويه[4] والجمهور لأنه لم يسمع إلا الرفع ولأنه المقصود (بالنداء) وإنما

(١) ينظر الكتاب ٢/ ١٨٨ وما بعدها.
(٢) ينظر المقتضب ٤/ ٢١٥ - ٢١٦.
(٣) ينظر شرح المصنف في ٣٠.
(٤) ينظر الكتاب ٢/ ١٨٨ وما بعدها، وشرح المفصل ٢/ ٧.

أتى بأي توصلاً إلى ندائه، وإنما لم يقل ضمه، لبعده عن حرف النداء، فلما بَعُدَ صار معها، ولما كان مقصوداً اجتلبت صورة الضمة وأجاز المازني[1] والزجاج[2] الرفع والنصب في الرجل فجعلوه صفة لـ(أي) واسم الإشارة، وقاسوه على (يا زيد الظريف) وفصّل بعض المتأخرين، فقال: إن دخل حرف النداء على (أي) والتنبيه فقط وجب رفع الرجل، لأنه لا يكتفي بـ(أي) دون صفتها، وإن دخل على الإشارة، فإن أردت نداءها، جاز في الرجل الوجهان وإن جعلتها وصلة إلى نداء المعروف وجب الرفع، وقال الفرّاء والأخفش[3] في (يا أيها الرجل) أي موصولة، وذواللام بعده خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة أي، وتقديره: (يا الذي هوالرجل) وإنما جاز حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى، وإنما بنيت (أي) وكان قياسها النصب، لأن الموصول طويل بصلته يحذف صدر صلتها، وضعف تفرد (أي) فالتزموا رفع توابعه، بأن هذا المضمر لم يظهر في بعض الصور فيستدل به على حذفه في باقيتها.

قوله: (**وتوابعه، لأنها توابع معرب**) أي والتزموا رفع توابعه لأنها توابع معرب، وتوابع المعرب تتبع على لفظه، سواء كانت مفردة نحو(يا أيها الرجلُ الظريفُ) أومضافة نحو(يا أيها الرجلُ ذوا المال) وكلامه مبني على أنه جواب سؤال مقدر وهوأن يقال: إذا كان الرجل صفة للمنادى

(١) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٢ / ٨٠٣، والهمع ٢ / ٥٢.

(٢) ينظر معاني القرآن للزجاج ٢ / ١٩، وشرح الرضي ١ / ١٤٣، والهمع ٢ / ٥٢.

(٣) ينظر شرح الرضي ١ / ١٤٣، والعبارة منقولة عن الرضي دون أن يعزو ها له. من قول الأخفش إلى صلة أي....).

المضموم، فلِمَ لم يجز نصبه ؟ كما في (يا زيد الظريف) وأجاب بأنه المقصود بالنداء، وأورد عليه سؤال، وهوأن يقال: إذا كان هوالمقصود بالنداء، والمقصود بالنداء كالمنادى المضموم، فلجيزوا في توابعه ما جاز في توابع المضموم، وأجاب بقوله: (إنها توابع معرب) قال نجم الدين:[1] فصار الرجل في (يا أيها الرجل) كالنعامة، إذا قيل: لم وجب رفعه ؟ قيل: هوكالمنادى لأنه المقصود، فإن قيل: فيجوز في توابعه ما في توابع المنادى المضموم، قيل: هو ليس بنفس المنادى المضموم بل هومثله. وأما تابع التابع فإن كان المنادى معرباً مضافاً كان منصوباً في الصفة والتأكيد وعطف البيان، سواء كان التابع مفرداً، أومضافاً، وسواء اتبعه التابع الأول أوالمنادى، وإن كان بدلاً أومعطوفاً بحرف، فإن اتبعه التابع الأول كان منصوباً، وإن اتبعه المنادى كان كالمستقل مثله: (يا عبدَ الله العالمُ محمدٌ) و(يا عبدَ الله العالمَ ومحمدٌ) وإن كان المنادى مبنياً، فإن كان أباً واسم الإشارة فليس فيه إلا الرفع، وهي مسألة الكتاب[2]، وإن كان غيرهما وهوالمفرد المعرفة، أوالنكرة المقصودة فإن كانت الصفة والتأكيد وعطف البيان وأتبعته النابع الأول أعربته إعراب التابع رفعاً، كان أونصباً، مفرداً كان أومضافاً، وإن أتبعته المنادى وجب في المضاف النصب، وفي المفرد الوجهان، وإن كان بدلاً أوعطفاً بحرف فإن أتبعتهما المنادى كان كالمستقل يرفعان إن كانا مفردين وينصبان إن كانا مضافين وإن أتبعتهما التابع الأول أعربا إعرابه.

---

(١) ينظر شرح الرضي ١ / ١٤٥.

(٢) ينظر الكتاب ٢ / ١٩١ وما بعدها.

قوله: (يا ألله خاصة) يعني أدخلوا (يا) على اسم الله تعالى، وفيه الألف واللام، وهذا من حجج الكوفيين[1]، واختلف في تأويله، فقيل: إن أسماء الله تعالى توقيفية[2]، ولم يرد إذن شرعي بـ(يا أيها الله) وقيل لما كثر في استعمالهم [ظ41] أكثر من غير خفف بحذف الوصلة، وقيل كرهوا التوصل إلى أسماء الله تعالى بالمبهمات: قال الوالد: وفيه نظر لأن مثل ذلك لا يكون عذراً لهم في اللحن، وقيل هي جزء من الكلمة لأنها تنزل منزلة الأصل، لأنها عوض عن الهمزة التي هي فاء الكلمة، لأن أصله اللاه[3] فتقلت حركة الهمزة إلى اللام فحذفت فصار (اللاه) أدغموا اللام في اللام ثم فخموا بعد الفتح والضم دون الكسر.

والأكثر في نداء هذا الاسم الشريف (اللهم) والميم عند البصريين[4] عوض عن حرف النداء، وقد جمع بينهما في الشذوذ نحوقوله:

---

(1) ينظر الإنصاف 1 / 335 وما بعدها.

(2) أي أن صفات الله توقيفية ولا يجوز للعقل أن يضع صفة لله تبارك وتعالى إذ تحتاج هذه إلى القطع ولا يكون إلا في التواتر، والأسماء والصفات بمعنى وإن كانت الأسماء أعم من الصفات، وقوله لم يرد إذن شرعي بنداء (يا أيها الله) فالأمر ليس كذلك. إذ أنّ أي من المبهم وأن تتوصل إلى الله المعلوم بنداء المبهم فهذا تناقض....
والإذن الشرعي ورود الدليل من الكتاب والسنة المتواترة على ذلك....

(3) ينظر شرح الرضي 1 / 145.

(4) للتفصيل ينظر شرح الرضي 1 / 146، وشرح المفصل 2 / 16، وشرح المصنف 36، والكتاب 2/ 196، والإنصاف 1 / 341 وما بعدها.

مسألة 47 القول في الميم في اللهم أعوض من حرف النداء أم لا ؟ قال أبو اسحق يعني الزجاج: وقال الخليل وسيبويه وجميع النحويين الموثوق بعلمهم (اللهم) بمعنى يا ألله وإن الميم المشددة عوض من (يا) لأنهم لم يجدوا (يا) مع هذه الميم في آخر الكلمة فعلموا أن الميم في آخر الكلمة بمنزلة (يا) في أولها والضمة التي هي في الهاء هي ضمة الاسم المنادى المفرد) ينظر اللسان مادة أله 1/116، والهمع 3/ 64.

[١٦٤] ومـا عليـك أن تقـولي كلمـا
سـبحّت أوهلّلـتِ ياللهمـا[1]
أردد علينـا شـيخنا مسـلما
شـيخاً علـى كرسـيه معممـا

وقال الكوفيون إنها محذوفة من أجزاء، وأصله (يا الله أُمنّا بخير)[2] وإذا جمع بينهما فهو تأكيد نحو(اللهم أُمنّا بخير).

قولـه: (ولك في مثل يا تيمُ تيمَ عدي.... والنصب والضم) يعني في (تيم) الأول[3]، وأما الثاني فهومنصوب اتفاقاً لأنه مضاف، وأراد بـ(مثل) كل منادى.

مفرد إذا تكرر لفظه وولي الاسم الثاني اسم مجرور بالإضافة، فالثاني واجب النصب، ولك في الأول الضم والنصب نحو:

---

(١) الرجز بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢٠٣/٢، والإنصاف ٣٤٢/١ وهي ثلاثة أشطر وكذلك عند الرضي في شرحه على الكافية ١٤٦/١، ولسان العرب مادة (أله) ١١٦/١ وهي كذلك ثلاثة أشطر، وهمع الهوامع ٦٤/٣، وخزانة الأدب ٢٩٦/٢. ويروى صليت أو سبّحت.
والشاهد فيه قوله: (يا اللهم ما) حيث جمع بين حرف النداء والميم المشددة وذا ما مفرده بعد الميم المشددة وذلك على سبيل الشذوذ كما ذكر الشارح.

(٢) ينظر الإنصاف ٣٤٤/١، وشرح المفصل ١٦/٢ - ١٧.

(٣) قال المصنف في شرحه ٣٦: يعني في الأول، أما الضم فظاهر لأنه منادى مفرد فكان مضموماً كقولك (يا) زيد، وأما النصب فعلى وجهين:
أحدهما: أن يراد تيم الأول إضافته إلى عدي المذكور آخراً ثم أكد تأكيداً لفظياً بلفظ تيم الثاني.
الثاني: أن المراد يا تيم عدي يا تيم عدي، فحذف المضاف إليه استغناء عنه بذكره أخيراً لأنه هو هو....

[١٦٥] يـا تيـم تيـمَ عـدي(١) ــــــــــــــ ....

قال:

[١٦٦] يـا زيـد زيـد اليعمـلات الذبَّـل

تطـاول الليـل عليـك فـانزل(٢)

فإذا رفع (تيم) الأول فعلى القياس، لأنه مفرد معرفة، وإن نصب فقد اختلف.

في تأويله، فقال سيبويه والخليل(٣) أصله (يا تيم عدي تيمه) فحذف الضمير وأقحم بين المضاف والمضاف إليه تأكيد كما في:

[١٦٧] يـا بـؤس للحـرب(٤) ــــــــــــــ ....

(١) صدر بيت من البسيط، وتمامه:

لا أبـاً لكـم......... لا يلقينكم في سـوأة عمـر

وهو لجرير في ديوانه ٢١٢، والكتاب ٥٣/١، ٢٠٥/٢، وشرح أبيات سيبويه ١٤٢/١، والخصائص ٣٤٥/١، وشرح المفصل ١٠٥/٢، وأمالي ابن الحاجب ٧٢٥/٢، وشرح الرضي ١٤٦/١، ومغني اللبيب ٥٦٩، وشرح شواهد المغني ٨٥٥/٢ وشر ابن عقيل ٢٧٠/٢، وهمع الهوامع ١٢٢/٢، وخزانة الأدب ٢٩٨/٢ - ٣٠١.

والشاهد فيه قوله: (يا تيم تيم عدي) حيث أقحم تيم الثاني بين تيم الأول وما أضيف إليه، ويجوز أن يضم تيم الثاني بين تيم الأول وما أضيف إليه، ويجوز أن يضم تيم الأول على أنه منادى علم والثاني بدل منه...

(٢) البيت من الكامل وهو لبعض ولد جرير كما في الكتاب ٢٠٥/٢، وشرح المفصل ١٠/٢، وشرح الرضي ١٤٦/١، وابن عقيل ٢١٢/٢.

الشاهد فيه قوله: (يا زيد زيد اليعملات) حيث تكرر لفظ المنادى وأضيف ثاني اللفظين ويجوز في الأول الضم على أنه منادى مفرد والنصب على أنه منادى مضاف وفي الثاني النصب ليس غير.

(٣) ينظر الكتاب ٢٠٦/٢، وشرح الرضي ١٤٦/١.

(٤) قطعة بيت من مجزوء الكامل، وهو لسعيد بن مالك في شرح شواهد المغني ٥٨٢/٢، وينظر الكتاب ٢٠٧/٢، والخصائص ١٠٢/٣، وشرح المفصل ١٠/٢، والجنى الداني ١٠٧، واللسان مادة ـ

ونصب الأول لأنه مضاف في الحقيقة، ونصب الثاني لأنه مضـاف في اللفظ، وقال المبرد[1] وجماعة من النحاة: إن الأصـل (يا تيمُ عـدي تيمَ عدي) فحذف (عدي) وبنى (تيم) على إعرابه، قال: وإذا جاز حذف المضاف إليه مع اختلاف المضافين نحوقولهم: (نصفُ وربعُ درهم)[2] ونحو قوله:

[١٦٨]................ ـــــــــــ بين ذراعي وجبهة الأسد[3]

أي نصف درهم وربع درهم (وبين ذراعي الأسد وجبهة الأسد) والدليل على إضافته (ذراعي) حذف نون التثنية منه، فهومع اتفاقهما أجوز، لأن كثرة التكرار أدعى إلى الاستكراه[4] ثم اختلفوا أيهما المحذوف فقيل: علي الأول لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وقيل

(رَهَطَ) ١٧٥٣/٣، ومغني اللبيب ٢٨٦، وخزانة الأدب ٤٦٧/١ - ٤٧٣.
وتمامه:

التي وضعت أراهط

والشاهد فيه قوله: (يا بؤس للحرب) حيث أقحم اللام بين المضاف والمضاف إليه.

(١) ينظر المقتضب ٢٢٩/٤، وشرح المفصل ١٠/٢، وشرح الرضي ١٤٦/١.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٣٢٢/٢، وشرح الرضي ١٤٧/١.

(٣) عجز بيت من المنسرح وهو للفرزدق في ديوانه ٢١٥، وصدره:

يا من رأى عارضاً أسرُّ به

والكتاب ١٨٠/١، ومعاني القرآن للفراء ٣٢٢/٢، والخصائص ٤٠٧/٢، وشرح المفصل ٢١/٣، وشرح الرضي ١٤٧/١، والمغني ٤٩٨ - ٨٠٩ وشرح شواهد المغني ٧٩٩/٢، والأشباه والنظائر ١٠٠/١، ٢٦٤/٢، واللسان مادة (بعد) ٣٦١/١، والخزانة ٣١٩/٢، ٤٠٤/٤

والشاهد فيه قوله: (بين ذراعي وجبهة الأسد) حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه وهو قوله الأسد بما ليس بظرف وهو قوله (وجبهة)، والفصل بغير الظرف غير جائز ولذلك يجب تقدير مضاف إليه للأول كما ذهب الشارح.

(٤) ينظر شرح الرضي فالعبارة منقولة عنه بتصرف دون إسناد ١٤٧/١.

(تيم) الأول مضاف إلى عدي الموجود (تيم) الثاني مضاف إلى المحذوف لئلا يلزم الحذف قبل الدليل عليه، وقال السيرافي:[1] إنه فتح الأول اتباعاً كما في (يا زيدُ بنَ عمرو) وقال الفراء[2] إنهما كلاهما مضافان إلى عدي وزيادته تؤدي إلى معمول بين عاملين، وقال الأعلم:[3] إنه مركب كـ(خمسة عشرك) وفَتْحُ الأول والثاني بناء، قال الوالد: ويمكن أن يكون فَتْحُ الثاني إعراباً مثل (بعلبك زيد).

قوله: (**والمضاف إلى ياء المتكلم**)[4] يعني المنادى، يعني غير الألف نحو(يا مصطفاي، ويا غلامي) فإن هذه الوجوه لا يجوز فيها، وأما غير المنادى فسيأتي في المجرورات.

قوله: (**يجوز فيه غلامي**) [ويا غلامي][5] فيه لغات سبع: إثبات الياء مفتوحة وساكنة، والأصل فيهما على ما اختاره المصنف[6] الفتح على الأكثر كـ(ضربت) لأنه اسم على حرف واحد، فقوي بالفتح وقيل الأصل السكون حملاً على الواو، في (ضربوا) ولأنه مبني، وأصل

(١) ينظر هامش الكتاب ٢٠٥/٢، وشرح الرضي ١٤٧/١ وهمع الهوامع ٥٩/٣.

(٢) ينظر رأي الفراء في همع الهوامع ٥٨/٣.

(٣) ينظر رأي الأعلم في الهمع ٥٨/٣.

(٤) قال الرضي في شرحه ١٤٧/١: اختلف في ياء المتكلم فقال بعضهم: أصلها الفتح لأن واضع المفردات ينظر إلى الكلمة حال إفرادها دون تركيبها، فكل كلمة على حرف واحد كواو العطف وفائه، وباء الجر ولامه، وياء المتكلم أصلها الحركة لئلا يبتدأ بالساكن، وأصل حركتها الفتح لأن الواحد ولا سيما حرف العلة ضعيف.
وقال بعضهم: أصلها الإسكان وهو أولى لأن السكون هو الأصل.

(٥) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٦) ينظر شرح المصنف ٣٦.

البناء السكون.

الثالثة: (يا غلامِ) بحذف الياء للتخفيف وبقاء الكسرة دليلاً [و٤٢] عليها وهي كثيرة في القرآن، نحو(يا قومِ)[1] و(يا عبادِ)[2] فإذا عُديت الكسرة كنداء المقصود نحو(يا مصطفايَ) لم تحذف الياء لعدم الدليل عليها.

الرابعة: ضم الميم وحذفت الياء، وعليه قراءة من قرأ﴿قَالَ رَبُّ احْكُمْ﴾[3] ﴿قَالَ رَبُّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾[4].

الخامسة: (يا غلاماً) بالألف عوض عن الياء لأنهما من حروف العلة، وعليه﴿يَا أَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾[5] و﴿يَا حَسْرَتَا عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ﴾[6]. والأصل: يا أسفي وحسرتي.

---

(١) هي كلمة تتكرر كثيراً مثل: البقرة ٥٤/٢ وهي: (يا قوم إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل...).

(٢) وهي كلمة من آية تكررت في أربعة مواضع من القرآن الكريم مثل الزمر ١٦/٣٩ (ذلك يخوف الله به عباده ياعباد فاتقون)

(٣) الأنبياء ١١٢/٢١ وتمامها: ﴿قل رب احكم بالحق وربنا الرحمن المستعان على ما تصفون﴾.
قرأ أبو جعفر بن القعقاع وابن محيصن (ربُّ) بالضم، قال النحاس وهذا لحن عند النحويين لا يجوز عندهم رجل أقبل حتى يقول: يا رجل. ينظر تفسير القرطبي ٤٣٩١/٥، وتفسير فتح القدير ٤٣٦/٣. وقال الرضي في شرحه ١٤٨/١ (ومنه القراءة الشاذة ربُّ احكم) وينظر البحر المحيط ٣٦٩/٦.

(٤) يوسف ٣٣/١٢ وتمامها: ﴿قال رب السجن أحب إلي مما يدعونني إليه وإلا تصرف عني كيدهن أصب إليهن وأكن من الجاهلين﴾.

(٥) يوسف ٨٤/١٢ وتمامها: ﴿وتولى عنهم وقال يا أسفى على يوسف وابيضت عيناه من الحزن فهو كظيم﴾

(٦) الزمر ٥٦/٣٩ وتمامها: (أن تقول نفس يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله وإن كنت لمن السلخرين)

السادسة: زادها الأخفش[1] (يا غلاَم) بالفتح من دون ألف ليدل على الألف المحذوفة.

قوله: (وبالهاء وقفاً) هذه لغة سابعة نحو(يا غلامه) يعني أنهم أبدلوا من الياء ألفاً، وأتوا بهاء السكت لبيان الألف[2].

قوله: وقالوا: (يا أبي ويا أمي)[3] يعني يجوز فيهما ما جاز في غلامي، وجاء:

[١٦٩] يا ربُّ يا ربَّهُ إياك أسل[4] ـــــــــــــــ

قوله: (وقفاً) يعني لا يجوز إثباتها في الوصل، وقد يجعل منه ﴿يَاأَسَفَى﴾[5] و﴿يَاحَسْرَتَا﴾[6] وقد جاء نادراً:

[١٧٠] يا ربُّ يا ربَّاه إياك أسل ـــــــــــــــ

أي أسأل، ويراد أن إبدال الياء تاء تأنيث فتقول: (يا ربة يا أمة)

---

(١) ينظر رأي الأخفش في معاني القرآن ٥٣٣/٢.

(٢) ينظر شرح المصنف ٣٦. وقال المصنف (يا أبي ويا أمي على القياس).

(٣) في الأصل (يا بي ويا مي) وهو تحريف.

(٤) الرجز لعروة بن حزام كما في شرح المفصل ٤٧/٩، ينظر معاني القرآن للفراء ٤٢٢/٢، وإصلاح المنطق لابن السكيت ٩١، واللسان (ها) ٤٥٩٨/٦، وخزانة الأدب ٢٧١/٧ - ٢٧٣ وفي الخزانة تمام الرجز وهو قوله:

يا رب يا ربه إياك أسل　　　عفراء يا ربه من قبل الأجل

فإن عفراء من الدنيا الأمل

والشاهد فيه قوله: (يا ربه) حيث ألحق هاء السكت في الوصل ضرورة.

(٥) يوسف ٨٤/١٢ وتمامها: ﴿وتولى عنهم وقال يا أسفى على يوسف وابيضت عيناه من الحزن فهو كظيم﴾.

(٦) الزمر ٥٦/٣٩ وتمامها: ﴿أن تقول نفس يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله وإن كنت لمن الساخرين﴾.

فتحاً وكسراً.

وقوله: (**بالألف دون الياء**) أي بالألف مع التاء دون الياء فتقول: يا أبتا، ولا يجوز (يا أبتي) لأن تاء التأنيث عوض عن الياء وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض منه، وأجاز الكوفيون[1] (يا أبتي) بناء منهم على أن التاء لمجرد التأنيث لا للعوض. قال نجم الدين: وقد جاء ضم التاء نحو(يا بةُ ويا مةُ) وإذا وقُفِ وقف بالهاء لأنها ليست محضة للعوض[2]، وقال الفراء: يوقف بالتاء كبنت وأخت)[3].

قوله: (**ويا ابن أم، ويا ابن عم خاصة**)[4] يعني أن المنادى المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم، نحو(يا غلام غلامي) لا تجري فيه الوجوه التي في المضاف إلى ياء المتكلم، وفي (يا ابن أمِّ) و(يا ابن عمِّ) خاصة لكثرة استعمالهما دونها، فتقول (يا ابن عمي) وبفتح الياء وسكونها قال:

[١٧١] يا ابن أميَ ويا شُقَيِّقَ نفسي
أنت خلفتني لدهر شديد[5]

و(يا ابن أمِّ) و(يا ابن عمِّ) بالكسرة من دون ياء (ويا ابن أمَّا) و(يا

(١) ينظر شرح الرضي ١٤٨/١، وشرح المفصل ١١/٢.
(٢) ينظر شرح الرضي ١٤٨/١.
(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٣٢/٢، وشرح الرضي ١٤٨/١، واللسان (ها) ٤٥٩٧/٦.
(٤) ينظر شرح الرضي ١٤٨/١، وشرح المفصل ١٢/٢ و١٣، وشرح المصنف ٣٦ والعبارة من شرح المصنف بتصرف.
(٥) البيت من الخفيف، وهو لأبي زبيد في ديوانه ٤٨، والكتاب ٢١٣/٢. ويروى فيه خليتني بدل خلفتني وشرح المفصل ١٢/٢، والمقتضب ٢٥٠/٤، وأوضح المسالك ٤٠/٤، وشرح قطر الندى ٢٠٧، واللسان مادة (شقق) ٢٣٠١/٤، وهمع الهوامع ٥٤/٢.
والشاهد فيه قوله: (يا ابن أمي) حيث أثبت ياء المتكلم وهذا للضرورة.

ابن عمّا) قال:

[١٧٢] ياابنـةَ عمّـا لا تلومـي واهجعـــي
لا تطمعـــي في فرقـــتي لا تطمعـــي[1]

و(يا ابن أماه) ويا ابن عماه).

قوله: (وقالوا: يا ابن أم، ويا ابن عـــمّ خاصـــة) [مثـل بـاب يـا غلامي][2] يعني بالفتح من دون ألف، وإنما أعـاده لأن عنـده أن الفتـح في (يا غلامَي) لم يثبت، وقد رويناه عند الأخفش[3]، وقد يأتي بـ(بـني) علـى طريقة النداء ويقصد به الاختصاص وهوثلاثـة أقسـام؛ منـه: مـا يصـح دخول حرف النداء، ولا يصح إظهار الفعل نحو(أما أنـا فـافعل كـذا أيهـا الرجـل)[4] و(نحـن نفعـل كـذا أيهـا القـوم) و(اللهـم اغفـر لنـا أيتهـا العصابة)[5] ومنه: ما يصـح إظهـار الفعـل دون حـرف النـداء نحـو(نحـن العربَ أقرى الناس للضيف)[6] و(بك الله نرجوالفضل) و(سبحانك اللهَ

(١) الرجز لأبي النجم العجلي كما في شرح شواهد المغني ٥٤٥/٢ وهو ملفـق مـن صدريـن في قصيدة واحدة مطلعها:

ما إنْ رات راسي كرأس الأصلع   مَيْز عنـــه قُنْزَعـاً عـن قُـنْزَعِ

وينظر الكتاب ٢١٤/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤٤٠/١. ويرويه يا بنت عمي، والمقتضـب ٢٥٢/٢، والأصول لابن السراج ٣٤٢/١، وشرح المفصل لابـن يعيـش ١٢/٢ ويرويـه (يـا بنـت عمـا) وأوضح المسالك ٤١/٤، واللسان مادة (عمم) وهمع الهوامع ٥٤/٢.

والشاهد فيه قوله: (يا ابنة عما) حيث أثبت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم ضرورة.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر معاني القرآن للأخفش ٥٣٣/٢.

(٤) ينظر همع الهوامع ٢٩/٣.

(٥) ينظر المصدر السابق.

(٦) ينظر شرح الرضي ١٦٢/١، وهمع الهوامع ٣٠/٣.

العظيمَ)[1] ومنه: ما يصح فيه الإعراب والنصب على النداء، وعلى الاختصاص، نحو(نحن آلَ فلانٍ كرماً) و(إنا معشرَ العرب نفعل كذا) وروى أبوعمروأن العرب تنصب على الاختصاص أربعة أشياء (آل، وأهل، ومعشر، وبني)[2] والفرق بين الاختصاص والنداء، أن الاختصاص لا يجوز ظهور حرف النداء فيه ويدخل فيه المتكلم والمخاطب دون الغائب، والمنادى مختص بالمخاطب فقط.

ترخيم المنادى

قوله: (وترخيم المنادى جائز)يعني في سعة الكلام[3] وإنما جاز ترخيمه دون غيره لكثرته، ولأن المقصود في النداء هوالمنادى له، وقصد سرعة الفراغ من النداء [ظ٤٢] والإفضاء إلى المقصود، فحذف آخره اعتباطاً[4].

والترخيم في اللغة مأخوذ من التليين والتسهيل[5] قال:

[١٧٣] لها بشر مثل الحرير ومنطق
رخيمُ الحواشي لا هراءٌ ولا نزْرُ[6]

(١) ينظر همع الهوامع ٣٠/٣
(٢) ينظر رأي أبي عمرو في شرح الرضي ١٦١/١، وهمع الهوامع ٢٩/٣.
(٣) ينظر شرح المصنف ٣٦.
(٤) ينظر شرح الرضي حيث العبارة منقولة عنه في ١٤٩/١، وشرح المفصل ١٩/٢.
(٥) ينظر اللسان مادة (رخم) ١٦١٧/٣.
(٦) البيت من الطويل وهو لذي الرمة في ديوانه ٥٧٧، ينظر جمهرة اللغة ١١٠٦، والخصائص ٣٠٢/٣، وأساس البلاغة ٤٨٢ مادة (هرا) وشرح المفصل لابن يعيش ١٩/٢، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٥٥/٣، وتذكرة النحاة ٤٥، وشرح ابن عقيل ٢٨٧/٢.

وقيل: من القطع، لقولهم (رَخَمَتِ الدجاجة بيضها) إذا قطعته وأما في الاصطلاح: (فهوحذف في آخره الاسم تخفيفاً)[1] قوله: (في آخره) يحترز من تصغير الترخيم، فإنه لا يلزم أن يكون في كـ(حميد) من أحمد و(زهير) من زاهر و(عمير) من عمران. وقوله: (تخفيفاً) يعني من غير موجب يحترز من ما حذف لا لمجرد التخفيف بل له ولموجب كالإعلال، وإلا فكل حذف لابد فيه من تخفيف

قوله: (**وشرطه أن لا يكون مضافاً**) الترخيم إن كان في غير المنادى لم يجز إلا في ضرورة الشعر بشرط أن يكون مما يصح نداؤه، وأن يكون جامعاً لشروط ترخيم المنادى[2]، وأن يرخم فيه ما يرخم في المنادى نحو:

[١٧٤] وإنّ افتقادي فاطماً بعد أحمد

دليل على أن لا يدوم خليل[3]

والشاهد فيه قوله: (رخيم الحواشي) حيث استعمل كلمة رخيم بمعنى الرقة وذلك يدل على أن الترخيم في اللغة ترقيق الصوت.

(١) ينظر شرح الرضي ١٤٩/١، وشرح ابن عقيل ٢٨٨/٢، وشرح المفصل ١٩/٢، والأصول لابن السراج ٣٥٩/١ وما بعدها، وشرح التسهيل السفر الثاني ٨٣٦/٢.

(٢) ينظر شروط ترخيم المنادى في شرح الرضي ١٤٩/١، وينظر شرح ابن عقيل حيث قال في ٢٨٩/٢، فذكر أنه لا يرخم إلا بثلاثة شروط:
١- أن يكون رباعياً فأكثر.
٢- أن يكون علماً.
٣- أن لا يكون مركباً تركيب إضافة ولا إسناد. وهي عند الرضي خمسة قال: شرط ترخيم المنادى خمسة: أربعة منها عدمية متعينة وهي: أن لا يكون مضافاً ولا مضارعاً له، وأن لا يكون مستغاثاً، ولا يكون مندوباً ولا يكون جملة والشرط الأخير ثبوتي غير متعين، ولم يذكر المصنف مضارع المضاف لأن حكمه حكم المضاف)ينظر الرضي١٤٩/١.

(٣) البيت من الطويل وهو لسيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه ينظر ديوانه ١٥٠ ويروى فيه:

وزاد المبرد[1] أن يكون على لغة مــن لا ينـوى ولا يعتـبره سـيبويه[2]، واستدل سيبويه بقوله:

[١٧٥] ألا أضحــت حبــالكم رمامــا
وأضحــت منــك شلســعة أمامــا[3]

أي أما مه، والمبرد يرويه:[4] وما عهدي كعهدك يا أماما، وما خالف هذا لم يقس عليه نحو:

[١٧٦] درس المنا بُمتالع فأبــان[5] ....

وإن افتقادي واحداً بعد واحد

والشاهد فيه قوله: فاطماً بعد أحمد حيث صرف فاطمة مع أنها ممنوعة من الصرفـة ويـروى بترخيمه (فاطم).

(١) ينظر رأي المبرد في المقتضب ٥٤٣/٤، وشرح الرضي ١٤٩/١.

(٢) ينظر الكتاب ٢٧٠/٢.

(٣) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ٢٢١، والكتاب ٢٧٠/٢، وشرح أبيـات سـيبويه ٥٩٤/١، والإنصاف ٣٥٣/١، وشرح الرضي ١٤٩/١، وأوضح المسالك ٧٠/٤.
والشاهد فيه قوله: (أمامة) حيث رخمت في غير النداء ضرورة وترك الميم مفتوحة على لغـة من ينتظر وهي في موضع رفع.

(٤) ينظـر الهمـع ٧٩/٣ - ٨٠ وشـرح الرضـي وحاشـيته للشـريف الجرجـاني ١٤٩/١ وزاد أي الشريف قائلاً: وهو من تعسفاته) أي المبرد.

(٥) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

فتقـادمت بـالحبس فالسـوبان

وهو للبيد بن ربيعة بن مالك بن جعفر بن كلاب في ديوانه ١٣٨، وسمط اللالئ ١٣، وشرح شـواهد الشـافية ٣٩٧/٤ واللسـان مـادة (أبـن) ١٣/١، وأوضــح المســالك ٤٤/٤، والمقــاصد النحوية ٢٤٦/٤، وهمع الهوامع ١٥٦/٢.
والشاهد فيه قولـه: (المنـا) يريـد المنـازل فرخمـه في غـير النـداء للضـرورة الشـعرية حيـث حذف حرفين.

وقوله:

[١٧٧] أو ألفاً مكة من ورق الحما[١] ....

أراد المنازل والحمام، وأما المنادى فله شروط[٢]، منها ما يرجع إلى النفي، ومنها ما يرجع إلى الإثبات، أما التي ترجع إلى النفي، فثلاثة:

الأول: أن لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به، وهو الطويل، لأنك إن رخمت الأول رخمت وسط الكلمة، وإن رخمت الثاني فليس بمنادى، لأن المضاف إليه من حيث اللفظ اسم مستقل، ومن حيث المعنى في حكم جزء من الأول، فإن روعي الأمران تعذر الترخيم بخلاف المركب، فإن الثاني امتزج بالأول، حتى صار كالكلمة الواحدة وأجازه الكوفيون[٣]، واحتجوا بقوله:

[١٧٨] إما تريني اليومَ أمَّ حمز[٤] ....

وقوله:

[١٧٩] خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا[٥] ....

---

(١) الرجز للعجاج في ديوانه ٤٥٣/١، والكتاب ٢٦/١، ١١٠ والخصائص ١٣٥/٣، والإنصاف ٥١٩/٢، وشرح المفصل ٧٥/٦، وشرح ابن عقيل ١١٦/٢، والأشباه والنظائر ٢٩٤/١، وهمع الهوامع ١٨١/١، ١٥٧/٢.

والشاهد فيه قوله: (الحما) حيث رخم الحمام فحذف منه الحرف الأخير في غير نداء.

(٢) سبق ذكر الشروط في الصفحة السابقة.

(٣) ينظر رأي الكوفيين في شرح الرضي ١٤٩/١.

(٤) الرجز لرؤبة في ديوانه ٦٤، والكتاب ٢٧٤/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤٥٨/١، والمقتضب ٢٥١/٤، والإنصاف ٣٤٩/١، وشرح ابن يعيش ٧/٩. وتمامه:

قاربت بين عنقي وجمزي

العنق: ضرب من السير السريع، والجمز: أشد العنق وهو يشبه الوثب.

والشاهد فيه قوله: (أم حمز) يريد أم حمزة فرخم حمزة في غير النداء للضرورة.

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وقوله:

[١٨٠] أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرة
سيدعوه داعي حتفيه فيجيب[1]

أراد ابن حمزة وعكرمة وعروة، وأجازه بعضهم فيما كان فيه تاء تأنيث كالأبيات.

الثاني قوله: (ولا مستغاثاً ولا مندوباً) وذلك لأن المراد بهما التطويل والجواز، فلهذا زيد في آخرهما ألف، فلورخما زال الغرض الذي جاءآ لأجله[2].

الثالث قوله: (ولا جملة) وذلك نحو(تأبط شراً) و(ذرا حيا) لأن الجمل تحكى على إعرابها، وأجازه ابن مالك[3] وقال يحذف الاسم الثاني فتقول

واصرنا والرحم بالغيب تذكر

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٢١٤، والكتاب ٢٧٧/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤٦٢/١، والإنصاف ٣٤٧/١، وشرح المفصل ٢٠/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٨٥٤/٢ وشرح الرضي ١٤٩/١، ولسان العرب مادة (عذر) ٢٨٥٧/٤، وهمع الهوامع ١٨١/١، وخزانة الأدب ٣٢٩/٢ - ٣٣٠.
والشاهد فيه قوله: (يا آل عكرم) حيث رخم المنادى المضاف والأصل يا آل عكرمة.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٢٠/٢، والإنصاف ٣٤٨/١، وشرح التسهيل السفر الثاني ٨٥٢/٢ وشرح الرضي ١٤٩/١، وأوضح المسالك ٥٦/٤، وشرح التصريح ١٨٤/٢، وخزانة الأدب ٣٣٦/٢ - ٣٣٧.
والشاهد فيه قوله: أبا (عرو) والأصل أبا عروة فحذف عجز ما أضيف المنادى للترخيم، وهو حذف جائز عند الكوفيين.

(٢) ينظر شرح المصنف ٣٢ قال المصنف في شرحه في الصفحة نفسها: لأن المستغاث مطلوب رفع الصوت والجؤار به فهو مطلوب لتطويله لا للحذف منه ولهذا المعنى زيد في آخره ألف، وينظر شرح الرضي ١٥٠/١.

(٣) قال ابن مالك في ألفيته مشيراً إلى ذلك بقوله في شرح ابن عقيل ٢٩١/٢:

(تأبط) قال:

[١٨١] فلجروا تأبط لا أباً لكم[١] .... ــــــــــــــــ

وأما التي ترجع إلى الإثبات فثلاثة:

الأول قوله: (ويكون إما علماً) وإنما اشترطت العلمية، لأن نداء الأعلام هوالكثير، وحذفها معلوم فلا يلتبس بخلاف النكرات فإنه يقع اللبس، واختار المبرد[٢] ترخيم النكرة المقصودة، لأنها في حكم المعرفة بدليل نعتها بالمعرفة، وابن[٣] الخشاب أجاز ترخيم النكرة مطلقاً.

الثاني قوله: (زائداً على ثلاثة) [أحرف][٤] وذلك لأنه لورخم لأدى إلى بقائه على حرفين بالترخيم الذي هوتخفيف لا إعلال، ولا سيما على لغة من يقول (يا حار) لأنه عندهم اسمٌ برأسه، وأجاز الأخفش والفراء[٥] ترخيم الثلاثي إذا كان متحرك الوسط نحو(يا عمر) كأن حركة الأوسط [و٤٣] قائمة مقام حرف رابع.

قوله: (أوبتاء تأنيث)[٦] يعني أن العلمية والزيادة ليسا شرطاً مغنياً، بل

والعجز احذف من مركب، ترخيم جملة، وذا عمروٌ نقل

قال ابن عقيل في ٢/٢٩٢: وفهم المصنف عنه (أي عن سيبويه) من كلامه في بعض أبواب النسب جواز ذلك فتقول في تأبط شراً (يا تأبط). وإن كان سيبويه لا يجيز ذلك كما في الكتاب ٢/٢٤٠، ولكن ابن مالك فهم من كلامه في غير هذا الباب بل في باب النسب كما ذكر ابن عقيل.

(١) لم أقف على مصدر له أو قائل.

(٢) ينظر المقتضب ٤/٢٤٣.

(٣) ينظر شرح الرضي ١/١٤٩.

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٥) ينظر شرح الرضي ١/١٤٩.

(٦) ينظر شرح المصنف ٣٢، وشرح الرضي ١/١٥٠.

إذا حصلت تاء التأنيث سدت مسدهما سواء كانت في ثنائي كـ(هبة) أوثلاثي كـ(طلحة) أورباعي كـ(فاطمة) معرفة كهذه أونكرة نحو(يا قائمة) قال:

[١٨٢] يا نق سيري عنقا فسيحاً[١] ....

وقوله:

[١٨٣] جاري لا تستنكري عنيري
سيري وإشفقي على بعيري[٢]

أراد يا (ناقة) ويا (جارية) وإنما قامت تاء التأنيث مقامهما لأن المحذوف ليس جزءاً من الكلمة فيقع بحذفه لبس، وإنما لم يشترط معهما أن يكون المنادى زائداً على الثلاثة، لأنه إذا رحم لم يؤد إلى تغيير بنيته، لأنها زائدة، وإن كان فيه تغيير كـ(شة) و(هبة)[٣] لا يصح نداؤه، وما ورد فيه لم يجز

(١) الرجز لأبي النجم في الكتاب ٣٥/٣، وشرح المفصل ٢٦/٧، وأوضح المسالك ١٨٢/٤، وشرح شذور الذهب ٣٢٢، وشرح ابن عقيل ٣٥٠/٢، واللمع في العربية ٢١٠، والمقتضب ١٤/٢، واللسان مادة (نفخ) ٤٤٩٥/٦، وهمع الهوامع ١٠/٢. وتمامه:
إلى سليمان فنستريحا

والشاهد فيه قوله: (يا ناق) حيث رخم ناقة فحذف التاء.

(٢) الرجز للعجاج في ديوانه ٣٦٢/١، والكتاب ٢/ ٢٣٦، ٢٤١، وشرح أبيات سيبويه ٤٦١/١، وشرح المفصل ١٦/٢، والمقتضب ٢٦٠/٤، والأصول لابن السراج ٣٦١/١، وأوضح المسالك ٥٨/٤، والخزانة ١٢٥/٢، واللسان مادة (عذر) ٢٨٥٦/٤. ويروى سعيي بدل سيري.
والشاهد فيه قوله: (جاري) حيث حذف حرف النداء من جاري، وهو اسم نكرة قبل النداء لا يتعرف إلا بحرف النداء، وإنما يطرد حذفه في المعارف، والأصل يا جارية فرخم المنادى وحذفت نتيجة ذلك التاء من آخره.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٥٠/١.

ترخيمه نحو:

[١٨٤] يا ابجر بن ابجر يا أنتا[1] ....

قوله: (فإن كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة) [كأسماء ومروان][2] هذا كلام في كيفية الحذف، وما مضى في شروطه، والمحذوف قد يكون حرفاً، وحرفين، وثلاثة، وكلمة، فبدأ بالحرفين، وهما في مواضع الأول، الزيادتان في حكم الزيادة الواحدة، ويعني بقوله (فإن كان في آخره) أي آخر المنادى الجامع للشروط زيادتان في حكم الواحدة ؛ أولاهما: ساكناً، يحترز من الزيادتين لمتعين نحو(يا مرجانة)، والمتحرك أولاهما نحو: يا خولا، فإنه لا يحذف إلا حرف واحد، والزيادتان في حكم الواحدة، تكون في سبعة أقسام[3]، في ألف التأنيث كأسماء وحمراء قال:

[١٨٥] فقي فانظري أسمُ هل تعرفينه[4] ....

(١) الرجز للأحوص كما في ملحق ديوانه ٢١٦، والمقاصد النحوية ٢٣٢/٤، ولسالم بن دارة كما في نوادر أبي زيد ١٦٣، وسر صناعة الإعراب ٣٥٩/١، والإنصاف ٣٢٥/١، وشرح المفصل ١٢٧/١، وأمالي ابن الشجري ٧٩/٢، والمقرب ١٧٦/١، والخزانة ١٣٩/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٨٣/٢. ويروى يا مر يا بن واقع يا أنتا. وتمامه:

أنت الذي طلقت عام جعتا

والأبجر: المنتفخ البطن.

والشاهد فيه قوله: (يا أنتا) حيث نادى الضمير الذي يستعمل في مواضع الرفع وهذا شاذ.

(٢) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٥١/١، وشرح المصنف ٣٢.

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

أهذا المغيري الذي كان يذكر

وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٩٣، وشرح المفصل ٢٢/٢، وشرح قطر الندى ٢١٦، وخزانة الأدب ٣٦٩/١١.

وقال:

[١٨٦] ياأسم صبراً على ما كان من حدث[١] ـــــــــ

وفي جمع المؤنث السالم نحو (يا مسلمات) مسمى بها، وفي الألف والنون في المذكر كـ(عمران) و(مروان) قال:

[١٨٧] يا مرو إن مطيتي محبوسة[٢] ـــــــــ

وفي الألف والنون والواووالنون في المثنى والمجموع المسمى بهما، وفي ياء النسب، نحو (يا تميمي) (يا بصري) وزاد نجم الدين[٣]، همزة الإلحاق مع الألف التي قبلها كـ(حرباء وعلباء).

قوله: (أوحرف صحيح قبله مدة) هذا الموضوع الثاني مما يحذف فيه حرفان، وله شروط: أن يكون آخر المنادى (حرفاً صحيحاً)[٤] يحترز من

والشاهد فيه قوله: (يا أسم) حيث رخمه بحذف الهمزة ثم حذفت الألف قبلها والأصل يا أسماء.

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

إن الحوادث ملقي ومنتظر

وهو للبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ١٨، وينظر الكتاب ٢/٢٥٨، وله ولغيره، وشرح أبيات سيبويه ١/٤٣٥، وأوضح المسالك ٤/٦٣، والمقاصد النحوية ٤/٢٨٨، وشرح الأشموني ٢/٤٧٢.

والشاهد فيه قوله: (يا أسم) فإن أصله (يا أسماء) فرخمه بحذف الهمزة والألف قبلها.

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

ترجو الحباء وربها لم ييأس

وهو للفرزدق في ديوانه ١/٣٨٤، والكتاب ٢/٢٥٧، وشرح أبيات سيبويه ١/٥٠٥، وشرح المفصل ٢/٢٢، واللمع ١٩٩، وأوضح المسالك ٤/٦٢، وخزانة الأدب ٦/٣٤٧.

والشاهد فيه قوله: (يا مرو) فإن أصله يا مروان فرخمه بحذف النون وحذف الألف قبلها.

(٣) ينظر شرح الرضي ١/١٥١.

(٤) في الأصل (حرف صحيح).

المعتل كـ(حِنْطَأْوَة) فإنه لا يحذف منه إلا حرف واحد، وقوله (قبله مدة) والمراد بالمدة: ما كان آخره أحد حروف العلة التي قبلها حركة مجانسة لها، يحترز مما لا مدة له فيه كـ(غرينق) و(فردوس)، فلا يرخم فيهما إلا حرف واحد، ولابد أن تكون المدة زائدة وإلا، ورد عليه (مختار) لأن ألفه أصلية منقلبة عن ياء[1] ولا يرخم منه إلا حرف واحد.

قوله: (**وهو أكثر من أربعة أحرف**) [حذفتا][2] يحتمل أن راجعاً إلى قوله: (فإن كان آخره زيادتان) فلا يصح ترخيم (يدان) و(دمان)، وفيه خلاف، الأكثر يجيزونه، لأن الترخيم لم يغير البنية وإنما غيرها موجب الإعلال، وبعضهم منعه طرداً للباب، ويحتمل أن يكون راجعاً إلى قوله: (أوحرف صحيح) فيصح ترخيم (يدان) وإنما اشترط ذلك لئلا يبقى الاسم على حرفين، وأجاز الفراء[3] ترخيم حرفين في الثلاثي كـ(ثمود وسعيد وعماد) مثال ما جمع الشروط (يا عمار) و(منصور) و(يا مسكين) فإذا رخمتها قلت: (يا منص) و(عمّ) و(مسك) وزاد بعضهم أن لا يكون آخره تاء تأنيث كـ(مؤمنة) و(مسكينة)، فإنه لا يرخم فيه إلا حرف واحد.

الثالث: الترخيم بعد الترخيم نحو(معاوية) [ظ٤٣] فإنه يجوز فيه (يا معاوي) قال:

[١٨٨] معاوي إننا بشر فأسجح
فلسنا بالجبال ولا الحديدا[4]

---

(١) ينظر شرح المصنف ٣٢ وهي (مختير).
(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.
(٣) ينظر شرح الرضي ١/١٥٣.
(٤) البيت من الوافر، وهو لعقيبة الأسدي كما في الكتاب ١/٦٧، ومعاني القرآن للفراء ٢/٣٤٨، ـ

ثم قال: يا معاو قال:

[١٨٩] إنك يا معلو يا بن الأَخْيَرِ[١] .... ـــــــــــــــ

وشرطه كل اسم آخره ياء زائدة على أربعة أحرف، يحترز من (طلحة) على لغة من لا ينوي، لأنه يجعل الباقي بعد الترخيم، الأول لاسم مستقل وأما من ينوي فلا يجيز الترخيم بعد الترخيم والذي يحذف منه ثلاثة أحرف نحو(ميمونة) فإنك تحذف الترخيم الأول التاء، وفي الترخيم الثاني النون والواو، وأما من لا ينوي فإنه لا يجيز ترخيم ثلاثة أحرف.

قوله: (وإن كان مركباً حذف الاسم الآخر)[٢] هذا الذي يحذف

وشرح أبيات سيبويه ٣٠٠/١، وسمط اللالئ ١٤٨/١، والمغني ٦٢١، وشرح شواهد المغني ٨٧٠/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٩٨٩/٢، وشرح الرضي ٢٦٩/١، واللسان مادة (غمز) ٣٣٩٦/٥.
قال أبو علي القالي في أماليه وبهامشه سمط اللالئ على أمالي القالي: وأنشده النحويون فلسنا بالجبال ولا الحديدا بالنصب والقوافي مخفوضة إذ يرويها القالي هكذا:

معاوي إننا بشر فأسجح ... فلسنا بالجبال ولا الحديد
فهبها أمة هلكت ضياعاً ... يزيد أميرها وأبو يزيد
أكلتم أرضنا فجردتموها ... فهل من قائم أو من حصيد

وقال محققه: وقد أنشد سيبويه بيت القالي منصوباً فتبعه النحاة واعتذر له الأعلم بما لا عذر فيه وقد آخذه العلماء قديماً وحديثاً (وطبعاً على رأيه) ينظر السمط ١٤٩/١.
والإسجاح هو: حسن العفو.
والشاهد فيه قوله: (معاوي) حيث رخم لفظ معاوية وهذا جائز كما ذكر الشارح.

(١) الرجز للعجاج في ديوانه ٢٥١/١، وينظر الكتاب ٢٥٠/٢، وشرح أبيات سيبويه ٥٦٢/١، والخصائص ٣٦٦/٣، وهمع الهوامع ٨٦/٢ وخزانة الأدب ٣٧٨/٢. ويروى الأفضل بدل الأَخْيَرَ.
وتمام الرجز:

فقد رأى الراون غير البُطَّلِ

والشاهد فيه قوله: (يا معاو) يريد معاوية فأدخل ترخيماً على ترخيم حيث رخم أو لا معاوية فصار يا معاوي، ثم رخم ثانياً فصار: يا معاو.....

(٢) في الكافية المحققة (الأخيْر) بدل الآخر.

منه كلمة، وأراد بالمركب ما عدا ما استثني، وهو تركيب الجمل والإضافة والباقي تركيب المزج والعدد والصوت، فهذه تحذف منها الكلمة الأخرى للترخيم، لأنها بمنزلة تاء التأنيث، إلا (اثنتي عشرة) و(اثني عشر) في العدد فإنك تحذف مع آخره الألف، لأن (عشر) والألف تنزلان منزلة زيادتي التثنية[1]، وإذا وقفتَ على (خمسة عشر) بعد الترخيم وقفت بالهاء، رُدَّ الهاء إلى أصلها قبل التركيب، وقال الفراء:[2] إنك في الصوت لا تحذف إلا الهاء وتقلب الياء ألفاً، فتقول (يا سيبوا) و(يا عمروا).

قوله: (**وإن كان غير ذلك فحرف واحد**) أي غير ما تقدم مما يحذف منه حرفان وثلاثة وكلمة، فإنه يحذف منه حرف واحد نحو(يا مال) و(يا حار) في (مالك) و(حارث) وقال الأخفش (يا ذومالٍ مال)، وقال:

[١٩٠] حار بنَ كعب ألا أحلامَ تزجركم
عنا وأنتم من الجوف الجماخير[3]

قوله: (**وهو في حكم الثابت على الأكثر**) يعني أن المحذوف في جميع ما ذكر، فيه لغتان، اللغة الكثيرة الفصيحة يجعلون المحذوف كالثابت، فيبقى الاسم على ما كان عليه قبل الترخيمِ مِن حركة أوسكون، ولا يُعَلّ ولا يدغم، فيقال: (يا حار، ويا ثمو، ويا كرو).

(١) ينظر شرح الرضي ١/١٥٣.
(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٢/٤٢١.
(٣) البيت من البسيط، وهو لحسان بن ثابت الأنصاري في ديوانه ١٧٨، والكتاب ٢/٧٣، وشرح أبيات سيبويه ١/٥٥٤، وشرح شواهد المغني ١/٢١٠، واللسان مادة جوف ١/٧٢٨، وخزانة الأدب ٤/٧٢، ٧٥، والمقتضب ٤/٢٣٣. ويروى ألا الأحلام كما في اللسان. والجوف والجماخير طوالٌ واسعو البطون
والشاهد فيه قوله: (حار) حيث رخم حارث فحذف الحرف الأخير.

قولـه: (وقد يجعل اسما برأسه) هـذه اللغـة القليلـة، فإنهم يجعلـون المحذوف نسياً منسياً، والمرخـم اسمـاً مسـتقلاً برأسـه فيضمونـه ويعلّونـه ويعاملونه بكل ما يعامل به الاسم المستقل، فيقولـون: (يا حارُ) بـالضم و(يا ثمي) [1] بالياء، لأن الواوإذا تطرفت وقبلها ضمة قلبت ياء والضمـة كسرة، و(يا كرا) بالألف، لأنه إذا تحرك حرف العلة وفتح مـا قبلـه قلبـت ألفاً، وقد استثنى أهل اللغة القوية أشياء غيروها:

أحدها: ما أزال الترخيم إعلاله كـ(قاضيين) و(مصطفين) علمـاً فـإنك إذا رخمتهما رجعت الياء والألف فتقول يـا (قـاضي) و(يـا مصطفـى) لأن حذفهما إنما كان لعارض لفظي وهووجـود الواوواليـاء، فلمـا حذفتـا في الترخيم زال الموجب لحذفهما فرجعتا لأنهما قوينا التقدير.

الثاني: ما أزال جواز سكونه فيجوز (محمّـارّ)، ومـراده فـإنك إذا رخمتـه بقي (محمارْ)، براء ساكنة وأدى إلى جمع بين ساكنين من غير شرط، فغيروه، فسر بغيره بالفتح لأنه أقرب إلى الألف، والأكـثر يكسـرونه علـى أصـل التقاء الساكنين [2]، وابن الحاجب وجماعـة منعـوا مـن هـذا التغيـير، لأن الاسم الساقط بالترخيم كالمذكور، وهوالصحيح [3] والله أعلم.

الثالث: حيث يرخم الاسم ويبقى آخره تاء تأنيث فإنهم يقفون عليها

---

(١) ينظر شرح الرضي ١/١٥٥.
(٢) العبارة من قوله: (هذه اللغة... إلى قوله الساكنين منقولة بتصرف عن شرح المصنـف ٣٣، وينظر شرح الرضي ١/١٥٤.
(٣) ينظر شرح المصنف ٣٣.

بالهاء ويوافقون القليلة، نحو(مسلمات) و(خمسة عشر) لأنها أصلها قبل التركيب والتثنية، بخلاف (بنتان) فإنهم لا يقفون عليها بالهاء لأنها لم ترجع إليها بحال، وما أدى إلى اللبس في إحدى اللغتين، وإلى عدم النظير تعينت فيه الأخرى، وما التبس فيهما جميعاً لم يرخم، فالذي يتغير في الأولى نحو(قائمة) الصفة و(زيدان) و(مسلمات) فإنه على اللغة القليلة يلتبس بالمفرد، والذي يؤدي إلى عدم النظير في القليلة نحو(طيلسان) وعرفوه بأنه ليس في كلامهم فيعمل ولا فعلى والذي يؤدي إلى عدم النظير في الأولى نحو(هرقل)[1] فإنه قليل في كلامهم بخلاف (هرق) نحو(ضلع) [و٤٤] والذي يلتبس فيهما جميعاً، جمع المذكر السالم[2] والمنسوب مطلقاً نحو(زيدون) فإنك إذا رخمت الواووالنون التبس على كلا اللغتين وإذا رخمت (زيديّ) (زيديً) فعلى اللغة الأولى يلتبس بالمضاف إلى الياء، وعلى الآخر بالمفرد، وهذه التفاصيل أصلها للكوفيين، والصحيح أن كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيمه على اعتباره كلا اللغتين.

الندبة

قوله: (وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب) وهذا بناء منه على

---

(١) ينظر شرح الرضي ١٥٣/١.

(٢) قال الرضي في شرحه ١٥٢/١ ما نصه: ولا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم مطلقاً كما لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقاً نحو (زيدي) إذ لو ضم لالتبس بنداء منسوب إليه ولو كسر لالتبس بالمضاف إلى الياء....).

أن المندوب ليس بمنادى[1]، لأن المنادى يطلب إقباله بخلاف المندوب والصحيح ما قاله الجمهور: إنه منادى لأنه مطلوب إقباله مجازاً[2]، كما تنادى الديار والأطلال والميت أقرب إلى الإجابة، لأنه قد كان أهلاً لها، قال الجزولي:[3] المندوب منادى على حدّ التفجع، فإذا قلت (وا زيد) فكأنك تناديه وتقول: تعال فإني مشتاق إليك ومنه قولهم في المراثي: (لا تبعد)[4] أي لا تهلك، من ضنهم بالميت عن الموت يصورونه حياً، وكذا المندوب المتوجع منه[5] نحو(واثبواره) أي احضر حتى يتعجب من فظاعتك، والدليل على أنه مدعوقوله تعالى: ﴿لَّا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا﴾[6] فإنه أمرهم أن يقولوا: واثبورا.

قوله: (وهوالمتفجع عليه)[7] دخل كل متفجع بـ(يا) أو(وا) خرج

---

(١) ينظر شرح الرضي ١٥٦/١.

(٢) ينظر شرح المفصل ١٣/٢، وشرح الرضي ١٥٦/١.

(٣) الجزولي هو عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت بن عيسى البربري أبو موسى الجزولي، شرح أصول ابن السراج، والمقدمة المشهورة على الجمل للزجاجي مات سنة ٦٠٧هـ.

(٤) ومنه قول مالك بن الريب يرثي نفسه. وهو في اللسان (بعد) ٣١٠/١:

يقولون لا تبعد وهم يدفنوني وأين مكان البعد إلا مكانيا

(٥) قال سيبويه في الكتاب ٢٢٠/٢: اعلم أن المندوب مدعو ولكنه متفجع عليه، فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها، وإن شئت لم تلحق كما لم تلحق في النداء. وقال السيرافي: هامش الكتاب ٢٢٠/٢: الندبة تفجع ونوع من حزن وغم يلحق النادب على المندوب عند فقده فيدعوه وإن كان يعلم أنه لا يجيب لإزالة الشدة التي رهقته ولما كان المندوب ليس بحيث يسمع احتيج إلى غاية بعد الصوت فالزموا أوله (يا) أو (وا) وآخره الألف في الأكثر من الكلام لأن الألف أبعد للصوت وأمكن للمد)....

(٦) الفرقان ١٤/٢٥، والثبور: الهلاك.

(٧) قال الرضي في شرحه ١٥٦/١: دخل فيه المجرور في نحو (تفجعت على زيد)، فلما قال بـ (يا أووا) أخرج وكل منادى يدخله معنى من المعاني كالاستغاثة والتعجب والندبة، لا يستعمل فيه إلا حرف النداء المشهور أعني يا.

ما عداهما.

قوله: ((واختص بـ(وا)) يعني أن المندوب مختص بـ(وا) وهو والمنادى مشتركان في (يا)[1]، وقد قيل: إن وا تستعمل في النداء قليلاً نحو:

[١٩١] وافقعسا وأين مني فقعس[2] ....

قال نجم الدين: وقد أخل بلحد قسمي المندوب وهو المتوجع منه نحو: (وا ثبوراً) وا (حزنا)[3] والتفجع قد يكون بفقده حقيقة نحو إما بموت نحو (وا زيداه) أو بمعيبة نحو: أن يضطهد نحو (وا أمير المؤمنيناه)[4] وقد يكون مجازاً نحو:

[١٩٢] واكيدا من حب من لا يحبني
من غيرات مالهن مثال[5]

قوله: ((وحكمه في الإعراب والبناء حكم المنادى) يعني يبنى المفرد نحو (وازيد) ويعرب المضاف نحو (وا عبدَ الله) وتوابعه كتوابع المنادى[6].

---

(١) قال الرضي في الصفحة نفسها: يعني اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظة (وا)، فـ(وا زيد) مختص بالندبة و (يا زيد) مشترك بين الندبة والنداء.

(٢) الرجز لرجل من بني أسد في الدرر ١٧/٣، والمقاصد النحوية ٢٧٢/٤، وشرح التصريح ١٨٢/٢، وهمع الهوامع ٦٦/٣، وشرح التسهيل السفر الثاني ٨٢٦/٢.
والشاهد فيه قوله: (وافقعسا) حيث جاء (وا) على أنها أداة نداء كما ذهب إلى ذلك الشارح.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٥٦/١.

(٤) ينظر الكتاب ٢٢٦/٢، وشرح المفصل ١٤/٢.

(٥) البيت من البحر الكامل ولم أقف له على قائل أو مصدر.

(٦) ينظر شرح المصنف ٣٣، وشرح الرضي ١٥٦/١.

قولــه: (ولك [إلحاق](1) ألف في آخره) لأن المـراد التطويـل ومـد الصوت، وقد أوجبها ابن الموفق الأندلسي(2) مــع (يـا) فرقـاً بينـه وبـين المنادى، وإنما كان الإلحاق بالألف دون غيرها لأنها أخــف وزيادتهـا أكـثر، وكيفية الإلحاق عند البصريين(3)، أنك تلحق الألف وتفتح ما قبلها، ومـا لم يلتبس سواء كان معرباً نحو(يا عبد الله)، أومبنياً كبناء (زيداه)، وإن كـان آخره تنويناً حذفته، أوألفاً كـ(موسى) حذفتها والكوفيون(4) يحافظون علـى بقاء التنوين، ويقولون: لك أن تحركه بالفتح للتخفيف وتلحقـه الألـف، ونقول: (واغلام زيداه) وأن تكســره علـى الأصـل، وتقلـب الألـف يـاء لانكسار ما قبلها فتقول وا غلام زيدينه وإن كان غير منــون فلـك إلحـاق الألف ياء لانكسار وفتح ما قبلهـا كمذهـب البصريـين فتقـول: (واعبـد المطلباه)، وقال الفراء:(5) يجوز أن تلحـق مـا يجـانس حركـة إعرابـه ضمـه فـ(وا) وفتحة فـ(ألف) وكسرة فـ(يـاء) فنقـول: (وامـن ضـرب الرجلـوه) (واغلام أحمداه) إذا أتبعته على لفظه، (وا غلام الرجليه)، والصحيـح، أن يقال: إن اللبس تعين مجانسة الحركة نحو(وازيدانيه) مثنى، لأنـك لوأتيـت بالألف لقلت: (وازيداه ناه)، والتبس بـ(زيدان) مفرداً كـ(عفّـان) وإن لم يلتبس تعينت الألف، وإن كان مضافاً إلى مضمــر، فـإن كـان في المتكلـم قلت: (واغلاميه)(6) [ظ44] في لغة مــن يثبـت اليـاء سـاكنة أومتحركـة،

---

(1) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(2) سبقت ترجمته في الصفحة 9 وينظر رأيه في شرح الرضي 156/1.

(3) ينظر شرح المفصل 14/2.

(4) بنظر شرح الرضي 156/1، وشرح المفصل 14/2

(5) ينظر معاني القرآن للفراء 32/2 – 421.

(6) بنظر شرح الرضي 157/1.

و(واغلامه) في لغة من يحذفها، وفي الجمع تحذف الألف التي في الجمع كراهة الجمع بين ألفين، فتقول: (واغلاميه) وإن كان مخاطباً، وهي مسألة الكتاب[1].

قوله: (**فإن خفت اللبس، قلت: واغلامكيه**)[2] يعني أنك مع المفرد المذكر تلحق ألفاً فتقول، (واغلامكاه)، ومع المؤنث بياء مجانسة للحركة، فتقول: (واغلامكيه) لأنك لوفتحت الضمير وأتيت بالألف لم تفترق الحال، بين المذكر والمؤنث، وفي التثنية تحذف ألف الضمير وتلحق ألفاً فتقول: (واغلامكما) في المذكر والمؤنث جميعاً لأن صيغتهما واحدة.

قوله: (**واغلامكوه**)[3] هذا في جمع المذكر تقول: (واغلامكموه) بضم الميم وتلحق واوفي آخره، لأنك لوأتيت بالألف التبس بالمثنى، وتقول في جمع المؤنث: (واغلامكناه)، وإن كان غائباً قلت في المذكر (واغلامهموه) لأنك لوجئت بالألف التبس بالمؤنث، وفي جمع المؤنث (واغلامهناه).

قوله: (**ولك الهاء في الوقف**) يعني أن الإتيان بعد ألف بها إلسكت جائز في الوقف لا واجب[4] ولا يصح الإتيان بها في الوصل، وأجازه الفراء نحو:

(١) ينظر الكتاب ٢٢١/٢ وما بعدها. وقال الرضي في شرحه ١٥٧/١: (وأما إذا ندبت يا غلامي بسكون الياء فكذا تقول عند سيبويه يا غلاميه لأن أصلها الفتح عنده)، وأجاز المبرد يا غلامه بحذف الياء للساكنين، ولم يذكر سقوطها في المضاف إلى المضاف إلى الياء نحو: وا انقطاع ظهراه.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٥٦/١، وشرح المفصل ١٤/٥

(٣) للتفصيل ينظر شرح المصنف ٣٤، وشرح الرضي ١٥٧/١ - ١٥٨، وشرح ابن عقيل ٢٨٤/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٨٣٦/٢.

(٤) العبارة منقولة عن الرضي ١٥٨/١ دون إسناد.

[١٩٣] ألا يـــا عمــــرو عمــــراه

وعمـــــرو بــــن الزبــــيراه[1]

وبعضهم منعها فيما آخره ألف وهاء، فلا يجيز (عبد اللهاه)، في (عبد الله).

قوله: (ولا يندب إلا المعروف)[2] يعني أن شرط المندوب أن يكون مشهوراً عند التفجع في حكم المعروف ليكون عذراً للمتفجع في ندبه عند اللوم والإعلام بوقوع مصيبة عظيمة، وذلك لا يتم إلا بعد العلم به، وسواء كان معرفة، أونكرة إذا كان مشهوراً، فأما إذا لم يكن معروفاً لم يصح ندبه، وإذا كان معرفة فلا نقول: (وازيداه) لمن لا يعرفه، وأجازه الكوفيين[3] واحتجوا بقولهم: (وارجلا مشيخاه)، والذي في حكمه حيث يكون المتفجع فيه مشهوراً بذلك الاسم نحو(وامن حفر بئر زمزماه) (وا من قلع باب خيبراه) (وا أمير المؤمنيناه)[4] فإن الشهرة كافية في جواز كونه مندوباً، وأما المتوجع فإنك تقول (وامصيبتاه) ولا يشترط أن يكون معروفاً.

قوله: (فلا يقال (وا رَجُلاهُ) يعني إذا لم يكن معروفاً، فأما إذا كان معروفاً صح.

(١) البيت من مجزوء الوافر وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الثاني ٢/ ٨٢٩، وشرح ابن عقيل ٢/٢٨٥.
والشاهد فيه قوله: (عمراه)، حيث زيدت التاء التي تجتلب للسكت في حالة الوصل ضرورة.
(٢) ينظر شرح المصنف ٣٤، وشرح الرضي ١/١٥٨ - ١٥٩.
(٣) ينظر شرح الرضي ١/١٥٩.
(٤) هذه الأمثلة مثبتة في شرح الرضي ١/١٥٩.

قوله: (وامتنع وا زيد الطويلاه، خلافاً ليونس)[1] هذا كلام في إلحاق ألف الندبة في التوابع، وأنت تقول: إن كان التابع بدلاً، أومعطوفاً بحرف، أوتوكيداً لفظياً، جاز إلحاق ألف الندبة فيه، لأن حكمها حكم المستقل فتقول: (وا زيد أخاناه) (وا زيد وعمراه) (وا زيد زيداه) قال:

[١٩٤] ألا يا عمر وعمراه[2] ....

وأما عطف البيان والتوكيد المعنوي والصفة، فأجازها يونس[3] وكثير من الكوفيين[4]، لأنها هي الأول في المعنى وحكمها حكمه فتقول: (وا زيد الطويلاه)، (وا زيد يسراه)، (وا زيد نفسكاه) ومنعها سيبويه والخليل[5] لأن الصفة منفصلة عن الموصوف، بدليل أنه يجوز الاقتصار عليه دونها، بخلاف المضاف إليه.

حذف حرف النداء

قوله: (ويجوز حذف حرف النداء) وذلك في ثلاثة أشياء: في العلم سواء كان مفرداً نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ أومضافاً نحو(عبد الله) قال:

[١٩٥] حار بن كعب ألا أحلام ....

---

(١) ينظر رأي يونس بن حبيب في الكتاب ٢٢٦/٢، وشرح المفصل ١٤/٢، والإنصاف ٣٦٣/١، وشرح التسهيل السفر الثاني ٨٣٦/٢ وهمع الهوامع ٧٠/٣.

(٢) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

(٣) ينظر الكتاب ٢٢٦/٢، وهمع الهوامع ٦٩/٣.

(٤) ينظر شرح المصنف ٣٤، وشرح الرضي ١٥٩/١.

(٥) ينظر الكتاب ٢٢٠/٢ وما بعدها.

(٦) سبق تخريج البيت برقم ١٩٠.

وفي المضاف إلى المعرفة وهو[و٤٥] كثير في القرآن نحو﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾[(١)] ﴿رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِن تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[(٢)] وفي أي نحو(أيها الرجل) في (يا أيها الرجل) وكقوله: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ﴾ وقوله:

[١٩٦]أيها المنكح الثريا سهيلا[(٣)] ....

وإنما جاز حذفه للاختصار، لأنه قائم مقام الفعل، وقد جاز حذف الفعل فيجوز حذفه إلا أنه يؤدي إلى بقائه بلا تعريف كالنكرة، أواجحافه، أوالباسة، فإنه لا يحذف، وكان القياس أن لا يجوز حذفه لأنه نائب مناب الفعل للاختصار، وهويؤدي إلى اختصار المختصر.

قوله: (إلا مع اسم جنس، واسم الإشارة، والمستغاث والمندوب) أي لا يجوز حذفه مع هذه، هذا مذهب البصريين[(٤)]، ومراده باسم الجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء نحو(يا رجل) أولم كـ(يا رجلاً) وسواء كان مفرداً، أومضافاً إلى نكرة، نحو(يا غلام الرجل) أومشبهاً به

(١) البقرة ٢٨٦/٢ (ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا).

(٢) يوسف ١٠١/١٢، وفي الآية نقص وهي: (رب قد آتيتني من الملك وعلمتني من تأويل الأحاديث فاطر السموات والأرض).

(٣) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

عمرك الله كيف يلتقيان

وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ٥٠٣، والأغاني ٢١٩/١، والشعر والشعراء ٥٦٢/٢ وفيه يجتمعان بدل يلتقيان، والمقتضب ٣٢٩/٢، والمقاصد النحوية ٤١٣/٣ واللسان مادة (عمر) ٣٦٠٠/٤. ويروى يجتمعان (في اللسان).

والشاهد فيه قوله: (أيها) حيث حذف حرف النداء جوازاً لأنه يقوم مقام الفعل. وقد حذف الفعل كما ذكر الشارح.

(٤) ينظر رأي البصريين في شرح الرضي ١٥٩/١.

كـ(يا طالعاً جبلاً) و(يا ضارباً زيداً) وإنما لم يجز حذفه مع اسـم الجنـس[1]، لأن قولك (يا رجل) أصله (يا أيهذا الرجل) و(يـا أيهـا الرجـل) فحـذف الألف واللام اشتغناء عنها بـ(يا) وحذفت أي واسم الإشـارة، لأنـه إنما اتى بهما وصلةً إلى ما فيه الألف والـلام، وقـد زال المتوصـل إليـه، فـلا حاجة إلى التوصل فبقـي (يـا رجـل) فكرهـوا أن يحذفـوا حـرف النـداء، فبخلوا بحذف أشياء كثيرة، في العلم المضاف إلى معرفة و(أي)لم يحذف إلا حرف النداء فقط، ورجع فيها التعريف بخلاف (رجل) فإنه بعد الحذف لا تعريف فيه، فأدى إلى بقائه فيها. قوله: (والإشـارة) يعـني كذلـك لا يجـوز حذف حرف النداء معها، لا تقول: (هذا)، لئـلا يلتبـس بـالمبتدأ، ولـزوال التعريف، فإن قيل إنه يرجع إلى ما كان مـن قبـل، وهوتعريـف الإشـارة، فجوابـه: أن تعريـف الإشـارة مبهـم، وتعريـف النـداء قصـد، فـاختلف التعريفان، قوله: (والمسـتغاث والمنـدوب) يعـني لا تقـول: (زيـداً) بحـذف حرف النداء، لأن المراد بهما التطويـل، والجـواز، ولهـذا زيـد في آخرهمـا ألف، ولم يرخما، فلوحذفت حرف النداء تنافى معناهما، وأما الكوفيـون[2] فأجازوا حذف حرف النداء من المنادى مطلقاً، واحتجـوا بقولـه تعـالى في الإشارة: ﴿هَاأَنتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ﴾[3] وفي الجنس يقول النبي صلـى الله عليـه وعلى آله: «اشتدي أزمة تنفرجي»[4].

---

(١) ينظر شرح المصنف ٣٤، وشرح الرضي ١/١٥٩.

(٢) ينظر راي الكوفيين في شرح الرضي ١/١٦٠. وقـال ابـن مـالك في الفيتـه مشـيراً إلى هـذا:
وذلك في اسم الجنس والمشار له قَلّ ومن يمنعه فانصر عاذله.

(٣) آل عمران ٣/١١٩، وتمامها: ﴿ها أنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم وتؤمنون بالكتاب كله﴾.

(٤) ينظر الجامع الصغير١/٤٢، وكنز العمل ٣/٢٧٤، وقد صاغها الشـيخ يوسـف التـوزي شـعراً .

وقوله في المثل: (وشذ: أصبحْ ليل[1] وأطرق كرا[2]، وافتد مخنوق) والبصريون يتأولون الآية، بأنه مبتدأ، بأن الحديث يروى بالمعنى، وأما الأمثال فشاذة، وقال بعضهم: إنهم يشهرونها بالشذوذ لتسير في الآفاق، وأصل المثل، في (أصبح ليل) لأم جندب زوج امرئ القيس تبرماً به، لأنه كان مبغضاً للنساء، وهويضرب مثلا في شدة طلب الشيء، وروي أنه سألها عن سبب فركهنّ له[3] فقالت له: لأنك ثقيل الصدر خفيف العجز، سريع الإراقة، بطيء الإفاقة، وأما (أطرقْ كرا) ففيه شذوذان ؛ أحدهما: أنه حذف حرف النداء من اسم الجنس، والثاني ترخيم النكرة، لأن أصله (كراون) فرخم بحذف الألف والنون، وقلبت الواوألفاً على اللغة القليلة، وقد قيل إن (كرا) غير مرخم وهواسم لذكر (الكروان) وأصل المثل[4] أنه رقية لصيد (الكرا) يقولون: (أطرق كرا إن النعام في القرى)[5] ما إن رأى هذا (كرى) وصار مثلاً لمن

وجعلها صدراً لبيت وعجزه هو:

قـد آذن ليلـك بـالبلج

ينظر الدرر ١٤٩/١.

(١) ينظر مجمع الأمثل ٤٠٢/١، والكتاب ٢٣٧/٢، وشرح المفصل ١٦/٢، وشرح الرضي ١٦٠/١.

(٢) ينظر اللسان مادة (طرق) ٢٦٦٤/٤، ومجمع الأمثال ٤٣٦/١. وقال: أطرق كرا إن النعامة في القرى، والكتاب ٢٣٦/٢، وشرح المفصل ١٦/٢، وتذكرة النحة ٥٣٤.

(٣) الفرك معناه الكُره.

(٤) ينظر شرح الرضي ١٦٠/١.

(٥) وفي اللسان ٢٦٦٤/٤، ويروى فيه شعراً، وهو من مجزوء السريع هو مثل على صيغة شعر ويروى هكذا:

أطرق كرا أطرق كرا   إن النعام في القرى

ويضرب مثلاً للمعجب بنفسه.

يتكلم وفي المحضر من هوأفصح منه، وأما (افتد مخنوق)[1] [ظ٤٥] فهومثل للحث على تخليص النفس من الشدائد، وأصله: أن شخصاً وقع بالليل على سليك بن سلكة التميمي، وهونائم مستلق فخنقه، وقال: افتد مخنوق، فقال له سليك الليل طويل وأنت مقمر أي أتت من ماذا عنى لك ففيم استعجالك في الأسر، ثم ضغطه سليك فضرط فقال له سليك: (أضريطاً وأنت الأعلى)[2] فذهبت كلها أمثالاً.

قوله: (**وقد يحذف المنادى**) قد للتقليل (**ولا يحذف إلا جوازاً مع قرينة**) وهي وقوع الأمر والنهي بعدهما وغيرهما، وإنما جاز حذفه لأنه مفعول والمفعول فضلة يجوز حذفه[3].

قوله: (**مثل﴿ألا يا اسجدوا﴾**[4] على الكسائي بتخفيف حرف التنبيه وهي (ألا) و(يا) للنداء وقوله تعالى: ﴿**يا حسرة على العباد**﴾[5] وكذلك قوله:

---

(١) ينظر مجمع الأمثال ٧/٢.

(٢) ينظر مجمع الأمثال ٤٢٠/١. ويروى فيه أضرطاً وانت الأعلى.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٦٠/١.

(٤) النمل ٢٥/٢٧، وقرأ الكسائي والزهري وغيرهما: ألا يسجدوا لله بمعنى ألا يا هؤلاء اسجدوا) لأن يا ينادى بها الأسماء دون الأفعل وحكى بعضهم سماعاً عن العرب: ألا يا ارحموا ألا يا اصدقوا يريدون ألا يا قوم ارحموا..... فعلى هذه القراءة في موضع جزم بالأمر والوقف على ألا يا، ثم تبتدئ فتقول اسجدوا. قال الكسائي ما كنت أسمع الأشياخ يقرأونها إلا بالتخفيف على نية الأمر.. ينظر تفسير القرطبي ٤٩٠١/٦ وما بعدها، وتفسير فتح القدير للشوكاني ١٣٣/٤، والبحر المحيط ٦٥/٧ – ٦٦ والسبعة ٤٨٠، وحجة القراءات ٥٢٦ – ٥٢٧، والكشف ١٥٦ – ١٥٧.

(٥) يس ٣٠/٣٦ وتمامها: ﴿يا حسرة على العباد ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزؤن﴾.

[١٩٧] يـا لعنـةَ اللهِ والأقـوام كلهـم
والصالحين على سمعـانَ مـن جـار[١]

تقديره: (يا قوم اسجدوا) و(يا قوم تحسروا حسرة) و(يـا قـوم لعنـة الله والأقوام) وروي برفع لعنة ونصبها، فالرفع على أنه خبر مبتـدأ، والمنـادى محذوف، أي (يا قوم) والنصب يحتمل أن اللعنة منادى مضاف ويحتمل أن المنـادى محـذوف وتقديـره (يـا قـوم العنـوا لعنـة الله ولعنـة الصـالحين) بالإضافـة، وإن رفعـت الصـالحين، فتقديـره (ولعـن الصـالحون) ومنـع أبوحيان[٢] وجماعة من حذف المنادى، وتـأولوا مـا ورد علـى أن (يـا) فيـه حرف تنبيه، والأمر والنهي يقعان كثيراً بعد التنبيه نحو:

[١٩٨] ألا لا يجهلـن أحـد علينـا
فنجهـل فـوق جهـل الجاهلينـا[٣]

ورد بأن نحو(ألا يا اسجدوا) وفيه حرف تنبيـه، وهـم لا يجمعـون بـين حرفين بمعنى واحد، ولا ضرورة في القرآن.

(١) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في الكتاب ٢١٩/٢، وشرح أبيات سيبويه ٣٧/٢، وشرح المفصل ٢٤/٢، والإنصاف ١١٨/١، والجنى الداني ٣٥٦، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٥٩٣، ومغني اللبيب ٤٨٨، وشرح شواهد المغني ٧٩٦/٢، والبحر المحيط ٦٧/٧، وخزانة الأدب ١٩٧/١١.
والشاهد فيه قوله: (يا لعنة الله) يريد يا قوم أو يا هؤلاء لعنة الله) فحـذف المنادى ولذلك رفع على الابتداء، ولو كانت منادى لنصبها لأنها منـادى مضـاف، و (يـا) عنـد أبـي حيـان للتنبيه حيث جاء بعده المبتدأ وهو (لعنة) ولذلك فهي مرفوعة في هذه الحال
(٢) ينظر رأي أبي حيان في البحر ٦٧/٧.
(٣) البيت من الوافر وهو لعمرو بـن كلثوم كمـا في شـرح القصـائد السـبع الطـوال لابـن الأنباري ٤٢، والبحر المحيط ٢١٩/٥.
والشاهد فيه قوله: (ألا لا يجهلن) و ألا حرف تنبيه وقع بعدها لا الناهية.

الاشتغال

قوله: الثالث: (ما أضمر عامله على شريطة التفسير) أي الثالث، مما حذف فعله وجوباً وهو ثاني القياسية وإنما وجب الإضمار، لأن المفسر كالعوض من الناصب، وهو لا يصح الجمع بين العوض والمعوض منه كما في ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[1]. ويعني شريطة التفسير، أن المقدر موافق للمفسر على ما يأتي، وحقيقته ما ذكر.

قوله: (كل اسم جنس) لأنه لابد أن يكون اسماً لأنه مفعول به. قوله: (بعده فعل) خرج ما قبله فعل، نحو(ضربت زيداً) فإنه ليس من هذا، وما بعده اسم، نحو(زيد قائم) أوحرف نحو(زيد في الدار).

قوله: (أوشبهه) يعني اسما الفاعلين والمفعولين اللذين يصح أن يتقدم معمولهما عليهما، نحو(زيداً أنا ضاربه) (وزيداً أنت محبوسٌ عليه) ولا بد

(١) التوبة ٦/٩ وتمامها: ﴿فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون﴾.
قال الرضي فيما ينقله عن الكسائي والفراء في ١٦٣/١: (وهذا عند الكسائي والفراء ليس مما ناصبه مضمر بل الناصب لهذا الاسم عندهما لفظ الفعل المتأخر عنه إما لذاته إن صح المعنى، واللفظ بتسليطه عليه نحو: زيداً ضربته. فضربت عامل في زيداً، كما أنه عامل في ضميره، وأما إن اختل المعنى بتسليطه عليه فالعامل فيه ما دل عليه ذلك الظاهر). وينظر معاني القرآن للفراء ٤٢٢/١.

فيهما من الاعتماد، أوالهمزة، أوما يحترز مما فيه الألف واللام مبهماً، والصفة المشبهة، واسم الفعل، والمصدر، وأفعل التفضيل، فإن هذه لا يصح تقديم معمولها عليها[1].

قوله: (**مشتغل عنه بضميره**) يحترز مما لا يشتغل، نحو(زيداً ضربت) فإنه العامل بنفسه، ومما لا مفعول له، نحو(زيدٌ قام) فإنه وإن اشتغل بمعموله، فليس ينتصب (زيداً) ومن حق المعمول أن يكون مما يصح إضماره، فيخرج ما يمتنع فيه الإضمار كالحال والتمييز ونحوهما.

قوله: (**أومتعلقة**) بكسر اللام وفتحها، والمراد هنا بالتعلق الارتباط، فإن فتحتها رددت ضمير المتعلق إلى الاسم، وإن كسرتها رددته إلى الضمير في قوله (بضميره) ويعني أن يكون مشتغلاً بالضمير وبما يتعلق بضمير الاسم [و٤٦] نحو(زيداً ضربت غلامه) متعلقة، ما أضيف إليه نحو(زيداً ضربت غلامه) أوإلى صلته، نحو(زيداً ضربت الذي يحبه) أوصفته، نحو(زيداً ضربت رجلاً يحبه)[2].

قوله: (**لوسلط عليه هوأومناسبة لنصبه**)[3] يعني لوسلط الفعل

---

(١) ينظر شرح الرضي ١/١٦٣ - ١٦٤.
(٢) ينظر شرح الرضي ١/١٦٤.
(٣) قال الرضي في ١/١٦٧: ليس في أكثر النسخ هذه اللفظة أعني أو (مناسبه)، والظاهر أنها ملحقة ولم تكن في الأصل إذ المصنف لم يتعرض لها في الشرح والحق أنه لابد منها، وإلا خرج نحو (زيداً مررت به)، وأيضاً نحو: (زيداً ضربت غلامه)، لأنه لابد هاهنا من مناسب حتى ينصب زيداً، لأن التسليط يعتبر فيه صحة المعنى، ولو سلطت (ضربت) على (زيداً) في هذا الموضع لنصبه لكن لا يصح المعنى، لأنك لم تقصد أنك ضربت زيداً نفسه، بل قصدت إلى أنك أهنته بضرب غلامه، فالمناسب إذاً يطلب في موضعين: أحدهما: أن يكون الفعل أو شبهه واقعاً على ذلك الاسم، والثاني أن لا يكون الفعل الظاهر أو شبهه واقعاً عليه بل على متعلقه......).

الموجود على الاسم الذي قبله، أومناسبه ، نحو(زيداً مررت به) و(زيداً ضربت غلامه) و(زيداً حُبِسْتُ عليه) فإن هذه الأفعال مناسبة للمقدر، قوله: (لنصبه) يحترز مما لوسلط لرفع، وهوغير المتعدي، وهو(زيد قام) وكلها له صدر الكلام نحو(زيداً هل ضربته)؟ و(زيداً أين ضربته)؟ وغير ذلك مما له الصدر، فإنه لا يتقدم ما بعده عليه وما لا يتقدم معموله نحو: فعل التعجب، والمصدر، واسم الفعل، والصفة المشبهة واسم الفاعل والمفعول باللام، ومما يحول بين الاسم وبينه بأجنبي، نحو(زيداً أنت تضربه) فلا يجوز في هذا الاسم عند سيبويه[1] النصب وأجازه الكسائي قياساً على اسم الفاعل.

قوله: (**مثل: زيداً ضربته**) هذا مثال ما يسلط بنفسه مما وافقه في المعنى الخاص والتعدي.

قوله: (**وزيداً مررتُ به**) مثال لما يرافقه في المعنى الخاص دون التعدي،

قوله: (**وزيداً ضربتُ غلامه**) هذا مثال لما يوافقه في التعدي فقط.

قوله: (**وزيداً حُبِستُ عليه**) هذا مثال لما يوافقه في المعنى العام دون الخاص والتعدي، ولا خلاف في قوة الأول وضعف الرابع وإنما الخلاف في الوسطين، فاختار المصنف:[2] أن المعنى الخاص أقوى لأن اعتبار المعنى أقوى، واختار طاهر[3] أن الموافق في التعدي أولاً، لأنه قد وافق في التعدي أصل المعنى الخاص.

(١) ينظر الكتاب ٨٢/١ – ٨٣ وشرح الرضي ١٦٥/١.
(٢) ينظر شرح المصنف ٣٥.
(٣) ينظر همع الهوامع ١٥٤/٥.

قوله: (ينصب بفعل يفسره ما بعده) يعني أن كل واحد من معمولات هذه الأقسام ينصب بفعل يفسره ما بعده، فإن أمكن تقدير مثل الفعل المذكور موافقاً له في المعنى الخاص والتعدي كان أولى[1] نحو: زيداً ضربته، فإنك تقول: (ضربت زيداً ضربته)، فضربت المقدر وافق المفسر في المعنى الخاص والتعدي، وإن لم يمكن فمعناه الخاص دون التعدي على كلام المصنف[2] نحو(تجاوزت زيداً) في قولك (زيداً مررت به) فإن معنى المجاوزة والمرور واحد، والتعدي مختلف، فالمقدر متعدٍ بنفسه، والمفسر بحرف جر، وإن لم يكن، فالتعدي والمعنى العام، نحو(أهنت زيداً) في (زيداً ضربت غلامه)، فإن المقدر وافق المفسر في المعنى العام، وهو أن من ضُرِبَ غلامه فقد أهين، دون المعنى الخاص، لأنه ليس نفس الضرب الواقع في الغلام في زيد، وإن لم يمكن المعنى الخاص ولا المتعدي، فالمعنى العام نحو(لا بست زيداً في زيد حبست عليه) فإن التعدي في المقدر بنفسه، وفي المفسر بحرف وبين الفعلين معنى عام وهو أن سبب الحبس الملابسة والمخالطة وتقدير هذه الأفعال مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين[3]، أن العامل في المفعول المقدم الفعل الموجود، وإنما جاز أن يعمل في الظاهر والمضمر في حالة واحدة، لأن الضمير في المعنى هوالظاهر، وتكون فائدة تسليطه على المضمر بعد الظاهر المقدم، كالتأكيد لإيقاع الفعل، ولا يقال: إن الضمير من أي التوابع الخمسة، لأن إعرابه وإعراب الظاهر يختلف، والتابع يجب موافقته للمتبوع في

(١) ينظر شرح الرضي ١٦٩/١.
(٢) ينظر شرح المصنف ٣٥.
(٣) ينظر شرح المفصل ٣٠/٢.

الإعراب، وقال آخرون: إن زيداً بدل من الضمير أوبيان لـه، تقـدم علـى الفعل، والأصل (ضربته زيداً) [ظ٤٦]

قوله: (ويختار الرفع) مسائل هذا الباب تنقسم إلى خمسة أقسـام مختـار الرفع ومختار النصـب، ومسـتوى الأمريـن، وواجـب النصـب، وواجـب الرفع، وهذا الخامس مختلف فيه[1] هل هومن هذا الباب أم لا ؟ وسيأتي، أما اختيار الرفع ففي موضعين.

الأول: قوله: (ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينه خلافه)[2] يعني أنه يختار رفع الاسم الذي بعده فعل مستقل عنه بضميره أومتعلقه، عنـد عدم قرينه النصب وغيره من الأقسام خلاف قرينـة الرفـع، وذلـك مثـل (زيداً ضربتُه)، والرفع أولى لأنه لا يحتاج إلى تقدير[3]، ولا قرينة للنصـب تدل على التقدير ومنـه قولـه تعـالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾[4] و﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾[5] قال سيبويه: النصب عربي كثير والرفع أجـود[6]، وإنمـا كـان أجود لأنه أخصر لا يحتاج إلى تقدير، ولأن الجملة مع الرفع لها موضع من الإعراب، لأنها خبر لها، ولا موضع مع النصب لأنها مفسـرة، لأن الجمـل التي لا موضع لها من الإعراب ؛ أربـع:[7] المفسـرة والصلـة والاسـتئنافية

(١) ينظر شرح المصنف ٣٥، وينظر شرح الرضي ١/١٧٠.
(٢) قال الرضي: الضمير في خلافه للرفع، وخلاف الرفع النصب لأن هذا الاسم المذكـور إمـا أن يرتفع بالابتداء أو ينتصب بفعل مقدر أما الجر فلا يدخلـه إلا بجـار)..... ينظـر شـرح الرضي ١/١٧٠.
(٣) ينظر شرح المصنف ٣٥.
(٤) يس ٣٦/٣٩ وتمامها: ﴿والقمر قدرنله منازل حتى عاد كالعرجون القديم﴾.
(٥) النور ٢٤/١ وتمامها: (سورة أنزلناها وفرضناها وأنزلنا فيها آيات بينات لعلكم تذكرون﴾.
(٦) ينظر الكتاب ١/١٤٣ وما بعدها.
(٧) الجمل التي لا محل لها من الإعراب من حيث أصليتها أربع كما ذكرها الشارح لكنهـا مـن ـ

والاعتراضية، والتي لها موضع من الإعراب أربع[1]، وهي حيث تكون خبراً لمبتدأ، أوصفة لموصوف، أوحالاً لذي حال أومضافاً إليها أسماء الزمان، وضابطه ما وقعت الجملة فيه موقع المفرد، فلها محل، وما لم فلا محل لها.

الثاني: قوله: (**أوعند وجود أقوى منها**)[2] يعني أن الرفع يختار، وإن وجدت قرينة النصب، إذا كانت قرينة الرفع أقوى منها وذلك مع (أما) إذا كانت لغير الطلب ومع (إذا). التي للمفاجأة، مثل (أما) نحو: أن تعطف على جملة فعلية مع (أما) نحو: (جاء زيدٌ وأما عمروفقد ضربتُه) فإنه قد حصلت قرينة النصب، وهي العطف على جملة فعلية، وقرينة الرفع وهي أن أكثر ما يقع بعد (أما) المبتدأ فغلبت قرينة الرفع من حيث أنها لا تحتاج إلى التقدير.

قوله: (**مع غير الطلب**) يحترز من أن[3] تكون معه طلبية، فإن قرينة

حيث التفصيل ثمان، الأربع المذكورة وهذه التي لم يذكرها:
- الابتدائية وهي من أنواع الاستئنافية.
- جملة جواب الشرط غير الجازم.
- والمعطوف على جملة لا محل لها من الإعراب.

ينظر المغني ٥٣٦ وما بعدها.

(١) وكذلك الحل بالنسبة للجمل التي لها موضع من الإعراب وهي إلى جانب ما ذكره الشارح يتفرع عن خبر المبتدأ وخبر كان وأخواتها في محل نصب، وخبر إنّ وأخواتها في محل رفع والجملة المعطوفة على جملة لها محل من الإعراب. وجملة جواب الشرط الجازم المقترنة بالفاء أو إذا، والجملة الواقعة مفعولاً به للفعل المتعدي وهي في محل نصب. ينظر المغني ٥٠٠ وما بعدها.

(٢) قال الرضي: أي عند وجود قرينة للرفع هي أقوى من قرينة النصب وقرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب وتكون أقوى منها شيئان فقط على ما ذكروا (أما) و (إذا) المفاجأة. ينظر الرضي ١/١٧١.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

النصب أرجح، لأن الإنشاء لا يقع خبراً إلا بتأويل، وهو(مقول)[1] مثاله (جاء زيد وأما عمراً فاضربه).

قوله: (وإذا للمفاجأة) يحترز من الشرطية مثاله (جاء زيد وإذا عمرويضربه بكرٌ)، فإن قرينة الرفع أرجح لأن أكثر ما يقع بعدها المبتدأ، هذا مذهب سيبويه[2]، وذهب كثير من المحققين إلى وجوب الرفع فيما بعدها، لأنه لا يقع بعدها إلا المبتدأ فقط، فرقاً بينها وبين إذا الشرطية.

قوله: (ويختار النصب) هذا القسم الثاني وهوالمختار فيه النصب وذلك في مواضع ثمانية:

الأول قوله: (بالعطف على جملة فعلية) [للتناسب][3] يعني حيث يعطف جملة فعلية على جملة فعلية نحو(لقيت زيداً وعمراً أكرمته) ولا فرق في الجملة المعطوف عليها، بين أن يتقدم معمولها على فعله نحو(زيداً لقيت وعمراً أكرمته) أولا، وأما المتعدي فاشترطه بعضهم، لأنهما إذا لم يتفقا فيه فلا مناسبة، وبعضهم لم يشترط فتقول (قام زيد وعمراً أكرمته) وإنما رجحت قرينة النصب على الرفع مع احتياجها إلى التقدير بخلاف الرفع لأن التناسب في كلام العرب مهم مقصود، والحذف وإن كان مكروهاً فهو كثير في كلامهم.

(١) ينظر شرح المصنف ٣٥. قال المصنف قال أبو علي كلاماً ما معناه: إنه كان يظن أنه لا يقع الأمر خبراً للمبتدأ البتة لما بينهما من المناقضة، حتى وجدت ذلك في كلامهم فوجب تأويله بتقدير مقول فيه وإذا كان الأمر كذلك كان النصب أولى، وإن وجدت، وإن وجدت قرائن الرفع.

(٢) ينظر رأي سيبويه وهي المسألة الزنبورية إذ هي متعلقة بذلك، وهذا ما ذهب إليه كثير من المحققين كما ذكر الشارح، والمغني ١٢١ و ١٢٢، والإنصاف والرضي والمفصل وشروحه.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

الثاني قوله: (وبعد حرف النفي) وهي (ما) و(لا) و(إن) نحو(ما زيداً ضربته) و(لا زيداً ضربته) قال:

[١٩٩] فلا حسباً فخرت به لتيم[١] .... ـــــــــــــــــــ

و(إنْ) نحو(إنْ زيداً ضربت) وإنما اختير النصب مع جواز الرفع لأن النفي في الحقيقة [و٤٧] لمضمون الفعل، ما تلاه إياه لفظاً وتقديراً أولى، وليس (لم) و(لما) و(لن) من هذا الباب لأنها عاملة في المضارع، ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل لا يقال: (لم زيداً تضربه) كما يقال (إنْ زيداً تضربه أوضربته) لقوة (إنْ) في أنها تدخل على المضارع والماضي وتجزم الشرط والجزاء، بخلاف هذه فإنها لا تجزم إلا فعلاً واحداً وهي لازمة للفعل فيجب فيما بعدها النصب لاختصاصها بالفعل، وأما (ليس) فليس من هذا الباب، لأنه يقع ما بعدها مرفوعاً بكل حال، فيمن قال بفعليتها وحرفيتها، فإن كانت فعلية، فهواسمها وإن كانت حرفية فمبتدأ.

الثالث: قوله: (وألف[٢] الاستفهام) يعني الهمزة ولم يقل والاستفهام، ليحترز من (هل) وأسماء والاستفهام[٣]، وحاصل الكلام أن الاستفهام على ثلاثة أضرب يختار فيه النصب، وهوحيث يأتي بالهمزة، نحو(أزيداً

---

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

ولا جداً إذا ازدحم الجدود

وهو لجرير في ديوانه ٣٣٣، والكتاب ١٤٦/١، وشرح أبيات سيبويه ٨٣/١، ٥٦٨،وشرح المفصل ١٠٩/١، ٣٦/٢، والخزانة ٢٥/٣ وبلا نسبة في شرح الرضي ١٧٣/١.

والشاهد فيه قوله: (حسباً) حيث نصبه بفعل يدل على الفعل المفسر والتقدير ولا ذكرت حسباً.

(٢) في الكافية المحققة: حرف بدل ألف.

(٣) ينظر شرح المصنف ٣٥.

ضربته ؟) ويختار الرفع، والنصب جائز، وهوالاستفهام بالأسماء والمعمولة نحو(أيهم ضربته؟) و(من حدثته؟) وضرب يحتم إما الجملة الفعلية، وإلا الاسمية الصدر والعجز، ولا يجوز اسمية الصدر فعلية العجز وذلك مع (هل) وأسماء الاستفهام الداخلة على المعمول نحو(هل زيد قائم؟) و(هل ضربت زيداً؟) و(متى زيد قائم؟) (ومتى زيداً ضربت؟) ولا يجوز (هل زيد قام) ولا (متى زيد قام) إلا على قبح، وذلك لأن أصلها الدخول على الجملة الفعلية، فإذا عدمت جاز دخولها على الاسمية لأجل عدم الفعلية، فكأنها عند دخولها على الاسمية، قد نسبت صحة الفعلية، فإذا جئت باسمية الصدر فعلية العجز، تذكرت صحة القديمة، فلا ترضى إلا باتصالها بها وبمعانيها، فيجب أن توليها إياها، تخالف الهمزة، فإنها تدخل عليها، تقول (أزيد قام ؟) لاختصاصها بالاستفهام وتوغلها فيه، وعلة اختيار النصب مع الاستفهام كعلته مع النفي.

الرابع قوله: (وإذا الشرطية) يعني مما يختار بعدها النصب نحو(إذا زيداً ضربتَه ضربتُه) قال:

[٢٠٠] إذا ابن أبي موسى بلالاً بَلَغْتِهِ(١) ــــــــــــــــ

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فقام بفأس بين وصليك جازر

وهو لذي الرمة في ديوانه ١٠٤٢، والكتاب ٨٢/١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٦٦/١، وشرح المفصل ٣٠/٢، وشرح الرضي١٧٤/١، وخزانة الأدب ٣٢/٣ - ٣٧، ويروى ينصب بلال ورفعه.

والشاهد فيه قوله: (إذا ابن أبي بلال بلغته حيث يجوز في ابن الرفع على الابتداء، والنصب على إضمار فعل يفسره المذكور الظاهر.

وهذا مذهب الأخفش والكسائي والمصنف[1]، أعني اختيار الفعلية لأن الشرط بالفعل أولى، كالنفي والاستفهام، وإنما لم تجب الفعلية بعدها كحروف الشرط لأنها ليست شرطاً محققاً لأنها واقعة فيما يتحقق وقوعه، والشرط مشكوك فيه، وأما مذهب سيبويه[2] والبصريين فيجب بعدها النصب لأنه لا يقع بعدها إلا الفعل ظاهراً أومقدراً، نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾[3].

الخامس قوله: (وحيث) نحو(حيث زيداً تجده فأكرِمْهُ)[4] لأنها في معنى الشرط فهي تقتضي الفعل غالباً.

السادس قوله: (وفي الأمر والنهي) نحو(زيداً (أضربه) وعمراً لا تضربه) وإنما اختير النصب لأن الإنشاء لا يقع خبراً[5].

السابع قوله: (إذا هي مواقع الفعل) هذا تعليل لاختيار النصب في هذه الأقسام السبعة.

الثامن قوله: (وعند خوف [لبس][6] المفسر بالصفة) يعني إذا خيف التباس الفعل المفسر بالصفة اختير النصب لزوال اللبس وذلك في مثل:

---

(١) ينظر شرح المصنف ٣٥، وشرح الرضي ١٧٤/١.

(٢) ينظر الكتاب ٨٢/١، وشرح المفصل ٣٢/٢.

(٣) الانشقاق ١/٨٤.

(٤) ينظر شرح الرضي ١٧٤/١ قال الرضي حيث دالة على المجازاة في المكان كـ (إذا) في الزمان مثل: حيث زيداً تجده أكرمه. وينظر شرح المصنف ٣٦.

(٥) وبعض النحاة يجيزون وقوع الخبر إنشاءً، ينظر شرح الرضي ١٧٤/١ وما بعدها.

(٦) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[1] فإنك إذا رفعته اختل العموم وهومراده، وهوحيث يجعل خلقناه الخبر، وبقدر متعلق به، ويحتمل أن يكون خلقناه صفة للمبتدأ، وهوكل شيء، وبقدر الخبر، فلا يفيد العموم، ويعلق محذوف وليس ذلك مراد المصنف، لأن الجبرية[2] يضيفون الأفعال كلها إلى الله، وأما إذا نصب تحتم العموم في المخلوقات أنها من الله تعالى. فقال المصنف:[3] ما أجمعت القراء على النصب مع ضعفه إلا لغرض مهم، وهوالعموم في المخلوقات أنها من الله تعالى. قال الوالد جمال الإسلام: والجواب عما ذكره من وجهين ؛ الأول: إنا لا نسلم أن هذه الآية من هذا الباب، بل انتصاب (كلَّ شيء) على بدل الاشتمال من اسم (إنّ) وقد حكى هذا القول طاهر[4].

الثاني: سلمنا أنه من هذا الباب لكن لا نسلم أنه عدل إلى النصب لإفادة العموم، في أنه خلق كل شيء، وإنما عدل إليه لأحد أمور ؛ [ظ47] أحدهما: أن اطلاق اسم الأكثر على الكل بمكان من الفصاحة، لأن الله

(1) القمر 54/49 قال القرطبي: قراءة العامة (كل) بالنصب وقرأ أبو السمال كل بالرفع على الابتداء، فمن نصب فبإضمار فعل وهو اختيار الكوفيين لأن إن تطلب الفعل فهي به أولى، والنصب أدل على العموم) ينظر تفسير القرطبي 182، وإعراب القرآن للنحاس 4/300.

(2) الجبرية فرقة إسلامية تقول بأن الإنسان مجبر على القيام بالأفعال دون اختيار فيه لأن الله خلقه وخلق علمه وهم يقولون إن الإنسان كالريشة في مهب الريح تميله كما تشاء وأن فعل العبد بمنزلة طوله ولونه، وأصل قولهم الجهم بن صفوان أو جهم. والذين يقولون إن الإيمان من الله والكفر من الله والعبد لا خيرة له في ذلك، ينظر شرح العقيدة الطحاوية 2/797.

(3) ينظر شرح المصنف 36، وأمالي ابن الحاجب 2/505 - 506 وقراءة النصب هي المشهورة وقدروا خلقنا ينظر إعراب القرآن للنحاس 3/297، والكشاف 4/41، والرضي 1/75.

(4) ينظر شرح المقدمة المحسبة 427.

تعالى خالق لأكثر الأشياء[1]، ومقدورات العباد بالنسبة إلى مقدوراته قليلة جداً، وورود ذلك كثير في القرآن. قال تعالى: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾.﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾[2] إلى غير ذلك من الآيات الكريمة، وهي أكثر من أن تحصى وتخصيص ذلك بدلالة العقل[3]. الثاني: أن هذا من إيراد المتشابه[4] في القرآن، وهوكثير نحو: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾[5] والوجه في إيراد المتشابه الحث على النظر والزجر عن تتبع أدلة السمع فقط[6] إذ هي محتملة للتأويل والزيادة في التكليف والثواب،

(١) العبارة فيها نظر، فالله خالق للأشياء جميعاً ليس لأكثرها.

(٢) النمل ٢٣/٢٧، وتمامها: ﴿إني وجدت امرأة تملكهم وأوتيت من كل شيء ولها عرش عظيم﴾.

(٣) والمعنى في الشاهدين أنها تدمر كل شيء يقع عليه التدمير فالحجارة والأشجار والجبال والأنهار أشياء ولكن لا يقع عليها التدمير وليست المقصودة به. وكذلك أوتيت من كل شيء مما يحتاجه الملك والعظمة...

(٤) المتشابه: هو الذي استأثر الله عنده ولم يطلع عليه أحداً من خلقه... وخاصة مما لا سبيل للعقل البشري الإحاطة به ومعرفته معرفة يقينية مثل البحث في الأسماء والصفات إذ لا يجوز أن تبنى على الظن بل تحتاج إلى اليقين، واليقين إما بالمشاهد المحسوس أو بالنقل المتواتر وليس هناك طريق آخر لذلك وبالتالي لا يجوز الخوض وبناء العقيدة المتعلقة بالأسماء والصفات على خبر الأحاد لأنه يفيد الظن والعقيدة تحتاج إلى الدليل القطعي اليقيني ولا يجوز بناء العقيدة على الظن... قال تعالى في سورة النساء: (وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم وإن الذين اختلفوا فيه لفي شك منه، ما لهم به من علم إلا اتباع الظن وما قتلوه يقيناً) فالنصارى بنوا عقيدتهم في صلب عيسى على الظن وهذا ما أدى بهم إلى الكفر.

(٥) طه ٥/٢٠.

(٦) قوله يحتاج إلى تفصيل، إذ الأدلة السمعية، إما أن تكون قطعية كالقرآن والحديث المتواتر، أو ظنية كخبر الأحاد... فإذا ورد دليل سمعي قطعي الثبوت قطعي الدلالة غير محتمل للتأويل أو محتمل نسلم به تسليماً مطلقاً كالآيات المتعلقة بالأسماء والصفات. أما إذا ورد ـ

والأغلب أن كل موضع في القرآن وردت فيه(كل) فإنها للخصوص إلا قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾(1).

الثالث التأويل(2) وهوأن المراد خالق كل شيء في ابتداء الخلق من بسط الرزق لمن يشاء، وإنزال الغيث على حسب ما يشاء، وتحسين صورة وتقبيح أخرى، ومدّ قامة، ونقص أخرى على حسب الحكمة والمصلحة، وقد يكون بقدر متعلقاً بخلقنا في حال النصب تقديره: خلقنا بقدر كل شيء ومن أمثلة لبس المفسر بالصفة، أنك إذا أردت أن تخبر أن كل واحد من مماليكك اشتريته بعشرين درهماً، وأنك لم تملك أحداً منهم إلا بهذا الثمن، فإذا نصبت قلت: كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرين درهما، تنصب كل، فهونصٌ في المعنى المقصود، وهوالعموم، وإن رفعت (كل) فإن جعلت شريت الخبر، وبعشرين متعلقاً له وهوالمعنى المقصود في العموم، وإن جعلت شريته صفة لكل واحد، وبعشرين الخبر، أي كل مشتري لي من المماليك، فهوبعشرين لم يفد العموم.

قوله: (**ويستوي الأمران**) يعني الرفع والنصب، وهذا القسم الثالث.

دليل قطعي الثبوت ظني الدلالة فلا يجوز بناء بحث الأسماء والصفات عليه. لأنه إذا صح الاحتمال سقط الاستدلال.

(1) البقرة ٢/٢٨٢.

(2) التأويل: قال علماء الأصول في تعريف: التأويل هو بيان يلحق المجمل والمشْكِل والخفي من أنواع الدلالة.

والتأويل هو ما يتعلق بالدراية، وهو ملحوظ فيه ترجيح أحد محتملات اللفظ بالدليل والترجيح في ذلك يعتمد على الاجتهاد.

وقيل فيه: التأويل: هو صرف اللفظ عن الاحتمال الظاهر إلى احتمال مرجوح به لاعتضاده بدليل يصير به أغلب الظن من المعنى الذي دل عليه الظاهر) ينظر أصول التفسير (خالد عبد الرحمن ٥١) وإرشاد الفحول للشوكاني - ١٧٧ -.

قوله: (**في مثل زيد قام، وعمرو أكرمته**) يعني إن من شرط الجملة المعطوف عليها أن تكون اسمية الصدر فعلية العجر، فهذه جائز في المعطوف عليها الوجهان، الرفع بالنظر إلى العطف على الجملة الكبرى، وهي المبتدأ، والنصب بالنظر إلى العطف على الجملة الصغرى، وهي الفعل، والفاعل مستتر فيه فإن رجحت الرفع على الجملة الكبرى لعدم التقدير عارضه الصغرى بالقرب، وإنْ رجحت النصب على الضغرى للقرب عارضه الكبرى لعدم التقدير فتساويا، وهذا المثال الذي مثل به المصنف، مثال سيبويه[1]، وقد اعترض عليه بأنه لا يجوز فيه العطف [إلا][2] أن يكون فيه عائداً إلى المبتدأ وليس في عمراً أكرمته) عائداً إلى زيد، فلابد أن يقال: (زيد قام وعمراً أكرمته في داره) واعتذر لسيبويه باعتذارين ؛ أحدهما: للسيرافي[3] أن غرض سيبويه بالمثال تبيين جملة اسمية الصدر فعلية العجز، معطوف عليها أوعلى الجزء منها، لا تصحيح المثال، فإنه لابد فيه من زيادة ضمير، الثاني: ليفهم أنا لا نسلم أن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع، ألا ترى إلى قولهم: (رب شاة وسخلتها بدرهم)[4] فإنه عطف المعرفة على النكرة، ورب لا تدخل على سخلتها، لأنها لا تدخل إلا على النكرات.

قوله: (**ويجب النصب**) هذا القسم الرابع وذلك في موضعين:

(١) ينظر الكتاب ٩١/١ وما بعدها، وشرح الرضي ١٧٥/١.
(٢) ما بين الحاصرتين زيادة يقتضيها السياق.
(٣) ينظر رأي السيرافي في اعتذاره لسيبويه في شرح الرضي ١٧٦/١ وهذان الاعتذاران مثبتان في الرضي وقد نقلهما الشارح دون أن يسندهما إلى الرضي ١٧٦/١، والكتاب ٩١/١ وما بعدها.
(٤) هذا المثل يتكرر كثيراً في كتب النحو وهو كما قال الشارح من باب عطف المعرفة وهو (سخلتها) على (شاة) النكرة التي سبقتها رب. ينظر شرح الرضي ١٧٦/١.

الأول: قوله: (بعد حرف الشرط) يحترز من أن يقع قبله نحو: زيد إنْ تكرِمْه يكرِمْك، فإنه يجب الرفع، ويعني بحروف الشرط، (إن) و(لو) و(إما) فهي من قرائن الرفع كما تقدم، نقول (إنْ زيداً ضَرَبْتَهُ ضربْتُهُ) و(لوزيداً ضرْبتَه ضربْتُه) وإنما وجب النصب لأن الفعل واجب بعدها، فإن كان ظاهراً وإلا قدر، وإذا وجب الفعل وجب النصب بخلاف (أما) فإن فعلها واجب الحذف، وإذا قدر لم يقدر إلا لازماً، خلافاً للكسائي[1]، فإنه لا يوجب الفعل بعد حرف الشرط واحتج بقوله:

[٢٠١]لا تجزعي إن منفسٌ أهلكته[2] .... ـــــــــــــــــــ

وقوله:

[٢٠٢] لتجزع إن نفس أتى حمامها[3] .... ـــــــــــــــــــ

(١) ينظر رأي الكسائي في شرح الرضي ١٧٥/١.

(٢) صدر بيت من الكامل وهو للنمر بن تولب في ديوانه ٧٢ وعجزه:

وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

ينظر الكتاب ١٣٤/١، وشرح أبيات سيبويه ١٦٠/١، وشرح المفصل ٣٨/٢، وشرح الرضي ١٧٤/١، والجنى الداني ٧٢، ومغني اللبيب ٢٢٠، وشرح ابن عقيل ٥٢١/١، واللسان مادة (نفس) ٤٥٠٣/٦.

والشاهد فيه قوله: (إن منفس) حيث وقع الكلام المرفوع بعد أداة الشرط إن والأكثر أن يلي هذه الأداة الفعل والبيت يروى بنصب منفساً فيكون منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور، هذا رأي سيبويه وجمهور البصريين. ينظر الكتاب ١٣٤/١ أما الرفع فهو اختيار الكوفيين وبالتالي تعرب منفس مبتدأ وخبره جملة (أهلكته).

(٣) صدر بيت من الطويل، وهو لزيد بن رزين في شرح شواهد المغني ٤٣٦/١ وعجزه:

فهل أنتَ عما بين جنبيك تدفعُ

ويروى عند القالي:

فهلا التي عن بين جنبيك تدفع

وتؤول بتقدير فعل أي هلك منفس وإن هلكت نفس أوماتت نفس.

الثاني قوله: (وحروف التخصيص) [إن زيداً ضربته، ضربك][1] وهي أربعة (لولا) و(لوما) و(هلا) و(ألا) تقول (لولا زيداً ضربته) و(هلا زيداً ضربته) (وألا زيداً ضربته) وإنما وجب النصب لأنها لا تدخل إلا على الفعل الظاهر نحو(لولا ضربت زيداً) أومقدراً نحو:

[٢٠٣]................ ـــــــ لولا الكميُّ المقنعا[2]

وإذا وجب الفعل وجب النصب لأنها للحض والتنديم وذلك لا يكون إلا في الأفعال. قوله:

[٢٠٤]................ ـــــــ (إلي فهلا نفس ليلى شفيعها)

وبلا نسبة في الجنى الداني ٢٤٨، وخزانة الأدب ١٤٤/١٠، والمغني ١٩٨.
والشاهد فيه قوله: (إن نفس) حيث أعرب نفس فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير كما ذكر الشارح.

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) قطعة من بيت من الطويل، وتمامه:

تعدون عقر النيب أفضل مجدكم ... بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا

وهو لجرير في ديوانه ٩٠٧، وينظر الخصائص ٤٥/٢، وشرح شواهد الإيضاح ٧٢، وشرح المفصل ٣٨/٢، والهمع ٢١١/٢.
والشاهد فيه قوله: (لولا الكمي) حيث دخلت لولا التخضيضية على الاسم وهي مختصة بالفعل (الكميُّ) مفعولاً به لفعل محذوف.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة

وهو للمجنون في ديوانه ١٥٤ وله وللصمة القشيري ولغيرهما. ينظر الأغاني ٣٦٤/١١، وشرح التسهيل السفر الثاني تكملة ابنه ١٠٨٤/٢، ورصف المباني ٤٧٢، والجنى الداني ٥٠٩ - ٦١٣، والمغني ١٠٣ - ٣٥٤، وشرح شواهد المغني ٢٢١/١، وأوضح المسالك ١٢٩/٣، وشرح -

شاذ، وكذلك أسماء الشرط يتحتم بعدها النصب لأنه يليها الفعل وجوباً ولا يتأخر إلا ضرورة نحو:

[٢٠٥] صعــــدةٌ نابتـــة في حــــائر
أينمـــا الريـــح تميّلهـــا تمـــل[1]

وقوله:

[٢٠٦] فمتـــى واغــلٌ يَنُبْهُـــم يحيّـــو
ه وتُعطـفْ عليـه كـــأسُ الســـاقي[2]

الأشموني ٣٦٦/٢، وهمع الهوامع ٣٥٣/٤، والخزانة ٦٠/٣.

والشاهد فيه قوله: (فهلا نفس ليلى شفيعها) حيث أضمر فيه ضمير كان الشأنية والتقدير، فهلا كان نفس ليلى شفيعها فاسم كان ضمير الشأن المحذوف وخبر الجملة الاسمية نفس ليلى شفيعها وذلك لأن هلا تختص بالجمل الفعلية الخبرية. وإذا اتصلت الأسماء فعلى سبيل الشذوذ كما ذكر الشارح.

(١) البيت من الرمل، وهو لكعب بن جعيل ولغيره. ينظر: الكتاب ١١٣/٣ ومعاني القرآن للفراء ٢٩٧/١، وشرح أبيات سيبويه ١٩٦/٢، والإنصاف ١١٨/٢، وشرح ابن يعيش ١٠/٩، وشرح التسهيل السفر الثاني ٣٥٧/٢، وشرح الرضي ١٧٤/١، ولسان العرب مادة (حير) ١٠٦٧/٢، وهمع الهوامع ٣٢٥/٤، وخزانة الأدب ٤٧/٣، ٣٨/٩٠ - ٣٩. ويروى يزرهم مكابينهم.

والصعدة: القناة المستوية تنبت كذلك ولا تحتاج إلى تثقيف، والحائر مجمع الماء.

والشاهد فيه قوله: (أينما الريحُ تميلْها) حيث تقدم الفاعل على فعل الشرط وفصل بين الأداة والفعل ومع ذلك جزمها ضرورة.

(٢) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ١٥٦، والكتاب ١١٣/٣، وشرح أبيات سيبويه ٨٧/٢ وأمالي ابن الشجري ٣٣٢/٢، والإنصاف ٦١٧/٢، وشرح المفصل ١٠/٩، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٩١/١، وشرح الرضي ١٧٤/١، واللسان مادة (وغل) ٤٨٧٩/٦، وهمع الهوامع ٣٢٥/٤، والخزانة ٤٥٦/١، ٦٣٩/٣.

والشاهد فيه قوله: (متى واغلٌ ينبْهم) حيث فصل بين أداة الشرط وفعل الشرط بفاصل وهو واغل وجزم فعل الشرط ضرورة وارتفاع الاسم بعدها بفعل يفسره المذكور على أنه فاعل.

قوله: (وليس مثل: (أزيدٌ ذهب به) منـــه) هـذا القسـم الخـامس وهوحيث يجب الرفع[1] وذلك حيث ينخرم شرط من الشروط الـتي قـد ذكر، وقد نبه على ثلاث مسائل، الأولى: قوله: (وليس مثل: (أزيـدٌ ذهـب به) منه) يعني ليس هذه المسألة مما أُضمـر عاملـه، لأنـه لا يصـح تسـليط الفعل لوجوه ثلاثة:

أحدها: أن الفاعل لا يتقدم على فعله، الثاني سلمنا صحـة التسـليط، وشرط مـا أضمـر عاملـه لوسـلط هوأومناسـبة لنصـب، لأن كلامنـا في المفعول به، هذا لوســلط هوأومناسُبُه لرفـع، الثـالث: سـلمنا التسـليط والرفع، وشرطه أن يشتغل بضميره الذي لوحذف تسلط على المعمـول، وهذا ليس مستقلاً، لأنه لا يقام به مع وجود (زيد) فإذاً لا اشتغال.

قوله: (فالرفع لازم) يعني على الابتداء، والجملة التي بعده خبره، وقـد قيل في: (أزيدٌ ذُهب به) أنه يجوز النصب لــ(زيـد) علـى أن المقـام مقـام الفاعل ضمير المصدر والمجرور في موضــع نصـب، ويصـير مثـل قولـك: (زيداً مررت به) وقد اختلف في دخول ما لم يسم فاعله في باب الإضمــار بعد اتفاقهم على أنه غير مفعول، فأجازه الكوفيون مطلقاً وقـالوا: ليـس الإضمار مقصوراً على ما يُنصبُ، بل يُقدّرُ الرافع كما يُقدَّر النـاصب[2]، أي (ذُهِبَ زيدٌ به)، ومنع المصنف[3] وجماعة مطلقاً، وأجازه[4] بعضهـم إن

(١) ينظر شرح المصنف ٣٦، وشرح الرضي ١/١٧٧.
(٢) ينظر رأي الكوفيين في شرح الرضي ١/١٧٧.
(٣) ينظر شرح المصنف ٣٦.
(٤) وممن أجازه ابن السراج والسيرافي كما قال الرضي في ١/١٧٧.

كان ثم ما يستدعي فعلاً، نحو: (أزيدٌ قام ؟)، و(ما زيدٌ قام) ثم اختلفوا على ما يرفع، فمنهم من رجَّح الابتداء، ومنهم من رجَّح الفاعلية[1].

الثانية قوله: (﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾[2]) يعني لا يكون من باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير لفساد المعنى[3]؛ لأن المراد، أن كل ما فعلوه فهومكتوب عليهم في الزُّبر، وهذا لا يتم إلا حيث يجعل (كل شيء) مبتدأ و(فعلوه) صفة له، وفي الزبر الخبر، وهومتعلق بمحذوف وأمّا إذا جعل الخبر (فعلوه) و(في الزبر) متعلقة فسد المعنى لأنه يؤدي أن يكون فعلوا كلَّ شيء وسط الزُّبر ويكون الزبر ظرفاً لفعلهم، وأما إذا نُصب فهوفاسد المعنى بكل حال، لأنه يؤدي إلى أحد باطلين، إما أن يكون المعنى: إنهم فعلوا كل شيء في وسط الزبر، والزُّبر ظرف، كما في الوجه الثاني من وجهي الرفع، والمعلوم أن أفعالهم ليست عامة لكل شيء ولا الزّبُر ظرفاً لها، وإما أنه يصير المعنى أنهم فعلوا كل ما كان في الزبر، وهوباطل، لأنه أراد جميع الزبر فهذا مدح لهم والمعلوم خلاف هذا وهوأنهم ما فعلوا ما فيها بل تركوه ونبذوه وراء ظهورهم، وإن أراد زبرهم فليس فيها شيء سوى ما فعلوه.

الثالثة قوله (نحو: (﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾[4]، ﴿وَالسَّارِقُ

---

(١) من رجح على الابتداء الأخفش ومن رجح على الفاعلية جمهور البصريين ينظر حاشية الجرجاني على شرح الرضي ١/١٧٧.

(٢) القمر ٥٤/٥٢.

(٣) ينظر شرح المصنف ٣٦، وشرح الرضي ١/١٨٧.

(٤) النور ٢٤/٢.

والسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا﴾[1]) يعني ليس من هذا الباب[2]، لأنه لوكان فيه لكان مما يختار فيه النصب، لقلة وقوع الإنشاء خبراً فلما اتفق القراء على رفعه، علم أنه ليس منه، وقد اختلف في تأويله فقال المبرد[3] والفراء[4] والألف واللام بمعنى الذي [ظ ٤٨] والفاء دخلت بمعنى الشرط كما دخلت في (الذي يأتيني فله درهم)، والكلام جملة واحدة لكن منع من العمل الفاء لأنها إذا كانت للشرط، لم يعمل ما بعدها فيما قبلها، فخرج عن الباب، لأن من شرطه صحة التسليط، وقوله: ﴿الزانيـة والزاني﴾ عطف عليه، و(فاجلدوا) الخبر، وتقديره: (الذي زنا والتي زنت فاجلدوا) وهوضعيف من حيث جعلُ الإنشاء خبراً وقوي نَقْلُه الحذف، وقال سيبويه[5] إن الكلام جملتان: الأولى خبرية، والثانية إنشائية وتقديره فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فاجلدوا، فحذف من الجملة الأولى الخبر وهومما يتلى عليكم، والمضاف من المبتدأ، وهوحكم و(فاجلدوا) جملة ثانية إنشائية بيان للجملة الأولى، والفاء للسببية، كما في قولك: (زيد كريم فأكرمه)، فامتنع أن يكون من هذا الباب، لأنه لا يصح عمل فعل من

(١) المائدة ٣٨/٥، والقراء اتفقوا على الرفع إلا عيسى بن عمر قرأ بالنصب، على الشاذ.
ينظر البحر المحيط ٤٨٩/٣ - ٤٩٠ حيث أورد كل القراءات، وإعراب القرآن للنحاس ١٩/٢.

(٢) ينظر شرح المصنف ٣٦، وشرح الرضي ١٧٨/١.

(٣) ينظر رأي المبرد في الكامل ٢٦٥/٢ - ٢٦٦.

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٤٤/٢، وشرح الرضي ١٧٨/١.

(٥) ينظر الكتاب ١٤٣/١ وما بعدها، وشرح الرضي ١٧٨/١، وتفسير القرطبي ٤٥٥١/٥ وما بعدها في توجيه وتخريج القراءة والآراء الواردة في ذلك في سورة المائدة والنور. والنصب اختيار سيبويه قال: (وقد قرأ أناس (والسارقَ والسارقةَ) (والزانية والزاني) وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع)، وقراءة النصب هي قراءة عيسى بن عمرو ويحيى بن يعمر وأبو جعفر وأبو شيبة، ينظر الكتاب ١٤٤/١، وتفسير فتح القدير للشوكاني ٤/٤، والبحر المحيط ٣٩٣/٦.

جملة في مبتدأ مخبر عنه بغيره من جملة أخرى[1]، وكلام سيبويه ضعيف لكثرة الحذف، وقوي حيث لم يجعل الإنشاء خبراً. وقال الإمام يحي بن حمزة إنهما جملتان[2] والشرط في الجملة الأخرى محذوف تقديره الزانية والزاني إن زنيا فاجلدوا، والفاء للشرط، ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها، لأنها جملة أخرى، ولأن الشرط لا يعمل ما بعده فيما قبله، فخرج عن الباب، وسماهما رأسين باسم ما يؤولان إليه.

(١) ينظر الكتاب ١٤٤/١، وشرح المصنف ٣٦، حيث نقل الشارح رأي سيبويه في الآية ونقله الشارح بتصرف

(٢) ينظر رأي يحيى بن حمزة في الأزهار الصافية شرح المقدمة الكافية ٣٤٦.

التحذير

قوله: (الرابع التحذيـــر)، يعـني مـا حـذف فعلـه وجوبـاً، وهوثـالث القياسية، وقد أجـاز بعضهـم إظهـاره في المكـرر فـلا يكـون منـه. قولـه: (وهوضمير جنس)، وخرج غير الضمير[1]. قوله: (منفصل) خرج المتصل.

قوله: (معمول بتقدير (اتق)) خرج ما كان معمولاً بغير اتق نحوقولك (إياك) لمن قال (مَنْ ضربتَ ؟) وما كان معمولاً لا بلفظ (اتــق) كقولـك: (إياك اتق).

قوله: (تحذيراً مما بعده) خرج نحوقولك (إياك) لمن قال: من أتقي ؟ فإنه إخبـار لا تحذيـر، وتحذيـــراً مفعــول لـــه، وعاملـــه المصـــدر، وهوقولـــه (بتقدير اتق)[2].

قوله: (أوذكر المحذر منه مكرراً) عطـف علـى قولـه: (بتقديـر اتــق) يعني أنه إذا ذكر المحذر منه مكرراً، كان تحذيـراً وجـب حـذف فعلـه علـى الصحيح[3] لأنه قد قام أحد المكررين مقام الفعل، نحو: (الطريق الطريق)

(١) ينظر شرح المصنف ٣٧.

(٢) ينظر شرح المصنف ٣٧، وشرح الرضي ١/١٨١. قال الرضي في شرحه ١/١٨١: (تحذيراً مفعول له والعامل فيه المصدر أعني: (التقدير) أي بأن تقدر: اتق تحذيراً مما بعد ذلك المعمول).

(٣) ينظر شرح المصنف ٣٧، وشرح الرضي ١/١٨١.

و(الأسد الأسد)[1]، وأما إذا لم يكرره فالأجود ظهور فعله نحوقوله:

[٢٠٧] خل الطريق لمن يبني المنار به
وأبرز ببرزة حيث اضطرت القدر[2]

وإنما وجب حذف عامل التحذير لوجود القرينة وعدم الفرصة لخشية الوقوع في المهلة قبل تمام الكلام، وقد اختلفت في كيفية الحذف، فذهب الأكثرون: أن أصله (اتقك والأسد) بفعل متعد إلى واحد فكرهوا الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد فأتوا بالنفس ليتصل بها المفعول، فصار (اتق نفسك والأسد) فحذفوا الفعل، ولحقه الفاعل لما كان متصلاً به، ثم حذفوا النفس[3] لزوال الموجب للإتيان بها، وبقي الضمير اسماً على حرف واحد فلم يمكن النطق به، فأتوا بصيغة الانفصال، فقالوا (إياك والأسد) ومعناه: اتق نفسك أن تتعرض للأسد والأسد أن يتعرض لنفسك والواويحتمل أن تكون للمعية وأن تكون عاطفة[4] قال نجم الدين:[5] الأولى أن يقدر العامل متأخراً واصله (إياك

---

(١) قال السيوطي في الهمع ٢٤/٣: (وإنما يلزم إضماره في إيا مطلقاً نحو (إياك والشر) فالناصب لـ(إيا) فعل مضمر لا يجوز إظهاره، ومع المكرر نحو: (الأسدَ الأسدَ) لأن أحد الاسمين قام مقام الفاعل، ومع العاطف نحو (ناقة الله وسقياها) استغناه بذكر المحذر منه عن ذكر المحذر.

(٢) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ٢١١/١، ينظر الكتاب ٢٥٤/١، وشرح المفصل ٣٠/٢، وأوضح المسالك ٧٨/٤، واللسان مادة (برز ٢٥٥/١.

والشاهد فيه قوله: (خل الطريق) حيث أظهر العامل وهو (خل) في التحذير لأن المحذر منه غير مكرر ولا معطوف عليه، ولو أضمره أي الطريق لكان صحيحاً....

(٣) أي بقي الفعل وقى في الأمر على حرف واحد وهو (ق).

(٤) ينظر: شرح المصنف ٣٧، والعبارة من قوله: (وذهب الأكثرون إلى.... وأن تكون عاطفة) منقولة بتصرف عن المصنف.

(٥) ينظر شرح الرضي ١٨٢/١، ولم تنقل العبارة كما هي وإنما بتصرف.

باعد أونح) وجاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد لأنه منفصل، كما في (ما ضربت إلا إياك)وذهب أبوالبقاء[1] والأندلسي: أن المقدر فعل يتعدى إلى اثنين، أي (وَقِّ أوجنب نفسك الأسد) والواويحتمل أن تكون زائدة، أوبدل من حرف الجر، كما قالوا (شاة ودرهم) أي (شاة بدرهم) وضعف بأن حرف العطف لا يكون زائداً، وإبداله من حرف الجر شاذ.[و٤٩]

قوله: (مثل إياك والأسدَ) يعني أن التحذير ثلاث صيغ، الأولى بالواونحو: إياك والأسد، وإياك وإيه: قال الشاعر:

[٢٠٨] ولا تصحب أخا الجهـ ـــل وإيـاك وإيـاه[2]

الثانية بـ(من) ظاهرة أومقدرةً، فالظاهرة نحو(إياك من الأسد) ومن (أن تَحْذِفَ)، والمقدر مع (أن) والفعل نحو: (إياك أن تحذف) لأن حروف الجر يجوز حذفها مع (أنْ) و(أنّ) قياساً لطولهما بالصلة[3] ومحل (أنْ) والفعل قيل: جر، وقيل: مفعول له، وقيل: مفعول به.

الثالثة: التكرار: وهوأن يكون ظاهراً نحو: (الأسدَ الأسد) و(النارَ النار)، ومضمراً متكلماً ومخاطباً وغائباً، نحو(إيّاي إيّاي)، و(إيّاكَ إياك)، (إياه

---

(١) أبو البقاء هو: عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين الإمام محب الدين العكبري البغدادي الضرير النحوي الحنبلي من عكبرا توفي سنة ٦١٦ هـ صنف إعراب القرآن، وإعراب الحديث، وشرح الإيضاح، وشرح أبيات الكتاب، وإيضاح المفصل وغيرها، ينظر ترجمته في البغية ٣٨/٢ - ٣٩.

(٢) البيت من الهزج وهو بلا نسبة في همع الهوامع ١٧٠/١ والدرر ١٠/٣.
والشاهد فيه قوله: (إياه) حيث جاء المحذر منه ضمير غائب معطوفاً.

(٣) ينظر شرح الرضي فإن هذه العبارة منقولة عن الرضي بتصرف ١٨٣/١.

إياه)، وظاهراً مضافاً إلى مضمر نحو: (نفسَكَ نفسَكَ)، والمحذر المعطوف عليه لا يكون في الأغلب إلا ضميراً منفصلاً مخاطباً، نحو: (إياك والأسدَ)، وظاهراً مضافاً إلى مخاطب، نحو: (رأسَك والحائطَ)، وقد يأتي قليلاً للمتكلم نحو: (إياي والشر)، وأقل منه الغائب نحوقولهم: (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإياه الشوابّ)[1] والأكثر أن يكون ما بعد الواوموافقاً للضمير في الخطاب والتكلم وقد يختلفان، نحوقول عمر: (إياي وأن يحذِفَ أحَدُكُمْ الأرنَبَ)[2].

قوله: (مثل إياك والأسدَ) هذا مثال الواو. و(أن يحذف) لأن والفعل. (والطريق الطريق) للمكرر.

قوله: (وتقول: إياك من الأسد، ومن أن تحذف) يعني ذلك أن يأتي بـ(من) بدل الواو. (وإياك أن تحذف) بتقدير من.

قوله: (ولا تقول: إياك الأسد لامتناع تقدير من) يعني لا يجوز هذا المثال، لأنه إن كان المقدر حرف العطف، فحروف العطف لا تحذف[3]،

---

(١) هذا القول مشهور عند كثير من النحاة فقد رواه سيبويه عن الخليل في الكتاب ٢٧٩/١ قال: وحدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول: (إذا بلغ الرجل الستين فإيله وإيا الشوابّ).
والشواب مفردها شابه، وينظر اللسان مادة (أيا) ١٦٧/١، وشرح الرضي ١٨١/١ وغيرها من الكتب.

(٢) هذا القول ينسب لعمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما أراد أن ينهى عن ضرب الأرنب بالعصى لأن ذلك يقتلها فلا تحل، فقال: لنيك لكم الأسل والرماح والسهام وإياي وأن يحذف أحدكم الأرنب) ينظر شرح الرضي ١٨١/١، وشرح المفصل ٢٦/٢، والتصريح على التوضيح ١٩٤/٢.

(٣) ينظر شرح المصنف ٣٧. قال: لأن حروف العطف لا تحذف، فإن استقر ذلك ظهر الفرق بين إياك من أن تحذف وإياك من الأسد، وإن حمل إياك الأسد في الجواز على إياك أن تحذف ـ

وإن كان (من) فهي لا تحذف إلا مع أن والفعل قياساً لطولها بصلتها، وفيما عداه من الأسماء الصريحة نحو(استغفرت الله ذنباً)[1] سماعاً، وأجاز طاهر[2] وأبوالبقاء حذفه، واحتجوا بقوله:

[٢٠٩] إيّاك إيّاك المراءَ فإنه

إلى الشر دعّاءٌ وللشر جالب[3]

وهوضعيف لوجوه أحدها، إنه لضرورة الشعر.

الثاني: على خلاف القياس، واستعمال الفصحاء.

الثالث: قال الخليل:[4] إن إيّاك إياك من المكرر وهومستقل، والمراء كلام آخر منصوب بفعل مقدر، أي: دع المراء.

الرابع: إن (من) مقدرة، والمراء مصدر بمعنى أن تماري.

وقد ترك المصنف باباً آخر يجب حذف فعله وهوالإغراء[5] وله ثلاث

فخطأ، لأن حرف الجر لا يحذف عن باب الأسد ويحذف عن باب أن، وحذف حرف العطف ممتنع مطلقاً)....

(١) ينظر شرح الرضي في توجيه هذا القول ١٨٣/١.

(٢) ينظر شر المقدمة المحسبة ٣٦٠/٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو للفضل بن عبد الرحمن في خزانة الأدب ٦٣/٣، وله ولغيره، ينظر الكتاب ٢٧٩/١، والمقتضب ٢١٣/٣، والخصائص ١٠٢/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٥/٢، وشرح المصنف ٣٧، وأمالي ابن الحاجب ٦٨٦/٢، وشرح الرضي ١٨٣/١، ورصف المباني ٢١٦، واللسان مادة (أيا) ١٨٨/١، ومغني اللبيب ٨٩٠.
والشاهد فيه قوله: (المراء) حيث نصبه بعد إياك مع حذف حرف العطف وهو ضعيف لوجوه ذكرها الشارح.

(٤) هذا التعليق على الشاهد منقول من شرح المصنف ٣٧ بتصرف دون عزو، وينظر رأي الخليل في الكتاب ٢٧٩/١.

(٥) هذه العبارة منقولة عن الرضي في١٨٣/١ مع التفصيل من الشارح دون عزو إلى الرضي.

صيغ: أحدها: التكرار نحو(الجنةَ الجنةَ السّنَة السّنَة) قال:

[٢١٠] أخـاك أخـاك إن مـن لا أخـا لـه
كسـاع إلى الهيجـا بغـير سـلاح[1]

الثانية: اسم ظاهر مضاف إلى مضمر نحو(شأنَك والحجَ) أي الزم.

الثالثة: الجار والمجرور نحو: (عليك زيداً) و(إليك بكراً) و(دونك زيداً) والعلة في حذف فعله كعلة التحذير.

(١) البيت من الطويل، وهو لمسكين الدارمي في ديوانه ٢٩، وله ولغيره. وينظر الكتاب ٢٥٦/١، وشرح أبيات سيبويه ١٢٧/١، والخصائص ٤٨٠/٢، وشرح الرضي ١٨٣/١، وشرح شذور الذهب ٢٤٧، وخزانة الأدب ٦٥/٣ - ٦٧.
والشاهد فيه قوله: (أخاك أخاك) فإن الشاعر ذكرهما على سبيل الإغراء وإضمار العامل إذا كرر المغرى به فالأول بفعل إلزم والثاني توكيد له.

المفعول فيه

قوله: (المفعول فيه) هذا ثالث الحقيقية، وحقيقته قوله: (ما فُعِل فيه فِعْل) جنس للحد، ودخل فيه يوم الجمعة حسن فإنه لابد أن يفعل فيه فعل، لكنك لم تذكره لا لفظاً ولا تقديراً فلم يكن في اصطلاحهم مفعولاً فيه[1].

قوله: (مذكور) خرج (ما) دخل. قوله: (من زمان أومكان) تقسيم بعد تمام الحد فالزمان ما دل عليه الفعل بصيغته، وهومالا حد له على التحقيق كأسماء الأيام والليالي والساعات ونحوها، وعددها نحو: (سرت عشرين يوماً)﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[2] وكذلك ما قام مقامه مما حذف قبله اسم الزمان وكان مضافاً، نحو: (سرت قدوم الحاج، وخفوق النجم)[3]، والصفة نحو: (سرت طويلاً) أي زماناً طويلا [ظ ٤٩] والمكان

(١) ينظر شرح المصنف ٣٨، وشرح الرضي ١٨٣/١.

(٢) الأعراف ١٤٢/٧ وتمامها: ﴿وواعدنا موسى ثلاثين ليلة ثم أتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة﴾.

(٣) أي بمعنى مغيبة (أي بمعنى وقت خفوق النجم، وقال ابن يعيش في شرح المفصل ٤٤/٢ ــ٤٥: (أي فعلته خفوق النجم وصلاة العصر، وقت خفوق النجم ووقت صلاة العصر فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، واختص هذا التوسع بالأحداث لأنها منقضية كالأزمنة، وليست ثابتة كالأعيان فجاز جعل وجودها وانقضائها أوقاتاً للأفعال وظروفاً لها كأسماء الزمان).

ما دل عليه بلازمه، وهوما يشغل الجسم من الحيز نحوأسماء الأمكنة الجهات وعددها[1]، نحو: (سرت عشرين ميلاً وفرسخاً وبريداً)، وكذلك ما قام مقامهما مما كانت مضافة إليه، وحذفت نحو: هومني مناط الثريا[2]، ومقعد الخاتن[3]، ومزجر الكلب[4]، أوكان صفة لها، نحو: (قعدت قريباً منك) و(بعيداً منك) أي مكاناً وظرف الزمان ينقسم إلى متصرف و(غير) متصرف، كاليوم والشهر ويعني بالتصرف: جواز انتقاله من الظرفية وبعواقب[5] العوامل عليه، وبالمتصرف دخول الجر والتنوين ولا منصرف كـ(سحر) فهوغير منصرف للعلمية والعدل، ولم يتصرف لأنه لم يستعمل إلا ظرفاً منصوباً ومتصرف وغير متصرف نحو(ضحى وعتمه وعشية) لغير معينة و(ذات مرة) و(بُعَيْدَاتُ بَيْنٍ)[6] فهذه لازمة للظرفية، ومتصرف وغير متصرف نحو(بكرة وغداة) والبكرة يومك وغداته، فهي لا تصرف

---

(١) ينظر شرح المفصل ٤٠/٢ وما بعدها، وشرح الرضي ١٨٤/١، والجهات الست هي: أمام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت.

(٢) مناط الثريا أي في البعد، وقيل أي بتلك المنزلة فحذف الجار، ينظر اللسان مادة (نوط) ٤٥٧٧/٦، والكتاب ٤١٣/١ - ٤١٤.

(٣) مقعد الخاتن قال سيبويه: هو مني مقعد القابلة أي في القرب، يريد بتلك المنزلة (ينظر مادة (قعد) ٣٦٨٦/٥ في اللسان، والكتاب ٤١٣/١.

(٤) مزجر الكلب: قال سيبويه: وقالوا هو مني مزجر الكلب أي بتلك المنزلة، فحذف وأوصل، وهو من الظروف المختصة التي أجريت مجرى غير المختصة، (ينظر اللسان مادة (زجر) ١٨١٣/٣، والكتاب ٤١٣/١.

(٥) وقد يكون خطأ من الناسخ وأظنها تعاقب لأن عواقب جمع عاقبة وفي شرح المفصل قوله: (ما جاز أن تعتقب عليه العوامل) ٤٠/١.

(٦) قال الرضي ومن المعربة غير المتصرفة بعيدات بين وذات مرة وذات يوم وذات ليلة....) ١٨٧/١.

وبعيدات بين أبو عبيد يقال: لقيته بعيدات إذا لقيته بعد حين، وقيل بعيدات حين أي بعيد فراق وذلك إذا كان الرجل يمسك عن إتيان صاحبه الزمان ثم يأتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك أيضاً ثم يأتيه (ينظر اللسان مادة (بعد) ٣٦١/١.

للعلمية والتأنيث ومتصرفة لأنك تقول: (أعجبتني غداة يومك).

قوله: ((وشرط نصبه تقدير (في)))[1] لأنها إذا لم تقدر وتعدى الفعل بنفسه كان مفعولاً به صريحاً، وإن ظهرت كان مجروراً، وإلا لزم أن يكون مجروراً أومنصوباً في حالة واحدة، وهومحال. والعامل في الظرف الفعل أومعناه بواسطة الحرف وهو (في) سواء صح ظهورها نحو(صليت مكانك)، أم لم يصح نحو: (صليت عندك) أو(معك) لأن كثيراً من المقدرات العاملة، لا تظهر، كباب النداء، وما أضمر عامله. هذا مذهب البصريين[2]، وذهب الكوفيون إلى أن ما كان العمل في جميعه نحو(صمت يوماً) فهومفعول به أومشبهاً بالمفعول به، والأحسن الرفع، تقول: (الصوم اليومُ) وإذا لم يعم فالنصب أولى تقول: (الصلاةُ اليومَ)، وإذا أخبرت عن أيام الأسبوع فالرفع واجب إلا في السبت والجمعة في معنى القطع، والجمعة في معنى الاجتماع. فتقول: الأحدُ اليومَ، والسبتُ اليومَ، والجمعةُ اليومَ بالنصب، وكذلك حفرت وسط الدار بئراً، إذا أردت حفر جميع الوسط، كان مفعولاً به وكانت السين مفتوحة، وإن أردت نقطة البيكار كان ظرفاً وكانت السين ساكنة[3].

---

(١) قال الرضي في شرحه ١٨٣/١ - ١٨٤: ويعني أن المفعول فيه ضربان، ما يظهر فيه (في) وما ينتصب بتقديره، وشرط نصبه تقديره، وأما إذا ظهر فلابد من جره، وهذا خلاف اصطلاح القوم، فإنهم لا يطلقون المفعول فيه إلا على المنصوب بتقدير في فالأولى أن يقال: هو المقدر بفي من زمان أو مكان فُعِلَ فيه فعلٌ مذكور.....).

وينظر شرح المصنف ٣٨، وشرح المفصل ٤٥/٢، قال المصنف: (لأنها إذا وجدت وجب الخفض بها فإذا حذفت تعدى الفعل فنصب) ٣٨.

(٢) ينظر رأي البصريين والكوفيين في الإنصاف ٢٤٥/١ وما بعدها.

(٣) قال المبرد: وتقول: وسط رأسك دهن يا فتى لأنك أخبرت أنه استقر في ذلك الموضع ـ

قوله: (وظروف الزمان كلها تقبل ذلك) يعني تقبل تقدير (في) سواء كان الزمن مبهماً نحو: (وقت) و(حين) أومختصاً معرفة[1]، كاليوم والشهر أم نكرة كيوم وشهر، والمبهم مالا حد له يحصره، والمختص ما له حد يحصره، فتقول: (صليت وقتاً) في وقت ويوم الجمعة، وفي يوم الجمعة إن شئت أتيت بفي ظاهره أومقدرة، وإنما تعدى إليه الفعل بنفسه لقوة دلالته عليه كدلالته على المصدر فكما يلتبس المصدر بنفسه معرفة كان أونكرة تنصب ظرف الزمان مبهماً كان أومعيناً لأنه يدل عليه بصيغته وضرورته.

قوله: (و[ظرف][2] المكان إن كان مبهماً قَبِلَ)[3] يعني قبل تقدير في، فتقول صليت خلفك، وفي خلفك، وإنما قبل لأنه أشبه الزمان في دلالته لأن الفعل مستلزم لمكان من الأمكنة كاستلزامه للزمان.

فأسكنت السين ونصبت لأنه ظرف) ينظر المقتضب ٣٤١/٤، والأصول في النحو ٢٠١/١.

(١) ينظر شرح المصنف ٣٨، وقال: (أي يصح أن تنتصب بتقدير في من غير تفصيل).

قال الرضي: وظروف الزمان كلها أي مبهمها ومؤقتها يقبل ذلك أي يقبل النصب بتقدير في والمبهم من الزمان هو الذي لا حد له يحصره معرفة كان أو نكرة كحين وزمان والحين والزمان والمؤقت منه ما لا نهاية تحصره سواء كان معرفة أو نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان) ينظر شرح الرضي ١٨٤/١.

(٢) في الكافية المحققة و (ظروف) بدل (ظرف).

(٣) قال الرضي: (.... اختلف في تفسير المبهم من المكان فقيل هو النكرة وليس بشيء لأن نحو: جلست خلفك وأمامك منتصب بلا خلاف على الظرفية). الرضي ١٨٣/١.

وقال المصنف في شرحه ٣٨: (وظروف المكان إن كان مبهماً قبل النصب بتقدير في وإن لم يكون مبهماً لم يقبل والنظر فيما هو المبهم. وقال الأكثرون المبهم ما كان للجهات الست والمعين ما سواه فما جاء منصوباً بتقدير في من غير ذلك فهو عندهم مسموع غير قياسي. وقال قوم الأمكنة الواقعة ظروفاً من غير الجهات الست كثيرة فينبغي أن تضبط بغير ذلك، فقالوا: المبهم كل مكان كان له اسمه لأمر لا يدخله في مسمله والمعين خلافه).

قوله: (وإلا لم يقبل)[1] وهوالمختص، بل يجب ظهور (في)، فتقول: صليت في المسجد، وإنما وجب ظهورها لعدم دلالة الفعل على الأمكنة المعينة فلم يقوللتعدي بنفسه، وإنما برزت (في) مع الزمان والمكان فهي الظرف وما بعدها لا يسمى إلا مجروراً، وإن لم يبرز في أيهما، كان هو الظرف.

قوله: (وفُسّر المبهم بالجهات الست) يعني لما كان المبهم يقبل تقدير في، بخلاف المختص احتيج إلى تمييز كل واحد منهما وقد اختلف فيه، فمنهم من عد المبهم بالجهات الست، وما حمل عليها نحو: [و٥٠] (قدام وتجاه) على أمام، ووراء على خلف، وأعلى على فوق وأسفل على تحت، ويسار على شمال وأما يمين فلا يحمل عليه شيء، وما عداها مختص، ومنهم من حده فقال: المبهم ما كان له اسم باعتبار أمر غير داخل في مسماه[2]، فقوله: (كل ما كان له) يعني المبهم اسم وهي خلف ووراء ونحوها باعتبار أمر، وهوالشخص وهوغير داخل في مسماها، والمختص ما كان له اسم باعتبار أمر داخل في مسماه، فقوله: (كل ما كان له) يعني المختص اسمه، وهو الدار باعتبار أمر وهي الحيطان وهي داخلة في مسماه ممن عدّ[3]، وردّ عليه: بريد وفرسخ، وقيل إنها من المبهم، ومن حدّ فقد دخلت، وأما من جعلها من المختص لم يرد على من حدّ أوعدّ لأنها عنده لها اسمها باعتبار أمر، وهوذرعها، وهوداخل في مسماها.

---

(١) في الكافية المحققة قوله و (إلا فلا) بدل (لم يقبل).

(٢) هذه العبارة نسبها الرضي إلى المصنف وهي في شرحه ٣٨، وعند الرضي ١٨٤/١، ولم ينسبها الشارح إلى أي منهما.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٨٤/١.

قوله: (وحمل عليه عند ولدى) أي على المبهم في تقدير (في) على من فسره بالجهات الست، وأما من حدّ فقد دخلا، هما وشبههما[1]، وإنما حملا عليه لإبهامهما، لأنهما يصلحان لجميع المبهمات التي أضيفتا إليها، والفرق بين (عندي) و(لدى)، أن لديّ لما كان في ملكك إذا حضر، وعند لما كان في ملك حضر أوغاب.

قوله: (وشبههما) [لإبهامهما][2] وذلك نحو(دون) و(بين) و(مع) و(وسط) و(ناحية) و(جهة) وإنما حملت على المبهم لمشابهتها للجهات الست في الإبهام.

قوله: (ولفظ مكان لكثرته)[3] حمل لفظ مكان لإبهام فيه، لأن قولك: جلست مكان زيد معين، وكذلك ما بمعناه، نحومنزل، وموضع، وصفاتها، نحو(قريباً وبعيداً) قال الوالد: والأولى أنه أشبه المبهم لكونه لغير معين.

قوله: (وما بعد: دخلتُ)[4] يعني مما حمل على المبهم في تقدير (في) من المعين وذلك نحو: دخلت وسكنت ونزلت نقول (دخلت الدار)

(١) قال الرضي في ١٨٤/١: ويدخل في الجهات الست هو عند ولدى ووسط وبين وإزاء وحذاة وحذة وتلقاء وما هو بمعناها، وستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وذرى، فإنه لا يقال زيد جانب عمرو وكنفه، بل في جانبه أو إلى جانبه، وكذا خارج الدار، فلا يقال: زيد خارج الدار كما قال سيبويه: بل من خارجها.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) قال الرضي في ١٨٦/١: (وكذا لفظ الموضع والمقام ونحوه بالشرط المذكور في الكل وهو انتصابه بما فيه معنى الاستقرار).

(٤) وزاد الرضي سكنت ونزلت قال في ١٨٦/١: اعلم أن دخلت وسكنت ونزلت تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهماً كان أو لا نحو: دخلت الدار، ونزلت الخان، وسكنت الغرفة وذلك لكثر استعمل هذه الأفعال الثلاثة).

وسكنت الخان، ونزلت السوق، ولا نأتي بـ(في) ظاهرة لكثرة استعمال هذه الثلاثة بخلاف غيرها من المعين وكذلك قولهم: (ذهبت الشام)[1] فقط دون ذهبت اليمن، فلابد فيه من (في) ظاهرة، والفراء[2] أجاز حذفها في جميع الأماكن مع ذهبت مطلقاً ودخلت مطلقاً.

قوله: (في الأصح)[3] إشارة إلى الخلاف فيما بعد هذه الثلاثة، فقال سيبويه وأصحابه[4] إن ما بعدها منتصب على الظرفية بواسطة في إلا أنه حذف لكثرة الاستعمال، ولا تعدى بنفسها، بل هي لازمة، والدليل على لزومها، أن نظيرها وهوغُرْتُ[5]، ونقيضها وهوخرجت لازمان والشيء يُحْمَلَ على نقيضه، كما يحمل على نظيره، ولأن مصدرها فعول، وهومصدر اللازم، نحو: (شكور قليل)، وقال الجرمي:[6] إنّ (دخلت) متعدٍ بنفسه وما بعده مفعول به، لا فيه، وأما ذهبت الشام[7]، فانتصاب الشام على الظرفية اتفاقاً، لأن (ذهبت) لازم.

---

(١) ينظر شرح الرضي ١/١٨٦، والكتاب ١/٣٥، والهمع ٣/١٥٣. وقال سيبويه في الكتاب ١/٣٥: قعدت المكان الذي رأيت وذهبت وجهاً من الوجوه، وقد قال بعضهم: ذهبت الشام يشبهه بالمبهم، إذا كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب، وهذا شاذ، لأنه ليس في ذهب دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان، ومثل ذهبت الشام دخلت البيت.

(٢) ينظر الهمع ٣/١٥٣.

(٣) في الكافية المحققة (على) بدل (في).

(٤) ينظر الكتاب ١/٣٥، وشرح الرضي ١/١٨٦.

(٥) غرت من الإغارة، قال الجرمي فيما نقله عنه الرضي: دخلت متعد فما بعده مفعول به لا مفعول فيه) ١/١٨٦. وقال الرضي في الصفحة نفسها: والأصح أنه لازم، ألا ترى أن غير الأمكنة بعد دخلت يلزمها (في) نحو (دخلت في الأمر، ودخلت في مذهب فلان) وهذا ما ذهب إليه سيبويه وأصحابه كما ذكر الشارح.

(٦) ينظر المصدر السابق.

(٧) ينظر الكتاب ١/٣٥، وشرح الرضي ١/١٨٦. إذ العبارة منقولة عنه بتصرف دون عزو له.

قوله: (**وينصب بعامل مضمر**) لمن قال (أين كنت، ومتى سرت ؟) و(كم سرت خلفك) ؟ أو(في الدار، ويوم الجمعة) و(حيناً) أي كنت خلفك، أوكنت في الدار، أوسرت يوم الجمعة، أوسرت حيناً.

قوله: (**على شريطة التفسير**) يعني يجوز فيه ما يجوز فيما أضمر عامله على شريطة التفسير من اختيار الرفع، وجواز النصب نحو: يوم الجمعةُ سرتُه، والعكس نحو: أيومَ الجمعة صمته، وما يوم الجمعة صمته، ووجوب النصب نحو: (إنْ يومَ الجمعة صمْتَه صمْتُه) و(هلا يومَ الجمعة صمته)، وتساوي الوجهين، نحو: (يومُ الجمعة سافرت فيه) و(يومُ الجمعة سافر فيه زيد) ووجوب الرفع نحو: أيومُ الجمعة سير فيه[1].

(١) ينظر شرح المصنف ٣٨، وهذه العبارة منقولة بتصرف منه دون أن يعزوها إليه وهي تفسير لقوله: (على شريطة التفسير) . وشرح الرضي ١٩١/١.

المفعول له [ظ ٥٠]

قوله: (المفعول له) هورابع الحقيقية، وقُدِّمَ على المفعول معه لأن دلالته أقوى منه، لأن كل فعل لابد له من علة، ما لم يكن سهواً ولا عنتاً، بخلاف المصاحب فإنه يستغني عنه الفاعل في الفعل.

قوله: (ما فُعِل لأجله فِعْلٌ) جنس الحد، ودخل فيه التأديب حَسُــنَ إذا قلته، وقد شاهدت ضرباً لأجل التأديب فإنه فعــل لأجلــه فعــل غير مذكور[1].

قوله: (مذكور) خرج ما دخل وسواء كان الفعل المذكـور ملفوظـاً بـه كـ(ضربته تأديباً) أومقدر كقولك في جواب السؤال، لم ضربتــه ؟ فقلــت: تأديباً ونحوقوله: (ما جاء بك.؟ أحَذْ بأ على قومك أم رغبةً في الإســلام) ؟ ومراده بقوله: (فعل مذكور) المصدر لا الفعل الاصطلاحي.

قوله: (مثل ضربته تأديباً، وقعدت عن الحرب جبنــــاً) إنما مثل

(١) ينظر ابن الحاجب في شرحه ٣٨: (واحترز من مثل أعجبني التأديب وكرهت التــأديب فهــو وإن كان علة لفعل فليس علة لفعل مذكور)، وللتفصيل ينظر الكتــاب ٣٦٧/١ ومــا بعدهــا، والأصول لابن السراج ٢٠٦/١، وشرح المفصــل ٥٢/٢ ومــا بعدهــا، وشــرح التســهيل الســفر الأول ٢١٢/٢ ومــا بعدهــا، وشــرح الرضــي ١٩٢/١ ومــا بعدهــا، وشــرح ابــن عقيــل ٥٧٣/١ وما بعدها.

بمثالين، لأن منهم من جعل الفعل علة في المصدر، فلا يستقيم لكم ذلك في (قعدت عن الحرب جبناً)[1] أن يكون القعود سبباً في الجبن بل العكس.

قوله: (خلافاً للزجاج فإنه عنده مصدر)[2] يعني المفعول لأجله وناصبه عنده مقدر من لفظه تقديره، ضربته فأدبته تأديباً، وقيل على حذف مضاف أي (ضرب تأديبٍ) وعند الكوفيين[3] أنه مصدر أيضاً وعامله الموجود لأنه في معناه، كما في (قعدت جلوساً) والبصريون جعلوه باباً مستقلاً مفعولاً لأجله، وعامله الموجود بواسطة اللام.

قوله: (وشرط نصبه تقدير اللام)[4] وذلك لأنها إن ظهرت جرته، وإن لم تقدر لم تفهم منه العلة، و(المفعول له) ينجر بالباء نحو: ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾[5] وبـ(من) نحو: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا﴾[6] و(جئت من

---

(١) ينظر شرح الرضي ١٩٢/١، وينظر شرح المصنف ٣٩.

(٢) والواقع أن الزجاج يقول بمصطلح المفعول له وذلك عند تفسيره لقوله تعالى في سورة البقرة في كتابه (معاني القرآن وإعرابه) ٦٣/١ (يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت).
قال الزجاج: والمعنى يفعلون ذلك لحذر الموت، وليس نصبه لسقوط اللام،وإنما نصبه أنه في تأويل المصدر كأنه قال: (يحذرون حذراً). وقال حذر الموت مفعول له، ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٨١٥/٢ والهمع ١٣٣/٣.

(٣) ينظر رأي الفريقين في شرح الرضي ١٩٢/١، والكتاب ٣٦٩/١ - ٣٧٠، وشرح التسهيل السفر الأول ٨١٤/٢.

(٤) ينظر شرح المصنف ٣٨.

(٥) النساء ١٦٠/٤ وتمامها: ﴿... حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم وبصدهم عن سبيل الله كثيراً...﴾.

(٦) المائدة ٣٢/٥ (من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفساً بغير نفسٍ أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً...)

خوفك) وباللام نحو: (جئت للسمن) إلا أنه لا تقدر إلا اللام، دون (الباء) و(مِنْ) لكثرتها.

قوله: (**وإنما يجوز حذفها إذا كان فعلاً لفاعل الفعل**) يعني لا يجوز حذف اللام من المفعول له إلا بشروط ثلاثة وفيه تفصيل، إن كان اسماً جامداً، نحو: (جئت للسمن[1]) وإن كان مصدراً، فإن كان (إنْ وإنّ) جاز دخولها وحذفها، نحو: (أزورك إنْ تحسن إلي) و(لأنْ تحسن إليّ) و(وإنّك تحسن إليّ) و(لأنك تحسن إليّ)، وإن كان صريح المصدر، فإن اختلت الشروط أوأحدها لم يجز حذفها، وإن اجتمعت، فإن كان مفرداً فلا يصح حذفها نحو(جئتك للإكرام) ويجوز حذفها عند سيبويه[2] نحوقوله:

[٢١١] لا أقعد الجبنَ عن الهيجاء
ولوتوالت زمر الأعداء[3]

ومنع المبرد من جواز حذفها[4] إلا على تقدير زيادة لام التعريف، وإن كان منكراً، فلا خلاف في حسن حذفها نحو: (جئتك إكراماً لك) ويجوز لإكرامك، قال:

[٢١٢]................................ مخافة ورع المجبور

(١) ينظر شرح المصنف ٣٩، وشرح الرضي ١/١٩٣.
(٢) ينظر الكتاب ١/٣٦٩.
(٣) الرجز بلا نسبة في ابن عقيل ١/٥٧٥، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢/٨١٥، وهمع الهوامع ٣/١٣٤.
والشاهد فيه قوله: (لا أقعد الجبن) حيث جاء مفعولاً لأجله ونصبه مع أنه محلى بـأل، وقد اختلف النحاة في مجيء المفعول لأجله معرفاً بأل، ومذهب سيبويه والزمخشري جواز ذلك والشواهد تؤيد رأيهما.
(٤) ينظر المقتضب ٢/٣٤٧، والأصول ١/٢٠٨.

وإن كان مضارعاً فالجواز والحذف على سواء نحو: ﴿حذر المـــوت﴾(١) و﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾(٢). قال:

[٢١٣] واغفـر عــوراء الكريــم ادخــاره
واعـرض عـن شـتم اللئيــم تكرمــا(٣)

وقد جاء حذف اللام في الإضافة والتعريف والتنكير جميعاً وقوله:

[٢١٤] يركـــب كـــل عـــاقر جمهـــور
مخافـــــة وزعـــــل المحبـــــور(٤)
والهولُ من تهور الهبور.

والشرط التي يجوز معها حذف الأول.

قوله: (أن يكون فعلاً) اي مصدراً يحترز من الاسم [و٥١] نحو: (جئت للسمن) فإنه لا يجوز حذفها(٥).

---

(١) البقرة ١٩/٢ ﴿... يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت والله محيط بالكافرين﴾.
(٢) قريش ١/١٠٦.
(٣) البيت من الطويل وهـو لحاتم الطـائي في ديوانـه ٢٢٤، والكتـاب ٣٦٨/١، ومعـاني القـرآن للفـراء ٥/٢، وشـرح أبيـات سـيبويه ٤٥/١، وشـرح المفصـل ٥٤/٢، وشـرح التسـهيل السـفر الأول ٨١٥/٢، وشرح الرضي ١٩٤/١، واللسان مادة (عَوَرَ) ٣١٦٦/٤، وشـرح ابـن عقيـل ٥٧٨/١، وخزانة الأدب ١٢٢/٣ - ١٢٣.
العوراء: الكلمة القبيحة، ادخاره: استبقاء مودته.
الشاهد في قوله: (ادّخاره) حيث وقع مفعولاً لأجله مع أنه مضاف إلى الضمير.
(٤) الرجز للعجاج في ديوانه ٣٥٤/١ - ٣٥٥، والكتاب ٣٦٩/١، وشرح أبيات سيبويه ٤٧/١، وشـرح المفصل ٥٤/٢، وشرح الرضي ١٩٣/١، والبحر المحيط ٢٢٣/١.
وهو في صفة لثور وحشي، والعاقر مـن الرمـل الـذي لا نبـات فيـه، والجمهـور المـتراكب المجتمع، والمحبور المسرور. ويروى وتهول بدل تهور، والقبور بدل الهبور.
والشاهد فيه (مخافةً وزَعَلَ و الهولَ) حيث جاءت كلها مفعولاً لأجله.
قال صاحب المفصل في ٦٠: (ويكون معرفة ونكرة) وقد جمعها العجّاج في قوله المذكور.
(٥) ينظر شرح المصنف ٣٩.

الثاني قوله: (لفاعل الفعل المعلل)[1] أن يكون المصدر فعلاً لفاعل الفعل الأول الذي علل، فخرج من هذا مالا تعليل فيه، كالمفعول المطلق وأتيته ركضاً، وما كان فاعل المصدر غير فاعل الفعل نحو: (جئت لأكرامك لي) قال:

[٢١٥] وإني لتعروني لذكراك هزة
كما انتفض العصفور بلله القطر[2]

وهذا مختلف فيه، فمنهم من اشترط أن يكون فاعلها واحداً، كابن الحاجب[3]، وإلا وجبت اللام، ومنهم من لم يشترط، واحتج بقوله تعالى: ﴿يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[4] وبقوله:

[٢١٦] أرى أمَّ عمرو دمعها قد تحدرا
بكاءً على عمرو وما كان أصبرا[5]

فإن الإراه من الله والخوف والطمع من فعلهم، والبكاء منها وتحدر

(١) قال الرضي في ١٩٢/١: يعني أن تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولاً له.
(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٢، وينظر الإنصاف ٢٥٣/١، وشرح المفصل ٦٧/٢، وأمالي ابن الحاجب ٦٤٦/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٨١٣/٢ وشرح ابن عقيل ٢٠/٢، وشرح شذور الذهب ٢٥٣، وهمع الهوامع ١٣٢/٣، وخزانة الأدب ٢٥٤/٣ - ٢٥٥.
والشاهد فيه قوله: (لذكراك) فإن اللام فيه للتعليل.
(٣) ينظر شرح المصنف ٣٩.
(٤) الرعد ١٢/١٣ وتمامها: ﴿هو الذي يريكم البرق خوفاً وطمعاً وينشيء السحاب الثقال﴾.
(٥) البيت من الطويل وهو لامرئ القيس في ديوانه ٦٩، وينظر شرح ابن عقيل ١٥١/٢، وخزانة الأدب ٢١١/٩.
والشاهد فيه قوله: (بكاءً) حيث جاءت مفعولاً لأجله مثل الآية (خوفاً وطمعاً).

الدموع من الله، وأجاب المانعون بأنّ انتصاب الآية والبيت على الحال، أوعلى تقدير مضاف، أي إرادة خوفكم وطمعكم ويكون الخوف بمعنى الإخافة.

الثالث قوله: (وأن يكون مقارناً له في الوجود)[1] فإنه لم يقارنه وجبت اللام نحو: (أسلمت للدخول الجنّة، وجئتك اليوم لإكرامك لي أمس)، وأجازه بعضهم، وزعم أنه رأي المتقدمين، واحتج بنحو: (ضربته تأديباً)، فإن التأديب غير مقارن للضرب، فإن قيل تقدير الإرادة مقارنة، قلنا وكذلك هنا، وأجيب بأن التأديب متصل بالضرب فهوكالمقارن، وإنما جاز حذف اللام مع اجتماع هذه الشروط لمشابهته المصدر، فإن المصدر فعل لفاعل الفعل، ومقارن له في الوجود، فلما شابهه تعدى إليه من غير واسطة اللام كتعديته إلى المصدر، لقوة الدلالة، والمراد بحذف اللام مع الشرط حذف جوازٍ لا وجوبٍ.

---

(١) فإذا اختلف الزمان وجبت اللام (وإن تشاركا في الزمان بأن يقع الحدث في بعض زمان المصدر كجئتك طمعاً وقعدت عن الحرب جُبناً، أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو: حبستك خوفاً من فرارك أو بالعكس ونحو: جئتك اصلاحاً لحالك، وشهدت الحرب إيقاعاً للهدنة بين الفريقين... فليس ها هنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركا في زمان بل هما في الحقيقة حدث واحد...) ينظر شرح الرضي ١٩٣/١.

المفعول معه

قوله: (المفعول معه)[1] هذا خامس الحقيقية، وهوآخرها، واختلف فيه، هل هوقياس أوسماع، فقال بعضهم: إنه سماع لضعف العامل، وقال الأخفش[2] والفارسي[3]: قياس بكل حال، وفصّل بعضهم فقال: إن كان لا يصح فيه العطف فهوسماع نحو: (استوى الماء والخشبة) ولا يقال: (جلس زيد والسارية)، ولا (ضحك زيد وطلوع الشمس) إذ لا يسند الجلوس إلى السارية ولا الضحك إلى طلوع الشمس، وإن صح العطف فهوقياس وحقيقته:

قوله: (المذكور بعد الواو) جنس للحد وخرج ما كان بعد الفاء وثم وغيرها.

قوله: (لمصاحبةِ معمولِ فعلٍ) خرج ما يصاحب معمول الابتداء نحو: (زيد وعمروأخواكَ)، وما لاَ مصاحبة فيه كالعطف نحو: (جاء زيد وعمرو)، ولأن من شرطه مصاحبة المفعول معه أن لا ينفك مجيئه عنه بحال، بخلاف

(١) للتفصيل ينظر: الكتاب ٢٩٧/١ وما بعدها، وشرح الرضي ١٩٤/١ وما بعدها، وشرح التسهيل السفر الأول ٨٧٧/٢ وما بعدها، وشرح المفصل ٤٨/٢، وغيرها... والهمع ٢٣٥/٣ وما بعدها.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٩٧/١، وشرح المفصل ٤٩/٢.

(٣) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٦٦٣/١.

العطف فإنه يحتمل مجيئه معه وقبله وبعده، وخرج ما أفاد المصاحبة بغير الواو، إما بكلمة أخرى أوقرينة نحو: (جاءني زيد وعمرومعاً) فإن المصاحبة ها هنا حصلت من قوله معاً، لا من الواو، ويعني بالمفعول المصاحب الفاعل والمفعول مطلقاً، وبعضهم شرط أن يكون المعمول الذي يصاحبه المفعول معه فاعلاً، نحو: (سرت وزيداً) لاتفاقهم في نحو: (ضربت زيداً وعمراً) إنه ليس مفعولاً معه وهومنقوض بنحو(حسبك وزيداً درهمٌ) قالت:

[٢١٧]................................ فحسبك والضحاكَ سيفٌ مهندُ[١]

فإن الكاف مفعول لـ(حسبك) بمعنى يكفيك وأما(ضربت زيداً وعمراً) فإن أصل الواوللعطف، وإنما يُعدل إلى النصب على المعنى للنصب على المصاحبة، وفي (ضربت زيداً وعمراً) لا يمكن ذلك غالباً.

قوله: (**لفظاً أومعنى**) تقسيم للعامل بعد تمام الحد فاللفظ مثل (جئت وزيداً) [ظ٥١] والمعنى مثل قولك (مالك وزيداً) و(ما شأنك وعمراً)[٢] و(ما أنت وقصعةً من ثريد)[٣] والضمير في قوله: (معه وله وفيه وبه) يعود إلى الألف واللام، لأنها بمعنى الذي، واختلف في عامله. فقال

(١) عجز بيت من الطويل وهو لجرير في ذيل الأمالي ١٤٠، وصدره:
إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا

وهو بلا نسبة في سمط اللالي ٨٩٩، وشرح شواهد الإيضاح ٣٧٤، وينظر شرح المفصل ٥١/٢، والمغني ٧٣٦، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٩٠٠/٢، واللسان مادة (حسب) ٨٦٥/٢.
والشاهد فيه قوله: (والضحاك) حيث يجوز فيه النصب على أنه مفعول معه، والجر على أنه معطوف، والرفع على أنه محذوف الخبر والتقدير: والضحاك موجود...
(٢) ينظر شرح المصنف ٣٩، وشرح الرضي ١٩٥/١.
(٣) ينظر شرح المفصل ١٥/٢.

الأخفش وقوم من الكوفيين: هومعرب إعراب الظرف المحذوف وهو(مع)[1] لأن أصله: استوى الماءُ مع الخشبة فحذف (مع) ونقل إعرابها إلى ما بعدها، وقال الزجاج:[2] فعل مقدر بعد الواو، وتقديره وصاحَبَ الخشبة، والذي عليه الجمهور[3] أنه قبل الواوأوبواسطها، ثم اختلفوا، فقال سيبويه:[4] لا يعمل إلا الفعل لفظاً أوتقديراً، وقال الفارسي وجماعة:[5] أنه يجوز عمل ما قبل الواوبواسطها بفعل أوشبهه أومعناه، كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والجار والمجرور والظرف، واسم الإشارة، كالحال، ولا يقدرون شيئاً مع وجود أي هذه. ومن عمل اسم الإشارة قوله:

[٢١٨] .... هذا ردائيَ مطوياً وسر بالا[6]

ولا يصح تقديم المفعول معه على صاحبه، لا يقال: الخشبةَ استوى الماء،

---

(١) ينظر رأي الأخفش ومن معه من الكوفيين في شرح المفصل ٤٩/٢، وشرح الرضي ١٩٥/١.

(٢) ينظر رأي الزجاج في شرح الرضي ١٩٥/١، وشرح المفصل ٤٩/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٨٨٠/٢.

(٣) جمهور البصريين كما أشار الشريف الجرجاني في حاشية الرضي ١٩٥/١.

(٤) ينظر الكتاب ٢٩٧/١، ٢٩٨.

(٥) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٨٧٨/٢ وما بعدها.

(٦) عجز بيت من البسيط وصدره:

لا تحبسنَّك أثوابي فقدْ جُمِعَتْ

وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٨٧٩/٢ والمقاصد النحوية ٨٦/٣ وشرح الأشموني ٢٢٤/١، والأشباه والنظائر ٧٦/٧، وهمع الهوامع ٢٣٨/٣.

ويروى مطرياً بدل مطوياً.

والشاهد فيه قوله: (وسر بالاً) مفعولاً معه وعامله مطوياً وأجاز أبو علي الفارسي أن يكون عامله اسم الإشارة هذا.

وأجاز ابن جني[1] والإمام يحيى بن حمزة[2] تقدمه على صاحبه نحو:

[٢١٩] جمعتَ وفحشاً غيبةً ونميمةً ... ثلاثَ خصال لست عنها بمرعوي[3]

قوله: (فإن كان الفعل لفظياً، وجاز العطف، فالوجهان) وحاصلة أن العامل إن كان لفظياً، فإن كان المعطوف عليه مرفوعاً، فإن صح العطف نحو(جاء زيد وعمرو) و(جئت أنا وزيد [مثل زيداً، وإن لم يجز][4] فالوجهان العطف على اللفظ، والنصب على المعية، والأجود الرفع لقوة عامله، وعبد القاهر أوجب العطف[5]، وإن تعذر العطف، إما لعدم شرط المعطوف نحو(جئت وزيداً) أولتغير المعنى نحواستوى الماء والخشبة وجب النصب[6]، وإن كان منصوباً أومجروراً، فإن صح العطف تحتم عند

(١) ينظر الخصائص ٣٨٣/٢، وقد ردّ رأيَ ابن جني ابنُ مالك في شرح التسهيل السفر الأول ٨٨٦/٢.

(٢) ينظر الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية ٣٨١ - ٣٨٢ وبعد أن أورد رأي ابن جني قال: (وهذا وإن كان له وجه في القياس من جهة قوة الفعل وتصرفه في معموله، لكنه مخالف لما عليه أكثر النحاة، وما أراه بعيداً عن الصواب لأن المحذور هو تقدمه على الفعل نفسه من جهة مشابهة الواو العاطفة، فأما تقدمه على مصحوبه، فلا محذور هناك فلهذا كان جائزاً ولا حاجة إلى تأويل ما ورد من الشواهد من غيره ضرورة).

(٣) البيت من الطويل، وهو ليزيد بن الحكم في شرح شواهد المغني ٦٩٧/٢، والخصائص ٣٨٣/٣، وأمالي القالي ٦٨/١، وأمالي ابن الشجري ١٧٧/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٨٨٦/٢ وهمع الهوامع ٢٤٠/٣. ويروى في أمالي القالي:

خصالاً ثلاثاً لست عنها بمرعوي

والشاهد فيه قوله: (جمعت وفحشاً غيبةً ونميمةً) حيث ذهب ابن جني إلى أن الواو في وفحشا هي واو المعية وأن الشاعر قدم المفعول معه على المعمول لمصاحبة المصاحب. والجمهور خلاف ذلك أي أن الواو للعطف وقدم الشاعر وأخر.

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٥) ينظر رأي عبد القاهر في المقتصد في شرح الإيضاح ٦٦٠/١، وشرح الرضي ١٩٥/١.

(٦) قال الرضي في ١٩٦/١: (جمهور النحاة على أن النصب مختار هاهنا لا أنه واجب، وذلك مبني -

المصنف[1] وجماعة، نحو (رأيتك وزيداً) و(مررت بزيدٍ وعمرو) وأجاز بعضهم المعية فيهما، وسيبويه[2] وجماعة أجازوها في المجرور فقط دون المنصوب، لأن غرض المعية غير ثابت في عطف المنصوب.

قوله: (وإلا تعين النصب)[3] يعني حيث لا يصح العطف، وذلك حيث يتغير شرط العطف نحو (جئت وزيداً) أو يختل المعنى نحو: (استوى الماء والخشبة) و﴿أَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾[4].

قوله: (وإن كان معنى، وجاز العطف تعين) يعني وإن كان العامل معنوياً وجاز العطف تعين العطف، لضعف العامل نحو: (ما لزيد وعمرو)، وأجاز سيبويه[5] النصب واحتج بما روي عن العرب:

على أن العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع).

(١) ينظر شرح المصنف ٣٩، وشرح الرضي ١٩٦/١.

(٢) ينظر الكتاب ٣٠٤/١ وما بعدها.

(٣) قال الرضي في ١٩٦/١، ١٩٧: (وقال المصنف: العطف واجب فيه إذ هو الأصل، فلا يصار إلى غيره لغير ضرورة وليس بشيء لأن النص على المصاحبة هو الداعي إلى النصب، والأولى أن يقال: إنْ قصد النصب على المصاحبة وجب النصب وإلا فلا) وينظر شرح المصنف ٣٩، وشرح التسهيل السفر الأول ٨٨٤/٢ وما بعدها.

(٤) يونس ٧١/١٠ وتمامها: ﴿فأجمعوا أمركم وشركاءكم ثم لا يكن أمركم عليكم غمة ثم اقضوا إلي ولا تنظرون﴾ في (شركاءكم) قراءتان الرفع والنصب.
قراءة العامة النصب، وقراءة الحسن وابن أبي إسحاق ويعقوب بالرفع، قال النحاس: في نصب الشركاء ثلاثة أوجه رأي الكسائي والفراء بإضمار فعل أي وادعوا شركاءكم أو معطوف على المعنى وهو قول محمد بن يزيد المبرد أو المعنى مع (شركاءكم) على تناصركم كما يقال: التقى الماء والخشبة وهو قول أبي إسحاق الزجاج (ينظر تفسير القرطبي ٣٢٠١/٤ - ٣٢٠٢، وفتح القدير للشوكاني ٤٦٢/٢، والبحر المحيط ١٧٨/٥.

(٥) ينظر الكتاب ٢٩٩/١ وما بعدها.

[٢٢٠] ومـا أنـــا والســـير في متلـــف
يـــبرح بــــالذكر الضــــابط[1]

فإنه جاز النصب مع غير جار ومجرور فبالأولى معهما.

قوله: (وإلا تعين النصب)[2] يعني حيث لا يصح العطـف إمـا لتغـير شرطه نحو(مـالَك وزيـداً، ومـا شـأنُك وعمـراً)[3] لأنـه لا يعطـف علـى الضمير المجرور إلا بإعادة الجار[4]، ومن أجاز العطـف بغـير إعـادة الجـار، أجاز المعية، أولتغير المعنى نحو(لا تنه عن القبيح وإتيانه) ومثل بمثـالين في معنى العطف، الفعل مع الاستفهام ؛ أحدهما: في الجار والمجـرور والآخـر في المصدر.

قوله: (لأن المعنى ما تصنع؟) هذا تفسير العـامل المعنـوي لأنـه عنـد

---

(١) البيت من المتقارب وهو لأسامة بن حبيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٢٨٩/٣، وينظر الكتاب ٣٠٣/١، وشرح أبيات سيبويه ١٢٨/١، والمفصل ٥٩، وشرحه لابن يعيش ١٥٢/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٨٩٥/٢، ورصف المباني ٤٨٤. ويـروى فيـه مـدلج بـدل متلـف، وهمـع الهوامع ٢٤٢/٣ .

والشاهد فيه قولـه: (ومـا أنـا والسـير) والسـير منصـوب بفعـل محـذوف علـى مـا قالـه سيبويه ٣٠٣/١، وإن كان ابن الحاجب ينكر إعرابه بفعل محذوف بل يجعله من المفعول معه.

(٢) ينظر شرح المصنف ٣٩، وشرح الرضي ١٩٧/١.

(٣) قال ابن يعيش في شرحه ٥٠/٢ (فهو نصب أيضاً وإنما نصبوا هاهنا لأنه شـريك الكـاف في المعنى، ولا يصح عطفه عليها لأن الكاف ضمير مخفوض والعطف على الضمير المخفوض لا يصح إلا بإعادة الخافض، ولم يجز رفعه بالعطف على الشأن، لأن لم يـرد أن يجمـع بينهمـا، وإنما المراد ما شأنك وشأن عمرو)..... وينظر شرح التسهيل السفر الأول ٨٨٩/٢.

(٤) ذهـب الكوفيـون إلى جـواز العطـف علـى الضمـير المجـرور بـلا إعـادة الجـار ينظـر الإنصاف ٤٦٣/٢.

سيبويه[1] أنه فعل مقدر، ولا يقدر إلا مع المصدر، والجار والمجرور، إذا دخل عليهما الاستفهام ولا عمل لهما، وعند الفارسي:[2] أنهما العاملان من غير تقدير وقد يقدر الفعل مع الاستفهام وحده، نحو(ما أنت وقصعةً من ثريد) و(كيف أنت وقصعةً من ثريد) والمقدر (كان) أو(يكون) التامتان[3]، لأنهما يقدران هاهنا كثيراً، والنصب قليل، والعطف أجود، وزعم ابن عصفور[4] أنه يتعين النصب حيث يريد معنى المعية لأنه يفوت بالعطف، فحصل من هذا [و٥٢] أن العطف ينقسم إلى واجب العطف ومختاره، وواجب المعية ومختارها، ومستوى الأمرين، فواجب العطف حيث لا يكون ثم فعلٌ ولا معناه، نحو(زيدٌ وعمروأخواك) و(وكل رجل وضيعته) ومختاره في المنصوب الذي لا يتغير فيه المعنى نحو(رأيت زيداً وعمراً) وفي المجرور الذي لا يتعذر العطف ولا يتغير المعنى، نحو(مررت بزيد وعمرو)وفي الاستفهام الذي لا مصدر له نحو(ما أنت وقصعةً من ثريد) وواجب المعية حيث يتعذر العطف نحو(جئت وزيداً) و(مررت بك وزيداً) وحيث يتغير المعنى نحو(استوى الماءُ والخشبةَ) و(جاء

(١) ينظر على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا (من المعنى حين حملوا الكلام على (ما) و (كيف)

(٢) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٦٦٢/١.

(٣) ينظر شرح المفصل ٥١/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٨٩٥/٢، وشرح الرضي ١٩٧/١. قال سيبويه فيما نقله الرضي عنه: قال سيبويه: إذا نصبت ما بعد الواو هاهنا مع قلته وضعفه وذلك لكثرة وقوعهما هاهنا والشيء إذا كثر وقوعه في موضع جاز حذف تخفيفاً وصار كأنه منطوق به) ١٩٧/١ الرضي.

(٤) ينظر همع الهوامع ٢٣٥/٣.

البرد والطيالسة)[1] وحيث الإبهام نحو(لاتنه عن القبيح وإتيانه)، ومختار المعية حيث يكون أدل على المعنى مع إمكان العطف نحو: (لا تتغد بالسمك وتشرب اللبن) و(لا يعجبك الأكل والشبع) وحيث يكون عامل العطف غير صالح، والمعية ممكنة نحو: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾[2] ومستوي الأمرين، فحيث يمكنان معاً ولا مرجح لأحدهما نحو(جئت أنا وزيدٌ وزيداً) و(جاء زيدٌ وعمرووعمراً) قال الوالد: والأقرب أن العطف أرجح لأن عامله أسهل.

(١) ينظر شرح المفصل ٤٨/٣.
(٢) يونس ٧١/١٠ وتمامها: ﴿..... يا قوم إن كان كبر عليكم مقامي وتذكيري بآيات الله فعلى الله توكلت فاجمعوا أمركم وشركاءكم ثم لا يكن أمركم عليكم غمةً ثم اقضوا إليّ ولا تنظرون﴾.

الحال

قوله: (**الحال**) هذا أول المفعولات المشبهة[1] على كلام النحاة خلافاً للزجاجي ونجم الدين[2]، فإنهما جعلاه من الحقيقية. وانتصابه لشبهه بالظرف لأنه فضلة تقدر بـ(في) وقال الفارسي:[3] لشبهه بالمفعول به.

قوله: (**ما يبين هيئة الفاعل**) ما جنس للحد لأن الحال يكون اسماً وفعلاً. قوله: (**يبين هيئة الفاعل والمفعول**) خرجت الصفة، والتمييز، لأنهما يبينان الذات من غير نظر إلى فاعل أومفعول، وخرج نحو(رجع القهقرى) فإنه وإن بين هيئة، فهي هيئة الفعل لا الفاعل، والمراد بالهيئة ما ينتقل، كالركوب والوقوف وهوبخلاف الصفة، فإنها ثابتة لا تنتقل، مثال ما يبين هيئة الفاعل، (جاء زيد راكباً)، ومثال المفعول: (شربت السويق ملتوتاً)، وهيئتهما على البدل[4] (ضربت زيداً قائماً) وعلى الجمع بلفظ واحد (ضربت زيداً قائمين) قال:

[٢٢١] متى ما تلقني فردين ترجف
روانف إليتيك وتُستطارا[5]

(١) ينظر شرح المفصل ٥٥/٢. قال ابن يعيش وإذ قد ثبت أنها ليست مفعولة فهي تشبه المفعول من حيث أنها تجيء بعد تمام الكلام).
(٢) ينظر شرح الرضي ١٩٧/١ - ١٩٩.
(٣) ينظر رأي الفارسي في المقتصد في شرح الإيضاح٦٧٣/١ وفي الكافية المحققة (أو) بدل (و).
(٤) ينظر شرح المفصل ٥٥/٢.
(٥) البيت من الوافر وهو لعنترة العبسي في ديوانه ٢٣٤، وينظر المفصل ٦١، وشرحه لابن -

وبلفظتين (لقيته مصعداً متحدراً) والأولى أن تجعل الحال الأولى للذي تليها لئلا يؤدي إلى فصلين، وقد يجيء مفصولاً إذا دلت قرينة كقول امرئ القيس:

[٢٣٢]خرجتُ بها أمشي تجر وراء نـا[1] .... ـــــــــــ

فـ(أمشي) حال من التاء و(تجر) من بها.

قوله: (لفظاً أومعنى) [ضربت زيداً قائماً][2] تقسيم للفاعل والمفعول، فاللفظ ما تقدم والمعنى في الفاعل نحو(زيد في الدار قائماً)[3] لأن التقدير استقر، وفي الدار قائم مقامه[4]، وفي المفعول﴿هَـذَا بَعْلِي شَيْخاً﴾[5] و(هـذه

يعيش ١١٦/٤، وأمالي ابن الحاجب ٤٥١/١، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٠١/٣، وهمع الهوامع ٣٤٠/٤، وخزانة الأدب ٢٩٧/٤، ٥٠٧/٧ - ٥١٤.

ويروى روادف بدل روانف.

والشاهد فيه قوله: (فردين) حيث جاء حالاً من الفاعل والمفعول في تلقني كما ذهب إلى ذلك الشارح.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

على أثرينا ذيل مرط مرجل

وهو لامري القيس في ديوانه ١٤، وينظر شرح شافية ابن الحاجب ٣٣٨/٢، ورصف المباني ٣٩٦، والمغنى ٧٣٤، وشرح شواهد المغني ٦٥٢/٢، واللسان مادة (نير) ٤٥٩٢/٦، وأوضح المسالك ٣٣٩/٢، وهمع الهوامع ٢٤٤/١.

ويروى في اللسان نير بدل ذيل ومرحل بدل مرجل.

والشاهد فيه قوله: (أمشي تجر) حيث وقعت كل منهما في محل نصب حال فأمشي حال من التاء وتجر حال من الهاء، في بها وقد طابقت الجملة صاحبها.....

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) وقد رد الرضي على المصنف وقل في ٢٠١/١: وقال المصنف في مثل الحال عن الفاعل المعنوي: زيد في الدار قائماً، وفيه نظر لأن قائماً حال من الضمير في الظرف وهو فاعل لفظي، لأن الفاعل المستكن كالملفوظ به).

(٤) هذه العبارة من شرح المصنف ٤٠ دون أن يسندها الشارح إليه.

(٥) هود ٧٢/١١ وتمامها: ﴿قالت يا ويلتى أألد وأنا عجوز وهذا بعلي شيخاً إن هذا لشيء عجيب﴾.

هندٌ واقفةً) لأنه في معنى أشير.

قوله: (وعاملها الفعل) يعني الحال سواء كان متعدياً أولازماً متصرفاً أوغير متصرف.

قوله: (أوشبهه) وهواسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، واسم الفعل والمصادر، نحو(زيد ضارب قائماً)، (مضروب قائماً) و(حسن الوجه ضاحكاً) و(أفضل منك قائما) أو(نزال زيدا راكباً) و(يعجبني ضربك قائماً).

قوله: (أومعناه) وهي ثلاثة أشياء: الأولى: الجار والمجرور والظرف، نحو (زيد في الدار وعندك قائما)، الثاني الإشارة وحرف التنبيه[1] نحو: ﴿هَـٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ و(هذا زيد قائماً) وفيه خلاف. الجمهور إنهما العاملان جميعاً لما فيهما من معنى الفعل وذهب السهيلي:[2] أن العامل الفعل، كأنك قلت: انظر إليه شيخاً، قائماً لأن الإشارة اسم جامد، والتنبيه حرف لا يعمل بمعناه إذا لزم [ظ٥٢] في سائر الحروف أن يعمل بمعانيها، ومنهم من قال: العامل الإشارة دون التنبيه لوروده، قال تعالى: ﴿فَتِلْكَ

قل الرضي: أما المفعول المعنوي فنحو شيخاً في قوله تعالى: (هذا بعلي شيخاً) فإن بعلي خبر مبتدأ وهو في المعنى مفعولاً لمدلول هذا بعلي شيخاً أو أشير إليه شيخاً) ٢٠٠/١ وشيخاً حال والعامل فيه التنبيه أو الإشارة أو معنى الإشارة.

(١) ينظر شرح الرضي ٢٠١/١، وشرح المفصل ٥٧/٢ – ٥٨.

(٢) السهيلي هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أصبغ السهيلي الخثعمي الأندلسي المالقي كان عالماً بالعربية واللغة والقراءات، جامعاً بين الرواية والدراية توفي سنة ٥٨١هـ من مصنفاته – شرح الجمل للزجاجي والتعريف والإعلام بما في القرآن من الأسماء والأعلام، والأمالي المسماة بأمالي السهيلي، تنظر ترجمته في البغية ٨١/٢.

﴿بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾[1] ومنهم من عكس واحتج بقوله:

[٢٢٣] ها بيناً ذا صريحُ النصح فاصغ له
وطِعْ، فطاعةُ مُهْدٍ نُصْحُهُ رَشَدُ[2]

الثالث: (كأن) و(ليت) و(لعل)، أما كأن فلوروده قال:

[٢٢٤] كأنه خارجاً من جنب صفحته
سفودُ شَرب نسوه عند مفتأدِ[3]

وقوله:

[٢٢٥] كأن قلوبَ الطير رطباً ويابساً
لدى وكرها العناب والحشف البالي[4]

(١) النمل ٥٢/٢٧، وتمامها: ﴿فتلك بيوتهم خاوية بما ظلموا إن في ذلك لآية لقوم يعلمون﴾.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الثاني ٥٤/١، ومغني اللبيب ٧٢٣ -٨٦٥، وشرح شواهد المغني ٩٠١/٢.
والشاهد فيه قوله: (ها بينا) حيث جاءت الحال بعد عاملها وهو هنا حرف التنبيه (ها).

(٣) البيت من البسيط، وهو للنابغة في ديوانه ١٩، وينظر الخصائص ٢٧٥/٢، وأمالي ابن الشجري ١٥٦/١، وشرح الرضي ٢٠٠/١، ورصف المباني ٢٨٦ - ٣٦٣، واللسان مادة (فأد) ٣٣٣٤/٥، وخزانة الأدب ١٨٥/٣ - ١٨٧، والسفود: الحديدة التي يشوى بها اللحم، وفأدت اللحم وافتأدته إذا شويته. شَرْب جمع شارب كصَحبٍ وصاحب.
والشاهد فيه قوله: (كأنه خارجاً) حيث عملت كأن في الحال لوجود معنى المشابهة وهي المقيدة بحل الخروج لا التشبيه وخارجاً حال من الفاعل المعنوي لكأن وهو الهاء.

(٤) البيت من الطويل وهو لامرئ القيس في ديوانه ٣٨، وينظر المصنف ١١٧/٢، ومغني اللبيب ٢٨٨، وشرح شواهد المغني ٣٤٢/١، ٥٩٥/٢ - ٨١٩، ولسان العرب مادة (أدب) ٤٣/١، وأوضح المسالك ٣٢٩/٢.
والشاهد فيه قوله: (رطباً ويابساً) حيث وقعا حالين، والعامل فيهما وصاحبهما كأن وهو حرف مشبه بالفعل يتضمن معنى الفعل دون حروفه، ولا يجوز تقديم الحال على صاحبها في هذه الحال.

فإن رطباً ويابساً حالان وعاملهما كـأن، والصـاحب قلـوب ولم يؤنـث الحالين، لأن مراده كل قلب، وأما (ليت) و(لعل) فلأنهمـا بمعنـى كـأن في تغيير الجملة، ومنهم من قصرة علـى كـأن وزاد بعضهـم لـولا لأنهـا في معنى امتنع، وأما نحو: (إما صديقاً فـأنت صديـقٌ)، والاسـتفهام المـراد بـه التعظيم نحو:

[٢٣٦]......................... يـا جارتـا مـا أنـت جـارة[(١)]

الجنس المراد به الكمال نحو: (أنت الرجل علما)، والمشبهة به نحو: (هو زهير شعراً)[(٢)] قال:

[٢٣٧]فإني الليثُ مرهوباً حمله[(٣)] ....

وقولـه: (وشرطها أن تكون نكرة)، هـذا مذهـب الجمهـور[(٤)] لئـلا

(١) عجز بيت من مجزوء الكامل، وصدره:

بـانت لتحزننـا عفـارة

وهو للأعشى في ديوانه ٢٠٣، ينظر شرح شواهد الإيضاح ١٩٣، وشرح التسهيل السفر الثاني ٣٦/١، ورصف المباني ٥١٣، وشرح شذور الذهب ٢٧٩، وشرح ابن عقيل ٦٦/١، واللسان مادة (بشر) ٢٨٨/١، وخزانة الأدب ٣٠٨/٣ - ٣١٠. وصدره:
والشاهد قوله فيه: (جارة) حيث وقعت حالاً وهو رأي جمهرة من العلماء وبعضهم يجعلها تمييزاً.
(٢) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٣٦/١ - ٢٧.
(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وعيدي زاجر دون افتراسي

وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الثاني ٣٩/١، وشرح عمدة الحافظ ٤٣٥.
والشاهد فيه قوله: (مرهوباً) حيث جاءت الحال متأخرة عن عاملها وجوباً لأن هـذا العامل حرف تأكيد يتضمن معنى الفعل دون حروفه وهو إني.
(٤) ينظر شرح ابن عقيل ٦٣٠/٨ قال ابن مالك في ألفيته:

والحال إن عرف لفظاً فـاعتقد تنكيره معنى كوحـدك اجتهـد

يلتبس بالصفة في النصب لصاحب الحال نحو(ضربت زيداً الراكب)[1] ولأنها في معنى صفة للفعل، وهونكرة، لأنها حكم، والأحكام نكرات، ولأنها جواب لكيف، وجوابه لا يكون إلا نكرة[2]، وأجازها الكوفيون[3] معرفة واحتجوا بنحو(لذوالرمة: ذا الرمة أشهر منه غيلانا) ومما سيأتي من المتأول عند الجمهور.

قوله: (**وصاحبها معرفة**) يعني صاحب الحال، وإنما اشترط أن يكون معرفة لأن الحاجة إلى أحوال المعارف أهم من النكرات، ولأنه محكوم عليه، ولأن لا يلتبس بالصفة في حالة النصب عن من لم يوجب تقدير الحال.

قوله: (**غالباً**) راجع إلى قوله: (وصاحبها) لا إلى تنكير الحال فإنه واجب بكل حال لا غالب عند الجمهور، وقد يأتي الصاحب نكرة فيجب تقديم الحال عليه، وقد قيل: إنه راجع إلى الحال، واحترز بقوله (غالباً) عن نحو(أرسلها العراك) قوله:

[٢٢٨] أرسلها العراك ولم يذدها
ولم يشفق على نغص الدِّخال[4]

---

(١) ينظر شرح المصنف والعبارة منقولة منه دون أن يعزوها الشارح ٤٠.

(٢) ينظر شرح المفصل ٦٢/٢، وشرح الرضي ٢٠١/١.

(٣) ينظر شرح ابن عقيل ٦٣٦/١.

(٤) البيت من الوافر، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٨٦ والكتاب ٣٧٢/١، وشرح أبيات سيبويه ٢٠/١، والمقتضب ٣٧/٣ والأصول ١٦٤/١، والإنصاف ٨٢٢/٢، وشرح المفصل ٦٢/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٩/١، وشرح المصنف ٤٠، وشرح الرضي ٢٠٢/١، وشرح ابن عقيل ٦٤٢/١، والخزانة ١٩٢/٣.

والنغص: هو عدم تتميم الشرب، الدخال: أن يدخل بعيراً بين اثنين ليعاود شربه بعد أن شرب، والعراك: الازدحام.

يصف الحمار والأتن والدخال في الورد، أن يشرب البعير ثم يرد من العطش إلى الحوض، ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب ما عساه لم يكن شرب، ويقال (شرب دخال) ويقال نغص البعير إذا لم يتم شربه بمعنى نقص الدخال عدم تمام الشرب أي أوردها مرة واحدة ولم يخف على أن لا يتم شرب بعضها للماء بالمزاحمة(١).

قوله: (**ونحوه متأول**) يعني ما ورد من الحال معرفة (كأرسلها العراك)، (وادخلوا الأول فالأول)، (ومررت بهم الجماء الغفير) و(مررت به وحده) و(جاؤوا قضهم بقضيضهم) ونحوذلك، فإنه متأول بالنكرة، وأما (أرسلها العراك) فاختلف في تأويله، فمنهم من أخرجه عن الحاليه، فقيل: إنه صفة لمصدر محذوف تقديره: الإرسال العراك، وقيل: مفعول ثاني لأرسلها، ويروى: فأوردها العراك ولم يندها، لأنه في معنى أرسلها، ومنهم من لم يخرجها عن الحالية، فقال الفارسي: إن العراك(٢) مصدر وعامله الحال وتقديره تعترك العراك، وقال سيبويه:(٣) إنه معرفة واقع موقع النكرة والعراك واقع موقع معتركة، وكذلك الأول فالأول، والجماء الغفير(٤)،

والشاهد فيه قوله: (العراك) حيث وقع حالاً مع كونه معرفة، وإنما ساغ لأنه مؤول بنكرة أي أرسلها معتركة.

(١) هذه العبارة منقولة عن الرضي دون أن يسندها الشارح له (ينظر ٢٠٢/١.

(٢) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٦٧٧/١، وشرح المصنف ٤٠، وشرح الرضي ٢٠٢/١.

(٣) ينظر رأي سيبويه في الكتاب ٣٧٢/١، وقال سيبويه في الصفحة نفسها بعد بيت لبيد: (كأنه قال اعتراكاً)، وشرح الرضي ٢٠١/١.

(٤) قال ابن يعيش في شرحه ٦٣/٢: وأما قولهم: مررت بهم الجماء الغفير فهما من الأسماء التي تجيء بها مجيء المصادر فالجماء اسم والغفير نعت له وهو في المعنى بمنزلة قولك الجم الكثير.... كأنك قلت: مررت بهم جامين غافرين....).

اللام زائدة[1]، وهوواقـع موقـع أولاً فـأولاً و(جمـاءً وغفـيراً) وأمـا [و٥٣] وحده، و(نسيج[2] وحده) و(جحيش[3] وحده) وفي التعجب نحـو: (رجيـل وحده) واختلف في نصبه فقيل على الظرفية، ونظيره في الظرفية عكسـه، وهوجاء زيد مع غيره، وقيل مصدر واقع موقع انفـراد، وقيـل حـال واقـع موقع منفرداً، وأما (قضهم بقضيضهم)[4] فمعنـى قـاضهم ومقضوضهـم إضافة لفظية، (وطلبته جهدك وطاقتك) و(رجع عوده على بدئه)[5] فواقعه موقع مجتهداً، ومطيقاً وعائداً، وقيل: هي مصادر، والحال عاملها أي يجتهـد ويطيق ويعود.

وقوله: (فإن كان صاحبها نكرة وجب تقديمها) مذهب المصنـف[6] وجماعة تقديم الحال إذا كان صاحبها نكرة لئلا يلتبـس بالصفـة في حالـة النصب، وحمل مالا يلتبس على مـا يلتبـس طـرداً للبـاب، وغـيره جعـل تقديمه اختياراً لا وجوباً وأورد سيبويه في التقديم[7] قوله:

---

(١) وزيادة الألف واللام في الجماء والغفير رأي يونس كما ذكـره ابـن يعيـش في شـرحه ٦٣/٢، وينظر شرح الرضي ٢٠٣/١.

(٢) ونسيج وحده: أي انفـراده وهـو في الأصـل ثـوب لا ينسـج علـى منوالـه مثلـه، فاسـتعير للشخص المنقطع النظير.

(٣) جحيش وحده: الجحيش ولد الحمار، ويقال لـلرجل إذا استبد برأيـه (جحيـش وحـده) و (عُيَيرُ وحده، ورجيل وحده) في المعجب برأيه (ينظر اللسان مـادة (جحـش) ٥٤٩/١، وشـرح الرضي ٢٠٣/١.

(٤) قضهم بقضيضهم: أي جاؤوا بأجمعهم قال سيبويه: كأن يقول انقض آخرهـم علـى أولهـم، وهو من المصادر الموضوعة موضع الأحوال.... ينظر اللسان مادة (قضض) ٣٦٦٢/٥.

(٥) ينظر همع الهوامع ١٩/٤.

(٦) قال المصنف في شرحه ٤٠: (لأنها لو أتت مؤخرة لالتبست بالصفة فقدمت لتميز).

(٧) ينظر الكتاب ١٢٤/٢.

[٣٢٩] لميـــة موحشـــاً طَلَـــلُ
يلـــوح كأنـــه خلـــلُ[١]

موحشاً حال من طلل، واعترضه المبرد[٢]، وجعل الحال من الضمير المستتر في لـ(مية) واختلف أصحاب سيبويه في كلامه، فقال الصفار:[٣] مذهب سيبويه: أن ضمير النكرة إذا كان كذلك فالحال من الظاهر أولى من المضمر، وقال ابن مالك[٤] مثل ذلك: إلا أنه لم يجعل ضمير النكرة نكرة، بل قال: المعنى واحد لأن الضمير هوالظاهر، فجعله من الظاهر أولى، وقال ابن خروف:[٥] إن الظرف إذا كان خبراً وتقدم فلا ضمير فيه عند سيبويه[٦] والفراء[٧]، وقال بعضهم: إن الخبر في نية التأخير. فلوجعلت من ضميره لكانت الحال قد تقدمت على صاحبها، وعاملها معنوي، وذلك لا يجوز، ويلزم على كلامهم أن يكون العامل في الحال غير

---

(١) البيت من مجزوء الوافر وهو لكثير عزة في ديوانه ٥٠٦، والكتاب ١٢٣/٢، والخصائص ٤٩٢/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٦٦٤، وشرح التسهيل السفر الثاني ٥٣/١، وشرح الرضي ٢٠٤/١، وأوضح المسالك ٣١٠/٢، ومغني اللبيب ١١٨، وشرح شواهد المغني ٢٤٩/١، والخزانة ٢١١/٣. ويروى لعزة بدل لمية... ومن رواه لعزه فهو لكثير ومن رواه لمية فقد نسبه لذي الرمة.
والشاهد فيه قوله: (موحشاً طلل) حيث نصب موحشاً على الحال وكان أصله صفة لـ (طلل) فلما تقدمت الصفة على الموصوف أعربت حالاً.

(٢) ينظر المقتضب ٣٠٠/٤، وشرح الرضي ٢٠٤/١ وقد رد الرضي كذلك على سيبويه في الصفحة نفسها.

(٣) الصفار هو: قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي الشهير بالصفار توفي بعد ٦٣٠هـ صنف شرح كتاب سيبويه شرحاً حسناً يقال إنه أحسن شروحه ويرد فيه على الشلوبين بأقبح رد. ينظر ترجمته في البغية ٢٥٦/٢.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٥٤/١.

(٥) ينظر همع الهوامع ٢٣/٤.

(٦) ينظر الكتاب ١٢٢/٢ وما بعدها، وشرح الرضي ٢٠٤/١ - ٢٠٦.

(٧) ينظر معاني القرآن للفراء ١٦٧/١، والهمع ٢٣/٤.

العامل في صاحبه وابن مالك[1] التزمه، ومنهم من ارتكب أن عامل المبتدأ وهوالابتداء عامل في الحال.

قوله: (**ولا يقدم على العامل المعنوي**)[2] العامل المعنوي الحروف المشبهة، وأسماء الإشارة والظرف والحرف، فهذه لا يجوز تقدم الحال عليها لضعفها لأنه قد صح ضعف العامل اللفظي إذا تقدم معموله عليه بدليل أنه يصح إدخال اللام المعديه تقول (لزيد ضربت)، ولا يصح مع تقديمه لقوته لا تقول: (ضربت لزيد) فبالأولى ما في معناه، ويفهم من عبارته[3] أنه يجوز تقديمه على العامل اللفظي، وأنت تقول: يجوز تقديمه إذا كان عامله فعلاً متصرفاً، أواسم فاعل أومفعول غير معرفين، ما لم يكن له الصدر، فإنه لا يجوز تقديمه، وما عدا ذلك فلا يجوز تقديمه.

وقوله: (**بخلاف الظرف**) يعني فإن الظرف يجوز تقديمه على عامله المعنوي نحو(كل يوم لك ثوب) و﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾[4] فـ(ثوب) و(هو) مبتدآن و(لك) و(في شأن) خبران وهما العاملان في (كل يوم) وإنما جاز تقديم الظرف على عامله المعنوي، لأنهم اتسعوا[5] في الظروف ما لم يتسعوا في عيرها لكثرتها، وإنما ذكر تقديم الظرف هنا على عامله

(١) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٥٣/١ وما بعدها.
(٢) قال ابن الحاجب في شرحه ٤٠ ما نصه: (لأن العامل المعنوي ليس يقوى قوة اللفظي فإذا تأخر ضعف لأنه وضع غير موضعه، فقد يضعف العامل اللفظي بالتأخر فهذا أجدر بدليل جواز (لزيد ضربت، وامتناع ضربت لزيد)....
(٣) وهذه العبارة منقولة بتصرف وبالمعنى من شرح المصنف ٤٠.
(٤) الرحمن ٢٩/٥٥ وتمامها: ﴿يسأله من في السموات والأرض كل يوم هو في شأن﴾.
(٥) قال الرضي في شرحه ٢٠٥/١: وأما إذا كان الحال أيضاً ظرفاً أو جاراً ومجروراً فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه علي عامله الذي هو ظرف أو جار ومجرور وذلك لتوسعهم في الظروف حتى جاز أن يقع موضعاً لا يقع غيرها فيه).

المعنوي لأنه في حكم جواب سؤال مقدر، وهو أن يقال: أنتم شبهتهم الحال بالظرف في كونه فضلة مقدراً بـ(في) وقد جاز في الظرف تقديمه على عامله المعنوي فأجيزوه فيما شبه به وهوالحال، وجوابه أن الظروف اتسع فيها لكثرتها، وأيضاً فالمشبه دون المشبه به، وقد أجاز بعض الكوفيين والأخفش[1] تقديم الحال على عامله المعنوي إذا كان حرفاً [ظ٥٣] أوظرفاً بشرط تقدم المبتدأ نحو(زيد قائماً في الدار) لأن تقدمه على جزء واحد كلا تقديم، لأنه بعد المبتدأ، والمبتدأ يطلب خبره فكأنه قرينة التقديم واحتج بقوله تعالى: ﴿وَالسَّماوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾[2] و﴿مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةً لِذُكُورِنَا﴾[3] في قراءة من نصب مطويات، وخالصة فصار كقولك (زيد في الدار قائما) ست صور اثنتان ممتنعتان بلا خلاف وهما (قائماً زيدٌ في الدار) و(قائماً في الدار زيدٌ) وثلاث جائزات بلا خلاف وهي: (زيدٌ في الدار قائماً) و(في الدار زيد قائماً) و(في الدار قائماً زيد) لأن عامل الحال الظرف وصاحبها مستتر فيه وهما متقدمتان على الحال، وواحدة مختلف فيها وهي (زيدٌ قائماً في الدار) وفصل ابن

(١) ينظر شرح الرضي ٢٠٦/١.

(٢) الزمر ٦٧/٣٩ وتمامها: ﴿وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى عما يشركون﴾.
قرأ الجمهور مطوياتٌ بالرفع على أنها خبر المبتدأ والجملة حال وبيمينه متعلق بمطويات. وقرأ عيسى والجحدري بنصب مطويات، فتكون حالاً أو منصوب بفعل مقدر. ينظر فتح القدير للشوكاني ٤٧٥/٤، والبحر المحيط ٤٢٢/٧.

(٣) الأنعام ١٣٩/٦ وتمامها ﴿وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا ومحرم على أزواجنا وإن يكن ميتة فهم فيه شركاء سيجزيهم وصفهم إنه حكيم عليم﴾ قرأ قتادة خالصة بالنصب على الحال من الضمير في متعلق الظرف الذي هو صلة لما وخبر المبتدأ محذوف كقولك: الذي في الدار قائماً زيد هذا قول البصريين ينظر إعراب القرآن للنحاس ٩٩/٢ - ١٠٠، والبحر المحيط ٢٣٤/٤، وفتح القدير ١٦٧/٢.

برهان[1] وقال: إن كانت الحال ظرفاً أوحرفاً جاز تقديمها نحو(زيد عندك في الدار) وإلا لم يجز.

قوله: (ولا على المجرور في الأصح)[2] هذا كلام في تقديم الحال على صاحبها، والأولى في تقديمها على عاملها، ومراده (ولا على المجرور في الأصح)، إذا كان صاحب الحال مجروراً بحرف نحو(مررت بهندٍ راكبةً) وبإضافةٍ نحو: ﴿وَاتَّبِعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾[3]. لم يصح تقدمه، لا يقال (مررت راكبةً بهندٍ) بخلاف، ما يكون غير مجرور، فإنه يجوز أن يقال (جاء راكباً زيدٌ) وإنما لم يجز في المجرور، لأن الحال تابعة لصاحبها، والتابع لا يقع إلا حيث يصح وقوع المتبوع، والمجرور لا يتقدم على الجار، فكذلك الحال لا يتقدم عليه، قوله: (في الأصح) إشارة إلى الخلاف، فإن ابن كيسان وابن برهان وجماعة من الكوفيين[4] أجازوه، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾[5]. وبقوله:

---

(١) ينظر رأيه في شرح الرضي ٢٠٥/١.

(٢) قال المصنف في شرحه ٤٠: وهو مذهب أكثر البصريين ووجهه: أنه إذا كان مجروراً فالحال في المعنى له، وحكمه منسحب على الحل في المعنى، فكما لا يتقدم المجرور على الجار فكذلك على ما هو في حكمه فهذا معنى مناسب لامتناع تقديم حل المجرور، ولم يسمع عن العرب مخالفة في الحكم فلا يصار إلى سواه بمجرد القياس.....).

(٣) النحل ١٢٣/١٦، وتمامها: ﴿ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً وما كان من المشركين﴾.

(٤) ينظر رأي ابن كيسان وابن برهان وغيره في شرح الرضي ٢٠٧/١، وشرح المفصل ٥٩/٢، والهمع ٢٦/٤.
قال الرضي في ٢٠٧/١: (ولعل الفرق بين حرف الجر والإضافة أن حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكأنه من تمام الفعل وبعض حروفه...).

(٥) سبأ ٢٨/٣٤ وتمامها: ﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً..﴾.

[٢٣٠] إذا المرء أعيته السيادة ناشئاً
فمطلبها كهلاً عليه شديد[١]

وقوله:

[٢٣١] لئن كان بردُ الماء حران صاديا
إلي حبيبـةً إنها لحبيب[٢]

وقد تأوله المانعون، أما الآية فقيل: كافة صفة لمصدر محذوف تقديره (إرساله كافة) وقيل هي حال من الكاف في أرسلناك[٣]، والـ(نا) للمبالغة، وهوضعيف، وأما (كهلاً) متأول على أنه حال من فاعل المصدر المحذوف، أي فمطلبها المرء كهلاً، والحال من المحذوف جائز إذا دل عليه دليل.

قوله: (وكل ما دل على هيئة صح أن يقع حالاً) يعني أن الهيئة

---

(١) البيت من الطويل وهو للمخبل السعدي في ملحق ديوانه ٣٢٤ وله أو لرجل من بني قريع أو سويد بن حذاق ينظر شرح ديوان الحماسة للمزوقي ١١٤٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٨/١، وشرح الرضي ٢٠١/١، وشرح الأشموني ١٧٨/٢، وخزانة الأدب ٢١٩/٣.
ويروي المروءة بدل السيادة.
والشاهد فيه قوله: (كسهلاً عليه) حيث تقدم الحل على صاحبه وهو الضمير المجرور في عليه.

(٢) البيت من الطويل وهو للمجنون في ديوانه ٤٩، وسمط اللالىء ٤٠٠ ولعروة بن حزام أو لقيس بن ذريح في ديوانه ٦٢، والشعر والشعراء ٦٢٢/٢، والكامل ٢٤٢/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٨/١، وشرح الرضي ٢٠٧/١، وشرح ابن عقيل ٦٤١/١.
ويروي هيمان بدل حران.
والشاهد فيه قوله: (هيمان صاديا) حيث وقعا حالين من الياء المجرورة محلاً بإلا وتقدما ما عليها.
قال ابن مالك في شرح التسهيل بعد هذا البيت الشاهد: أراد: لئن كان برد الماء صبيباً إلى هيمان صاديا.

(٣) ينظر تفسير القرطبي ٥٣٨٢/٦، وفتح القدير للشوكاني ٣٢٧/٤.

كافية ولا حاجة إلا تكلف الاشتقاق[1]، وكذلك في الصفة، وهذا مذهب جماعة من النحاة، وحجتهم وروده وأكثر ما يكون إذا وصف الحال نحو: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾[2]. ﴿لِسَانًا عَرَبِيًّا﴾[3]. ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾[4]. وقوله:

[٢٣٢] اشرب هنيئاً عليك التاج مرتفقاً
في قصر غمدان داراً منك محلالا[5]

وقيل إنه بتقدير فعل نحو: اسكن داراً، وقيل: هومفعول متقدم على فعله وهي محلالا، وهي تسمى الحال الموطأة[6] بفتح الطاء لأن الصفة أكسبت الموصوف الاشتقاق، فكأنه وطأته للحالية، وأفادت التشبيه نحو(وقع المصطرعان عدلي بعير)[7] وقوله:

---

(١) ينظر شرح المصنف ٤٠. قال في الصفحة نفسها (لا حاجة إلى اشتراط الاشتقاق ولا إلى تكلفه لاستقلال ما يدل على الهيئة) وقد أيد الرضي هذا الرأي ينظر ٢٠٧/١.

(٢) مريم ١٧/١٩، وتمامها: ﴿فاتخذت من دونهم حجاباً فأرسلنا إليها روحنا فتمثل لها بشراً سويا﴾.

(٣) الأحقاف ١٢/٤٦ وتمامها: ﴿ومن قبله كتاب موسى إماماً ورحمة، وهذا كتاب مصدق لساناً عربياً لينذر الذين ظلموا وبشرى للمحسنين﴾.

(٤) الزخرف ٣/٤٣ وتمامها: ﴿إنا جعلناه قرآناً عربياً لعلكم تعقلون﴾.

(٥) البيت من البسيط وعجزه في اللسان فقط مادة (غمد) ٣٢٩٣/٥، وهو بلا نسبة فيه. ويروى رأس بدل قصر. وغمدان البناء العظيم بناحية صنعاء اليمن قيل هو من بناء سليمان. والشاهد فيه قوله: (داراً) حال موصوفة بمحلالا وهي جامدة.

(٦) ينظر شرح الرضي ٢٠٧/١ حيث قال: فلا شك أن الأغلب في الحال والوصف الاشتقاق، فمن الأحوال التي جاءت غير مشتق قياساً الحال الموطئة، وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطّأ الطريق لما هو حال في الحقيقة لمجيئه قبلها موصفاً بها.

(٧) يروى المثل عَيْر بدل بعير، ينظر مجمع الأمثال وفيه: وقعا كعكمي عير، وجمهرة الأمثال ٣٣٦/٢، واللسان مادة (عدل) ٢٨٤٠/٤ وفيه بعير بدل عَيْر وفي مادة (عكم) (وقع المصطرعان عكمي عَيْر) وفيه (كعكمي عير) ٣٠٦١/٤.

[٢٣٣] بدت قمراً ومالت خوط بان
وفاحت عنبراً ورنت غزالاً[1]

أي مما يلي عدلي بعير، (ومماثلة قمر) وقيل: بدت منيرةً وأفادت المفاعلة نحو: (كلمته فاه إلى فيّ)[2] أي مشافهة، والتبسيط والمسارعة، نحو: (بعت الشاةً[3] شاةً ودرهماً) أي مشعراً وترتيباً، نحو: (ادخلوا رجلاً رجلاً) وتفصيلاً نحو(بينت له الحساب باباً باباً)[4] أي مفصلاً [و٥٤] (وهذا بسر أطيب منه رطباً) وأصالةً نحو(هذا خاتمك حديداً)[5] و﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾[6] وفرعية نحو: (هذا عنبك خمراً) أونوعياً نحو(هذا تمرك عجوةً) وذهب الجمهور[7] إلى ما كان جامداً يكلف رده إلى الاشتقاق لأنه في المعنى صفة، والصفة مشتقة أوما في معنى المشتق.

(١) البيت من الوافر وهو للمتنبي في ديوانه ٢٢٤/٣، وينظر شرح الرضي ٢٠٨/١.
والخوط: الغصن الناعم. والبان: ضرب من الشجر واحدها بانه.... اللسان مادة (خوط) والتمثيل فيه قوله: (قمراً) حيث وقعت حالاً ويؤول أن يقدر مضافاً قبله أي مثل قمر، أو تؤول بمشتق وتقديره بدت منيرة.... كما ذهب إلى ذلك الشارح.

(٢) (كلمته فاهُ إلى فيّ) قال ابن يعيش في شرحه ٦١/٢ وأما قولهم: كلمته فاه إلى فيّ: فقولهم: فاه نصب على الحال وجعلوه نائباً عن المشافهة، ومعناه مشافهاً فهو اسم نائب عن مصدر في معنى اسم الفاعل والناصب للحال الفعل المذكور الذي هو كلمته....) وهذا رأي البصريين. ينظر الكتاب ٣٩١/١، والمقتضب ٢٣٦/٣.

(٣) في الرضي وابن يعيش وأكثر المراجع مضبوطة وهي (بعت الشاءَ شاةً) وليس (بعت الشة شاة) والشاء موافقة لنص سيبويه ٣٩٢/١، وشرح المفصل ٦٢/٢.

(٤) ينظر الكتاب ٣٩٢/١، ٣٩٣، والمفصل ٦٣، وشرح المفصل ٦٢/٢، وشرح الرضي ٢٠٨/١ وفي شرح التسهيل السفر الثاني ٥/١ (تعلمْ الحساب بابا باباً).

(٥) ينظر الكتاب ٤٠٠/١، والمفصل ٦٣، وشرح المصنف ٤٠، وشرح الرضي ٢٠٨/١.

(٦) الإسراء ٦١/١٧ وتمامها: ﴿وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس قال: أأسجد لمن خلقت طيناً﴾.

(٧) ينظر شرح الرضي ٢٠٧/١، ورده عليهم.

قوله: (مثل ((هذا بسراً أطيبُ منه رطباً)))[1] يعني أن بسراً ورطباً حالان، وهما غير مشتقين، والجمهور يتأولونهما ويتأولون[2] كل ما ورد مما لم يكن مشتقاً بالمشتق، فيقولون: (هذا مبسراً أطيب منه مرطباً)[3] و﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ آيَةً﴾[4] أي (دالة)، قال الوالد جمال الإسلام: وتقرر عندي أن الخلاف لفظي لأنه لا يدل على هيئة حتى يقدر بالمشتق واختلف، ما العامل في بسر ورطباً ؟ فقال الفارسي:[5] وأتباعه: العامل في الأول اسم الإشارة، وفي الثاني أفعل التفضيل ولا يعمل أفعل التفضيل فيهما معاً لأنه لا يتقدم معموله عليه ولا نسبته إليهما نسبة واحده فيلزم تفضيل الشيء على نفسه، وأجيب بأن الحال مشبهة بالظرف وهي تعمل فيه روائح الأفعال، وأنه عمل في الحال الأول باعتبار زيادة الفعل وفي الثاني باعتبار المصدر، واعترض ابن الحاجب[6] الفارسي بأنه قد يعمل فيهما اتفاقاً، حيث لا يكون ثَمَّ إشارة نحو: (لخلقي بسراً أطيب منه رطباً) وبأنه لوكان العامل في الأول الإشارة لم تفد الخبر، وهوأطيب، بدليل (هذا زيد واقفاً) فإنه غير مفيد حال الإشارة، وإلا لزم أن يكون غير زيد في حال القيام وذلك فاسد، وإذا لم يقيد أطيب بالحالية بطلت

(١) ينظر شرح المصنف ٤٠ – ٤١.

(٢) هذا توجيه النحاة في هذه المسألة.

(٣) هذه العبارة منقولة من الرضي دون إسناد إليه ٢٠٧/١.

(٤) الأعراف ٧٣/٧ وتمام معناها: (قد جاءتكم بينة من ربكم هذه ناقة الله لكم آية فذروها تأكلْ في أرض الله....).

(٥) ينظر رأي أبي علي في المقتصد في شرح الإيضاح ٦٨١/١.

(٦) ينظر شرح المصنف ٤١، وشرح الرضي ٢٠٨/١ – ٢٠٩.

الأفضلية، وهي المقصودة، لأن تفضيل الشيء على نفسه لا يعقل إلا باعتبار حالين، وإذا جعلت (بسراً) من تتمة الإشارة بقيت الأفضلية، ولزم أن لا تصح الإشارة إلا في حال كونه بسراً، ومعلوم أنا نشير إليه في جميع حالاته من كونه تمراً أوبلحاً، ولأن أطيب نسبته إلى البسرية والرطبية نسبة واحدة، وقد عمل في رطباً فيجب عمله في (بسراً)[1] ويغتفر جواز تقدم معمول أفعل عليه، وقد جاز تقدم معمول الكاف ومثل (زيد قائماً كعمروقاعداً) أوزيد قائماً مثله قاعداً، وهي أضعف من أفعل، قال نجم الدين:[2] في كلام المصنف من الضعف ما لا يوصف، أما أولا: فلأنه لا يلزم من امتناع تقييد المبتدأ والخبر معاً بالحال في مثال امتناع تقييدهما في جميع الأمثلة، وأما ثانياً: فلأن المدعى في المثال المذكور المتنازع في المبتدأ والخبر معاً بحالة واحد، لم يلزم استحالة تقييد كل واحد منهما بحالة واحدة، والحق أن يقال: العامل في الحال الأولى أفعل التفضيل وآلة التنبيه[3]، قال ابن كيسان وابن جني والفارسي في تذكرته وهواختيار الشيخ:[4] إن العامل (أفعل) وقوله الأول (رواية ابن الحاجب) وردّ بعدم تقدم معموله، وبأنه قد يأتي التفضيل فيما لا أفعل نحو:

(١) هذه العبارة منقولة بتصرف من شرح المصنف ٤١ دون إسناد من الشارح.
(٢) ينظر شرح الرضي ٢٠٩/١.
(٣) إلى هنا قول الرضي، وقد نقله الشارح بتصرف ٢٠٩/١.
(٤) ينظر شرح المصنف ٤١، وشرح الرضي ٢٠٩/١ - ٢١٠، والأشباه والنظائر ١٧٤/٤. وقد نقل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٣٩/١ رأي ابن كيسان وابن جني والفارسي - في تذكرته - بقوله: أي الفارسي (مررت برجل خير ما تكون خير منك) العامل في (خير ما تكون خير منك) وصحح ابن جني قول أبي علي في ذلك) هكذا في شرح التسهيل.

[٢٣٤] تُعَيِّرُنـــــا أننـــــا عالـــــةٌ

ولحــن صعــاليك أنتــم ملوكـــا[1]

وقال المبرد[2] والزجاج[3] والسيرافي[4] وطاهر[5] إنـه يقـدر إذا كـان في الماضي، وإذا يكـون في المسـتقبل بحسـب المعنـى، وكـان تامـة، وبعضهـم يجعلها ناقصة، لأنه قد تأتي معرفة نحو: (هذا المحسن أفضل منه المسيء).

قوله: (**ويكون جملة خبرية**) يعني الحال، يحترز من الإنشـائية، فإنهـا لا تقع حالاً، وما ورد يؤول نحو: (وجدت النـاس اخْبُرْ تَقْلَـهْ)[6] ولا يقـاس عليها وأجاز الفرّاء القياس، وإنما جاز أن يكون جملة لأنها في المعنى خـبر عن صاحبها والخبر [ظ٥٤] يكون مفرداً وجملة، ولهذا لم يكـن إنشـاءً، لأن

(١) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السـفر الثـاني ٤٠/١، وتذكـرة النحـاة ١٧١ ومغني اللبيب ٥٧٤، وشرح شواهد المغني ٨٤٤/٢، والأشباه والنظائر /٢٤.
والشاهد فيه قوله: (صعاليك أنتم ملوكا) حيث قدم الحل، وهو قوله صعاليك وذلك علـى العامل المضمن تشبيهاً في قوله أنتـم، والمعنـى ونحن في حـل صعلكتنـا مثلكـم في (حـل ملككم) هكذا.
ذكرْ ابن هشام في المغني ٥٧٤، وهذا التقدير كذلك عند ابن مالك في شرح التسهيل السـفر الثاني ٤٠/١.
(٢) ينظر المقتضب ٢٥٠/٣ - ٢٥١، والهمع ٣٦/٤.
(٣) ينظر الهمع ٣٦/٤.
(٤) ينظر رأي السيرافي في هامش الكتاب، ١٢٩/٢.
(٥) ينظر رأي طاهر في شرح المقدمة المحسبة ٣٦٤.
(٦) هذا القول لأبي الدرداء رضـي الله عنـه، ينظـر النهايـة في غريـب الحديـث والأثـر ١٠٥/٤، والمفصل ١١٥ وشرحه لابن يعيش ٥٣/٣، وشرح الرضي ٣٠٨/١.ويروى بفتح اللام وكسرها.
وأصله: تقلي من قلاه يقليه أي أبغضه حذفت الياء للجزم لأنه جواب الأمر (اخبر) والهـاء هاء السكت وقد وقعت جملة (اخبر) مفعولاً ثانياً لـ (وجدت) لا صفة للناس، لأن الجملـة لا تقع صفة للمعرفة بدون توسط الاسم الموصول، فاعلم أنه مفعول، فيكـون قولـه (اخـبر تقله) محمولاً على إضمار القول أي: وجدتهم مقـولاً فيهـم هـذا القـول أي إن اختـبرتهم أبغضتهم (ينظر هامش شرح الرضي ٣٠٨/١).

الخبر من شرطه أن يحتمل الصدق والكذب، والإنشاء لا يحتمل ذلك، ولأنها واقعة موقع النكرة، والحال نكرة، والجملة تكون اسمية وفعلية، والفعلية مضارع مثبت ومنفي، وماضي مثبت ومنفي، ولا يكون أمراً لأنه يكون إنشاءً.

قوله: (فالاسمية بالواو والضمير)، إنما احتاجوا في الجملة الحالية الضمير، لأنها في معنى الخبر، والخبر لابد له من ضمير يعود إلى المبتدأ ليربطه به، وإنما احتاجوا إلى الواو فيها بخلاف الخبر، فإنه اكتفي فيه بالضمير، لأن الخبر لا يتم الكلام إلا به بخلاف الحال فإنه يأتي بعد تمام الجملة من دونه، فصار كأنه غيرها فاحتيج في الأكثر إلى رابط، فأُتي بالواو التي أصلها الجمع ليؤذن من أول الأمر، أن الجملة لم تَبْقَ على الاستقلال.

قوله: (فالاسمية بالواو والضمير) مثال الاسمية بالواو والضمير: (جاء زيد ويده على رأسه) وهي أقواهن لأنها أكثر احتياجاً في الربط [1].

قوله: (أو بالواو) [2] مثاله: (جاء زيدٌ والشمس طالعةٌ) وهذه بعدها، لأنها رابطة، لأنها رابطة، والربط يقوم مقام العائد.

قوله: (أو بالضمير على ضعف) مثاله: (جاء زيدٌ يدهُ على رأسه) (وكلمته فوه إلى فيّ) وهذه أضعفها [3]، وإنما كانت أضعف لعدم العلم

(١) قال الرضي في شرحه في ٢١١/١: (اجتماع الواو والضمير في الاسمية وانفراد الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما أولى احتياجاً في الربط).

(٢) قال المصنف في شرحه ٤١: (فلا بد من الواو على الأفصح لأن الحال في المعنى إنما هي مقدرة بجزء هذه الجملة وهو الجزء الثاني فقصدوا إلى الإتيان بما يشعر بالحالية...).

(٣) ينظر شرح المصنف ٤١، قال ابن يعيش في شرحه على المفصل ٦١/٢: (والكوفيون ينصبون ـ

بالخالية من أول الأمر بخلاف الواو، وذهب الأكثرون أنها جائزة فصيحة واحتجوا بقوله تعالى: ﴿اهبطوا بعضكم لبعض عدو﴾[1] ﴿ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة﴾[2] وقوله:

[٢٣٥] نَصَفَ النهارُ الماءُ غامره[3] ....

قوله: (والمضارع المثبت بالضمير وحده)[4] تقول (جاء زيد يضحك)، ولا تقول (ويضحك) بالضمير والواو، (ولا يضحك عمرو) وبالواو وحده، وأجازه بعضهم نحو (قمتُ وأصُكُّ وجهه)[5] وقوله:

[٢٣٦] فلما خشيت أظافيرهم
نجوت وأرْهَنُهُم مالكا[6]

فله إلى فيَّ بإضمار جاعلاً أو ملاصقاً كأنه قال: كلمته جاعلاً فله إلى فيَّ أو ملاصقاً فله إلى فيَّ)

(١) البقرة ٣٦/٢ وتمامها: ﴿وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين﴾ وفي الأعراف مثلها ٢٤/٧.

(٢) الزمر ٦٠/٣٩ وتمامها: ﴿أليس في جهنم مثوى للمتكبرين﴾.

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

ورفيقه بالغيب لا يدري

وهو للمسيب بن علس في شرح شواهد المغني ٨٧٨/٢ وله ولغيره، وينظر جمهرة اللغة ١٢٦٢، وسر صناعة الأعراب ٦٤٢/٢، وشرح المفصل ٦٥/٢، وشرح الرضي ٢١٢/١، ورصف المباني ٤٨١، وتذكرة النحاة ٦٨٣، والمغني ٦٥٦، وهمع الهوامع ٤٧/٤، وخزانة الأدب ٢٣٣/٣ - ٢٣٥.

والمعنى: يصف غائصاً لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري ما ماله.

والشاهد فيه قوله: (الماء غامره) يريد الماء غامره بتقدير الواو الرابطة في الجملة الاسمية الواقعة حالاً.

(٤) قال المصنف في شرحه ٤١: يعني من غير واو لأنه منزل منزلة اسم الفاعل في المعنى وجار عليه في اللفظ فأُجريَ مجراه في الاستغناء عن الواو واحتيج إلى الضمير كما احتيج في الأصل إلى الضمير).

(٥) يروى (وأصك عينه) بدل (وجهه) ينظر شرح ابن عقيل ٦٥٦/١.

(٦) البيت من المتقارب وهو لعبد الله بن همام السلولي في الشعر والشعراء ٦٥١/٢، وشرح ـ

وتأوله المانعون، إما أنه جملة اسمية، والمضارع بمعنى الماضي، فتقول (قمت وأنا أصك وجهه)[1] و(نجوت وأنا أرهنتهم) و(أقمت وصككت ونجوت ورَهَنْتُهم) وإنما لم يجز فيه إلا الضمير وحده، لأنه في معنى اسم الفاعل لفظاً ومعنى، فاللفظ في عدد الحروف والحركات والسكنات، والمعنى وقوعه موقعه فلجري مجراه في استغنائه عن الواو، وإنما استغنى اسم الفاعل عن الواولأنه تتمة لما قبله، إما صفةً، أوخبرهما من جملة ما قبلهما، فلوأفادت بالواووأفادت المغايرة، ويشترط في المضارع الواقع حالاً خلوه عن حرف الاستقبال كـ(السين) و(سوف) و(لن) ونحوها، لتناقص الحال والاستقبال في الظاهر، وإن لم يكن التناقص حقيقياً[2]، لأنه يجوز أن تقول (مررت بزيد أمسِ يركب) فإنه حال في حال المرور عند تكلمك، لكنهم كرهوا ترادف علامة الاستقبال على الحال.

قوله: (وما سواهما) يعني الجملة الاسمية، والمضارع المثبت، وهوثلاثة أقسام، المضارع المنفي، والماضي المثبت والمنفي[3]، والنفي يكون بما ولا ولم ولما وإنْ، وقيل لم يوجد النفي بـ أنْ.

التسهيل السفر الثاني ٧٢/١، والبحر ٣٥٨/٢، والجنى الداني ١٦٤، وشرح ابن عقيل ٦٥٦/١، وهمع الهوامع ٤٦/٤، وخزانة الأدب ٣٦/٩، ويروى أرهنهم بدل أرهنتهم.

والشاهد فيه قوله: (وأرهنهم مالكاً) حيث دخلت الواو على الجملة الواقعة حالاً وهي مصدرة بمضارع مثبت مسبوق بالواو وهذا قليل، وقيل إن الواو داخلة على مبتدأ محذوف تقديره: وأنا أرهنهم وهذا ما ذهب إليه ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٧٢/١.

(١) في بعض المراجع (وأنا أصك عينه) كما في شرح التسهيل السفر الثاني ٧٢/١، ودلائل الإعجاز٢٠٦، وهمع الهوامع ٤٦/٤ وهو قول رواه الأصمعي، وشرح الرضي ٢١٢/١.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢١٢/١ وقد نقل هذه العبارة من قوله: ويشترط... إلى قوله... حقيقياً، دون إسناد إليه.

(٣) ينظر شرح الرضي والعبارة منقولة عنه دون إسناد في ٢١٢/١.

قوله: (بالواو والضمير أو بأحدهما) يعني يجوز في كل واحد منهما ثلاثة أوجه، اجتماع الواو والضمير، والاكتفاء بأحدهما صارت تسعة أقسام وأمثلتها:[1] (جاء زيد وما يضحك وما يضحك عمر) و(ما يضحك وما ضحك [و٥٤] عمرو) (وقد ضحك، وقد ضحك عمرو وقد ضحك) وكان الأولى في المضارع المنفي أن يلزم الضمير كالمثبت، لأن معنى (جاءني زيد لا يركب) (جاءني زيد غير راكب) ولعل مجرد وجود النفي بعدّه عن شبه الاسم.

قوله: (ولابد في الماضي المثبت من (قد) ظاهرة أو مقدرة) يحترز من المضارع والماضي المنفي فإنها لا تدخل ولا تقدر، مثال المقدرة في الماضي ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[2]. وقوله:

[٢٣٧] وإني لتعروني لذكراك هزة

كما انتقض العصفور بلله القطر[3]

أي (قد)، والأخفش وأكثر الكوفيين لم يوجبوها في الماضي[4]. قال الوالد: وهو الصحيح لكثرة ما ورد، فتأويله تكلف لا معنى له، وإنما

(١) ينظر هذه الأمثلة في الرضي بغير الفعل ضحك. وإنما ركب في ٢١٢/١، وشرح المصنف ٤١، وهي متشابهة.
(٢) النساء ٩٠/٤.
(٣) البيت من الطويل وهو لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٢، والإنصاف ٢٥٣/١، وشرح المفصل ٦٧/٢، وأمالي ابن الحاجب ٦٤٦/٢، ٦٤٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧/١، وشرح الرضي ٢١٣/١، وشرح شذور الذهب ٢٥٣، وشرح ابن عقيل ٢٠/٢، وهمع الهوامع ١٩٤/١، وخزانة الأدب ٢٥٤/٣ - ٢٥٥.
والشاهد فيه قوله: (بلله القطر) أي قد بلله القطر وهي في محل نصب حال وقد فيه مقدرة كما ذكر الشارح وإن كان الكوفيون والأخفش لم يوجبوها في الماضي كما ذكر.
(٤) ينظر شرح الرضي ٢١٣/١.

وجب تقديرها في الماضي المثبت دون المنفي إذا كان حالاً، لأنه قد تقضى فأتى بـ(قد) تقربه من الحال بخلاف المنفي فإن النفي فيه مستمر إلى ذلك الحال غالباً.

قوله: (ويجوز حذف العامل) هذا الحذف قياس إلا أنه لابد فيه من قرينة، وهو على ضربين، جواز ووجوب[1]، والجواز قرينة حالية ومقالية كقولك: [للمسافر][2] (راشداً مهدياً) و(مصاحباً معانا) لمن رأيت عليه أهبة السفر، تقديره اذهب، والمقالية في جواب الاستفهام والنفي، كقولك راكباً، لمن قال: (كيف قدم زيد) وبلى راكباً لمن قال: ما قدم، قال الله تعالى: ﴿بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ﴾[3] أي بلى نجمعها قادرين[4]، والوجوب في مواضع منها ما وقع الحال فيه نائباً عن الخبر، نحو(ضربي زيداً قائماً) ومنها الحال المثبتة ازدياد ثمن أوغيره شيئاً فشيئاً مقرونة بالفاء أوثم، نحو(شريته بدرهم فصاعداً) أوثم زائداً، أي ذهب الثمن صاعداً، ومنها أسماء جامدة متضمنة للتوبيخ مع همزة الاستفهام وبدونها نحو(أتميماً مرة وقيسياً أخرى)[5] و(أقائماً وقد قعد الناس) و(أقاعداً وقد سار الراكب) أي أتتحول، وأتقوم وأتقعد ؟ قال:

[٢٣٨] أفي السلم أعياراً جفاءً وغلظةً
وفي الحرب أشباه النساء العوارك[6]

(١) ينظر شرح الرضي ٢١٤/١، والعبارة منقولة بتصرف.
(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.
(٣) القيامة ٤/٧٥.
(٤) ينظر الكتاب ٣٤٦/١.
(٥) ينظر شرح الرضي ٢١٤/١ والعبارة من قوله والوجوب إلى قوله وقيسياً أخرى منقولة من الرضي بتصرف دون إسناد للرضي في ٢١٤/١.
(٦) البيت من البحر الطويل، وهو لهند بنت عتبة، ينظر الكتاب ٣٤٤/١، وشرح أبيات ـ

وقال:

[٢٣٩] أفي الولائـــم أولاداً لواحـــدة
وفي العيــــادة أولاداً لعـــــلات[1]

أي ينتقلون أعياراً وأشباه النساء، وأولاداً وفي غير الهمزة نحو: تميماً قد علم الله مرة وقيسياً أخرى، هذا مذهب السيرافي[2] والزمخشري[3] أعني انتصاب هذه الأسماء وعلى الحالية[4]، وجعل سيبويه انتصابها على المصدرية[5]، أي أتتحول تحولاً ونحوه، وقد قيل: انتصابها بتقدير صار، أي أتصير تميمياً وكذلك الباقي فيها.

قوله: (ويجب في المؤكدة)[6] أي في الحال المؤكدة جملة اسمية نحو: (زيد أبوك عطوفاً تقديره[أي][7] أحقه)، يحترز من غير المؤكدة، فإنه لا يجوز حذفه نحو: (زيد أبوك قائماً)، لأنه ليس في القيام ما يقرر معنى الأبوة،

سيبويه ٣٨٢/١، والمقتضب ٢٦٥/٣، وشرح الرضي ٢١٤/١، واللسان مادة (عور) ٣١٦٥/٤، وخزانة الأدب ٢٦٣/٣. والعوارك النساء إذا حاضت يقل عركت المرأة أي حاضت.
والشاهد فيه قوله: (أعياراً) حل وعامله فعل مضمر وضعت هي في موضعه كما ذكر الشارح.

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الكتاب ٣٤٤/١، وشرح أبيات سيبويه ٣٨٢/١، والمقتضب ٢٦٥/٣، وشرح الرضي ٢١٤/١، واللسان مادة (علل) ٣٠٨٠/٤، ويروى فيه وفي المآتم بدل العيادة أولاد العلات: أولاد الرجل من نسوة شتى، وإنما سمين علات لأنه علّ من هذه بعد الأولى والعل هو الشرب الثاني (ينظر حاشية الشريف على الرضي ٢١٤/١).
والشاهد فيه قوله: (أولاداً) حيث نصبه بإضمار فعل وضعت هي موضعه بدل التلفظ به.

(٢) ينظر هامش الكتاب ٣٤٤/١.

(٣) ينظر المفصل ٦٥، وشرحه لابن يعيش ٦٩/٢، وشرح الرضي ٢١٤/١.

(٤) ينظر شرح الرضي ٢١٤/١، والعبارة منقولة عن الرضي دون عزو.

(٥) ينظر الكتاب ٣٤٤/١ - ٣٤٥.

(٦) قال الرضي في شرحه ٢١٤/١: (أي يجب حذف العامل في المؤكدة هذا على مذهب من قال إن المؤكدة لا تجيء إلا بعد الاسمية، والظاهر أنها تجيء بعد الفعلية أيضاً).

(٧) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

بخلاف عطوفاً، فإنه مقرر للأبوة لأن من شأنها التعطف[1].

قولـه: (وشرطها أن تكون مقرّرة لمضمون جملة اسمية) اختلـف في مراده، فقال ركن الدين:[2] مراده يجب الحذف إذا كـانت الجملـة المذكـورة اسمية، وأما إذا كانت فعلية نحو: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾[3]، فلا يجـب الحـذف[4]، وقيل مراده إن الحال المؤكدة لا تكون إلا جملة اسمية فقط، ولا تكـون جملـة فعلية، وهذه مسألة خلاف، فالجمهور يثبتونها في الاسمية والفعلية مطلقـاً، مثال الاسمية (زيدٌ أبوك عطوفاً)، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[5] و﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾[6] وقوله:

[٢٤٠] أنـا ابـن دارة معروفـاً بهـا نسـبي
وهـل بـدارة ياللنـاس مـن عـار[7]

لأنه مثل في الشهرة، ومثال الفعلية قوله: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾[8] ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾[9] ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾[10] [ظ٥٥] ﴿كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِن بَعْدِ

---

(١) ينظر شرح المصنف ٤١، وشرح المفصل ٦٤/٢، وشرح الرضي ٢١٥/١.
(٢) ينظر الوافية في شرح الكافية ١٢٧.
(٣) التوبة ٢٥/٩.
(٤) ينظر شرح الرضي ٢١٤/١.
(٥) البقرة ٩١/٢، (ويكفرون بما وراءه وهو الحق مصدقاً لما معهم...).
(٦) آل عمران ١٨/٣ وتمامها: ﴿شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائماً بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم﴾.
(٧) البيت من البسيط، وهو لسالم بن دارة في الكتاب ٧٩/٢، والخصائص ٢٦٨/٢، ٦٠/٣، وشرح أبيات سيبويه ٥٤٧/١، وشرح المفصل ٦٤/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٥٧/١، وشرح الرضي ٢١٥/١، وشرح ابن عقيل ٦٥٤/١، وشرح شذور الذهب ٢٦٩، والبحر المحيط ٣٩٣/٢، والخزانة ٢٦٥/٤.
والشاهد فيه قوله: (معروفاً) فإنه حال أكدت مضمون الجملة التي قبلها.
(٨) التوبة ٢٥/٩.
(٩) مريم ٣٣/١٩ وتمامها: ﴿والسلام علي يوم ولدت ويوم أموت ويوم أبعث حيا﴾.

﴿وَأَنْكَاثًا﴾[1] والعامل عندهم الفعل الموجود في الفعلية، واختلفوا في عامل الاسمية فقال سيبويه والجمهور[2]: يقدر بعد الجملة تقديره: (زيد أبوك حقه عطوفاً) وقال الزجاج:[3] هوالخبر متأولاً بمسمى. وقال ابن خروف:[4] هوالمبتدأ لتضمنه معنى التنبيه، وقال ابن مالك[5] ونجم الدين:[6] العامل هومعنى الجملة كأنه قال: (يعطف عليك أبوك عطوفاً) والزمخشري[7] وجماعة أجازوا الحال المؤكدة في الجملة الاسمية دون الفعلية، فإن ما بعدها يكون مفعولاً مطلقاً، والفراء[8] والسهيلي[9] وجماعة نفوها في الجملة الاسمية والفعلية مطلقاً، لأن الحال لا تكون إلا مبينة لهيئة فاعل أومفعول، وهذه تفيد الثبوت، وهي منتصبة عند الفراء على القطع، وعند السهيلي إن كان من لفظ الأول فمفعول مطلق، وإلا تؤول بالمتنقل إن لم [يكن][10] من لفظه.

---

(١٠) النمل ١٩/٢٧، وتمامها: ﴿فتبسم ضاحكاً من قولها﴾.

(١) النحل ٩٢/١٦ وتمامها: ﴿...تتخذون أيمانكم دخلاً بينكم أن تكون أمة هي أربى من أمة ...﴾.

(٢) ينظر الكتاب ٢٥٧/١، وشرح المفصل ٦٥/٢، وشرح الرضي ٢٢٥/١، والهمع ٣٩/٤.

(٣) ينظر رأي الزجاج في شرح التسهيل السفر الثاني ٥٨/١، والهمع ٤٠/٤.

(٤) ينظر المصدر السابق، والهمع ٤٠/٤.

(٥) قال ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٥٤/١: (ويؤكد بها في بيان تعين، أو فخر، أو تعظيم، أو تصاغر، أو تحقير، أو وعيد، خبرُ جملة جزآها معرفتا جامدان جموداً محضاً، وعاملها (أحق) أو نحوه مضمراً بعدها لا الخبر مؤولاً بمسمى خلافاً للزجاج، ولا المبتدأ مضمناً تنبيها خلافاً للزجاج، ولا المبتدأ مضمناً تنبهاً خلافاً لابن خروف) وما نقله الرضي عن ابن مالك مخالف لما ذكر في شرح التسهيل.

(٦) ينظر شرح الرضي ٢٢٥/١.

(٧) ينظر رأي الزمخشري في المفصل ٦٣.

(٨) ينظر رأي الفراء في معاني القرآن للفراء ٢٠٠/١، وهمع الهوامع ٣٩/٤.

(٩) ينظر رأي السهيلي في المصدر السابق همع الهوامع.

(١٠) زيادة يقتضيها السياق.

التمييز

قوله: (التمييز) يقال فيه التمييز والتبيين والتفسير[1]، ومعناها واحد، وهو ثاني المفاعيل المشبهة، وله شبه عام من حيث إنه فضلة، وخاص من حيث إنه مشبه بالمفعول به في أنه مقدر بـ(من) وحقيقته.

قوله: (ما يرفع الإبهام) جنس للحد يتناول التمييز والصفة والحال وغيرها. قوله: (المستقر)[2] خرجت صفة المشترك نحو: (أبصرت عيناً جارية)، فإنها وقعت إيهاماً عن الذات لكنه غير مستقر من حيث إنها بأوضاع مختلفة، فقولك: عين للماء وللمبصرة وللميزان، هذه أوضاع مختلفة لا إبهام في كل واحد منها في أصل اللغة، وإنما وقع الإبهام على السامع لحصول الاشتراك بخلاف قولك: عشرون، ورطل، فإنها موضوعة لكل عدد ولكل موزون بوضع واحد فالإبهام مستقر.

(١) قال المصنف في شرحه ٤٢: التمييز (ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة).
وقال ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٨٩/١: التمييز والتبيين والتفسير والمميز والمبين والمفسر أسماء للنكرة الرافعة للإبهام....) وينظر للتفصيل شرح المفصل ٧٠/٢، وشرح الرضي ٢١٦/١، وشرح المصنف ٤٢، وهمع الهوامع ٦٢/٤ وما بعدها.
(٢) قال الرضي: معنى المستقر في اللغة الثابت، ورب عارض ثابت لازم، والإبهام في المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك، ومع القرينة ينتفي الإبهام في المشترك) ينظر الرضي ٢١٦/١.

قولــه: (عن ذات) خرجـت الحـال فإنهـا عـن هيئـة الفـاعل، ورجـع القهقري فإنه يقع عن هيئة الفعل[1].

قوله: (مذكورة أومقدرة) تقسيم بعد تمام الحد للتمييز وقد اعـترض حده، فإن (ما) جنس للحد، وبأنها تستعمل على الاسم والفعل والحرف، وبالصفة نحو(رأيت رجلاً أحمر) و(رأيت هــذا الرجـل) فإنـه رفـع إبهامـاً مستقراً عن ذات لا عن صفة، قال ركن الدين:[2] لا يرد عليه (رأيت هذا الرجل) لأنه معرفة، والتمييز نكرة، وللمعترض أن يقول: عبارتُه أدت إلى هذا، وزاد نجم الدين:[3] عطف البيان نحو(جاءني العالم زيد) والبـدل مـن الضمير الغائب نحو(مررت به زيد) وقد اختلف في عامل التمييز[4]، فأمـا تمييز الجملة، فمذهب سيبويه[5] والمـبرد[6] والزجـاج[7] إنـه الفعـل، أومـا اشتق منه، قال بعضهم: إن العامل الجملة كلها علـى التشـبيه بـالمفعول، وأما تمييز المفرد، فقال صاحب التخمير:[8] بنزع الجـار في المفـرد والجملـة مطلقاً، وضعف بأن نزع الجار لا ينصب إلا حيث يكـون الفعـل متعديـاً بحرف جر، فإذا حـذف الحـرف وصـل الفعـل بنفسـه إلى المفعـول، وقـال الأكثرون العامل فيه ما قبله، تشبيهاً له باسم الفاعل (فعشــرون درهمـاً)

(١) ينظر شرح المصنف ٤٢: (قال الرضي في ٢١٦/١ ليشمل النوعين: التمييز عن المفرد والتمييز عن نسبة).
(٢) ينظر الوافية في شرح الكافية ١٢٨.
(٣) ينظر شرح الرضي ٢١٦/١.
(٤) ينظر شرح الرضي ٢٢٢/١، وشرح المفصل ٧٤/٢، وينظر الإنصاف ٨٢٨/٢ المسألة رقم ١٢٠.
(٥) ينظر الكتاب ١١٧/٢ وما بعدها.
(٦) ينظر المقتضب ٣٢٠/٢، ٣٣٦/٤.
(٧) ينظر الهمع ٦٩/٤.
(٨) ينظر التخمير ٤٤٩/١.

مثل: (ضاربون زيداً) و(منوان سمنا) مثل (ضاربان زيداً) ورطل مثل (ضربت زيداً) و(ضارب زيداً) وقال طاهر[1] ما تضمنه معنى [و٥٦] العدد من الإبهام المقتضي له كاقتضاء اسم الفاعل لمفعوله.

قوله: (**فالأول**) يعني الذات المذكورة. قوله: (عن مفرد) عن في قوله (عن مفرد). وفي قوله: (والثاني عن نسبة) يحتمل أمرين.

أحدهما: أنها تأتي فيما كان بعدها مصدرٌ لما قبله وسبب له.

تقول: (**فعلت هذا عن أمرك**)[2] و(كسوته عن العري) أي بسببه، وكذلك مصدراً لما قبله وسبباً له انتصب عن المفرد، وعن الجملة، أي بسببهما.

الثاني: أنهما بمعنى (بَعْدَ) كقوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾[3] وكذلك تقول: انتصب بعد مفرد، وبعد جملة، والأولى أولى.

قوله: (**مقدار غالباً**) يعني أن الذات المذكورة لا تكون إلا عن مفرد مقدار قوله: (غالباً) يحترز من نحو(خاتمُ حديداً) وهوكل نوع أضيف إلى جنسه، فإنه من الذات المذكورة المفردة، لكنه غير مقدار، والمراد بالمقدار ما كان له قدر معروف[4] كقولك (عشرون درهماً) وكذلك (عندي خاتمٌ حديداً) إذا أردت أن الذي معك من الحديد مقدار خاتم، وأما إذا أردت أن الخاتم من جنس الحديد فإنه غير مقدار، والمقدار يكون أحد أربعة

(١) ينظر شرح المقدمة المحسبة ٣١٩ - ٣٢٠.
(٢) ينظر شرح الرضي ٢١٦/١، والعبارة منقولة عن الرضي بتصرف.
(٣) الانشقاق ١٩/٨٤.
(٤) ينظر شرح الرضي ٢١٧/١.

أشياء، إما معدداً نحو(عشرون درهماً) أومقدراً به نحو: (عليه شعر كلبين ذنبا) وإما مكيلا نحو: (قفيزٌ براً) و(أردب قمحاً) أومقدراً به،﴿مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾[1] وإما موزوناً نحو(رطلٌ زيتاً) و(منوان سمناً) أومقدراً به نحو(على التمرة مثلها زبداً)[2] وإما ممسوحاً نحو(جريبٌ لحلاً) أومقدراً به نحو(ما في السماء موضع كفٍ سحاباً).

قوله: (إما في عدد نحو: ((عشرين درهماً)) وسيأتي) يعني في أسماء العدد. قوله: (وأما في غيره)[3] يعني في غير المعدود وهوالموزون نحو: (رطلٌ زيتاً) و(منوان سمناً). مثل مثالاً في المفرد، ومثالاً في المثنى لأجل النون والتنوين.

قوله: و(على التمرة مثلَها زُبْداً) هذا مثال للمقدار بالموزن وتمييز مثل وغيره وما بمعناها من المقدار نحو: (جاءني مثلك رجلاً وغيرك رجلاً، وبطولك قامةً).

قوله: (فيُفرد إن كان جنساً)[4] يعني يفرد التمييز في الذات المذكورة إذا كان جنساً في حال التثنية والجمع فنقول: (عندي أرطالٌ عسلاً) و(بَرِيْكٌ ماءً) و(غِرارةٌ حَباً) و(جريبٌ لحلاً) ولا نقول: أعسالاً ولا مياهاً،

---

(١) آل عمران ٩١/٣ وتمامها: ﴿فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً ولو افتدى به﴾.

(٢) ينظر شرح المفصل ٧٠/٢ وما بعدها، وشرح المصنف ٤٢.

(٣) قال الرضي في شرحه ٢١٨/١: أي في غير العدد، وليس مراده بقوله: رطل زيتاً ومنوان سمناً ومثلها زبداً - بيان أنواع المقادير بل بيان ما يتم به الاسم المفرد كأنه يتم في أربعة أشياء: إما بنون الجمع كعشرين، وإما بالتنوين وهو إما ظاهر كما في (رطل زيتاً) أو مقدر كما في (خمسة عشر) وفي كم وإما بنون التثنية كما في (منوان سمناً)، وإما بالإضافة كما في مثلها).

(٤) واعترضه الرضي في ٢١٩/١ وقال ليس بتقسيم حسن والحق أن يقال: إن التمييز عن الذات المذكورة إما أن يكون عن عدد أو غيره، والأول إما أن يكون جنساً أو لا.

وأما في حال الإفراد فهولازم سواء كان جنساً أوغير جنس، والمفرد بالجنس هاهنا يطلق على القليل والكثير، كالتمر والماء والعسل والمصادر، لا ما يقابل العلم كـ(رجل وامرأة وفرس) فإنها تجب المطابقة فيه كما تجب في غير الجنس، وإنما وجب إفراده لأنه يدخل فيه القليل والكثير فاستغنوا بالإفراد عن الجمع لحصول الفائدة ولأنه أخف.

قوله: (إلا أن يقصد الأنواع)[1] يعني أنك إذا قصدت أجناساً مختلفة جاز لك المطابقة وعلمها، فتقول (عندي أرطالٌ سموناً وعسولاً) إذا أردت سمن بقر وغنم ومعز وعسل أبيض، وأحمر وأزرق، قال تعالى: ﴿بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً﴾[2] وإن كانا صنفين نحو: أن يكون البعض سمناً، والبعض عسلاً أتي بالواوالعاطفة [ظ٥٦] تقول عندي رطلٌ سمناً وعسلاً، ويجوز حذف الواو، وتغليب[3] أحدهما على الآخر.

قوله: (ويجمع في غيره) أي في غير الجنس الذي يطلق على القليل والكثير، فتقول (عندي جماعة رجالاً، وقمطراً كتباً، وقنطاراً ثوباً) وتجب المطابقة إفراداً وتثنية وجمعاً، خوفاً للبس، وقد يأتي الإفراد حيث لا لبس

(١) قال الرضي في شرحه ٢١٩/١: (والجنس إما أن يقصد به الأنواع أو لا وعلى كلا الوجهين يجب إفراد التمييز.

(٢) الكهف ١٠٣/١٨ وتمامها: ﴿قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً﴾.

(٣) التغليب وهو أن يغلب أمر على أمر أي يمتزج به ويعلو عليه ويغلب عليه وهو نوع من الخطاب العربي استعمله العرب ليعبروا به عن الأكثر ليدخل فيه الأقل مثل قوله تعالى: (يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين) ولم يقل مع الراكعات مع أن الخطاب لمريم ولكن قال العلماء: على سبيل التغليب لأن واقع الرجل يركعون أكثر من النساء للأعذار العارضة لهن....) ينظر اللسان مادة (غلب) ٣٢٧٩/٥.

نحو: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾[1].

قوله: (ثم إن كان بتنوين[2]، أونون تثنية، جازت الإضافة) تمييز المقدار يأتي بعد تمام الاسم، ومعنى تمام الاسم أن يكون على حالة لا تُمْكِن الإضافة معها، لأن الاسم مستحيل إضافته مع التنوين والنونين ومع الإضافة، لأن المضاف لا تصح إضافته.

ثانياً مع بقائه مضافاً، فبمثابة الفعل إذا تم بفاعله، لأنها في آخر الاسم[3] كما أن الفاعل عقيب الفعل، والتمام بنون التثنية نحو(منوان سمناً) والتنوين نحو(رطلٌ زيتاً) وبالإضافة نحو(على التمرة مثلها زبداً) وعلى بالنون الشبيهة بنون الجمع نحو(عشرون درهماً) وبالتركيب نحو(أحد عشر درهماً) فما كان بالإضافة، أوبالنون الشبيهة بنون الجمع، أوبالمركب لم تجز إضافته إلى التمييز.... أما المركب فلأنه يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد، وذلك مستثقل، وأما الإضافة فلأنك إذا أضفت في (على التمرة مثلها زبداً) مع بقاء الضمير، فالضمائر لا تضاف، وإن حذفته صار مثل (زبد) والتبس ولم يفهم منه معنىً، وأما نون عشرون فإن أضفت مع بقائها، فهي كنون الجمع، ونون الجمع لا تحذف للإضافة[4]

(١) النساء ٤/٤ وهي: ﴿وآتوا النساء صدقاتهن نحلة فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً﴾.

(٢) في الكافية المحققة بالتنوين بدل بتنوين. أو بنون بدل أو نون.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢١٨/١ والعبارة من قوله: (يأتي بعد إلى قوله الاسم) منقولة عن الرضي دون إسناد.

(٤) قال الكسائي: ومن العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى التمييز نكرة ومعرفة فيقول (عشرو درهم وأربعو ثوب) ينظر الهمع ٧٧/٤.

وإن حذفتها فهي من نفس الكلمة. قال ركن الدين:[1] يفهم من هذه العلة (أن عشرون) لا تصح إضافته، وقد أضافوه إلى المالك فقالوا (عشروزيدٍ) والأولى في التوجيه، أنها إنما أضيفت الإضافة إلى التمييز لأنها بمعنى (من)، فلوأضافوه لألبس بمعنى (اللام) وهي إضافته إلى المالك، وضعّفه الوالد وقال: يلزم من هذا أن لا تجوز الإضافة في (رطل زيتاً) و(منوان سمناً) لاحتمالها أن تكون بمعنى (اللام) قال: والأقرب أن يقال الإضافة بمعنى (من) قليلة، وحذف النون فيه صعوبة، لأنها كالتي هي من أصل الكلمة فانضم قلة إلى حذف ما هوكالأصل فتُرِكَ[2]، وأما (حسن وجهه) في (حسنين وجهاً) فهوعن نسبة، وكلامنا في التمييز عن المفرد، وأما ما كان تمامه بالتنوين أونون التثنية جاز فيه الجر على الإضافة والنصب على التمييز وعلى الحال، ويتأول بالمشتق، فإن قيل صاحبها نكرة، فالجواب: أنه جائز، لأنها غير صفة في الأصل، والمنع إنما يكون لأجل التباسه بالصفة والرفع على الإتباع، فقال سيبويه:[3] صفة، وقال بعضهم: بدل، وضَعُفَ بأنه غير الأول، وقال بعضهم: عطف بيان، وهوأضعف، لأنه غير الأول، ولأن عطف البيان لا يكون في النكرات.

قوله: (وإلا فلا)[4] يعني وإن لم يكن بتنوين ولا نون تثنية لم تجز الإضافة، وذلك حيث يكون مركباً، أومضافاً أوبنون جمع، كما تقدم.

(١) ينظر الوافية في شرح الكافية ١٢٩، والعبارة منقولة بتصرف.
(٢) قال الرضي في شرحه ٢١٩/١: إنما جازت الإضافة إيثاراً للتخفيف وذلك نحو (رطل زيت) (منوان سمن)، وكان عليه أن يقيد التنوين بالظاهرة، فإن ما فيه تنوين مقدرة، وهو ما بين كم الاستفهامية والجزء الثاني من أحد عشر وأخواته لايضاف في الأغلب إلى التمييز).
(٣) ينظر الكتاب ١١٧/١، وشرح المفصل ٧٣/٢.
(٤) ينظر شرح المصنف ٤٢، وشرح الرضي ٢١٩/١ - ٢٢٠.

قوله: (وعن غير مقدار[1] مثل: خاتمٍ حديداً) وكذلك (ثوبٍ خزاً) و(بابٍ ساجاً) وهذا من المفرد الذي احترز عنه بقوله: (غالباً) هذا إذا أردت الخاتم نوع من جنس الحديد والثوب نوع من جنس الخز، والباب نوع من جنس الساج، وأما إذا قصدت أن الخاتم الذي عندك هوالحديد كله، والثوب هوالخز كله، والباب هوالساج كله، كان من المقدار كـ(عشرون درهماً).

قوله: (والخفض أكثر) يعني من النصب، وإنما كان أكثر لأنه غير مقدار، والإضافة مستقيمة لأنها إضافة نوع إلى جنس فإذا استقامت فهي أصل الباب. قال نجم الدين:[2] إن لم يتغير اسم جنس فالجر لازم [و٥٧] مثل (قطعةُ حديدٍ) ولا يجوز نصبه، وإن غُيِّر نحو: (خاتمُ حديدٍ) جاز فيه الوجوه الثلاثة كـ(رطلٌ زيتاً) وقد حصر بعضهم غير المقدر في ما جاء بعد (كم، وكأي وكذا، ونِعْم، وحبذا، وبئس، وفعل التعجب وحسن وحسنت، وساء وساءت، وكفى وأفعل التفضيل وحسبك، ورُبّه، وياله رجلاً، وناهيك رجلاً) و(لله دره فارساً) و(يا طيبها ليلةً) و(ويحه) و(ويله) وفصّل نجم الدين فقال:[3] أما نِعمَ وبئس وحبذا وساء، فلا ريب في أنه تمييز مفرد لا تبيين لضميرها، وما عداها فإن لم يكن مضافاً أوكان مضافاً

---

(١) قال الرضي في شرحه ٢١٧/١ (وغير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصله ويكون بحيث يصح إطلاق الأصل عليه مثل خاتم حديداً وباب ساجاً، وثوب خزاً والخفض في هذا أكثر منه في المقادير، وذلك لأن المقدار مبهم محتاج إلى مميز، ونصب المميز نص على كونه مميزاً وهو الأصل في التمييز، بخلاف الجر فإنه علم الإضافة.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢١٨/١.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢١٨/١ - ٢١٩.

إلى ضمير غير عائد إلى مذكور فما بعده تمييز مفرد، وإن كان مضافاً إلى ظاهر، أوضمير يفسره ظاهرٌ قبله، نحو(لله زيد فارساً) أو(زيد لله دره فارساً) فهومن التميز عن الجملة الحاصل عن الإضافة.

قوله: (والثاني عن نسبة[1] في جملة) يعني الذات المقدرة وهوتمييز الجملة، ومراده بالنسبة أن التمييز في هذا القسم حاصل عن نسبة متعلقة بمذكور، لأن قولك (طاب زيد) لا إبهام في واحد منهما، وإنما الإبهام نشأ عن نسبته إلى أمر يتعلق بزيد فاحتيج إلى تفسير ذلك الإبهام[2]، فقيل: (طاب زيدٌ نفساً) أو(قلباً) أو(خاطراً) تميزه بما تشاء من الإبهام بخلاف قولك عشرون درهما، فإن الإبهام حاصل عن الذات المذكورة، فالجملة نحو: (طاب زيد نفساً) و﴿اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾[3] والمضاهي الفعلية والمضاهي لها. قال الإمام يحيى بن حمزة:[4] وهوالإضافة نحو(يعجبني طيبهُ أباً وأبوةً) وضعّف الشيخ[5] جعله قسماً ثالثاً. قال الوالد في البرود: المضاهي قولك (زيد طيب أباً وأبوةً وداراً وعلماً) وإنما كان مضاهياً

---

(١) فالتمييز في هذا القسم عن نسبة يقصد بها إلى أمر يتعلق بالمذكور ثم يتميز بعد ذلك، فلولا ذلك لم يكن ثم ما يحتاج تفسيره للإبهام إلى تمييز، لأن قولك طاب زيد لا إبهام في واحد منهما، وإنما الإبهام نشأ من نسبة الطيب إلى أمرٍ يتعلق بزيد فاحتيج إلى تفسيره للإبهام) ينظر شرح المصنف ٤٢ , وقد نقل الشارح جزءاً من عبارة الشيخ دون إسناد.

(٢) هذه العبارة منقولة من شرح المصنف ٤٢.

(٣) مريم ٤/١٩ وتمامها: ﴿قال رب إني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيباً ولم أكن بدعائك ربي شقياً﴾.

(٤) ينظر رأي الإمام يحيى بن جمزة في الأزهار الصافية ٤١٦.

(٥) قال المصنف في شرحه ٤٢: (لأنها أمكنت إضافته وكا يرفع الإبهام بالنصب يرفع بالإضافة فجاز الوجهان لاستواء دلالتهما على الفرض المقصود. وإلا فلا أي وإلا يكن تنوين أو نون تثنية فلا يجوز الإضافة وذلك لتعذرها).

للجملة ولم يكن جملة، لأن الإبهام نشأ من نسبة الصفة إلى الضمير، وليست الصفة مع ضميرها جملة، بل هي مفرد معه، وإنما شابهت الجملة من حيث إنَّ فيها مسنداً ومسنداً إليه، وقال نجم الدين:[1] المضاهي ما شابه الجملة، والمشابه اسم الفاعل نحو: (زيد متفتق شحماً) واسم المفعول نحو(زيد متفتقٌ شحماً) و(الأرض مفجَّرةً عيونا) والصفة المشبهة نحو(زيد حسنٌ وجهاً) وأفعل التفضيل نحو: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾[2]. و﴿خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا﴾[3]. والمصدر نحو(يعجبني طيبه أباً) وكذلك ما كان فيه معنى الفعل نحو(حسبك بزيد رجلاً) و(يا لزيد فارساً) و(ويلم زيد رجلاً) وقد دخل.

قوله: (أو إضافة في شبه الجملة) وإنما كثّر الأمثلة، لأن في كل واحدة منها فائدة فـ(طاب زيدٌ نفساً) مثل الجملة (وزيد طيب أباً) مثل لما يصح جعله لمن انتصب عنه من المضاهي وهوغير جنس، و(أبوّةً) جنس (داراً) لما يصح جعله لما انتصب عنه وهوغير جنس (وأبوّةً) جنس، و(علماً) لما هو جنس.

قوله: (أوفي إضافة مثل: يعجبني طيبه أباً، وأبوّة وداراً وعلماً[4] ولله دره فارساً) وإن كان قد دخل في جملة الإضافة لاحتماله الحال.

---

(١) ينظر شرح الرضي ٢٢٠/١.

(٢) الكهف ٣٤/١٨ وهي: ﴿وكان له ثمر فقال لصاحبه وهو يحاوره أنا أكثر منك مالاً وأعز نفراً﴾.

(٣) الفرقان ٢٤/٢٥، وهي بتمامها: ﴿أصحاب الجنة يومئذ خير مستقراً وأحسن مقيلاً﴾.

(٤) قال الرضي في شرحه ٢٢٠/١، تفصيل للتمييز الكائن عن النسبة وذلك أن يقال: إما أن يكون نفس ما انتصب عنه لا غير نحو (كفى زيد رجلاً).

قوله: (**ثم إن كان اسماً يصح جعله لما انتصب عنه، جاز أن يكون له ولمتعلقه، وإلا فهولمتعلقه**)[1] يعني إن كان التمييز اسماً، ويحترز من الصفة، قوله: (**يصح جعله لما انتصب عنه**) يحترز مما يجب جعله لما انتصب عنه، نحو(طاب زيدٌ نفساً) و(كفى زيد رجلاً) فإن النفس والرجل يجب أن يرجعا إلى زيد ولا يصح أن يرجعا إلى متعلقه، وقد جعل هذا اعتراضاً على المصنف[2] بأن قيل: هذا مما يصح جعله لما انتصب عنه [ظ٥٧] ولم يجز أن يكون لمتعلقه، فالعموم غير مستقيم.

قوله: (**جاز أن يكون له ولمتعلقه**) يعني أنك إذا قلت (طاب زيد أباً) فإن (أبا) يصح أن يكون لما انتصب عنه، وهوزيد، ويصح أن يكون أباً لزيد.

قوله: (**وإلا فهولمتعلقه**) يعني إن لم يصح أن يجعله غير ما انتصب عنه، نحو(طاب زيد داراً) فإن داراً لا يصح أن يكون زيداً بل متعلقة به[3].

قوله: (**فيطابق فيهما ما قصد**) يعني في التمييز الذي جعلته لما انتصب عنه، والتمييز الذي جعلته لمتعلقه[4]، والمراد بالمطابقة في الإفراد والتثنية والجمع، فتقول لما يصح جعله لما انتصب عنه، إذا أردت أن زيداً هوالأب (طاب زيد أباً) (طاب الزيدان أبوين) (طاب الزيدون آباء)[5]

---

(١) ينظر شرح الرضي ٢٢٠/١، وشرح المصنف ٤٣.

(٢) وقد اعترض على المصنف الرضي في شرحه في ٢٢٠/١ - ٢٢١.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٢١/١.

(٤) هذه العبارة منقولة عن الرضي في ٢٢١/١ دون أن يسندها الشارح إليه....

(٥) ينظر شرح الرضي ٢٢١/١.

فأما قوله ﴿وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا﴾[1] فقيل: على حذف مضاف، أي (حسن رفيق أولئك) وقيل رفيق كعدووصديق يطلق على المفرد والجمع، وإن أردت أن زيداً غير الأب، بل (أبوة) طابقت ما قصدت، فينفرد ويثنى ويجمع فتقول (طاب زيد أباً) (طاب زيد أبوين) (طاب زيد آباء) إذا أردت جهات الأبوة، وتعكس فتقول (طاب زيدٌ أباً) (طاب الزيدان أبوين) (طاب الزيدون آباء)، إذا كان أبوهم واحداً ويطابق فتقول: (طاب زيد أباً) و(طاب الزيدان أبوين) و(طاب الزيدون آباء) إذا أردت آباءً متعددة بتعددهم و(طاب زيد نفساً)[2]، والزيدان نفسين، والزيدون نفوساً) إلا أنك فيما لا لبس يجوز لك الإفراد، قال نجم الدين: بل الإفراد أولى[3]، قال تعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ﴾[4] والذي لمتعلقه يطابق ما قصدت، فإذا أردت أن له داراً وحده، قلت: طاب زيداً داراً، وإن كانت له ولغيره قلت: (طاب الزيدان أوالزيدون داراً) وإن كانت له دور، قلت: (طاب زيد دوراً) وإن كن بعددهم، قلت (طاب الزيدان دارين، والزيدون دوراً) تطابق ما قصدت.

قوله: (إلا أن يكون جنساً) يعني التمييز، مثل (طاب زيد علماً)، فإنها لا تجب المطابقة، بل تقول (طاب زيد علماً، والزيدان علماً والزيدون

---

(١) النساء ٦٩/٤ وهي: (ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً).

(٢) ينظر شرح ٢٢١/١، وشرح المصنف ٤٣.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٢٢/١ قال: فالإفراد أولى وعدم المطابقة نحو: (هم حسنون وجهاً وطيّبون عِرضا ويجوز وجوهاً وأعراضاً).

(٤) النساء ٤/٤.

علماً)[1].

قوله: (إلا أن يقصد الأنواع) يعني فإنها تثنى وتجمع بحسب الأنواع، تقول:(طاب زيدٌ علوماً، وعلمين، وطاب الزيدان علوماً، وطاب الزيدون علوماً) إذا قصدت سائر أنواع العلوم[2]، من الفقه والنحوواللغة والأصول، والاستثناء الأول متصل، والثاني يحتمل الاتصال والانقطاع لأن المطابقة بين مختلفين.

قوله: (وإن كان صفة، كانت له وطبقه) يقال بفتح الطاء وكسرها، ويجوز مع فتح الطاء فتح الباء وإسكانها، يعني إن كان التمييز صفة، وهوالذي احترز عنه بقوله: (ثم إن كان اسماً كانت له) ووجبت مطابقتها له فتقول: (لله دره فارساً) (لله درهما فارسين) (لله درهم فوارس)[3].

قوله: (واحتملت الحال) يعني الصفة، وهي فارساً، ولكن التمييز أولى، لأنه أكثر في المدح من كونه غير مقيد والحال مقيد، قال الوالد: والظاهر أنه أوجب المطابقة في الصفة مطلقاً على العموم، وليست إلا في: (لله دره فارساً) بعينه فقط لا يتعداه وإلا انتقض عليه بـ(طاب زيد والداً) و(طاب الخليفة أميراً) فإنه لا يجب كونها له، وكونها مطابقة، وفي قوله: (ثم إن كان اسماً يصح جعله لما انتصب عنه، ثلاثة أوهام:

أحدهما: أن اسماً لغولا حاجة إليه.

(١) ينظر شرح المصنف ٤٣، وشرح الرضي ٢٢١/١.
(٢) ينظر شرح الرضي ٢٢٢/١.
(٣) ينظر شرح المصنف ٤٣، وشرح الرضي ٢٢٢/١.

الثاني: في قوله: يصح جعله لما انتصب عنه معترض بـ(طاب زيد نفساً) و(كفى بزيد رجلاً) فلوأسقط اللام لكان أولى فإن قل هذا [و٥٨] مما يجب جعله لما انتصب عنه، قلنا: هذا دور وتعبير عن الشيء بنفسه، كأنك قلت: إن كان نحو: أن يكون له، ويجوز أن يكون لمتعلقه فهوله ولمتعلقه.

الثالث: قوله: (لما انتصب عنه) يريد به زيداً، وهم لا يطلقون ذلك في المفرد إلا على ما به تمام الاسم، وهوالتنوين أوالنون أوالإضافة، ولا يطلقونه في الجملة إلا على الجملة كلها، لأنه ينصب عنها لا عن الفاعل، مثلاً ألا تراه يقول: هووغيره لم يقع اللبس في الفعل وحده، ولا في الفاعل وحده، وإنما هوفي النسبة إليهما، فلوقال: ثم إن كان يصح جعله تاما انتصب عمن نسب إليه جاز له ولمتعلقه غالباً، ليخرج (طاب زيدٌ نفساً) كان أولى.

قوله: (ولا يتقدم التمييز)[1] يعني (على عامله مطلقاً) وحاصله أنه إن كان تمييز مفرد لم يجز مطلقاً، لا نقول (درهماً عشرون) لضعف عامله، وإن كان جملة، فإن كان العامل غير متصرف أوما لا يتقدم معموله عليه،

---

(١) قال ابن الحاجب في شرحه ٤٣: والأصح أن لا يتقدم على الفعل خلافاً للمازني والمبرد، وإنما امتنع تقديم التمييز عند المحققين مع الفعل لأنه في المعنى فرع عن الفاعل والفاعل لا يصح تقديمه فالفرع أجدر، والثاني أن الأصل في التمييزات أن تكون موصوفات بما انتصب عنه، وإنما خولف بها لغرض الإبهام أو لا ثم التفسير ثانياً وتقديمه مما يخل بمعناه فلما كان تقديمه يتضمن إبطال معنى كونه تمييزاً لم يستقم، فإذا امتنع التقديم في الفعل فهو في غيره أجدر، وينظر شرح الرضي ٢٢٣/١ والكتاب ٢٠٤/١ - ٢٠٥.

أو مما فيه معنى الفعل، نحو: (لله دره فارساً) و(ويلم زيد رجلاً) و(ويحه رجلاً) لم يجز مطلقاً، وإن متصرفاً لم يجز أيضاً عند الجمهور، لأن أصل تمييز الجملة الفاعل، والفاعل لا يتقدم على عامله، لأن معنى قولك (طاب زيد نفساً)﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾(1) طابت نفس زيد، واشتعل شيب الرأس، وقد ينوب المطاوِع مناب المطاوَع والعكس إذا لم يصح تأويله بالفاعل، فتقول: (تفجرت عيونُ الأرض) وملأ الماء الإناء)﴿فَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً﴾(2) (وامتلأ الإناءُ ماءً) وأجاز المبرد(3) والمازني(4) تقدم التمييز على عامله المتصرف، فتقول: (نفساً طاب زيد)، وقيل واشترطوا أن لا يكون الفاعل بحرف نحو: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾(5) واحتجوا على الجواز بقوله:

[241]................ ـــــــــــــ وما كان نفساً بالفراق تطيب(6)

---

(1) مريم 19/4، وتمامها: ﴿قال رب إني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيباً ولم أكن بدعائك رب شقياً﴾.

(2) القمر 54/12، وتمامها: ﴿وفجرنا الأرض عيوناً فالتقى الماء على أمر قد قدر﴾.

(3) ينظر المقتضب 3/36، والأصول 1/223 - 224، والهمع 4/71.

(4) ينظر الإنصاف 2/828 وشرح التسهيل السفر الثاني 1/106، وشرح المصنف 43، وشرح الرضي 1/223، والهمع 4/71.

(5) النساء 4/79 وهي بتمامها: ﴿ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك وأرسلناك للناس رسولاً وكفى بالله شهيداً﴾.

(6) عجز بيت من الطويل، وصدره:

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها

وهو للمخبل السعدي في ديوانه 290 وله ولغيره، ينظر المقتضب 3/36 - 37، والأصول 1/224، والجمل للزجاجي 243، والخصائص 2/384، والإنصاف 2/828 وشرح المفصل 2/73 - 74، وشرح التسهيل السفر الثاني 1/106، وشرح الرضي 1/204، وشرح ابن عقيل 1/670، وهمع الهوامع 4/71.

ويروى لعدة شعراء منهم: أعشى همدان، وقيس بن الملوح، وقيس بن معاذ ـ

وأجيب بجوابات أنه شاذ، وأن الرواية نفسي وإن نفساً بمعنى شخص، وهوخبر كان، وضعفت هذه الأجوبة بوروده في غيره نحو:

[٢٤٢] أنفســـاً تطيـــب بنيـــل المنـــى
وداعـــي المنـــون ينـــادي جهـــارا[1]

تقدم التمييز على الفاعل وحده فجـائز[2] نقـول (طـاب نفسـاً زيـد) (واشتعل شيباً الرأس).

وللمخبل السعدي.

والشاهد فيه قوله: (نفساً) حيث قدم التمييز علـى عاملـه المتـأخر المتصـرف وهـو تطيـب، ويروى بروايات أخرى مثل ولم تك نفسي ويفوت بها الاستشهاد.

(١) البيت من المتقارب وهو لرجل من طيء، ينظر شرح التسهيل السفر الثـاني ١/١٠٧، ومغـني اللبيـب ٦٠٣، وشـرح شـواهد مغـني اللبيـب ٢/٨٦٢، وأوضـح المسـالك ٢/٣٧٢، والمقـاصد النحوية ٣/٢٤١.

والشاهد فيه قوله: (أنفساً) حيث قدم التمييز على عامله وهذا قليل عند سيبويه والجمهور وقياسي عند الكسائي والمبرد.

(٢) ينظر شرح الرضي ١/٢٢٣.

المستثنى

قوله: (المستثنى)[1] هذا ثالث المشبهات، وله شبه عام بالمفعول من حيث كونه فضلة، وخاص بالمفعول معه من حيث كل واحد منهما متعد إليه الفعل بواسطة حرف، وهي الواو في المفعول معه، و(إلا) في الاستثناء.

قوله: (**متصل ومنقطع**) قدم قسمته على حده، لأنه لا يمكن حد قسمته معاً بحدٍ معنوي، لأن أحدهما مخرج، والآخر غير مخرج، وإما بحد لفظي فيمكن أن يقال: المستثنى هو المذكور بعد إلا وأخواتها.

قوله: (**فالمتصل هو المخرج من متعدد لفظاً أو تقديراً**) يعني حد المتصل ما ذكر قوله: (**المخرج**) جنس عمّ المتصل والمنقطع، وقوله: (من متعدد) خرج المنقطع، لأنه لم يدخل فيه فيخرج قوله: (لفظاً أو تقديراً) تقسيم محتمل أن يرجع إلى المخرج، وأن يرجع إلى متعدد[2]، فإن رددته إلى المخرج، فالمخرج لفظاً، مثل (قام القوم إلا زيداً) والتقدير: جاء زيد ليس إلا، وإن رددته إلى المتعدد فاللفظ نحو (عندي عشرة إلا درهماً) و(جاء

(١) للتفصيل ينظر شرح المصنف ٤٣ - ٤٤، وشرح الرضي ٢٢٤/١ - ٢٢٥، وشرح المفصل ٧٥/٢ وما بعدها، والأصول في النحو لابن السراج ٢٩٠/١ وما بعدها، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٠٢/٢ وما بعدها، والهمع ٢٤٧/٣ وما بعدها.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٢٤/١.

الرجال إلا زيداً)، والتقدير ألفاظ العموم والمحذوف نحو (قام القوم إلا زيداً) ﴿وَالْعَصْرِ، إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾[(1)] و(ما جاء إلا زيدٌ) أي ما جاءني أحد إلا زيداً.

قوله: (بإلا وأخواتها) خرج المخرج من متعدد لا بحرف نحو (الصفة) في قولك (أكرم بني تميم العلماء) والبدل نحو: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[(2)] والشرط نحو (أكرم القوم إن دخلوا الدار) وما كان غير (إلا) وأخواتها من الحروف نحو (جاء القوم لا زيد) ولكن (زيد) ولم يجيء زيد، فإنه ليس بداخل فيخرج [ظ٥٨] سواء كان من جنس المتعدد أم لم يكن، وإلا وأخواتها عشر: خلا وعدا وما خلا وما عدا، وليس ولا يكون وحاشى، وغير وسوى، وزاد الزمخشري (سيما)[(3)] وبعضهم (لما)[(4)] نحو قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[(5)] وحكى الخليل وسيبويه[(6)] أنها قد تكون بمعنى (إلا) وزاد بعضهم (بله)[(7)] لأنها بمعنى (دع) فبعدها مخالف لما قبلها، وبعضهم (دون) واعلم (أن الاستثناء

(١) العصر ١٠٣/١ - ٢ - ٣.

(٢) آل عمران ٩٧/٣.

(٣) ينظر المفصل ٦٨، وشرحه لابن يعيش ٨٥/٢.

(٤) وممن ذهب إلى أنها أداة استثناء ابن هشام في المغني ٣٧٠ - ٣٧١ ورد على الجوهري بقوله: وفيه رد على الجوهري: إن لّما بمعنى إلا غير معروف في اللغة.

(٥) الطارق ٤/٨٦، وقد قرأ هنا بالتشديد ابن عامر وعاصم وحمزة، وقرأ الباقون بالتخفيف، ينظر فتح القدير ٤١٩/٥، وأحكام القرآن للقرطبي ٧٠٩٣/٨، والبحر المحيط ٤٤٨/٨ - ٤٤٩.

(٦) ينظر الكتاب ٣٢٦/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٩١٦/٢.

(٧) ينظر المغني ١٥٦.

المتصل مشكل باعتبار تعقلـه[1] لأنـك إذا قلـت (جـاء القـوم إلا زيـداً) وقلت إن زيداً غير داخل في القوم، خالفت إجماع أهل العربية، وإجماعهم مقطوع به في تفاصيل العربية، وقد أطلقوا أن الاستثناء المتصل مخرج ولا إخراج إلا بعد الدخول) وإن قلت إنه داخل في القوم و(إلا) أخرجته بعد الدخول لكان المعنى جاء زيد مع القـوم ولم يجـيء معهـم وهـذا تنـاقض ظاهر ينبغي أن لا يرد في كـلام العقـلاء[2] وقـد ورد في الكتـاب العزيـز الاستثناء المتصل شـيء كثـير نحوقولـه: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾[3] فيكون المعنى لبث الخمسين في جملة ألـف لم يلبـث الخمسـين، تعالى الله عن مثل هذا علواً كبيراً[4]، وقد اختلف فيه علـى أقـوال الأول للكسائي وأكثر أهل الأصول[5] أنه غير داخـل وأن المتكلـم أراد بـالقوم جماعة لجنسٍ ليس فيهم زيد، و(إلا) قرينة تدل السامع على مـراد المتكلـم كالتخصيص بالصفة[6] وغيرها، وضعف بأن (عنـدي عشـرة إلا درهمـاً) لأنه إذا لم يرد دخوله في عشرة كان مريداً بلفظة عشرة تسعة وهــو محـال،

(١) هذه العبارة منقولة عن الرضي ١/٢٢٤ - ٢٢٥ وهي مـن قولـه: (أن الاسـتثناء إلى قـول.... بعدل الدخول) وجملة باعتبار تعقله ليست عند الرضي كذلك وإنما هي باعتبار معقوليته).

(٢) ينظر شرح الرضي ١ /٢٢٥ وهي منقولة عنه دون إسناد وهي مـن تمـام الفقـرة السـابقة في الهامش رقم (٧).

(٣) العنكبوت ١٤/٢٩، وهي: ﴿ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً فأخذهم الطوفان وهم ظالمون﴾.

(٤) ينظر شرح الرضي ١/٢٢٥، وشرح المصنف ٤٤، والعبارة منقولة عن الرضي ١/٢٢٥.

(٥) ينظر إرشاد الفحول للشوكاني (٢٥٠) وما بعدها.

(٦) ينظر المصدر السابق ٢٦١.

وبأن الإجماع: أن الاستثناء المتصل مخرج ولا إخراج إلا بعد الدخول[1].

وقال الباقلاني[2] (إنه غير داخل لكن الاستثناء والمستثنى منه وآلة الاستثناء بمنزلة اسم واحد، فقولك (عندي عشرة إلا درهم) بمنزلة عندي له تسعة، ولها اسمان مفرد ومركب، وضعف بالإجماع، وبأنه لم يعهد التركيب من ثلاث كلمات وبأنا نقطع أن المتكلم بالعشرة عرف مدلولها الذي هو خمستان، و(إلا) مفيدة للاستثناء (واحداً) وهو المخرَج، وتسعة لا تدل على شيء من هذه المعاني الثلاثة) الثاني: للمصنف[3] أن المستثنى منه وهو عشرة مثلاً مراد به الجميع من مسماه بالنظر إلى الإفراد من غير حكم بالاستثناء، فلخرج منه المستثنى على التحقيق، ثم حكم بالإسناد بعد تقدير الإخراج فلم يسند إلا إلى تسعة، وحاصل كلامه: أنه لا تناقض لأن دخول المستثنى في المستثنى منه وخروجه بـإلا وأخواتها إنما كان قبل الإسناد ثم حكم بالإسناد بعد ذلك، فقولك: (جاء القوم إلا زيداً) بمنزلة القوم المخرج منهم زيد، جاءني العشرة المخرج منها واحد له علي، وضعف بأنا لا نجد خرقاً في الإسناد قبل الإخراج وبعده، فكيف ؟ فقال: حَكَم عليه في عندي عشرة بالإسناد، بخلاف (عندي عشرة إلا درهماً) فإنه

---

(١) ينظر شرح المصنف ٤٤، وشرح الرضي ٢٢٥/١.

(٢) ينظر رأي الباقلاني في شرح الرضي ٢٢٥/١، وعبارة الشارح منقولة عن الرضي، وفي الرضي الرأي ليس للباقلاني الأشعري متوفى سنة ٤٠٧هـ وإنما هو للقاضي عبد الجبار أحمد المشهور بشيخ المعتزلة في أواخر القرن الرابع وأوائل القرن الخامس توفي ٤١٥هـ وقد أصّل للمعتزلة ويعتبر ما كتبه مصدراً رئيساً من مصادر الفكر المعتزلي. لكن الشوكاني نقل رأي أبي بكر الباقلاني في المسألة، ينظر إرشاد الفحول ٢٤٩.

(٣) ينظر شرح المصنف ٤٤.

لا يحكم عليه بالإسناد إلا بعد الحكم بالإخراج[1].

الثالث: لأكثر النحاة والزيدية[2] وبعض المعتزلة[3] أن المستثنى داخل في المستثنى منه حقيقة وحكماً[4]، فإذا قلت (قام القوم إلا زيداً) و(عندي عشرة إلا درهماً) فقد أردت في القوم زيد وفي العشرة خمسة وخمسة، والإستثناء تخصيص بعد العموم بمنزلة التخصيص بالصفة[5] والشرط[6] والغاية[7] وغيرها من التخصيصات المتصلة، ولا يلزم التناقض

(١) ينظر شرح المصنف ٤٤.

(٢) الزيديه: فرقه إسلامية أسسها الإمام زيد بن علي بن الحسين في بداية القرن الثاني الهجري وقتل في عهد هشام بن عبد الملك ١٢٢هـ وهي تقول بجواز إمامة المفضول مع وجود الأفضل منه. ويقرون إمامة الشيخين أبي بكر وعمر وأصول الزيدية لا تختلف كثيراً عن أصول المعتزلة وحَكَمَ الزيدية اليمن حتى نهاية القرن الرابع عشر الهجري.
ينظر شرح العقيدة الطحاوية، والفرق بين الفرق ٢٢، والملل والنحل للشهرستاني ٣٢/١.

(٣) المعتزلة: فرقة إسلامية أسسها واصل بن عطاء في بداية القرن الثاني الهجري ويسمون القدرية لأنهم ينفون القدر، والمعطلة لأنهم عطلوا بعض الصفات، وقالوا بخلق القرآن، ويسمون أنفسهم أهل العدل والتوحيد لأنهم يعتبرونه أساس عقيدتهم ويقولون بأن مرتكب الكبيرة منزلة بين المنزلتين لا هو مؤمن ولا هو كافر ويقولون بأن الإيمان قول وعمل فالمؤمن خرج من الإيمان بعمله ولم يخرج بقوله ودخل بالكفر بعمله ولم يدخل بقوله لذا يقولون بخلوده في النار إذا لم يتب، ولكن دركته أقل من دركة الكفار. وينظر الملل والنحل للشهرستاني ٣٢/١ وما بعدها، وشرح العقيدة الطحاوية ٧٩٢/٢ والمعتزلة قد أثرت بجميع الفرق الإسلامية مما اضطر هذه الفرق دراسة الفلسفة وعلم الكلام للردعلى المعتزلة وعلى غيرهم من الفلاسفة.

(٤) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٩٤٧/٢.

(٥) التخصيص بالصفة، قال الشوكاني في إرشاد الفحول ٢٦١: وهي كالاستثناء إذا وقعت بعد متعدد، والمراد بالصفة هنا هي المعنوية.

(٦) التخصيص بالشرط وهو ما يتوقف عليه الوجود ولا دخل له في التأثير والإفضاء. وينقسم إلى أربعة أقسام: عقلي وشرعي ولغوي وعادي. ينظر إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول ٢٦٠.

(٧) التخصيص بالغاية وهي: نهاية الشيء المقتضية لثوت الحكم قبلها وانتفائه بعدها ولها لفظان وهما (حتى) و (إلى) ينظر إرشاد الفحول ٢٦١.

والتكذيب في كلام الله ورسوله كما قيل والكلام الفصيح، لأن غرض المتكلم إخراج ما يخرج في قصده وإرادته قبل تمام الكلام، وإنما يلزم التناقض لوكان القيام منسوباً إلى القوم فقط دون [و٥٩] زيد وليس كذلك، بل هومنسوب إلى القوم مع قولك (إلا زيداً) والفائدة في الإتيان بالاستثناء تمكين المعنى في النفس كالتأكيد والبدل[١]، والزيادات والتكرير، وغير ذلك من التفنن في الفصاحة، كالحقيقة[٢] والمجاز[٣] والاستعارة[٤]، وهذا الاستثناء اتفق في جوازه فيما دون النصف، نقول: (عندي عشرة إلا أربعة) أوإلا ثلاثة أوإلا اثنين أوإلا واحد، وأما النصف فما فوقه فمنعه أكثر البصريين[٥]، وأجازه بعضهم ما لم يكن مستغرقاً، لا تقول (عندي عشرة إلا عشرة) ويجوز دون (عندي عشرة إلا تسعة) وأما المساوي، والأكثر من المساوي فلا يجوز، وأجازه بعضهم محتجاً بقوله

(١) وقال الرضي في ٢٢٥/١: وقال آخرون وهو الصحيح المندفع عنه الإشكالات كلها كلها ما فروا منه وما لزمهم أن المستثنى داخل في المستثنى منه والباقي بدل البعض داخل في المبدل منه، والتناقض بمجيء زيد وانتفاء مجيئه في جاء القوم إلا زيداً غير لازم، وإنما يلزم ذلك لو كان المجيء منسوباً إلى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب إلى القوم مع قولك إلا زيداً كما أن نسبة الفعل في نحو جاءني غلام زيد إلى الجزأين معاً.... فإنه يعرب الجزء الأول بما يستحقه المفرد إذا وقع منسوباً إليه في مثل ذلك الموقع وباقي أجزاء المنسوب إليه يجر إن استحق الجر كالمضاف إليه، ويتبع إن استحق التبعية كما في التوابع.

(٢) الحقيقة قال الشوكاني في إرشاد الفحول ٤٨: إنها اللفظ المستعمل فيما وضع له فيشمل هذا الوضع اللغوي والشرعي والعرفي والاصطلاحي وزاد جماعة في هذا الحد قيداً وهو قولهم (في اصطلاح التخاطب).

(٣) المجاز هو: اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي. ينظر المصدر السابق.

(٤) الاستعارة: تشبيه بليغ حذف أحد طرفيه وهي مكنية وتصريحية وتمثيلية وغيرها.

(٥) ينظر رأي البصريين في شرح التسهيل السفر الأول ٩٤٤/٢.

تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾[1] والغاوون أضعاف المهتدين.

قوله: (والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج)[2] يحترز من المتصل، فإنه مذكور بعدها لكنه غير مخرج. قوله (بعدها) الضمير إن أراد به فهوتوهم أن المنقطع لا يكون إلا بعدها وقد يكون بعد (غير) وبعد (سوى) نحو:

[٢٤٣]لم ألف بالدار ذا نطق سوى طلل[3] ....ـــــــــــــــ

وإن أراد به (إلا) وأخواتها فليس بمستقيم لأنه لا يقع بعد (خلا) و(عدا) و(ما خلا) و(ما عدا) و(ليس) و(لا يكون) و(حاشا) قوله:

[٢٤٤]..........ـــــــــــــــ ولا خلا الجن بها أنسي[4]

---

(١) الحجر ٤٢/١٥.

(٢) قل الرضي في ٢٢٤/١: ثم نقول كون المتصل داخلاً في متعدد لفظاً أ وتقديراً من شرط لا من تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد كما في جاءني القوم إلا حماراً لمخالفة الحمار القوم في المجيء.

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

قد كان يعفو وما بالعهد من قدم

وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٩٧٢/٢، والمقاصد النحوية ١١٩/٣، وهمع الهوامع ٢٠٢/١.

والشاهد فيه قوله: (سوى طلل) حيث جاء بعد سوى استثناء منقطع كما يأتي بعد (إلا).

(٤) قطعة بيت من الرجز وهو للعجاج بن رؤبة كما في ديوانه ٦٨، وينظر الأصول ٣٠٥/١، والمصنف ٦٢/٣، وأمالي ابن القالي ٢٥١/١، وسمط اللآلئ ٥٥٦، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٤٢/٢، وشرح الرضي ٢٢٨/١، وهمع الهوامع ٣٦١/٣، والخزانة ٣٦١/٣ - ٣٦٢.

ويروى طوئي كما في أمالي القالي، وزاد اللحياني ما بها طاوي، وتمام الرجز:

وبلدة ليس بها طوري

والشاهد فيه قوله: (ولا خلا الجن بها إنسي) وفيه جواز تقديم المستثنى والأصل كما ذهب إليه البصريون (ولا إنسي ما خلا الجن) وهذا شاذ كما ذكر الشارح.

وقد اختلف في عامل الاستثناء، فقال بعض الكوفيين:[1] (معنوي وهوالمخالفة والأكثر أنه لفظي) فقال المبرد[2] والزجاج[3] العامل (إلا) لقيام معنى الاستثناء بها، ومعناها استثني وقال الكسائي:[4] وهومنصوب بأن المفتوحة مقدرة بعد إلا محذوفة الخبر تقديره: قام القوم إلا أن زيداً لم يقم، وقال الفراء:[5] إلا مركبة من (أنْ) و(لا) العاطفة أصله قام القوم أن زيداً لا قام، فحذفوا الخبر وقدموا (إلا) على (زيد) إلى جانب أن وحذفت النون الثانية من (أن) وأدغمت الأولى في لام (لا) فإذا انتصب الاسم بعدها فبـ(أنّ) وإذا اتبع ما قبلها في الإعراب فبـ(لا)، وذهب الجمهور[6] إلى أن العامل ما قبل (إلا) بواسطتها مطلقاً، سواء كان فعلاً أومعناه أولا نحو: (القوم إخوتك إلا زيداً) وقد قيل: إن هذا المثال في معنى الفعل، أي منسوب إليك بالأخوة، وقيل: العامل ما قبلها فقط لأنه قد نصب (غير أو(ليس) إلا صفة، وأما المنقطع فـ(إلا) فيه بمعنى (لكنّ) التي للاستدراك، وقال سيبويه:[7] إنه منتصب بما ينتصب به المتصل و(لكنّ) المقدرة فيه كـ(لكنْ) العاطفة، وإن لم تكن حرف عطف. وقال المتأخرون (لكنّ) هي

---

(١) ينظر شرح المفصل ٧٦/٢، وشرح الرضي ٢٢٦/١.
(٢) ينظر المقتضب ٣٨٩/٤ - ٣٩٠، والإنصاف ٢١٦/١.
(٣) ينظر شرح المفصل ٧٦/٢، وشرح الرضي ٢٢٦/١.
(٤) ينظر شرح الرضي ٢٢٦/١ وفيه رأي الكسائي وينظر شرح المفصل ٧٧/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٤٢/٢.
(٥) ينظر شرح الرضي ٢٢٦/١ وفيه رأي الفراء، وشرح المفصل ٧٦/٢، والأصول في النحو ٣٠٠/١، والجنى ٥١٧، وينظر الإنصاف ٢٦٠/١ وما بعدها مسألة ٣٤ القول في العامل في المستثنى النصب وآراء النحويين في ذلك.
(٦) ينظر شرح الرضي ٢٢٦/١.
(٧) ينظر الكتاب ٣٢٥/٢ في قوله: هذا باب ما لا يكون إلى على معنى لكن.

الناصبة بنفسها. وقال الكوفيون:[1] إنّ (إلاّ) في المنقطع بمعنى (سوى) وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل.

قوله: (وهومنصوب) شرع في تبيين إعراب المستثنى وهوينقسم إلى منصوب ومبدل ومجرور ومعرب على حسب العوامل، وقدم المنصوب لأنه في باب المنصوبات، وهوفي أربعة مواضع:

الأول قوله: (إذا كان بعد إلا غير الصفة)[2] يحترز من (إلا) التي تقع صفة، فإنه يكون تابعاً لا منصوباً.

قوله: (في كلام موجب) يحترز من غير الموجب فسيأتي حكمه والموجب:[3] ما ليس فيه نفي في المعنى ولا نهي ولا استفهام. مثاله: (قام القوم إلا زيداً) و(ما أكل أحد إلا الخبز إلا زيداً) لأنه وإن كان منفياً في اللفظ فهومثبت في المعنى لأن (إلا) قلبت معنى النفي إلى الإثبات فصار معناه (أكل كل احد الخبز إلا زيداً) وإنما وجب نصبُ الموجبِ على الاستثناء ولم يجز فيه البدل ولا الصفة لأن المبدل [ظ٥٩] منه في نية الطرح فيكون مفرغاً في الموجب، وذلك لا يصح لأنه يصير (قام إلا زيد) إذا طرح المبدل منه فيكون مفرغاً، والصفة لا تصح إلا عند تعذر الاستثناء[4].

(١) ينظر شرح الرضي ١/٢٢٧.
(٢) ينظر شرح المصنف ٤٥.
(٣) قال الرضي في ١/٢٢٦: والموجب ما اجتمع فيه شرطان: وقوعه بعد إلا، وكون الاستثناء في كلام موجب، ولم يحتج إلى قوله غير صفة لأنه في نصب المستثنى، وما كان بعد إلا التي للوصف ليس بمستثنى، وإنما اشترط كون الاستثناء في كلام موجب لأن غير الموجب لا يجب نصب مستثناه).
(٤) ينظر شرح المصنف ٤٥، وشرح الرضي ١/٢٢٦.

قوله: (أومقدماً على المستثنى منه) هذا الموضع الثاني من المستثنى الواجب نصبه، وإنما وجب نصبه إذا تقدم لأنه وإن كان في الموجب، فالموجب منصوب، وإن كان غير موجب فقد بطل البدل لأنه لا يتقدم على المبدل منه[(1)]، وإن كان على

المستثنى منه فجائز نحو(قام إلا زيداً القوم) و(ما قام إلا زيداً أحد) قال:

[٢٤٥] ومـالي إلا آلَ أحمدَ شيعةً

ومالي إلا مشعب الحق مشعب[(2)]

ويجب النصب لتعذر البدل، وحكي يونس[(3)] جوازه نحو:

[٢٤٦]........................ إذا لم يكن إلا النبيون شافع[(4)]

ضعيف، لأنه فصل بين الصفة والموصوف، وسيبويه يجيز البدل ويختاره

---

(١) ينظر شرح الرضي ٢٢٧/١ والعبارة منقولة عنه بتصرف دون عزو.

(٢) البيت من الطويل وهو للكميت بن زيد في الإنصاف ٢٧٥/١، وينظر المقتضب ٣٩٨/٤، واللمع ١٥٢، وشرح أبيات سيبويه ١٣٥/٢، والمفصل ٦٨، وشرح ابن عقيل ٦٠١/٢، وشرح شذور الذهب ٢٨٤، وأوضح المسالك ٢٦٦/٢، والخزانة ٣١٤/٤ - ٣١٩. ويروى مذهب بدل مشعب.

والشاهد فيه قوله: (آل و مشعب) حيث نصب المستثنى بإلا في الموضعين لأنه متقدم على المستثنى منه وفي ذلك يجوز النصب لتعذر البدل والكلام منفي.

(٣) ينظر رأي يونس في الكتاب ٣٣٧/٢، وشرح الرضي ٢٢٧/١، وشرح ابن عقيل ٦٠٢/١.

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فإنهم لا يرجون منه شفاعة

وهو لحسان بن ثابت كما في ديوانه ٢٤١، ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٩٢٠/٢، وشرح ابن عقيل ٦٠٢/١، وشرح التصريح ٣٥٥/١، والمقاصد النحوية ١١٤/٣، وهمع الهوامع ٢٥٧/٣.

والشاهد في قوله: (إلا النبيون) حيث رفع المستثنى مع تقدمه على المستثنى منه والكلام منفي والرفع في ذلك غير المختار وإنما المختار نصبه.

في تقدمه على الصفة[1] فقط، والمازني يختار النصب[2]، ويونس يوجبه لأن تقدمه على الصفة كتقدمه على الموصوف، وتقدم المستثنى إن كان على جملته لم يجز عند البصريين[3] لضعف عامله إن كان مثبتاً، وإن كان منفياً فلأنه لا يعمل فيما قبله، لا تقول: إلا زيداً قام القوم، وقوله:

[٢٤٧]........................ ـــــــــــــــ ولا خلا الجن بها إنسي[4]

شاذ وما ورد لزم النصب لتعذر البدل، وأجازه البغداديون[5]، والكوفيون[6] أجازوا التقدم والبدل محتجين بما ورد.

قوله: (أومنقطعاً في الأكثر) هذا الثالث من واجب النصب وهوالمنقطع نحو(ما جاءني أحد إلا حماراً) وإنما وجب النصب لتعذر البدل[7]، لأن من شرطه أن يكون من جنس المبدل منه، وبدل الغلط قليل[8] والصفة لا تصح إلا عند تعذره قوله: (في الأكثر) يعني أن النصب واجب في الأكثر وهومذهب الحجاز، وأما بنوتميم فإنهم يجيزون البدل وقيل يوجبونه واحتجوا بقوله:

[٢٤٨] وبلدة ليس لها أنيس

إلا اليعافير وإلا العيس[9]

---

(١) ينظر الكتاب ٣٣٦/٢.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٢٨/١ - ٢٢٩، والإنصاف ٢٧٣/١ وما بعدها.

(٣) ينظر الإنصاف ٧٥/١.

(٤) سبق تخريجه في الصفحة ٣٢٥ وبرقم٢٤٤.

(٥) ينظر الإنصاف ٢٧٣/١ وما بعدها، والهمع ٢٥٧/٣.

(٦) ينظر الهمع ٢٦٠/٣ - ٢٦١.

(٧) ينظر شرح المصنف ٤٥.

(٨) ينظر شرح الرضي ٢٢٨/١، والهمع ٣ /٢٥٦.

(٩) الرجز لجران العود في ديوانه ٩٧، ينظر الكتاب ٢٦٣/١، ٣٢٢، والمقتضب ٣١٩/٢، ـ

و﴿مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾[1] بالضم، وروي عنهم التفصيل وهوأن المنقطع إن كان مما يلابس الأحَدَيْن، أجازوا فيه البدل نحو: (ما في الدار أحد إلا حماراً) وإلا لم يجز، ووجه البدل عندهم التجوز وتنزيل ما ليس من الجنس منزله ما هومنه، وهذا المنقطع مقدر عند سيبويه بـ(لكنّ) المشددة[2] وخبرها محذوف وانتصابه على الاستثناء، (وقال بعضهم بالمخففة لأن المشددة تستدعي خبراً) وقال الكوفيون[3] يقدر بـ(سوى) في المنقطع يكون من جنس الأول، ولا من جنسه، فالذي من جنسه حيث يكون مساوياً أوأكثر نحو:[4] (ما جاء زيدٌ إلا عمراً) و(عندي عشرة إلا عشرة) أو(إلا عشرين) أوبعض لكنه غير داخل نحو: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَىٰ﴾[5] ونحو(عندي رجال إلا زيداً) لأنه لا يدخل في عموم النكرة، وكذلك (قام القوم إلا زيداً) إذا لم تقصد أن زيداً من جملة

والإنصاف ٢٧١/١، وشرح المفصل ٨٠/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٣٤/٢، وشرح شذور الذهب ٢٨٦، والهمع ٢٥٦/٣، والخزانة ١٢١/٤ - ١٣٣.

واليعافر: أولاد الظباء، والعيس: بقر الوحش، وأصله البقر.

والشاهد فيه قوله: (إلا اليعافر) فإنه في الظاهر استثناء منقطع تقدم فيه المستثنى منه وكان لابد من النصب على لغة أهل الحجاز، وهذا بخلاف ما ذهب إليه الشارح حيث قال إنهم يجيزون البدل وقيل يوجبونه.

(١) النساء ١٥٧/٤ ويجوز أن يكون (اتباعُ) في موضع رفع على البدل (وبنو تميم يقرؤونها بالرفع ويجعلون اتباع الظن علمهم) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٩٣٤/٢ قال ابن مالك في الصفحة نفسها: (لغة بني تميم إعطاء المنقطع المؤخر من مستثنيات ((إلا)) في غير الإيجاب من الاتباع ما للمتصل فيقولون: ما فيها أحد إلا وتد). ويقرؤون الآية بالرفع (إلا اتباعُ) بالرفع إلا من لُقِن النصب وعلى لغتهم الشاهد السابق. قال القرطبي في تفسيره ٢٠٠٦/٢ (استثناء ليس من الأول في موضع نصب، ويجوز أن يكون في موضع رفع على البدل أي: مالهم من علم إلا اتباع الظن...)، وينظر البحر المحيط ٤٠٦/٣.

(٢) ينظر الكتاب ٣٢٥/٢ وما بعدها، وشرح الرضي ٢٢٨/١.

(٣) ينظر الهمع ٢٤٩/٣ - ٢٥٠.

(٤) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٩٤٤/٢.

(٥) الدخان ٥٦/٤٤.

القوم، والذي من غير الجنس قد يكون ضداً نحو (ما زاد إلا ما نقص)[1] و﴿مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾[2] وغير ضد نحو: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ﴾[3] على من يقل[4] إنّ إبليس ليس منهم، وأما من جعله منهم كان متصلاً نحو: (ما في الدار أحد إلا حماراً) و(ما في الدار إلا برْقاً يَخْطَفُ)، ومن ذلك ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾[5] ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً﴾[6] و﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾[7] و﴿لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ﴾[8]، وهذه الآيات لابد فيها من تأويل لأن المنقطع مُقدَّرٌ بـ(لكنّ) ولابد أن يتوسط بين كلامين متناقضين أومتضادين.

قوله: (**أوكان بعد ((خلا)) و((عدا)) أو((ما خلا)) و((ما عدا)) و((ليس)) و((لا يكون))**) فهذا رابع وجوب النصب، تقول (قام القوم خلا زيداً وعدا زيداً).

قوله: (**في الأكثر**) يعني في (خلا) و(عدا) وقد جاء الجر فيهما قال:

---

(١) هذا القول غير كامل، ينظر المفصل ٦٨، وشرح الرضي ٢٢٩/١ وتمامه: (ما ضر إلا ما نفع وما زاد إلا ما نقص)، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٠٧/٢.

(٢) سبق تخريجها في الصفحة السابقة.

(٣) الحجر ٣٠/١٥، ٣١ وهي محذوف منها كلمتان (كلهم أجمعون) إذ أن الآية موجودة في الحجر وفي ص هكذا: (فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس).

(٤) والصواب من (يقول) لأنه لا وجه لحذف وسطه.

(٥) هود ٤٣/١١.

(٦) النساء ٩٢/٤.

(٧) الشعراء ٨٨/٢٦، ٨٩.

(٨) النمل ٢٧/جزء من الآية ١٠ والآية ١١، وهما: (وألق عصاك فلما رآها تهتز كأنها جان ولى مدبراً ولو يعقب يا موسى لا تخف إني لا يخاف لدي المرسلون، إلا من ظلم ثم بدل حسنا بعد سوء فإني غفور رحيم).

[٢٤٩] أبحنا حيّهم قتلاً وأسراً
عدا الشمطاء والطفل الصغير[١]

و[٦٠] قوله: (أوماخلا وماعدا وليس ولا يكون)[٢] تقول (قام القوم ماخلا زيداً) و(ماعدا زيداً) و(لا يكون زيداً) و(ليس زيداً)، وإنما وجب النصب بعد هذه الحروف لأنه مفعول به، والمفعول به منصوب، والذي أجاز الجر في (خلا) و(عدا) جعلهما حرفين، وأما (ماخلا وماعدا) فيحتم فيهما الفعلية لأن (ما) مصدرية وهويتحتم بعدها الفعل غالباً، وهذه الأفعال في الاستثناء اتفقوا على أنها لا تتصرف بحال ولا استقبال، ولا يظهر فاعلها في إفراد ولا تثنية ولا جمع، ولهذا جعلها بعضهم حروفاً واختلف القائلون بفعليتها، أين فاعلها ؟ فقيل: لا فاعل لها لأنها وقعت موقع مالا يحتاج إلى فاعل وهو(إلا)، وضعف بأنها لواستغنت عن فاعل لاستغنت عن مفعول، والتضعيف ضعيف، وقيل فاعلها ضمير مجهول لا يفسره شيء، وقال المبرد: هوضمير يرجع إلى معنى الكلام الأول، لأن المخاطب قد علم أن ثمَّ مَنْ قام وحصل في نفسه أن زيداً بعض من قام

---

(١) البيت من الوافر وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٩٦٦/٢، وشرح ابن عقيل ٦١٩/١، وأوضح المسالك ٢٨٥/٢، وهمع الهوامع ٢٨٥/٣.
والشاهد فيه قوله: (عدا الشمطاء) حيث استعمل عدا حرف جر ولم يذكر سيبويه الجر بـ (عدا) ولا ذكرها المبرد.

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ٩٦٦/٢: (واتفق النحويون إلا أبا عمر الجرمي على وجوب نصب المستثنى بـ ((ماعدا وما خلا)) ولزوم النصب بعد ماعدا وماخلا مرده إلى ما المصدرية، وسيبويه على هذا كما في الكتاب ٣٤٩/٢، وقال ابن عقيل: (وقد حكى الجرميُّ في الشرح الجر بعد ماخلا عن بعض العرب)، ينظر شرح ابن عقيل ٦٢٠/١، وشرح الرضي ٢٣٠/١.

فيعود إلى (مَنْ)[1] وقال الجمهور[2] إنه ضمير للبعض، نقول: (خلا بعضهم زيداً) و(لا يكون بعضهم زيداً)، وإنما قدروا ضميراً للبعض لأنه مفرد ينطلق على الجمع فقُدِّر به لمّا لم يبرز الضمير، وضَعُف بأن إيقاع البعض على الأكثر قليل، وأجيب بأنه يطلق على النصف فما فوق، قال تعالى: ﴿اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾[3] ويريد أن إبليس عدو لآدم وحواء، وقوله:

[٢٥٠] داينت أروى الديون تُقضى
فمطلتُ بعضاً وأديتُ بعضا[4]

قوله: (ويجوز [فيه][5] النصب ويُختار البدل) [فيما بعد إلاّ][6] هذا الثاني من أقسام المستثنى وله شروط ثلاثة، الأولى: أن يكون بعد (إلا) يحترز من سائر أدوات الاستثناء، فإن منها ما يجب بعده النصب ومنها ما يجب بعد الجر ويعني بإلا غير صفة.

---

(١) ينظر رأي المبرد في المقتضب ٤/٤٢٨.
(٢) ينظر رأي الجمهور في شرح الرضي ١/٢٣٠.
(٣) البقرة ٢/٣٦.
(٤) الرجز لرؤبة في ديوانه ٧٩، والكتاب ٤/٢١٠، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٥٥، والخصائص ٢/٩٦، وسمط اللآلىء ١/٢٣٦، وشرح المفصل ١/٢٥، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٣٠٥، والبحر المحيط ٢/٣٥٧، واللسان مادة (دين) ١٤٦٨/٢، ويروى فيه (فماطلت) بدل (مطلت)، ويروى (وأدّت) بدل (أديت).
والشاهد فيه قوله: (فمطلت بعضاً وأديت بعضاً) حيث أطلق على البعض وهو النصف فما فوق كما ذهب الشارح.
(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.
(٦) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

قوله: (في كلام غير موجب)[1] يحترز من الموجب فإنه يجب النصب وهوالقسم الأول وغير الموجب النفي والنهي والاستفهام الذي في معنى النفي، نحو ﴿وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾[2] و﴿وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾[3] ويَقِلّ و(قلما) و(أقل)، والمراد بالنفي نفي المعنى و(إلا) ورُدَّ (ما أكل أحدٌ إلا الخبز إلا زيداً) وزاد المبرد[4] (لو) و(لولا) نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[5].

قوله: (والمستثنى منه مذكور)[6] يحترز من أن لا يذكر فإنه مفرغ معرب على حسب العوامل وهوالقسم الثالث، مثل ما يختار فيه البدل، (ما قام أحدٌ إلا زيدٌ)، و(أقام أحد إلا زيد ؟) و(قلما قام أحدٌ إلا زيدٌ).

قوله: (قال تعالى [مثل][7] ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ و﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾[8] بالنصب

---

(١) قال الرضي في شرحه ٢٣٠/١ ما نصه: (اعلم أنه لاختيار البدل في المستثنى شروطاً أحدها أن يكون بعد إلا، ومتصلاً، ومؤخراً عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام أو نهي أو نفي صريح أو مؤول) وقد ذكر الشارح ذلك.

(٢) آل عمران ١٣٥/٣ وتمامها: ﴿والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب إلا الله ولم يصروا على ما فعلوا وهو يعلمون﴾.

(٣) سبأ ١٧/٣٤ وهي: (ذلك جزيناهم بما صبروا وهل نجازي إلا الكفور).

(٤) ينظر رأي المبرد في المقتضب ٤٠٨/٤، والأصول ٣٠١/١ – ٣٠٢.

(٥) الأنبياء ٢٢/٢١.

(٦) في الكافية المحققة وذكر المستثنى منه.

(٧) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٨) النساء ٦٦/٤، وقرأ ابن عامر بالنصب على الاستثناء والأكثر البدل لأنه أظهر في قياس عوامل العربية فلذلك كان الأكثر عليه، ينظر شرح المصنف ٤٥،
وقرأ بالنصب كذلك عيسى بن عمر وكذلك هو في مصاحف أهل الشام، والباقون بالرفع، والرفع أجود عند جميع النحويين، هكذا قال القرطبي في تفسير الآية ٦٦ من سورة النساء ١٨٤٠/٢، وينظر تفسير فتح القدير للشوكاني ٤٨٥/١، وتفسير البحر المحيط ٢٩٧/٣ ـ ٢٩٨، وإعراب القرآن للنحاس ٤٦٨/١.

على الاستثناء والرفع على البدل من واو الضمير، وإنما اختير البدل لأنه أسهل عاملاً، وأقوى، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾[1] بالنصب والرفع، لكن أكثر القراء على النصب، فقال طاهر وابن الحاجب الاستثناء من (ولا يلتفت) فالنصب على الاستثناء والرفع على البدل، وقال الزمخشري:[2] النصب على الاستثناء من الجملة الأولى والرفع من الجملة الثانية، وقال ابن الحاجب:[3] هذا يؤدي إلى أن يكون مسْرياً بها غير مَسْريٍّ بها، وقد أجيب بجوابين، أحدهما: أنه لم يسر بها ولكنها خرجت معهم من غير إذنه فيصح على هذا الاستثناء من الجملتين معاً، ولا تناقض[4]، وقال الخوارزمي[5] ونجم الدين[6]: إن (فأسر) وإن كان مطلقاً في الظاهر فهومقيد بالجملة المنفية وهي (ولا يلتفت)، فكأنه قال: فأسر بأهلك حال

---

(١) هود ٨١/١١ وقرأ الجمهور بالنصب، وقرأ أبو عمرو وابن كثير بالرفع على البدل. فعلى قراءة النصب فـ (امرأته) مستثناة من قوله: (فأسر بأهلك) أي أسر بأهلك جميعاً إلا امرأتك فلا تسر بها، وأنكر قراءة الرفع جماعة منهم أبو عبيد، وقال: (لا يصح ذلك إلا برفع يلتفت ويكون نعتاً...) ينظر تفسير القرطبي ٣٣٠/٤، وإعراب القرآن للنحاس ٢٩٧/٢، وفتح القدير للشوكاني ٥١٥/٢، والبحر المحيط ٢٤٨/٥ - ٢٤٩.

(٢) قال ابن الحاجب في شرحه ٤٥ رداً على الزمخشري وأبي عبيد: (وإنما يقع في مثل ذلك من يعتقد أن القراءات السبع آحاد يجوز أن يكون بعضها خطأ فلا يبالي في حمل القراءتين على ما تتناقضان به فأما من يعتقد الصحة في جميعها فبعيد عن ذلك. وينظر رد الرضي على الزمخشري في ٢٣٣/١، وينظر رأي الزمخشري في المفصل ٦٨، وأيده ابن يعيش في شرحه ٨٢/٢ ـ ٨٣ حيث أثبت أن قراءة الرفع ضعيفة. وهي متواترة وهذا ما جعل ابن الحاجب والرضي يردان عليهما كما ذكرت.

(٣) ينظر شرح المصنف ٤٥.

(٤) ينظر الكشاف ٤١٦/٢.

(٥) ينظر التخمير في شرح المفصل للخوارزمي ٤٦٤/١.

(٦) ينظر شرح الرضي ٢٣٤/١.

كونهم غير متلفتين إلا امرأتك فأسر بها ملتفتة، وإن رفعت فبدل من (ولا يلتفت)، والجملة المنفية غير مقيدة بحال فلا تناقض، ونظير ذلك، (اضرب القوم ولا توجعوا إلا زيداً).

[و٦٠] قوله: (**ويعرب على حسب العوامل**) هذا ثالث أقسام الاستثناء وهوالمفرّغ[١]، وإنما سمي مفرعاً، لأن العامل فرغ له، وله شرطان:

الأول قوله: (**إذا كان المستثنى منه غير مذكور**) يحترز من القسمين الأولين.

الثاني قوله: (**وهو في غير الموجب**) يعني النفي والنهي والاستفهام الذي في معنى النفي.

قوله: (**ليفيد**) [مثل: ما ضربني إلا زيد][٢] يعني اشتراط النفي للإفادة، لأنك لوقلت: (قام إلا زيد) لم يفيد لأنه يؤدي إلا أن يكون قام جميع الناس إلا زيد وهذا بعيد ولا قرينة تخصص جماعة منهم.

قوله: (**إلا أن يستقيم المعنى**)، يعني من غير اشتراط النفي وذلك حيث تدل قرينة على التخصيص مثل:

قوله: (**قرأت إلا يوم كذا**)، فإن هنا قرينة، وهوأن المراد (قرأت أيام الأسبوع إلا يوم الجمعة) أويوماً من الأيام لما كانت الأيام محصورة، كذلك (صمت إلا يوم العيد) إذ أخرجت أيام الطفولة. وكذلك إذا كان المثبت

(١) قال الرضي في شرحه ٢٣٤/١: (والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل إلا، لأنه لم يشتغل بمستثنى منه فعمل في المستثنى).
(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

في معنى النفي نحو: ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾[1] و(برئت إلا من ذمامك).

قوله: (ومن [ثم][2] لم يجز (ما زال زيد إلا عالماً)، يعني من أجل أنه يشترط في الذي يُعرَبُ على حسب العوامل، النفي لم يجر لأن (ما) للنفي وزال للنفي، وإذا أدخل النفي على النفي كان إثباتاً، وصار المعنى ثبت زيد على كل حاله إلا عالماً[3]، وفي الأحوال ما لا يصح كونه عليها لتعذر الإحاطة بجميع الأحوال، ويؤدي إلى نفي الخبر وهومثبت وقد أجازوا النصب في المفرغ على الاستثناء من المحذوف حيث يكون مفعولاً أومبتدأ أوخبر الفاعل، لأنه لا يجوز حذف الفاعل خلافاً للكسائي[4]، فإنه أجاز فيه الاستثناء بناءً على أصله وهوجواز حذف الفاعل فيقول: (ما رأيت إلا زيداً، وما مررت إلا زيداً) بتقديره (ما رأيت أحداً ولا مررت بأحد) قال الشاعر:

[٢٥١] نجا سالم والنفس منه بشدقه
ولم ينج إلا جفنَ سيفٍ ومئزرا[5]

تقديره: (ولم ينج شيء إلا جفن سيف) فأبدله من محل المفعول، وفي

(١) التوبة ٣٢/٩، وهي: (يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون)

(٢) ما بين حاصرتين من الكافية المحققة وفيها [ثمت] بدل ثم.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٣٧/١، وشرح المصنف ٤٦.

(٤) ينظر رأي الكسائي في شرح شذور الذهب ١٩٥.

(٥) البيت من الطويل، وهو لحذيفة بن أنس الهذلي كما في شرح أشعار الهذليين ٥٥٨/٢، وجمهرة اللغة ١٣٦٩، وشرح التسهيل السفر الأول ٧٨١/٢، ورصف المباني ١٧٢، وتذكرة النحاة ٥٣٦. والشاهد فيه قوله: (ولم ينجُ إلا جفنَ سيف) حيث نصب الاسم بعد إلا مع أن الاستثناء مفرغ لكن قدره الشارح بقوله: لم ينج شيء إلا جفن سيف فأبدله من محل المفعول.

المبتدأ نحو: (مالي إلا زيداً) تقديره: (مالي أحداً إلا زيداً) قال:

[٢٥٢] يطالبني عمي ثمانين ناقةً
ومالِيَ يا عفراءُ إلا ثمانيا[1]

فثمانيا مستثنى من المبتدأ تقديره: و(مالي نوق إلا ثمانيا) وفي الخبر قوله:

[٢٥٣] هل هو إلا الذنبُ لا في
الدنيا كلاهما يُطمع أن يصيبا[2]

روي بنصب الذنب ورفعه وتقديره على النصب هل هوشيء إلا الذنب، وإذا تكرر المستثنى فإن كان بعاطف أوتصح فيه التبعية، كان حكمه حكم ما قبله نحو: (ما جاء إلا زيد وإلا عمرو) و(ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ وإلا عمرو، وإلا زيداً وإلا عمراً) و(ما جاءني أخوك إلا زيد) إذا كان الأخ زيد قال:

[٢٥٤] مالك من شيخك إلا عملُه
إلا رسيمه وإلا رملُه[3]

(١) البيت من الطويل، وهو لعروة بن حزام في نوادر القالي ١٦٠، ويروى فيه يكلفني بدل يطالبني. ويروى عجزه:

ومالي والرحمن غير ثمان

وينظر شرح الرضي ٢٣٧/١، وخزانة الأدب ٣٧٩/١.
والشاهد فيه قوله: (إلا ثمانيا) حيث أجاز الفراء النصب على الاستثناء المفرغ استدلالاً بهذه الرواية للبيت، فإن المستثني فيه محذوف، والتقدير: مالي نوق إلا ثمانيا، والرواية الأخرى إلا ثمانيا وبالتالي يكون الاستثناء مفرغاً، والتقدير الأول قدره الشارح.
(٢) لم أقف على قائل له أو مصدر.
(٣) الرجز بلا نسبة في الكتاب ٣٤١/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٤٨/٢، ورصف المباني ١٧٤، وشرح ابن عقيل ٦٠٦/١، والمقاصد النحوية ١١٧/٣، وهمع الهوامع ٢٢٧/١.

وإن كان غير ذلك فثلاثة أقسام، قسم يجب رده إلى المستثنى منه، وقسم يرد كل إلى الذي يليه، وقسم يمكنه الأمران، أما الأول: فحكمه أنها تخرج كلها من الأول، وفي الإعراب يُعربُ الذي أُسندتَ إليه بـإعراب عاملة، ويختار الأول لقربه من العامل، وينصب الآخر تقول: (ما جاءني إلا زيد إلا عمراً إلا بكراً) و(ما ضربت إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً) و(ما مررت إلا بزيد إلا عمراً إلا بكراً)، وأجاز بعضهم التبعية فيما بعد المسند إليه لا فيما قبله، لأن التابع لا يتقدم المتبوع، الثاني نحو(عندي عشرة إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة إلا ستة إلا خمسة إلا أربعة إلا ثلاثة إلا اثنان إلا واحداً)[1] [ظ٦٠] لأن العشرة لا يتبعها، ولك في تعريف تحصيل كمية الاستثناء أربع طرق:

أحدها: أن تجمع أفراد المستثنى منه وأزواجه وتسقط الأقل من الأكثر فما بقي فهوالحاصل من الاستثناء.

الثانية: أن تسقط الاستثناء من المستثنى منه إلى آخرها فما بقي فهوالحاصل.

الثالثة: أن تسقط الاستثناء الآخر من الذي يليه إلى أن تنتهي إلى الأول وهذه عكس الثانية.

الرابعة: أن يجمع بين الاستثناء الأول والثاني إلى ما بين الثالث

والشاهد فيه قوله: (إلا عمله إلا رسيمه وإلا رمله) وهنا أعرب عمله بحسب موقعه من الجملة على أنه استثناء مفرغ، وعمله مبتدأ مقدم، ورسيمه بدل، وإلا أداة حصر، ورمله معطوف على رسيمه.

(١) ينظر شرح الرضي ٢٤١/١ - ٢٤٢.

والرابع إلى ما بين الخامس والسادس إلى ما بين السابع والثامن إلى ما بين التاسع والعاشر، فما اجتمع أسقطته من العدد المقربه، فما بقي فهواللازم وهوخمسة وحكمها في الإعراب نصب الاستثناء الأول إذا كان من موجب، ورفع الثاني لأنه غير موجب إلى أن ينتهي، والعكس إذا كان منفياً، وأما الثالث فنحو: (عندي عشرة إلا أربعة إلا اثنين إلا واحد) فعلى الأول تلزم ثلاثة وعلى الثاني سبعة[1] والإعراب بحسب المراد.

قوله: (وإذا تعذر البدل على اللفظ فعلى الموضع)[2] وذلك مع أربعة أحرف، (مِنْ) و(الباء) الزائدتين، و(ما) و(لاَ) التي لنفي الجنس[3] أما (من) فمثل:

قوله: (((ما جاءني من أحد إلا زيدٌ))) [ولا أحد فيها إلا عمرو][4] بالرفع على المحل، ولا يصح الجر على اللفظ لأن (من) لا تزاد إلا في النفي، وقد انتقض بـ(إلا) وصار إثباتاً وهي لا تزاد في الإثبات، وأجاز الأخفش[5] الإبدال بالجر على اللفظ لأنه يجيز زيادة النفي، وليس يجيزها إلا في الإيجاب وروي عن الكسائي جواز الإبدال على اللفظ[6] إذا كان المبدل نكرة نحو(ما جاءني من أحد إلا رجلٌ) ولا يجيز (ما جاءني من أحد إلا زيد) وأما (لا) فإن كان بعدها معرفة امتنع بلا إشكال، لأنه لا يبنى

(١) ينظر شرح الرضي ٢٤٢/١ وما بعدها.
(٢) ينظر شرح المصنف ٤٦.
(٣) ينظر شرح الرضي ٢٣٧/١.
(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.
(٥) ينظر شرح الرضي ٢٣٨/١.
(٦) ينظر رأي الكسائي في الرضي ٢٣٨/١.

معها إلا النكرة، وإن كان نكرة نحو(لا أحد فيها إلا رجل) فالحكم فيها كـ(من) والعلة واحدة وفي كلام سيبويه[1] والفارسي[2] ما يشعر بجوازه، وأما الباء فإن كانت غير زائدة جاز البدل على اللفظ والمحمل نحو(ما مررت بأحد إلا زيدٍ وإلا زيداً) وإن كانت زائدة لم يجز إلا على المحل رفعاً مع (ما) ونصباً مع (ليس) نحو(ما زيدٌ بقائم إلا عمروٌ) و(ليس زيدٌ بقائم إلا عمراً) وأجاز الكسائي[3] البدل على اللفظ واحتج بقوله:

[٢٥٥] يا ابني لُبَيْنى لستما بيدٍ
إلا يداً ليست لها عضد[4]

وأما (ما) فلا يجوز أيضاً على اللفظ نحو(ما زيد شيئاً إلا شيء) ولا يصح الاستثناء بالنصب لأنه قد بطل عمل (لا) وقال بعضهم يبطل أيضاً عملها في خبرها، لأنها إذا لم تعمل في التابع لم تعمل في المتبوع، وحكم (غير) حكم ما بعد (إلا) في الجواز وعلمه وأنشده بعضهم:

[٢٥٦] ما تابع لم يتبع متبوعه
في لفظه ومحله يا ذا الثبت[5]

---

(١) ينظر الكتاب ٣٣٦/٢.
(٢) ورأي الفارسي في شرح التسهيل السفر الأول ٩٣٦/٢، وشرح المفصل ٩١/٢، وشرح الرضي ٢٣٨/١.
(٣) ينظر رأي الكسائي في شرح الرضي ٢٣٨/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٣٦/٢.
(٤) البيت من الكامل، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ٢١، وله ولطرفة في ديوانه ٤٥، وينظر الكتاب ٣١٧/٢، وشرح أبيات سيبويه ٦٨/٢، والمقتضب ٤٢١/٤، والمفصل ٧١، وشرح المفصل ٩٠/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٣٣/٢، وأمالي ابن الحاجب ٤٤١/١.
والشاهد فيه قوله: (إلا يداً) حيث نصب الكلمة على البدل من موضوع الباء وما عملت فيه والتقدير: لستما يداً إلا يداً لا عضد لها.
(٥) البيتان من مجزوء البسيط ولم أقف لهما على قائل أو مصدر.

مـــاذا تعلـــم غـــير علـــم نـــافع
في إتقانـــــه حتـــــى ثبـــــت

قوله: (لأن (من) لا تزاد[1] في الإثبات، و(ما) و(لا) لا تقـدران عـاملين بعده، لأنهما عملتا للنفي وقـد انتقـض بـإلا) هـذا تعليـل لمنع البـدل على اللف.

قوله: (**بخلاف: ليس زيد شيئاً إلا شيئاً**) [لأنهما عملت للفعلية فلا أثر لنقض النفي لبقاء الأمر العاملة هي لأجله، ومن ثم جاز (ليس زيـد إلا قائماً) وامتنع (ما زيد إلا قائماً)][2] يعني فإنه يجوز البـدل علـى لفـظ خبرها، لأنه وإن انتقـض النفـي بـ(إلا) (**فـالذي عملـت لأجلـه وهو الفعلية**) باق بخلاف (ما) فإنها لا تعمل إلا لشبه ليـس بـالنفي وقـد انتقض بـ(إلا) فبطل عملها.

قوله: (**ومخفوض بعد** (غير) و(سوى) و(سواء)) الأصـل مـن لغـات سوى الكسر وزاد بعضهم سواء بالمد وكسر السين[3]، وإنما خفـض بعـد هذه لأنها أسماء مضاعفة، وهذا القسم رابع المستثنى.

قوله: (و((حاشا)) **في الأكثر**) يعني الجر بعدها لأنها حـرف جـر عنـد سيبويه[4] وقوله على الأكثر إشارة إلى الخلاف، فسيبويه يجعلها [حرف][5] جر واحتج بقوله:

---

(١) في الكافية المحققة (بعد) بدل (في).
(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة، وينظر شرح المصنف ٤٧، وشرح الرضي ٢٣٨/١.
(٣) ينظر شرح الرضي ٢٤٤/١.
(٤) ينظر الكتاب ٣٤٩/٢، وشرح المصنف ٤٧.
(٥) ما بين الحاصرتين زيادة يقتضيها السياق.

[٢٥٧] حاشا أبي ثوبان إن به
ضنا عن الملحاة والشتم[1]

والفراء[2] نصب بها على أنها فعل وأجاز [و٦١] المبرد الوجهين[3] فالنصب على الفعلية والجر على أنها حرف، وإذا كانت فعلية فالخلاف في فاعلها كـ(خلا وعدا) واحتج لفعليتها بأنه قد نصب ما بعدها نحو: (حاشا الشيطان وأبا الاصبغ)[4] وقوله:

[٢٥٨] حاشا قريشاً فإن الله فضلها
على البرية بالإسلام والدين[5]

---

(١) البيت من الكامل وهو للجميح الأسدي في المفضليات ٣٦٧، وله ولغيره، وينظر الإنصاف ٢٨٠/١، وشرح المفصل ٤٧/٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٦٤/٢، والجنى الداني ٥٦٢، ومغني اللبيب ١٦٦، وشرح شواهد المغني ٤٦٧/١، وهمع الهوامع ٢٨٤/٣، وخزانة الأدب ١٥٠/٢، ١٨٢/٤.

وهذا البيت ملفق من بيتين كما في شرح التسهيل وهما:

حاشا أبي ثوبان إن أبا ثوبان ليس ببكمه فدم
عمرو بن عبد الله إن به ضنا عن الملحاة والشتم

والشاهد فيه قوله: (حاشا أبي ثوبان) حيث جاءت حاشا غير مقترنة بما فصارت حرف جر وهذا جائز كما ذهب إلى ذلك سيبويه.

(٢) ينظر رأي الفراء في شرح الرضي ٢٤٤/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٦٣/٢، والهمع ٢٨٢/٣.

(٣) ينظر المقتضب ٤٢٦/٤ – ٤٩١، والأصول ٢٨٩/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٦٥/٢، وشرح الرضي ٢٤٤/١.

(٤) والعبارة كما وردت في المصادر قال ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ٩٦٢/٢: (وكون حاشا حرفاً جاراً هو المشهور، ولذلك لم يتعرض سيبويه لفعليتها والنصب بها، إلا أن ذلك ثابت بالنقل الصحيح عن من يوثق بعربيته، فمن ذلك قول بعضهم: اللهم اغفري ولمن سمع حاشا الشيطان وأبا الإصبغ رواه أبو عمر والشيباني وغيره). وينظر الأصول ٢٨٨/١ وفي شرح الرضي رواه المازني ٢٤٤/١، والهمع ٢٨٣/٣.

(٥) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ٢١٥/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٦٢/٢، ـ

وبتصرفها قل:

[٢٥٩]................................... وما لحاشي من الأقوام من أحد[١]

وبالحذف منها وبدخول حرف الجر عليها، وهولا يدخل على حرف نحو: (حاشا لله)[٢] وأجاب المانعون بشذوذه[٣] ما ورد.

قوله: **(وإعراب ((غير)) كإعراب المستثنى بـ((إلا)) على التفصيل)** يعني أن إعراب ((غير)) كإعراب ما بعد ((إلا)) فيما يجب نصبه، ويجوز الوجهان ويعرب على حسب العوامل نقول: (قام القوم غيرَ زيدٍ) و(ما جاءني أحدٌ غير زيد) و(ما قام غيرُ زيدٍ)، وهذا إذا استعملت للاستثناء، وأما إذا كانت صفة فحكمها حكم الصفات، وإنما أعربت إعراب ما بعد ((إلا)) لأنها اسم لابد لها من الإعراب، وقد وجب لما بعدها الخفض بالإضافة فيجعل إعرابُها الإعراب المستحقٌ لما

وشرح ابن عقيل ٦٢٢/١، وشرح الأشموني ٢٣٩/١، وهمع الهوامع ٢٨٣/٣. ويروى فيه فضلهم والشاهد فيه قوله: (حاشا قريشا) حيث جاء حاشا فعلاً ونصب به ما بعده.

(١) البيت من البسيط، وهو للنابغة في ديوانه ٢٠، وينظر الأصول ٢٨٩/١، والإنصاف ٢٧٨/١، وشرح المفصل ٤٨/٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٦٥/٢، وشرح الرضي ٢٤٤/١، والجنى الداني ٥٥٩ – ٥٦٣، ولسان العرب مادة (حشا) ٢٨٢/٢، والمغني ١٦٤، وشرح شواهد المغني ٣٦٨/١، وهمع الهوامع ٢٢٨/٣، ويروى فيه ولا أحاشي بدل وما أحاشي، وصدره:

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه

والشاهد فيه قوله: (ولا أحاشي) حيث جاءت حاشا في غير الاستثناء وأنها فعل متصرف متعدٍ كما في الشاهد.

(٢) يوسف ٣١/١٢ وتمامها: ﴿فلما سمعت بمكرهن أرسلت إليهن وأعتدت لهن متكأً وآتت كل واحدة منهن سكينا وقالت اخرج عليهن فلما رأينه أكبرنه وقطعن أيديهن وقلن حاشا لله ما هذا بشراً إن هذا إلا ملك كريم﴾.

(٣) وأجاب المانعون بشذوذه أي بدخول حاشا على حرف الجر في لفظ الجلالة وليس الشذوذ في الآية.

بعدها، فإن قيل العامل في المستثنى ما قبل ((إلا)) بواسطتها فيلزم في (غير) أن تعمل في نفسها بواسطة نفسها، أجيب بأن فيها إبهاماً فأشبهت الظروف وروائح الأفعال تعمل فيه.

قوله: (**وغير صفة حملت على إلا في الاستثناء**)[1] أصل غير المغايرة، التي هي خلاف المماثلة، وتكون في الذات حقيقة، نحو: (مررت برجلٍ غيرِ زيدٍ)، وفي الصفة مجازاً نحو: (دخل بوجهٍ غيرِ الذي خرج به) وإنما حُمِلَت على (إلا) لأن ما بعد كل واحدٍ منهما مخالف لما قبله.

قوله: (**وكـ[ما]**[2] **وحملت** (إلا) **عليها في الصفة**) الأصل في (إلا) الاستثناء لأن الحروف أصل في المعاني من الأسماء، ووصفيتها فرع لأجل الشبه والأصل في (غير) الصفة، لأنها اسم يفيد معنى، والحرف لا يوصف به لعدم الفائدة، والاستثناء بـ(غير) أكثر من الوصف بـ(إلا) لأن الأسماء أوسع مجالاً، ولهذا لم يُشترط في الاستثناء بـ(غير) شَرطٌ، وشُرِطَ في الوصف بـ(إلا)[3] شروطٌ.

الأول قوله: (**إذا كانت تابعة**) يحترز من أن لا يكون المتبوع مذكوراً فلا يجوز (قام إلا زيد) بحذف الموصوف وإقامة (إلا) مقامه، كما جاز في (غير) نحو: (قام غيرُ زيدٍ) لضعفها.

---

(١) ينظر شرح الرضي ٢٤٥/١ قال الرضي: (أعلم أن أصل ((غير)) الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها إما بالذات نحو: مررت برجل غير زيد، وإما بالصفات نحو قولك: دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به، والأصل هو الأول، والثاني مجاز فإن الوجه الذي تبين فيه أثر الغضب غير الوجه الذي لا يكون فيه ذلك بالذات.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٤٦/١.

الثاني قوله: (لجمع) يحترز من أن تتبع مفرداً نحو: (ما جاءني من رجل إلا زيدٌ) و(جاءني زيد إلا عمرو) لأنها تفيد المغايرة.

الثالث قوله: (منكور) يحترز أن يكون معرفاً نحو(جاءني القوم إلا زيداً) لأنها نكرة لا تتعرف[1].

الرابع قوله: (غير محصور) يحترز من أن يكون محصوراً نحو(عندي عشرة إلا درهم) لأنها للمغايرة، والمغايرة غير محصورة على شيء معين فلا يوصف المحصور بغير المحصور، ويعني: (بتعذر الاستثناء) المتصل لا المنقطع، فإذا اجتمعت هذه الشروط كانت صفة، نحو(عندي رجال إلا زيدٌ) قال تعالى﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[2] فهي تابعة لجمع وهوآلهة، ورجال منكور غير محصور وإنما تعذر الاستثناء في هذه لأن المستثنى منه نكرة، والمستثنى معرفة، وهولا يصح أن يكون متصلاً لأن من شروط المتصل أن يدخل المستثنى لوسُكِتَ عنه، وهذا غير داخل، ولوقدرنا صحته من النكرة أدى إلى تعدد آلهة، والله مستثنى منهم، قال سيبويه: لا يصح هنا إلا الوصف، ولا يصح البدل لأنه لا يجوز إلا في الموجب حيث يصح الاستثناء[3]، وأيضاً المعنى في الآية يتغير، لأن المبدل منه في نية الطرح، فيصير لوكان فيهما الله لفسدتا، أوالله فيهما ففسدتا، وأجاز المبرد[4] رفع الله على البدل لأنه يجيزه بعد (لو) و(لولا) كأداة

(١) قال الرضي في ٢٤٦/١: وشرط كون الجمع منكراً لأنه إذا كان معرفاً نحو: جاءني الرجال أو القوم إلا زيداً، احتمل أن يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء، واحتمل أن يشار به إلى جماعة تعرف المخاطب أن فيهم زيداً، فلا يتعذر أيضاً من الاستثناء فلختير كونه منكراً غير محصور. لئلا يتحقق دخول ما بعد إلا فيضطر السامع على حمل إلا على غير الاستثناء.
(٢) الأنبياء ٢٢/٢١، وينظر تخريج الآية في شرح الرضي ٢٤٧/١، وشرح المفصل ٨٩/٢، وتفسير القرآن للقرطبي ٤٣٦٩/٥، وفتح القدير للشوكاني ٤٠٢/٣ والكتاب ٣٣١/٢ - ٣٣١، والمقتضب ٤٠٨/٤، ومعاني الفراء ٢٠٠/٢.
(٣) ينظر الكتاب ٣٣١/٢ - ٣٣٢، وشرح الرضي ٢٤٧/١.
(٤) ينظر المقتضب ٣٦/٣، وشرح الرضي ٢٤٧/١.

النفي، ولا يقال: يلزم الفساد [و٦٢] لأنه يصير فيهما الله ففسدتا، لأن المبرد لا يريد إلا أنها في حكم النفي في صحة البدل لا أنها نفي محض، فهي نظيرة (هل قام أحد إلا زيد) إنه في معنى النفي ولا يصح في معنى (ما قام زيد) ولا يرد عليه امتناع دخول (الله) في (آلهة) لأن مذهبه الاكتفاء في جواز الاستثناء بصحة الدخول[1]. قال الوالد جمال الإسلام: ويمكن أن يعترض القول بالصفة، بأنه يلزم لوكان فيهما آلهة غير مخالفة لم يقع الفساد، وهذا غير صحيح لأن الفساد لازم من وجود الثاني سواء كان هوالله أم غيره، ويمكن الجواب بأن مفهوم الصفة ضعيف مختلف فيه والبدل معناه معنى الاستثناء، والاستثناء صريح لا مفهوم على الصحيح، وإن سلم أنه مفهوم، فهومتفق في الأخذ به والله أعلم.

قوله: (**وضعف في غيره**) يعني ضعف جعل (إلا) صفة فيما لم يجتمع فيه الشروط كقوله:

[٣٦٠] وكـــل أخ مفارقـــه أخـــوه
لعمـــر أبيـــك إلا الفرقـــدان[2]

فإنه جعل (إلا) صفة لـ(كل) وهومحصور غير متعذر فيه الاستثناء، وأيضاً وصف المضاف، والصفة تكون لما تضاف إليه قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا

(١) ينظر المقتضب ٣٦/٣، وشرح الرضي ٢٤٧/١.

(٢) هذا البيت من البحر الوافر، وهو لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ١٧٨، ولحضرمي بن عامر، وقيل لعمرو أو لحضرمي، ينظر الكتاب ٣٣٤/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤٦/٢، والحماسة للبحتري ١٥١، والإنصاف ٦٨/١، وشرح المفصل ٨٩/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٨٩٢/٢، وشرح الرضي ٢٤٧/١، وتذكرة النحاة ٩٥، والجنى الداني ٥١٩، ومغني اللبيب ١٠١، وشرح شواهد المغني ٢١٦/١.
والشاهد فيه قوله: (إلا الفرقدان) على تقدير غير، فإلا الفرقدان صفة ولا يمكن فيه البدل. ومن هنا لا يجوز جعل إلا صفة لأخ المضاف إليه إذ لو كانت صفة لأخ لكان ما بعد إلا مجروراً فكان يقول: إلا الفرقدين).

﴿مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾[1] وأيضاً فصل بين الصفة والموصوف بالخبر وجملة القسم، وقال الكوفيون (إلا) بمعنى الواو[2] أي (والفرقدان) وأما سيبويه فإنه يجيز وقوع (إلا) صفة مع صحة الاستثناء كالبيت، وعليه أكثر المتأخرين[3] والمبرد يجيز الاستثناء مع اجتماع الشروط، والمفهوم من الشيخ وجماعة[4] أنها إن اجتمعت وجب أن تكون (إلا) صفة وإن لم تجتمع لا يجوز أن تكون صفة.

قوله: (**وإعراب سوى وسوى وسواء النصب على الظرفية**) يعني الاستثنائية، لأنها لم تسمع إلا منصوبة، وما ورد فشاذ ضرورة، ولأنها في الأصل صفة ظرفِ مكان، قال تعالى: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾[5] أي مستويا، ثم حذف الموصوف وأقيم الوصف مقامه، واستعمل استعمال لفظ (مكان) لما قام مقامه.

قوله: (**على الأصح**) إشارة إلى كلام الكوفيين، فإنهم أجازوا خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعاً ونصباً وجراً، وذلك كـ(غير) وذلك

---

(١) الأنبياء ٣٠/٢١ وجعل هنا بمعنى خلق. قال قتادة: أو حفظ حياة كل شيء بالماء، ينظر تفسير القرطبي ٤٣٢٢/٥.

(٢) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٦٦/١ وما بعدها، وشرح الرضي ٢٤٧/١، وشرح المفصل ٨٩/٢ وشرح التسهيل القسم الأول ٩٠٧/٢ وما بعدها، وينظر الكتاب ٣٣٤/٢ وما بعدها.

(٣) هذه العبارة من قوله: (وأما سيبويه.... إلى قوله.... المتأخرين) وكذلك رأي المبرد نقله الشارح عن الرضي ٢٤٧/١.

(٤) ينظر شرح المصنف ٤٧.

(٥) طه ٥٨/٢٠ قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة (سوى) بضم السين، والباقون بكسرها، واختار أبو عبيدة وأبو حاتم كسر السين لأنها اللغة العالية الفصيحة، وقال النحاس الكسر أعرف وأشهر) ينظر تفسير القرطبي ٤٢٥٢/٥، وفتح القدير ٣٧٦/٣، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٩٧/٢ ومعنى سوى: أي مكانا نصفاً على الفريقين، وأبو بكر وحمزة الكسائي يقفون عليه بالإمالة) الكشف ٩٧/٢، والبحر المحيط ٢٣٦/٦.

لخروجها عن معنى الظرفية إلى معنى الاستثناء[1] وحجتهم قوله:

[٣٦١] ولم يبـــق ســـوى العـــ
ــــدوان دِنـــاهم كمـــا دانـــوا[2]

وقوله:

[٣٦٢]........................ ـــــ وما قصدت من أهلها لسوائكا[3]

قوله تعالى: ﴿فَانبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾[4] ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾[5] و﴿مَكَانًا سُوًى﴾[6] فهوأسماء لا ظروف ونحو﴿سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾[7] ﴿سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾[8] وسط.

---

(١) هذه العبارة من قوله الكوفيين إلى الاستثناء مع الشاهد منقول من شرح الرضي من غير عزو.... ينظر ٢٤٨/١.

(٢) هذا البيت من الهزج، وهو للفند الزماني واسمه شهل أو سهل في أمالي القالي ٢٦٠/١، وحماسة البحتري ٥٦، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٧٤/٢، وشرح الرضي ٢٤٨/١، وشرح ابن عقيل ٦١٣/١، وأوضح المسالك ٢٨١/٢، وشرح شواهد المغني ٩٤٥/٢، وخزانة الأدب ٤٣٦/٣.
والشاهد فيه قوله: (سوى العدوان) حيث رفعت سوى فاعلاً وخرجت عن الظرفية كما أشار الشارح إلى ذلك.

(٣) عجز بيت من البحر الطويل وشطره الأول:

تجانفُ عن جو اليمامة ناقتي

ويروى عن جوِّ كما في الرضي ٢٤٨/١. والبيت للأعشى كما في ديوانه ١٣٩، وينظر الكتاب ٣٢/١ و ٤٠٨، وشرح أبيات سيبويه ١٣٧/١، والمقتضب ٣٤٩/٤، والإنصاف ٢٩٥/١، وشرح المفصل ٨٤/٢، وشرح الرضي ٢٤٨/١، واللسان مادة (جنف) ٧٠١/١.
والشاهد فيه قوله: (لسوائكا) حيث أتى بسواء متأثرة بالعامل الذي هو اللام الجارة فدل على أنها خرجت من النصب على الظرفية إلى الوقوع مواقع الإعراب المختلفة بحسب موقعها في الجملة.

(٤) الأنفال ٥٨/٨ وتمامها: ﴿وإما تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء إن الله لا يحب الخائنين﴾.

(٥) البقرة ٦/٢ وتمامها: ﴿إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾.

(٦) طه ٥٨/٢٠.

(٧) المائدة ١٢/٥ و ٧٧،٦٠.

(٨) الصافات ٥٥/٣٧.

خبر كان وأخواتها

قولـه: (خبر كان وأخواتها) هـذا رابـع المشبهة بـالمفعول الصريـح، ووجهه أنها لما انتصبت خبراً وهـي لازمـة، شـبهت بـالفعل المتعـدي في اقتضائه مفعولاً.

قوله: (هوالمسند) جنس للحد.

قوله: (بعد دخولها) خرج سائر المستندات.

قوله مثل: (كان زيد قائماً) يعني أنها ترفـع الاسـم وتنصـب الخـبر، خلافاً للكوفيين[1] فإنهم ينصبون الخبر على الحال، وضعف بأنه قد يـأتي معرفة، والحال نكرة، نحو(كان زيدٌ القائمَ) ومضمر نحو:

[٣٦٣] فـإن لا يكنهـا أوتكنـه فإنـه
أخوهـا غَذَتْـهُ أمُّـه بلبانهـا[2]

وإن الكلام لا يتم إلا به، والحال شرطها أن تأتي بعد تمام الكلام.

(١) ينظر رأي الكوفيين في الإنصاف ٨٢١/٢ مسألة رقم ١١٩.

(٢) البيت من الطويل وهو لأبي الأسود الدؤلي كما في ديوانه ١٦٢، ٣٠٦، وينظر الكتـاب ٤٦/١، والمقتضب ٩٨/٣، والإنصاف ٨٢٣/٢، وشـرح المفصـل ١٠٧/٣، واللسـان مـادة (لبـس) ٣٩٩٠/٥، وخزانة الأدب ٣٢٧/٥ - ٣٣١.
والشاهد فيه قوله (لا يكنها أو تكنه) حيث اتصل الضمير المنصـوب بكـان علـى خـلاف القياس إذ التقدير أن يقول: فإن لا يكن إياها أو لا تكن إياه.

قوله: (وأمره كأمر خبر المبتدأ)، يعني أمر خبر (كان) فيما يجوز له من كونه معرفة ونكره ومفرداً وجملةً، ومشتملاً على الضمير ومتقدماً على المسند إليه، ومتأخراً عنه، وفيما يجب تقدمه إذا كان ظرفاً، والمبتدأ نكرة وغير ذلك، وقد يخالف المبتدأ في أنه يجب حذف مبتدئه، ولا يكون إنشاءً وأن خبره لا يحسن [ظ٦٢] ماضياً، وابن مالك أجاز أن يكون ماضياً[(١)] في (كان) نحوقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ﴾[(٢)] ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ﴾[(٣)] ومنع منه في (صار) و(ليس) و(ما دام) و(مازال) وأخواتها مما يفيد الاستمرار[(٤)].

قوله: (ويتقدم [على اسمها][(٥)] معرفة) يعني بخلاف خبر[(٦)] المبتدأ، وإنما جاز لأن اللبس منتفٍ لما كان منصوباً، وأما ما كان مما لا يظهر فيه إعراب لم يتقدم نحو(كانت الحبلى السكرى).

قوله: (و[قد][(٧)] يحذف عامله) يعني عامل خبر (كان) فقط، دون أخواتها، وحذفه على ضربين: جائز وواجب، فالجائز أكثر ما يكون بعد (لو) و(إن) نحو: (اطلبوا العلم ولوفي الصين)[(٨)]، (ائتني بدابةٍ ولوحمراء)

---

(١) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ١٠٢٩/٢، وشرح الرضي ٢٥١/١.
(٢) الأحزاب ١٥/٣٣، وتمامها: ﴿.... من قبل لا يولون الأدبار وكان عهد الله مسؤلاً﴾.
(٣) يوسف ٢٧/١٢، وتمامها: ﴿..... فكذبت وهو من الصادقين﴾.
(٤) هذه العبارة منقولة بتصرف من الرضي ٢٥٢/١.
(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.
(٦) ما بين الحاصرتين زيادة يقتضيها السياق.
(٧) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.
(٨) هذه الأمثلة مثبتة في شرح الرضي ٢٥٢/١ وغيره، هذا الحديث: ((اطلبوا العلم ولو في الصين)) حديث ضعيف ذكره صاحب كشف الخفاء في ٥٦/٢. وبعضهم لم يجعله حديثاً بل هو قول من الأقوال المأثورة.

و«ادفع الشر عني ولو أُصبُعًا»[1] وقوله صلى الله عليه وسلم [في مثل][2] «الناس مجزون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر» «والمرء مقتول بما قتل، إن سيفا فسيف وإن خنجراً فخنجر»[3] قال:

[٣٦٤]............ ــــــ إن ظالما أبداً وإن مظلوماً[4]

ونحو:

[٣٦٥] قد قيل ذلك إن حقا وإن كذبا
فما اعتذارك من شيء إذا قيلا[5]

(١) ومعنى المثل: أي ادفع الشر عني ولو كان الدفع إصبعا وهنا حذفت كان مع اسمها. ينظر الكتاب ٢٧٠/١، وشرح المفصل ٩٧/٢.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) الحديث رواه ابن جرير في تفسيره عن ابن عباس موقوفاً وينظر في كشف الخفا ٣٩٧/١، وأورده سيبويه في الكتاب ٢٥٨/١، ولم يذكر أنه حديث وإنما قال: وذلك قولك: (الناس مجزيون......). وذكر الأوجه المشهورة فيه.

(٤) هذا عجز بيت من الكامل وهو لليلى الأخيلية في ديوانها ١٠٩، وصدره:
لا تقربنَّ الدهر آل مطرفٍ
ينظر الكتاب ٢٦١/١، ولحميد بن ثور في ديوانه ١٣٠، وشرح قطر الندى ١٤١، والمقاصد ٤٧/٢، وهمع الهوامع ١٠٢/٢.
والشاهد فيه قوله: (ظالماً أو مظلوماً) حيث حذفت كان مع اسمها لدلالة إنَّ عليها كما ذكر الشارح.

(٥) البيت من البسيط، وهو للنعمان بن منذر كما في الكتاب ٢٦٠/١، وشرح أبيات سيبويه ٣٥٢/١، وأمالي ابن الشجري ٣٤١/١، وشرح المفصل ٩٧/٢، وشرح الرضي ٢٥٢/١، وشرح ابن عقيل ٢٩٤/١، ومغني اللبيب ٨٦ وشرح شواهد المغني ١٨٧/١، وهمع الهوامع ١٠٢/٢، وخزانة الأدب ١٠/٤.
الشاهد فيه قوله: (إن حقا، وإن كذباً) حيث حذف كان مع اسمها وأبقى خبرها بعد إن الشرطية. والتقدير: (إن كان القول حقاً، وإن كان القول كذباً).

ونحو:

[٢٦٦]فإن وصل ألذُّ بـه فوصـل[1] ....ــــــــــــ

وقد جاء بعد (لدن) نحو قوله:

[٢٦٧] من لدُ شولا فإلى إتلائها[2] ....ــــــــــــ

أي من لد كن شولا.

قوله: (**ويجوز في مثلها أربعة أوجه**) يعني ما كان مثل هذه الأمثلة المكررة، مما يصح فيه تقدير الخبر وهوبـ(فيه) أو(معه) أوغير ذلك، واحترز عما لا يصح فيه تقدير الخبر نحولا تقدير زيداً (إن ظالماً فظالم وإن مظلوماً فمظلوم) لأنه لا يصح فيه تقدير (فيه) ولا (معه) مما يصح أن يجعل خبراً وما كان مثل مثاله جاز فيه أربعة أوجه، نصبهما، ورفعهما، ونصب أحدهما، ورفع الآخر والعكس، وأقواها نصب الأول ورفع الثاني، وعكسه أضعفها، ورفعهما ونصبهما متوسط بين ذلك، وإن لم يصح تقدير (فيه) ولا (معه) ولا غيرهما مما يصح أن يكون خبراً، لم يجز فيه الوجوه، ولا تقدير (كان) وإنما كان نصب الأول أقواها لقلة الحذف،

(١) لم أقف له على قائل أو مصدر.

(٢) هذا من مشطور الرجز، وهو بلا نسبة كما في الكتاب ٢٦٤/١، وشرح المفصل ١٠١/٤، وشرح الرضي ٢٥٥/١، والمغني ٥٥١، والمقاصد النحوية ٥١/٢، واللسان مادة (شول) ٢٣٦١٣/٤، والخزانة ٨٤/٢.

اللغة وهو مصدر من شالت الناقة ذَنَبَهَا أي رفعته، والشائلة الناقة التي خف لبنها وارتفع ضرعها، وإتلائها مصدر أتلت الناقة إذا تبعها ولدها (ينظر اللسان مادة (شول).

والشاهد فيه قوله: (من لد شولاً) حيث حذف كان واسمها وأبقى خبرها شولا كما ذكر الشارح. وإن كان ذلك شاذاً هذا من الشواهد التي لا يعرف لها قائل ولا تعرف تتمته) هذا ما قاله محقق الكتاب (٢٦٤/١).

ولوجود الدلالة على المحذوف، لأن تقديره إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير. حذف (كان) مع اسمها جائز كثير، والخبر مع فاء الجزاء كثير أيضاً، وأما العكس، فتقديره (إن كان في عمله خير كان جزاؤه خيراً) فحذف من الأول (كان) والخبر وهوقليل. ومن الثاني كان واسمها، وأما نصبهما فتقديره إن كان عمله خيراً كان جزاؤه خير فضعفه كثرة الحذف في الجملتين، وقوته أن حذف (كان) واسمها كثير، وأما رفعهما فتقديره إن كان في عمله خير فجزاؤه خير فحذف في الأول (كان واسمها) كثيراً، لأن إن شرطية تدل على الفعل، والفعل يدل على فاعله، وأما فاء الجزاء فلأنها جواب الشرط، وجواب الشرط لا يكون إلا جملة، فالفاء دخلت على المبتدأ مثل قولك: (أما زيد فقائم) أي فهوقائم.

قوله: (ويجب الحذف في مثل أما أنت منطلقاً انطلقتُ) أي لأن كنت أي يجب حذف (كان) بعد أن المصدرية معوضاً منها[1] (ما) لحو قوله (أما أنت منطلقاً) قل:

[٣٦٨] أبا خراشة أما أنت ذا نفر
فإن قومي لم تأكلْهُمُ الضبُعُ[2]

---

(١) هذه العبارة من شرح الرضي وهي من قوله: أي إلى منها دون أن يعزوها له، ينظر ٢٥٣/١.

(٢) البيت من البسيط وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ١٢٨ ولجرير في ديوانه ٣٤٩/١، وينظر الكتاب ٢٩٣/١، والخصائص ٣٨١/١، والإنصاف ٧١/١، وأمالي ابن الحاجب ٤١١/١ - ٤٤٢، وشرح المفصل ٩٩/٢، ١٣٢/٨، وشرح التسهيل السفر الاول ٣٩٩/٢، وشرح المصنف ٤٨، وشرح الرضي ٢٥٣/١، ورصف المباني ١٨٣، ٢٧٧، والجنى الداني ٥٢٨، وشرح ابن عقيل ٢٩٧/١، ومغني اللبيب ٥٤، وشرح شواهد المغني ١١٦/١، وهمع الهوامع ١٠٦/٢، وخزانة الأدب ١٣/٤ ـ ١٤ - ١٧....

واختلف في تأويله فقال البصريون[1] أصله لئن كنت منطلقاً، حذف حرف الجر قياساً كما في (أن) و(أنّ) في المفعول له. نحو(أزورك أن تُحْسِنَ إليّ) أي لأن تحسن إلي، وحذفت كان اختصاراً فانفصل الضمير فبقي: إن أنت منطلقاً، فعوض عن كان (ما) المصدرية للتأكيد دلالة على المحذوف، ثم أدغمت النون في الميم فصار أما أنت منطلقاً[2]، وإنما وجب حذف الفعل مع (ما) لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه، وأجاز المبرد[3] ظهور (كان) على أن (ما) زائدة لا عوض، فيقول (أما كنت منطلقاً) وقال الكوفيون:[4] [و٦٣] إن (أنْ) المفتوحة ليست مصدرية وإنما هي شرطية بمعنى المكسورة، ويجوز مجيء الفتحة شرطية كما قرئ﴿أَن تَضِلَّ﴾[5] واحتجوا بقوله:

والشاهد فيه قوله: (أما أنت ذا نفر) حيث حذف كان التي ترفع الاسم وتنصب الخبر وعوض عنها ما الزائدة وأدغمها في أن المصدرية وأبقى اسم كان وهو الضمير المنفصل والخبر ذا نفر. وأصل الكلام عند البصريين فخرت علي لأن كنت ذا نفر، وهذا ما ذهب إليه الشارح وأثبته في المثل الذي سبق الشاهد. و (ينظر الإنصاف ٧١/١ وما بعدها).

(١) ينظر رأي البصريين في شرح الرضي ٢٥٤/١، وينظر شرح المفصل ٩٩/٢.

(٢) ينظر شرح المفصل ٩٧/٢ - ٩٩، وشرح الرضي ٢٥٣/١ - ٢٥٤ ن وشرح التسهيل المجلد الأول ٤٩٩/٢ وما بعدها.

(٣) ينظر المقتضب ٩٧/٣، وشرح الرضي ٢٥٣/١، وقد نقله الشارح كما هو من الرضي دون إسناده، وينظر شرح المفصل ٩٩/٢.

(٤) ينظر شرح الرضي ٢٥٣/١.

(٥) البقرة ٢٨٢/٢ وهي جزء من أطول أية في القرآن وهي أية الدين وقرأ حمزة إن بكسر الهمزة على معنى الجزاء والفاء في قوله: فتذكر جوابه، وقرأ الجحدري وعيسى بن عمر (أن تُضل) بضم التاء وفتح الضاد. ينظر تفسير القرطبي ١٢٠٥/٢، والكشف ٣٢٠/١.

[٣٦٩] إمـا أقمـت وأمـا أنـت مرتحـلا[1]
فـالله يكـلأ مـا تـأتي ومـا تـذر[2]

وحجتهم فيه أنه روي بفتح (أما أنت) وبكسرها وهي معطوفة على (إما أقمت) وهي شرطية اتفاقاً، ودخول الفاء في جواب الشرط وهو(فالله) وكذلك في البيت الأول وهو(فإن قومي) فعلى كلام البصريين يكون الجواب مرفوعاً في نحوقولك (أما أنت منطلقاً أنطلق معك)[3] والكوفيون يجيزون جزمه بناء على أن المفتوحة شرطية ورفعه لكون الشرط محذوفاً حذفاً لازماً و(ما) زائدة عندهم، وقيل: إنها عوض عن الفعل المحذوف.

---

(١) في الأصل مرتحل.

(٢) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٩٧/٢، وأمالي ابن الحاجب ٤١٠/١ - ٤١١، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٠٠/٢، وشرح الرضي ٢٥٤/١، ومغني اللبيب ٥٤، وشرح شواهد المغني ١١٧/١، واللسان مادة (أما) ١٢٢/١.
ويروى في أكثر الكتب التي اطلعت عليها (مرتحلاً بالنصب) بينما يرويه الشارح بالرفع.
الشاهد فيه قوله: (أما أنت) إنّ (أنْ) أداة شرط بدليل مجيء الفاء في جوابها وهو فالله مع عطف (وأما أنت مرتحلاً) على إما أقمت والأصل إن ما أنت، وهي كما قال الشارح معطوف على - إما أقمت - وهذه شرطية باتفاق.

(٣) ينظر رأي البصريين والكوفيين في شرح المفصل ٩٩/٢، وشرح الرضي ٢٥٤/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٠٠/٢، وشرح ابن عقيل ٢٩٧/١.

اسم إنّ وأخواتها

قولـه: (اسم إن وأخواتها هوالمسند إليه بعد دخولها) خـرج سـائر المسندات (مثل إن زيداً قائم) هذا خامس المشبهة، ووجه الشـبه أنهـا لمـا اقتضت خبراً أشبهت الفعل المتعدي في اقتضائه مفعولاً وشـبه مفعولهـا بالمفعول الفرعي لضعف عملها، وهي تنصب الاسم وترفع الخـبر علـى كلام البصريين وقال الكوفيون:[1] الخبر مرتفع بما كان مرتفعاً به من قبل وهوأصل المبتدأ والخبر.

---

(١) ينظر شرح ابن عقيل ٣٤٨/١.

المنصوب بـ(لا) التي لنفي الجنس

قوله (المنصوب بلا) هوسادس المشبهة، وإنما قال: (المنصوب بـلا) ولم يقل اسم (لا) كما قال: اسم إن وأخواتها لأن كلامه في المنصوبات، وجميع اسم لا لا بعضه مبني[1].

قوله: (التي لنفي الجنس) يحترز من التي بمعنى (ليس) والفرق بينهما، أن التي بمعنى (ليس) لنفي واحد من الجنس، إذا قلت: (لا رجلٌ في الدار) نفيت واحداً من جنس الرجال، وجاز أن يكون واحد آخر واثنان وثلاثة أوأكثر، والتي لنفي الجنس تنفي الماهية مطلقاً، فإذا قلت (لا رجلَ في الدار) كان معناه ليس في الدار هذا الجنس، لا واحداً ولا اثنين ولا ثلاثة ولا أكثر.

وإنما عملت (لا) التي لنفي الجنس لشبهها بـ(إنّ) من حيث إنهما من عوامل المبتدأ والخبر، ولهما الصدر، وإنهما للتأكيد، فـ(إنّ) لتأكيدِ الإثبات و(لا) لتأكيد النفي، لكن حُمِلَ النقيض على النقيضِ كما يحمل

(١) هذه العبارة مأخوذة من الرضي بتصرف فخلّ حيث قال الرضي: (وجميع ما هو اسم (لا) المذكورة ليس منصوباً، بل بعضه مبني نحو (لا رجل)، فلما قصد المنصوب احتاج إلى التمييز بالتقييدات المذكورة، لأن اسم (لا) يكون منصوباً إلا باجتماعها وهي ثلاثة كونه نكرة وكونه مضافاً أو مشبهاً به، فلو اختل واحد منها لم ينتصب) انتهى قوله ١/٢٥٥.

النظير على النظير.

قوله: (هو المسند إليه) جنس. قوله: (بعد دخولها) خرج سائر المسندات. واعلم أن الذي تدخل عليه (لا) هذه التي لنفي الجنس، معرب ومبني، والمعرب منصوب، وهي عاملة فيه، ومرفوع ولا عمل لها فيه، وبدأ بالمنصوب لأنه الأصل وله شروط، الأول:

قوله: (يليها) يعني اسمها المنصوب، يحترز من أن يفصل بينهما، فإنه يجب الرفع، لضعف العامل، نحو: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾[1].

الثاني: قوله: (نكرة) يحترز من المعرفة، فإنه يجب الرفع والتكرير نحو(لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ) لأنها لم توضع إلا لنفي النكرات.

الثالث: قوله: (مضافاً أومشبهاً به) يحترز من أن يكون غير مضاف ولا مشبه به، فإنه مبني نحو(لا رجلَ) والمراد بالمشبه بالمضاف الطويل، وهوكل اسمين أحدهما مرتبط بالآخر عامل في الآخر كما أن المضاف عامل في المضاف إليه. مثال ما جمع الشروط قوله: (لا غلام رجل) فإنه يليها نكرة مضاف، والمشبه به قوله: (ولا عشرين درهماً)، قوله: (فإن كان مفرداً فهومبني على ما ينصب به) هذا القسم الثاني قسم المبني ويعني بالمفرد غير المضاف والمشبهة به وقال علي على ما ينصب به ولم يقل على النصب، ليدخل علاماته، وهي الحركة والحرف نحو(لا رجل) و(لا مسلمَيْن) و(لا مسلمِين) وأما جمع المؤنث السالم نحو(لا مسلمات)

---

(١) الصافات ٣٧/٤٧ وتمامها: ﴿لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون﴾.

فالجمهور يبنونه على الكسر[1] والمبرد[2] والمازني[3] على الفتح وبعضهم جوّز الوجهين لورودهما في قوله:

[٢٧٠] إنّ الشباب الذي مجد عواقبه
فيه نلذ ولا لذاتِ للشيب[4]

[ظ٦٣]

وحكى ابن خروف[5] دخول التنوين، لأنه تنوين مقابلة، وبعضهم منعه، لأنه مبني وتنوينه وإن لم يكن تنوين صرف محمول على تنوين الصرف، كما لا ينون المنادى نحو: (يا مسلماتِ) مع قولهم (يا مسلمون) وهوالظاهر من أكثر النحاة، وإنما بني المفرد مع (لا) قال المصنف لتضمنه (من)[6] لأن أصله (لا من رجلٍ) وضعّف بأن البناء لتضمن (مِنْ) لم يُعهد وقيل: لتركبه مع (لا) فأشبه (خمسة عشر)، وروي عن سيبويه[7] وجماعة، وقال

(١) ينظر شرح الرضي حيث نقل رأي المبرد في ٢٥٥/١. وقال: الأولى ما ذهب إليه المبرد وأصحابه) وهو البناء على الفتح كما ذكر الشارح، وشرح الرضي ٢٥٦/١، وشرح ابن عقيل ٣٦٢/١ وما بعدها، وشرح المفصل ١٠٠/٢ وما بعدها.

(٢) ينظر المقتضب ٣٦٤/٤ - ٣٦٥، وشرح الرضي ٢٥٦/١.

(٣) ينظر رأي المازني في شرح الرضي ٢٥٦/١.

(٤) البيت من البسيط، وهو لسلامة بن جندل في ديوانه ٩١، وينظر الشعر والشعراء ٢٧٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٢٠/٢، وشرح الرضي ٢٥٦/١، وشرح شذور الذهب ١١٨، وشرح ابن عقيل ٣٩٧/١، وهمع الهوامع ٢٠١/٢، وخزانة الأدب ٢٧/٤.
ويرويه الرضي في شرحه أودى الشباب بدل إن الشباب.
والشاهد فيه قوله: (ولا لذاتِ للشيب) حيث جاء اسم لا وهو لذات جمع مؤنث سالماً حيث بني بالكسرة نيابة عن الفتحة كما كان ينصب بها لو أنه معرب.

(٥) ينظر الهمع ٢٠١/٢.

(٦) ينظر شرح المصنف ٤٨.

(٧) ينظر الكتاب ٣٥٢/١، وشرح الرضي ٥٧/١.

بعضهم لتضمنه لام الجنس لأنها تفيد الاستغراق.

قوله: (**وإن كان معرفة، أومفصولاً بينه وبين (لا) وجب الرفع والتكرير**) يعني الاسم نحو(لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ)﴿[لا فِيهَا غَوْلٌ][1] وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ هذا مذهب البصريين، وأما وجوب التكرير[2] أما في رفعه فجعلوه عوضاً عما يفيده لا من الاستغراق، وأما في المفعول. فقيل: لأنه جواب سؤال مكرر وهو(هل في الدار من رجل وامرأة) فقيل (لا فيها رجلٌ ولا امرأةٌ) مطابقة للسؤال ولا يلزم المناسبة حيث يكون السؤال غير مكرر أن يكون الجواب مطابقاً له لأن جوابه المحقق ليس إلا نعم أولا[3].

قوله: (**ومثل: (قضيةٌ ولا أبا حسن لها)[4] متأول**) هذا إشارة إلى مذهب الكوفيين لأنهم لا يوجبون الرفع ولا التكرير، والمبرد[5] يوجب الرفع ولا يوجب التكرير واحتج بقوله:

[٢٧١]........................... ــــــــــ ركائبها أنْ لا إلينا رجوعها[6]

---

(١) في الأصل (لا غول فيها).

(٢) ينظر شرح المصنف ٤٨ - ٤٩، وشرح الرضي ٢٥٧/١ - ٢٥٨، وشرح ابن عقيل ٣٩٩/١.

(٣) ينظر شرح المصنف ٤٨ - ٤٩.

(٤) قضية ولا أبا حسن لها، قل سيبويه في الكتاب ٢٩٧/٢ قضية ولا هذا أبا حسن لها، تجعله نكرة. قلبت فكيف يكون وإنما أراد علياً رضي الله عنه، فقال: لأنه لا يجوز لك أن تُعْمِلَ لا في معرفة، وإنما تُعْمِلُها في النكرة، فإذا جعلت أبا حسن نكرة حسن لك أنت تعمل لا، وعلم المخاطب أنه دخل في هؤلاء المنكورين عليٌ وأنه قد غيب عنها) وينظر شرح الرضي في هذه المسألة ٢٦٠/١، وشرح المفصل ١٠٤/٢.

(٥) ينظر المقتضب ٣٥٩/٤، وشرح الرضي ٢٥٨/١.

(٦) هذا عجز بيت من الطويل، وصدره:

بكت جزعاً واسترجعت ثم آذنت

واجيب بأنه في معنى الفعل، أي لا ينبغي لك فاحتج الكوفيون بنحو: (لا بَصْرَةَ لكم) و(لا أبا حسن لها)[1].

[٢٧٢]........................ ولا أميــة في البـــلاد[2]

[٢٧٣] لا هيثم الليلة للمطي[3] ....

وأجيب بجوابين أحدهما: أنه مقدر بمثل حيث يمكن نحو(ولا مثل أبـي حسن) و(لا مثل هيثم) و(لا مثل بصرتكم إذا كان لها مثل، فحذف (مثل)

وهو بلا نسبة في الكتاب ٢٩٨/٢، وينظر المقتضب ٣٦١/٤، وأمالي ابن الشجري ٢٢٥/٢، وشرح المفصل ١١٢/٢، ٦٥/٤ - ٦٦، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٣٥/٢، وشرح الرضي ٢٥٨/١، ورصف المباني ٣٣٣، وهمع الهوامع ٢٠٧/٢، ويروى فيه أسفاً بدل جزعاً، والخزانة ٨٨/٢، ٣٤/٤، ويروى في شرح المفصل قضت وطراً بدل بكت جزعاً.
والشاهد فيه قولـه: (أن لا إلينا رجوعها) حيث لم تكرر (لا) مع الفصل بينها وبين اسمها المعرفة.

(١) ينظر الكتاب ٢٩٦/٢.

(٢) قطعة بيت من الوافر، وتمامه:

أرى الحاجات عند أبي خبيب نكـدن ولا أميـةَ في البـلاد

وهو لعبد الله بن الزبير في ملحق ديوانه ١٤٧، وله ولغيره، وينظر الكتاب ٢٩٧/٢، وشرح بيات سيبويه ٥٦٩/١، والمقتضب ٣٦٢/٤، وشرح المفصل ١٠٢/٢ - ١٠٤، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٣٦/٢، وشرح الرضي ٢٦٠/١، وشرح شذور الذهب ٢٣٥، ورصف المباني ٣٣٣، وخزانة الأدب ٦١/٤ - ٦٢، وفي الرصف للبلاد بدل في البلاد.
والشاهد فيه قوله: (ولا أمية) حيث وقع اسم لا النافية للجنس معرفة وأوّلَ على تقدير ولا مثل أمية.

(٣) هذا شطر بيت من الرجز وهو لبعض بني دبير، وينظر الكتاب ٢٩٦/٢، والمقتضب ٣٦٢/٤، وأمالي ابن الشجري ٢٣٩/١، وشرح المفصل ١٠٢/٢ - ١٠٣، وشرح التسهيل السفر الأول٢٣٩/١، وشرح الرضي ٢٦٠/١، ورصف المباني ٣٣٢، والخزانة ٩٧/٢.
والشاهد فيه قوله: (لا هيثم) حيث نصب هيثم بلا وهو علم معرفة والذي سوغ مجيء اسم لا النافية للجنس معرفة وهو كما قاله الشارح مقدر بمثل.

وأقيم المضاف إليه مقامه.

الثاني: أن يراد نفي المماثل وهو في المعنى نكرة كأن قيل (ولا أبا حسن يوجد مثل أبي حسن) و(لا هيثم يوجد مثل هيثم الليلة).

قوله: (ومثل: **لا حول ولا قوة إلا بالله خمسة أوجه**) يعني ما كان منفياً وكُرِرَتْ فيه (لا) وما بعدها، فإنه يكون فيه خمسة أوجه ؛ الأول: فتحهما، و(لا) على بابها لنفي الجنس وهما جملتان والخبر فيهما محذوف تقديره (لا حولَ لنا ولا قوةَ لنا)[1] وعليه قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾[2].

الثاني: (فتح الأول ونصب الثاني) [ورفعه][3] الأولى لنفي الجنس، والثانية: زائدة للتأكيد والجملة بعدها عطف على لفظ الأولى، وعليه:

---

(١) فتحهما كالتالي:

١- لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله.

٢- لا حولَ ولا قوةً إلا بالله.

فالأولى مبني على الفتح في محل نصب اسم لا. والثانية: معطوفة على محل الأولى منصوبة بالفتحة الظاهرة.

٣- لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله.

٤- لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله.

٥- لا حولٌ ولا قوةَ إلا بالله.

هذه هي الأحوال الخمسة التي ذكرها الشارح في هذه الصيغة، وينظر شرح الرضي ٢٦٠/١ ـ ٢٦١، وفي المفصل عدد ستة أوجه (ينظر المفصل ٨١).

(٢) البقرة ١٩٧/٢، تمامها: ﴿الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج....﴾.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

[٢٧٤] لا نسب اليوم ولا خلة
اتسع الرقع على الراقع[1]

الثالث: (فتح الأول ورفع الثاني عطفا على المحل) ولا زائدة يحتمل أن تكون بمعنى (ليس) وعليه قوله:

[٢٧٥] هذا وجدكم الصغار بعينه
لا أم لي إن كان ذاك ولا أب[2]

الرابع: (رفعهما) يحتمل أن يكونا لنفي الجنس، ورفعهما المطابقة السؤال وبمعنى (ليس) أوالأولى بمعنى (ليس)، والثانية زائدة وعليه ﴿لا بيع فيه ولا خلة﴾[3].

(١) البيت من السريع وهو لأنس بن العباس بن مرداس كما في الكتاب ٢٨٥/٢ - ٣٠٩، وله ولغيره، وينظر ذيل سمط اللآلئ ٣٧/٣، وشرح المفصل ١٠١/٢ - ١٣٥، وأمالي ابن الحاجب ٤١٢/١، وشرح الرضي ٢٦٠/١، وأوضح المسالك ٢٠/٢، وشرح شذور الذهب ١٢١، وشرح ابن عقيل ٤٠٠/١، ومغني اللبيب ٢٩٨، وشرح شواهد المغني ٦٠١/٢، والمقاصد النحوية ٣٦٥/٢، وهمع الهوامع ٢٨٨/٥.
ويروى اتسع الخرق على الراتق ولم أجد في المصادر التي اطلعت عليها (الرقع)
والشاهد فيه قوله: (ولا خلة) حيث نصب على تقدير أن تكون لا زائدة للتأكيد ويكون خلة معطوفاً بالواو على محل اسم لا وهو قوله نسب وهذا ما ذهب إليه الشارح.

(٢) البيت من الكامل وهو من الشواهد الشعرية المختلف في نسبتها وأكثر المراجع ذكرت أنه لرجل من مذحج وله ولغيره، وينظر الكتاب ٢٩٢/٢، والمقتضب ٣٧١/٤، واللمع ١٢٩، وحماسة البحتري ٧٨، وسمط اللآلئ ٢٨٨/١، والمفصل ٧٩، وشرحه لابن يعيش ٢٩٢/٢، وأمالي ابن الحاجب ٥٩٣/٢ - ٨٤٧، وشرح الرضي ٢٦٠/١، والمغني ٧٧٣، وشرح شواهده ٩٢١/٢، ورصف المباني ٣٣٨، وشرح ابن عقيل ٤٠١/١، وخزانة الأدب ٣٨/٢ - ٤٠.
ويروى لعمركم بدل وجدكم.
الشاهد فيه قوله: (ولا أب) حيث جاء مرفوعاً حيث أنه أعمل لا عمل ليس وأن اسمها وخبرها محذوف وفيها وجهان آخران وهما: أن يكون معطوفاً على محل لا مع اسمها، أو أن تكون لا نافية غير عاملة أصلاً بل هي زائدة وأب مبتدأ خبره محذوف.

(٣) البقرة ٢٥٤/٢.

وقوله:

[٢٧٦]........................ لا ناقةٌ ليَ في هذا ولا جمـل[1]

الخامس قولـه: (ورفع الأول على ضعف وفتح الثاني) إنما ضَعُفَ الأول لأن (لا) فيه بمعنى (ليس) وهي قليلة، والثانية لنفي الجنس وعليه:

[٢٧٧] فـلا لغـو ولا تـأثيم فيهـا
ومـا فـاهوا بـه أبـداً مقيـم[2]

والقياس في هذه المسألة ستة عشر وجهاً لأن الـذي بعد (لا) يكـون فيه أوجه (فتح ورفع ونصب وضم) وفي الثانية أربعة، وأربعـة في أربعـة ستة عشر، لكن لم يرد السماع إلا في الخمسة وباقيها ممتنعة.

---

(١) هذا عجز بيت من البسيط وصدره:

وما صرمتكِ حتى قلتِ معلنةً

وهـو لـلراعي النميري في ديوانـه ١٩٨، وينظـر الكتـاب ٢/٢٩٥، واللمـع ١٢٨، وشـرح المفصل ٢/١١١ - ١١٣، وشرح الرضي ١/٢٦٠.

ويروى في هامش شرح الرضي وما هجرتك.

الشاهد فيه قوله: (لا ناقةٌ لي في هذا ولا جمل) حيث تكـررت (لا) فرفـع الاسـم بعـد (لا) الأولى فهو إما مبتدأ ولا نافية لا عمل لها أو اسم لا العاملة عمل ليس وفيها وجوه أخر.

(٢) البيت من الوافر، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٥٤ وهو ملفق من بيتين:

ولا لغـوٌ ولا تـأثيمَ فيهـا ... ولا غـولٌ ولا فيهـا مليـمُ

وفيهـا لحـمُ سـاهرة وبحـر ... ومـا فـاهوا بـه لهـم

وينظر اللمع ١٢٩، وسر صناعة الإعراب ١/٤١٥، وشـرح شـذور الذهـب ١٢١، وشـرح ابـن عقيل ١/٤٠٣، واللسان مادة (أثم) ١/٢٩، وهمع الهوامع ٥/٢٨٨.

والشاهد فيه قوله: (لا لغو ولا تأثيم فيها) حيث ألغى لا الأولى أو أعملها عمل ليس فرفع الاسـم بعدها، وأعمل لا الثانية عمل إن والخبر لـ (لا) الثانية محذوف وهو متعلق الجار والمجرور....

قوله: (وإذا أدخلت الهمزة لم تغير العمل)[1] يعني إذا دخلت على (لا) التي لنفي [و٦٤] الجنس لم يبطل عمل (لا) لأن حرف الاستفهام لا يبطل عمل عامل.

قوله: (ومعناها الاستفهام والتمني والعرض) يعني أن الهمزة تكون للاستفهام فقط نحو(ألا رجل في الدار) قال:

[٢٧٨]حار بن كعب ألا أحلامَ تزجركم[2] ـــــــــــ

وللاستفهام على طريق التقرير والإنكار والتوبيخ نحو:

[٢٧٩] ألا طعان ولا فرسان عاديةً
إلا تجشؤكم حول التنانير[3]

---

(١) في الكافية المحققة: لم يتغير.

(٢) هذا صدر بيت من البسيط، وعجزه:

عنا وأنتم من الجوف الجماخير

وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ١٧٩.

حار: منادى مرخم من الحارث. والجوف جمع: أجوف وهو العظيم الجَوْف، والجماخير: جمع جمخور وهو العظيم الجسم القليل العقل، وينظر الكتاب ٧٣/٢ - ٧٤، وشرح أبيات سيبويه ٥٥٤/١، وشرح المفصل ١٠٢/٢، وشرح شواهد المغني ٢١٠/١، والمقاصد النحوية ٣٦٢/٢.

والشاهد فيه قوه: (ألا أحلام) حيث أعمل ألا عمل لا النافية للجنس مع أن الهمزة للاستفهام وأحلام اسم لا النافية التي تعمل عمل إن.

(٣) البيت من البسيط، وهو لحسان بن ثابت الأنصاري ١٧٩ وله ولغيره، وينظر الكتاب ٣٠٦/٢، وشرح أبيات سيبويه ٥٨٨/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٤١/٢، وشرح الرضي ٢٦١/١، ورصف المباني ١٦٦، والجنى الداني ٣٨٤، ومغني اللبيب ٩٦، وشرح شواهد المغني ٢١٠/١، وهمع الهوامع ٢٠٥/٢، وخزانة الأدب ٦٩/٤، ٧٧.

ويروى عند بدل حول، وردكم بدل تجشؤكم

والشاهد فيه قوله: (ألا طعان) حيث عملت ألا عمل لا النافية للجنس لأنها كمعناها وإن كانت الهمزة للاستفهام داخلة عليها للتقرير.

وتكون للتمني (ألا ما أشربه) قال:

[٢٨٠] ألا عمر ولى مستطاع رجوعه
فيرأب ما أثأت يد الحدثان[1]

وتكون للعرض نحو(ألا نزولٌ عندنا) وأما قوله:

[٢٨١] ألا رجلاً جزاه الله خيراً
يدلّ على محصلة تبيت[2]

فهذه عند سيبويه والخليل[3] التي للتحضيض بمعنى (هلّا) خففت، وهي تلزم للفعل لفظاً أوتقديراً، وليست (لا) التي لنفي الجنس الداخلة

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٦٤٢/٢، والجنى الداني ٣٨٤، ومغني اللبيب ٩٧ -٤٩٩، وشرح شواهد المغني ٨٠٠/٢ وشرح ابن عقيل ٤١١/١. ويروى يد الغفلان في أكثر المراجع بدل الحدثان. وأثأتْ أفسدت.
والشاهد فيه قوله: (ألا عمر) حيث أريد بالاستفهام مع لا مجرد التمني وأعملت لا عمل إن والذي دل على صيغة التمني نصب الفعل المضارع بفاء السببية في جوابه.

(٢) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن قعاس أو قنعاس المرادي، وينظر الكتاب ٣٠٨/٢، والنوادر لأبي زيد ٥٦، وشرح المفصل ١٠١/٢ - ١٠٢، وأمالي ابن الحاجب ١٦٧/١، وشرح المصنف ٤٩، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٤٢/٢، وشرح الرضي ٢٦٢/١، ورصف المباني ١٦٦، والجنى الداني ٣٨٢، وتذكرة النحاة ٤٣، ومغني اللبيب ٩٧، وشرح شواهد المغني ٢١٤/١ - ٢١٥، وخزانة الأدب ٤٥٩/١.
والشاهد فيه قوله: (ألا رجلاً) حيث وقعت ألا للعرض والتحضيض وألا هنا للعرض والتحضيض والفعل مقدر كما ذهب إلى ذلك الخليل وسيبويه أي ألا تروني رجلاً. أما يونس فألا عنده للتمني ورجلاً اسمها ونون للضرورة كما ذكر ذلك الشارح. ينظر شرح شواهد المغني ٢١٤/١. قال ابن الحاجب في شرح الكافية (وهي عند يونس (لا) دخلت عليها همزة الاستفهام لمعنى التمني وكان القياس ألا رجل ولكنه نون لضرورة الشعر والوجهان مستقيمان).

(٣) ينظر الكتاب ٣٠٨/٢.

عليها الهمزة، وقال يونس:[1] هي التي لنفي الجنس ونونه للضرورة.

قوله: (ونعت المبني الأول) هذا كلام في توابع اسم (لا) وقد ذكر العطف والنعت، ولم يذكر التأكيد وعطف البيان والبدل، ونحن نذكرها جميعاً ونبدأ بما بدأ به، أما النعت، فإن كان اسمها معرباً كان نعتها معرباً رفعاً على المحل ونصباً على اللفظ، نحو (لا غلامَ رجلٍ ظريفٌ ظريفاً) خلافاً للمصنف[2] وابن برهان[3]، فإنهما جعلا تابع المعرب نصباً على اللفظ فقط، وإن كان اسمها مبنياً جاز في نعته الفتح على لفظ البناء، والنصب على محل اسمها، والرفع على محل الابتداء بشرعوط:

الأول قوله: (ونعت المبني) يحترز من نعت المعرب. قوله: (الأول) يحترز من النعت الثاني (لا رجل ظريفٌ كريمٌ) فليس فيه إلا الإعراب.

الثاني قوله: (مفرداً) يعني النعت يحترز من أن يكون مضافاً نحو (لا رجل صاحب صدقٍ) وأما مشبهاً به، نحو (لا رجل مالكٌ عشرين درهماً) فإنه معرب فقط.

الثالث قوله: (يليه) يحترز من أن يفصل بينهما نحو (لا رجل في الدار ظريفٌ) فليس فيه إلا الإعراب.

---

(١) للتفصيل ينظر الكتاب ٣٠٨/٢، وشرح المفصل ١٠٢/٢، وشرح المصنف ٤٩، وشرح الرضي ٢٦٢/١، وشرح شواهد المغني ٢١٤/١.

(٢) ينظر شرح المصنف ٤٩ - ٥٠، وشرح الرضي ٢٦٢/١.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٦٣/١. وابن برهان هو عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم ابن برهان صاحب العربية واللغة والتواريخ وأيام العرب مات سنة ٤٥٦هـ ينظر ترجمته في البغية ١٢٠/٢.

قوله: (مبني ومعرب رفعاً ونصباً مثل (لا رجل ظريفٌ) [ظريفاً][1]
يعني ما اجتمعت فيه هذه الشروط جاز البناء والإعراب رفعاً ونصباً.

قوله: (وإلا فالإعراب) يعني رفعاً ونصباً حيث يختل شرط من هذه الشروط، وأما حيث يكون التابع لمعرب، ومراده بالإعراب فيه نصباً فقط وهومذهب ابن برهان[2]، والنحاة[3] يجعلونه نصباً ورفعاً، وإنما تعذر البناء مع تابع المعرب، لأن تابعه لا يكون إلا مثله معرباً، وإنما تعذر مع اختلال شيء من الشروط، لأن لا يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد، لأن الصفة إذا فصل بينها وبين موصوفها امتنع جعلها كشيء واحد، فإن قيل لم أخرتم في تابع مبني (لا) بالبناء ولم تجيزوه في تابع المنادى، وجوابه: أنا صفة المنادى غير مقصودة بالنداء بخلاف صفة مبني (لا) فإنها منفية مع موصوفها والدليل أنه يجوز دخول (لا) على تابع مبنيها، ولا يجوز دخول حرف النداء على صفة المنادى لأنها لا تكون إلا معرفةً باللام.

قوله: (والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز) هذا الثاني من توابع اسم (لا) يعني أنه يجوز فيه الرفع والنصب، ولا يجوز البناء إذا كان المعطوف عليه مبنياً كالصفة لأنه يؤدي إلى جعل أربعة أشياء كشيء

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٦٣/١ قال ابن برهان فيما نقله عن الرضي أن اسم لا إذا انتصب بكونه مضافاً أو مضارعاً له لم يجز رفع وصفه، بل الواجب نصبه كالموصوف).

(٣) ينظر شرح المصنف ٤٩ - ٥٠ وما جاء في الهامش وهذا ما ذهب إليه المصنف والرضي نقله عنه في ٢٦٣/١. قال الشارح في هامش وجه ٦٤/ في حاشية الهندي أن اسمها المعرب لا يجوز رفع صفته بحال متحقق رواية المصنف عند النحاة).

واحد (لا) واسمها وحرف العطف والمعطـوف فنقـول: (لا رجـلَ وامـرأةً) بالرفع والنصب قال:

[٢٨٢] فـلا أبَ وابنـاً مثـل مـروان وابنـه
إذا هــو بــالمجد ارتـــدى وتـــأزرا[1]

المراد بالمعطوف ما يصح دخول (لا) عليه وعملها فيه يحترز من المعرفة فإن الرفع واجب، وكذلك [ظ٦٤] في الصفة، وسائر التوابع.

فإن قيل: لم يجيزوا البناء في المعطوف الذي يصح عمل من المعرّفة، فإن الرفع واجب، وكذلك في الصفة وببناء (لا) فيه كالمعطوف على المنادى.

أجيب بأنه يؤدي إلى جعل أربعة أشياء كشيء واحـد وبـأن بنـاء اسـم (لا) ضعيف، ولهذا قد جاز رفع النكرة الجامعة لشـروط البنـاء، ولم يجـيْء إعراب (يا زيد) نحو:

[٢٨٣] ــــــــــــــ حياتُك لا تنفع وموتُك فـاجم[2]

---

(١) البيت من الطويل، وهو للربيع بـن ضبـع الفـزاري ولـه ولغـيره، وينظـر الكتـاب ٢٨٥/٢، والمقتضب ٣٧٢/٤، واللمـع ١٣٠، والمفصـل ٧٩، وشـرح المفصـل ١٠١/٢ - ١١٠، وأمـالي ابـن الحاجب ٤١٩/١ - ٥٩٣/٢، وشرح الرضي ٢٦٠/١، وأوضح المسالك ٢٢/٢، وهمع الهوامع ٢٨٧/٥، وخزانة الأدب ٦٧/٤ - ٦٨.
والشاهد فيه قوله: (لا أبَ وابناً) حيث عطف علـى اسـم لا النافيـة للجنـس ولم يكررهـا وجاء بالمعطوف منصوباً وهو (ابناً) لأنه عطفه على محل اسم لا.

(٢) البيت من الطويل، وهو للضحاك بن هنام الرقاشي له ولغيره، ينظر الكتاب ٣٠٥/٢، وشرح أبيـات سـيبويه ٥٢١/١، والمقتضـب ٣٦٠/٤، وحماسـة البحـتري ١١٦، والمفصـل ٨٠، وشـرح المفصل ١١٢/٢، وشرح التسهيل السـفر الأول ٦٣٥/٢، وهمـع الهوامـع ٢٠٧/٢، والخزانـة ٨٩/٢ وصدره:

وأنت امرؤ منا خلقت لغيرنا

ويروى (لا نفع) كما في شرح شواهد سـيبويه، وفي الحماسـة يـروى حيـاتك لا ترجـى.... ـ

حكى الأخفش[1] فيه البناء كالصفة لغة ضعيفة نحو: (لا رجلَ وامـرأةَ) ووجه أنها حذفت (لا) الثانية وأبقى عملها، وأما التأكيد، فإن كان معنوياً فالرفع لأنه معرفة وإن كان لفظياً فحكمه حكم الصفة نحو(لا مـاءَ بـارداً) وعطف البيان يجب فيه الرفع لأنــه لا يكـون إلا معرفـة، ومـن أجـازه في النكرة كالزمخشري[2] فحكمه حكـم الصفة وأما البدل، فـإن كـان معرفـة وجب الرفع وإن كان نكرة، فقال الأندلسي:[3] يجوز فيه البناء والإعـراب كالصفة، وقال ابن مالك: لا يجوز البناء كالعطف[4]، وهذه التوابع الثلاثة لا نص للنحاة فيها.

قوله: [لا أب وابنا][5] ومثل (لا أبا له ولا غلامي له جـائز) يعـني لا أصل لـ(أب له) و(لا غلامين) قال:

[٢٨٤] أبـي الإسـلام لا أب لي سـواه
إذا افتخـروا بقيـس أوتميـم[6]

وراوية (لا نفع) هي التي تناسب الشاهد.
والشاهد فيه قوله: (لا نفع) حيث رفع ما بعد لا مع عـدم تكررهـا، والـذي سـوغه مـا قـام التكرير في المعنى، قال سيبويه (وقد يجوز على ضعفه في الشـعر) ثـم ذكـر البيـت الشـاهد ينظر الكتاب ٣٠٥/٢.

(١) ينظر رأي الأخفش في شرح التسهيل القسم الأول ٦٣٩/٢.
(٢) ينظر المفصل ٧٦، حيث قال الزمخشري: (وحقه أن يكون نكرة، قال سيبويه: واعلـم أن كـل شيء حسن لك أن تُعْمِل فيه رُبَّ حسن لك أن تعمل فيه لا).
(٣) ينظر شرح الرضي ٢٦٤/١ حيث أثبت رأي الأندلسي ونقله الشارح بتصرف دون أن يعزوه إلى الرضي.
(٤) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٦٢١/٢.
(٥) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة (وهو جزء بيـت لا أب وابنـاً وهـو الـذي سـبق تخريجه في الصفحة ٣٦١ برقم ٢٨٢.
(٦) البيت من الوافر وهو لنهـار بـن توسـعة اليشـكري ينظـر الكتـاب ٢٨٢/٢، والمفصـل ٧٨، وشرح المفصل ١٠٤/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٣٦/٢، وهمع الهوامع ١٩٧/٢.

وقد جاء في المثنى وجمع المذكر السالم، وفي الأب والأخ من بين الأسماء الستة، إذا وليها لام الجر، أن تعطى حكم الإضافة بحذف نون المثنى والمجموع وإثبات الألف في الأب والأخ فيقال (لا غلامي لك) و(لا مسلمي لك) و(لا أبا له ولا أخا له) قال:

[٢٨٥] أهدموا بيتك لا أبا لكا
وزعموا أنك لا أخا لكا[1]

فتكون معربة[2] اتفاقاً وهي جائزة، وإن كانت مخالفةً للقياس لكثرة ورودها وقد جاء إثبات حكم الإضافة مع حذف لام الجر نحو(لا أباً لك) قال:

[٢٨٦] أبالموت الذي لا بد أني
ملاق - لا أباكِ - تخوفيني[3]

والشاهد فيه قوله: (لا أب لي) حيث جعل الجار والمجرور لي خبراً لـ (لا) ولو كان قاصداً للإضافة والتوكيد لقال: لا أبا لي فلحتاج إلى إضمار الخبر كما يحتاج إليه في الإضافة.

(١) الرجز كما تزعم العرب قديماً أنه للضب وهو في الكتاب ٣٥١/١، وينظر جمهرة اللغة ١٣٠٩، وشرح شواهد الشافية ١٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٢٦/٢، واللسان مادة (بيت) ٣٩٢/١، ويروى وحسبوا بدل وزعموا. وتمامه:

وأنا أمشي الدألى حوالكا

وذكر صاحب اللسان أن سيبويه أنشده فيما تضعه العرب على ألسنة البهائم لضب يخاطب ابنه.

والشاهد فيه قوله: (لا أبا لك) حيث استعمل أباً اسماً لـ (لا) النافية للجنس منصوبة بالألف، مضافة إلى ضمير المخاطبة وهذا دليل على أن قولهم: لا أبا لك من باب الإضافة قال ابن مالك في شرح التسهيل القسم الأول ٦٢٧/٢: (ومذهب أكثر النحويين في هذا النوع أنه مضاف إلى المجرور باللام، وأن اللام مقحمة لا اعتداد بها) انتهى كلامه.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٦٥/١، وهذه العبارة منقولة عنه ولم يعزها الشارح.

(٣) البيت من الوافر، وهو لأبي حية النميري، وله وللأعشى، وينظر المقتضب ٣٧٥/٤، والخصائص ٣٤٥/١، وأمالي ابن الشجري ٣٦٢/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٠١، ـ

وهوقليل، بابه الشعر، لأنه خلاف القياس إذ قياسه الرفع والتكرير.

قوله: (تشبيهاً له بالمضاف) يعني (لا أبا لك) و(لا غلامي لك) وقد اختلف في توجيهها فقال سيبويه والخليل وجمهور النحاة: إنه مضاف حقيقة باعتبار المعني[1] ولام الإضافة مقدرة، وهذه اللام مقحمة زائدة لتأكيد الإضافة كقولهم:

[٢٨٧] يا بـؤس للحـرب........ ــــــــــــ[2]

قال:

[٢٨٨]................ ــــــــ يا بؤس للجهل ضراراً لأقوام[3]

وشرح المفصل ١٠٥/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٢٧/٢، وشرح شذور الذهب ٣٤٣، وهمع الهوامع ١٩٧/٢، والخزانة ١٠٠/٤ - ١٠٥.

والشاهد فيه قوله: (لا أباك) حيث استعمل كلمة أبا اسماً لـ (لا) النافية للجنس وأضافها إلى ضمير المخاطبة بدون حرف اللام المقحمة بين المضاف والمضاف إليه.

(١) ينظر شرح الرضي ٢٦٥/١، حيث أثبت رأي سيبويه والخليل وجمهرة النحاة، ونقله الشارح عنه دون أن يعزوه إلى الرضي.

(٢) قطعة من بيت من مجزوء الكامل، وهو لسعد بن مالك، ينظر الكتاب ٢٠٧/٢، والمقتضب ٢٥٣/٤، والخصائص ١٠٦/٣، وشرح الحماسة للمرزوقي ٥٠٠، والجمل للزجاجي ١٧٣، وشرح المفصل ٣٦/٤، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٢٧/٢، والمغني ٢٨٦، وشرح شواهد المغني ٥٨٢/٢. وتمامه:

يا بؤس للحرب التي   وضعت أراهط فاستراحوا

والشاهد فيه قوله: (يا بؤس للحرب) حيث أقحم اللام بين المضاف والمضاف إليه.

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره:

قالت بنو عامر خالوا بني أسد

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٨٢، وينظر الكتاب ٢٧٨/٢، وشرح أبيات سيبويه ٢١٨/٢، والخصائص ١٠٦/٣، والإنصاف ٣٣٠/١، وشرح المفصل ٦٨/٣، وشرح الرضي ٢٦٥/١، ورصف المباني ٢٤٣ - ٣١٨، وهمع الهوامع ٤٠/٣، والخزانة ١٣٠/٢ - ١٣٢.

والشاهد فيه قوله: (يا بؤس للجهل) يريد (يا بؤس الجهل) فأقحم اللام بين المضاف والمضاف إليه توكيدا للإضافة.

كـ(تيم) الثاني في قوله:

[٢٨٩] يـا تيـم تيـم عـدي[1] .... ــــــــــــــ

على من قال إن تيم الأول مضاف إلى عـدي الظـاهر، والفصـل بـين المضاف والمضاف إليه كلا فصل، والذي حملهم على توكيـد الإضافـة في هذا دون سائر الإضافات فإن المقدرْ باللام إنهم لما فصل وانتصـب هـذا المضاف المعرف بـــ(لا) للتخفيـف وحـق المعـارف المنفيـة بــ(لا) الرفـع والتكرير ففصلوا بين المضاف والمضاف إليه لفظاً، حتـى يصـير المضـاف بهذا الفصل كأنه ليس مضاف، فلا يُستنكر نصبه وعدم تكـرره[2] وقـال ابـن الحـاجب إنـه مشـبه بالمضـاف وليـس بمضـافٍ لأنـه يـؤدي إلى فسادالمعنى[3] لوجوه:

أحدها: أنه لوكان مضافاً لوجب الرفع والتكرير ويجـاب عنـه بأنـه في

---

(١) قطعة من صدر بيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانـه ٢١٢، ينظـر الكتـاب ٥٣/١، وشـرح أبيـات ١٤٢/١، والمقتضـب ٢٢٩/٤، والخصـائص ٣٤٥/١، وشـرح المفصـل ١٠/٢، وأمـالي ابـن الحاجب ٧٢٥/٢، والمغني ٥٩٦، وشرح شواهد المغني ٨٥٥/٢ وشرح ابن عقيـل ٢٧٠/٢، ورصـف المباني ٣٦٨، وهمع الهوامع ١٩٦/٥، وخزانة الأدب ٢٩٨/٢ - ٣٠١.
وتمام البيت:

يا تيم تيم عـدي لا أبـا لكـم لا يُلقِيَنْكـم في سـوأةٍ عمـر

والشاهد فيه قوله: (يا تيم تيم عدي) حيث أقحم تيم الثاني بعد تيـم الأول ومـا أضيـف إليه فيجب في الثاني النصب، ويجوز في الأول الضم والنصب، الضم على أنه مفرد علـم، والنصب على أنه مضاف إلى عدي، وقد فصل الشارح ذلك.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٦٥/١، وهذه العبارة منقولة من الرضي دون أن يسـندها الشـارح إليـه. وهي من قوه: (قال: إن تيم الأول.... إلى.... عدم تكرره) ينظر شرح الرضي ٢٦٥.

(٣) ينظر شرح المصنف ٣٥.

صورة النكـرة وإن كـان مضافـاً والغـرض بـالفصل بـاللام أن لا يرفـع ولا يكرر.

الثاني: لوجعلناه مضافاً بقيت (لا) بلا خبر وهوغير جائز، وأجيب بأن للفظ حصة من المراعاة كسائر الفضلات التي يعتمد عليها.

قوله: (لمشاركته له في أصل معناه) [ومـن ثـم لم يجـز (لا أبـا فيهـا) وليس بمضاف لفساد المعني خلافاً لسيبويه، ويحذف كثيراً في مثل][(1)] يعني أن (لا أبـا لـك) بمعنـى (لا أبَ لـك) ولا خـلاف أن (لا أب لـك) غـير مضاف فتكون (لا أبا لك) مثله غير مضاف، ولهذا لم يجز (لا أبا فيهـا ولا رقيبي عليها)[(2)] ولا مجيري منها)، لمـا كـانت الإضافـة لا تقـدر بـ(في) ولا بـ(على) ولا بـ(من) وأجيب بأنه [و٦٥] مسلم أن معنى الجملتين سـواء، ولكن لا يمتنع أن يكون المسند إليه في أحدهما معرفـة، وفي الآخـر نكـرة وقد قيل في (لا أبا لك) أصله (لا أبَ لك) فأشبعت الفتحة ألفاً كقوله:

[٢٩٠]ينباع من ذفرى غضوب جسرةٍ[(3)] ـــــــــــــــــــ

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة ١١٨.

(٢) ينظر شرح المصنف ٥٠، وشرح الرضي ٢٦٥/١.

(٣) صدر بيت من الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ٢٠٤. وعجزه:

زيافـةٍ مثـل الفينـــق المكـــدم

ينباع معناه: ينبع أشبع الفتحة فصارت ينباع، وذفرى: العظم الـذي خلـف الأذن، غضـوب: الناقة، وجسرة: الطويلة العظيمة الجسم زيافة سريعة، الفينق المكدم: الفحل الكريم القوي. وينظر الخصائص ١٢١/٣، والإنصاف ٢٦/١، وشرح شافية ابن الحاجب ٧٠/١، ورصـف المبـاني ١٠٦، واللسان مادة (زيف) ١٩٠٠/٣، وخزانة الأدب ١٢٢/١.

والشاهد فيه قوله: (ينباع) يريد (ينبـع) فأشـبع فتحـة البـاء ضـرورة فتولـدت الألـف مـن هذا الإشباع.

وقيل (لا أبا لك) على لغة من يقصر وهونكرة مبني مع (لا) ولك خبر وهوفي نحو: (لا عصا لك).

قوله: (في لا عليك أي لا بأس) يعني، وقد يحذف الاسم مع بقاء الخبر نحو(لا عليك) أصله (لا بأس عليك) ولابد من قرينة وهوقياس، وقيل لا يقاس عليه لقلته، ولا يحذف إلا مع وجود الخبر، كما لا يحذف إلا مع وجود الاسم، لئلا يكون إجحافاً[1].

(١) ينظر شرح الرضي ٢٦٦/١.

خبر ما ولا المشبهتين بليس

قوله: (خبر ما ولا المشبهتين بليس) هذا سابع المشبهة وقد تقدمت وجوه الشبه، وهما عند البصريين[1] عاملتان في الاسم والخبر، وقال الكوفيون: الاسم مرتفع بالابتداء والخبر منتصب بإسقاط الباء.

قوله: (هو المسند) جنس الحد، قوله: (بعد دخولهما) خرج سائر المسندات. قوله: (وهي لغة أهل الحجاز) يعني رفعهما للاسم ونصبهما الخبر[2] وبه ورد التنزيل، قال تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[3] ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[4] خلافاً لبني تميم، فإنهم يرفعون ما بعدهما على الابتداء والخبر، وكان الأولى أن يذكر الشيخ معهما (إنْ) النافية، فإن قيل: تركها لكونها شاذة، فكذلك لا شاذة، و(إن) النافية مثالها ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾[5] وأكثر النحاة لا يعرفون خلافاً في عمل (لا) عند الحجازيين بل عملها على كلتا اللغتين.

(١) ينظر الخلاف في المسألة في الإنصاف ١٦٥/١.
(٢) ينظر شرح ابن عقيل ٣٠٢/١.
(٣) يوسف ٣١/١٢ (فلما رأينه وأكبرنه وقطعن أيديهن وقلن حاش لله ما هذا بشراً إن هذا إلا ملك كريم).
(٤) المجادلة ٢/٣٣ وتمامها: ﴿الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم إن أمهاتهم إلا اللائي ولدنهم...﴾.
(٥) يس ٢٩/٣٦ وتمامها: ﴿إن كانت إلا صيحة واحدةً فإذا هم خامدون﴾.

قوله: (وإن زيدت إن مع ما) ذكر وجوهاً تبطل عمل (ما) الأول (إن) قال:

[٢٩١] فما إن طبنا جبن ولكن
منايانا ودولة آخرينا[1]

وإنما بطل عملها مع زيادة (إن) لأنها عامل ضعيف، فلما بعدت بطل عملها، وهي زائدة نحو: (انتظرتك ما إن جلس القاضي) وقال الفراء:[2] إنها نافية، ونفي النفي إثبات، ولهذا بطل عمل (ما)، وقد أجاز بعض الكوفيين[3] العمل مع (إن) واحتج بقوله:

---

(١) البيت من الوافر، وهو لفروة بن مسيك أو للكميت، ينظر الكتاب ١٥٣/٣، وشرح أبيات سيبويه ١٠٦/٢، والمقتضب ٥١/١، ٣٦٤/٢، والخصائص ١٠٨/٣، وشرح المفصل ١٢٠/٥، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٠٧/٢، وشرح الرضي ٢٦٦/١، ورصف المباني ١٩٢ - ٣٧٨، والجنى الداني ٣٢٧، ومغني اللبيب ٣٨، وشرح شواهد المغني ٨١/١، واللسان مادة (طَبَبَ) ٢٦٣٦/٤، وهمع الهوامع ١١١/٢، والخزانة ١١٢/٤.
والشاهد فيه قوله: (ما إن طبّنا جبن) حيث زيدت إن بعد ما توكيداً فكفتها عن العمل وذلك كما ذكر الشارح.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٦٧/١.

(٣) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٥٠٧/٢. قال ابن مالك: وإن هذه زائدة كافة لـ (ما)، كما هي ما كافة لـ (إنّ وأخواتها) في نحو (إنما الله إله واحد) وزعم الكوفيون أن إن المقترنة بـ (ما) هي النافية جيء بها بعد ما توكيداً، والذي زعموه مردود بوجهين:
أحدهما: أنها لو كانت نافية مؤكدة لم تغير العمل كما لم يتغير بتكرير ما إذا قيل ماما زيد قائماً.
الثاني: أن العرب قد استعملت إن زائدة بعد ما التي بمعنى الذي وبعد ما المصدرية التوقيتية لشبهها في اللفظ بما النافية، فلو لم تكن زائدة المقترنة بما النافية، لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ.

[٢٩٢]بني غدانه ما إن أنتم ذهبـا[١] ....

وتؤول بأن (إن) النافية والعمل لها، ولابد أن يلزم المتـأول زيـادة (مـا) والله أعلم.

الثاني: إذا كررت فإنها تكف كـ(إن) ومنهم من أعملها واحتج بقوله:

[٢٩٣]............... فـامن حـام احـد معتصمـا[٢]

قال الوالد: وهوالظاهر لأنها مؤكدة، والمؤكد لا يغير حكـم المؤكـد إذا كان لفظياً.

الثالث قوله: (أوانتقض النفي بإلا) فإنه يبطل لأن (إلا) تقلب النفـي إثباتاً نحو﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[٣] وأجازه بعضهم واستدل بقوله:

---

(١) صدر بيت من البسيط وهو بلا نسبة في شـرح التسـهيل السـفر الأول ٥٠٦/٢، وينظـر شـرح الرضـي ٢٦٧/١، والجنى الداني ٣٢٨، وشرح شذور الذهب ٢٢٠، ومغني اللبيب ٣٨، وشـرح شـواهد المغـني ٨٤/١ وهمع الهوامع ١١٢/٢، واللسان مادة (صرف) ٢٤٣٥/٤، والخزانة ١١٩/٤. وعجزه:

ولا صريفاً ولكن أنتم خـزف

ويروى بني غدانة حقاً لستم ذهباً، ينظر اللسان (صرف)، ويروى برفع ذهب ونصبها.
والشاهد فيه قوله: (ما إن أنتم ذهباً) فإن ما هذه نافية وقد وقع بعدها إن، وإن هـذه تحتمـل أن تكون زائدة لا تدل على شيء سوى التأكيد، وقد تؤول البيت بأن إن نافية والعمـل لهـا وما زائدة على ما ذكره الشارح.

(٢) الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٥٠٧/٢، وينظـر الجنـى الدانـي ٣٢٨، وهمـع الهوامع ١١٢/٢، وخزانة الأدب ١٢٠/٤، وشرح الأشموني ٤١٠/٢، والمقاصد النحوية ١١٠/٤.
وتمام الرجز:

لا ينسـك الأسـى تأسـياً فمـا

والشاهد فيه قوله: (فما ما) ما الثانية مؤكدة لمثلها وعامله على مذهب الكوفيين الذي ذكره ابن مالك في شرح التسهيل المذكور في المصادر السابقة.

(٣) آل عمران ١٤٤/٣، وتمامها: ﴿وما محمد إلا رسول قد خلت مـن قبلـه الرسـل أفـإنْ مـات أو قتل انقلبتم...﴾.

[٢٩٤] وما الدهر إلا منجوناً بأهله
وما صاحب الحاجات إلا معذباً[1]

وأجيب بأنه شاذ واقع موقع دوراناً، كأنه قيل: وما الدهر إلا يدور دوراناً، لأن (المنجنون) الدولاب الذي يدور.

الرابع قوله: (أوتقدم الخبر) يعني على اسمها سواء كان ظرفاً نحو(ما في الدار زيد أوغيره) نحو(ما قائم زيدٌ) بطل العمل لضعفها، فلا تقوى بالتصرف بخلاف (ليس)، لأنها أصلية في العمل، وقد أجاز بعضهم عملها إذا كان الخبر ظرفاً أوجاراً ومجروراً نحو:

[٢٩٥]................................ وإذ ما مثلُهم بشرُ[2]

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لأحد بني سعد، ينظر شرح المفصل ٧٥/٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٥١١/٢، وشرح الرضي ٢٦٧/١، ورصف المباني ٣٧٨، والجنى الداني ٣٢٥، ومغني اللبيب ١٠٢، وشرح شواهد المغني ٢١٩/١، وهمع الهوامع ١١١/٢، وخزانة الأدب ١٣٠/٤، والمقاصد النحوية ٩٢/٢.
والشاهد فيه قوله: (وما الدهر، وما صاحب،) حيث أعمل ما مع انتقاض خبرها بإلا وهذا شاذ وخرِّج على أنه بتقدير وما الدهر إلا يشبه منجوناً، وما صاحب الحاجات إلا يشبه معذباً فهما منصوبان بالفعل الواقع خبراً وقدر الشارح أن يكون منجوناً منصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: يدور دوراناً.

(٢) قطعة من عجز بيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ١٨٥/١، والكتاب ٦٠/١، وشرح أبيات سيبويه ١٦٢/١، والمقتضب ١٩١/٤، وشرح التسهيل السفر الأول ٥١٠/٢، وشرح الرضي ٢٦٧/١، ورصف المباني ٣٧٩، والجنى ٣٢٤، والمغني ٤٧٥، وشرح شواهد المغني ٢٣٧/١، ٧٨٢/٢، وهمع الهوامع ١١٣/٢، وخزانة الأدب ١٣٣/٤، والمقاصد النحوية ٩٦/٢. وتمامه:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم

ويروى أعاد الله دولتهم بدل نعمتهم.
الشاهد فيه قوله: (وإذ ما مثلُهم بشرُ) حيث عملت ما الحجازية مع تقدم خبرها على اسمها.

فقد روي بنصب مثلهم ورفعه، وقيل هوشاذ لأن الشاعر تميمي فأراد الحجازية فغلط لأنها غير لغته.

وقد أجازوا العمل مع تقدم معمول الخبر، نحو﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ﴾[1] وعلى الاسم نحو:

[٢٩٦]............................ ما من حمام أحد معتصما[2]

وأجازه بعضهم[3] في غير الظرف نحو: (ما طعامَك زيدٌ آكلاً) و(ما زيدٌ طعامك آكلاً طعامك).

قوله: (وإذا عطف عليه بموجب فالرفع) أي وإذا عطف على خبر (ما) و(لا) سواء كان منصوباً أومجروراً بالباء الزائدة بحرف عطف موجب وهو(بل) و(لكن) [ظ٦٥] فالرفع على محل الخبر لبطلان عملها في الموجب، لأنهما يعملان للنفي نقول (ما زيد قائماً بل قاعد) و(لكن قاعد)[4] وقيل: بل هي جملة ابتدائية أي بل هوقاعد[5]، وليس على محل

---

(١) الحاقة ٤٧/٦٩، وحاجزين يجوز أن يكون صفة لأحد على المعنى على اعتبار أحد نكرة فهي في سياق النفي تعم فيكون في موضع جر، والخبر منكم، ويجوز أن يكون منصوباً على أنه خبر ومنكم متعلق به ومن زائدة.

(٢) سبق تخريجه برقم ٢٩٣.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٦٧/١ حيث قال: قال أبو علي: زعموا أن قوماً جوزا إعمالها متقدمة الخبر ظرفاً كان أو غيره قال الربعي الإعمال عندي هو القياس لبقاء معنى النفي).

(٤) قال ابن الحاجب في شرحه ٥١: (مثاله قولك: ما زيد قائماً بل قاعدٌ، وما زيد قائماً ولكن قاعد فلا يجوز في هذا المعطوف إلا الرفع).

(٥) ينظر شرح الرضي ٢٦٨/١: (قال عبد القاهر فيما نقله عنه الرضي: هو خبر لمبتدأ محذوف أي ـ

الخبر، وأما إذا عطفت بغير حرف موجب، فالنصب على اللفظ نحو (ما زيد قائماً ولا قاعداً) ولا يصح و(لا قاعداً عمروٌ) لأنه يؤدي إلى عطف ما لا ضمير فيه على ما فيه ضمير، إن جعلته منصوباً على الخبر[1]، وإن جعلته معطوفاً على الجملة كلها أدى إلى تقديم خبر ما على اسمها وهو لا يجوز في المعطوف عليه فضلاً عن المعطوف، بخلاف (ليس زيد قائماً ولا قاعداً عمرو) فإنها تجوز عطفاً على الجملة دون الخبر لأنه يجوز تقديم خبرها على اسمها لقوتها. وقد تدخل تاء التأنيث على (لا) كما دخلت على (ثم) و(رُبَّ) وتختص بلفظ الحين[2] وهي بمعنى (ليس) عند البصريين[3]، واسمها مضمر فيها كما يضمر في (ليس) أومحذوف تقديره: (ليس الحال حين مناص)[4] ومنهم من يرفع حينا ويقدر الخبر، أي (ليس حين مناصٌ موجوداً) وعند الكوفية، أنها لنفي الجنس وحين اسمها والخبر محذوف والخير محذوف لأن الحرف لا يضمر فيه[5] وعند أبي عبيد أنها لنقي الجنس، والتاء من تمام حين وروي:

[٢٩٧] العاطفون تحين ما من عاطف[6] .... ــــــــــــــــــــ

ما زيد بقائم ولكن هو قاعد).

(١) ينظر شرح المصنف ٥١ والعبارة منقولة عنه بتصرف دون أن يعزوها الشارح إليه...

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٧٠/١.

(٣) ينظر مغني اللبيب ٣٣٥، وشرح الرضي ٢٧١/١.

(٤) ينظر شرح المفصل ١١٦/٢.

(٥) ينظر شرح الرضي ٢٧١/١.

(٦) وهو صدر بيت من الكامل، وهو لأبي وجزة العدي، ينظر سر صناعة الإعراب ١٦٣/١، و الأنصاف ١٠٨/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٧١/٢، ورصف المباني ٢٣٩ - ٢٤٨، والجني -

وقال الأخفش:[1] تقديره (لا أرى حين مناص) و(لا) عامل هنا، وقيل هي (ليس) قلبت الياء ألفاً والسين تاءً نحو:

[٢٩٨] .... ـــــــ ـــــــ .... النات[2]

في الناس وقيل هي فعل كـ(مات)، وقد تدخل على أوان ونحوقال:

[٢٩٩] طلبوا صلحنا ولات أوان[3] .... ـــــــ

الداني ٤٨٧، واللسان عطف ٢٩٩٧/٤ وتكرر في مادة (ليت) و (حين) وينظر همع الهوامع ١٢١/٢، وخزانة الأدب ١٧٥/٤ - ١٧٦. وعجزه: والبيت الذي بعده:

.... ـــــــ والمسبغون يداً إذا ما أنعموا

واللاحقون جفانهم قمم الذرى والمطعمون زمان أين المطعم

ويروى في الرصف: العاطفونة حين. ورواه ابن مالك:

العاطفون تحين ما من عاطف والمنعمون يداً إذا ما أنعموا

ورواه الرضي:

العاطفون تحين ما من عاطفٍ والمطعمون زماناً ما من مطعم

والشاهد فيه قوله: (تحين) حيث زاد التاء على حين وهي كما قال أبو عبيدة ونقله عنه الشارح وخرج على أن هذه التاء في الأصل هاء السكت لاحقة لقوله: العاطفونه اضطر الشاعر إلى تحريكها فأبدلها تاء وفتحها (كما ورد في شرح التسهيل).

(١) ينظر رأي الأخفش في الرضي ١/ ٢٧١.

(٢) وهذا إشارة إلى لغة إبدال السين تاء والنات آخر كلمة من مشطور الرجز لعلباء بن أرقم كما في نوادر أبي زيد ١٠٤، وسر صناعة الإعراب ١٥٥/١، والخصائص ٥٣/٢، والإنصاف ١١٩/١، وسمط اللآلي ٧٠٣/٣، وشرح المفصل ٣٦/١٠ - ٤١، والرجز كما في سمط اللآلي.

يا قبح الله بني السعلاة عمرو بن يربوع شرار النات

ليسوا أعفّاءَ ولا أكيات

يا قاتل بدل يا قبح، وغير بدل ليسوا. والشاهد فيه قوله: (أليات) يريد الناس وأكياس فأبدل السين تاء.

(٣) البيت من البحر الخفيف، وهو لأبي زبيد الطائي في ديوانه ٣٠، ومعاني القرآن للفراء ٣٩٧/٢، وينظر الخصائص ٣٧٠/٢، والإنصاف ١٠٩/١، وشرح المفصل ٣٢/٩، وشرح ـ

وقوله:

[٣٠٠]........................ والمنعمون يداً إذا ما أنعموا[1]

فقيل: هي جائزة هنا كـ(لولا)، وقيل: حذف المضاف وأبقى المضاف إليه على حاله، وأصله و(لات حين أوان) وقيل (أوان) مبني على السكون لحذف المضاف إليه، ثم عوض عنه التنوين، وكسرت نونه لالتقاء الساكنين[2].

التسهيل السفر الأول ٥١٦/٢، وشرح الرضي ٢٧١/١، ورصف المباني ٣٣٤، وتذكرة النحاة ٧٣٤، ومغني اللبيب ٣٣٦، وشرح شواهد المغني ٦٤٠/٢ - ٩٦٠، وهمع الهوامع ١٢٤/٢، وخزانة الأدب ١٨٣/٤ - ١٨٥. وعجزه:

فأجبنا أن ليس حين بقاء

ويروى أوانٍ بالكسر والتنوين.
والشاهد فيه قوله: (ولات أوان) حيث جر أوان بـ (لات)، قال ابن مالك في شرح التسهيل: أراد ولات أوان صلح فقطع أوانا عن الإضافة ونواها وبنى أواناً على الكسر تشبيهاً بفعل.

(١) البيت من الكامل وصدره:

والعاطفون تحين ما من عاطف

وقد سبق تخريجه برقم ٢٩٧.
(٢) ينظر شرح الرضي ٢٧١/١.

المجرورات

قوله: (المجرورات: وهوما اشتمل على علم المضاف إليه) السؤال فيه كالمرفوعات والمنصوبات، والاشتمال: (التضمن) وعلامات الجر الكسرة، والفتحة في غير المنصرف، والياء نحو(مررت بزيدٍ وإبراهيم وأبيك) والإضافة في اللغة هي الإمالة[1] والإسناد يقال: (ضافت الشمس للغروب) أي مالت، و(أضفت ظهري إلى الحائط أي أسندته) قال:

[٣٠١] فلما دخلناه أضفنا ظهورنا
إلى كل حاريٍّ جديد مُشَطَّبِ[2]

في الاصطلاح[3]، فهي نسبة شيء إلى غيره نسبة إفرادية فقولة: نسبة

---

(١) والمضاف: الملصق بالقوم، الممال إليهم وليس منهم، وكل ما أميل إلى شيء وأسند إليه فقد أضيف والمعاني التي أوردها الشارح لـ (ضيف) مثبته في اللسان مادة (ضيف) ٢٦٢٥/٤ وما بعدها.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٥٣، ينظر جمهرة اللغة ٩٠٩، وشرح شذور الذهب ٣٤٠، واللسان مادة (ضيف) ٢٦٢٦/٤، وخزانة الأدب ١٨٧/٤. ويروى (قشيب) بدل جديد.
والشاهد فيه قوله: (أضفنا) حيث جاء معناها بمعنى أسندنا.

(٣) قال الرضي: (ما هو المشهور الآن من اصطلاح القوم، فإنه إذا أطلق لفظ المضاف إليه أريد به ما الجر بإضافة اسم إليه بحذف التنوين من الأول للإضافة، وأما من حيث اللغة فلا شك أن زيداً في مررت بزيد مضاف إليه إذ أضيف إليه المرور بواسطة حرف الجر) ينظر -

شيء تعم المعنوية واللفظية، والاسم إلى الاسم وإلى الفعل والجمل، وقوله: إفرادية خرجت الجمل والصفة وبقيت الإضافة، وحقيقة المضاف إليه.

قوله: ([والمضاف إليه][1] كل اسم) جنس يعم الأسماء وخرج الفعل.

قوله: (نسب إليه) خرج الخبر فإنه منسوب.

قوله: (شيء) يعم الاسم نحو(غلام زيد) والفعل نحو(مررت بزيد).

قوله: (بواسطة حرف جر) خرج ما كان لا بواسطة حرف جر كالفاعل.

قوله: (لفظاً أوتقديراً مراداً)[2] خرج المفعول فيه وله، نحو(صليت يوم الجمعة) و(ضربته تأديباً) فإنه غير مراد فيهما، إذ لوأريد الجر كالإضافة. المقصود بقوله: (مراداً) في العمل لا في التقدير، فإنه مراد في الظرف والمفعول له كإزائه في الإضافة، وانتصاب لفظاً وتقديراً ومراداً على الحال[3] وصاحبها قوله: (حرف جر) وقد تخصص بالإضافة، وعاملها معنى

الرضي ٢٧٢/١، وورد في اللسان: وإضافة الاسم إلى الاسم كقولك غلام زيد فالغلام مضاف وزيد مضاف إليه والغرض بالإضافة التخصيص والتعريف ولهذا لا يجوز أن يضاف الشيء إلى نفسه لأنه لا يعرِّفُ نَفسَهُ.

والنحويون يسمون الباء حرف الإضافة) ينظر اللسان مادة (ضيف).

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٧٢/١.

(٣) قال السيرافي: معنى هذا أن حروف الجر تصرف الفعل الذي هي صلته إلى الاسم المجرور بها، ومعنى إضافتها الفعل ضمها إيله وإيصاله إلى الاسم كقولك رغبت في زيد وقمت إلى عمرو فـ(في) أوصلت الرغبة إلى زيد و (إلى) أوصلت القيام إلى عمرو، ينظر حاشية الكتاب ٤٢١/١.

واسطة أي يتوصل بالحرف ظاهراً ومقدراً أويرد على حده التي تضاف إليها الظروف نحو: (إذ) و(إذا) و(حيث) و(يوم)، نحو﴿هَـٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[1] و(اجلسْ حيث جلس زيد) وأجيب بأنها في تأويل الاسم ولو[و٦٦] قال كل أمر نسب إليه شيء، وحقيقة المضاف كل أمر نسب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظاً أوتقديراً[2] وفي كون الإضافة تقدر بحرف جر خلاف مذهب المصنف وجماعة. أنها تقدر به مطلقاً وبعضهم منع مطلقاً لأن منها ما لا يمكن فيه تقدير حرف نحو(زيد عند عمرو) و(حسنُ الوجهِ)، ولأنه يلزم في المعنوية أن تكون نكرة، لأنه يكون معنى (غلام زيد) (غلامٍ كزيد)، والجمهور جعلوه مقدراً في المعنوية دون اللفظية، والمقدر اللام فقط عند بعضهم، وزاد قوم[3] (مِنْ) وزاد المصنف (في) وأورد الكوفيون بمعنى (عند) نحو(ناقة رقود الحَلَب) أي رقود عند الحلب ومن أثبت (في) قال: (رقود الحلب فيه).

قوله: (فالتقدير شرطه أن يكون المضاف اسماً مجرداً تنوينه لأجلها) أي لأجل الإضافة، يحترز مما جرد تنوينه لا للإضافة بل للتعريف، أولغير المنصرف، ومراده بالتنوين وما يقوم مقامه لكون التثنية والجمع، فإن هذه تحذف للإضافة، وإن لم تكن فيه، كـ(أحمد) قدر تنوينه فيه ثم حُذِفَ لأجل الإضافة كـ(أحمدكم) و(غلام زيد) و(مسلمي زيد) وإنما

---

(١) المائدة ١١٩/٥.

(٢) ينظر شرح المصنف ٥١، قال المصنف في الصفحة (٥١) والتي بمعنى (في) شرطها أن يكون المضاف اسماً مضافاً إلى ظرفه كقولك ضرب اليوم.

(٣) ينظر شرح المفصل ١١٨/٢ – ١١٩، وشرح ابن عقيل ٤٣/٢، وشرح الرضي ٢٧٣/١، وشرح التسهيل السفر الثاني ٥٢٧/٢ باب الإضافة.

حذف التنوين للإضافة لأن التنوين يفيد الانفصال، والإضافة تفيد الاتصال، ولأن التنوين للتنكير والإضافة للتعريف واختلف في الاسمين المضاف، فقيل الأول لأنه اكتسى من الثاني التعريف والتخصيص، وهوقول الجمهور[1] وقيل الثاني مضاف لأنه بعد الأول، لأن الأول عامل الجر في المضاف إليه عند سيبويه[2]، الجمهور المضاف لنيابته مناب الحرف، وقال الزجاج:[3] حرف الجر المقدر، وقيل: معنوي، وهوكونه مضافاً، ويكفي في الإضافة أدنى ملابسة واختصاص بين المضاف والمضاف إليه، كقول أحد حاملي الخشبة لصاحبه: (احمل طرفك)[4] قال:

[٣٠٢] إذا كوكبُ الخرقاء لاح بسحرة
سهيلٌ أذاعت غزلها في القرائب[5]

فإنه أضاف الكوكب إلى الخرقاء، ولا اختصاص لها به سوى أنه يجد في الاستعداد للشتاء عند طلوعه، إذا بردت وتعرف غزلها في قرائبها فكفت هذه الملابسة في الإضافة.

قوله: (**وهي معنوية ولفظية**) يعني الإضافة تنقسم إلى معنوية ولفظية

---

(١) ينظر شرح الرضي ٢٧٣/١ ن وهمع الهوامع ٢٦٥/٤ وما بعدها.
(٢) ينظر الكتاب ١٩٩/١ وما بعدها، وينظر شرح الرضي ٢٧٢/١.
(٣) ينظر رأي الزجاج في همع الهوامع ٢٦٥/٤.
(٤) ينظر شرح الرضي ٢٧٤/١، وشرح المفصل ٨/٣.
(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٨/٣ وشرح التسهيل السفر الأول ٥٥٦/٢، وخزانة الأدب ١١٢/٣، واللسان مادة (غرب) ٣٢٢٥/٥، والمقاصد النحوية ٣٥٩/٣، والأشباه والنظائر ١٩٣/٣.
والشاهد فيه قوله: (كوكب الخرقاء) حيث أضيف الكوكب إلى الخرقاء لأدنى ملابسة، بسبب اجتهادها في العمل عند طلوعه وكما ذكر الشارح. ويروى أضاعت بدل أذاعت، ويروى في الغرائب بدل القرائب.

كـ(حسن الوجه).

قوله: (فالمعنوية أن يكون المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها) دخل في حده خمسة أنواع: الاسم المضاف الذي لا يعمل نحو: (غلام زيد)، والاسم العامل المضاف إلى غير معموله، نحو(ضَرْبُ اليوم) و﴿مَكْرُ اللَّيْلِ﴾[1]. والمصدر المضاف إلى معموله نحو: (أعجبني ضربُ زيد) خلافا لابن برهان[2]، فإن إضافة المصدر إلى معموله عنده لفظية، والصفة غير العاملة كاسم الفاعل والمفعول الماضي ومن جعلهما عاملين، فإضافتهما لفظية عنده، والصفة المضافة إلى غير معمولها نحو: ﴿مَالِكِ يَوْمِ﴾[3] و(شهيدُ كربلاء) و(مصارعُ مصر)[4] وأفعل التفضيل، أما﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ فإن جعلت يوم الدين معمولاً لمالك فلفظية، أي (مالكٍ ليوم الدين) وإن جعلته ظرفاً والمعمول محذوف فمعنوية، تقديره مالك الأمور في يوم الدين، وأما (شهيد كربلاء) فمعنوية لأنه مضاف إلى ظرفه، وأما (مصارع مصر) فإن قدَّرته يصارع الناس لأهل مصر أولمصر أوفي مصر، فمعنوية، وإن قدرته يصارع أهل مصر فلفظية لأنه مضاف

(١) سبأ ٣٣/٣٤ وهي جزء من آية وتمامها: ﴿وقال الذين استضعفوا للذين استكبروا بل مكر الليل والنهار إذ تأمروننا أن نكفر بالله...﴾.
وقرأ قتادة ويحيى بن يعمر برفع مكر منوناً ونصب الليل والنهار، والتقدير: بل مكرٌ كائن في الليل والنهار) وفيها قراءات أخر، ينظر تفسير القرطبي ٥٣٨٥/٦، وفتح القدير ٣٢٩/٤ وتفسير البحر المحيط ٢٧١/٧.

(٢) نقل رأي ابن برهان ابن مالك في شرح التسهيل ورد عليه وقال: والذي ذهب إليه ابن برهان ضعيف من أربعة وجوه ثم ذكرها) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٥٣٩/٢.

(٣) الفاتحة ٤/١.

(٤) ينظر شرح الرضي ٢٧٣/١.

إلى معموله، وأما أفعل التفضيل فمعنوية عند الجمهور[1]، وقال بعضهم: لفظية، وقال ابن السراج:[2] وإن كانت بمعنى (اللام) فمعنوية، وإن كانت بمعنى (من) فلفظية.

قوله: (وهي إما بمعنى اللام) تقسيم للإضافة المعنوية فإنها تكون بمعنى اللام (فيما عدا جنس المضاف وظرفه سواء حسن اللفظ باللام كـ(غلام زيد) [ظ٦٦] أم لم يحسن نحو(زيد عند عمرو) وتكون (بمعني (من) في جنس المضاف) مثل (ثوب خز) و(باب ساج) وجعل ابن كيسان منه كل بعض أضيف إلى كل[3] نحو: (يد زيد) وتكون (بمعنى (في) في ظرف المضاف) نحو: (ضرب اليوم) و﴿مَكْرُ اللَّيْلِ﴾ وهوقليل.

قوله: (وتفيد تعريفاً مع المعرفة [نحوغلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم][4]) لأنها عينته وأوضحته غاية الإيضاح. (وتخصيصاً مع النكرة) مثل: غلام رجل، بخلاف اللفظية، فإنها لا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ، إلا أسماء توغلت في الإبهام من الإضافة المعنوية[5]، فإنها لا تفيد تعريفاً نحو(مثل وغير وشبه وسوى وترب وحدب) و(مررت برجل حسبك

---

(١) ينظر الأصول ٥٣/١.

(٢) للتفصيل ينظر الأصول في النحو لابن السراج ٥٣/١ - ٥٤، والكتاب ١٠٨/١، وشرح الرضي ٢٧٥/١، وشرح التسهيل السفر الثاني ٥٣٠/٢. قل ابن السراج في (الأصول في النحو) ٥٣/١ ما نصه: والإضافة تكون على ضربين، تكون بمعنى اللام وتكون بمعنى من، فأما الإضافة التي بمعنى اللام فنحو قولك: غلام زيد ودار عمرو، ثم قل: وأما الإضافة التي بمعنى من فهو أن تضيف الاسم إلى جنسه نحو قولك: ثوب خز وباب حديد، تريد ثوباً من خز وباباً من حديد فأضفت كل واحد منهما إلى جنسه الذي هو منه....) انتهى كلامه....

(٣) ينظر رأي ابن كيسان في شرح التسهيل السفر الثاني ٥٣٠/٢، وهمع الهوامع ٤٦/٢.

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة ١٢١.

(٥) ينظر شرح الرضي ٢٧٤/١.

وشرعك) و(كم رجل وأخيه وأكرمته) وإنما لم تتعرف لأن مغايرة المخاطب ومماثلته ليست صفة تختص دون أخرى، لأن كل ذات ما خلا الباري موصوفة بهذه الصفة، إلا إذا اشتهر المضاف إليه بمماثلة المضاف وبمغايرته في شيء من الأشياء، كالعلم والشجاعة، أوكان له ضد واحد نحو(عليك بالحركة غير السكون)[1] وقوله: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[2] أفادت تعريفاً.

قوله: (**وشرطها تجريد المضاف من التعريف**) يعني الإضافة المعنوية لأنه إذا كان معرفة لم يحتج إلى تعريف ولأنه إذا أضيف إلى معرفة لزم الجمع بين تعريفين وإن أضيف لم يفد.

قوله: (**وما أجازه الكوفيون من الثلاثة الأثواب وشبهه من العدد ضعيف**) يعني العدد المضاف إلى تمييزه من ثلاثة إلى عشرة ومئة وألف، وإنما كان ضعيفاً لأنه خالف القياس واستعمال الفصحاء، لأنهم يقولون: (ثلاثة الأبواب)[3] و(خمسة الأثواب) و(عشرة الأثواب) قال:

[٣٠٣]................................ ـــــــــ ثلاث الأثافي والديار البلاقع[4]

(١) ينظر الرضي ٢٧٥/١ هذه العبارة منقولة عن الرضي بتصرف.

(٢) الفاتحة ٧/١.

(٣) ينظر شرح المصنف ٥٢ والعبارة مأخوذة منه دون أن يعزوها إليه.

(٤) عجز بيت البيت من البحر الطويل وصدره:

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى

وهو لذي الرمة في ديوانه ١٧٤، وشرح المفصل ١٢٢/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٧٧٠/٢، وشرح المصنف ٥٢، وأمالي ابن الحاجب ٣٥٨/١، وتذكرة النحاة ٣٤٤، ولسان العرب مادة (خمس) ١٣٦٢/٢، والخزانة ٢١٣/١.

والشاهد فيه قوله: (ثلاث الأثافي) ودخول أل على الجزء الثاني للعدد المضاف دون جزئه الأول وهذا هو استعمل الفصحاء كما أشار إلى ذلك الشارح.

وقال:

[٣٠٤]........................ ودنا فأدرك خمسة الأشبار[1]

وقد تؤول ما حكوه على الشذوذ، أو على حذف مضاف أي الثلاثة ثلاثة الأثواب، فحذف المضاف وبقي المضاف إليه على إعرابه، وقد حُكِيَ عن بعض الكُتَّاب (الثلاثة أثواب) بتعريف المضاف وتنكير المضاف إليه، والظاهر من النحاة[2] منعه لأنه عَكَسَ قَالَبَ الإضافة، وحاصل تعريف العدد أنه إذا كان مضافاً عرفت المضاف إليه فقط ليكتسي منه المضاف التعريف، خلافاً للكوفيين والكُتَّاب[3]، فإن كان مركباً عرفت الأول فقط نحو: (الأحد عشر) لأن تعريف مميزه لا يجوز[4]،

---

(١) عجز بيت من البحر الكامل، وصدره:

ما زال مذ عقدت يداه إزاره

وهو للفرزدق كما في ديوانه ٣٠٥/١، وينظر الجمل للزجاجي ١٢٩، والمفصل ٨٣ وشرحه لابن يعيش ١٢٠/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٨٤٠/٢ وشرح المصنف ٥٢، والجنى الداني ٥٠٤، والمغني ٤٤٢، وشرح شواهد المغني ٧٥٥/٢، وأوضح المسالك ٦١/٣، واللسان مادة (خمس) ١٢٦٢/٢. ويروى فسما بدل ودنا.

والشاهد فيه قوله: (وأدرك خمسة الأشبار) حيث أدخل أل على المعدود ولم يدخلها على العدد وذلك حين أراد التعريف وهذا على القياس كما ذكره الشارح.

(٢) منع من ذلك علماء البصرة، قال الزجاجي في كتاب الجمل ١٣٠ عند دخول (أل) على الجزء الأول من العدد أو على المميز دون التمييز، هذا هو الاختيار عند الكتّاب والعلماء البصريين). وقال: (ومن الناس من يُدْخل الألف واللام في الأول والثاني) وهذا رأي الكوفيين على ما ذكره المصنف وذكره السيوطي في الهمع ١٥٠/٢ - ١٥١.

(٣) الذين يقولون بتعريف الجزء الثاني من العدد هم ابن يعيش وأصحابه كما ذكره في شرح المصنف ١٢١/٢ - ١٢٢، والأصول في النحو ١٤/١.

(٤) ومن الذين يقولون بتعريف الجزء الأول دون الجزء الثاني أي يعرفون المضاف) الزجاجي في كتابه الجمل ١٢٩.

وإن كان معطوفاً ومعطوفاً عليه عرفتهما معاً نحو(الواحد والعشرين).

قوله: (واللفظية أن يكون صفة مضافاً إلى معمولها) يحترز من أن تكون غير صفة نحو(غلام زيد)، أوصفة مضافة إلى غير معمولها نحو(شهيد كربلاء) فإنها معنوية، واللفظية تكون في اسم الفاعل والمفعول إذا كان بمعنى الحال والاستقبال، فإن كانا للماضي، فإضافتهما معنوية لأنهما لا يعملان في الماضي، وإنما لم يعملا فيه لأنهما لم يعملا إلا لشبههما بالمضارع، فإن أريد بهما جميع الأزمنة، فإضافتهما لفظية لأنهما عاملان[1]، وقال الكسائي: إنهما يعملان في الماضي حملاً له على الاستقبال فتكون إضافتهما لفظية عنده[2]، وإضافتهما عن خفض اللام عند بعضهم، وذهب الأكثرون إلى أنها عن نصب لأنه قد يتعذر تقدير اللام وتكون اللفظية في الصفة المشبهة نحو(حسن الوجه) إضافتها عن رفع عند الزمخشري[3] وجماعة لأنها لا تعدى إلا على التشبيه، وبعضهم جعلها عن نصب على التشبيه بالمتعدي، وأجاز بعضهم عن نصبٍ وعن رفعٍ.

قوله: (ولا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ)[4] يعني أن الإضافة اللفظية لا تفيد تعريفاً، ولا تخصيصاً لأنها في نية الانفصال، وإنما تفيد تخفيفاً

(١) ينظر شرح الرضي ٢٧٨/١ منقولة عنه بتصرف دون إسناد له.
(٢) ينظر رأي الكسائي في شرح الرضي ٢٧٩/١.
(٣) ينظر المفصل ٨٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٠/١ وما بعدها.
(٤) ينظر شرح المصنف ٥٢، وشرح الرضي ٢٨٠/١ - ٢٨١.

والتخفيف بحذف التنوين، أونون التثنية والجمع، ولك أن تضيف ولـك أن لا تضيف، فإن قيل إن اللفظية [و٦٧] تفيد تخصيصاً كالمعنوية، قيل التخصيص حاصل قبل الإضافة من النصب.

قوله: (ومن ثمّ جاز مررت برجل حسن الوجه) يعني لما كانت لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً وصف به النكرة وعليه﴿هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا﴾[1] (وامتنع) وصف المعرفة بها نحو(مررت بزيد حسن الوجه، لأنها نكرة، وأما قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ﴾[2] و﴿حم، تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ، غَافِرِ الذَّنبِ﴾[3] ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[4] فمتأول بأنها أبدال.

قوله: (وجاز الضاربا زيد) و[الضاربوزيد][5]) لما أفاد تخفيفاً بحذف

(١) الأحقاف ٢٤/٤٦ وهي بتمامها: (فلما رأوه عارضاً مستقبل أوديتهم قالوا هذا عارض ممطرنا بل هو ما استعجلتم به ريح فيها عذاب أليم.....).

(٢) فاطر ١/٣٥. قال القرطبي ويجوز في فاطر ثلاثة أوجه: الخفض على النعت، والرفع على إضمار مبتدأ، والنصب على الفتح، وحكى سيبويه الحمدُ لله أهلُ الحمد) ينظر تفسير القرطبي ٥٤٠١/٦.

(٣) المؤمن (غافر) ١/٤٠ - ٢ - ٣، وتمامها: ﴿غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذي الطول لا إله إلا هو إليه المصير﴾.

قال الفراء في معاني القرآن ٥/٣: جعلها كالنعت للمعرفة وهي نكرة، وقال الزجاج هي خفض على البدل. قال النحاس: وتحقيق الكلام في هذا وتلخيص أن (غافر الذنب وقابل التوب) يجوز أن يكون معرفتين على أنهما لما مضى، فيكونا نعتين، ويجوز أن يكونا للمستقبل والحال فيكونا نكرتين ولا يجوز أن يكونا نعتين على هذا، ولكن يكون خفضهما على البدل، ويجوز النصب على الحال، فأما شديد العقاب فهو نكرة ويكون خفضه على البدل، انتهى كلام النحاس، ينظر تفسير القرطبي تفسير سورة غافر ٥٤٠١/٦، وتفسير البحر المحيط ٢٨٥/٧، وينظر إعراب القرآن للنحاس ٢٥/٤ - ٢٦.

(٤) الفاتحة ٤/١.

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

النون[1].قوله: (وامتنع الضارب زيد) يعني بالإضافة لم يفد تخفيفاً (خلافاً للفراء)[2]، فإنه أجاز (الضارب زيد) واحتج بحجج ثلاث:

الأولى قوله: (وضعف):

[٣٠٥] (الواهب المئة الهجان وعبدها
عُوذاً تزجي خلفها أطفالها)[3]

الهجان: الإبل البيض، يستوي فيه الواحد والجمع كـ(الفلك) والعوذ جمع عائذ، وهي حديثة النتاج، وتزجي أي تساق، وعبدها راعيها.

قال الفراء:[4] أجزتم الجر في وعبدها بالعطف على المئة المضاف إليه الواهب فكأنه أضاف الواهب إلى عبدها، لأن المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه، ولم يفد تخفيفاً، فأجيزوا (الضارب زيد) وأجيب بأنه ضعيف ولا يصح القياس على الضعيف، وبأنه تابع، وهم يحتملون في التابع مالا يحتملون في المتبوع، ولهذا قالوا: (رُبَّ شاةٍ وسخلتهابدرهم)

---

(١) ينظر شرح المصنف ٥٢، وشرح الرضي ٢٨١/١.

(٢) ينظر شرح المفصل ١٢٢/٢، والأصول في النحو ١٤/٢.

(٣) البيت من الكامل وهو للأعشى في ديوانه ٧٩، وينظر الكتاب ١٨٣/١، والمقتضب ١٦٣/٤، والأصول ١٣٤/١، وشرح الرضي ٢٨٥/١، وشرح ابن عقيل ١١٩/٢، والأشباه والنظائر ٤٣٩/٢، وخزانة الأدب ٢٥٦/٤. ويروى بينها بدل خلفها.
والشاهد فيه قوله: (وعبدها) فإنه روي بالوجهين تبعاً للفظ الاسم الذي أضيف إليه اسم الفاعل أو محله، فأما الجر فعلى العطف على لفظ المئة، وأما النصب فعلى العطف على محله....
والهجان البيض: وقيل الكرام، وعوذا وهي: العائذ الناقة إذا وضعت، وتزجي: تدفع، وقد فسر الشارح ذلك.

(٤) ينظر شرح المصنف حيث أورد رأي الفراء ثم رد عليه ٥٣.

فأدخلوا (رب) على المعطوف وهومعرفة، ولوقلت (رب سخلتها) لم يجز[1].

الثانية قوله: (وإنما جاز الضارب الرجل حملاً على المختار في الحسن الوجه) فقال الفراء: إذا أجزتم (الضارب الرجل) ولم يفد تخفيفاً فأجيزوا (الضارب زيد) وإلا فما الفرق، وأجيب بأنا لما أجزنا (الضارب الرجل) حملاً على المختار في (الحسن الوجه) من حيث كونُ كل واحد منهما صفةً معرفة باللام مضافة إلى معمولها المعرف باللام، وإنما كانت الإضافة مختارة في (الحسن الوجه) لأن في الرفع خلوالموصوف من عائد إليه من صفته، والنصب إن جعلته تميزاً فهومعرفة، وإن جعلته على التشبيه بالمفعول به فهوضعيف، والجر قد أفاد تخفيفاً وهوسقوط الضمير، وتقديره (الحسن الوجه منه).

الثالث قوله: (والضاربك وشبهه، فيمن قال: إنه مضاف) قال الفراء:[2] إذا أجزتم (الضاربك) من غير تخفيف، فأجيزوا (الضارب زيد) وأجيب بوجوه:

الأول: للأخفش وهشام:[3] أن الضمير منصوب[4] فلا حجة لك فيه.

(١) ينظر الكتاب ٥٤/٢ - ٥٥، والمقتضب ١٦٤/٤، وشرح الرضي ٨١/١.

(٢) ينظر شرح المصنف ٥٢، وشرح الرضي ٢٨١/١.

(٣) هو هشام بن معاوية الضرير أبو عبد الله النحوي الكوفي احد أعلام المدرسة الكوفية وعده السيرافي في الطبقة الثانية وهو أحد أعيان الكسائي صنف مختصر النحو والحدود والقياس توفي سنة ٢٠٩هـ تنظر ترجمته في البغية ٣٢٨/٢.

(٤) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٣٠٥/١، وشرح الرضي ٢٨٣/١، فقد نقل الرضي رأي الأخفش وهشام وقل: ثم إن الضمير بعد المجرد في موضع الجر بالإضافة إلا عند الأخفش وهشام فإنه عندهما في موضع النصب لكونه مفعولاً، وحذف التنوين والنون ليس عندهما للإضافة بل للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل).

الثاني لسيبويه إنه يعتبر بالظاهر(١) فيكون هنا منصوباً لأنه لووقع الظاهر موقعة لم يجز فيه إلا النصب عند غير الفراء(٢).

الثالث: قول من حكم على الضمير بالجر، كالجرمي والزمخشري(٣) فقالوا: إنما جاز الضاربك حملاً على (ضاربك) ووجه الحمل أن المضاف في الصورتين صفة والمضاف إليه ضمير متصل وأنه أضيف ضاربك من غير نظر إلى التخفيف لامتناع التنوين والضمير المتصل، لأنه يؤذن بالاتصال، والتنوين بالانفصال لأنا لوأضفنا للتخفيف جازت الإضافة، وعدمها كما في (ضارب زيداً) و(ضارب زيدٍ) والمعلوم أنه لا يجوز (الضاربتك) في (الضاربنك) و(الضاربونك) والضاربوك وما ورد نحو قولهم:

[٣٠٦] هـم الآمرون الخير والفاعلونـه
إذا ما خشوا يوماً من الدهر معظماً(٤)

(١) ينظر الكتاب ١٨٢/١، وشرح الرضي ٢٨٣/١ حيث نقله الشارح بتصرف حيث قال: (ومثل ذلك في الإجراء على ما قبله: وهو الضارب زيداً والرجل لا يكون فيه إلا النصب، لأنه عمل فيهما عمل المنون، ولا يكون: هو الضارب عمرو كما لا يكون: هو الحسن وجه، ومن قال هذا الضارب الرجل، قال: هو الضارب الرجل وعبد الله ومن ذلك إنشاد بعض العرب قول الأعشى:

الواهب المائةِ الهجانِ وعبدِها عوذاً تزجي بينها أطفالها

(٢) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٣٠٩/١ - ٣١٠.
(٣) ينظر المفصل ٨٤ وشرحه لابن يعيش ١٢٤/٢، وشرح الرضي ٢٨٤/١.
(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة كما في الكتاب ١٨٧/١، وشرح المفصل ١٢٥/٢، وأمالي ابن الحاجب ٣٩١/١، وشرح الرضي ٢٨٣/١، ولسان العرب مادة (طلع) ٢٦٩٠/٤، وخزانة الأدب ٢٦٦/٤ - ٢٦٩. قال عنه سيبويه وقد جاء في الشعر، وزعموا أنه مصنوع أي البيت هم الآمرون. ويروى محدثاً مكان يوماً، ويروى مفظعاً بدل معظماً، ويروى بغير هذا الترتيب الذي ذكره الشارح وإنما كالتالي كما في الكتاب:

قال سيبويه:[1] هوشاذ، وقال المبرد: الهاء هاء السكت وأجرى الوصل مجرى الوقف[2]، فإذا لم ينظر إلى التخفيف في ضاربك لم يُنْظَر إليه في (الضاربك) ومبنى كلام النحاة [ظ٦٧] على أن الإضافة بعد التعريف، والفراء[3] يعكس ولا يعتبر التخفيف وهذه الجوابات على حجج الفراء له أن يقلبها عليهم، وَالأْولى عندي في الجواب أن يقال وقد ثبت أن الإضافة اللفظية لابد من أن تفيد تخفيفاً، وهذه التي احتج بها الفراء خلاف ما ثبتت عليه القاعدة، فَتُقَرّ حيث وردت ولا يقاس عليها لقلتها.

قوله: (**ولا يضاف موصوف إلى صفته**) إنما لم يجز لأنا لا نعرف الاسم ما لم يقصد به الذات، فلوأضفته إلى الصفة لم يصح تعريف المضاف بالمضاف إليه لأنه صفة غير ذات، ولأن الصفة تقتضي أن تكون بإعراب الموصوف، وكونه مضافاً إليها يستلزم الجر فيؤدي إلى أن تكون الصفة مجرورة معربة بإعراب الموصوف في حالة واحدة، وذلك لا يصح، ولأن الصفة هي الموصوف وتكون من إضافة الشيء إلى نفسه وهو لا يصح.

قوله: (**ولا صفة إلى موصوفها**) لأنه يكون من إضافة الشيء إلى

هو القائلون الخير والآمرونه إذا ما خشوا من محدث الدهر معظماً

ويروى هم الفاعلون بدل القائلون.

والشاهد فيه قوله: (الفاعلونه) حيث جمع بين النون والضمير وهو للضرورة.

(١) ينظر الكتاب ١/١٨٨، وشرح المفصل ٢/١٢٥، وشرح الرضي ١/٢٨٣.

(٢) ينظر شرح المفصل ٢/١٢٥، وشرح الرضي ١/٢٨٣.

(٣) ينظر رأي الفراء في الهمع ٤/٢٧٥.

نفسه، ولأنه يؤدي إلى تقديم التابع وتأخير المتبوع في حالة واحدة، فتقديمه من حيث كونه مضافاً، وتأخيره من حيث كونه تابعاً، ويكون معرباً بإعرابين في حالة واحدة، بإعراب العامل من حيث كونه مضافاً، وبإعراب الموصوف من أن الصفة تابعة للموصوف في إعرابه، وذلك لا يصح[(1)]، وأجاز ذلك بعض الكوفيين[(2)] وبعض المتأخرين، واحتجوا على إضافة موصوف إلى صفته بقوله: (ومثل مسجد الجامع، وجانب الغربي) قال تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾[(3)].

(وصلاة الأولى، وبقلة الحمقاء) ونحوذلك لأن الجامع صفة للمسجد، والغربي صفة للجانب والأولى صفة للصلاة، والحمقاء صفة للبقلة، وتأوله المانعون على أن الموصوف محذوف، وتقديره (مسجد الوقت الجامع) و(وجانب المكان الغربي) و(صلاة الساعة الأولى) و(بقلة الحبة الحمقاء)[(4)] وتأوله بعضهم على أنه من قَبِل إضافة الاسم إلى المسمى[(5)]، وقد روي عن الكوفيين أنهم يقولون: إن الصفة قد ذُهِبَ بها مذهب الجنس فجعل الجامع اسماً لكل ما يجمع غيره، وأضيف إليها كما يضاف نوع الشيء إليه نحو(خاتم حديد) واحتجوا على إضافة الصفة إلى

---

(١) ينظر شرح المصنف ٥٣.

(٢) ينظر شرح الرضي حيث نقل رأي الكوفيين في ٢٨٧/١، والبصريون قالوا: لا يجوز إضافة الصفة إلى الموصوف ولا العكس ولهذا ينصبون المرفوع بالصفة إذا أريد الإضافة إليه في نحو حسن الوجه) الرضي ٢٨٧/١.

(٣) سورة القصص ٤٤/٢٨ وتمامها: ﴿وما كنت بجانب الغربي إذ قضينا إلى موسى الأمر وما كنت من الشاهدين﴾.

(٤) للتفصيل ينظر شرح المصنف ٥٣، وشرح المفصل ١٠/٣ وما بعدها، وشرح الرضي ٢٨٧/١، والهمع ٢٧٧/٤.

(٥) ينظر الإنصاف ٤٣٦/٢ - ٤٣٧.

الموصوف بـ

قوله: (مثل جرد قطيفة، وأخلاق ثياب، متأولٌ) لأن (جرداً) صفة لقطيفة، و(أخلاقاً) ثصفة لثياب، وتأوله المانعون بتأويلات ثلاثة ؛ أحدها: أنه من إضافة الاسم[1] إلى المسمى.

الثاني: أنه لم يُرِدْ بالصفة الموصوف، وإنما أريد بعضه، فمعنى (جرد قطيفة) و(أخلاق ثياب) جرد من قطيفة، وأخلاق من ثياب؛ لأن القطيفة تكون جرداً وغير جرد، والثياب أخلاق وغير أخلاق، فهوككرام الناس، وخاتم فضة.

الثالث: وهوتأويل المصنف:[2] إن الأصل قطيفة جرد، وثياب أخلاق، فحذف الموصوف واكتفى بالصفة لكثرة ذكره، فبقي جرد وأخلاق، فألبس بكونه صالحاً لقطيفة وغيرها، وأخلاق لثياب وغيرها مثل خاتم في كونه صالحاً لأن يكون من فضة وغيرها، وأخلاق لثياب وغيرها فجاؤا بالموصوف بعد على جهة البيان كما في قوله:

[٣٠٧] والمؤمن العائذات الطير يمسحها
ركبان مكة بين الغيل والسند[3]

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) ينظر شرح المصنف ٥٤، وقد نقل عبارة المصنف بتصرف.

(٣) البيت من البسيط وهو للنابغة الذبياني كما في ديوانه ٢٥، وشرح المفصل ١١/٣، وهو بلا نسبة في شرح المصنف ٥٤، والخزانة ٣٨٦/٩، ويروى بالسعد مكان السند.
والشاهد فيه قوله: (العائذات) حيث أنه في الأصل صفة للطير فلما تقدم الصفة على موصوفها صارت بدلاً فالطير بدل من العائذات المنصوب على أنه مفعول به لاسم الفاعل، ومجروراً إذا كان العائذات مجروراً بإضافة المؤمن إليه من إضافة الفاعل إلى مفعوله.

لأن أصله، والمؤمن الطير العائذات، وأضافوا إليه الصفة إما للتخفيف، وإما لأن الصفة لما نابت مناب الموصوف صارت كالاسم وإضافته من باب (خاتم حديد) لكن الصفة في هذا الوجه هوالموصوف كله، وفي الوجه الثاني بعضه.

قوله: (**ولا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه في العموم والخصوص**) يعني لا يضاف أحد الاسمين المتماثلين في العموم [و٦٨] والخصوص إلى الأخر لعدم الفائدة، لأن الإضافة تفيد التعريف أوالتخصيص، والشيء لا يتعرف ولا يتخصص بنفسه، فالعموم نحو(كل الجميع) و(جميع الكل) والخصوص نحو(ليثٌ وأسدٌ) في الأعيان (وحبسٌ ومنعٌ) في المعاني، فلا نقول لكل الجميع ولا جميع الكل، ولا (ليثُ ليثٍ) ولا (ليث أسد) ولا (حبسُ حبسٍ) ولا (حبس منع) (**لعدم الفائدة**).

قوله: (**بخلاف كل الدراهم، وعين الشيء، فإنه يختص**) يعني بالإضافة دون (ليث أسد) لأنك أضفت عاماً إلى خاص، لأن كلاً صالح للدراهم وغيرها، وكذلك عين صالحة لهذا الشيء المخصوص ولغيره، ومن ذلك (يوم الأحد) و(كتاب المفصل) و(بلد بغداد)[1] قال تعالى: ﴿طُورِ سَيْنَاءَ﴾[2] قال نجم الدين:[3] ولا ينعكس الأمر، أي لا يضاف الخاص إلى العام المبهم لتحصيل الإبهام، لا تقول: (زيد نفس) لأن المعلوم المعين بعد ذكر لفظه وتعيينه لا يكتسي من غيره الإبهام بخلاف (ليث أسد)

(١) ينظر شرح الرضي ٢٨٥/١ وهذه العبارة من قوله يعني بالإضافة إلى قوله بغداد، منقولة بتصرف من شرح الرضي دون النسبة إليه.
(٢) المؤمنون ٢٠/٢٣.
(٣) ينظر شرح الرضي ٢٨٥/١.

فإنهما مستويان في العموم والخصوص فلا تصح فيهما الإضافة.

قوله: (**وقولهم: سعيدُ كُرزٍ ونحوه متأول**) هذا جواب عن سؤال مقدر، وهوأن يقال (سيعد كُرزٍ) و(قيسُ قفةٍ) و(زيد بطة) أسماء متماثلة دون (ليث أسد) وأجيب بانه متأول، وذلك أن الاسم يطلق ويراد مدلول الاسم وهوالمسمى ويطلق ويراد به لفظ الاسم فقط فيتأول ذلك على عكس المراد الأول منهما المسمى، وبالثاني لفظ الاسم وكأنك قلت جائز مدلول هذا اللفظ فهوفي الحقيقة إضافة الشيء إلى غيره، لأن الاسم غير المسمى، قال ابن الحاجب:[1] ولا تصح إضافة الاسم إلى المسمى، فلا تعكس وتقول (جاء كُرز سعيد) لأن القصد بالإضافة التوضيح واللقب أوضح من الاسم فكانت الإضافة إلى الأوضح أولى من العكس ولأنه لا يصح الإسناد إلى اللفظ، إذا قلت (جاءني كرز سعيد) فحصل من هذا أن المضاف والمضاف إليه إن تباينا سواء اتفقا نحو(زيد زيد) اسمين لرجلين مختلفين، أواختلفا نحو(غلامُ زيدٍ) أوكان بينهما عموم وخصوص نحو(خاتم فضة) و(كل الدراهم) و(عين الشيء) أضيفا اتفاقاً وإن اتفقا في اللفظ والمعني لم يضافا اتفاقاً[2] نحو(ليثُ ليثٍ) و(حبسُ حبسٍ) وإن اتفقا في المعنى دون اللفظ (ليثُ أسدٍ) و(حبسُ منعٍ) مَنَعَ من إضافتهما الجمهور[3] وأجازها الفراء والكوفيون، ومنه (سخط النَّوى) و(نوح الجوى).

قوله: (**وإذا أضيف الاسم الصحيح أوالملحق به إلى ياء المتكلم**

(١) ينظر شرح المصنف ٥٤.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٨٥/١، وشرح المصنف ٥٤.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٨٦/١.

كسر آخره) الاسم المعتل ما آخره حرف علة قبلها حركة مجانسة لها، والصحيح ما ليس آخره حرف علة كـ(زيد وعمرو) والملحق به ما كان آخره ياءً أوواواً قبلها ساكن نحو(ظبي ودلوويحيى[1]، وكرسي) إنما كان ملحقاً بالصحيح لأنه لا يجب النطق بحركة حرف العلة الساكن قبلها، وإنما كسر آخرها مع الإضافة، لأن الكسر تناسب الياء والضمة والفتحة تنقلان عليها.

قوله: (والياء مفتوحة أوساكنة) فيها وجوه، فتحها وسكونها، واختلف أيهما الأصل كما تقدم في المنادى وحذفها وبقاء الكسرة وعليه﴿فَحَقَّ وَعِيدِ﴾[2]﴿فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾[3]﴿فَحَقَّ عِقَابِ﴾[4] وقلبها ألفاً وعليه:

[٣٠٨]................................ إلى أمَّا ويَرْوِيني النقيعُ[5]

والفتح وعليه:

---

(١) ينظر شرح المصنف ٥٤، وشرح الرضي ٢٨٦/١.
(٢) ق ١٤/٥٠ (وأصحاب الأيكة وقوم تبع كل كذب الرسل فحق وعيد).
(٣) الملك ١٨/٦٧ وتمامها: ﴿ولقد كذب الذين من قبلهم فكيف كان نكير﴾. وأصل نكير: نكيري حيث حذفت الياء وبقيت الكسرة للدلالة على المحذوف وهو الياء.
(٤) ص ١٤/٣٨ (إن كل إلا كذب الرسل فحق وعيد). ومثلها الآية التي سبقتها.
(٥) عجز بيت من الوافر، وهو لنقيع بن جرموز، وينظر نوادر أبي زيد ١٩، ومعاني القرآن للفراء ١٧٧/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٦٢٤/٢، وهمع الهوامع ٢٩٩/٤، وشرح الأشموني ٣٦٢/٢، واللسان مادة (نقع) ٤٥٢٦/٦. وصدره:

أطوف ما أطوف ثم آوي

ولعجز البيت رواية أخرى وينسب للحطيئة وهو:

إلى بيت قعيدته لكاع

والشاهد فيه قوله: (إلى أما) يريد إلى أمي فقلبت ياء المتكلم ألفاً كما ذكر الشارح، وهذا قليل.

[٣٠٩]______ بلهف ولا بليت ولا لوأني[1]

وحذفها والضمير وعليه (إنما أهلكت مالِ) وهي مرتبة في القوة على ترتيب الوجوه.

قوله: (فإن كان آخرها ألفاً تثبت) هذا تفصيل للمعتل، فإن كان بالألف ثبتت بالألف في المفرد والتثنية نحو(عصاي) و(فتاي) و(ضاربـاي) ما خلا (إلى و(على) و(لدى) فإنها تقلب ياء في لغة أكثر العرب، فتقول: (إليّ وعليّ ولديّ) وبعضهم بعدها ألفاً نحو:

[٣١٠] إلى كم ياخناعة لا إلا نا   من النلس الضراعة والهوانا[2][٦٨ظ]
فلو برأت عقولكم بصرتم   بأن دواء دائكم لدانا

(١) عجز بيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الخصائص ١٣٥/٣، وسر صناعة الإعراب ٥٢١/٢، وأمالي ابن الشجري ٧٤/٢، والإنصاف ٣٩٠/١، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٢٤/٢، وأوضح المسالك ٣٧/٤، وشرح قطر الندى ٢٠٥، والبحر المحيط ٢٢٧/٥، والخزانة ١٣٦/١. صدره:
ولست بمدرك ما فات مني
ويروى في شرح التسهيل براجع بدل بمدرك.
والشاهد فيه قوله: (بلهف وليت) فإن كلا منهما منادى بحرف نداء محذوف، وأنهما مضافتان إلى ياء المتكلم، ثم قلبت ياء المتكلم في كل منهما ألفاً بعد أن قلبت الكسرة التي قبلها فتحة ثم حذفت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم واكتفى بالفتحة التي قبلها للدلالة على المحذوف وهذا ما أشار إليه الشارح إشارة سريعة بقوله: (وحذفها والفتح).

(٢) الأبيات من البحر الوافر، وصدر البيت الثالث هو:
وذلك إذا واتقتمونا
ويروى في الهمع وذلكم، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٨٦٦/٢، وهمع الهوامع ١٦٦/٣، والدرر ٩٦/٣، والمساعد لابن عقيل ٥٣٥/١.
والشاهد في هذه الأبيات الثلاثة قوله: (لا إلانا، ولدانا وعلانا) حيث أثبت الألف في إلى ولدى وعلى ولم يقلبها يا كما في لغة العرب عند الإضافة إلى الضمير وقد أراد إليكم لا إلينا ولدينا، وعلينا، على لغة بعض العرب....

.... ــــــــــــــ على قصر اعتمادكم علانا

قوله: (وهذيل تقلبها لغير التثنية ياء) يعني أنهم يقلبون الألف إذا كانت في المفرد ياءً، فيقولون (عصيّ وفتيّ)(1) وعليه:

[٣١١]سبقوا هويّ وأعنقوا لهواهم(2) ــــــــــــــ

وإن كانت للتثنية، نحو: (ضارباي) أبقوها ولم يقولوا: (ضاربي) لأنها جاءت لمعنىً وهو التثنية، ولأنه، يلتبس مرفوعه بمنصوبه ومجروره بخلاف المفرد، فإن اللبس حاصل قبل القلب وبعده، وقلبوها في المفرد لأنهم يردونها إلى أصلها وهو الواو في عصا، والياء في (رحي وفتي) ويقولون: أصلها (عصوي) و(رحيي) فاستثقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت وقلبت الواو ياء وأدغمت في ياء المتكلم بخلاف التثنية، فلا أصل لألفها في واو ولا ياء، فإن قيل: فيلزم أن لا تنقلب واو الجمع نحو: (مسلموي) ياءً لئلا يلتبس الرفع بغيره، فجوابه أن القلب واجب في الجمع، لأنها اجتمعت الواو والياء، بخلاف المثنى فالقلب ليس بواجب، لأنه اجتماع

---

(1) للتفصيل ينظر شرح المصنف ٥٥، وشرح الرضي ٢٩٤/١، وشرح المفصل ٣٣/٣، وشرح ابن عقيل ٩٠/٢.

(2) هذا صدر بيت من الكامل وهو لأبي ذؤيب الهذلي يرثي أولاده كما في شرح أشعار الهذليين ٥٧/١، وينظر معاني القرآن للفراء ٣٩/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٨١/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٢، وشرح المفصل ٣٣/٣، وشرح التسهيل السفر الثاني ٦٢٦/٢، والبحر المحيط ١٦٩/١، وشرح شواهد المغني ٢٦٢/١، وشرح ابن عقيل ٩٠/٢. ويروى في معاني القرآن للفراء تركوا بدل سبقوا. وعجزه:

فتخرموا ولكل جنب مصرع

والشاهد فيه قوله: (هوي) حيث قلب ألف المقصود ياءً ثم أدغمها في ياء المتكلم وأصله هواي وهذه لغة هذيل على ما ذكر المصنف والشارح.

الألف والياء لا يوجب قلبها بخلاف الواووالياء، وإنما قلبت هذيل في غير المثنى استحباباً لا وجوباً.

قوله: (وإن كانت ياء أدغمت) يعني وإن كان آخر الاسم المعتل ياءً فإنك إذا أضفتها إلى ياء المتكلم أدغمتها لاجتماع المثلين فيها فتقول: (قاضي وغازي)[1].

قوله: (وإن كان واواً قلبت ياء وأدغمت) يعني وإن كان آخر الاسم المعتل واواً، وذلك في جمع السلامة لا غير، نحو(مسلمون) فإذا أضفته حذفت النون للإضافة، وقلبت الواوياء، والضمة كسرة، وأدغمت في ياء المتكلم[2] فتقول (مسلمي) لئن من أصولهم إذا اجتمعت الواووالياء وسبقت الأولى بالسكون قلبت الواوياءً وأدغمت الياء في الياء، وإن كان قبل الواوفتحة لم تقلب كسرة لسهولة النطق بها فتقول (مصطفيّ)بخلاف الضمة لاستثقال النطق بها[3].

قوله: (وفتحت الياء للساكنين) يعني ياء المتكلم مع المعتل بأحد حروف العلة تفتح كراهة الجمع بين ساكنين، وقد روي قليلاً الكسر

(١) ينظر شرح المصنف ٥٥ والعبارة من قوله وإن كان إلى قوله وغازي منقولة من شرح المصنف بتصرف.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٩٤/١، وهذه العبارة منقولة من الرضي بتصرف.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٩٤/١، وشرح المفصل ٣٥/٣.

على أصل التقاء الساكنين. قراءة حمزة﴿مَاأَنتُمْ بِمُصْرِخِيِّ﴾[1] فقيل لحـن[2]، وقيل: دخلت ياء النسب للمبالغة، ثـم حذفـت وبقيـت الكسـرة دليـلاً عليها حكاها الفراء[3] وقطرب[4] ومنها قال:

[٣٦٢] قـال لهـا هـل لـك يـا تـافِيِّ
قـالت لـه: مـا أنـت بـالمَرْضِـيِّ[5]

والإسكان مع الألف نحو﴿مَحْيَايْ﴾[6] في قراءة نافع، وهوعند النحويين

(١) سورة إبراهيم ٢٢/١٤ (ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخي إني كفرت بما أشـركتموني مـن قبل...). وقراءة العامة بفتح الياء مع التشديد، وقرأ الأعمش وحمزة بمصرخيِّ بكسـر اليـاء والأصل فيها بمصرخيين، فذهبت النون للإضافة وأدغمت ياء الجماعة في ياء الإضافة، فمـن نصب فلأجل التضعيف، ولأن ياء الإضافة إذا سكن ما قبلها تعين فيها الفتح مثـل: هـوايَ وعصايَ، فإن تحرك ما قبلها جاز الفتح والإسكان مثل: غلاميَ وغلاميْ، ومن كسر فلالتقـاء الساكنين حركت إلى الكسر لأن الياء أخت الكسرة ينظر السبعة في القـراءات ٣٦٢، والبحـر المحيط ٤٠٨/٥ - ٤٠٩، وحجة القراءات ٣٧٧.

(٢) قال القرطبي: قال القشيري: والذي يغني عن هذا، أن ما يثبـت بـالتواتر عـن النبي (فـلا يجوز أن يقال فيه هو خطأ أو قبيح أو رديء، بل هو في القرآن فصيح، وفيه ما هو أفصح منـه فلعل هؤلاء أرادوا غير هذا الذي قرأ به حمزة أفصح (ينظر تفسـير القرطـبي ٣٥٨٦/٤، وفتـح القدير للشوكاني ١٠٤/٣، والبحـر المحيـط ٤٠٨/٥ - ٤٠٩. وقـد فنـد القـول فيهـا أبـو حيـان في البحر.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٧٦/٢، والبحر المحيط ٤٠٨/٥ - ٤٠٩.

(٤) ينظر رأي قطرب في البحر المحيط ٤٠٨/٥ - ٤٠٩.

(٥) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة.ينظر معاني القرآن للفراء ٧٦/٢، وشرح التسـهيل السـفر الثاني ٦٢٧/٢، وشرح الرضي ٢٩٥/١، والبحر المحيط ٤٠٩/٥.
والشاهد فيه قوله: (فِيِّ) حيـث الحق يـاء النسـبة في (فِيِّ) مـن الأسمـاء السـتة علـى اللغـة الضعيفة، كما ذكر الفراء وقطرب، وقد نقلت رأيهما في توجيه الآية (ما أنتم بمصرخي) من البحر المحيط ٤٠٩/٥.

(٦) الأنعام ١٦٢/٦ وتمامها: ﴿قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين﴾ وقراءة نافع إسكان الياء قال القرطبي: وأهل المدينة (ومحيايْ) بسكون الياء في الإدراج، والعامة بفتحهـا، لأنه يجتمع ساكنان، ثم قال: ومن قرأ من أهل المدينة وأراد أن يسلم من اللحن وقف علـى محياي ويكون غير لاحن عند جميع النحويين، وقرأ ابـن أبـي إسـحاق وعيسـى بـن عمـر ـ

من إجراء الوصل مجرى الوقف[1].

قوله: (وأما الأسماء الستة فـ(أخي وأبي إلى آخرها) يعني إذا أضيفت إلى ياء المتكلم كسرت ما قبلها وأتت بها خفيفة ساكنة (وأجاز المبرد)[2] أن يأتي بها شديدة مفتوحة، فتقول (أخِيَّ وأبيَّ وحميَّ وهنيَّ) وذلك لأنه يرد المحذوف ويقلبه ياء ويدعمه واحتج بقوله:

[٣١٣]................ وأبيّ مالك والمجاز بدار[3]

وردَّ بأنه جمعٌ حذفت النون للإضافة[4]، وأدغمت ياء الإعراب في ياء المتكلم فصار (أبيَّ وأخيَّ) والدليل على جمعها جمع السلامة قوله:

[٣١٤] فلما تبين أصواتنا
بكين وفديننا بالأبينا[5]

وعاصم والجحدري (وعصيَّ) بتشديد الياء الثانية من غير ألف وهي لغة عليا - مضر، يقولون: قفيَّ وعصيَّ، ينظر تفسير القرطبي ٢٥٨٩/٣، والبحر المحيط ٢٦٢/٤ - ٢٦٣، وحجة القراءات ٢٧٩، والسبعة ٢٧٤.

(١) ينظر شرح الرضي حيث هذه الجملة منقولة عن الرضي في ٢٩٥/١.

(٢) ينظر المقتضب ١٧٤/٢.

(٣) هذا عجز بيت من الكامل وهو لمؤرج السلمى كما في الخزانة ٤٦٧/٤ - ٤٦٨ وصدره:

قدر حلكَ ذا المجاز وقد أرى

وينظر أمالي ابن الحاجب ٦٠٢/٢، والمغني ٦٠٩، وشرح شواهد المغني ٨٦٣/٢.

والشاهد فيه قوله: (وأبيّ) على أنه مفرد، ردت لامه في الإضافة إلى الياء، كما ردت في الإضافة فيكون أصله (أبوي) قلبت الواو ياء وأدغمت فيها عملاً بالقاعدة حيث اجتمعا وكان أولهما ساكناً وأبدلت الضمة كسرة لئلا تعود الواو.

(٤) لأن أصله في الجمع أب أبون، وأخ أخون، فحذفت النون للإضافة وأدغمت ياء الإعراب في ياء المتكلم فصار أبي. والشاهد الآتي يؤكد ذلك ينظر الكتاب ٤٠٦/٣.

(٥) البيت من المتقارب وهو لزياد بن واصل السلمي، وينظر الكتاب ٤٠٦/٣، وشرح أبيات سيبويه ٢٨٤/٢، والمقتضب ١٧٤/٢، والخصائص ٣٤٦/١، وأمالي ابن الشجري ٣٧/٢، وشرح المفصل ٣٧/٣، وشرح المصنف ٥٥، وشرح التسهيل السفر الأول ١٢١/١، وشرح ـ

وقوله:

[٣١٥] وكـان لنـا فـزارةُ شَـر عـمٍّ

وكنـتُ لـه كشـرِّ بـني الأخينـا(١)

قوله: (ويقال فيّ في الأكثر وفمي) فم قياسه فمي بياء ساكنه بعد الميم إلا أنهم جعلوا (فيّ) بحذف الميم والتشديد هي الفصحى قال:

[٣١٦] هما نفثا في فيّ من فمويهما(٢) ــــــــــــــــــ

والوجه فيه أن أصله قبل الإضافة (فوه) حذفت الهاء فبقي (فـو) تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلبت ألفاً، وحذفت الألف لملاقاتها التنوين فبقي الاسم على حرف واحد فأتوا بالميم عوضاً لما ذهبت، [و٦٩]

الرضي ٢٩٦/١، والخزانة ٢٧٥/٢.

والشاهد فيه قوله: (أبينا) حيث جمعه جمع السلامة فجره بالياء وهذا شاذ لأن جمع السلامة إنما يكون في الأعلام والصفات المشتقة وليس في الجوامد....

(١) البيت من الوافر وهو لعقيل بن علفة المري كما في النوادر لأبي زيد ١١١ - ١٩١، وينظر المقتضب ١٧٤/٢، وشرح الرضي ٢٩٦/١، واللسان مادة (أخا) ٤١/١، والخزانة ٤٧٨/٤ - ٤٧٩.

ويروى عمٍّ سوء مكان شر عم. ويروى بنو بدل لنا، وقوم بدل عم.

والشاهد فيه قوله: (الأخينا) حيث جمع أخ جمع سلامة كما جمع أب في الشاهد الذي سبقه وذلك على خلاف القاعدة المشهورة.... في جمع السلامة في مثل ذلك.

(٢) صدر بيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢١٥/٢، وعجزه:

على النابح العاوي أشد رجام

وينظر الكتاب ٣٦٥/٣، وشرح أبيات سيبويه ٢٥٨/٢، والمقتضب ١٥٨/٣، والخصائص ١٧٠/١، والإنصاف ٣٤٥/١، وشرح شافية ابن الحاجب ٢١٥/٣، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٢/١، وشرح الرضي ٢٩٦/١.

والشاهد فيه قوله: (من فمويهما) حيث جمع بين الواو والميم التي هي بدل منها في فم وقد غلط الفرزدق في هذا.

وخصوا الميم لأنها مثل الفاء من حروف الشفة، فصار (فما) فأهل اللغة القليلة أضافوه إلى ياء المتكلم بعد إعلاله، وأهل الفصيحة أضافوه قبل الإعلال، بعد حذف الهاء فحذف التنوين للإضافة، واجتمعت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وقلبت الحركة كسرة فصار (فِيَّ)[1].

قوله: (**وإذا قطعت قلت: أخٌ وأبٌ وحمٌ وهنٌ وفمٌ**) يعني قطعت عن الإضافة مطلقاً[2] أعربت بالحركات والتنوين مع حذف لاماتها فتقول (هذا أبٌ وأخٌ وحمٌ وهنٌ وفمٌ) و(رأيت أباً وأخاً وحماً وهناً وفماً) و(مررت بأخٍ وأبٍ وحمٍ وهنٍ وفمٍ) وقد روي التشديد في (أخٌ وأبٌ وفمٌ).

قوله: (**وفتح الفاء أفصح منهما**) إشارة إلى أنه يجوز في فاء (فم) الوجوه الثلاثة[3] ويجوز في (ميمه) التشديد والتخفيف، والفتح أفصحها، لأنه على الأصل، والضم ليس إلا دليلاً على الواو المحذوف، وأما الكسر

(١) ينظر شرح المصنف ٥٦، وشرح الرضي ٢٩٧/١، والكتاب ٣٦٥/٣ وما بعدها، وشرح المفصل ٣٨/٣.

(٢) أي سواء قطعت عن ياء المتكلم أو غيرها.

(٣) ينظر شرح المصنف فالعبارة منقولة بتصرف يسير من ٥٦.
قال ابن الحاجب: (وجعلوا الإعراب على عيناتها كما فعلوا في يد ودم ولذلك قلبوا الواو ميماً في فم وتخفيف الميم أفصح من غيره تشبيهاً لها بأخواتها. ومنهم من يضم الفاء لأن الميم عوض عن الواو فضمت لذلك، ومنهم من يكسرها لأنهم لما عوضوا عنها الميم صار كتعويض الياء، ومنهم من يشددها فيقول فمّ كأنهم لما عوضوا جعلوها عوضاً من العين واللام فشددوا لذلك) انتهى ينظر شرح المصنف ٥٦.

فلأنهم لما عوضوا عن الواوفيما كانت كالمعوضة (ياء) فَكُسِر ما قبلها فحصل في (فم) إذا قطع عن لغات (فم) مثلث[1] الفاء بتشديد الميم وتخفيفها، و(فما) مثلث الفاء، والعاشرة اتباع حركة الفاء حركة الميم في حركة الإعراب كـ(امرئ)[2] وأما قوله:

[٣٦٧]خالط من سلمى خياشم وفا[3] ....

فالمضاف إليه محذوف وأصله (فاها) وقيل: لغة حادية عشرة.

قوله: (وجاء حمٌ مثل يد وخبءٍ ودلووعصاً) يعني أنه جاءهم أربع لغات غير اللغة الأولى كـ(يد) في الحركات الثلاث وعلى وزن (عصاً) مقصوراً[4].

---

(١) أي أن فاه (فم) فيها ثلاث لغات بدون تشديد الميم (فَمْ، فُمْ، فِمْ) ومع التشديد ثلاث (فَمٌّ وفُمٌّ وفِمٌّ) وفما ثلاث بدون تشديد (فَماً، فُماً، فِماً) والعاشرة اتباع حركة الفاء مثل امرؤ (فَم).

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٩٧/١ والعبارة من قوله: (إشارة إلى وقوله: وقيل لغة حادية عشرة) منقولة عن الرضي بتصرف، وهي (فاها).

(٣) البيت من الرجز وهو للعجاج كما في ديوانه ٢٢٥/٢ وتمامه:

صهباء خرطوماً عقاراً قرقفا

وكلها في الخمر.... ينظر شرح أبيات سيبويه ٢٠٤/١، والمقتضب ٢٤٠/١، وشرح المفصل ٩٧/٦، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٤/١، وشرح الرضي ٢٩٥/١، والهمع ١٣٦/١.

والشاهد فيه قوله: (وفا) حيث جاء بـ (فا) الذي هو من الأسماء الستة مضافاً إلى غير ياء المتكلم وكما قال الشارح: المضاف إليه محذوف وأصله فاها. أي فالها.

(٤) ينظر شرح المصنف حيث أثبت أن فيها أربع لغات ٥٦، قال الرضي في شرحه ٢٩٦/١: (وفي حم ست لغات ابتدئ منها بالأفصح فالأفصح على الترتيب أولاهـا: إعرابه بالحروف في الإضافة إلى غير الياء، ونقصه في حال القطع عنها وإعرابه على العين، وثانيتها: أن يكون كدلو مطلقاً أي في الإضافة والقطع، والثالثة: أن يكون كعصا مطلقاً، والرابعة: أن يكون ـ

قوله: (**مطلقاً**) يعني سواء أضيف أوقطعت.

قوله: (**وجاء (هَنٌ) مثل (يَدٌ) مطلقاً**) يعني جاء فيه لغة على وزن(يد) سواء أضيف أوقطع عن اللغة الأولى[1].

قوله: (**و[ذو][2] لا يضاف إلى مضمر ولا يقطع**) يعني أن الكلام في الأسماء هذه باعتبار الإضافة وقطعها، و(ذو) ممتنع فيه ذلك فلم يحتج الكلام عليه في الإضافة وقطعها، وإنما لم يضف إلى مضمر لأنه ليس مقصوداً في نفسه ولا يقطع، لأنه وضع وصلة إلى وصف الأسماء بأسماء الأجناس فوجب مراعاة الوضع، وما ورد فيه خلاف ذلك فشاذ نحو: (اللهم صل على محمد وذويه) وروي عن المبرد[3] الجواز واحتج بقوله:

[٣٨]........................ أبان ذوي أرومتها ذووها[4]

كيد مطلقاً، والخامسة: أن يكون كخبء مطلقاً، والسادسة: أن يكون كرشاء مطلقاً.

(١) وقال الرضي وفي هن ثلاث لغات أشهرها النقص مطلقاً كيد وبعدها الإعراب بالحرف في حالة الإضافة إلى غير ياء، والنقص في غيرها، ثم قال: والثالثة: تشديد نون مطلقاً) شرح الرضي ٢٦٩/١ - ٢٩٧.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر المقتضب ١٢٠/٣.

(٤) عجز بيت من الوافر، وصدره:

صبحنا الخزرجية مرهفات

وهو لكعب بن زهير في ديوانه ١٠٤، ينظر شرح المفصل ٣٦/٣ - ٣٨، وأمالي ابن الحاجب ٣٤٤/١، وهمع الهوامع ٢٨٤/٤، واللسان مادة (ذو) و (ذوات) ١٤٧٧/٣.
والشاهد فيه قوله: (ذووها) حيث أضاف ذوو جمع (ذو) إلى مضمر، وهذا جائز....

وقوله:

[٣١٩] إنمـــا يصطنـــع المعــــ ـــــروف إلى النــــاس ذووه(١)

وقوله:

[٣٢٠] وإنـا لـنرجو عـاجلاً منـك مثلمــا
رجونـه قِدْمَـاً مــن ذويــك الأفــاضل(٢)

(١) البيت من مجزوء الرمل، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ١/٥٣، وينظر لسان العرب مادة (ذو) و (ذوات) ٣/١٤٧٧، وهمع الهوامع ٤/٢٨٤، ويروى البيت:
إنما يعرف ذا الفضل من النـاس
الشاهد فيه قوله: (ذووه) حيث أضاف (ذوو) وهو جمع (ذو) إلى المضمر، والمختار إضافة (ذو) و (أولو) إلى اسم جنس ظاهر.

(٢) البيت من الطويل، وهو للأحوص في ديوانه ١٨٢، ويروى الأوائل بدل الأفاضل، ولسان العرب مادة (ذو) ٣/١٤٧٧، وهمع الهوامع ٤/٢٨٤.
الشاهد فيه قوله: (ذويك) حيث أضاف ذوي إلى الضمير وهذا هو المختار.

التوابع

قولــه: (كل ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة) قولــه: (كــل ثــان) يشمل التابع من خبر المبتدأ وخبر كان ونحوهما من النواسخ[1].

قوله: (بإعراب سابقه) خرج خبر (كان) و(إنّ) ونحوهما. قوله: (مـــن جهة واحدة) خرج خبر المبتدأ ومفعولا (علمت) لأنها وإن كانت ثواني بـإعراب ســـابقها، فالجهـــة مختلفـــة لأن الأول منهمـــا مســـند[2] إليـــه، والثاني مسند[3].

وفي حده نظر لأنــه يـرد عليـه في قولـه: (كـل ثـان) الثـالث والرابـع فصاعداً، وفي قوله: (بإعراب سابقه) التأكيد بالحرف نحو(إنّ إنّ) و(ضربَ ضربَ زيد) والتابع على المحـل وتكريـر الخـبر والحـال والاسـتثناء وغـير ذلك، فلوقيل: كل لاحق بإعراب سابقه لأجله[4] لفظاً أومحلاً لسلم، والله أعلم، والتوابع خمسة: النعت وعطف البيان والتوكيد والبـــدل والنســق، فالنعت أقدمها لأنها كجزء من متبوعه، ثم عطف البيان، لأنه جـار مجـراه في أنه تبيين لما قبله، ثم التوكيد لأنه شبيه بعطف البيان، في جريــه مجـرى النعت، ثم البـدل لأنــه تـابع كـلا تـابع، لكونـه كالمستقل، ثـم النسـق لأنه بواسطة.

---

(١) ينظر شرح المصنف ٥٦، وشرح الرضي ٢٩٧/١، والعبارة منقولة بتصرف يسير من الرضي ٢٩٧/١ دون عزو.
(٢) في الأصل (مسندا) والصواب مسندٌ وهو خبر لأن.
(٣) ينظر شرح المصنف ٥٦ والعبارة منقولة منه بتصرف.
(٤) ينظر شرح الرضي والجملة مأخوذة بتصرف ٢٩٩/١.

وأما العامل في التوابع فاختلف في عامل الصفة والتأكيد وعطف البيان، فقال سيبويه: هوالعامل الأول[1]، وقال الأخفش: معنوي كالمبتدأ[2]، وقال بعضهم: نية تكرير العامل، وأما البدل: فقال سيبويه[3] والمبرد[4] والسيرافي[5] والزمخشري[6] والمصنف:[7] العامل هوالأول، وقال الأخفش والرماني والفارسي[8] وأكثر المتأخرين: نية تكرير العامل، لكونه مستقلاً ومقصوداً بالذكر واحتجوا بقوله تعالى: ﴿قال الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن آمن منهم﴾[9] ﴿لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم﴾[10] وأما العطف بحرف فقال سيبويه:[11] الأول بواسطة الحرف وقال الأخفش:[12] نية تكرير العامل وقال بعضهم: حرف العطف وحده.

---

(١) ينظر شرح الرضي ٢٩٩/١، ورأي سيبويه: العامل فيها هو العامل في المتبوع) قال سيبويه في الكتاب ٤٢٢/١: فإن أطلت النعت فقلت: مررت برجلٍ عاقلٍ كريم مسلم، فأجْرِهِ إلى أوله).

(٢) ينظر رأي الأخفش في شرح الرضي ٢٩٩/١.

(٣) ينظر الكتاب ٤٢٢/١.

(٤) ينظر المقتضب ٢٩٥/٤، وهمع الهوامع ٤١٤/٥.

(٥) ينظر هامش الكتاب ٤٢٢/١.

(٦) ينظر المفصل ١٢١.

(٧) ينظر شرح المصنف ٥٧.

(٨) ينظر شرح الرضي ٣٠٠/١، حيث أورد آراء هؤلاء النحاة، وهمع الهوامع ٢١٢/٥ وما بعدها.

(٩) الأعراف ٧٥/٧ والآية ليست كما أوردها وإنما هي كالتالي: (قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم أتعلمون أن صالحاً مرسل من ربه...) فاسم الموصول الثاني بدل من الأول لأن المستضعفين هم المؤمنون، وهو بدل البعض من الكل. ينظر تفسير الآية في القرطبي ٢٦٧٦/٣.

(١٠) الزخرف ٣٣/٤٣ وتمامها: ﴿ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفاً من فضة ومعارج عليها يظهرون﴾.
قال القرطبي: اللام في لبيوتهم بمعنى على، وقيل بدل كما تقول هذا لزيد لكرامته. وقيل (لبيوتهم) في الآية التي تليها، بدل اشتمل من قوله: لمن يكفر بالرحمن). ينظر تفسير القرطبي ٥٩٠٤/٧، وشرح الرضي ٣٠٠/١، والبحر المحيط ١٥/٨.

(١١) ينظر الكتاب ١٥٢/١ وما بعدها وشرح الرضي ٣٠٠/١.

(١٢) ينظر شرح الرضي ٣٠٠/١.

النعت

قوله: (النعت) والوصف معناهما واحد، وقيل: النعت للحلية كـ(طويل) و(قصير)، والوصف للفعل كـ(قائم) و(قاعدٍ)، فعلى هذا يجوز وصف الله تعالى ولا يجوز نعته.

قوله: (تابع) جنس يعم التوابع.

قوله: (يدل على معنىً في متبوعه) خرج سائر التوابع.

قوله: (مطلقاً) يحترز عن الحال في نحو(ضربت زيداً قائماً) فيمن توهم أنه تابع لأنه مقيد، ولا حاجة إلى قوله (مطلقاً) لأن الحال قد خرجت بقوله (تابع)، فلوكانت على زعم المصنف داخلةً لعدم ذِكر (مطلقاً) لانتقض عليه بالحال المؤكدة[1].

قوله: (وفائدته تخصيص أوتوضيح) معناه أن الأصل في النعت أن يكون للتخصيص في النكرات نحو: (جاءني رجل كريم) أوللتوضيح في المعارف[2] نحو: (زيد العالم).

قوله: (وقد يكون لمجرد الثناء)، قد للتقليل، لأن التخصيص

(١) ينظر شرح المصنف ٥٦.

(٢) ينظر شرح المصنف ٥٧.

أوالتوضيح هما الأصل والثناء في الأوصاف الجارية على الله تعالى نحو: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾[1] وغيرها نحو: (مررت بزيد العالم الجواد) إذا كان مشهوراً بذلك قبل الوصف.

قوله: (أوالذم) نحو: ﴿أعوذ بالله من الشيطان الرجيم﴾[2] لتعيينه، و(مررت بزيد الخبيث الفاسق) إذا كان مشهوراً بذلك وإن لم يكن مشهوراً، كان من قسم التوضيح والتخصيص.

قوله: (أوالتأكيد) نحو: (ضربة واحدة) و(أمس الدابر)[3] و﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[4] لأنه معلوم من قوله: (ضربة ونفخة واحدة) ومن أمس الدبور كقوله: ﴿وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾[5] و﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾[6] إذ لا يطير إلا بجناحيه ولا يخر إلا من فوقهم.

قوله: (ولا فصل بين أن يكون مشتقاً أوغيره) [إذا وضعه لغرض المعنى عموماً][7] يعني النعت، والخلاف في اشتقاقه كالخلاف في الحال،

(١) هي آيه من سورة النمل ٣٠/٢٧ وتمامها: ﴿إنه من سليمان وإنه بسم الله الرحمن الرحيم﴾ وينظر شرح المصنف ٥٧، وشرح المفصل ٤٧/٣، وشرح الرضي ٣٠٢/١ - ٣٠٣.
(٢) هي آية من سورة النحل ٩٨/١٦ ما عدا الكلمة الأولى وهي أعوذ إذ الآية هي: ﴿فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم﴾ وينظر شرح المصنف ٥٧، وشرح الرضي ٣٠٣/١.
(٣) قال شارح المفصل: أمس الدابر وأمس لا يكون إلا دابراً) ٤٨/٣.
(٤) الحاقة ١٣/٦٩ وتمامها: ﴿فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة﴾.
(٥) الأنعام ٣٨/٦ وتمامها: ﴿وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم ما فرطنا في الكتاب من شيء ثم إلى ربهم يحشرون﴾.
(٦) النحل ٢٦/١٦، وتمامها: ﴿قد مكر الذين من قبلهم فأتى الله بنيانهم من القواعد فخر عليهم السقف من فوقهم وأتاهم العذاب من حيث لا يشعرون﴾.
(٧) ما بين الحاصرتين زيادة في الكافية المحققة.

وقد قيل اشتقاق الصفة[1] آكد لأنها تدل على المعاني، والمعاني لا تكون إلا في الاشتقاق فما ورد تؤول بالمشتق، والشيخ لا يتأول، والمشتق أسماء الفاعلية والمفعولين والصفات المشبهة، وأفعل التفضيل، والوارد من غير المشتق قياسي وغير قياسي، فغير القياسي عام كالوصف بأسماء الأجناس غير المفيدة مقداراً نحو(مررت برجلٍ أسدٍ) و(رجل شجاعٍ) أوجبان وثعلب و(مررت برجل أبٍ لك وأخٍ لك) و(خاتمُ حديدٍ) و(ثوب خزٍ) و(باب ساجٍ)، وخاص كالوصف بالمصادر التي للمبالغة نحو(رجل عدل صوم رضي) وغير ذلك، وأما القياسي فعامٌ في مواضع، الأول أسماء وضعت للصفة، وليست مشتقة من فِعْل نحو(أَلْمعيٌّ[2] ولوذَعِيٌّ[3] وجرشع[4])، الثاني: ما فيه ياء النسب وقوله: (مثل تميمي) و(بصري ولحويّ) لأنه بمعنى منسوب. الثالث: ما فيه (ذو) بمعنى صاحب نحو(مررت برجل ذي مال) و(امرأة ذات جمال). الرابع الموصول مع صلته ومنهم من عدّ الموصول من الخاص لأنه لا يوصف بها إلا المعارف.

---

(١) ينظر شرح المفصل ٤٨/٣، وشرح المصنف ٥٧، وشرح الرضي ٣٠٣/١. قال المصنف: (يعني أن معنى النعت أن يكون تابعاً يدل على معنى في متبوعه، فإذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتاً، فلا فرق بين أن يكون مشتقاً وغيره، ولكن بما كان الأكثر في هذا المقصود وضع المشتق توهم كثير من النحويين أن الاشتقاق شرط حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق، والأسماء التي وقعت صفات وهي غير مشتقة) من شرح المصنف ٥٧.

(٢) الألمعي: ينظر لمع في اللسان ٤٠٦٧/٥.

(٣) اللوذعي: هو الحديد الفؤاد واللسان، الظريف كأنه يلذع من ذكائه، وقيل هو الحديد النفس. ينظر اللسان مادة (لذع) ٤٠٢٤/٥.

(٤) الجرشع: العظيم الصدر، وقيل الطويل وقال الجوهري من الإبل مخصص وزاد المنتفخ الجنبين - ينظر اللسان مادة (جرشع) ٥٩٩/١.

الخامس: أسماء أجناس كثر الوصف بها وهي أسماء العدد وما تفيد كيلاً أومساحة أووزنـاً نحـو(رجـالٌ خمسـةٌ) و(ثـوبٌ ذراعٌ) [و٧٠] و(بـرٌّ قفـيزٌ) و(سمنٌ رطلٌ).

قوله: (أوخصوصاً) يعني بالخصوص ما وقع صفـة في بعـض أحوالـه وذلك في مواضع:

الأول قوله: (مثل مررت برجلٍ أي رجل) وإنما كـان خاصـاً لأنـه لا يوصف ب(أي) إلا في موضع التعظيم والمبالغة في مـدح أوذم، بشـرط أن يكون مضافاً إلى نكرة، والموصوف نكرة مماثلـة كمـا أضيـف إليهـا لفظـاً أومعنى نحو(مررت برجل أي رجل) و(برجل أي فتى).

الثاني: (كل) و(حق) و(جد) وما بمعناهـا بشـرط أن يكـون الموصـوف نكرة فقط، نحو(مررت برجلٍ كلُّ رجل، وكل الرجل)[1].

الثالث: اسم جنس مضافاً إلى (صدق) و(سوء)موصوفاً به نحـو(مـررت برجلٍ رجلِ صدقٍ ورجلِ سوء).

الرابع قوله: (مررت بهـذا الرجـل) يعـني اسـم الجنـس الجـامد وخصوصيته أن لا يكون صفة إلا للإشارة.

الخامس قوله: (ومررت بزيد هذا) يعني اسم الإشارة وخصوصيته أنه لا يكون صفة إلا للعَلَم.

---

(١) ينظر شرح الرضي ٣٠٤/١.

قوله: (وتوصف النكرة بالجمل الخبرية)[1] يعني أنها توصف النكرة المفردة بالجمل الخبرية مع وصفها بالمفرد وإنما وصف بالجمل الخبرية، يعني أنها توصف لأن الجمل المحكوم عليها بالتنكير، ولهذا لا يصح أن تكون صفة للمعارف وما ورد تأوله نحو﴿وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ﴾[2] وقوله:

[٢٣١]ولقد أمر على اللئيم ـــــــــــــــ

بزيادة اللام.

وقوله: (الخبرية) يحترز من الإنشائية لأنها لا تحتمل صدقاً ولا كذباً، وأما قوله:

---

(١) قال الرضي في شرحه ٣٠٧/١: (اعلم أن الجملة ليست لا نكرة ولا معرفة، لأن التعريف والتنكير من عوارض الذات، إذ التعريف جعل الذات مشاراً بها إلى خارج إشارة وضعية والتنكير لا يشار بها إلى خارج في الوضع، فإذا لم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة، فلم جاز نعت النكرة بها دون المعرفة؟

قلت: لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة، وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فتلك جملة لها موضع من الإعراب....).

(٢) يس ٣٧/٣٦ (وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فإذا هم مظلمون).

(٣) هذا صدر بيت من الكامل، وهو لرجل من سلول في الكتاب ٢٤/٣، وله ولغيره، ينظر الأصمعيات ١٣٦، والخصائص ٣٣٨/٢، وحماسة البحتري ١٧١، وأمالي ابن الشجري ٣٠٢/٢، وأمالي ابن الحاجب ٦٣٦/٢، وشرح الرضي ٣٠٨/١، ومغني اللبيب ١٣٨، وشرح شواهد المغني ٣١٠/١، وشرح ابن عقيل ١٩٦/٢، وأوضح المسالك ٢٠٦/٣، وهمع الهوامع ٢٣٦/١، ١٤٠/٢، وخزانة الأدب ٤٥٧/١ - ٣٥٨. وعجزه:

فمضيت ثمت قلت لا يعنيني

والشاهد فيه قوله: (يسبني) حيث وقعت الجملة نعتاً للمعرفة (اللئيم) وهو المقرون بـ أل، وإنما جاز ذلك لأن أل في (اللئيم) جنسية فهو قريب من النكرة. وتعريفها في هذه الحالة لفظي لا يفيد التعين وإن كان في اللفظ معرفة.

[٣٣٢] حتى إذا جن الظلام واختلط
جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط[1]

فمتأول بمقول.

قوله: (ويلزم الضمير) وذلك ليربط بين الجملة وموصوفها لأنها أجنبية لابد لها من رابط ولا يجب ذكره لفظاً[2]، بل قد يحذف لحوقوله:

[٣٣٣]............................ وما شيء حميت بمستباح[3]

كما في عائد الموصول ولا يصح الربط بالواو، كالحال، لأن الصفة خبر في المعنى والخبر لا يربط بالواو.

قوله: (ويوصف بحال الموصوف) هذا هوالكثير نحو(مررت برجلٍ

(١) البيت من الرجز وهو للعجاج في ملحق ديوان ٢/ ٣٠٤، وينظر الأنصاف ١١٥/١ والمفصل ١١٥، وشرح المفصل ٥٢/٣، أمالي ابن الشجري ١٤٩/٢ وشرح التسهيل السفر الثاني ٦٦٩/٢، وشرح المصنف ٥٧، وشرح الرضي ٣٠٨/١، والبحر المحيط ٤٧٨/٤ ومغني اللبيب ٣٢٥ والهمع ١٧٤/٥، وخزانة الأدب ١٠٩/٢.
والشاهد فيه قوله: (هل رأيت الذئب قط) وذلك لأنها جملة إنشائية ولا تحتمل الصدق والكذب، وظاهرها يشبه أن يكون صفة لمذق وليس كذلك، ولابد في ذلك من التأويل وتقديره: جاؤوا بمذق مقول عند رؤيته هل رأيت الذئب قط، وقيل التقدير: جاؤوا بمذق مشابه لونه لون الذئب.

(٢) ينظر شرح المصنف ٥٧، وشرح الرضي ٣٠٨/١.

(٣) عجز بيت من الوافر، وصدره:

أبحت حمى تهامة بعد نجد

وهو لجرير في ديوانه، وينظر الكتاب ٨٧/١ - ١٣٠، وسر صناعة الإعراب ٤٠٥/١، وأمالي ابن الشجري ٧٨/١ - ٣٢٦، وشرح التسهيل السفر الثاني ٦٧٠/٢، ومغني اللبيب ٦٥٣ - ٧٩٩، والمقاصد النحوية ٧٥/٤، وخزانة الأدب ٤٢/٦.
والشاهد فيه قوله: (حميت) حيث جاءت الجملة الموصوف بها مربوطة بالضمير المقدر المنصوب والتقدير حميته.

عالمٍ وبرجلٍ قائمٍ).

قوله: (**وحال متعلقة**) [مررت برجل حسنٍ غلامُـهُ][1] وذلـك لأن مـا تعلق بالشيء حكمه، وحال المتعلق ما فيه ضمير ملفوظ نحـو(قـائم أبـوه) أومقدر كـ(مضروب الغلام).

قوله: (**فالأول يتبعه في الإعراب**) يعني الذي يوصف بحال لـه يتبعـه في عشرة أشياء:

الإعراب: رفعه ونصبه وجره، ظاهره العموم وقد لا يتبعه، وذلك حيث يتبع على المحل، وحث الخفض على الجوار نحـو(جحـر ضـب خـرب)[2] وحيـث القطـع وهوضربـان، جـائز وواجـب، فـالواجب حيـث يختلـف الإعرابان والعاملان، والجائز ما عدا ذلك، نحو(جاء زيدٌ العالمُ العاقلُ) ولا يشترط تكرير النعوت، واشترطه طـاهر[3] والزجـاج وردّ عليهمـا بقولـه تعالى: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾[4] إلا أنك مع التكرير إذا قطعت في شـيء

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) القول في الكتاب ٤٣٦/١ - ٤٣٧، والخصـائص ٢٢٠/٣، والإنصـاف ٦٠٧/٢، وشـرح التسـهيل السفر الثاني ٦٦٥/٢، وشرح الرضي ٣٦٨/١.
قال ابن مالك في شرح التسهيل ٦٦٥/٢: (وربما تبع في الجر غير ما هو له دون رابط إن أمِـنَ اللبس - مثل - هذا جحرُ ضبٍ خربٍ) فحـق خـرب أن يرتفـع لأنـه نعـت لـ (جحـر) مرفوع وجحر مرفوع، ولكنه جعل تابعاً لـ (ضب) لمجاورته إياه مع أمن اللبس....).

(٣) ينظر شرح المقدمة المحسبة ٢٩٠ - ٢٩١.

(٤) المسد: ٤/١١١، قراءة العامة ونافع بالرفع على أنه خبر وامرأته مبتدأ ويكون (في جيدها حبل من مسد) جملة في موضع الحال من المضمر في حمالة، أو خبراً ثانياً، أو يكـون حمالـة الحطـب نعتاً لامرأته، والخبر في جيدها حبل من مسد) ويجوز أن يكون وامرأته معطوفة على المضمر في سيصلى فلا يوقف على ذات لهب ويكون حمالة الحطب خبر ابتداء محذوف، وقرأ عـاصم حمالة الحطب بالنصب على الذم فجاءت الصفـة للـذم لا للتخصيـص. وقـرأ أبـو قِلابـة: ـ

منها وجب قطع ما بعده.

قوله: (والتعريف والتنكير) نحو(الرجل القائم) و(رجل قائم) لأن الصفة في المعنى هي الموصوف فوجب المطابقة[1].

قوله: (والإفراد والتثنية والجمع) نحو(الرجل القائم) و(الرجلان القائمان) و(الرجال القائمون) إلا إذا كانت الصفة (أفعل من) وجب الإفراد، نحو(مررت برجال أفضل منك) وكذلك الألفاظ التي تنطلق على الواحد والجمع نحو(عدووصديق ورفيق ورسول وخليط) لا تجب فيها المطابقة وإن كانت الصفة (أفعل) المضاف إلى معرفة جاز [و٧٠] المطابقة وعدم المطابقة نحو(الزيدون أفضل الناس).

قوله: (والتذكير والتأنيث) أي يجب المطابقة فيه تقول (مررت برجل قائم وامرأة قائمة) إلا في مواضع أنث فيها المذكر، وذكر فيها المؤنث واستوى فيها، فلا تجب المطابقة نحو(علاّمة وحائض وجريح وصبور).

قوله: (والثاني) يعني الوصف بحال متعلقة.... (يتبعه في الخمسة الأول) وهي الإعرابُ رفعه ونصبه وجره والتعريف والتنكير، نحو: (رأيت رجلاً عالماً أبوه) وإنما يتبعه في الخمسة الأول لأنه صفة له.

(حاملة الحطب) ينظر البحر المحيط ٥٢٧/٨، والقرطبي ٧٣٣٠/٨، وحجة القراءات لابن زنجلة ٧٧٦ - ٧٧٧، وإعراب القرآن للنحاس ٣٠٦/٥.

(١) ينظر شرح المصنف ٥٧، وشرح الرضي ٣٠٧/١. قال الرضي: وأجاز الكوفيون وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح أو ذم استشهاداً بقوله تعالى: (ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالاً وعدده...). والجمهور على أنه بدل أو نعت مقطوع رفعاً أو نصباً، وقال: وأجاز الأخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قال: الأوليان صفة لآخران يقومان مقامهما) والآية من سورة المائدة ورقمها ١٠٧) الرضي ٣٦٠/١.

قوله: (وفي الباقي[1] كالفعل) يعني في الخمسة الأخيرة، الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، يجب إفرادها وتذكيرها، وتأنيثها بحسب فاعلها كما يفعل في الفعل، لأنها مستنده إلى الظاهر الذي بعدها فيجب إفرادها ولا يطابق ما قبلها إلا على لغة ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى﴾[2] بخلاف الموصوف بحاله[3]، فإنها مسنده إلى المضمر المستتر فيها الراجع إلى ما قبلها فتطابقة، مثال ذلك (مررت برجلين كريم أبوهما)، و(برجال كريم أبوهم) و(امرأةٍ كريم أبوها) كما في (كرم) لأنها واقعة موقعه.

قوله: (ومن ثم حسن: قام رجلٌ قاعدٌ غلمانه) يعني بإفراد قاعد لما كان في معنى قعد غلمانه وضعف (قاعدون غلمانه) لما كان في معنى يقعدون غلمانهُ، فيعود الضمير إلى غير مذكور كـ﴿أَسَرُّوا النَّجْوَى﴾[4] و(أكلوني البراغيث)[5].

---

(١) في الكافية المحققة البواقي بدل الباقي ١٣٠.

(٢) الأنبياء ٣/٢١ وتمامها: ﴿لاهية قلوبهم وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشر مثلكم أفتأتون السحر وأنتم تبصرون﴾. فالذين ظلموا بدل من الواو في أسروا، وهو عائد على الناس المتقدم ذكرهم. قال المبرد: وهو كقولك: إن الذين في الدار انطلقوا بنو عبد الله فبنو بدل من الواو في انطلقوا، وقيل هو رفع على الذم أي هم الذين ظلموا، وقيل على حذف القول: يقول الذين ظلموا وحذف القول.... ينظر تفسير القرطبي ٤٣٠٩/٥، والبحر المحيط ٢٧٥/٦ - ٢٧٦.

(٣) أي النعت بحال متعلق الموصوف وهو النعت السببي ينظر الكافية المحققة ١٣٠، وينظر شرح المصنف ٥٧ - ٥٨، وشرح الرضي ٣٦٠/١، ٥٧ - ٥٨.

(٤) سبق الكلام على هذه الآية في الصفحة السابقة.

(٥) أكلوني البراغيث عبار مشهورة وأصبحت كالقاعدة يقاس عليها حيث جعل الواو في أكلوني علامة دالة على الجمع والبراغيث فاعل أكلوني. وفي اللغة شواهد تؤيد هذه القاعدة منها الآية السابقة، وحديث يتعاقبون فيكم ملائكة على غير رواية مالك في الموطأ، وأبيات أخر مبثوثة في كتب النحو....) ينظر شرح شذور الذهب ٢٠٤ وما بعدها.

قوله: (ويجوز قعود غلمانه) وعليه: ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ﴾[1] وإنما جاز لأنه جمع تكسير فقد زال فيه شبه الفعل في عدد الحروف والحركات والسكنات لكنه يضعف جملة لضعف شبه الفعل.

قوله: (والمضمر لا يوصف ولا يوصف به) الأسماء على أربعة أقسام: فالمضمر لا يوصف ولا يوصف به، وإنما لم يوصف. قيل لإيغاله في شبه الحرف الذي لا يقبل وصفاً، وقيل: لأن الصفة تأتي للتوضيح، والمضمر المتكلم والمخاطب في غاية الوضوح[2]، وحمل عليها الغائب لأنه من جنسهما ولأن مفسره لفظي فصار غير محتاج إلى التوضيح المطلوب في وصف المعارف غالباً، وأجاز الكسائي[3] صفة المضمر الغائب صفة مدح أوذم، واحتج بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾[4] وبقوله:

[٣٢٤]................ ـــــــ فلا تلمْهُ أن ينام البائسا[5]

---

(١) القمر ٥٤/٧ وتمامها: ﴿خشعاً أبصارهم يخرجون من الأجداث كأنهم جراد منتشر﴾.
(٢) ينظر شرح المصنف ٥٨، وشرح الرضي ٣٦١/١ قال الرضي: أما أنه لا يوصف فلأن التكلم والمخاطب منه أعرف المعارف والأصل في وصف المعارف أن يكون للتوضيح، وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل)، الرضي ٣٦١/١.
(٣) ينظر رأي الكسائي في شرح الرضي ٣٦١/١.
(٤) سبأ ٣٤/٤٨ قرأ عيسى بن عمر علامَ بالنصب على أنه بدل من ربي ينظر تفسير القرطبي ٥٣٩٥/٦، وقراءه الرفع لبغية القراء، وينظر البحر المحيط ٢١٧/٧.
(٥) الرجز بلا نسبه في الكتاب ٧٥/٢، ومغني اللبيب ٥١٣ وهمع الهومع ٢١٧/٥. وتمامه:

فأصبت بقر قرى كوانسا

قرقرى: اسم موضوع.
والشاهد فيه قوله: (تلمه البائسا) حيث وقع البائس صفة في الضمير الهاء تلمه على من جوز ذلك وهو الكسائي بينما أعربت بدلاً من الضمير.

وإنما لم يوصف به لأنه لا أخص منه ولا مساوٍ، واسم الجنس المعرف باللام والإشارة غير المكاني يوصف ولا يوصف بهما فيوصفان للتوضيح والتخصيص، ولا يوصف بالعلم، لأنه لا أخص منه إلا المضمر وهو لا يوصف، والذي لم يستعمل إلا تابعاً يوصف به ولا يوصف نحو: (حسن بسن) (شيطان ليطان) و(جائع نائع) و(مررت بزيد العالم الكريم) فهذه صفات والصفات لا توصف لأنه لا يصح الوصف لما لا يتحقق فيه الذاتية، وهي غير متحققة في الصفة.

قوله: (والموصوف أخص أومساوٍ) ولأنه هوالمقصود والصفة غير مقصودة، فلا يليق جعل غير المقصود أخص من المقصود[1].

قوله: (ومن ثم لم يوصف ذواللام إلا بمثله أوبالمضاف إلى مثله) لأن ما عداهما أخص فيه لأن المعارف[2] مرتبة فأعرفها الضمير، ثم العلم، ثم الإشارة، ثم المعرف باللام، ثم المضاف إلى أحدها، على ما يأتي في موضعه.

قوله: (وإنما التزم وصف هذا بذي اللام للإبهام) هذا على تقدير سؤال وهوأن يقال لِمَ لمْ يوصف المبهم بمثله؟، وبالمضاف إلى مثله، وبالمضاف إلى ذي اللام، والتزم وصفه بذي اللام فقط فأجاب بأن ذلك

(١) ينظر شرح المصنف حيث العبارة منقولة منه بتصرف ٥٨.

(٢) ينظر شرح المصنف ٥٨، وشرح الرضي ٣٦٢/١. قال الرضي في ٣٦٢/١: فالمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة أن أعرفها المضمرات ثم الأعلام ثم اسم الإشارة ثم المعرف باللام والموصولات، وكون المتكلم والمخاطب أعرف المعارف ظاهر).

للإبهام، لأن الإبهام يطلب صفة، يعني ذاته ولا يعنيها [و٧١] إلا أسماء الأجناس وتعريفها باعتبار معانيها إنما هو باللام فاختصت لذلك باللام[1].

قوله: «**ومن ثم**[2] **ضعف مررت بهذا الأبيض وحسن مررت بهذا العالم**» يعني من أجل أن صفة الإشارة يجب أن تدل على الذات والجنس، وتغير ذات المبهم، ضعف أن يقال (مررت بهذا الأبيض) لأنه لا يدل على الذات والجنس لاحتماله لكل جسم وجاز لأنه قد دل على الجسمية وحسن أن يقال (مررت بهذا العالم) لدلالته على الجنس الأقرب ولأن يراد به الحيوان العاقل.

---

(١) ينظر شرح المصنف ٥٨، وشرح الرضي ٣١٤/١.
(٢) في الكافية المحققة من (ثَمَّةَ) بدل (ثَمَّ).

العطف

قوله: (العطف) كان الأولى تأخيره، لما ذكرنا.

قولـه: (تابع) جنس يعم التوابع (مقصود بالنسبة) خرج النعت والتوكيد وعطف البيان لأنها ليست بمقصودة بالنسبة. وإنما المقصود الأول، وجيء بهذه للتوضيح والتبيين.

قوله: (مع متبوعه) خرج البدل لأنه غير مقصود متبوعه معه[1].

قوله: (يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة، وهي: الواووالفاء وثم وحتى وأووأما وأم وبل ولا ولكن) جعله الشيخ شرطاً بعد تمام الحد[2]، قال: ولا يصح أن يكون عوضاً عن قوله (مقصود بالنسبة مع متبوعه) لأن الحروف تَوسُّط بين النعوت، وعرضنا حدّ تفصيلها، وضعف بأنّ التوسط بين النعوت لا بين النعت والمنعوت، والنعوت معطوف بعضها على بعض[3]، واعترض ب(لا) و(بل) و(لكن) و(أو) و(أما) لأنه يقصد بها أحدهما، فلوقال: تابع مقصود

(١) ينظر شرح الرضي ٣٦٨/١، وشرح المصنف ٥٨ والعبارة منقولة عن المصنف إسنادها له....
(٢) ينظر شرح المصنف ٥٨، وشرح الرضي ٣٦٨/١.
(٣) ينظر شرح الرضي ٣٦٨/١ - ٣٦٩.

بالنسبة يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة كان أولى. والله أعلم.

قوله: [**وسيأتي يعني حروف العطف في فصل الحرف مثل: قام زيد وعمرو**][1]قوله: (**وإذا عطف على الضمير المرفوع المتصل أكد بمنفصل مثل: ضربت أنا وزيد**) المعطوف والمعطوف عليه لا يخلوحالهما من ثلاثة أقسام: ظاهرين، ومضمرين متصلين، ومنفصلين ثم هما مرفوعان ومنصوبان ومجروران، فيحصل من مجموعهما سبع وعشرون مسألة، اثنتا عشرة ممتنعة، والمسائل عطف ظاهر على ظاهر (جاء زيد وعمرو، وضربت زيداً وعمراً) و(مررت بزيد وعمرو) ومضمر منفصل على متصل (ما قام إلا أن وأنت، وما رأيت إلا إياك وإياه) والجر ممتنع ومضمر، ومتصل على منفصل، وهي ممتنعة كلها ومتصل على ظاهر ممتنعة، ومتصل على منفصل ممتنعة، ومنفصل على ظاهر (جاء زيد وأنت) و(رأيت زيداً وإياك) والجر ممتنع لأنه لا يكون إلا متصلاً، وبعضهم منع من عطف المتصل متى كان يتصل لولم يعطف، وظاهر على منفصل (ما قام إلا أنا وزيدٌ) و(ما رأيتُ إلا إيّاك وزيداً) والجر ممتنع وظاهر على متصل، ومنفصلٌ على متصل، وهذان المتغالبان هما مسألة الكتاب[2]. قال الشيخ:[3] وإذا عطف على المضمر المرفوع المتصل أكد

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من لكافية المحققة.

(٢) ينظر الكتاب ٣٧٨/٢ وقد عقد صاحب الإنصاف المسألة ٦٦ بعنوان العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام ٤٧٤/٢ وما بعدها، والرضي ٣١٩/١، وشرح المفصل ٧٦/٣.

(٣) ينظر شرح المصنف ٥٨ – ٥٩.

بمنفصل سواء كان المعطوف ظاهراً أومنفصلاً نحو: (جئت وزيدٌ) و(جئت وأنت) فمذهب جمهور البصريين: أن الضمير المرفوع المعطوف عليه قد اتصل بالفعل[1]، وتأكد اتصاله لفظاً ومعنى، أما اللفظ فظاهراً، وأما المعنى فلأنه قد صار كالجزء منه، بدليل أنهم قد سكنوا له آخر الفعل فلا يصح أن يعطف عليه إلا بتأكيده بضمير منفصل يعطف عليه في الصورة، لأنه لا يجوز عطف الاسم على بعض حروف الفعل، وهذا حكمة فيقولون (قمت أنا وزيدٌ وأنا وأنت) قال تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[2] إلا أن يقع فصلٌ جاز نحو(قمت اليومَ وزيدٌ) وأجازه الكوفيون وبعض البصريين[3] من غير تأكيد، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿ما أشركْنا ولا آباؤنا﴾[4] وبقوله:

[٣٢٥] قلت إذ أقبلت وزهر تهادى
كنعاج الملا تعسفن رملا[5]

---

(١) ينظر الإنصاف ٤٧٤/٢ وما بعدها في الخلاف في هذه المسألة.

(٢) الأعراف ١٩/٧ وتمامها: ﴿ويا آدم اسكن أنت وزجك الجنة فكلا من حيث شئتما ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين﴾.

(٣) ينظر شرح الرضي ٣٦٩/١، وشرح المفصل ٧٦/٣، والبحر المحيط ٢٤٨/٤.

(٤) الأنعام ١٤٨/٦ أي: آباؤنا معطوفة على النا في أشركنا ولم يقل نحن ولا آباؤنا ينظر تفسير القرطبي عند الأنعام ٢٥٦٣/٣، والبحر المحيط ٢٤٨/٤.

(٥) البيت من الخفيف، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ٤٩٨، ينظر الكتاب ٣٧٩/٢، وشرح أبيات سيبويه ١٠١/٢، والخصائص ٣٨٦/٢، والمفصل ١٤٢، وشرحه لابن يعيش ٧٤/٣ ـ ٧٥، والإنصاف ٧٩/٢، وشرحه التسهيل السفر الثاني ٧٦٢/٢، وشرح ابن عقيل ٢٣٨/٢ ويرى الفلا بدل الملا.
والشاهد فيه قوله: (أقبلت وزهر) حيث عطف زهر على الضمير في (أقبلت) المرفوع وذلك من غير أن يفصل بين المعطوف و المعطوف عليه بالضمير المنفصل.

[ظ٧١] مع إحكامه النصب على المعية، ورد بأنه قد وقع الفصل ب(لا) وضعف بأنه بعد حرف العطف، ورد بأن نية الإطالة، قامت مقام الإطالة وأما البيت فتؤول بأنه جملة حالية.

وأما النصب فجائز بغير تأكيد لأنه مفعول فضلة، تقول (ضربتك وزيداً) و(ضربتك وإياه) وأما الجر مثل: (مررت بك وبزيد) فلا يصح على مذهب سيبويه والجمهور إلا بإعادة الجار ليكون كالمستقل بنفسه(١)، ويعطف عليه في الصورة لا في المعنى، وأجاز الجرمي(٢) والزيادي العطف مع التأكيد من غير إعادة الحرف نحو(مررت بك أنت وزيدٌ) وأجازه نجم الدين مع المجرور بالإضافة من غير إعادة حرف ولا تأكيد، وأجازه الكوفيون والأخفش(٣) من غير إعادة ولا تأكيد مطلقاً، واحتج بقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾(٤) وقوله:

---

(١) ينظر رأي سيبويه في الرضي ٣٢٠/١.
(٢) ينظر رأي الجرمي في الرضي ٣٢٠/١، ورأي الجرمي والزيادي في الهمع ٢٦٩/٥.
(٣) ينظر شرح الرضي ٣٢٠/١، والبحر المحيط ١٦٥ وما بعدها، والهمع ٢٦٨/٥.
(٤) النساء ١/٤، قرأ النخعي وقتادة والأعمش وحمزة (والأرحام) بالجر وقرأ الباقون بالنصب، وقد اختلف أئمة النحو في توجيه قراءة الجر، فأما البصريون قالوا هو لحن لا تحل القراءة به، وأما الكوفيون فقالوا: هو قبيح، قال سيبويه في توجيه هذا القبح: إن المضمر المجرور بمنزلة التنوين، والتنوين لا يعطف عليه، وقال الزجاج وجماعة: يقبح عطف الاسم الظاهر على المضمر في الخفض إلا بإعادة الخافض كقوله تعالى: (فخسفنا به وبداره الأرض) وجوّز سيبويه ذلك في ضرورة الشعر.
وحكى أبو علي الفارسي في كتاب التذكرة أن المبرد قال: لو صليت خلف إمام يقرأ والأرحامِ بالجر لأخذت نعلي ومضيت. وقد ردّ الإمام أبو نصر القشيري ما قاله القادحون في قراءة الجر فقال: ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم تواتراً وفي كتاب السبعة في القراءات (٢٢٦)، واختلفوا في نصب الميم وكسرها، من قوله والأرحامَ، فقرأ حمزة وحده خفضاً، وقرأ الباقون والأرحامَ نصباً وبناءً عليه إذا تواترت القراءة فلا سبيل إلى ردها لأنها كما قالوا: ـ

[٣٣٦]ــــــــــــــ فاذهب فما بك والأيام من عجبِ[1]

وأجيب بأن (الأرحام) قسمٌ والبيت ضرورة، وإنما جاز في البدل والتأكيد التبعية للضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد بمنفصل وفي المجرور من غير تأكيد بمنفصل، وفي المجرور من غير إعادة الجار، لأنهما ليسا بأجنبيين عن متبوعهما وبدل الغلط قليل بخلاف العطف فإنه مغاير للمعطوف عليه، وإنما اشترط التأكيد بمنفصل في النفس والعين خشية الإلباس بالفاعل[2].

قوله: (**والمعطوف في حكم المعطوف عليه**) مراده فيما يجب له ويمتنع عليه فقط، فالواجب كالعطف على الصلة والصفة والخبر والحال، فإنه يشترط فيه ما فيها من العائد والممتنع كالعطف بالموجب على المنفي.

سنة متبعة، أما إذا لم تتواتر فالأمر مختلف، وبما أنه القارئ بالخفض حمزة وهو من السبعة فإذاً فالقراءة متواترة ولا سبيل إلى ردها أو تلحينها.... لكن الرضي قال في ٣٢٠/١: ولا نسلم تواتر القراءات السبع، وقال الشوكاني في فتح القدير ٤١٨/١:
ولا يخفى عليك أن دعوى التواتر باطلة يعرف ذلك من يعرف الأسانيد التي رووها بها....) وينظر البحر المحيط ١٦٥/٣ – ١٦٦.

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا

وهو بلا نسبة في الكتاب ٣٨٣/٢، وشرح أبيات سيبويه ٢٠٧/٢، والإنصاف ٤٦٤/٢، وشرح المفصل ٧٨/٣ – ٧٩، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٦٦/٢، وشرح الرضي ٣٢٠/١، والبحر المحيط ١٦٦/٣، وشرح ابن عقيل ٢٤٠/٢، والهمع ١٠١/٢. والخزانة ١٢٣/٥.
الشاهد فيه قوله: (فما بك والأيام) حيث عطف الأيام على ضمير الكاف في بك بغير إعادة حرف الجر على رأي الكوفيين، والبصريون يجيزونه للضرورة.

(٢) ينظر شرح الرضي ٣٢٠/١ – ٣٢١، وهذه العبارة منقولة عن الرضي بتصرف. وهي من قوله: لأنهما ليسا.... الفاعل).

قوله: (**ومن ثم**[1] **لم يجز في (ما زيد بقائم) ولا ذاهبٌ عمـــــروإلا الرفع**) أي من أجل أنه يشترط في المعطـوف مـا في المعطـوف عليـه مـن عائد وإعراب لم يجز (ولا ذاهـبٍ) بـالجر، لأنـك لوجررتـه عطفـت مـالا ضمير فيه على ما فيه ضمير، وصار الخبر مشتركاً بين زيد وعمرو، وأنت إذا قلت: (ما زيد بذاهب عمـرو) لم يصـح، فكذلـك إذا جعلتـه معطوفـاً عليه، والرفع في (ذاهبٌ عمروٌ)، إما خبر مقدم على المبتدأ وهوعمروو،إمـا أن يكون ذاهب مبتدأ، لأنه قد اعتمد على حرف النفي، وعمروفاعل ساد مسد الخبر، فأما إذا أَنْبَتَ عن (ما) النافية نحو(ليس زيـدٌ قائمـاً ولا ذاهبـاً عمرو) جاز النصب في ذاهباً على أن (ذاهباً عمرو) جملـة معطوفـة علـى التي قبلها، وقُدِّمَ الخبر فيها علـى الاسـم، وأصلـه (ليـس زيـدٌ قائمـاً ولا عمروذاهباً) بخلاف (ما) فإنـه لا يتقـدم خبرهـا علـى اسمهـا فضـلاً علـى المعطوف عليها.

قولــه: (**وإنما جاز الذي يطير فيغضب زيد [الذباب]**[2] **لأنها فاء السببية**) هذا جواب عن سؤال مقدر، كأنه قيـل: قـد شـرطتم أن يكـون حكم المعطوف حكم المعطوف عليه، وقد عطفتـم فيغضـب زيـد وهـولا ضمير فيه، على ما فيه ضمير وهو(يطير)، وأجاب بأن هذه الفاء إنما جـيء بها للسببية[3] لا للعطف فقط، ولهذا لوأجيب بالواوبدلها لم يجـز باتفـاق، بخلاف الفاء لأنها تفيد السببية، والارتباط بين الجملتين، فكذلك أجـازوا

(١) في الكافية المحققة ثَمَّتَ بدل ثم.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر شرح المصنف ٥٩.

العطف بها مما لا عائد فيه على ما فيه عائد، كهذه المسألة، وعكسها كقوله:

[٣٦٧]وإنسان عيني يحسر الله تارة(١) فيبدو..................ـــــــــــ

قوله: (وإذا عطف على عاملين مختلفين) يعني إذا عطف بحرف واحد معمولين على معمولي عاملين مختلفين لم يجز، وقوله: (على عاملين) يحترز من العامل الواحد، فإنه جائز سواء كان له معمول، ك(قام زيد وعمرو) أومعمولان، ك(ضرب زيد عمراً وبكر خالداً). قوله: (مختلفين) يحترز عن المتماثلين فإنه جائز نحو(ضرب ضرب زيد عمراً وبكرٌ خالدا) فإذا عرفت ذلك، فاعلم أن المعطوف إن كان واحداً، وعطفته على معمول واحد جاز [و٧٢] نحو(قام زيد وعمرو) وإن عطفته على معمولين لم يجز، سواء كان العامل واحداً، نحو(ضرب زيدٌ عمراً وبكرٌ) أوالعاملين نحو(قام زيد وقعد عمروبكرٌ) لأنه يؤدي إلى معمول بين عاملين وإن لم يعرب بإعرابين وإن كان المعطوف أكثر، فإن عطفته على معمول واحد لم يجز نحو(قام زيد وعمرووخالد) إلا على قول من أجاز حذف العاطف وإبقاء المعطوف كما حكي (أكلت لحماً خبزاً تمراً) وإن عطفته على معمولين فصاعداً

(١) صدر بيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ٤٦٠، وله ولكثير، ينظر المقرب ٨٣/١، ومغني اللبيب ٦٥١، وأوضح المسالك ٣٦٧/٣، وتذكرة النحاة ٦٦٨، وهمع الهوامع ١٩/٢، والأشباه والنظائر ١٠٣/٣، وخزانة الأدب ١٩٢/٢. وعجزه:

فيبدو وتارات يجم فيَغْـرَقُ

والشاهد فيه قوله: (فيبدو حيث عطف الجملة التي تصلح لأن تكون خبراً عن المبتدأ والمشتملة على ضمير يعود إلى المبتدأ الذي هو إنسان عيني عطفها على جملة (يحسر) الخالية من هذا الضمير فصارت الجملتان كالشيء الواحد ولذلك صح إعراب جملة يحسر خبراً لإنسان.

لعامل واحد جاز، نحو(ضرب زيدٌ عمراً وبكرٌ خالداً) و(علمت زيداً قائماً وعمراً قاعداً) و(أعلمت زيداً عمراً قائماً وبكراً خالداً قاعداً) وإن عطفته على معمولين فصاعداً لعاملين فصاعداً، فإن زاد العامل على اثنين نحو(خرج زيد من الدار إلى المسجد وعمروالحانوت إلى السوق) لم يجز، وإن كانا اثنين، فإن كان العطف بغير الواولم يجز، وإن كان بالواوفهي مسألة المصنف[1]، نحو(زيد في الدار وعمر والحجرة) منعها سيبويه[2] والجمهور، واختاره الزمخشري[3]، وحجتهم أن الواونائبة مناب العامل الواحد وقائمة مقامه، وفي هذه المسألة وأمثالها قيمته مقام عاملين وهوضعيف، لأنه لا يقوى أن يقوم مقام عاملين، ثم إن بعض العوامل لا تصل إلى معمولين كحرف الجر، فكيف ما قام مقامه، وأجازه الفراء[4] وبعض الكوفيين والأخفش[5] من البصريين وحجتهم قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾[6] ثم قال: ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[7] فيمن نصب آياتٍ، فتصريف الرياح معطوف على (خلق

(١) قال المصنف في ٥٩ ما نصه (العطف على عاملين ممتنع عند البصريين المتقدمين مطلقاً).
(٢) قال سيبويه في الكتاب ٦٣/١: (وإذا قلت ما زيد منطلقاً أبو عمرو، وأبو عمرو أبـوه لم يجز، لأنه لم تعرفه به لم تذكر له إضماراً ولا إظهاراً فيه فهذا لا يجوز لأنك لم تجعل سبباً له.
(٣) واختار الزمخشري المنع، ينظر المفصل ١٠٦، وشرحه لابن يعيش ٢٧/٣ وما بعدها، وابن السراج في الأصول ٦٩/٢، والرضي في شرحه ٣٢٤/١.
(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ٤٥/٣، وشرح المصنف ٥٩.
(٥) ينظر رأي بعض الكوفيين والأخفش في شرح الرضي ٣٢٤/١، والأصول في النحو لابن السراج ٧١/٢ وما بعدها، وشرح المفصل ٢٧/٣ وما بعدها.
(٦) الجاثية ٣/٤٥.
(٧) الجاثية ٥/٤٥ وتمامها: ﴿واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون﴾ آيات بالرفع فيهما وقرأ حمزة والكسائي بكسر التاء فيهما ووجه الكسر في آيات الثاني العطف على ما عملت فيه والتقدير وإن في خلقكم وما يبث من دابة آيات، وقراءة العامة بالرفع، ينظر معاني القرآن ـ

السموات) والعامل فيه في وآيات عطف على الآيات، والعامل فيها أن قولهم (ما كل بيضاءَشحمةً ولا سوداءَ تمرةً)[1] فسوداء معطوفة على بيضاء، وعاملها (كل) وتمرة على شحمة وعاملها (ما) وقوله:

[٣٢٨] أكل امرئ تحسبين امرءاً

ونار تأجج بالليل نارا[2]

فنار الأولى معطوفة على امرئ الأول وعامِلِه، والثانية على امرئ الثاني وعامله تحسبين، وغير ذلك من الأشعار.

وتأوله المانعون، أما الآن فجعلوا (آيات) الثانية تأكيداً للأولى. وفي

للفراء ٤٥/٣، والحجة في القراءات لابن زنجلة ٦٥٨، والسبعة في القراءات ٥٩٤، والنشر ٣٧١/٢، والبحر المحيط ٤٣/٨.

(١) ينظر هذا المثل في الكتاب ٦٥/١ - ٦٦، والأصول في النحو ٧٤/٢، والمفصل ١٠٦، وشرحه لابن يعيش ٢٦/٣ - ٢٧، وشرح الرضي ٣٢٥/١. قال سيبويه في الكتاب ٦٥/١ - ٦٦، ما نصه (وتقول ما كل سوداء تمرةٌ ولا بيضاءَ شحمةٍ، وإن شئت نصبتَ شحمة، وبيضاء في موضع جر، كأنك أظهرت (كل) فقلت ولا كل بيضاء).

وقال ابن يعيش: (وقد كثر التقلب بهذا المثل وأجاز ما فيه وجوهاً من الإعراب وجملتها خمسة أوجه: الأول: أن ترفع كل وتخفض سوداء بالإضافة، والثاني: أن ترفع ولا تعمل ما وتعطف جملة على جملة، الثالث: أن تنصب الأول على إعمال (ما) وترفع بيضاء وشحمة على الاستئناف، الرابع: لا تعمل (ما) ولكن تحذف كل وتبقى أثرها. والخامس: أن تبقى دون حذف وهو أحسنها) انظر شرح المفصل ٢٧/٣ بتصرف.

(٢) البيت من المتقارب، وهو لأبي دؤاد في ديوانه ٣٥٣، وله ولعدي بن زيد ينظر الكتاب ٦٦/١، ويروى فيه توقّد والمفصل ١٠٦، وشرحه لابن يعيش ٢٦/٣، والإنصاف ٤٧٣/٢، وشرح المصنف ٦٠، ومغني اللبيب ٣٨٢، وشرح شواهد المغني ٧٠٠/٢، وشرح ابن عقيل ٧٧/٢.

والشاهد فيه قوله: (ونار) حيث حذف المضاف وهو كل الذي قدر وأبقى المضاف إليه مجروراً كما كان قبل الحذف، وذلك لأن المضاف المحذوف معطوف على مماثل له موجود هو كل في بداية البيت.

البيت، وفي (لا سوداء تمرة)، على حذف المضاف وترك المضاف إليه على إعرابه، وفصّل ابن الحاجب[1] والأعلم:[2] فأجازاه[3] فيما كان أحد عامليه جاراً[4] بشرط تقدمه وموازنة المعطوف للمعطوف عليه نحو(في الدار زيدٌ والحجرة عمروٌ) و(إن في الدار زيداً والحجرة عمراً) وحجتهم على التفصيل: أنه إذا تقدم المرفوع والمنصوب على المجرور أدى ذلك إلى الفصل بين الجار والمجرور من جهة أن الواوبمنزلة العامل، بخلاف ما إذا

تقدم المجرور على المرفوع أوالمنصوب، فإنه لا يكون فيه فصل بين الجار ومجروره[5].

قوله: (خلافاً للفرّاء)[6]، يعني فإنه أجاز العطف على عاملين مختلفين مطلقاً.

قوله: (إلا في نحو: في الدار زيد والحجرة عمرو) يعني فإنه يجوز حيث تحصل الشروط الثلاثة.

قوله: (خلافاً لسيبويه)[7] فإنه منع الكل مطلقاً، وتأول هذه الحجج بماذكرنا.

---

(١) ينظر شرح المصنف ٥٩.
(٢) ينظر شرح الرضي ٣٢٥/١.
(٣) في الأصل فأجازه وهو تحريف.
(٤) في الأصل جار
(٥) ينظر شرح المصنف ٥٩، وشرح الرضي ٣٢٥/١، وفيه رأي الأعلم، قال الرضي: (والمصنف جوّز بالقيد الذي ذكره الأعلم أيضاً وهو أن يتقدم المجرور على المعطوف عليه ويتأخر المنصوب أو المرفوع ثم يأتي المعطوف على ذلك الترتيب).
(٦) ينظر رأي الفراء في الرضي ٣٢٥/١.
(٧) ينظر الكتاب ٦٣/١ وما بعدها، وشرح الرضي ٣٢٥/١، وشرح المفصل ٢٧/٣.

التوكيد

قوله: (التوكيد) هومصدر وكدّ، والتأكيد مصدر أكد.

قوله: (تابع) جنس، وخرج منه ما ليس بتابع نحو: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾[1] ﴿وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾[2].

قوله: (يقرر أمر المتبوع) خرج العطف بحرف والبدل فإنهما لا يقرران أمر المتبوع[3].

قوله: (في النسبة[4] والشمول) خرج عطف البيان والصفة لأنهما وإن قررا أمر المتبوع فليس في نسبة ولا شمول، ألا ترى أنك إذا قلت: (جاءني زيدٌ الطويلُ) فلم يقع شك في نسبة المجيء إلى زيد، وإنما وقع في أي زيد [ظ٧٢] من الزيود ؟ هل من الطوال أم القصار ؟ فلما قلت الطويل عُلِمَ بذلك مجيئه، فهومعلوم من قبل، ومعنى النسبة، أنك إذا قلت (جاء زيد) احتمل أن يكون هذا الجائي رسولُه، فإذا قلت (جاء زيد زيد) زال الاحتمال، وكذلك الشمول، إذا قلت: أخذت الدراهم، احتمل

(١) النحل ١٦/٢٦.
(٢) الأنعام ٦/٣٨.
(٣) ينظر شرح المصنف ٦٠.
(٤) في الكافية المحققة أو بدل و.

أن يكون أبقيت يسيراً منها، فإذا قلت (كلها) زال الاحتمال. والذي للشمول (كل) وأخواتها، وللنسبة اللفظي وسائر المعنوي.

قوله: (**وهولفظي ومعنوي**) أي التأكيد على ضربين، لفظي ومعنوي.

قوله: (**فاللفظي:**[1] **تكرير اللفظ الأول**) أي تكريره بعينه (مثل جاء زيد زيد) وأما مررت به هووبك أنت فاستعير فيه ضمير المرفوع للمجرور.

قوله: (**ويجري في الألفاظ كلها**) يعني في الاسم والفعل والحرف والجملة، والظاهر والمضمر، تقول: (جاء زيد زيد) (جاء زيد جاء زيد) و(جاء رجل رجل) قال:

[٣٢٩] كم عالم عالم أعيت مذاهبه
وجاهل جاهل تلقه مرزوقا[2]

ومنع طاهر في النكرات[3] والمضمر قوله:

---

(١) قال المصنف ٦١: (وقد وقع في كلام الزمخشري وغيره في مثل يا زيد زيد أنه بدل وليس بمستقيم لأنه يخرم قاعدة التوكيد اللفظ، فإنه لو كان بدلاً، لكان جاء في زيد زيد بدلاً، وأيضاً فإنه لا معنى للبدلية فيه).

(٢) البيت من البسيط، وهو لابن الراوندي كما في معاهد التنصيص ١٤٧/١، ومفتاح العلوم ٨٥. ويروى فيه مع بيت آخر بـ (عاقل) بدل عالم:

كم عاقلٍ عاقل أعيت مذاهبه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا
هذا الذي ترك الأوهام حائرة وصير العالم النحرير زنديقا

والشاهد فيه قوله: (كم عالم وجاهل جاهل) حيث أكد اللفظ الأول بتكريره في الشطرين على سبيل تأكيد المفرد بالمفرد.

(٣) ينظر شرح المقدمة المحسبة ٤٠٨/٢، والهمع ٢٠٤/٥.

[٢٣٠]تيممت همدان الذين هـمُ هـم[١] .... ـــــــــــــ

وقوله:

[٢٣١] إيـــاك إيـــاك المـــراء فإنـــه
إلى الشـــر دعـــاء وللشـــر جـــالب[٢]

والفعل (ضَرَبَكَ ضَرَبَكَ) قال:

[٢٣٢]........................ ـــــــــــــ أتاك اللاحقون احبس احبس[٣]

والحرف إن كان يفيد تكريراً لحـروف الإيجاب والمشبهة كـرر وحـده تقول: (نعم نعم) و(كأن كأن) قال:

[٢٣٣]......... وكـــأن وكـــأنْ أعناقهـا مشـــدّدات في قـــرن[٤]

(١) صدر بيت من الوافر وهو لسيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه في ديوانه ١٩١، وعجزه:

إذا ناب أمـر جُنّتي وسـهامها

ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٦٥٥/٢، وهمع الهوامع ٢٠٧/٥.
والشاهد فيه قوله: (الذين هم هم) حيث أكد الضمير المنفصل (هم) بضمير منفصل آخر وهو من التوكيد اللفظي.

(٢) البيت من البحر الطويل وهو للفضل بن عبد الرحمن، ينظر الكتاب ٢٧٩/١، والخصائص ١٠٢/٣، وشرح المفصل ٢٥/٢، وأوضح المسالك ٣٣٦/٣، وخزانة الأدب ٦٣/٣.
والشاهد فيه قوله: (إياكَ إياك المراء) حيث كرر الضمير إياك للتأكيد اللفظي وقيل إن إياك الثانية بدل الواو في والمراءَ.

(٣) البيت من البحر الطويل وهو بلا نسبة ينظر الخصائص ١٠٣/٣، وشرح التسهيل السفر الثاني ٦٥٥/٢، وشرح الرضي ٣٣٢/١، وشرح ابن عقيل ٢١٤/٢، وأوضح المسالك ١٩٤/٢، وهمع الهوامع ١٤٥/٥ - ٢٠٧ وخزانة الأدب ١٥٨/٥.
والشاهد فيه قوله (أتاك أتاك واحبس واحبس) فإنه كرر اللفظ الأول بعينه وهو من التوكيد اللفظي.

(٤) البيت من الرجز، وهو منسوب إلى خطام المجاشعي والأغلب العجلي وهما في ديوان الأغلب ١٦٥/٤. وتمامه:

وقوله:

[٣٣٤]................................ ـــــــــــــ مامن حمام أحد معتصما[1]

وإلا أعيد مع ما [بعده][2] نحو(مررت به به) و(بك بك) و(بزيد بزيد) و(بعمرو بعمرو).

قوله: (والمعنوي بألفاظ مخصوصة، وهي نفسه وعينه إلى آخرها) الواو دخلت عاطفة لتعدادها، وأما إذا أكدت بها كلها فالأفصح عدم دخولها، والألفاظ التي عدها الشيخ تسعة وزاد الشيخَ سيبويه[3] جميعهم وعامتهم) المضافين تقول: (جاء القوم

جميعهم وعامتهم) ومنع المبرد من (عامّة)[4].

قوله: (فالأولان يعمان باختلاف صيغتهما وضميرهما) [نفسه نفسها أنفسهما أنفسهم أنفسهن][5] يعني النفس والعين يعمان في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ويختلف الضمير باختلاف المؤكد تقول: (جاء زيد نفسه وعينه) و(الزيدان أنفسهما وعينهما) ولا

وينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٦٥٨/٢، والهمع ٢٠٩/٥، والأشباه والنظائر ١٠٢/٤، والقرن: الجبل

والشاهد فيه قوله: (وكأنّ وكأن) حيث أكد (كأن) التي هي حرف تشبيه ونصب توكيداً لفظياً بإعادة المؤكد والمؤكد بمعمول أولهما، مع أن كأن ليس من أحرف الجواب والتوكيد على هذا شاذ.

(١) سبق تخريجه برقم ٢٩٣.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) ينظر الكتاب ٣٧٦/١ وما بعدها، وشرح التسهيل السفر الثاني ٦٣٩/٢.

(٤) ينظر المقتضب ٣٨٠/٣، وهمع الهوامع ١٩٩/٥.

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

يجوز تثنيته النفس والعين مع المثنى، بل تجمع كما في المجموع، وأما الضمير فعلى قياسه، وقد جاء فيهما مع المثنى ثلاث لغات أفصحها الجمع ثم الإفراد ثم التثنية فتقول: (جاء الزيدان أنفسهما وأعينهما، ونفسهما وعينهما، ونفساهما وجاءت الهندات أنفسهما وأعينهما، ونفسهما وعينهما)[1] و(نفساهما وعيناهما)[2] وفي الجمع (جاء الزيدون أنفسهم وأعينهم والهندات أنفسهن وأعينهن).

قوله: (والثاني للمثنى) أي الضرب الثاني من التوكيد لا يكون إلا للمثنى وهو(كلاهما) للمذكر (وكلتاهما) بالتاء للمؤنث وهما من اللازمات للإضافة ولا يضافان إلا إلى مثنى[3] أوما في حكمه ظاهر نحو﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ﴾[4] أومضمر نحو كلاهما قال:

[٣٣٥]............................ ويعلم أن سنلقاه كلانا[5]

---

(١) ينظر شرح المصنف ٦١، وشرح الرضي ٣٣٦/١ - ٣٣٤.

(٢) وحكى ابن كيسان عن بعض العرب نفساهما وعيناهما كما ذكر الشارح ونقله الرضي عن ابن كيسان ٣٣٤/١٠.

(٣) قال المصنف في شرحه ٦١ ما نصه: (وأما كلا فلا يؤكد به إلا المثنى فيخالف في ضميره باعتبار من هوله من متكلم أو مخاطب أو غائب كقولك: جئنا كلانا، وجئتما كلاكما، وجاء آكلاهما، وإن كانت لمؤنث زيدت التاء فقلت كلتانا وكلتا كما وكلتاهما).

(٤) الكهف١٨/٣٣ وتمامها: ﴿كلتا الجنتين آتت أكلها ولم تظلم منه شيئاً وفجرنا خلالهما نَهراً﴾.

(٥) عجز بيت من الوافر وصدره:

فإن الله يعلمني ووهباً

وهو للنمر بن تولب في ديوانه ٣٩٥، وشرح المفصل ٢/٣.

والشاهد فيه قوله: (كلانا) حيث أضاف كلا إلى (نا) وهو ضمير جمع، وكلا يضاف إلى تثنية، وذلك لأن الاثنين والجمع في الكناية عن المتكلم واحد أو لأنه حمل الكلام على المعنى لأنه بمعنى نفسه وَوَهْباً...

وقال:

[٣٣٦]......................... وكـلا ذلـك وجـه وقَبَـل[1]

ويخالف في ضميره باعتبار مَنْ هوله من متكلم وخطاب وغيبة نحو(جئنا كلانا) و(جئتم كلاكما) و(جاء كلاهما) وإن كان لمؤنث ردت التاء تقول: (جاءتا كلتاهما).

قوله: (والباقي لغير مثنى) أي كل وأخواته لغير المثنى مما يتجزأ من مفرد أوجمع مذكر أومؤنث نحو(شربت القدر كله) و(جاء القوم كلهم).

قوله: (باختلاف [و٧٣] الضمير في كله وكلها) [كلهم كلهن][2] يعني أن الضمير يجري على قياسه في التذكير والتأنيث والتثنية والجمع.

قوله: (والصيغ في البواقي) [أجمع، وجمعاء، وأجمعون، وجُمَع][3] يعني باختلاف الضمير في كله، واختلاف الصيغ في البواقي وهي (أجمع واكتع وأبتع وأبصع)[4] تقول (اشتريت العبد أجمع أكتع أبصع) و(الجارية جمعاء

(١) عجز بيت من الرمل، وهو لعبد الله الزبعري في ديوانه ٤١، وينظر الأغاني ١٤٦/١٥، وشرح المفصل ٢/٣ – ٣، ومغني اللبيب ٢٦٨، وشرح شواهد المغني ٥٤٩/٢، وأوضح المسالك ١٣٩/٣، وشرح ابن عقيل ٦٢/٢، وهمع الهوامع ٢٨٢/٤. وصدره:

إن للخير وللشر مدى

والشاهد فيه قوله: (كلا ذلك) حيث أضاف (كلا) إلى (ذلك) وهو فرد لفظاً مثنى معنى وذلك لأنه يعود على الخير والشر.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٤) قال المصنف في شرحه: فيقال للمفرد المذكر أجمع، وللمؤنث جمعاء، وللجمع المذكر أجمعون، وللجمع المؤنث جُمَع، ولا يقال للمثنى عنه استغناء بكلا ٦١.

وقال الرضي عن البواقي في التوكيد: (تقول للواحد المذكر: أجمع أكتع أبتع أبصع، ـ

وكتعاء بتعاء بصعاء) و(العبيد أجعين أكتعين أبتعين أبصعين) و(الجواري جمع وكتع بتع وبصع) لا يقلن في المثنى استغناء عنهن ب(كلا) وهذه التواكيد معارف لا يؤكد بها إلا المعرفة، وأجاز الكوفيون توكيد النكرات المقصودة[1] نحوقوله:

[٢٣٧]......................... تحملني الذلفاء حولاً أكتعا[2]

وقوله:

[٢٣٨] قد صرّت البكرة يوماً ....

وتعريفها من جهة العلمية عند الفارسي[4] ومن جهة الإضافة ظاهرة

وللواحدة جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء، ولجمع المذكر العاقل أجمعون أكتعون أبتعون أبصعون، ولجمع المؤنث جمع كتع بتع بصع عاقلاً أو غيره) ٣٣٤/١ ثم قال الرضي في الصفحة نفسها (وقد أجاز الكوفيون والأخفش لمثنى المذكر أجمعان أكتعان أبصعان أبتعان ولمثنى المؤنث جمعاوان كتعاوان بصعاوان بتعاوان وهو غير مسموع).

(١) ينظر رأي الكوفيين في شرح ابن عقيل ٢١١/٢، وشرح الرضي ٣٣٥/١٠. قال الرضي: وقد أجاز الكوفيون تأكيد المنكر إذا كان معلوم المقدار مؤقتاً كدرهم ودينار ويوم وليلة وشهر....) نفس الصفحة.

(٢) البيت من الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الثاني ٦٤٤/٢ - ٦٤٨، وشرح الرضي ٣٣٥/١، وشرح ابن عقيل ٢١٠/٢، ولسان العرب مادة (كتع) ٣٨٢٠/٥، وهمع الهوامع ٢٠٥/٥، وخزانة الأدب ١٦٩/٥. وتمامه:

يا ليتني كنت صبياً مرضعاً

والشاهد فيه قوله: (حولاً أكتعا) حيث أكد النكرة المقصودة وهو مذهب الكوفيين كما أشار الشارح.

(٣) الرجز بلا نسبة في الإنصاف ٤٥٥/٢، وشرح المفصل ٤٤/٣ - ٤٥، وشرح التسهيل السفر الثاني ٦٤٨/٢، وشرح الرضي ٣٣٥/١، وشرح ابن عقيل ٢١١/٢، وهمع الهوامع ٢٠٤/٥، وخزانة الأدب ١٨١/١.

والشاهد فيه قوله: (يوماً أجمعا) حيث أكد يوماً وهو نكرة محدودة بقوله أجمعا وتجويز ذلك على مذهب الكوفيين وهذا ما ذهب إليه ابن مالك.

(٤) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٨٧٢/٢.

كانت أو مقدرة عند الخليل وسيبويه[1].

قولـه: (**ولا يؤكد بـ كل وأجمع إلا ذوأجزاء يصح افتراقها حساً أوحكماً**) يحترز من الجوهر الفرد، قوله: (يصح افتراقها) يحترز من مالا يصح افتراقها نحو(جاء زيد) لا تقول كله، لأنه لا يصح مجيء بعضه، ومما يجب افتراقها نحو(اقتسم هؤلاء الثلاثة ثلاثة أقسام كلهم) والذي يصح افتراقه حسّاً مثل (أكرمت القوم كلهم) ويسمى المتجزئ بالذات والحكم مثل (اشتريت العبد كله) [جاءني زيد كله][2] وسُمِّيَ المتجزئ بالعامل ومنه (رأيت زيداً كله) و(ضربته كله) وإنما اختص (كل) و(أجمع) بما يصح افتراقه لأنها وضعت لتأكيد الشمول والإحاطة ولا تصحان إلا في ذي أجزاء يصح افتراقها حساً أوحكماً.

قوله: (**وإذا أكد الضمير المرفوع**) يحترز من الظاهر والمضمر المنصوب والمجرور[3].

قوله: (**المتصل**) يحترز من المنفصل، نحو(ما جاء إلا أنت نفسك)[4].

قوله: (**بالنفس والعين**) يحترز مما يؤكد بغيرهما، نحو(كل) وأخواته فإن هذه لا تحتاج إلى تأكيد بمنفصل نحو(جاؤوني كلهم)

(١) ينظر الكتاب ٣٧٧/١ وما بعدها.
(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.
(٣) ينظر شرح المصنف ٦١.
(٤) ينظر شرح المصنف ٦١.

قوله: (أكد بمنفصل) وهوما اجتمعت فيه هـذه الشروط نحو(قمتَ أنتَ ونفسَك) و(زيد خرج هوونفُسه) وإنما أكد بمنفصل لأنه لما اتصل بالفعل صار كالجزء منه، فكما لا يعطف عليه إلا بتوكيد كذلك لا يؤكد إلا بتأكيد، وإنما اختص النفس والعين بهذا الحكم لإلباسهما بالفاعل في بعض المواضع لكثرة مباشرتها له، نحو(هندٌ خرجت نفسُها) و(خرجت عينُها)[1] فيتوهم أنها ماتت أوعورت، لأنهما يستعملان في غير التأكيد، كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول والمجرور تقول: (نفسي طيبة) و(عيني حسنة) و(الكلام في نفسي) و(الحسن في عيني) و(طابت نفسي) و(حسنت عيني) و(قتلت نفسي) و(أعورت عيني)[2] بخلاف (كل) و(أجمعين) فإنها لا تكون إلا توكيداً، ولا تلي العوامل إلا نادراً وقد استعمل (كل) مبتدأة لما كان العامل معنوياً[3].

قوله: (وأكتع وأخواه وهما (أبتع) و(أبصع) اتباع ل أجمع) يعني في الترتيب، تقول (اشتريت العبد أجمع اكتع أبتع أبصع) ولا معاني لها، بل هي كقولهم (حسن بسن) و(جائع بائع) و(سلطان ليطان) في أنها لا معنى لها سوى سجع الكلام وتأكيده، وقيل: (أكتع) مأخوذ من قولهم: عام

(١) ينظر شرح الرضي ٣٣٦/١. قال الرضي: (اعلم أنك لو أردت الجمع بين ألفاظ التوكيد المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم أجمعين ثم أخواته من أكتعين إلى أبتعين، أما تقديم النفس والعين على الكل فلأن الإحاطة صفة للنفس ومعنى فيها فتقديم النفس على صفتها أولى) انتهى كلامه.

(٢) قال الرضي: (وأما تقديم النفس على العين فلأن النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازاً من الجارحة المخصوصة كالوجه في قوله تعالى: (كل شيء هالك إلا وجهه، أي ذاته) ينظر شرح الرضي ٣٣٦/١.

(٣) كأن تأتي مبتدأ، لأن العامل فيه معنوي على رأي البصريين.

كتيع أي تام، وتكتعت[1] الجلدة إذا تجمعت، وأبتع من قولهم: فرس بتيع هوطويل العنق مع شدة المغرز[2]، قال:

[٣٣٩] يسمو الدسيع إلى هادٍ له بتـع
وجؤجؤ كمداك الطيب مخضوب[3]

وأبصع بالصاد المهملة من بصع[4] الجرح إذا سال، ومن قولهم (إلى متى تكرع ولا تبصع)[5] أي تروي، وقد روي أبضع بالضاد المعجمة[6].

قوله: (ولا يتقدم عليه) يعني توابع الجمع لا تتقدم عليه لأن التابع لا يتقدم على متبوعه، وأجازه الكوفيون وابن كيسان[7] ولا حجة لهم.

قوله: (وذِكْرُها دونه ضعف) يعني وذكر توابع (أجمع) دون (أجمع) ضعيف لا تقول: (شريت العبد أكتع أبتع أبصع)[8] [ظ٧٣] وقد جاء:

---

(١) ينظر مادة (كتع) في اللسان ٣٨٢٠/٥.

(٢) ينظر مادة (بتع) في اللسان ٢٠٦/١.

(٣) البيت من البسيط، وهو لسلامة بن جندل في اللسان مادة (بتع) ومادة (دسع) ١٣٧٤/٢، ويروى فيه يرقى بدل يسمو، و (في جؤجؤ) بدل (وجؤجؤ).
الدسيع: العظم الذي فيه الترقوتان (عند الإنسان) وقيل الدسيع الصدر والكاهل (وهو موضع المرئ من حلقه.
الجؤجؤ: عظام صدر الطائر.
والشاهد فيه قوله: (بتع) حيث أتى بها على غير الإتباع والتأكيد وأعرب بحسب موقعها من الجملة.

(٤) ينظر مادة (بَصَعَ) في اللسان ٢٩٤/١ - ٢٩٥.

(٥) ينظر هذا المثل في اللسان مادة (بضع) ويروى: حتى متى تكرع ولا تبضع ٢٩٦/١ - ٢٩٨.

(٦) ينظر شرح الرضي ٣٣٦/١.

(٧) ينظر رأي ابن كيسان في شرح الرضي ٣٣٦/١.

(٨) ينظر ترتيب هذه في شرح الرضي ٣٣٦/١.

[٣٤٠]........................ تحملني الذلفاء حولاً أكتعا[1]

وقوله:

[٣٤١] ترى الثور مدخل الظل رأسه
وسائره باد إلى الشمس أكتع[2]

---

(١) سبق تخريجه برقم ٣٣٧.
(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الكتاب ١٨٢/١، وخزانة الأدب ٢٣٥/٤، والدرر ٣٧/٦، وهمع الهوامع ٢٠١/٥، وأمالي المرتضى ٢١٦/١، وهذا الشاهد من الخمسين التي لم يعرف لها قائل. ويروى أجمع بدل أكتع.
والشاهد فيه قوله: (أكتع) حيث أكّد سائره بكلمة أجمع، وفيه شاهد آخر. وهو (مدخل الظل رأسه) أي مدخل رأسه في الظل على سبيل القلب.

البدل

قوله: (**البدل تابع**) جنس الحد.

قوله: (**مقصود بما نسب إلى المتبوع**) خرج النعت وعطفُ البيان والتوكيد.

وقوله: (**دونه**) خرج المعطوف بحرف، وفيه إشعار بأن المبدل منه في نية الطرح، وهومذهب المبرد[1] وجماعة من النحاة وحجتهم، أنه لابد من ذلك في بدل الغلط وأنه وحده له حكم مخالف للتوابع في قوة تأثير العامل الأول، وما ذلك إلا لأنه مقصود دون الأول، وإلا أدى إلى أن يرفع الفعل فاعلين بغير عاطف، نحو(جاء زيد أخوك) ومذهب سيبويه[2] أنه غير مطرح، لأنه يؤدي إلى بقاء المبتدأ بلا عائد نحو(زيدٌ رأيت غلامَهُ رجلاً صالحاً) وعود الضمير إلى غير مذكور نحو(ضربت زيداً أخاه) ويرد على حده المعطوف بـ(بل) فقط، فلوزاد بغير واسطة لسلم الحد، قاله في البرود.

---

(١) ينظر المقتضب ٣٩٧/٤ وما بعدها، وشرح الرضي ٣٤٢/١.

(٢) ينظر الكتاب ١٥٠/١ وما بعدها.

قوله: (وهوبدل الكل والبعض والاشتمال والغلط) قال في البرود: في إدخاله اللام على (كـل) و(بعـض) نظـر، لأن مذهـب سـيبويه[1] أنهمـا معرفتان بنية الإضافـة، ودليلـه نصـب الحـال مـن كـل في قـول العـرب: (مررت بكلٍ قائماً).

وهذه قسمة النحاة المحققين، ومنهم من لم يعد بدل الغلط بغـير (بـل) كالمبرد[2] وغيره، ورده ابن السيد[3] بقول ذي الرمة:

[٣٤٢] لميـاء في شـفتيها حـوة لعـس[4] ....

أبدل اللعس وهوسواد مُشْرَب بحمرة مـن الحـوة وهوسـواد، وردّ بأنـه مصدر وصف به للمبالغة نحو(حكمٌ عدلٌ قولٌ فصلٌ) وقيـل: فيـه تقديـم وتأخير، أي في شفتيها حوة في اللثات لعس كقوله:

(١) ينظر الكتاب ١٥٤/١.

(٢) ينظر شرح الرضي ٣٤٢/١، وهمع الهوامع ٢١٥/٥.

(٣) هو عبد الله بن محمد بن السيد - بكسر السين - أبو محمد البطليوسي نزيل بلنسية كـان عالماً باللغات والآداب، تصدر لإقراء النحو فيها، صنف شـرح أدب الكـاتب، شـرح الموطأ إصلاح الخلل الواقع في الجمـل، الخلـل في شـرح أبيـات الجمـل تـوفي ٥٢١هـ في بلنسـية، ينظـر ترجمتـه في البغية ٥٥/٢ ـ ٥٦ ينظر رأي ابن السيد في همع الهوامع ٢١٥/٥.

(٤) صدر بيت من البسيط وهو لذي الرمة في ديوانـه ٣٢، وينظـر الخصـائص ٢٩١/٣، واللسـان مادة (حـو) ١٠٦٢/٢، ٢٩١/٣، والـدرر ٥٦/٦، والمقـاصد النحويـة ٢٠٣/٤، وهمـع الهوامـع ٢١٥/٥، وعجزه:

وفي اللثات وفي أنيابها شـنب

والشاهد فيه قوله: (حوة لعس) حيث جاء لعس بدل غلط من حوة، وتأوله بعضهـم علـى أنه من باب التقديم والتأخير والتقدير: في شفتيها حوة وفي اللثات لعس وهـذا مـا ذهـب إليه الشارح.

[٣٤٣] فأصبحت بعد خط بهجتها
كأن قفراً رسومها قلما[1]

أي فأصبحت بعد بهجتها قفزاً، كأن قلماً خط رسومها، وزاد قوم بدل الإضراب كقول النبي: «إن العبد ليصلي الصلاة ما كتب له نصفها ثلثها ربعها خمسها سدسها سبعها ثمنها تسعها عشرها»[2] وزاد قوم بدل البداء[3]، والفرق بينهما أن البداء ما ظهر لك الصوابُ في خلافه ويعدل إلى المبدل منه ولا يكون في كلام الله، والإضراب أن يعدل عن الأول وإن كان صواباً لغرض، ويجوز على الله تعالى، وهما يقدران ب(بل) كالغلط وزاد بعضهم بدل كل من بعض نحو:

[٣٤٤] رحم الله أعظماً دفنوها بسَجستان طلحةَ الطلحاتِ[4]

وتأوله المانعون على حذف مضاف تقديره، أعظم طلحة الطلحات.

(١) البيت من المنسرح، وهو بلا نسبة في الخصائص ٣٣٠/١، ٣٩٣/٢، والإنصاف ٤٣٦/٢، واللسان مادة (خطط) ١١٩٧/٢، وخزانة الأدب ٤١٨/٤.
والشاهد فيه قوله: (كأن قفزاً رسومها قلما) حيث أحزّ قلماً ومكانه التقديم والتقدير كان قلما خط رسومها وهذا ما أشار إليه الشارح.

(٢) الحديث رواه الإمام أحمد في مسنده ٣٢١/٤، من حديث عمار بن ياسر.

(٣) والبداء لا يكون في كلام الله لأنه يبدو بعد أن لم يكن وهذا مما يعطل فيه علم الله. وقد اختلف العلماء بين النسخ والبداء فالنسخ: تحويل العباد من شيء قد كان حلالاً فيحرم أو كان حراماً فيحلل، وأما البداء فهو ترك ما عزم عليه وهذا غير جائز في القرآن والنسخ منصوص عليه فيه (القرطبي عند تفسير الآية ١٠٦ من البقرة).

(٤) البيت من الخفيف، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ٢٠، وينظر المقتضب ١٨٨/٢، ٧/٤، والإنصاف ٤/١، وشرح المفصل ٤٧/١، والجنى الداني ٦٠٥، واللسان مادة (طلح) ٢٦٨٧/٤، وهمع الهوامع ٢١٦/٥، وخزانة الأدب ١٠/٨ - ١٤.
الشاهد فيه قوله: (طلحة) حيث جاء بدلاً من أعظم وهو من باب بدل الكل من البعض.

قوله: (فالأول مدلوله مدلول الأول) يعني بدل الكل مدلوله مدلول المبدل منه في المعنى[1] نحو(زيدٌ أخوك) بخلاف مدلول اللفظ فإنه يكون توكيداً لفظياً.

قوله: (والثاني جزؤه) يعني بدل البعض من الكل نحو(قطعت زيداً يديه).

قوله: (والثالث بينه وبين ملابسة بغيرهما) يعني بين بدل الاشتمل وبين المبدل والمبدل منه ملابسة بغير الكلية والبعضية، نحو(أعجبني زيد علْمُه) فملابسة العلم لزيد لاتصافه به، لا أنه هوولا بعضه[2]، وسمي اشتمالاً لأن الأول مشتمل على الثاني، وردّ ب(سلب زيد ثوبه) وقيل الثاني: هوالمشتمل على الأول حقيقة نحو(سلب زيد ثوبه) ومجازاً، نحو(أعجبني زيد علمه).

قوله: (الرابع[3] أن تقصد إليه بعد أن غلطت بغيره) يعني بدل الغلط وهولا يوجد في كلام الله سبحانه، ولا يجوز عليه الغلط، ولا في

(١) ينظر شرح الرضي ٣٣٩/١.

(٢) ينظر شرح المصنف ٦٢.

(٣) بدل الغلط. قل الرضي: وهذا الذي يسمى بدل الغلط على ثلاثة أقسام: إما بداء: وهو أن تذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم أنك غالط لكون الثاني أجنبياً وهذا يعتمده الشعراء كثيراً للمبالغة والتفنن في الفصاحة. وإما غلط صريح محقق كما إذا أردت مثلاً أن تقول: جاءني حمار فسبقك لسانك إلى رجل ثم تداركت الغلط فقلت حمار، وإما نسيان وهو أن يعتمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك إلى ذكره ولكن تنسى المقصود ثم تتداركه بذكر المقصود) ينظر الرضي ٣٣٩/١ - ٣٤٠).

الكلام الفصيح[1] لأنهم يأتون فيه بـ(بل) ولا يشترط فيه ملابسة ولا ضمير بخلاف بدل البعض والاشتمال، فلابد فيهما من الضمير.

قوله: (ولا يكونان معرفتين ونكرتين ومختلفتين) هذا تقسيم بحسب التعريف والتنكير، أي ويكون البدل والمبدل منه [و٧٤] معرفتين نحو(زيد أخوك) وعليه ﴿اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين﴾[2] ونكرتين نحو(جاء رجلٌ أخٌ لك) وعليه ﴿إن للمتقين مفازا حدائق وأعنابا﴾[3] ومختلفتين، معرفة من نكرة، نحو(جاءني رجل أخوك) وعليه: ﴿وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم صراط الله﴾[4] وعكسها (زيد أخ لك) وعليه ﴿لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة﴾[5] وكذلك في البعض والاشتمال والغلط في المعرفتين نحو(قطعت زيداً يده) و(أعجبني زيدٌ علْمُه) و(كرهت زيداً الحمارَ) وفي النكرتين (قطعت رجلاً يداً له) و(أعجبني رجل علمٌ له) و(أبغضت رجلاً حماراً) وفي النكرة من المعرفة: (قطعت زيداً يداً له) و(أعجبني زيد علم له) و(أبغضت زيداً حماراً) وفي المعرفة من النكرة (قطعت رجلاً يده) و(أعجبني رجلُ علمه) و(كرهت رجلاً الحمار) فتصير ست عشرة مسألة[6].

---

(١) ينظر شرح الرضي ٣٤٠/١.
(٢) سور الفاتحة ٥/١.
(٣) سورة النبأ ٣٢،٣١/٧٨.
(٤) سورة الشورى ٥٢/٤٢ – ٥٣.
(٥) سورة العلق١٥/٩٦– ١٦، وتمامها: ﴿كلا لئن لم ينته لنسفعن بالناصية ناصية كاذبة خاطئة﴾.
(٦) ينظر سرد هذه المسائل الست عشرة في شرح المصنف ٦٢، وشرح الرضي ٣٤٠/١.

قوله: «وإذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل: ﴿بِالنَّاصِيَةِ، نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾[1]» يريد إذا أبدلت النكرة من المعرفة[2] وصفتها لئلا يصير غير المقصود أعرف من المقصود وهومذهب الكوفيين[3] وجماعة من المتأخرين منهم المصنف[4]، وفيه تفصيل، وهوأنك إذا أبدلت نكرةً من معرفة بدل البعض أوالاشتمال فإنك مضطر إلى النعت بلا خلاف لأجل العائد نحو(زيد يدٌ له وعلمٌ له) وإن كان بدل (كل) فإن كانت النكرة البدل هي المبدل منه ولابد من تخصيص وإضافة نحو(الرجل رجل كريم) أو(الرجل غلام رجل) ومنه الآية: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ﴾[5] أنها ما بعد التفسير، وإن لم تكن الأولى، أجازه البصريون من غير وصف نحو:

[٣٤٥] إنا وجدنا بني جلان كلهم
كساعد الضب لا طولٌ ولا قصر[6]

فأبدل لا طول ولا قصر من كساعد الضب وهومعرفة، والمصنف

---

(١) سورة العلق ٩٦/١٥-١٦.
(٢) قال الرضي في ٣٤٠/١ ما نصه: (أي إذا كان نكرة مبدلة من معرفة فنعت تلك النكرة واجب، وليس ذلك على الإطلاق بل في بدل الكل من الكل....) وقال أبو علي في الحجة وهو الحق يجوز تركه أي ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة إذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى: (بالواد المقدس طوى).
(٣) ينظر البحر المحيط ٤٩١/٨.
(٤) ينظر شرح المصنف ٦٢.
(٥) البقرة ١٥٠/٢ ﴿... وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا...﴾.
(٦) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح الرضي ٣٤٠/١.
الشاهد فيه قوله: (كساعد الضب لا طول ولا قصر) حيث أبدل لا طول ولا قصر من ساعد الضب إذ ساعده لا ذي طول ولا ذي قصر وهو معرفة وإلى ذلك أشار الشارح.

والكوفيون:[1] اشترطوا الوصف مطلقاً.

قوله: (**ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين**) يعني البدل والمبدل منه وهذا تقسيم له بحسب الظهور والإضمار، والتقسيم الأول بحسب التعريف والتنكير، والظاهر من جميع ما تقدم وهوالست عشرة مسألة[2]، والمضمرين نحو(زيداً رأيته إياه) وك(يد قطعته إياها) و(الجهل بغضته إياه) (والحمارَ كرهته إياه) وذهب طاهر[3] وبعض النحاة إلى أن بدل البعض والاشتمال لا يكون في المضمرين ولا في المضمر من الظاهر لارتفاع البعضية والاشتمالية لأن ضمير البعض والكل سواء، والجمهور[4] أجازوا ذلك، والمختلفين، المضمر من الظاهر نحو: (رأيت زيداً إياه) (اليد قطعت زيداً إياها)[5] (الجهل كرهت زيداً إياه) و(الحمار أبغضت زيداً إياه) والظاهر من المضمر نحو(رأيته زيداً) قال تعالى: ﴿وَمَا أَنسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾[6] فأن أذكره في موضع نصب بدل من الهاء في أنسانيه، ومثله قول الشاعر:

[٣٤٦]............................ على جوده ماجد بالله حاتم[7]

---

(١) ينظر شرح المصنف ٦٢.

(٢) انظر شرح المصنف حيث عد الست عشرة مسألة ٦٣، والرضي ٣٤٠/١.

(٣) ينظر شرح المقدمة المحسبة ٤٢٦/٢ – ٤٢٧، والهمع ٢١٨/٥.

(٤) ينظر الهمع ٢١٨/٥.

(٥) ينظر شرح الرضي ٣٤١/١، وشرح المصنف ٦٣.

(٦) الكهف ٦٣/١٨. وتمامها: ﴿قال أرأيت إذ أوينا إلى الصخرة فإني نسيت الحوت وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره واتخذ سبيله في البحر عجباً﴾.

(٧) عجز بيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢٩٧/٢، وصدره:

على حالة لو أن في القوم حاتماً

وينظر اللمع ١٧٤ – ٢٦٦، وشرح المفصل ٦٩/٣، وشرح شذور الذهب ٢٦٧، واللسان مادة ـ

(واليد قطعتها زيداً) وعليه:

[٣٤٧]أوعدني بالسجن والأداهم رجلي ورجلي شثنةُ المناسم[1]

و(الجهل أبغضته زيداً) وعليه:

[٣٤٨]............ وما ألفيتني حلمي مضاعا[2]

و(الحمار أبغضته زيداً) فهذه اثنتا عشرة مسألة وهي بحسب التكلم والخطاب والغيبة، ست وثلاثون مسألة، والأول ست عشرة مسألة، والجملة اثنتان وخمسون مسألة.

حتم ٧٧٢/٢. ويروى ماضن بدل ما جاد، ويروى حاتم بالكسر.

والشاهد فيه قوله: (حاتم فهو بدل من الضمير في جوده إذا كان مكسورة، أو أنه فاعل لضن أو جاد.

(١) هذا البيت من الرجز، وهو للعديل بن الفرخ، ينظر شرح أبيات سيبويه ١٢٤/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢١، وشرح المفصل ٧٠/٣، وشرح الرضي ٣٤١/١، وشرح شذور الذهب ٤٤٥، وشرح ابن عقيل ٢٥١/٢، واللسان مادة (وعد) ٤٨٧٢/٦، وهمع الهوامع ٢١٧/٥، وخزانة الأدب ١٨٨/٥ - ١٨٩ - ١٩٠.

وشثنه المناسم: الشثن بالتحريك مصدر شثن لغة أي غلظت وخشنت (ينظر اللسان مادة (شثن).

والشاهد فيه قوله: (أو عدني رجلي) حيث أبدل الاسم الظاهر وهو قوله رجلي من ضمير الحاضر وهو ياء المتكلم الواقعة مفعولاً لأوعد وهو بدل بعض من كل.

(٢) البيت من الوافر، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ٣٥، وله ولغيره، وينظر الكتاب ١٥٦/١، وشرح أبيات سيبويه ١٣٣/١، ومعاني القرآن للفراء ٤٢٤/٢، وشرح ابن يعيش ٦٥/٣، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٠٦/٢، وشرح الكافية لابن الحاجب ٦٣، وشرح الرضي ٣٤١/١، وشرح ابن عقيل ٢٥١/٢، وهمع الهوامع ٢١٧/٥، وخزانة الأدب ١٩١/٥. وصدره:

ذريني إن أمرك لن يطاعا

والشاهد فيه قوله: (ألفيتني حلمي) حيث أبدل الاسم الظاهر وهو قوله (حلمي) من ضمير الحاضر وهو ياء المتكلم في ألفيتني على أنه بدل اشتمال...

قوله: (ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل إلا من الغـــائب) ويعني أنه لا يبدل ظاهر من ضميري المتكلم والخطاب في بـدل الكـل، لا تقـول (ضربـني أخـاك ولا ضربتـك زيـداً) بخلاف الغـائب فإنـه يصـح نحو(مررت به المسكين) وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون المقصود وهوالبدل أنقص رتبة من غير المقصود وهوالمبدل منه، لأن المتكلم والمخاطب أقوى من الظاهر، وأما من الغائب فأجازوا فيه البدل لما لم يكن له من القوة ما للمتكلم والمخاطب لاحتمال توهم غـيره [ظ٧٤] بخلاف بـدل البعـض والاشتمال فإنه جائز فيهما البدل مطلقاً، لأنه ليـس مدلـول الأول، لأنـه مغاير له، لأن البعض غير الكل والاشتمال غير المشتمل عليـه، وكذلـك بدل الغلط، وهذا مذهب جمهـور البصريـين وأجـازه الأخفـش[1] مطلقـاً قياساً على ضمير الغيبة، وعلـى إبـدال النكـرة مـن المعرفـة، واحتـج في المتكلم بقوله:

[٣٤٩] أنـا سـيفُ العشـيرة فـاعرفوني
حميـــداً قـــد تذريـــت الســـناما[2]

(١) ينظر رأي الأخفش في الرضي ٣٤٢/١ وكذلـك رأي البـاقين والمقصـود بذلـك هـم جمهـور البصريين كما أشار إلى ذلك الرضي في ٣٤٢/١.

(٢) البيـت مـن الوافـر، وهـو لحميـد بـن ثـور في ديوانـه ١٣٣، وينظـر أسـاس البلاغـة مـادة (ذرى) ١٤٣، وشرح المفصل ٩٣/٣، وشرح شافية ابن حاجب ٢٩٥/٢ ورصف المباني ١٠٨ ـ ٤٦٧، واللسان مادة (أنن) ١٦٠/١.
والشاهد فيه قوله: (أنا سيف العشيرة حميداً) حيث أبدل من ضمير المتكلم المعرفة أنا باسمه (حميد) على رواية من قرأه بالضم والتصغير على أنه علم، فإن رويتـه حَميـداً بفتـح الحـاء على أنه صفة بمعنى محمود فهو حال.

وفي المخاطب بقوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ﴾(1) وبقوله:

[350] بكم قريش كفينا كلَّ ـــــــ ـــــــ

هذا الكلام في إبدال الأسماء، وأما إبدال الأفعال نحو(من يأتني يمشي أكرمه) و(من يضحك يتلألأ وجهه أُعْطِه) و(من يقم ينهضُ أقمْ معه) قال تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾(3) وقوله:

[351] متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا(4) ـــــــ

وقوله:

---

(1) الأنعام 12/6 وتمامها: ﴿قل لمن ما في السموات والأرض قل لله كتب على نفسه الرحمة ليجمعنكم إلى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا أنفسهم فهم لا يؤمنون﴾.

(2) صدر بيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الثاني 704/2، وينظر البحر المحيط 151/3، وشرح شذور الذهب 446، وشرح التصريح 161/2. وعجزه:

وأمّ نهج الهدى من كان

والشاهد فيه قوله: (بكم قريش) حيث أبدل الاسم الظاهر وهو قوله (قريش) من ضمير المخاطبين المجرور محلاً بالباء وهو بدل كل من كل من غير أن يدل البدل على الإحاطة.

(3) الفرقان 68/25 - 69، وهما آيتان نهاية آية وبداية أخرى.

(4) البيت من الطويل، نسب للحطيئة وليس في ديوانه، ولعبيد الله ابن الحر في ديوانه 98، وينظر الكتاب 86/3، وشرح أبيات سيبويه 66/2، ومعاني القرآن للأخفش 689/2، والمقتضب 63/2، وسر صناعة الإعراب 678/2، والإنصاف 583/2، وشرح المفصل 53/7، 20/10، وشرح التسهيل السفر الثاني 714/2، ورصف المباني 124 - 400، والبحر المحيط 8/ 364، والهمع 128/2، والخزانة 90/9 - 99. وعجزه:

تجد حطباً جزلاً وناراً تأججا

والشاهد فيه: جزم (تلمم) لأنه أبدله من قوله: (تأتنا) ولو أمكن رفعه على تقدير الحال جاز.

[٣٥٢] متى تأته تعشو إلى ضوء نــاره[١] ـــــــــــــــ ....

فإنه لا يكون إلا في بدل الكل، لأنه لا يتحقق فيه غير ذلــك، والبـدل في الأسماء يجوز فيه القطع، وهو ثلاثة أقسام ؛ مختار البــدل، ومختـار القطـع إلى الرفع بتقدير مبتدأ أو خبر، ومستوي الأمريــن، فمختــار البـدل حيـث يكون البدل غير تفصيل ولا بعيداً من المبدل منه نحو (رأيت زيـداً أخـاك) وقد نص سيبويه[٢] والأخفش[٣] فيه علـى جـواز القطـع، ومختـار القطـع حيث يكون تفصيلاً غير مستغرق، فإن بعد البــدل فـالقطع أحســن[٤] في نحو قوله تعالى: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾[٥] ونحو قوله: «اجتنبوا السبع الموبقات الشرك بالله والسحر»[٦] أي منها مقام إبراهيم، ومنهـا الشـرك، ومستوى الأمرين حيــث يكــون تفصيـلاً مسـتغرقاً نحـو (رأيـت اخوتـك الثلاثة زيد وعمرو وبكر) ومنه قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ

---

(١) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ٥١، وله وللحطيئة، ينظر الكتاب ٢٦/٣، وشـرح أبيات سيبويه ٦٥، والمقتضب ٦٥/٢، وما ينصـرف ومـالا ينصـرف ٨٨، وشـرح المفصـل ٦٦/٢، وشرح ابن عقيل ٣٦٥/٢، وخزانة الأدب ٧٤/٣، ١٥٦/٧. وعجزه:

تجد خير نار عندها خير موقــد

الشاهد فيه قوله: (متى تأته تعشو. تجد) حيث أثبت أن البـدل في الأفعـال لا يكـون إلا في الكل من الكل لأنه لا يمكن أن يتحقق غيره كبدل البعض من الكل وغيره....

(٢) ينظر الكتاب ٨٥/٣.

(٣) ينظر شرح الرضي ٣٤١/١.

(٤) ينظر شرح المصنف ٦٢، وشرح الرضي ٣٤٢/١.

(٥) آل عمران ٩٧/٣ وتمامها: ﴿ومن دخله كان آمناً ولله علـى النـاس حـج البيـت مـن اسـتطاع إليه سبيلاً...﴾.

(٦) متفق عليه وهو جزء من حديث مشهور وتمامـه: (وقتـل النفـس الـتي حـرم الله إلا بـالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتم والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات).

الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ﴾[1] وقوله:

[٣٥٣] وكنت كذي رجلين رجل صحيحة
ورجل رمى فيها الزمان فشلت[2]

روي برفع رجل وجرها وقول الحريري:

[٣٥٤] حتى كأني للأيام وارث   سامهم وحامهم ويافث[3]

ويروى بالرفع والجر، فإن جررت وقفت على القافية.

---

(١) آل عمران ١٣/٣، وبدايتها قد بدل لقد وينظر شرح أبيات سيبويه ٥٤١/١ وما بعدها.

(٢) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ٩٩، والكتاب ٤٣٣/١، وشرح أبيات سيبويه ٥٤٢/١، ومعاني القرآن للفراء ١٩٢/١، والمقتضب ٢٩٠/٤، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٠٢/٢، وشرح الرضي ٣٤٢/١، والمغني ٦١٤، والبحر المحيط ٤١١/٢، والخزانة ٢١١/٥.
والشاهد فيه قوله: (رجل صحيحة) حيث جاءت رجل بدل من (رجلين والرفع جائز على أنه خبر لمبتدأ محذوف والجر جائز بدل من رجلين.

(٣) البيت من الطويل وهو للحريري كما ذكر الشارح
والتمثيل فيه: (سامهم وحامهم ويافث) حيث جاءت مرفوعة ومجرورة فالرفع خبر لمبتدأ محذوف والجر على أنه بدل من الأيام.

عطف البيان

قولـه: (**عطف البيان**) إنمـا سمـي بذلـك لأنـه يعطـف علـى متبوعـه فيوضحه ويبينه.

قوله: (تابع) جنس (غير صفة) خرجت الصفة (يوضح متبوعـه) خـرج البدل والنسق والتأكيد، وبعض النحاة يشترط أن يكـون عطـف البيـان أوضح من متبوعه، والمصنف[1] لا يشترط ذلك لصحـة (جـاءني أبوعبـد الله زيدٌ) والكنية أوضح في العَلَم وقوله مثل:

[٣٥٥] أقسم بالله أبوحفص عمر[2] ....

---

(١) ينظر شرح المصنف ٦٣.

(٢) الرجز لرؤية في شرح المفصل ٧١/٣، ويروى في بعض الكتب شطره الثاني والثالث: وهو:

ما مسـها مـن نقـب ولا دبـر   اغفر له اللهـم إن كـان فجـر

وهو ليس في ديوانه وهو لأعرابـي أو غـيره، وينظـر المفصـل ١٢٢، وشـرح الرضـي ٣٤٣/١، وينظر شرح ابن عقيل ٢٧٩/٢، وشرح شذور الذهب ٤٣٨، وأوضـح المسـالك ١٢٨/١، وشـرح التصريح ١٢١/١، واللسان مادة (نقب) ٤٥١٣/٦، وخزانة الأدب ١٥٤/٥ - ١٥٦.

والشاهد فيه قوله: (أبو حفص عمر) حيث جاء (عمر) عطف بيان لـلأول (أبـو حفـص)، ولا يمكن أن يكون الرجز لرؤية كما ذكر البغدادي في الخزانة إذ رؤبة تـوفي ١٤٥هـ وليـس من التابعين حتى يرى الخليفة عمر إذ لو كان كذلك لكان تابعياً لأن التابعي هو مـن يـرى صحابي ويأخذ عنه فهو إذن لأعرابي ذكر اسمه في بعض المراجع... ينظر الخزانة ١٥٧/٥.

هذا مثال عطف البيان بالاسم على الكنية، أصل البيت أن أعرابياً أتى إلى عمر ابن الخطاب فقال: إن أهلي بعيد وإني على ناقة دبراء نقباء عجفاء، واستحمله فلم يحمله، وظنه كاذباً وقل ما بناقتك نقب ولا دبر، فانطلق الأعرابي، فحمل بعيره واستقبل البطحاء وجعل يقول: وهويمشي خلف بعيره.

[٣٥٦] أقسم بالله أبوحفص   ما مسها من نقب ولا دبر
فاغفر له اللهم إن كان فجر   ....

وعمر مقبل من أعلى الوادي فقال: اللهم صدق حتى التقيا فأخذ بيده فقال: ضع عن راحلتك فوضع، فإذا هي نقباء عجفاء فحمله على بعيره ورده وكساه.

وقد اختلف فيم يقطع عطف البيان ؟ فطاهر[١] يشترط أن يكون في تبيين الكنى بالأسماء، والأسماء بالكنى تقول (جاءني أبوعلي زيد) و(زيد أبوعلي) وجمهور البصريين يجيزونه في [و٧٥] المعارف كلها[٢]، وأجازه الكوفيون[٣] والزمخشري[٤] والفارسي[٥] مطلقاً في النكرات والمعارف نحوقوله تعالى: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾[٦].

(١) ينظر شرح المقدمة المحسبة ٤٢١، والهمع ١٩٥/٥ وما بعدها.
(٢) ينظر رأي جمهور البصريين في همع ١٩١/٥.
(٣) ينظر رأي الكوفيين في شرح التسهيل السفر الثاني ٦٩٧/٢، وهمع الهوامع ١٩١/٥.
(٤) ينظر المفصل ١٢١، وهمع الهوامع ١٩٢/٥.
(٥) ينظر رأي الفارسي في المقتصد ٩٢٧/٢.
(٦) آل عمران ٩٧/٣، وقد سبق تخريجها.

قوله: (**وفصله من البدل لفظاً**) عطف البيان يوافق النعتَ في التوكيد والعطف والبدل ويخالفها، أما النعت فيوافقه من حيث كونُهما مثبتين للأول وموضحين له وغير مقصودين وغير مطرحين وينسحب عليهما العامل الأول ولا يجريان على المضمر، ويخالفه من حيث كونه في المعارف والنكرات ومشتقاً على الأصح ودون الموصوف أومساوياً، ويدل على معنى في موصوفه بخلاف عطف البيان، فإنه يوضح متبوعه في ذاته، وأما التوكيد فيوافقه من حيث كونه مبيناً للأول، وكون الأول هو المقصود ويخالفه من حيث كونه يتكرر لفظ الأول في اللفظي وبألفاظ مخصوصة في المعنوي، ولا يقرر متبوعه، وعطف البيان يوضحه، وأما العطف فيوافقه من جهة تبعية الإعراب، ويخالفه من حيث هو مقصود مع الأول، وفي تقدير جملتين، ويتوسط بينه وبين متبوعه، ويخالفه من جهة اللفظ والمعنى، أما المعنى فمن حيث إن الثاني في البدل هوالمقصود بخلاف عطف البيان، ومن حيث إنه في تقدير جملتين وعطف البيان في تقدير جملة واحدة، وأما اللفظي ففي ذلك مسائل أحدهما: أنه يجري في الظاهر والمضمر، وعطف البيان في المضمر فقط، الثانية في نحو:

[٣٥٧] (أنا ابن التارك البكري بشر
عليه الطير ترقبه وقوعا)[1]

(١) البيت من الوافر، وهو للمرار بن سعيد الأسدي الفقعسي في ديوانه ٤٦٥، وينظر الكتاب ١٨٢/١، وشرح أبيات سيبويه ٦/١، والأصول ١٣٥/١، والمفصل ١٢٣، وشرح المفصل ٧٢/٣ - ٧٣، وشرح الرضي ٣٤٣/١، وشرح ابن عقيل ٢٢٢/٢، وشرح شذور الذهب ٤٤٠، وشرح قطر الندى ٣٠٠، وخزانة الأدب ٢٨٤/٤، ١٨٣/٥.

إن جعلت بشراً عطف بيان صح، وإن جعلته بدلاً لم يصح لأنه يصير، أنا ابن التارك بشر، مثل (الضارب زيد) لأن المبدل منه في نية الطرح وهولا يجوز خلافاً للفراء[1].

البيت للمرار الأسدي قوله: عليه الطير مفعول للتارك إن جعل متعدياً إلى اثنين وإلا فهوحال، وترقبه حال من الطير إن كان فاعلاً ل(عليه)، وإن كان مبتدأ فحال من الضمير في (عليه)[2]. الثالث: في صفة المنادى المبني نحو: (يا غلام بشرٍ) إن جعلت بشراً بدلاً وجب بناؤه على الضم، وإن جعلته عطف بيان جاز رفعه ونصبه، وعليه:

[٣٥٨]ــــــــــــــــــــــــ ...... يا نصرُ نصرٌ نصراً[3]

والشاهد فيه قوله: (التارك البكري بشر) فبشر عطف بيان على قوله البكري، ولا يجوز أن يكون بدلاً لأن البدل على نية تكرار العامل، وحتى يصح أن يكون بدلاً أن يحذف المبدل منه ويوضع البدل مكانه فتقول: التارك بشرٍ وليس هذا والمقصود. وهذا ما ذكر الشارح أن المبدل منه في نية الطرح وهذا لا يجوز خلافاً للفراء كما قال.

(١) ينظر معاني القرآن للفراء ١٩٢/١، وشرح الرضي ٣٤٣/١.

(٢) ينظر شرح الرضي فالعبارة من قوله: (والبيت للمرار حتى قوله عليه) من الرضي دون أن يعزوها الشارح إليه ٣٤٣/١.

(٣) الرجز لرؤية في ديوانه ١٧٤، وينظر الكتاب ١٨٥/٢، ١٨٦، والمقتضب ٢٠٩/٤، والأصول لابن السراج ٣٣٤/١ - ٣٣٥، والخصائص ٣٤٠/١، وشرح المفصل ٣/٢، ٧٢/٣، ومغني اللبيب ٥٠٨، وشرح شذور الذهب ٤٤٠، وهمع الهوامع ٢٩٠/٥، وخزانة الأدب ٢١٩/٢. وتمامه:

إني وأسطار سطرن سطرا

والشاهد فيه قوله: (يا نصرُ نصرٌ نصراً) فنصر الأول منادى، ونصر الثاني عطف بيان عليه باعتبار لفظه، ونصراً الثالث عطف بيان عليه باعتبار محله ولا يجوز في واحد من الثاني والثالث أن يجعل بدلاً من المنادى وذلك لأن البدل على نية تكرار العامل وفي البيت روايات يتبعها تخريجات عليها قد ذكر الشارح بعض الوجوه.

لأنه روي برفع (نصرٌ) الثاني ونصبه، فالرفع عطف بيان على لفظه أوتأكيد، والنصب عطف بيان على محلة، ونصر الثالث محتمل أن يكون عطف بيان أومصدراً تقديره (انصرني نصراً).

الرابعة: في صفة (أي) في النداء نحو: (يا أيها الرجل غلامُ زيد) إن جعلته عطف بيان صح، وإن جعلته بدلاً لم يصح لأنه يصير (يا أيها غلامُ) و(أي) لا توصف إلا بما فيه الألف واللام.

الخامسة: حيث يكون الكلام مفتقراً إلى عائد ويأتي به في التابع نحو(زيد ضربت أخاه عمراً) فهذا عطف بيان فيمن لا يجيز أن يكون العائد في البدل، وهومن جعله على نية تكرير العامل، ومن لم يجعله في نية تكرار العامل أجازه.

السادسة: حيث يضيف أفعل التفضيل إلى عام ثم يأتي بتابع تقسيماً له، نحو(زيد أفضل الناس، الرجال والنساء) يجوز على أنه عطف بيان، ولا يجوز على البدل، كما لا يجوز (زيد أفضل الرجال والنساء) لأن من شرط أفعل التفضيل المضاف إلى معرفة أن يكون من جنسه، فلا يجوز (زيد أفضل الجن) ولا (أفضل الرجال والنساء).

تم الجزء الأول بعونه ولطفه فله الحمد حمداً كثيراً من يومنا هذا إلى يوم الدين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.

كان الفراغ من رَقْم هذا الكتاب المبارك، خامس شهر جمادى الآخره

سنة (١٠٥٤) من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم (وصلى الله عليه وعلى آله وسلم).